





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ملخص الرسالة)

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المصطفى وعلى آله وأصحابه ومن استن بسنته واهتدى ، وبعد :

فإن عنوان هذه الدراسة التي بين يديك - كما هو واضح على غلافها - هو ( بهاء الدين بن النحاس النحوي في ضوء تعليقه على المقرب مع تحقيق النصف الأول منها الذي ينتهي بباب لا ) وقد اقتضت الخطة المرسومة لهذه الدراسة أن تكون في قسمين وخاتمة ، فالقسم الأول جعلته في فصلين ، فصل خصصته لسيرة ابن النحاس ، وجاء هذا الفصل في تسعة مباحث : تحدثت فيها عن : اسمه ونسبه ومولده ، نشأته ، وأسرته ، شيوخه ، علمه وثناء العلماء عليه ، تلاميذه ، صفاته وأخلاقه ، انتقاله إلى مصر ، آثاره ، وفاته .

وأما الفصل الثاني فقد تناولت فيه دراسة الكتاب ، وقدر لهذا الفصل أن يكون في اثني عشر مبحثاً ، وهي : المقرب والنحاة ، تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى ابن النحاس ، زمن تأليفه ، لمن ألف ، منهج ابن النحاس فيه ، مصادره ، شواهد ، مذهب ابن النحاس فيه ، منهجه النحوي ، موقف ابن النحاس من بعض العلماء ، قيمة الكتاب العلمية ، أثره في النحاة الخالفين .

وأما القسم الثاني فقد جعلته لتحقيق هذا القدر من الكتاب ، وقد حرصت - بقدر ما وسعني الجهد والطاقة - أن يظهر النص في أقرب صورة أرادها ابن النحاس له ، وقد عانيت في هذا القسم على وجه الخصوص - قبل المناقشة وبعدها - ما الله وحده به عليم ، وذلك لاضطراب سياق كثير من النصوص ، ثم ذيلت النص بفهارس متعددة تعين القارئ على كشف مخبأته .

وفي الخاتمة قمت بتلخيص النتائج التي توصلت إليها ، وكان من أهمها : أن ابن عمرو وابن مالك من أشهر شيوخ ابن النحاس - رحمهم الله - ، لم يكن بروكلمان على صواب حين عزا لابن النحاس شرح ديوان امرئ القيس المسمى بالتعليقة ، العنوان الصحيح لهذا الكتاب هو ( التعليقة على المقرب ) ، ابن النحاس من العلماء المتأخرين الذين تأثروا بالمنهج البصري وتقيدوا به ، اتضح لي ذلك في المسائل التي جرى فيها الخلاف بين المذهبيين . وفي نهاية هذا العرض الموجز المركز يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر لأستاذي المشرف الدكتور عياد الثبتي ، فقد كان لدقة رؤيته وصدق حدسه حل كثير من المشكلات العلمية التي واجهتني في أثناء الدراسة والتحقيق ، فجزاه الله عني خيراً ، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور السيد تقي ، فقد كانت ملاحظاته في أثناء المناقشة لهذا العمل محل العناية والاهتمام ، ورحم الله أستاذي الدكتور جمال مخيمر ، فقد ترك هذه الدنيا وبقيت بصماته واضحة في هذه الرسالة ، هذا مجمل ما قمت به في هذه الدراسة ، أسأل الله الجواد الكريم أن ينفع بها قارئها ، إنه ولي ذلك وهو القادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

عميد الكلية :

المشرف على الرسالة :

الباحث :

حسن بن محمد باجودة

عياد بن عبيد الثبتي

محمد بن عبد الله العوفي

عنه | عبيد

(( الملتمسة ))

ان الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادى له ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بهذه اللغة الشريفة وأحاط فقها بأسرارها ودقائقها ، صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وأصحابه ومن استن بسنته ، واهتدى بنوره واقتفى أثره الى يوم الدين ، ثم أما بعد : فاننى حين أنهيت السنة المنهجية من دراستى ، طفت أبحث عن موضوع مناسب لاتمام متطلبات هذه الدراسة ، فاتصلت بالمكتبة النحوية أشد ما يكون الاتصال ، أقرأ وأسجل كثيرا من الملاحظات التى كانت تدور بخلى ، وكنت أظن أن بعضا منها يصلح لأن يكون نواة لموضوع الدراسة ، وبعد بحث متواتر تبين لى أن ما كتبت من ملاحظات لا يصلح أن يكون موضوعا للدراسة ، لأننى اذ ذاك كنت غرا غمرا بكثرة ما تزخر المكتبة النحوية من دراسات قد نشرت ونصوي قد حققت ، ثم عقدت العزم شانيية فشدت للبحث حجزتى وقرعت له ظنوبى حتى انتهى بى التجوال عند ابن النحاس وكتابه التعليقة ، فأغرانى مشكورا أستاذى الدكتور عياد - حفظه الله - بدراسته ، وأخبرنى أن الموضوع لم يطرقه أحد من الباحثين ، ثم أخذت أتحمس واتنطس أخبار الرجل هنا وهناك ، وأدمن قراءة كتابه ، فألفيننى أمام امام كبير وشخصية فذة قمنا بالصحبة والدراسة ، وقد اقتفتنى طبيعة الدراسة أن يكون فى قسمين تقفوهما خاتمة سجلت فيها أهم النتائج التى توصلت اليها ، فالقسم الأول جعلته فى فصلين ، فصل خصصته لسيرة ابن النحاس ، وجاء فى تسعة مباحث ، تحدثت فيها عن : اسمه ونسبه ومولده ، نشأته وأسرته ، شيوخه ، علمه وشناء العلماء عليه ، تلاميذه ، صفاته وأخلاقه ، انتقاله الى مصر ، أشاره ، وفاته .

وأما الفصل الثانى فقد وقفته على دراسة الكتاب فتناولت فيه المباحث الآتية : المقرب والنخاة ، تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى ابن النحاس ، زمن تأليفه ، لمن ألفه ، منهج ابن النحاس فيه ، مصادره ،

شيوأهده ، مذهب ابن النحاس فيه ، منهجه النحوى ، موقف ابن النحاس من بعض العلماء ، قيمة الكتاب العلمية ، أثره فى النحاة الخالفين •

وأما القسم الثانى فجعلته لتحقيق هذا القدر من الكتاب ، وقد حرصت فى هذا الجانب - قدر ماوسعنى الجهد - أن يخرج النص على وفق مناهج التوثيق والتحقيق العلمى السليم •

ويهمنى هنا أن أؤكد فأقول : اننى لست أزعم أنى بلغت بهذا العمل درجة الكمال ، أو مشارفة الكمال ، فالكمال المطلق له سبحانه وتعالى ، ولكتابه المعجز الخالد الذى لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأنا أعلم علما لا يخالجه أدنى شك أن الانسان الى الخطأ والعجلة والنقص أقرب مايكون ، ولكن حسبك أن تعلم أن ماقتت به انما هو بمثابة باكورة أولى حاولت من خلالها الدخول الى كثير من كتب التراث والافادة منها ، و " من ألف فقد استهدف ، فان أحسن فقد استعطف ، وان أساء فقد استكذف ، وباختلاف المختلفين ظهرت المعانى للناظرين ، وفطرة الانسان مبنية على النقصان ، ان أصاب فى معنى أخطأ فى معنى ، وان كمل من جهة نقص من أخرى ، وانما الكمال الذى لانقص فيه لخالق الأشياء الذى لاتغيب عنه غائبة فى الأرض ، ولا فى السماء • " ( ١ ) •

أسأل الله الجواد الكريم أن يجعل فيما قدمت نفعا ، وأن ينفعنا بما علمنا ، وأن يعلمنا ما ينفعنا ، ونسأله سبحانه أن يلهمنا الاخلاص والسداد فى القول والعمل ، انه ولى ذلك وهو القادر عليه ، ربنا عليك توكلنا ، واليك أنبنا ، واليك المصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

# القسم الأول

## الفصل الأول

بهاء الدين ابن النجاس

وفيه المباحث الآتية

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته وأسرته.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: علمه وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: صفاته وأخلاقه.

المبحث السابع: انتقاله إلى مصر.

المبحث الثامن: آثاره.

المبحث التاسع: وفاته

## المبحث الاول

( اسمه ونسبه ومولده )

(١) هو : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، ابن النحاس ، الحلبي، الشافعي

النحوي ، بهاء الدين ، أبو عبد الله .

أما نسبه كما رأيت ، فقد قيل : ( النحاس ) و ( الحلبي ) و ( الشافعي )

و ( النحوي ) ، وسأعرض فيما يلي لكل منها :

١ - ( النحاس ) :

قال ابن الأثير الجزري عندما تعرض لهذه النسبة : « بفتح النون والحاء المشددة ، وبعد الألف سين مهملة ، هذه النسبة إلى من يعمل النحاس ، وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية ويبيعها نحاس ، وعرف بها جماعة منهم أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، النحوي ، من أهل مصر ١٠٠٠٠ »<sup>(٢)</sup>

٢ - ( الحلبي ) :

قال التجيبي : « ١٠٠٠٠٠ والحلبي منسوب إلى مدينة جليلة بالشام ، يقال لها : حلب »<sup>(٣)</sup>

(١) انظر عن ابن النحاس المصادر الآتية :

مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٨٢ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ٧٢٩/٢ ، معجم الشيوخ ( المعجم الكبير ) له ١٣٦/٢ ، دول الإسلام له ٢٠١/٢ ، معجم شيوخ الذهبي ١٤٣/٢ ، المعجم المختص بالمحدثين له ص ٢١١ ، المعبر ٣٩٢/٣ ، برنامج الوادي آشي ص ١٢٩ ، الوافي بالوفيات ١٠/٢ ، فوات الوفيات ٢٩٤/٣ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٥٠٧/٢ ، درة الأسلاك لابن حبيب الورقة ١٢٣ ، تذكرة النبوة له ٢١٧/١ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٦/٢ ، الفلاحة والمفلكون ص ٧٧ ، السلوك ٨٨١/٣/١ ، طبقات النحاة واللفويين لابن قاضي شهبة ٢٧/١ ، النجوم الزاهرة ١٨٣/٨ ، الدليل الشافي ٥٧٩/٢ ، بغية الوعاة ١٣/١ ، درة الحجال ٢٦١/٢ ، كشف الظنون ١٣٤٤/٢ ، ٨٠٥ ، روضات الجنات ٢١٨/١ ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٣٣/٤ ، شذرات الذهب ٤٤٢/٥ ، مرآة الجنان ٢٢٩/٤ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٩٧/٥ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٧٦ ، الأعلام ٢٩٧/٥ ، المدارس النحوية ص ٣٤١ ، الحياة العقلية في عمر الحروب المليبية ص ٢١٥ .

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب ٣٠٠/٣ ، وانظر وفيات الأعيان ١٠٠/١ ، ومقدمة معاني

القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس ١٠/١ .

(٣) مستفاد الرحلة والاعتراب ص ٨٨ ، وانظر معجم البلدان ٢٨٢/٢ .

٣ - ( الشافعي ) :

هذه النسبة إلى المذهب الفقهي للإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعي  
رضي الله عنه - أحد الأئمة الأربعة المشهورين ، قال الزركلي : « ..... وإليه  
نسبة الشافعية كافة »<sup>(١)</sup>

٤ - ( النحوي ) :

هذه النسبة إلى هذه الصناعة الشريفة اللطيفة ( علم النحو ) وقد انتسب  
إليها خلق كثير على مر القرون المتعاقبة .

وقد كان من يمن الطالع أن تحظى ولادة صاحبنا البهاء ابن النحاس بالتاريخ  
الدقيق ، فقد أجمع العلماء الذين أرخوا لحياته على أنه ولد لآخر يوم في جمادى  
الآخرة في مدينة حلب سنة سبع وعشرين وستمائة ٦٢٧ ، بل إن بعضهم يتحرى الدقة  
في ذلك اليوم ، فيذكر أنه يوم الأربعاء .<sup>(٢)</sup>

ومما ينبغي التنبيه إليه أن في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان أن ولادته  
كانت في عام ٦٢٧ هـ ، ولعل ذلك تصحيف ، أو خطأ مطبعي .<sup>(٤)</sup>

(١) الأعلام ٢٦/٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال الوافي بالوفيات ١١/٢ ، وتذكرة النبيه ٢١٧/١ ، وبغية  
الوعاء ١٣/١ .

(٣) مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٨٨ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ١٢٥ .

(٤) تاريخ الأدب العربي ، ٢٩٧/٥ .



المبحث الثاني  
( نشأته وأسرته )

هذه الصفحة من حياة ابن النحاس يلفها ويكتنفها كثير من الغموض كحياة  
البحر الغفير من علمائنا عليهم شآبيب الرحمة والغفران؛ لأن المصادر التي وقفت عليها لم  
يفصح أصحابها عن حال هذه النشأة ولا كيف كان مسارها ، والذي يمكن أن نتصوره عنها  
أن والده منذ نعومة أظفاره أخذ يوجهه الوجهة العلمية الصحيحة ؛ فقد ذكر الذهبي  
رحمه الله - أنه قرأ على والده الجعديات في الحديث ، فلا يبعد - والحال هذه -  
أن يقرأ ابن النحاس على والده كثيرا من العلوم الشرعية من قرآن وحديث وتفسير  
في هذه السن المبكرة حتى إذا ما استكمل ابن النحاس هذه الدراسة الأولى على يد  
والده تاقت نفسه الوثابة لحضور خلق الشيوخ في مسقط رأسه حلب يعجب من علمهم ماشاء  
الله له ذلك ، ويذكر التجيبي أن شيخه ابن النحاس نزل القاهرة عند وقعة التنسار  
بها في عام ٦٥٨ هـ ، وعلى هذا يكون ابن النحاس قد قضى شطرا كبيرا من صدر حياته  
في حلب يقارب واحدا وثلاثين عاما ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر فألقى عصا التنسيار  
واستقر به المقام فيها مشغولا بالعلم والتعليم حتى أتاه اليبقين ، هذا كل ما يمكن  
أن نتصوره عن نشأة ابن النحاس الأولى .

وأما أسرته فالحديث عنها غامض إلى حد كبير كنشأته ، فالرجل كما يذكر  
المؤرخون والمترجمون لحياته (١) لم يتزوج قط (٢) ، وكل ما انتهى إلي من عدد  
أفراد هذه الأسرة ثلاثة نفر : أبوه ، وشيخة ابن عمرو ، وأخوه إسحق .

أما أبوه فقد كان من مشاهير أهل حلب ، وعلى الرغم من هذه الشهرة لم  
أقفل له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر إلا تلك الإشارة التي أوردها تلميذه  
التجيبي : «... وكان أبوه الأجل محي الدين رئيسا من رؤساء حلب ، مشهورا معروفا ،  
وبالوجاهة والجلالة موصوفا ، وكان من أعيان العدول بحلب ، من عدول القاضي بهاء

(١) انظر مبحث انتقاله إلى مصر ص ٨ ج .

(٢) الوافي بالوفيات ١٣/٢ ، وانظر فوات الوفيات ٢٩٤/٣ .

الدين ابن شداد ، وكان له سماع ببغداد وغيرها ، وذكر محمد بن شداد الحلبي في  
جزءي الجنتين له : أنه كان يعرف بابن عمرو ، لأن أمه كانت بنت عمرو . . . . .<sup>(١)</sup>

وأما ابن عمرو فيعد من أجل شيوخه وأشهرهم ، ذكره أبو حيان فقال : " كان  
نحويا حافظا ، محملا ، خيرا ، أقرأ النحو بحلب ، وتخرج عليه كثير من أهلها ،  
منهم قريبه الشيخ الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي ،  
عرف بابن النحاس - رحمه الله . . . . .<sup>(٢)</sup>

قلت : صلة القرابة بين المصنف وابن عمرو أن إبراهيم أبا المؤلف  
يصبح ابن أخت ابن عمرو .

وأما أخوه إسحق فقد ذكر الذهبي أنه من تلاميذ ابن يعيش ، ولم أقف له على  
ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر ، والذي يظهر أنه لم يكن كأخيه محمد من النباهة  
والعلم ؛ فلذلك لم يكن مشهورا شهرة المؤلف - رحمه الله .

(١) مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٨٣ وانظر مبحث شيوخه ص ٧٠ .

(٢) تذكرة النحاة ص ٥٢ ، وانظر مبحث شيوخه ص ١٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤٥/٢٣ .

المبحث الثالث  
( شيوخه )

١ - إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن النحاس :

لم أقف له على ترجمة - فيما اطلعت عليه من مصادر - إلا أن التجيبي ذكره عرضاً في ترجمة المؤلف فقال : «.....» وكان أبوه الأجل محي الدين رئيساً من رؤساء حلب ، مشهوراً ، معروفاً ، وبالوجاهة والجلالة موصوفاً ، وكان من أعيان العدول بحلب ، من عدول القاضي بهاء الدين ابن شداد ، وكان له سماع بيغداد وغيرها ، وذكر محمد بن شداد الحلبي في جنى الجنيتين له : أنه كان يعرف بابي عمرو ؛ لأن أمه بنت عمرو ، قال : وتوفي يوم الجمعة سابع عشر محرم بحلب ، يعني من سنة خمس وأربعين وستمائة ، وكان له من العمر اثنتان وستون سنة (١)

ويبدو أن ابن النحاس قرأ كثيراً على والده بحلب ، كما يفعل كثير من طلاب العلم آنذاك ، ولكن المصادر لم تذكر إلا الجعديات معاقراًه على والده . (٢)

٢ - الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن يوسف ، أبو عبد الله ، الهذلي ، الكوراني : (٣)

(٤)  
(مولده في يوم الاثنين سابع عشر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمائة )

قال الذهبي : «.....» وكان رأساً في الآداب ، يحفظ ديوان المتنبي ، وخطب ابن نباته ، والمقامات ، ويدريها ويحلها ، وكان ثقة خيراً ، تخرج به الفضلاء (٥)

«روى عنه الدمياطي ، والخطيب شرف الدين ، ومحمد بن الزراد ، وعبد الرحيم ابن قاسم المؤذن ، وأخوه قطب الدين (٦)» .

(٧)  
(توفي يوم الجمعة ثاني ذي القعدة - وقيل : ذي الحجة - سنة ست وخمسين وستمائة بدمشق) (٨)  
سمع منه ابن النحاس ديوان أبي الطيب المتنبي ، وسقط الزند لأبي العلاء المعري .

(١) مستفاد الرحلة والاعتراب ص ٨٣ .

(٢) انظر المعجم المختص بالمحدثين ص ٢١١ .

(٣) ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٥٤ ، تذكرة الحفاظ ٤/٣٨ ، الوافي بالوفيات ١٢/٣١٨ بغية الوعاة ١/٥٢٨ .

(٤) بغية الوعاة ١/٥٢٨ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٥٤ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٥٤ .

(٧) بغية الوعاة ١/٥٢٨ .

(٨) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣١٢ ، ٣١٤ .

(١)

٣ - عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن بن محمد بن منصور ، ابن خلف ، الانصاري :

(٢)

ولد سنة ست وثمانين وخمسمائة بدمشق ، قال السيوطي ناقلا عن الحسيني :

((كان أحد الفضلاء المعروفين ، وذوي الأدب المشهورين ، جامعا لفنون من العلم ، أخذ

عن أبي اليمن الكندي وغيره ، وله تقدم عند الملوك ، ونظم ونثر)) .<sup>(٣)</sup>

من آثاره : ((مجلد كبير في لزوم ماليلزم ، وسماه : إلزام الضروب بالترزام

المندوب ، وله ديوان شعر ضخم ، سمي :ديوان صاحب شرف الدين الانصاري - ط ، نشره

(٤)

المجمع العلمي العربي بدمشق.))

(٥)

. توفي ليلة الجمعة ثاني عشر جمادى الأولى سنة اثنين وستين وستمائة .

(٦)

. سمع عليه ابن النحاس سقط الزند لأبي العلاء المعري .

(٧)

٤ - عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، ابن رواحة ، عز الدين ، الحموي ، الشافعي :

((ولد بجزيرة من جزائر المغرب ، وهي صقلية وأبوه بها مأسور ، في سنة

(٨)

ستين وخمسمائة .))

قال الذهبي : ((حدث عنه البرزالي ، والمعزري ، وابن الصابوني ، والدمياطي

وابن الظاهري ، والشرف ابن عساكر ، وأبو الحسين اليونيني ، وإدريس بن مزير-

(٩)

وفاطمة بنت رواحه ، وبهاء الدين ابن النحاس .))

((توفى بين حماه وحلب ، فحمل إلى حماة ، فدفن بها في ثامن جمادى الآخرة سنة ست

(١٠)

وأربعين وست مئة .))

سمع منه ابن النحاس الحديث وديوان أبي الطيب المعتنبي من أوله إلى أول السيفيات ،

(١١)

وأجازه لباقية .

(١) انظر ترجمته في : فوات الوفيات ٣/٣٥٤ ، الدليل الشافي ١/٤١٧ ، النجوم الزاهرة

. ٢١٤/٧ ، بغية الوعاة ٢/١٠٢ ، الاعلام ٤/٢٥ .

(٢) فوات الوفيات ٢/٣٥٤ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٠٢ .

(٤) الاعلام ٤/٢٥ وما بعدها .

(٥) الدليل الشافي ١/٤١٧ .

(٦) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣١٤ .

(٧) ترجمته في سير اعلام النبلاء ٢٣/٢٦١ ، العبر ٣/٢٥٤ ، الوافي بالوفيات ١٧/١٤٤ ، النجوم

. الزاهرة ٦/٣٦١ .

(٨) الوافي بالوفيات ١٧/١٤٤ .

(٩) سير اعلام النبلاء ٢٣/٢٦٢ .

(١٠) المصدر نفسه ٢٣/٢٦٢ ، وانظر العبر ٣/٢٥٤ .

(١١) طبقات النحاه واللغويين ص ٢٧ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ٣١٣ .

٥ - عبد الله بن عمر بن علي بن زيد بن اللتي ، البغدادي ، الحريمي ، الظاهري ، القزاز : (١)

(٢)

ولسد بشارع دار الرقيق في ذي القعدة سنة خمس وأربعين وخمس مئة .  
سمع من خلق كثيرين ((سمع بإفادة عمه أبي بكر محمد بن علي بن أبي القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن بن البنا ، وأبي الوقت عبد الأول السجزي ، وأبي الفتح ابن البطي ، وأبي علي الحسن بن جعفر بن عبد الصمد بن المتوكل على الله .....))  
روى عنه كثيرون - ومنهم صاحبنا ابن النحاس - قال الذهبي :  
((..... منهم ابن النجار ، وابن الدبشي ، وابن النايلسي ، وابن هامل ، وابن الصابوني ، والشهاب ابن الخززي ، وابن الظاهري ، وأبو الحسين اليونيني ، والمجدد بن المهتار ، وبهاء الدين ابن النحاس .....)) (٤)

(٥)

توفي في رابع عشر جمادى الأولى سنة خمس وثلاثين وست مئة .  
سمع عليه ابن النحاس مسند عبد بن حميد ، وجزء أم عزي ، وأم الفضل بيبي بنت عبد الصمد الهرثمية . (٦)

(٧)

٦ - علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى ، الكمال الضرير :

(٨)

((ولد في شعبان سنة اثنتين وسبعين وخمس مئة))  
قال السيوطي : ((..... وقرأ على الشاطبي ، وشجاع المعطي ، وأبي الجود ، وسمع البوصيري وطائفة ، وتصدر للإقراء دهرًا ، وانتهت إليه رئاسة الإقراء ، وكان إمامًا يجري في فنون العلم .....)) (٩)  
وقال ابن الجزري بعد أن ذكر بعض من قرأ عليه : ((..... وقرأ عليه محمد بن إبراهيم بن النحاس النحوي ، وأبو بكر ناصر المبلط .....)) (١٠)  
توفي في سابع ذي الحجة سنة إحدى وستين وستمئة . (١١)

(١) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣ ، الوافي بالوفيات ٣٧٢/١٧ ، العبر ٣/٢٢٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣ .

(٣) الوافي بالوفيات ١٧ : ٣٧٣ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦/٢٣ .

(٥) العبر ٣/٢٢٣ .

(٦) انظر مستفاد الرحلة والإغتراب ص ٣٨ ، وملء العيبة ١١١/٣ ، وبرنامج الوادي آشي ص ١٢٦ .

(٧) ترجمته في : معرفة القراء الكبار ٦٥٧/٢ ، العبر ٣/٣٠٣ ، نكت الهميان ص ٢١٢ ، غاية

النهاية ٥٤٤/١ ، حسن المحاضرة ٥٠١/١ .

(٨) معرفة القراء الكبار ٦٥٧/٢ .

(٩) حسن المحاضرة ٥٠١/١ فابعدها .

(١٠) غاية النهاية ٥٤٥/١ .

(١١) العبر ٣/٣٠٣ ، وانظر تذكرة الحفاظ ٤/١٤٥٤ .

هذا الشيخ لم أقف له على ترجمة-فيما اطلعت عليه من مصادر - ، وقد انفرد  
بذكره-معن ترجم للشيخ بهاء الدين - الفيروز آبادي .<sup>(١)</sup>

٨ - أبو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي ، الأندلسي ، علم الدين النحوي :<sup>(٢)</sup>

قال ياقوت : ((..... مولده فيما أخبرني عن نفسه في حدود سنة إحدى وستين وخمسمائة))<sup>(٣)</sup>  
((قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك ، ومحمد بن نوح الغافقي ، ودمشق  
على التاج الكندي ، وسمع عليه أكثر مسوعاته ، وبيفداد على أبي البقاء العكبري  
وأبي محمد بن الأخضر))<sup>(٤)</sup>

((مات في سابع رجب سنة إحدى وستين وستمائة بدمشق))<sup>(٥)</sup>

من آثاره : شرح المفصل ، وشرح قصيدة الشاطبي ، وشرح الجزولية .  
قرأ عليه ابن النحاس كتاب سيبويه ، قال ابن جابر ناقلا عن المؤلف : ((وقرأته  
على أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي بدمشق ، أنا أبو اليمن  
زيد بن الحسن الكندي .....))<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) انظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ .  
(٢) انظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٦٧/٤ ، معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، بغية الوعاة  
٢٥٠/٢ ، غاية النهاية ١٥/٢ .  
(٣) معجم الادباء ٢٣٤/١٦ .  
(٤) بغية الوعاة ٢٥٠/٢ .  
(٥) المصدر نفسه ٢٥٠/٢ .  
(٦) برنامج الوادي آشي ص ٣٠٦ ، ١٢٦ ، وانظر طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي  
شبهه ص ٢٧ ، ودرة الحجال ٢٦١/٢ .

٩ - محمد بن حسن بن يوسف ، أبو عبد الله الفاسي : (١)

(٢)

ولد بفاس سنة نيف وثمانين وخمس مئة .

((أخذ القراءات عن ابن عيسى ، وأصحاب الشاطبي ، والقاضي بهاء الدين ابن شداد ، وطائفة ..... ، وكان رأساً في القراءات والنحو، وقورا متثبتا ، مليح الخط)) (٣)

قال الذهبي : ((وأخذ عنه خلق كثير ، منهم الشيخ بهاء الدين محمد بن النحاس ،

والشيخ يحي المنبجي ، والشيخ بدر الدين محمد التاذفي ، والناصح أبو بكر ابن

يوسف الحراني ..... ، وشرحه للشاطبية في غاية الحسن)) (٤)

(٥)

توفي سنة ست وخمسين وست مئة .

(٦)

١٠ - محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي ، الجياني :

قال الصفدي : ((..... سمع بدمشق من مكرم ، وأبي صادق الحسن بن صباح ، وأبي

الحسن السخاوي ، وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ، وجالس ابن عمه

(٧)

وغيره بطلب لإقراء العربية .....))

((مات - رحمه الله - بدمشق ليلة الأربعاء ، ثالث عشر شعبان ، سنة اثنتين وسبعين

(٨)

وستمائة ، وصلي عليه بالجامع الأموي ، ودفن بسفح قاسيون))

وابن النحاس - رحمه الله - من أشهر تلامذة ابن مالك ، فقد أجازته جميع مروياته

وتقاييده ، قال ابن النحاس : ((..... ولم يجز أحداً غيري ممن قرأ عليه إجازة

(٩)

عامة - فيما أعلم - وكتبها بخطه - رحمه الله - وجزاه أفضل الجزاء))

(١) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢٣ ، معرفة القراء الكبار ٦٦٨/٢ ، العبر

٢٨٣/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣٨/٤ ، الوافي بالوفيات ٣٥٤/٢ ، غاية النهاية ١٢٢/٢ .

(٢) معرفة القراء الكبار ٦٦٨/٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢٣ .

(٤) معرفة القراء الكبار ٦٦٩/٢ .

(٥) العبر ٣٨٣/٣ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٤٣٨/٤ .

(٦) ترجمته في : الوافي بالوفيات ٣٥٨/٣ ، فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، غاية النهاية

١٨٠/٢ ، بغية الوعاة ، وانظر الأعلام ٢٣٣/٦ .

(٧) الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ .

(٨) غاية النهاية ١٨١/٢ .

(٩) برنامج المجاري ص ١١٦ ، وانظر نفع الطيب ٢٢٧/٢ .

١١ - محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو ، جمال الدين ، أبو عبد الله الحلبي : (١)

يعد من أشهر وأبرز شيوخ الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - (أولد سنسنة ست وتسعين وخمسةائة تقديرا ، وتوفي سنة تسع وأربعين وستمائة ٠٠٠٠) (٢)

قال أبو حيان : (( كان نحويا ، حافظا ، محصلا ، خيرا ، أقرأ النحو بحلب ، وتخرج عليه كثير من أهلها ، منهم قريبه الشيخ الإمام العلامة ، أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي ، عرف بابن النحاس - رحمه الله - وشرح ابن عمرون المفصل ، وانتهى فيه إلى قوله : ( الوزن الرابع عشر : محمدا في المصادر ) وعساق عن إكماله موته - رحمه الله - )) (٣)

((.....سمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ٠٠٠ وجمالس ابن مالك ٠٠٠٠)) (٤) قرأ ابن النحاس عليه كتاب سبويه إلى أثناء أبواب الاستثناء والإيضاح لأبي علي الفارسي . (٥)

١٢- يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد ، أبو البقاء ، موفق الدين الأسدي : (٦)

قال ابن خلكان : (( ٠٠٠ وكانت ولادته لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلث وخمسين وخمسةائة بحلب ، وتوفي بها في سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة ٠٠٠٠ )) (٧)

((سمع بالموصل وحلب ودمشق ، وأخذ عن الجلة : كآبي اليمن زيد بن الحسن الكندي وأبي الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي ..... وكان ماهرا في صناعة التصريف.)) (٨)

من آثاره : شرح المفصل ، وشرح الملوكي في التصريف ، وكلاهما مطبوع مشهور .

- (١) ترجمته في : إشارة التعيين ص ٢٢٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٥١ الوافي بالوفيات ١٩٧/١ ، تذكرة النحاة ص ٥٢ ، بغية الوعاة ١/٢٣١ .
- (٢) الوافي بالوفيات ١٩٧/١ .
- (٣) تذكرة النحاة ص ٥٢ وما بعدها .
- (٤) بغية الوعاة ١/٢٣١ .
- (٥) برنامج الوادي آشي ص ٣٠٥ ، ٣٠٨ .
- (٦) ترجمته في : إنباه الرواة ٤/٤٥ ، وفيات الأعيان ٧/٤٦ ، إشارة التعيين ص ٣٨٨ ، الأعلام ٨/٢٠٦ .
- (٧) وفيات الأعيان ٧/٥٢ .
- (٨) إشارة التعيين ص ٣٨٨ .



١٣ - يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي الأدمي : (١)

(٢) ((ولد في سنة خمس وخمسين وخمس مئة)) ذكر له الذهبي شيوخا كثيرين ، منهم يحيى الثقفى ، والحافظ عبد الغنى ، ويحيى بن بوش (٣) . . . . .

قال السيوطي : ((أخذ عنه الشرف الدميّاطي وآخرون ، آخرهم إبراهيم بن العجمي وكان حافظا ثقة ، عالما بما يقرأ عليه ، لا يكاد يفوته اسم رجل ، واسع الرواية ، متقنا . . . . .)) (٤)

(٤) ((مات في عشر جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين وستمائة عن ثلاث وتسعين سنة . . . . .))

- 
- (١) ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٣ ، تذكرة الحفاظ ٤١٠/٤ ، طبقات الحفاظ  
للسيوطي ص ٤٩٨ ، الأعلام ٢٢٩/٨ .  
(٢) سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٣ .  
(٣) تذكرة الحفاظ ٤١٠/٤ .  
(٤) طبقات الحفاظ ص ٤٩٩ .

المبحث الرابع  
( علمه وثناء العلماء عليه )

لو أردنا أن نتحدث عن ثقافة العلماء لاسيما المتأخرين منهم فنحن لانستطيع أن نحيط بها ، أو ندرك شأوها وأبعادها ؛ لأنهم-عليهم سحائب الرحمة والرضوان- وجدوا أمامهم تراشا ضخما في كل فن من فنون الثقافة الإسلامية والعربية ، وكانوا يضربون في كل فن من هذه الفنون بسهم مصيب ، والبهاء صاحبنا أحد <sup>ولكل العلماء</sup> الذين أفنوا أعمارهم في الدرس والتحصيل في مختلف العلوم ؛ من نحو ، ولغة ، وقرآيات وحديث ، وتفسير ، وفقه ، وخلاف، وهذه الحصيلة العلمية التي حازها الشيخ بهاء الدين لم تأت صفوا عفوا ، بل كانت نتيجة مكابدة ومعاناة ؛ وذلك باختلافه لحلقــــــــــــــــات الشيوخ ، وسعيه لمصادر العلم والمعرفة ، فقد ذكر بعض من ترجم له أنه ((اقتنسى كتبا نفيسة)) كما رُوِيَ عنه أيضا أنه قال : ((ما يزال عندي كتب بألف دينار وأحضر سوق الكتب دائما ، ولا بد أن يتجدد لي علم بأهم كتبا ماسمعت به .))<sup>(٢)</sup>

بهذه السهمة التي لاتعرف الملل؛ وبهذا النشاط الدائب استطاع الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - أن يصبح علما من أعلام علمائنا في القرن السابع ، وأن يتأهل ((لتدريس التفسير بجامع ابن طولون ، وبالقية المنصورية ، وله تصدير في الجامع الأقر ، وتصاوير بمصر .))<sup>(٣)</sup>

وعلى الرغم من هذه الثقافة الواسعة التي ثقفها الشيخ عن شيوخه وعتــــــــــــــــن مكتبته الخاصة فإن المترجمين لحياته لا يذكرون له إلا النزر اليسير من الكتب التي قرأها على شيوخه ، يقول ابن الجزري : ((قرأ القرآيات على الكمال الضير ، وروى كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة لأبي علي ، والمفصل ، والحماسة ، وديــــــــــــــــوان حبيب ، وديوان المتنبي ، وأبي العلاء المعري ، وكتاب الصحاح للجوهري ، الجميــــــــــــــــع <sup>(٤)</sup> بالسمع .))

(١) الوافي بالوفيات ١٢/٢ ، وانظر بغية الوعاة ١٣/١ .

(٢) الوافي بالوفيات ١٢/٢ .

(٣) ملء الغيبة ١٣١/٣ .

(٤) طبقات القرآيات ٤٦/٢ ، وانظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ١٨٤ .

- ولايزيد العلماء عما ذكره ابن الجزرى شيئا ، وبعض هذه الكتب قرأه ابــــن النحاس على أكثر من شيخ ، وبعضها الآخر قرأه أكثر من مرة على شيخ واحد ، وهي :
- ١ - الجعديات : قرأها على والده .
  - ٢ - مسند عبد بن حميد : قرأه على ابن اللتي .
  - ٣ - كتاب سيويه : قرأه إلى أثناء أبواب الاستثناء على شيخه ابن عمرو ، وقرأه أيضا على الشيخ علم الدين اللورقي .
  - ٤ - الإيضاح : قرأه على ابن عمرو أيضا أربع مرات بحثا ونظرا ، وعرضه عليه عن ظهر قلب ، وقرأه أيضا على عبد العزيز بن محمد الأنصاري .
  - ٥ - ديوان أبي الطيب المتنبى : سمعه على الحسين بن إبراهيم الكوراني ، وسمعه أيضا من أوله إلى أول السيفيات على عبد الله بن الحسين ابن رواحه ، وأجازته لباقي .
  - ٦ - سقط الزند لأبي العلاء : سمعه على عبد العزيز بن محمد الأنصاري، وسمعه أيضا على الحسين بن إبراهيم الكوراني .

ولم ~~تقتصر~~ ثقافة الشيخ بهاء الدين عند هذا الحد فحسب ، بل تجاوزت ذلك إلى أن أخذ عنه العلماء من تلاميذه وأغلب هؤلاء التلاميذ أخذ عنه النحو ، وبعضهم أخذ عنه النحو والحديث ، وبعضهم أخذ عنه الأدب ، وسأذكر بعض هذه الكتب التي قرأها عليه بعض تلاميذه والتي لم يتقدم لها ذكر ، وهي :

- ١ - مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه .
  - ٢ - جزء أم عزي .
  - ٣ - جزء أم الفضل بنت عبد الصمد بن علي الهرثمية .
- وهذه الثلاثة قرأها عليه تلميذه الرحالة القاسم بن يوسف التجيبي .
- ٤ - المفصل : قرأه عليه محمد بن أحمد بن عدلان الكناني .
  - ٥ - حماسة أبي تمام : قرأها عليه أبو حيان - أشهر وأبرز تلاميذه .

هذه المصنفات التي قرأها الشيخ وأقرأها هي التي وقفت عليها-حسب ما انتهى إلى علمي - ولايعنى هذا أنها هي فقط التي أفاد منها ، فكتابنا التعليقة حافل بكثير من المصادر التي صرح المؤلف بذكر أسمائها في فنون شتى .<sup>(١)</sup>

هذه المكانة العلمية التي يوأها الله الشيخ بهاء الدين عرفها له تلاميذه وغيرهم من العلماء ، فقدروها حق قدرها ، وأثنوا عليه بما يثنى على الائمة الفضلاء ، فمن ذلك قول تلميذه التجيبي : ((.....)) شيخ البلاد المشرقية قاطبة في علم اللسان ، والمقر له في ذلك بالإجادة والإحسان ، سابق غايات العلوم ، وسائق رايات المنشور والمنظوم ، حالب درر فصاحة اللسان ، وخالب درر ملاحاة البيان ، الذي لم أر بالحجاز الشريف ، والشام ، والشعر ، والمصر ، والقاهرة ، والمعيد الأعلى ، وكثير من بلاد الإسلام من يقاربه في التحقيق لصناعة العربية ، والتدقيق لغوامضها ، والاستبحار في علم اللسان العربي .<sup>(٢)</sup>

وقال تلميذه ابن رشيد : ((أحد أعلام علماء الديار المصرية ، إمام فني العربية والآداب والخلاف .))<sup>(٣)</sup>

وقال أيضا ناقلنا عن أبي حيان : (( وقد وصفه صاحبنا أبو حيان محمد بن حيان الجياني فيما قرأته بخطه ، فقال : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس شيخ أهل البلاد في علم اللسان ، والمقر له في ذلك بالإجادة والإحسان ، ذاكر للعربية واللغة ..... ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن جابر : (( إمام الأدب ، وحجة العرب ، وشيخ الديار المصرية في اللغة العربية . ))<sup>(٥)</sup>

(١) انظر مبحث مصادره ص ٣٣ .

(٢) مستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٢ وما بعدها .

(٣) ملء العيبة ١٠٧/٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) برنامج الوادي آشي ص ١٢٥ .

وقال الصفدي مطنيا في مدحه والثناء عليه : (( ..... وأما علمه بالعربية  
فإليه الرحلة من الأقطار ، ومن فوائده تدرك الأمانى وتنال الأوطار ، قد أتقن النحو  
وتصريفه ، وعلم حد ذلك ورسمه وتعريفه ، ما أظن ابن يعيـش مات إلا من حسده ، ولا ابن  
عصفور لأجله طار ذكره إلا في بلده ، ولا المرسي رست له معه قواعد ، ولا الأبي البقساء  
العكبري معه ذكر خالد ، بذهن نحى النحاس القديم عن مكانه ، وجعل ابن بري برياً  
من فصاحة لسانه ، وتحقيق ما اهتدى ابن جنى إلى إظهار خباياه ، ولانسبت إلى  
السخاوى هباته ولعظاياه ، تخرج به الأفاضل ، وتخرج منه كل مناظر ومنازل ، وانتفع  
الناس به وبتعليمه وصاروا فضلاء من توقيفه وتفهمه ..... ))<sup>(١)</sup>

ويقول ابن تغري بردي : (( ..... وكان إماماً ، عالماً ، علامة ، بارعاً فـي  
العربية ، نادرة عصره في فنون كثيرة ..... ))<sup>(٢)</sup>

---

(١) الوافي بالوفيات ١١/٢  
(٢) النجوم الزاهرة ١٨٣/٨

## المبحث الخامس

( تلاميذه )

تلقى العلم على الشيخ بهاء الدين خلق كثير من طلابه وشداته ، ولم يقتصر الأخذ عنه على العامة من التلاميذ ، بل (( كان الوزراء والرؤساء يترددون إليه ويأخذون عنه ))<sup>(١)</sup> ، وقد وصف تلميذه الرحالة ابن رشيد كثرة العلم التلاميذ بقوله : ((... فبكرت في يوم الاثنين إلى المجلس المذكور الذي تقدم الوعد إليه ، فألفيت جمعا من صدور أهل العلم قد اجتمعوا بين يديه من شيوخ وكهول وشبان ، وسمعت مأخذ ومذاكرة ومناظرة أقوى مما سمعت بالأمس...))<sup>(٢)</sup>

وعلى الرغم من هذه الكثرة الكاثرة التي أخذت وأفادت من علم الشيخ بهاء الدين إلا أنني لم أقف إلا على ثمانية عشر تلميذا ، وجاء هذا العدد نتيجة استعراضى لبغية الوعاة للسيوطي ، وإليك بيانا بأسماء هؤلاء التلاميذ مع نبذة يسيرة عن كل منهم :

١ - إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى ، برهان الدين الحكري :<sup>(٣)</sup>

قال السيوطي : (( كان إماما في القراءات ، نحويا ، مفسرا ، يضرب به المثل في حسن التلاوة ، تصدر للإقراء ، وانتفع به الخلق...))<sup>(٤)</sup>

مولده سنة نيف وسبعين وستمائة ، ومات في الطاعون في ذي القعدة سنة تسع وأربعين وسبعمائة .<sup>(٥)</sup>

قال ابن الجزري بعد أن ذكر شيوخه : (( وأخذ النحو عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس ))<sup>(٦)</sup>

(١) برنامج الوادي آشي ص ١٢٥ .

(٢) ملء العيبة ٣/١١٠ .

(٣) ترجمته في : طبقات القراء ١٧/١ ، الدرر الكامنة ٢٩/١ ، حسن المحاضرة ١/٥٠٩ ،

• بغية الوعاة ١/٤١٥ .

(٤) حسن المحاضرة ١/٥٠٩ .

(٥) بغية الوعاة ١/٤١٥ .

(٦) طبقات القراء ١٧/١ .

٢ - إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدى الأغرّي ، النحوي، المقرئ (١) :

مولده سنة ثلاث وسبعين وست مئة ، أخذ القراءات عن الشيخ تقي الدين المصاغ ،  
وقرأ الفقه على الشيخ علم الدين العراقي ، والأصول على الشيخ تاج الدين البارنباري ،  
والفرائض على الشيخ شمس الدين الدارندي ، والنحو على الشيخ بهاء الدين ابن النحاس  
والعلم العراقي ، وعلى الشيخ أشير الدين أبي حيان (٢) .

(٣)  
• مات بالطاعون سنة تسع وأربعين وسبعمئة .

(٤)  
٣ - إبراهيم بن هبة الله بن علي ، القاضي ، نور الدين الأسنوي ، النحوي :

قال الأذفوي : « كان فقيها ، فاضلا ، أصوليا ، نحويا ، ذكي الفطـرـه ،  
حسن الخلق ، أخذ الفقه على مذهب الشافعي عن الشيخ بهاء الدين هبة الله بن عبد  
الله القفطي ، والأصول عن الشيخ شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني ، والنحو عن  
الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي بن النحاس ، . . . . . توفي بالقاهرة  
سنة إحدى وعشرين وسبعمئة ، ووصى بشيء للفقراء ، ووقف لهم وقفا ، وليس له  
عقب - رحمه الله تعالى . » (٥)

٤ - أحمد بن أبي بكر بن نصير الأسيوطي ، قطب الدين ، أبو العباس :

قال ابن رافع السلامي : « مولده في حدود الخمسين وست مئة ، سمع من أبي  
الربيع سليمان بن يوسف بن أبي الهكاري جزءا بسماعه من أحمد بن عبد القـيـسـوي  
ابن القيسراني ، ومن الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس ، توفي  
سنة ثمان وثلاثين وسبع مئة . » (٦)

- (١) ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٦٤/٦ ، طبقات القراء ١٨/١ ، الدرر الكامنة ٧٥/١ ،  
طبقات ابن قاضي شهبة ٢/٣ ، بغية الوعاة ٤٣٤/١ .
- (٢) الوافي بالوفيات ١٦٤/٦ .
- (٣) بغية الوعاة ٤٣٤/١ .
- (٤) ترجمته في الطالع السعيد ص ٦٩ ، الوافي بالوفيات ١٥٧/٦ ، طبقات السبكي ٤٠٠/٩ ، بغية  
الوعاة ٤٣٣/١ ، حسن المحاضرة ٤٢٣/١ .
- (٥) الطالع السعيد ص ٦٩ .
- (٦) الوفيات ٢١٨/١ .

(١)

٥ - أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي :

قال ابن حجر : «ولد في أواخر ذي الحجة سنة ٦٨٢ هـ ، وأخذ عن بهاء الدين بن النحاس ، والدمياطي ، وغيرهما ، ورأيت بخطه أنه حضر درس البهاء ابن النحاس ..... ولزم أبنا حيان دهرًا طويلًا ، وأخذ عن السروجي وغيره .»<sup>(٢)</sup>

وذكره السيوطي فقال : «جمع الفقه والنحو واللغة ، وصف تاريخ النحاة والدر اللقيط من البحر المحيط ..... مات سنة ٧٤٩»<sup>(٣)</sup>

(٤)

٦ - أحمد بن محمد بن جبارة بن عبد المولى الحنبلي المرادوي الصالحي :

ولد سنة سبع أو ثمان وأربعين وستمائة<sup>(٥)</sup> ، قال السيوطي ناقلًا عن الصفدي : «سمع ابن عبد الدائم ، وقرأ على النبيه الراشدي والبهاء ابن النحاس ، وبسرع في النحو والقراءات ، واشتهر بهما على تخبيط عنده.»<sup>(٦)</sup>

(٧)

توفي فجأة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة في رجب بالقدس عن ثمانين سنة .

(٨)

٧ - حسن بن محمد ، نجم الدين ، أبو محمد ، الصفدي :

قال الصفدي في ترجمة الشيخ بهاء الدين : «..... أخبرني الشيخ نجم الدين الصفدي ، وكان ممن قرأ عليه .....»<sup>(٩)</sup>

ونجم الدين هذا كما يقول الصفدي : «تخرج به جماعة فضاء ، وقل من قرأ عليه ولم ينه ، ولم أر مثله في مبادئ التعليم ، كان يفتق ذهن المشتغل ويوضح طرق الاشتغال ، ولم أر مثله في تنزيل قواعد النحو على قواعد المنطق ، وكان يحب فساد الحدود والرد عليها ، والجواب عنها ..... وكان جيد المشاركة ، أشعري العقيدة ، شافعي المذهب ، يحب الكتب ، ويبالغ في الحرص على اقتنائها والمنافسة فيها .....»<sup>(١٠)</sup>

توفي في رمضان بصفد سنة ٧٢٣ .<sup>(١١)</sup>

- (١) ترجمته في : الدرر الكامنة ١٧٤/١ ، بغية الوعاة ٣٢٦/١ ، حسن المحاضرة ٤٧٠/١ ، الأعلام ١٥٣/١ .
- (٢) الدرر الكامنة ١٧٤/١ .
- (٣) حسن المحاضرة ٤٧٠/١ .
- (٤) ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٥/٨ ، غاية النهاية ١٢٢/١ ، الدرر الكامنة ٢٥٩/١ ، بغية الوعاة ٣٦٣/١ .
- (٥) غاية النهاية ١٢٢/١ .
- (٦) بغية الوعاة ٣٦٣/١ .
- (٧) غاية النهاية ١٢٢/١ .
- (٨) ترجمته في الوافي بالوفيات ٢٥٦/١٢ ، العبر ٦٨/٤ ، الدرر الكامنة ٤٤/٢ ، شذرات الذهب ٦١/٦ .
- (٩) الوافي بالوفيات ١٢/٢ .
- (١٠) المصدر نفسه ٢٥٨/١٢ .
- (١١) انظر العبر ٦٨/٤ .



٨ - عبد المهيم بن محمد بن عبد المهيم ، أبو محمد الحضرمي : (١)

قال ابن الخطيب : « ٠٠٠٠ كان خاتمة الصدور ذاتا وسلفا وجمالا ، له القُدح المعلى في علم العربية ، والمشاركة الحسنة في الأصلين ، والإمامة في الحديث ، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغات والعروض ٠٠٠٠ » (٢)

أخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع ، وأبي بكر بن عبيدة ، وأبي جعفر بن الزبير ، وأجاز له من المشرق ابن تيمية ، وابن عساكر ، وابن النحاس . (٣)

مولده بسبته عام ستة وسبعين وستمائة ، وتوفي بتونس ثاني عشر شوال عام تسعة وأربعين وسبعمائة في الطاعون ، وكانت جنازته مشهورة - رحمه الله تعالى - . (٤)

أخذ عن شيخه بهاء الدين ألفية ابن مالك . (٥)

٩ - علي بن أحمد بن معروف التادفي :

لم أقف له على ترجمة - فيما اطلعت عليه من مصادر - ، وفي ملء العيبة نص نقله ابن رشيد عن شيخه ابن النحاس ، هذه صورته : « ٠٠٠٠ كتب إليّ أحد تلامذتي وقد كان سألني أن أقيد له أسماء شعراء الحماسة ، وأول كل حرف من كل قصيدة ؛ لكونه كان يشرده عنه ، وهو علي بن أحمد بن معروف التادفي - نسبة إلى قرية من أعمال حلب - وكان الشيخ قد مطلقه ، وقبلهما بيت في المدح لم يستحضره الشيخ :

أملتني الحكم التي لم أنسها      حاشاك تجعلها أمالي القالي  
لاتنس أسماء الحماسة منعسا      وتدارك الأسماء بالأفعال (٦)

ولعلي بن أحمد هذا عشرة أبيات مدح بها شيخه ابن النحاس . (٧)

(١) انظر ترجمته في الإحاطة ١١/٤ ، بغية الوعاة ١١٦/٢ ، نفح الطيب ٤٦٨/٥ ، مقدمة البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٦/١ .

(٢) الإحاطة ١١/٤ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) نفح الطيب ٤٦٨/٥ .

(٥) برنامج المعاري ص ١١٦ ، وانظر مقدمة فتاوى الإمام الشاطبي ص ٤١ .

(٦) ملء العيبة ١٣٣/٣ .

(٧) المصدر نفسه ١٣٤/٣ .

(١)

١٠ عمر بن حسن بن حبيبا :

(٢)

. ولــــد سنة ثلاث وستين وستمائة ، وتوفي سنة ست وعشرين وسبعمائة .

قال ابن حجر : (( قال ولده البدر حسن في تاريخه للدولة التركية : إمام على المقام ، ومحدث عن خير الأنام ، وعالم لا يغفل عن احتراز ، وعامل يقابل فرص الانتهاز . . . . . خبيراً بالحديث والأسانيد والمتون )) (٣)

وقال الذهبي : (( . . . . . وقرأ ونسخ وحصل الأجزاء ، خرجت له معجما من أنيد من خمسمائة شيخ بأسماء . . . . . )) (٤)

(٥)

وقال ولده في ترجمة ابن النحاس : (( وهو من مشايخ والدي في الحديث )) (٥)

(٦)

١١ - القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي السبتي :

(٧)

مولده سنة سبعين وستمائة ، قال ابن حجر : (( سمع ببلده وحج ، فسمع من العراقيين وابن عساكر ، وابن القواس ، وغيرهم )) (٨)

وقال الذهبي : (( خرجت له مائة حديث عن مائة شيخ ، وحصل أصولا وكتبا ، وله فضيلة جيــــدة )) (٩)

له من المصنفات برنامج الذي ضمنه ماقرأه على شيوخه في فنون شتى ، وله أيضا كتاب استفاد الرحلة والإغتراب ، ترجم فيه لكثير من العلماء الذين أخذ عنهم ، وكلا الكتابين مطبوع بتحقيق عبد الحفيظ منصور .

قرأ على الشيخ بهاء الدين مسند أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وصدر من كتاب سيبوية ، وجميع جزء أم عزي وأم الفضل بنت عبد الصمد بن علي الهرثمية . (١٠)

(١) انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٤/١٥٠٦ ، معجم الشيوخ الكبير ٢/٧١ المعجم المختص

بالمحدثين ص ١٨٠ ، الدرر الكامنة ٣/١٥٨ ، الدليل الشافي ١/٤٩٦ .

(٢) الدليل الشافي ١/٤٩٦ .

(٣) الدرر الكامنة ٣/١٥٩ .

(٤) المعجم المختص ص ١٨٠ .

(٥) درة الأسلاك في دولة الأتراك ١/ورقة ١٢٣ .

(٦) ترجمته في : المعجم المختص بالمحدثين ص ١٩٤ ، والدرر الكامنة ٣/٢٤٠ ، ومقدمــــة برنامجه ز .

(٧) المعجم المختص بالمحدثين ص ١٩٤ .

(٨) الدرر الكامنة ٣/٢٤١ .

(٩) المعجم المختص ص ١٩٤ .

(١٠) راجع برنامج التجيبي ص ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ومستفاد الرحلة والاغتراب ص ٨٨،٨٧ .

١٢ - محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ، القاضي ، الإمام ، ضياء الدين المناوي : (١)

(٢) ولد سنة ٦٥٥ بعنية القائد ، قال ابن قاضي شهبه : ((٠٠٠٠ سمع من جماعة ، وأخذ الفقه عن ابن الرفعة وطبقته ، وقرأ النحو على بهاء الدين ابن النحاس ، والأصول على الأصهباني والعراقي ، وأفتى ، وحدث ، ودرس بقبة الشافعي ، وغيرها ٠٠٠٠ توفي في رمضان سنة ٧٤٦ ، ودفن بالقرافة )) (٣)

١٣ - محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكنائي : (٤)

إمام كبير من أكابر علماء الشافعية ، قال السيوطي : (( كان إماما يضرب به المثل في الفقه ، عارفا بالأصلين والنحو والقراءات ، ذكيا نظارا فصيحاً ، ولد بمصر في صفر سنة ثلاث وستين وستمائة ٠٠٠٠٠ )) (٥)

وقال الصفدي بعد أن ذكر بعض شيوخه : ((٠٠٠٠٠ وقرأ القرآن على المصفي خليل ابن أبي بكر المراغي ، وقرأ المفصل على الشيخ بهاء الدين ابن النحاس ، وقرأ الأصول على الشيخ شمس الدين الأصهباني ، وقرأ الفقه على الوجيه البهنسلي ، وبرع في الفقه ، وشرح مختصر العزني ولم يتم ٠٠٠٠ ، توفي سنة ٧٤٩ )) (٦) (٧)

- 
- (١) ترجمته في : الدرر الكامنة ٢٨٥/٣ ، طبقات ابن قاضي شهبه ٦٠/٣ الوفيات لابن رافع ١٥/٢ ، حسن المحاضرة ٤٢٦/١ .
- (٢) الدرر الكامنة ٢٨٥/٣ .
- (٣) طبقات الشافعية ٦١/٣ .
- (٤) ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٦٨/٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٩٧/٩ ، الدرر الكامنة ٣٣٣/٣ ، حسن المحاضرة ٤٢٨/١ .
- (٥) حسن المحاضرة ٤٢٨/١ .
- (٦) الوافي بالوفيات ١٦٨/٢ .
- (٧) ذيل تذكرة الحفاظ ص ١٢١ .

١٤ - محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله ، أبو عبد الله ، شمس الدين

(١)

الذهبي :

(٢)

الإمام المشهور ، المؤرخ ، المحدث ، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمئة .

أخذ عن خلق كثير يقاربون الألف ، له كثير من المصنفات ، منها على سبيل المثال ،

لالحصر : معجم الشيوخ الكبير ، والمعجم المختص بالمحدثين ، ومعرفة القراء الكبار ،

وتذكرة الحفاظ ، وسير أعلام النبلاء ، قال ابن حجر واصفا مصنفاته : ((... وروغب

(٣)

الناس في تواليفه ، ورحلوا إليه بسببها ، وتداولوها قراءة ونسخا وسماعا .....))

(٤)

والإمام الذهبي من العلماء الذين أخذوا عن ابن النحاس ، قال الصفي : (( وأخبرني

(٥)

شيخنا الذهبي قال : قرأت على الشيخ بهاء الدين رحمه الله - جزء شيء .....))

(٦)

١٥ - محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن أحمد بن حسان القيسي :

قال ابن الجزري : (( إمام ، مقرأ ، محدث ، رجال ، ثقة ، مشهور ، ولد سنة ثمان

(٧)

وسبعين وستمئة .....))

أخذ عن شيوخ كثيرين ذكرهم في برنامجه ، قال ابن فرحون : ((... وكان محدثا

(٨)

مقرئا ، مجودا ، له معرفة بالنحو ، واللغة ، والحديث ورجاله ، وكان فقهه قليلا .

(٩)

مات في تونس في شهر ربيع الأول سنة ٧٤٩هـ في الطاعون العام .))

(١٠)

قال ابن القاضي في ترجمة ابن النحاس : (( سمع عنه ابن جابر وأجاز له ))

(١١)

ومن المصنفات التي أجازها ابن النحاس لابن جابر ديوان أبي الطيب المتني .

(١) ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٦٣/٢ ، نكت الهميان ص ٢٤١ ، الدرر الكامنة ٣/٣٣٨ ،

ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ٣٤ ، غاية النهاية ٧١/٢ ، البدر الطالع ١١٠/٢ .

(٢) غاية النهاية ٧١/٢ .

(٣) انظر هذه المصادر وغيرها في الوافي بالوفيات ١٦٣/٢ وما بعدها .

(٤) الدرر الكامنة ٣/٣٣٧ .

(٥) الوافي بالوفيات ١٥/٢ ، وانظر معجم الشيوخ للذهبي ١٣٧/٢ .

(٦) ترجمته في : الدرر الكامنة ٣/٤١٣ ، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص ١١٥ ، غاية

النهاية ١٠٦/٢ ، الديباج المذهب ٢/٢٩٩ نفح الطيب ٥/٢٠٢ .

(٧) غاية النهاية ١٠٦/٢ .

(٨) الديباج المذهب ٢/٣٠٠ .

(٩) الدرر الكامنة ٣/٤١٤ .

(١٠) درة الحجال ٢/٢٦١ .

(١١) برنامج الوادي آشي ص ٣١٢ .

١٦ - محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد ، أبو عبد الله ، الفهري ، السبتي : (١)

(٢) ولد في جمادى الأولى سنة ٦٥٧ هـ ، قال السيوطي ناقلا عن الإحاطة : (( كان متضلعا بالعربية واللغة والعروض ..... تام العناية بصناعة الحديث ، قيماعليها ، بصيرا بها ، محققا فيها ، ذاكرا للرجال ..... )) (٣)

أخذ عن شيوخ كثيرين ، ضمنهم رحلته الموسومة بـ ( ملء العيبة بمجامع بطول الغيبة ) منهم ابن الأنماطي ، وأبو إسحق ابن الحاج ، وأبو جعفر الليلي ، لــــه مصنفات كثيرة غير رحلته ، عددها المصفدي . (٤)

(٥) قرأ على ابن النحاس قطعة من مسند عبد بن حميد ، وكتاب سيبويه .

١٧ - محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سيد الناس : (٦)

(٧) ولد في ذي القعدة سنة ٦٧١ هـ (.....) أحد الأعلام الحفاظ ، إماما فــــي الحديث ، ناقدًا في الفن ، خبيرًا بالرجال والأسانيد ، عالما بالصحيح والقيــــم ، له حظ من العربية ، حسن التصنيف ..... سمع من غازي ، والعز وخلائق يقاربــــون الألف ، ولازم ابن دقيق العيد ، وتخرج عليه ، وأعاد عنده ، وكان يحبه ويثني عليه ، وأخذ العربية عن البهاء ابن النحاس ..... )) (٨)

(٩) مات في شعبان سنة أربع وثلاثين وسبعمائة .

(١) ترجمة في : الوافي بالوفيات ٢٨٤/٤ ، الدرر الكامنة ١١١/٤ ذيل طبقات الحفاظ لابن فهد ص ٩٧ ، طبقات القراء ٢١٩/٢ ، بغية الوعاة ٨٥/١ ، البدر الطالع ٢٣٤/٢ .

(٢) البدر الطالع ٢٣٤/٢ .

(٣) بغية الوعاة ١٩٩/١ .

(٤) الوافي بالوفيات ٢٨٥/٤ .

(٥) ملء العيبة ١١١/٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٦) ترجمته في : الدرر الكامنة ٢٠٨/٤ ، حسن المحاضرة ٣٥٨/١ ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي ص ٣٥٠ ، وطبقات الحفاظ له ص ٥٢٣ .

(٧) حسن المحاضرة ٣٥٨/١ .

(٨) طبقات الحفاظ ص ٥٢٤ .

(٩) ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٥١ .

١٨ - محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي : (١)

الإمام المشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة ، يعد من أبرز وأشهر تلاميذ بهاء الدين ابن النحاس ، (١٠٠٠٠٠) ولد بمطخشارش ، مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة (١٠٠٠٠) (٢)

أخذ عن شيوخ كثيرين في الأندلس ، ومصر ، والحجاز ، يقاربون أربعمائة وخمسين شيخاً .

كان كثير الملازمة لشيخه بهاء الدين ، ومن الكتب التي قرأها عليه الكتاب والإيضاح العضدي ، وديوان أبي الطيب المتنبي ، وسقط الزند لأبي العلاء المعري ، وحماسة أبي تمام . (٣)

(٤) توفي في ثامن عشرين صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

- 
- (١) ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٦٧/٥ ، نكت الهميان ص ٢٨٠ بغية الوعاة ٢٨٠/١ ،  
نبح الطيب ٨٢٣/١ ، وانظر الأعلام ١٥٢/٧ .  
(٢) بغية الوعاة ٢٨٠/١ .  
(٣) انظر برنامج الوادي آشي الصفحات ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ .  
(٤) الوافي بالوفيات ٢٨١/٥ .

## المبحث السادس

## ( صفاته وأخلاقه )

لم يكن العلماء من أصحاب التراجم والطبقات يهتمون بذكر الصفات الجسدية للمترجم له ، لأن ذلك لا يهمهم بالدرجة الأولى في التعريف به ، وهكذا كان صنيعهم مع الشيخ بهاء الدين .

أما صفاته المعنوية ، فقد اتصف المؤلف بصفات كثيرة جعلت منه شخصية محببة إلى نفوس تلاميذه ، مما جعلهم يقبلون عليه ويأخذون عنه ، وقد شهد له بذلك العلماء ، يقول الصفي : (( ..... كان حسن الأخلاق ، منبسطا على الإطلاق ، متسع النفس ، في حالتي الغني والإملاق ، ذكي الفطرة ، زكي المعالطة والعشرة ، مطرح التكلف مع أصحابه ، عديم التخلف عن أشكاله وأضرابه ، ومع ذلك فلم يبرز أحد وجاهته في صدور الصدور ، ولا فرح أحد بسيادته التي آربت على تمام البدور ، وكان معروفا بحل المشكلات ، موصوفا بإيضاح المعضلات ، كثير التلاوة والأذكار ، كثير الصلاة في نوافل الأسرار ، موثوقا بديانته ، مقطوعا بأمانته ..... )) (١)

أما عن كرمه فيحدثنا الصفي أيضا فيقول : (( ..... وأخبرني عنه غير واحد : أنه لم يزل عنده في بيته من أصحابه ومن الطلبة من يأكل على مائدته ، لا يدخر شيئا ولا يكبسه عنهم ، وهنا أناس يلعبون الشطرنج ، وهنا أناس يطالعون ، وكل واحد فسي شأنه ، لا ينكر على أحد شيئا ، ولم تنزل أخلاقه مرتاضة حتى يكون وقت الاشتغال يتنكر ..... )) (٢)

ولعل خير موقف يصور لنا جانبا من كرمه وحبه لنشر العلم في تلاميذه ما دار بينه وبين تلميذه الرحالة ابن رشيد ، قال : (( ..... وعرض علي جميع كتبه ، أو أكثرها ، كتابا كتابا ، حتى مللت وقال : حكمت فيها ماضي ، وهي مباحة لك ، فشكرته أتم الشكر ، وعرفت أنني لقيت جليل القدر ، فلا أزال أذكره أطيب الذكر ..... )) (٣)

(١) الوافي بالوفيات ١١/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٣/٢ .

(٣) ملء العيبة ١١١/٣ .

ويقول تلميذه التجيبي ذاكرا بعض صفاته في رحلته إلى مصر : ((..... شديدا  
 المروءة ، كثير المشاركة ، عظيم المؤانسة ، طنة للرجاء في ماله وجاهه ، خفيف  
 القدم في حوائج إخوانه ، مشاركاً لهم بأقصى مايمكنه ، عالي المنزلة ، جليـــــــــــــــــل  
 (١)  
 القدر ، كثر الله في الناس أمثاله ..... ))

والأمانة العلمية أهم صفة تمثلت في شخصية ابن النحاس العالم ، تلك الصفة  
 التي لايتحلى بها إلا الفضلاء من العلماء ، ومن خلال صحبتي له رأيت حريصا الحرس  
 كله على غزو العلم لأهله والفضل لذويه ، وسأحيلك على بعض أقواله ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب التعجب بعد أن ذكر نسا من كتاب التعاقب لابن جني : (( ..... هـذا  
 معنى كلامه ، وإن لم يحضرنى نص لفظه ؛ ليعد العهد به ، وما أحسن ما قال ..... )) (٢)

٢ - وفي موضع آخر في باب عطف النسق يقول : (( هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب  
 - رحمه الله - من جواز العطف على عاملين مطلقا ، سواء تقدم المجرور فـــــــــــــــــي  
 المعطوف به ، أو تأخر ، مذهب لم أر أحدا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا  
 (٣)  
 المذهب غاية الاجتهاد ))

٣ - وقال بعد أن نقل عجز بيت الحطيثة عن ابن الدهان :

\* فسيان لاحمد لديك ولا ذم \*  
 (٤)  
 (( كذا نقلته من خطه ))

٤ - واستمع إليه يقول في باب ذكر جواز الفعل : (( ..... ولم أعلم أحدا من النحاة  
 (٥)  
 فيما يحضرنى الآن قال بجواز جواب المصدر بالفعل المجزوم ))

هذا وقد فطن السيوطي وهو من أكثر العلماء رجوعا للتعليقة لهذه الصفة  
 التي اتسم بها الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - ، فأثنى عليه ، وتعرض لبعض  
 العلماء الذين لايعزون العلم إلى أهله ، فقال تحت عنوان : الفروع هي المحتاجة إلى  
 العلامات والأصول لاتحتاج إلى علامة بعد أن نقل نسا عن التعليقة : (( وانظر إلى ديسن

- 
- (١) مستفاد الرحلة والاعتراب ص ٨٣ .  
 (٢) التعليقة ص ٨٨ .  
 (٣) المصدر نفسه ل ٨٥ ب .  
 (٤) التعليقة ل ٩٠ ب .  
 (٥) المصدر نفسه ل ١٠٣ ب .



الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ، ولم تسطر في كتاب ، فنقلها عنه ، ولم يستجر ذكرها من غير عزو إليه ، لالكالسارقي السدي أغار على تصانيفي التي أقيمت في تتبعها سنين ، وهي : كتاب المعجزات الكبرى ، وكتاب الخصائص الصغرى ، وغير ذلك ، فسرقها وضمها وغيرها مما سرقه من كتب الخيضي والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ، ولم يعز إلى كتبي وكتب الخيضي والسخاوي شيئاً مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم . (١)

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢ ، وانظر بعض النص في صدر عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد ١٢/١ .

## المبحث السابع

( انتقاله إلى مصر )

لرحيل العلماء واغترابهم عن أوطانهم دواع مختلفة ؛ منها الرحلة لطلب العلم ومقابلة الشيوخ والأخذ عنهم ، ومنها أداء فريضة الحج وزيارة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ومنها الحروب التي بسببها يتفرق الناس أيادي سباً ، ومنها طلب الرزق الذي يضطر كثير من العلماء إلى أن يرحل من مسقط رأسه ، ترى ، أي الأسباب كانت وراء رحيل صاحبنا من حلب ؟

يجيبنا على ذلك تلميذه التجيبي ، فيقول : ( نزل شيخنا بهاء الديني - هذا القاهرة إثر خروجه من حلب عند وقوعه التتار بها ، وكانت وقعتهم بها في صفر من سنة ثمان وخمسين وستمائة ، فعرف بها قدره ، واشتهر أمره ، وعظم جاهه ، ونزلته الخاصة والعامّة منزلة لعلمه وورعته وكثرة فضائله ) (١)

ثم بعد ذلك ، لاندري : هل حج الشيخ بهاء الدين أم لم يحج ؟ وهل رجوع إلى مسقط رأسه حلب أم لم يرجع ؟ كل ذلك لم تفصح عنه المصادر التي وقفت عليها ، والله أعلم .

(١) استفاد الرحلة والاعتراب ص ٨٣ .

## المبحث الثامن

( آثـاره )

لم يكن حظ الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - من كثرة التصنيف كحظ غيره من علماء عصره ، كابن الحاجب والسخاوي وابن مالك ، وغيرهم ، ولعل ذلك راجع إلى أنه : ((.....)) ولي تدريس التفسير بجامع ابن طولون ، وبالقبلة المنصورية ، وله تصدير في الجامع الأقرم ، وتصادير بمصر<sup>(١)</sup>

ولاشك أن من ينصب نفسه لهذه المهنة يحتاج كثيرا من الوقت والجهد ، وأيضا فإذا علمنا أن الشيخ بهاء الدين كان محبا مغرما بالكتب ، حريصا على اقتنائها وحضور سوقها تبين لنا مدى ماينفقه من وقت في البحث والمطالعة ، وذلك لماتليه عليه مهنة التدريس ، وعلى أية حال فلعدم وقوفي على هذه المصنفات - ماخلا التعليقة - آثرت أن أرتبها ترتيبا أبجديا ، وهي :

١ - الإفادة : وقد انفرد بذكره ابن قاضي شهبه<sup>(٢)</sup> ، ولم أقف عليه - فيما اطلعت عليه من مصادر ومراجع .

٢ - التعليقة على مقرب ابن عصفور : وهو موضوع دراستنا ، وسيأتي الحديث عنه - إن شاء الله تعالى - .

٣ - ديوان على نحو فلائد العقبيان واليتيمة والخريدة ، ذكره تلميذه ابن رشيد ، ثم قال : ((.....)) ثم كسل عن إتمامه<sup>(٣)</sup> ، ولم أقف عليه - فيما تيسر لي من مصادر ومراجع .

٤ - شرح القصيدة التي في الأفعال لمحاسن الشوأة الحلبي ، ذكره الفيروز أبادي ، ووصفه بقوله : ((مجلدة لطيفة))<sup>(٤)</sup> ، ومن هذا الكتاب نسخة في مكتبة كوبريلي محمد باشا تحت رقم : ١٤٩٩ ، وقد قمت بمراسلة المكتبة للحصول عليه فلم أحل بطاقتي ، ثم أخبرني أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرحمن العثيمين بأنه انتهى من تحقيقه<sup>(٥)</sup> ،

(١) الوافي بالوفيات ١٣/٢ ، وانظر بغية الوعاة ١٤/١ .

(٢) طبقات النحاة واللغويين ص ٢٧ .

(٣) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة ١٣١/٣ .

(٤) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٥٢/٥ ، وانظر كشف الظنون ١٣٤٤/٢ ، وحاشية أعلام النبلاء

بتاريخ حلب الشهباء ٥٣٣/٤ .

فطلبت منه مصورة المخطوطة مرات عديدة. فما كان جوابه لي إلا أن قال : إنه لا يعلم مكانها من مكتبته .

وأود قبل أن أختم حديثي عن آثار ابن النحاس أن أنبه إلى أن بروكلمان نسب إليه كتابين خطأ ، وهما :<sup>(١)</sup>

- ١ - ديوان طبع في بيروت سنة ١٣١٣ هـ .
- ٢ - شرح ديوان امرىء القيس المسمى بالتعليقة .

أما الكتاب الأول فلم يذكره أحد من العلماء الذين ترجموا للمؤلف ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأستاذ الرحالة الشيخ خير الدين الزركلي - وهو من أكثر العلماء معرفة بكتب التراث - خطأ بروكلمان في نسبة الكتاب إلى ابن النحاس .<sup>(٢)</sup>

وأما الكتاب الثاني ، فالذي أوقع بروكلمان في هذا الوهم هو ما جاء في صدر النسخة : (( شرح ديوان امرىء القيس المسمى بالتعليقة للعلامة ابن النحاس تغمده الله برحمته )) ثم ما كتب بخط مائل في الناحية اليسرى من الورقة : (( بهاء الدين أبي العباس أحمد ))

وقد رجعت إلى الكتاب فتمفحته وقرأت منه ما يرجح عن نفسه فتبين لي أن أمر نسبه إلى صاحبنا ابن النحاس وهم محض ؛ لأن شخصية ابن النحاس معدومة فيه تماماً ، ثم هناك أمر آخر يعضد نفي هذه النسبة ، وهو أن العلماء الذين أرخوا لحياة ابن النحاس لم يذكروا له هذا الكتاب .

ومما يحسن ذكره هنا أن الدكتور ناصر الدين الأسد رجح أن يكون الكتاب لأبي جعفر بن النحاس ، ومن الأسباب التي بنى عليها هذا الترجيح أن الكتاب لا يوجد فيسسه

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/٥٩٧ .

(٢) الأعلام ٥/٢٩٧ .

(١)  
 أسماء رواية عاشوا بعد النصف الاول من القرن الرابع ، ولم يلق هذا الترجيح القبسول  
 والرضا عند الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم فقال معللاً لنقضه : (( أما أنا ، فمـع  
 استبعادي افتراض أن يكون البهاء ابن النحاس المذكور هو صاحب النسخة إلا أنني  
 لأوافق على ترجيح أن يكون أبو جعفر النحاس هو صاحبها ، وقد عارضت رواية المعلقة  
 وشرحها في هذه النسخة بروايتها وشرحها لأبي جعفر النحاس المطبوع في برلين سنة  
 ١٨٧٦م فوجدت بينهما اختلافاً بينا ؛ ولهذا فإنني أعد هذه النسخة لشارحها ماتزال  
 (٢)  
 غامضة . ١٠ )

قلت : وأما أنا ، فقد فتشت في كثير من المعظان بغية الاهتداء إلى ترجمة  
 بهاء الدين أبي العباس أحمد هذا فلم أوفق إلى ذلك ، ونسبة الكتاب إلى صاحبه  
 ماتزال عندي إلى الآن في طي العجهول ، فعسى الأيام أن تكشف النقاب عن ذلك ، وسيحان  
 العلم المحيط .

(١) مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٩٨ .

(٢) انظر مقدمة تحقيقه لديوان امرئ القيس ص ١٦ .

## المبحث التاسع

## ( وفاته )

بعد حياة حافلة بالعلم درسا وتديسا وتمنيفا توفي الشيخ بهاء الدين  
 ((..... بسكنه بالمدرسة القطبية بالبندقانيين في جمادى الأولى سنة ثمان وتسعين  
 (١)  
 وستمائة ، عن إحدى وسبعين سنة - ))

وقد رأيت المؤرخين متفقين على أن وفاة ابن النحاس كانت سنة ٦٩٨هـ، وأنه  
 دفن بالقرافة بالقرب من تربة الملك المنصور لاجين ، ويختلفون في تحديد اليوم والشهر،  
 فيجعله بعضهم يوم الثلاثاء سابع جمادى الأولى ، ويجعله آخرون يوم الثلاثاء سابع  
 جمادى الآخرة ، ويذهب بعضهم إلى أنه يوم الأربعاء سابع جمادى الأولى .  
 (٢) (٣) (٤)

وقد وصف جنازته تلميذه التجيبي بأنها : (كانت مشهورة ، لم يتخلف عنها  
 أحد ، وأن جميع دروس المدينة بطلت يوم دفنه - رحمه الله تعالى - )  
 (٥)

- 
- (١) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٢٨٥ .  
 (٢) الوافي بالوثائق ١١/٢ ، طبقات القراء لابن الجزري ص ٤٦ ، النجوم الزاهرة ٨/١٨٣ .  
 (٣) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٢٨٥ ، شذرات الذهب ٥/٤٤١ .  
 (٤) برنامج الوادي آشي ص ١٢٥ ، درة الحجال ٢/٢٦١ .  
 (٥) مستفاد الرحلة والاعتراب ص ٨٨ .

## الفصل الثاني

### دراسة الكتاب

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: المقرب والنحاة.

المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى ابن النحاس.

المبحث الثالث: زمن تأليف التعليقة.

المبحث الرابع: لمن ألقت التعليقة.

المبحث الخامس: منهج ابن النحاس في التعليقة.

المبحث السادس: مصادر ابن النحاس في التعليقة.

المبحث السابع: شواهد ابن النحاس في التعليقة.

المبحث الثامن: مذهبه النحوي في التعليقة.

المبحث التاسع: منهج ابن النحاس النحوي في التعليقة.

المبحث العاشر: موقف ابن النحاس من بعض العلماء.

المبحث الحادي عشر: قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثاني عشر: أثر التعليقة في النحاة الخالفين.

المبحث الأول  
( المقرب والنحاة )

يعتبر كتاب المقرب للأستاذ أبي الحسن ابن عصفور من أجله ثنوا تراثنا النحوي كمفضل الزمخشري ، والكافية الشافية والتسهيل لابن مالك ، يقول ابن سعيد في حقه :  
(.....) وقد أتيت له من افريقية بكتاب المقرب في النحو ، فتلقي باليمين من كل جهة ، وطار بجناح الاغتباط (٢)

غير أن هذه المنزلة التي لقيها الكتاب من النحاة لم تمنع بعضهم على اختلاف أقطارهم - أن يتناولوه شرحا وتلخيصا ونقدا ، يقول المعري في ذلك : (( ولما ألفت ابن عصفور كتابه المقرب في النحو انتقده جماعة من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم ، منهم : ابن الضائع ، وابن هشام ، والجزيري ، وله عليه المنهج المعرب في الرد على المقرب ، وفيه تخليط كثير وتعسف ..... ، ومنهم ابن الحاج ، وأبو الحسن حازم القرطاجني ، وسماه : شد الزنار على جفلة الحمار ، وابن مؤمن القابسي وبهاء الدين ابن النحاس (٣)

وقد عرفت بفضل الله وعونه جملة من هذه الشروح ، فهاكها مرتبة على حسب وفيات أصحابها :

- ١ - نقد المقرب لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ت ٦٤٦ هـ ، وقفت على نص منه أثناء قراءتي للتذييل والتكميل ، قال أبو حيان : (( قال الأستاذ أبو عبد الله بن هشام في كتاب النقد الذي له على المقرب ..... )) (٤)
- ٢ - شرح المقرب لابن الحاج ت ٦٤٧ هـ المسمى بـ ( إيرادات على المقرب ) و ( نقد المقرب ) (٥)
- ٣ - شرح المقرب المسمى بـ ( العثل ) لابن عصفور ت ٦٦٩ هـ قام بتحقيقه الأستاذ عبيد

(١) صبح الأعشى ١/٥٤٠ .

(٢) نفح الطيب ٣/١٨٤ ، وانظر ابن عصفور والتعريف ص ٧٣ .

(٣) نفح الطيب ٤/١٤٨ ، وانظر كشف الظنون ٢/١٨٠٥ .

(٤) التذييل والتكميل ج ٦ ل ١٢٠ ب .

(٥) بغية الوعاة ١/٣٥٩ ، ٢/٣٧٣ ، وانظر ابن الحاج النحوي ص ٢٦ .



الرحمن بن محمد العمار ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٤ - شرح المقرئ لابن عصفور ( لعله الشرح الكبير ) منه نسخة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط تحمل رقم ٥١١ ، وقد قام مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة بتصوير هذه النسخة ، ورقمها فيه ٤٥٥ ، والنسخة بخط أندلسي رديء ، مفقود كثير من أوراقها ، وبها آثار رطوبة كثيرة .

٥ - إملاء على مقرئ ابن عصفور لأحمد بن عبد النور المالقي ت ٥٧٠٢ هـ .

٦ - تقريب المقرئ لأبي حيان ت ٧٤٥ هـ ، قام بتحقيقه أولاً الدكتور عفيف عبد الرحمن ، ثم قام بدراسته وتحقيقه الأستاذ محمد جاسم الدليمي ، ونال به درجة الماجستير من كلية التربية جامعة الفاتح بليبيا .

٧ - شرح لمجهول بجامع القرويين بفاس برقم ١١٨٧ ، ذكره بروكلمان .

- 
- (١) ذكر الغبريني في عنوان الدراية ص ٣١٨ أن لأبي الحسن شروحات على المقرئ ، فلعل هذا هو الشرح الكبير .
- (٢) مقدمة رصف المباني ص ١٨ ، وانظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٥ .
- (٣) تاريخ الأدب العربي ٣٦٦/٥ .

## المبحث الثاني

( تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى ابن النحاس )

ظل الكتاب دهرًا بمصر والعلماء يرجعون إليه ، ويفيدون منه على قـدر ما يحتاجه كل منهم في تأليف كتابه ، لكن الأمر الذي لفت انتباهي وأشار دهشـي هو أنه جاء بعناوين ثلاثة ، سأقص ذكرها عليك في الآتي :

١ - شرح المقرب : ذكر بهذا العنوان في صدر النسخة ، وأثبتته أبو حيان ، والصفدي والفيروز آبادي ، والسيوطي ، والشيخ محمد راغب الطباخ ، وحاجي خليفة ، وعمـر رضا كحالة .<sup>(١)</sup>

٢ - التعليق : ذكر بهذا العنوان في آخر النسخة ، كما ذكره ابن قاضي شهبه ، وناظر الجيش ، والسيوطي .<sup>(٢)</sup>

٣ - التعليقة : ذكره بهذا العنوان الصفدي ، والأسنوي ، والسيوطي ، والألوسي ، والشيخ عبد القادر البغدادي .<sup>(٣)</sup>

وهذه العناوين الثلاثة ، كما رأيت - وإن اختلفت - فالمعنى السـذي تؤديه واحد ، إلا أن الشرح مفهومه في الغالب أوسع من التعليق ، أو التعليقة ؛ إذ أن الشارح يأتي على جل الكتاب فيشرحه ، بخلاف التعليق ، أو التعليقة ، وقد يترخص العلماء في إطلاقه عليهما ، فأياً من هذه العناوين نأخذ ، وأيهما ندع ؟

لقد أدى بي النظر - بعد طول تأمل لها - إلى اختيار عنوان ( التعليقة على مقرب ابن عصفور ) وقد استندت في ذلك على الآتي :

١ - أن السيوطي - رحمه الله - وهو من أكثر العلماء رجوعاً للكتاب - يصرح كـثيراً باسم ( التعليقة )<sup>(٤)</sup>

٢ - قول الأسنوي في ترجمة المؤلف - رحمه الله - : (لله . . . .) وله تعليقة معروفة على المقرب<sup>(٥)</sup>

- (١) تذكرة النحاة ص ٣٣٣ ، وانظر الوافي بالوفيات ٢٩٥/٣ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ ، بغية الوعاة ١٤/١ ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٣٣/٤ ، كشف الظنون ١٨٠٥/٢ ، معجم المؤلفين ٢١٩/٨ .
- (٢) طبقات النحاة واللغويين ص ٢٧ ، تمهيد القواعد ج ٢ ٢٩٩ ، الأشباه والنظائر ٤٥/٣ ، ٧٩ ، ١٠٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ .
- (٣) انظر الغيث المسجم في شرح لامية العجم ٨٨/١ ، ٣٧١ ، ٣٨٤ ، طبقات الشافعية ٢٧٥/٢ ، الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٩ ، الخزانة ١٦/١ .
- (٤) انظر على سبيل المثال الأشباه والنظائر ٤٥/١ ، ١٢٢ ، ٣٢٩ ، ٤١/٢ ، ٢٢٧ ، ٢٤٤ ، ٤٥/٣ ، ٣٣٥ ، ٣٥٣ .
- (٥) طبقات الشافعية ٢٨٥/٢ .

وأما نسبة الكتاب إلى ابن النحاس فصحيحة ، ولم أر أحدا - فيما اطلعت عليه من مصادر - شك فيه ، أو نسبة لغيره ، وحسبك هنا الآن أن تقف معي على بعض نقوله عند العلماء - وقد صرحوا فيها باسم المؤلف - رحمه الله - :

١ - قال الشيخ أبو حيان - وهو من أشهر تلاميذه - : « ( ٠٠٠٠ ) قال شيخنا بهاء الدين ابن النحاس - رحمه الله - : وجه ابن الدهان رفع الألفش ( قائما ) بأن جعل ( أخطب ) مضافا إلى أحوال محذوفة ، تقديره : أخطب أحوال كون الأمير ، فلا مجال في ( قائم ) - حينئذ - ( ١ )

٢ - كما نقل عنه الصفدي فقال : ( قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس : اعلم أن ( حتى ) في الكلام على أربعة أضرب : تكون لانتهاء الغاية ، فتجر الأسماء على معنى إلسى ، وتكون عاطفة كالواو ، ويبتدأ بعدها الكلام ، وتضمر بعدها ( أن ) فتنضب ( ٠٠٠٠ ) ( ٢ )

٣ - وقال السيوطي : ( قال ابن النحاس في التعليقة : كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبني على حركة تقوية لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في ( غلامي ) فطلب لمزيد التخفيف . ( ٣ )

(١) التذييل والتكميل ج ٢ ل ٦٢٢ أ ، وانظر النص في التعليقة ص ٤٩ -

(٢) الغيب المسجم ١/١٦٢ ، وانظر النص في التعليقة ل ٦٩ أ .

(٣) الأشباه والنظائر ٣/٥٠ ، وانظر التعليقة ص ٨٣ -

## المبحث الثالث

## ( زمن تأليف التعليقة )

لست أدري على وجه التحديد التاريخ الذي ألفت فيه التعليقة، فلم يذكر ذلك أحد من العلماء الذين ترجموا لابن النحاس، كما أنني لم أقف إلا على التعليقة من آثاره، ومع كل هذا أستطيع أن أرحح أنها كانت آخر آثار ابن النحاس تأليفاً، وكان معتمدي على هذا الترجيح أمرين :

- ١ - أن التعليقة حفلت بكثير من التحقيقات والتحريرات، وهذه الأمور - عادة - لاتأتي إلا بعد أن يبلغ العالم من العلم مبلغاً عظيماً؛ لأنها تحتاج إلى دربة طويلة في الفن، ومعرفة بمسائله وجزئياته، وهكذا ظهر لي ابن النحاس<sup>(١)</sup>.
- ٢ - أما الأمر الآخر، فهو ما جاء في آخر النسخة، وهذه صورته: (( هذا ما وجد من هذا التعليق لابن النحاس - رحمه الله - ))<sup>(٢)</sup>

ومما يزيد هذا الترجيح قوة هو أن العلماء المعاصرين للمؤلف وقفوا على الكتاب، ووصفوه على هيئته التي هو عليها، يقول أبو حيان - وهو من أبرز تلاميذه - في وصفه: (( ..... وذلك من أول الكتاب إلى باب الوقف، أو نحوه ..... ))<sup>(٣)</sup>، وهذا الوصف من أبي حيان منطبق على الكتاب تماماً، فالمؤلف انتهى فيه إلى بداية سباب التصغير، وهذا ما يجعلني أقول: إن المصنف - رحمه الله - قد لقي ربه قبل أن يتم التعليقة، والله أعلم .

(١) نشر المصنف - رحمه الله - كثيراً من هذه الأمور، وستطالعك - إن شاء الله تعالى - أثناء قراءة تلك لكلامه، وقد ظهرت بجلاء في بابي المبتدأ والخير ص ١١٤، والتنازع ل ٩٠ .

(٢) التعليقة ل ١٣٥ ب .

(٣) الوافي بالوفيات ١٣/٢، وانظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ .

## المبحث الرابع

## ( لمن ألفت التعليقة )

يجيبنا على هذا السؤال الفيروز أبادي إذ يقول : (( ولم يصنف شيئا غير ما أملى على الأمير بشار بن موسى بن طريظي الرومي شرحا للمقرب ))<sup>(١)</sup>

وكم كنت شغوفاً بمعرفة هذا الأمير لأعرف مدى العلاقة التي كانت تربطه بالمؤلف ، ومدى الظروف والملابسات التي جعلت الشيخ بهاء الدين يملي عليه التعليقة ، فيعمت شطر كتب التراجم والطبقات والوفيات باحثاً عن هذا الأمير ، فرجعت بعد رحلة طويلة من البحث صفر اليدين ، غير أنني وقفت على نص له في الكتاب يـسـدل دلالة واضحة على أن له مشاركة جيدة في هذا العلم ؛ ولكي تتضح صورة النص لابـسـد من ذكر كلام الشيخ بهاء الدين أولاً ، ثم نعقبه باعتراض الأمير .

قال ابن النحاس معللاً لقول ابن عصفور : ( وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة ) : لأن الباء أصل حروف القسم ؛ لأن معناها للإلصاق هو المعنى المطلوب في القسم ؛ فكانت الأصل لذلك ؛ ولذلك تصرفت أكثر من باقي حروف القسم ، فجـاز معها إظهار الفعل وإضماره ، بخلاف باقي حروف القسم ، فإنه لا يجوز معهن إظهار الفعل .

قال الأمير معترضاً عليه : قلت للشيخ الإمام العلامة محمد بن إبراهيم بن النحاس - أدام الله أيامه وفضله - وقت تعليقي عنه هذا البحث : ما ذكرت من الدليل يقتضي ألا يجوز حذف الفعل مع غير الباء ، بل يجب ذكر الفعل معهن ؛ لأن هذه الحروف فروع ، كما ذكرت ، وحذف الفعل فرع أيضا ، فتكثر مخالفة الأصل .

(١) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٠ ، وانظر الوافي بالوفيات ١١/٢ .

ثم قال ابن النحاس مجيباً عن هذا الاعتراض: أن الفعل هنا لفظه لفظ الخبر، ومعناه الإنشاء، فالباء لقوتها جاز أن يعلم معها أن الفعل لإنشاء، بخلافهين، فالترمنا حذف الفعل معهن؛ ليكون بقاء الحرف من غير فعل أدل على الإنشاء، ونظير ذلك حرف النداء لما كان المراد بالنداء الإنشاء التزمنا معه حذف الفعل، وأنبنا الحرف منابه؛ ليكون أدل على الإنشاء، ولأنها يقسم معها بالظاهر والمضمر، فتقول: بالله لأفعلن، و: بك لأفعلن، ولا يجوز مع الباقي الإتيان بالمضمر، فلاتقول: <sup>(١)</sup> وك لأفعلن.

---

(١) التعليقة ل ٧٠ ب، وانظر المقرب ٢٠٧/١ .

## المبحث الخامس

## منهج ابن النحاس في التعليق

بدأ ابن النحاس كتابه دون مقدمة تحدد منهجه ، أو تشير إلى دوافع تأليفه ، أو الهدف منه ، وإنما استهله بقوله : (بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله على سيد المرسلين) ، وهذا الافتتاح - كما ترى - في غاية الوجدانية والاختصاص ، لا يبين المنهج الذي أراد المؤلف أن يسير عليه في تعليقه ولعل ابن النحاس - عليه رحمة الله - كان في نيته العود بعد إتمام الكتاب إلى صنع مقدمة كاشفة تبين الغرض - وتوضح المنهج الذي أراد ، وعلى أية حال سأحاول - قدر الطاقة أن أرسم صورة أوضح فيها بعض ملامح منهجه :

- ١ - سار ابن النحاس في تعليقه على سنن ترتيب أبواب المقرب ، فلم يقدم بابا على باب ، ولم يؤخر ، إلا باب التمييز فقد قدمه على باب المفعول معه والمفعول من أجله ، كما صنع ابن عصفور في شرح المقرب المسمى بـ ( المثل ) .
- ٢ - لم يشرح ابن النحاس باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل في باب مستقمل ، بل دمج مع باب اسم الفاعل ، ولعل السبب في ذلك هو أنه شرح بعض ألفاظ شواهد ابن عصفور في الباب ، فرأى أن يكون حديثه عنها مع باب اسم الفاعل .
- ٣ - أفرد ابن النحاس بابا مستقلا للقسم ، وبابا لحبذا ، على حين رأيت ابنا عصفور تكلم عن الباب الأول مع باب حروف الخفض ، وعن الثاني مع باب نعم وبئس .
- ٤ - تختلف أبواب التعليق بسطا ، وإيجازا ، وتوسطا ، حسب ماتقتضيه عبارة المقرب من الإيضاح والشرح ، فالأبواب التي أفاض ابن النحاس في شرحها هي : باب ماجرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل ، باب المبتدأ والخبر ، باب الأعمال ، بسباب عطف النسق .

أما الأبواب التي أوجز المؤلف في شرحها والتعليق عليها فهي : بسباب المفعول معه ، باب حبذا ، باب التمييز ، باب أسماء الأفعال ، باب أفعال المقاربة ، باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به ، باب نعم وبئس ، باب معرفة علامات الإعراب ، باب كان وأخواتها ، باب الإعراب ، باب لا ، باب الأفعال المتعدية ، باب الأسماء اللاحقة الاسم للتأنيث ، باب النسب ، باب عطف البيان ، باب نوني التوكيد الشديدة

والخفيفة ، باب ذكر الرفع للفعل المضارع ، باب أحكام الهمزة ، باب القسم ، باب  
التقاء الساكنين ، باب الوقف ، باب التثنية والجمع ، باب البدل .

وماعدا ذلك من الأبواب يتراوح بين البسط والإيجاز .

هـ - عرض المادة النحوية :

سأحاول هنا أن أوضح طريقة ابن النحاس في عرضه للمادة النحوية في التعليق  
مسترشدا بالنقاط الآتية :

أ - لابن النحاس - رحمه الله - عناية واضحة في مفتتح كثير من أبواب التعليق  
بالحدود والتعريفات وذكر محترزاتها ، تجد ذلك على سبيل المثال في باب تبيين  
الكلام وأجزائه ، وباب الإعراب ، وباب الفاعل ، وباب النداء ، وباب البدل ،  
وباب عطف النسق ، وغيرها من الأبواب ، وسأورد مثالا واحدا يكشف ذلك ، حد ابن  
عصفور الخبر بقوله : (( والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية )) ثم  
عقب ابن النحاس عليه بقوله : (( ..... هذا يصح إذا كان الخبر نكرة ، أما إذا كان  
الخبر معرفة ، فقد يكون الخبر هو الجزء المستفاد ، كما كان في النكسرة ،  
وقد يكون المستفاد هو النسبة ، لا المبتدأ ، ولا الخبر ، فينبغي أن يعوض قولـه :  
( الجزء ) باللفظ ، فيقول : هو اللفظ المستفاد من الجملة ، وينبغي أن يضم  
إليه : ( غير واقع موقع الفعل ) ليخرج مثل : أقام زيدان ، فإن ( قائم )  
لفظ مستفاد من الجملة ، وليس خبرا ، لكنه واقع موقع الفعل ، لما كان تقديره :  
أقوم زيدان ، وينبغي أن يزيد فيقول : ( أو المقول على سبيل الذكر ) كقولنا  
الآن : الله أكبر ، وكقول المسلم للمسلم : الله إلهنا ، ومحمد نبينا ، وينبغي  
أن يزيد في الحد أيضا بأن يقول : ( من الجملة الابتدائية ) ليخرج مثل قولنا :  
أقام زيد ، وانطلق بكر ، فإن الفعل هو الجزء المستفاد من الجملة هنا ،  
وليس مراده ؛ لأنه لا يتكلم على الخبر من حيث هو خبر ، بل على خبر المبتدأ .  
على الخصوص ، فإن أن الحد ينبغي أن يكون على هذه الصورة ، وهو أن يقول :  
والخبر : هو اللفظ المستفاد من الجملة الابتدائية ، ملفوظا به ، أو منويـا ،  
غير واقع موقع الفعل ، أو المقول على سبيل الذكر .<sup>(١)</sup>

(١) التعليق ص ١١٣ .



ب - لم يتناول ابن النحاس - رحمه الله - في التعليقة كل مسائل الأبواب التي تعرض لها ابن عصفور ، وإنما اختار من ذلك ما رآه يحتاج إلى توضيح وبيان .

ج - أما الطريقة التي سار عليها المؤلف في شرحه لكلام ابن عصفور فهي أنه يذكر فقرة من فقرات المعرب على وجه الاستقلال ، أو يذكر الفقرة ، ثم يعقبها بقوله : إلى آخره أو : إلى آخر الباب ، أو : إلى آخر البيت ، ثم يأخذ في شرح كلام ابن عصفور وبيانه ، أو التمثيل له ، أو شرح ألفاظ شاهده ، أو تفسير بعض ألفاظه .

د - لم يتطرق ابن عصفور لمسائل الخلاف والاحتجاج لها إلا في القليل النادر ، على حين ترى ابن النحاس مهتما بذكرها وذكر أدلة الفريقين من البصريين والكوفيين ، تجد ذلك منشورا في كثير من أبواب التعليقة ، كباب المبتدأ والخبر ، وبسبب التعجب ، وباب عطف النسق ، وباب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وغيرها .

## المبحث السادس

( مصادر ابن النحاس في التعليق )

ليس من السهل أن يحيط باحث مثلي بالمصادر التي أفاد منها الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - فالرجل كان كثير التلقيب والتصفح لكلام النحاة ، فقد ذكر بعض من ترجم له أنه : (( اقتنى كتبا نفيسة ))<sup>(١)</sup> كما روى عنه أنه قال : (( ما يزال عندي كتب بألف دينار ، وأحضر سوق الكتب دائما ، ولا بد أن يتجدد لي علم بأتم كتاب<sup>(٢)</sup> ماسمعت به ))

ومن خلال دراستي للتعليقة تبين لي أن المؤلف قد أودعها كثيرا ممن أقوال النحاة وآرائهم من لدن سيبويه إلى عصره ، فأجده تارة يصرح باسم العالم النحوي ، وتارة يكتفي عن النحاة بعبارات كثيرة ، نحو قوله : ( وذهب بعض النحاة ) و : ( قال بعضهم ) و : ( اختلف الناس ) و : ( هذا قول أكثر النحاة ) و ( ذهب بعض المحققين ) و : ( إلى هذا ذهب الكوفيون ) ، ونحو ذلك، والمصنفات التي صرح بذكرها الشيخ في التعليقة متعددة متنوعة في فنون كثيرة ، وعلى هذا فقد قمت بترتيبها على النحو التالي :<sup>(٣)</sup>

أ - كتب النحو :

- ١ - كتاب سيبويه : انظر ل ١١٨ ب س ٣ .
- ٢ - معاني القرآن للفراء ت ٢٠٧ هـ .
- ٣ - المقتضب للمبرد ت ٢٨٥ هـ : ل ١٢٧ ب س ١٣ .
- ٤ - الأصول لابن السراج ت ٣١٦ هـ : ل ١١٧ أ س ٢٣ .
- ٥ - شرح الكتاب للسيرافي ت ٣٦٨ هـ .
- ٦ - حواشي الجمل لابن خالويه ت ٣٧٠ : ل ٦٨ أ س ١٦ .
- ٧ - الإيضاح العزدي للفارسي ت ٣٧٧ هـ : ل ١١٤ أ س ٧ .

(١) الوافي بالوفيات ١٢/٢ ، وانظر بغية الوعاة ١٣/١ .  
 (٢) الوافي بالوفيات ١٢/٢ . والعبارة قلقة ، لم أَسَبِّحَ معناها .  
 (٣) سأذكر موضع المصدر في النصف المتبقي من التعليقة ، وسترى بحول الله - مصادر النصف المحقق في الفهرس الخاص بها ص ٣٢٣ .

- ٨ - الإيضاح الشعري له .
- ٩ - المسائل الشيرازيات له .
- ١٠ - المسائل الحلبيات له .
- ١١ - تعاليقه على كتاب سيبويه .
- ١٢ - التذكرة له : ل ٨٥ ب س ١٧ .
- ١٣ - الإغفال له : ل ١١٢ أ نس ٢٧٥ .
- ١٤ - التكملة له : ل ١٢٤ ب س ١٠ .
- ١٥ - الخصائص لابن جني ت ٣٩٢ هـ : ل ١٢٤ أ س ١ .
- ١٦ - اللمع له .
- ١٧ - التعاقب له .
- ١٨ - التمام له ل ٨٣ ب س ٢٦ .
- ١٩ - شرح المقصور والممدود له : ل ١٢٤ أ س ٣٠ .
- ٢٠ - التنبيه على مشكل أبيات الحماسة له : ل ١٢٤ ب س ١٧ .
- ٢١ - الدمشقيات له : ل ١٠٤ ب س ٢٤ .
- ٢٢ - الخاطريات له ( الجزء الثاني ) : ل ١٠٠ ب س ٥ .
- ٢٣ - شرح الإيضاح للعبيدي ت ٤٠٦ هـ : ل ٨٣ ب س ٢٢ .
- ٢٤ - شرح مختصر الجرمي للربيعي ت ٤٢٠ هـ .
- ٢٥ - كتاب الواحدي في النحو ت ٤٦٨ هـ .
- ٢٦ - شرح الإيضاح ( المقتصد في شرح الإيضاح ) للجرجاني ت ٤٧١ هـ ل ٨١ ب س ١٦ ، ل ٨٥ ب س ٤ .
- ٢٧ - المسائل له .
- ٢٨ - الجمل له : ل ١١٩ ب س ٩ .
- ٢٩ - المفصل للزمخشري ت ٥٢٨ هـ : ٨٩ أ س ١٨ ، ١٠٥ أ س ١ .
- ٣٠ - أمالي ابن الشجري ت ٥٤٢ هـ .
- ٣١ - العوني لابن الخشاب ت ٥٦٧ هـ : ل ٦٨ أ س ١٧ ، ١١٥ ب س ٢٦ .

(١) رجعت إلى كثير من المصادر التي ترجمت للواحدي فرأيت أصحابها ينصون على كتاب واحد له في النحو ، سموه : ( الإعراب في الإعراب ) لعله هذا ، انظر على سبيل المثال : إنباه الرواة ٢٢٣/٢ ومعجم الأدباء ٢٥٩/١٢ .

- ٣٢ - حواشي الإيضاح له : ل ٨٣ ب س ٢٣ .
- ٣٣ - شرح الإيضاح ( الشامل ) لابن الدهان ت ٥٦٩ هـ : ل ٩١ ب س ٧ ل ٩٥ أ س ٨ ، ٩٦ أ س ٢ .
- ٣٤ - حواشي الإيضاح لابن بري ت ٥٨٢ هـ : ل ٨٣ ب س ٢٣ .
- ٣٥ - شرح الكتاب لابن خروف ت ٦٠٩ هـ .
- ٣٦ - شرح الإيضاح للعكبري ت ٦١٦ هـ : ل ٨٣ ب س ٢٤ .
- ٣٧ - التبيين له .
- ٣٨ - الفصول الخمسون لابن معطي ت ٦٢٨ هـ .
- ٣٩ - شرح بعض الجزولية له : ل ٩٥ أ س ٢ .
- ٤٠ - الكفاية لابن الخباز ت ٦٣٩ هـ .
- ٤١ - شرح المفصل للسخاوي ت ٦٤٣ هـ : ل ١٣٠ أ س ١٨ .
- ٤٢ - سفر السعادة وسفير الإفادة له .
- ٤٣ - شرح المفصل لابن عمرو ت ٦٤٩ هـ : ٨٨ أ ، ٢٨ س ، ١٠٤ ب س ٢٨ .
- ٤٤ - شرح الجمل لابن عمفور ت ٦٦٩ هـ : ل ١٢٦ أ س ٧ ، ١٢٦ أ س ١٥ ، ١٢٧ ب س ١٥ .
- ٤٥ - شرح المقرب ( الشرح الكبير ) له .
- ٤٦ - شرح الجزولية للأبذي ت ٦٨٠ هـ .

ب - كتب التفسير :

- ١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( تفسير الطبري ) ت ٣١٠ هـ .
- ٢ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ( تفسير الزمخشري ) ت ٥٣٨ هـ : ل ١١٦ ب س ٤ ، ١١٧ أ س ٢٢ ، ١١٩ ب س ٢٠ .
- ٣ - النبيان في إعراب القرآن ( تفسير العكبري ) ت ٦١٦ هـ : ل ٧٨ أ س ١٦ .

ج - كتب الحديث :

- ١ - صحيح البخاري ت ٢٥٦ هـ : ل ١١٠ ب س ٢٩ .
- ٢ - صحيح مسلم ت ٢٦١ هـ : ل ١١٨ أ س ٢ .

د - كتب القراءات :

- ١ - التيسير في القراءات السبع للذاني ت ٤٤٤ هـ : ل ١١٩ ب س ١٩ .
- ٢ - قصيدة الشاطبي ت ٧٩٠ هـ : ل ١٥٣ ب س ٢٠ .

هـ - معاجم اللغوة :

---

- ١ - الصحاح للجوهري ت ٣٩٣ هـ : ل ١٠٨ أ س ٢ ، ١١٢ أ س ٩ ، ١٢٣ ب س ٢١ .
- ٢ - المعجل لابن فارس ت ٣٩٥ هـ : ل ١٠٨ أ س ٣ .
- ٣ - المحكم لابن سيده ت ٤٥٨ هـ .

و - كتب اللغوة :

---

- ١ - الفصيح لشعلب ت ٢٩١ هـ : ل ١١٠ ب س ٧ ، ١٢٤ ب س ٢٧ .
- ٢ - شرح رسالة أدب الكاتب لابن القوطية ت ٣٦٧ هـ : ل ٧٦ ب س ٢٤ .
- ٣ - درة الفواص في أوهام الخواص للحريري ت ٥١٦ هـ : ل ١١٢ أ س ٥ .
- ٤ - شرح فصيح شعلب للبلبي ت ٦٩١ هـ : ل ١٢٧ أ س ٤ .

ز - شروح الشعر :

---

- ١ - شرح المعلىقات لابن النحاس ت ٣٣٨ هـ : ل ٧٤ ب س ١ .
- ٢ - شرح ديوان المعتنبي للواحدي ت ٤٦٨ هـ : ل ١١٩ أ س الأخير .

ح - كتب الشعر والأدب :

---

- ١ - الحماسة لأبي تمام ت ٢٣١ هـ .
- ٢ - ذيل الأمالي للقبلي ت ٣٥٦ هـ .
- ٣ - رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ت ٤٤٩ هـ : ل ١٨٩ أ س ١٤ .
- ٤ - مقامات الحريري ت ٥١٦ هـ : ل ١٣٤ أ س ٢ .
- ٥ - مقامات الرمخشري ت ٥٣٨ هـ .

ط - كتب البلدان :

---

- ١ - معجم ما استعجم للبيكري ت ٤٨٧ هـ .

تلك هي المصادر التي صرح الشيخ - عفا الله عنه - بأسمائها ، وإلى جانب هذه المصادر مصادر آخر اكتفى المؤلف حين النقل عنها بأسماء مؤلفيها ، وهي :

- ١ - الانتصار لابن ولاد ت ٣٣٢ هـ .
- ٢ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ .
- ٣ - تهذيب اللغة للأزهري ت ٣٧٠ هـ .
- ٤ - شرح الكتاب للرماني ت ٣٨٤ هـ .
- ٥ - الأفعال لابن القطاع ت ٥١٥ هـ .
- ٦ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد ت ٥٢١ هـ .
- ٧ - المقدمة الجزولية للجزولي ت ٦٠٧ هـ .
- ٨ - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ت ٦٤٥ هـ .
- ٩ - شرح التسهيل لابن مالك ت ٦٧٢ هـ .

ويعد : فلست أزعم كما قلت في صدر حديثي - أن هذه المصادر هي التي أفاد منها الشيخ وعول عليها ، فالتعليقة مشحونة بالنقل عن العلماء والإشارة إليهم ، كالكسائي ت ١٨٩ هـ وقطرب ت ٢٠٦ هـ وهشام ت ٢٠٩ هـ والجزمي ت ٥٢٥ هـ والمازني ت ٢٤٨ هـ والزجاج ت ٣١٠ ، وغيرهم ، وأود أن أنبه - قبل أن أختتم حديثي عن مصادر المؤلف إلى أمرين جديرين بالتنبيه :

أحدهما : أن أكثر المصادر دورانا في التعليقة الكتاب ، وكتب أبي علي الفارسي ولاسيما الإيضاح ، وكتب تلميذه ابن جني وخاصة الخصائص ، ومفصل الزمخشري ، وشرح المفصل لابن عمرون .

أما الآخر : فهو أن كثيرا من هذه المصادر التي اعتمد عليها ابن النحاس - رحمه الله - لأعلم لها وجودا على كثرة التنقيب والبحث ، فلعلها مفقودة ، أو في حكم المفقودة ، كحواشي الجمل لابن خالوية ، وشرح الإيضاح للعبدي ، ومسائل الجرجانسي ، والعونى لابن الخشاب ، وحواشي الإيضاح له ، وشرح مختصر الجرمي للربيعي ، وشرح الإيضاح ( الشامل ) لابن الدهان ، وغيرها .

## المبحث السابع

( شواهد ابن النحاس في التعليقة )

أولا : من القرآن الكريم :

لابن النحاس - رحمه الله - عناية فائقة بكتاب الله تعالى ، فـ قد بلغت شواهد منه في التعليقة زهاء مئتين وعشرين آية ، وطريقته في الاستشهاد بالقرآن الكريم هي أنه يورد الآيات على سبيل التمثيل لقول ابن عصفور ، أو حين يذكر اختلاف العلماء في توجيه بعض الآيات ، والمصنف - رحمه الله - قليل الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، وهو حين يعرض لها يسلك مسلك البصريين في تأويلها وتوجيهها ، فمن ذلك قوله بعد أن أورد قول ابن عصفور : ( إن دخول حرف النداء من غير استيحاش دليل على اسميتها ) قال : (( قلنا : أما دخول حرف النداء عليها ، فلا دليل فيـه على اسميتها ، بل دخول حرف النداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ في قراءة الكسائي - رحمه الله - وهما :

إما أن نقول : إن العنادى محذوف ، تقديره : ياقوم حيدا ، وياقوم اسجدوا .  
(٢)  
وإما أن يكون جرد ( يا ) من النداء ، وجعلها لمجرد التنبيه .

وعلى الرغم من أن الشيخ بهاء الدين ينحو منحى البصريين غير أنـه خالفهم في توجيه قراءة ابن عامر - رحمه الله : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ فقال : وهب المصنف - رحمه الله - يقول في هذه أبيات كلها ، أو غيرها أنها ضرورة ، فكيف يصح في قوله تعالى في قراءة ابن عامر بنصب الأولاد ، وجر الشركاء ، فهذا في اللفظك ( زج القلوص ) وغيره من أبيات التي أنشدت ، وإذا عرف هذا تحقق أن الجواب الذي أجاب به من قوله ( ضرورة ) ليس بشيء ، وأنه يحتاج إلى جواب غير ذلك ، والجواب أن نقول : (( وأما الآية الكريمة ، فتخرج جر ( شركائهم ) بمضاف محذوف ، كما ذكرنا في أبيات ، وأما حذف التنوين من ( قتل )

(١) انظر التعليقة الصفحات التالية : ص ١٠٠ ، و ص ١٨٥ ، و ص ٢٥٠ ، وانظر

ل ٨٢ أ ، ٨٤ ب ، ٩١ ب ، ١٢٣ أ .

(٢) المصدر نفسه ص ٨٠ .

فلا يتجه فيه ماذكرناه في الأبيات ، لأنه ليس ثم التقاء ساكنين ، فتخريجه - حينئذ -  
 أن نقول : إن ( قتل ) كان مضافا إلى لفظ ( شركائهم ) أخرى بين ( قتل ) و ( أولادهم ) ،  
 فحذف من اللفظ ، وبقي ( قتل ) على إرادة الإضافة غير منون ، كما يكون لو ظهر  
 المضاف في اللفظ ..... (١)

وابن النحاس - رحمه الله - يجل القراءات ويحترمها إلى أبعد الحدود ،  
 فلم أره لحن قارئاً ، أو خطأه ، كما فعل ذلك كثير من سلفه البصريين ، بل كانت  
 عبارته فيهم : ( ..... ) أن رواية أبي عمرو وغيره من السبعة - رحمهم الله - صحيحة  
 الإسناد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكيف يسوغ إنكارها ، بل هي حجة على  
 من خالفها ، وطريق إنكار النجاة ذلك شذوذه من جهة القياس ، لا السماع ، كشذوذ  
 قوله تعالى : ( استحوذ ) ، فمتى رأيت كلام النجاة ما يدل على إنكار في إحدى الروايات  
 السبعة المنقولة عن الأئمة الثقات - رض الله عنهم أجمعين ، فوجه ماذكرنا ، ولانظن  
 بهم إنكار الرواية - معاذ الله ..... (٢)

ثانياً : من الحديث الشريف والأثر :

تباينت وجهات نظر النحاة في قضية الاستشهاد بحديث المصطفى - صلى الله  
 عليه وآله وسلم - فمنهم من منع الاحتجاج به مطلقاً ، ومنهم من أجازه مطلقاً كذلك ،  
 ومنهم من توسط في ذلك ، ولا يهمني هنا بسط هذه القضية وذكر أقوال العلماء وأدلة  
 كل فريق ؛ لأن القضية أصبحت من الشهرة والذيعوع بمكان مكين ، فقد أشبع العلماء  
 قدامى ومحدثون الكلام فيها وقتلوها بحشا ، والذي يهمني هنا هو أن ابن النحاس  
 - رحمه الله - من ذلك الطراز من النحاة الذين كان لهذا الفن الجليل الشريف نصيب  
 في تكوين ثقافتهم ، فقد قرأه - كما رأينا سابقاً - على أكابر شيوخ عصره ، وتلقاه  
 عنه بعض تلاميذه ، فلاشك أن يترك ذلك أثره في احتجاجه به ، فقد بلغت شواهد من  
 في التعليقة سبعة عشر حديثاً وثلاثة ، وارتأيت أن أرتبها على هذا النحو :

(١) المصدر نفسه ص ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ل ١٢٩ ب .

(٣) التذييل والتكميل ج ٥ ل ١٦٥ ، وانظر على سبيل المثال : الاقتراح ص ٥٢ ، الخزانة

٩/١ ، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٢٥١ ، الحديث النبوي الشريف

وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٠٧ ، الحديث النبوي في النحو العربي



## أ - الشواهد النحوية :

- ١ - إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر .
- ٢ - أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .
- ٣ - إن الله لعن أو غضب على سيط من بني إسرائيل فمسخهم، ل ٩٦ أ .
- ٤ - إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبعثنا ومالنا من طعام إلا التمر .
- ٥ - تمره خير من جرادة / أثر .
- ٦ - خير النساء صالِح نساء قريش أحناه على ولد وأرعاه على زوج في ذات يده، ل ٩٥ ب .
- ٧ - فجاء فرس له سابقا .
- ٨ - لتأخذوا مصافكم، ل ١٠٣ أ .
- ٩ - لولا قومك حديث عهدهم بکفر لأست البيت على قواعد إبراهيم .
- ١٠ - نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه / أثر .

## ب - الشواهد اللغوية :

- ١ - استعذر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أبي . ل ٩٧ ب .
- ٢ - الأيم تعرب عن نفسها .
- ٣ - أنا أفصح العرب بيد أني من قريش . ل ٧٢ ب .
- ٤ - براءة الله من الشرك .
- ٥ - شكونا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حر الرمضاء في جباهنا وأيدينا فلم يشكنا .
- ٦ - صلاة الليل مثنى مثنى . ل ١١٢ أ .
- ٧ - لقد رأيتني مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومالنا طعام إلا الأسودان . ل ١٣٤ أ .
- ٨ - من يعذرني من أناس آذوا أهلي . ل ٩٧ ب .
- ٩ - يامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج .

ثالثا : من الشعر :

بهاء الدين بن النحاس كغيره من النحاة المتأخرين الذين تدور شواهد الشعر في كتبهم كثيرا ، فقد بلغت شواهد التعليقة ثلاثمائة وأحد عشر شاهدا ، تسعون منها لم أقف على قائلها، وقد عول المؤلف في كثير منها على شواهد القدماء كسيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والزجاجي وابن جني ، والطريقة التي تغلب على ابن النحاس في إيرادها للشواهد هي أنه يذكر البيت كاملا ، وقد يكتفي بإيراد صدر أو عجز البيت الذي فيه الشاهد ، وقد يكتفي بذكر كلمة أو كلمتين من البيت وهذا قليل نادر ، والسواد الأكثر والجمهور الأعظم في أبيات التعليقة يعود إلى العصور التي حددها العلماء للاستشهاد ، وقد أورد أبياتا لبعض الشعراء المحدثين ، كأبي نواس وأبي تمام والمتنبي والحريري ، وهو حين يوردها لا يوردها على سبيل الاحتجاج والاستشهاد للقاعدة ، بل على سبيل التنظير والتمثيل لها (١) .

فلأبي نواس ذكر له قوله :

غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

ولأبي تمام :

\* لعاب الأفاعي القاتلات لعابه \*

وللمتنبي :

\* عم بن سليمان ومالا تقسم \*

وقوله : \* أحاد أم سداس في أحساد \*

وقوله : جاءتك تطفح وهي فارغة ... مثنى به وتظنها فردا .

وللحريري أورد له قوله :

جاد بالعين حين أعمى هواه ... عينه فانثنى بلا عينيـن

وأما الإضافة الجديدة في شواهد ابن النحاس والتي تعد بحق ثمرة يانعة من ثمرات معاناته لقراءة إيضاح الفارسي فهي أنه نبه على وهمه

(١) على هذا الترتيب انظرها في التعليقة ص ١١٢ ، ص ١٥٣ ، ص ٢٩٠ ، ل ١١٢ أ

ومتابعة ابن عصفور له حين التشهدا على الفصل بين حرف العطف والمعطوف  
بالظرف بقول الشاعر: (١)

يوما تراها كشه أريدة ال عصب ويوما أديمها نغلا

فقال: (ز ما ذكره من الحكم صحيح ، وما أنشده من البيت شاهدا عليه غير مستقيم؛  
لأنه ليس في البيت فصل بين حرف عطف ومعطوف أصلا ، بل ( يوما ) الذي بعد  
حرف العطف معطوف على ( يوم ) الذي في أول البيت و ( أديمها ) معطوف على  
الضمير المفعول في ( تراها ) فهو كقولنا :

أعطيت زيدا درهما وبكرا جبة ، وظننت زيدا قائما وعمرا ذاهبا ، فهل يخطئ  
لأحد في مثل هذين المثالين فصل بين حرف العطف والمعطوف ، هذا مالا وجه له أصلا،  
وإن كان الإمام أبو علي الفارسي - رحمه الله - أنشد هذا البيت شاهدا على  
ما ذكره المصنف - رحمه الله - وتبعه المصنف في ذلك ، فليس هذا بشاهد  
لما بيناه ... وقد ظفرت أنا - والحمد لله - له بشاهد في شعر هذيل قال  
إياس بن سهم الهذلي: (٢)

وأخلاقا وصلن بذاك جسما ... وبعد العقل والدل الرزينا

وأود أن أنبهك قبل أن أختتم كلامي عن شواهد التعليقة إلى أمرين ، أحدهما  
جدير بالتنبيه والإيضاح ، وهو أن ابن النحاس - رحمه الله - وهم في نسبة  
عجز البيت :

\* وجرح اللسان كجرح السيد \*

فنسبه إلى زهير ، والصواب: إن شاء الله - أنه لامرئ القيس. (٣)

وأما ثانيهما فهو أن للشيخ بهاء الدين اعتناء بالتفسير اللغوي لبعض

ألفاظ بعض الأبيات التي ذكرها ابن عصفور .

(١) أنظر البيت في الايضاح ص ١٤٨ ، والمقرب ١/٢٣٥ .

(٢) التعليقة ل ٨٣ ب ، وأنظر البيت في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٤٢ .

(٣) راجع تخريجه في التعليقة ص ٨ .

## المبحث الثامن

## ( مذهب النحوي في التعليقة )

جرت عادة كثير من الدارسين للنحاة واتجاهاتهم والمحققين لأشارهم أن يصفوا النحاة إلى مذاهب ، تكثر عند بعضهم ، وتقتصر عند آخرين على مدرستي البصرة والكوفة - وهو الصواب فيما أرى - ؛ لأن النحاة الذين جاؤوا بعد هاتين المدرستين من بغداديين ومصريين وشاميين وأندلسيين (( لم يnehجوا نهجا جديدا لــــه خصائصه المتميزة وحدوده الواضحة ..... ))<sup>(١)</sup> ، وإنما كان لهم جهود مشكورة تمثلت في فهم النحو بكل دقائقه وجزئياته ، وهذا ما أفصحت عنه مصنفاتهم بما تضمنته من اختيارات لهم كانوا متابعين في كثير منها للنحاة الأوائل - رحمهم الله تعالى - وعلى هذا أستطيع أن أقول : إن الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - من العلماء المتأخرين الذين ينحون منحى البصريين ويجرون في فلهم ، ودليلنا على ذلك ما يلي :

أ - تصريح المؤلف بانتعائه للبصريين في مواضع شتى من التعليقة ، وإليك بعض أقواله في ذلك :

١ - أورد ابن النحاس قول ابن عصفور : ( أداة لايليها إلا الفعل ) ثم قال عقب ذلك : بقوله ..... فإن أدوات التحفيض لايليها إلا الفعل عندنا ، خلافا للكوفيين - رحمهم الله - في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها ، وكذلك أيضا أدوات الشرط لايليها إلا الفعل عندنا ، خلافا لهم أيضا في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها ))<sup>(٢)</sup>

٢ - وقال في باب النداء : (( هذا عندنا ، خلافا للفراء ، فإنه يجيز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط ، نحو : عمر ، وينزل الحركة منزلة حرف رابع ..... ))<sup>(٣)</sup>

٣ - ثم استمع إليه في باب التوكيد يقول لك بعد أن أورد قول ابن عصفور : ( إلا النكرات فإنها لا تؤكد ) هذا مذهبنا ما عدا الأخفش - رحمه الله - خلافا للكوفيين - رحمهم الله - فإنهم أجازوا تأكيد النكرة إذا كانت محدودة ))<sup>(٤)</sup>

(١) ابن الطراوة النحوي ص ٢٩٩ .

(٢) التعليقة ص ١٧٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ل ٨٦ ب .

ب - عند تعرض المؤلف - رحمه الله - لمسائل الخلاف بين المدرستين تراه يؤيد  
مذهب البصريين ، ويرد على أئمة نحاة الكوفة ، كالكسائي والفراء وهشام وابن  
سعدان ، وسأكتفي هنا بذكر بعض هذه المسائل للتدليل على ذلك :<sup>(١)</sup>

- ١ - الاسم مشتق من السمو .
- ٢ - نعم وبئس فعلا ن جامدان .
- ٣ - الفعل مشتق من المصدر .
- ٤ - الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم .

---

(١) المصدر نفسه ص ١١ ، ص ٧٤ ، ص ١٣ ، ل ٩٨ ب .

## المبحث التاسع

## ( منهج ابن النحاس النحوي في التعليقة )

سبق أن أشرت قريبا إلى أن ابن النحاس - رحمه الله - كان يذهب مذهبا بصريين - وقد دلت على ذلك بما فيه كفاية ، وسأعرض الآن لمنهجه في الدراسة النحوية مبينا موقفه من أصليين مهمين قام عليهما التفكير النحوي عند النحاة من لدن سيبويه إلى القرون المتأخرة ، وهما : السماع والقياس .

فالسماح : (( هو ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشم كل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر. ))<sup>(١)</sup>

والقياس : (( هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. ))<sup>(٢)</sup>

والمتتبع لابن النحاس في التعليقة من أولها إلى آخرها يلاحظ أنه - رحمه الله - جار على سنن البصريين في دراسته النحوية ، فتراه يحتفل بالقياس ويلهجه به ، فلا يقيس إلا على الشائع الكثير ، ولا يعتد بالمسموع القليل ، كما يصنع الكوفيون ، ومن هنا رأيت يخرج كل ما خالف قواعد البصريين على القلة والشذوذ والضرورة في كل مسموع ، في آيات القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب وأقوالهم ، وسأعرض لبعض أقواله في ذلك :

١ - جوز الكوفيون دخول اللام في خبر لكن محتجين بقول الشاعر :

\* ولكنني من حبه لعميد \*

والبصريون لا يرون ذلك ، فقال ابن النحاس منتقدا لهم : (( والجواب عما ذكره الكوفيون : أما البيت ، فلا يعرف قائله ، ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثق به في اللغة ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك ما فيه ،

(١) الاقتراح ص ٤٨ ، وانظر في أدلة النحو ص ٧ .

(٢) الاقتراح ص ٩٤ ، وانظر في أصول النحو ص ٧٨ .

ثم إنه لو صححناه لاجحة لهم فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون أصله : ولكن إنني من جبهنا  
لعميد ، فخفف الهمزة بإلقاء حركتها على النون ، وحذف إحدى النونات لكثرة اجتماع  
النونات ، فصار اللفظ : ولكنني ، فلم تدخل اللام - حينئذ - إلا مع إن ، لامع لكن ،  
ويحتمل أن يقال : إن هذه اللام زائدة ، للام الابتداء ، كاللام في قوله :

مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم      قال الذى سألوا <sup>(١)</sup>مسمى لمجهودا

٢ - استدلال الكسائي - رحمه الله - على جواز حذف الفاعل بقول الشاعر :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى      إلى قطري لأخالك راضيا

فقال ابن النحاس رادا عليه استدلاله : (( ..... وماذكره من البيت لاشاهد له فيه ؛  
إذ يجوز أن يكون فاعل ( يرضيك ) مضمرة فيه ، يدل عليه سياق الكلام ، أو لفظ  
( يرضيك ) تقديره : لا يرضيك هو ، أي شيء ، فتقيم ( شيء ) المفسر من سياق الكلام ،  
أو ( هو ) ، أي : مرض ، فيدل عليه لفظ ( يرضيك ) ..... ))<sup>(٢)</sup>

٣ - يرى البصريون أنه إذا اجتمع المفعول به مع غيره لايقام غيره مقام الفاعل ، وجوز  
الكوفيون إقامة غيره مقامه مع أولويته ، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى :  
( وكذلك نجى المؤمنين ) وقوله تعالى : ( ليجزى قوما بما كانوا يكسبون )  
تقديره عندهم : نجى النجاة المؤمنين ، و: يجزى الجزاء قوما ، وقد أبطل  
ابن النحاس استدلالهم هذا بقوله : (( لانسلم أن ( نجى ) مبني للمفعول ، بسلم  
أصله : نجى ، وأدغم النون في الجيم ، ولو كان مبنيا للمفعول لكان فعلا  
ماضيا ، فكانت الياء تكون مفتوحة ، وحيث لم تفتح دل على ما ذكرنا من كون  
مضارعا مبنيا للفاعل ، لا للمفعول .

وأما الآية الكريمة الثانية ، فلادليل لهم فيها أيضا ؛ لأننا نقول :

(١) التعليقة ص ٢١٠ .

(٢) المصدر نفسه ل ٩٥ أ .

إن ( جزی ) يتعدى إلى مفعولين ؛ بدليل أنك تقول : جزيت زيدا خيرا ، وجزيته  
شرا ، وإذا كان كذلك ، فالقائم مقام الفاعل المفعول به الثاني ، لا المصدر ،  
فلا دليل لهم - حينئذ - فيه ))<sup>(١)</sup>

٤ - وقال في موضع آخر عند إيراد قوله الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي  
فتتركها سنا ببيداه بلقع

(( والجواب عن البيت الذي استشهد به ( بعض الكوفيين ) أنه غير معروف  
فأغله ، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر ، أو يكون جعل ( أن ) بدلا من ( ما ) ،  
وليس في المثال المذكور ( ما ) فتكون ( أن ) بدلا منها ، أو تكون ( أن ) زائدة ،  
كما في قوله تعالى : ﴿ ولما أن جاء البشير ﴾ وليست الناصبة للفعل ، هذا مع  
كونه من الشذوذ بمكان مكين ..... ))<sup>(٢)</sup>

٥ - استشهد الكوفيون على حذف ( أن ) وإبقاء عملها بقوله تعالى : ( وإذ أخذنا  
ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ) أي : أن لا تعبدوا إلا الله ، فقال المؤلف  
رحمه الله - رادا عليهم : (( أما قراءة ابن مسعود فشاذة ، ويحتمل أن تكون  
( لا ) فيها للنهي ..... ))<sup>(٣)</sup>

ومن أنواع القياس التي دارت في التعليقة ما يأتي :

١ - حمل النظير على النظير :

قال ابن النحاس في باب التنازع : (( ..... وإذا تعارض الأمر بين الفصل ، كـ  
الإضمار قبل الذكر كان الإضمار قبل الذكر أولى ؛ لأن له نظيرا في كلام العسرب ،  
في باب نعم ، وفي باب رب ، وفي ضمير الشأن والقصة ، ولا كذلك الفصل بين العامل  
والمعمول ، والمصير إلى ماله نظير ، أو مانظيره أكثر أولى من المصير إلى مالا  
نظير له ، أو قل نظيره ))<sup>(٤)</sup>

(١) التعليقة ص ١٠٢ -

(٢) المصدر نفسه ل ١٠٠ ب .

(٣) المصدر نفسه ل ١٠٠ أ .

(٤) التعليقة ل ٩٣ ب .



ونحو ذلك قوله في باب الحكاية عند شرحه قول ابن عمفور ( فإن كان حرف  
الجر على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما حرف علة حكيت ، لاغير )

أما الحكاية إذا كان على حرف واحد فلاستناع الإضافة التي تجوز فيماعداهما  
على ما ذكره المصنف - رحمه الله - وإنما امتنعت الإضافة لما يؤدي إليه من جعل اسم  
معرب على حرف واحد ، وهذا لانظير له ، وكذلك الحرفان إذا كان ثانيهما حرف علة ؛  
لقلّة نظيره ، نحو : ذي مال ، وفي زيد ، بمعنى فمه ، ولنا مندوحة عن ذلك إلى  
الحكاية ، فلانصير إلى ما قل نظيره ، أو لانظير له (١)

٢ - حمل النقيض على النقيض :

علل المؤلف - رحمه الله - عدم تثنية وجمع ( بعض ) بقوله : « ولا يشـــــــي  
ولا يجمع حملا على ( كل ) ؛ لأنه نقيضه ، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه (٢)

ومع أن الشيخ بهاء الدين يجل القياس ويحترمه إلى أبعد الحدود ، فقد رأيت  
له موقفا عند قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفســــ إذا ماخفت من أمر تبالا

رد فيه على الكوفيين وكثير من البصريين ، قال : « ..... فأنشده الكوفيون على حذف  
الجازم على أنه أمر ، وتقبله كثير من البصريين على ذلك ، وأجابوا بشذوذه ، والصحيح  
أن ( تفد ) فعل مضارع مرفوع على أنه خبر ، لا أمر ، وحذف الياء منه طلبا للتخفيف ،  
للالجزم ، لما بينا من ضعف حذف الجازم (٣)

(١) المصدر نفسه ل ١٢٦ أ .

(٢) المصدر نفسه ل ٨٩ أ .

(٣) التعليقة ل ١٠٣ أ .

## المبحث العاشر

( موقف ابن النحاس من بعض العلماء )

١ - سيبويه :

لقى كتاب سيبويه من النحاة - على اختلاف طبقاتهم وبلدانهم - منذ وقت مبكر إلى القرون المتأخرة كل اهتمام وعناية ، فدرسه ودرسه وشرحوه ، وابن النحاس - رحمه الله - باعتباره أحد هؤلاء النحاة كان للكتاب عنده منزلة خاصة ، فقد قرأه - كما رأينا سابقا - على شيخين جليلين من شيوخ عصره ، وهما : جمال الدين ابن عمرون ، وعلم الدين اللورقي ، والمتأمل حق التأمل للتعليقة يجد أثر الكتاب فيها واضحا جليا ، فلاتكاد تخلو لوحة من لوحاته من دون ذكر لسيبويه أو لكتابسه ، وعلى هذا أستطيع أن أبين موقف الشارح - رحمه الله - من سيبويه في الأمور الآتية :

أولا :- لم يخالف المؤلف سيبويه - رحمه الله - في أي مسألة من المسائل .

ثانيا :- صحح ابن النحاس كثيرا من أقوال سيبويه وآرائه ، فمن ذلك :

أ - مذهب سيبويه في حروف العلة التي في الفعل يوجد بها حركات مقدرة في الرفع ، ومذهب ابن السراج خلفه ، وقد لوح المؤلف مذهب سيبويه ، فقال : (( ويــــدل على صحة ماذهب إليه سيبويه - رحمه الله - أن الفعل معرب على ماقد عرف ، والمعرب من الأسماء متى لم تظهر فيه علائم الإعراب ، إما للتعذر كعصا ، أو الاستثقال كالقاضي ، رفعا وجرا قدرت ، فكذاك أيضا في الأفعال ؛ ولذلك اكتفى بعض العرب في الجزم بحذف الحركة المقدرة ، وأبقى حرف العلة ، وعليه قوله :  
(١)  
ألم يأتيك ..... ))

ب - يرى المبرد وابن السراج وأبو علي أن ( إذما ) اسم ، ورأي سيبويه أنها حرف ، وقد أخذ ابن النحاس برأي سيبويه ، وصححه ، قال : (( والصحيح قول سيبويه - رحمه الله - ؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها ، لدلالاتها على الزمن الماضي ،

دون شيء آخر ، ولقبولها التنوين والإضافة إليها ، ووقوعها مفعولا فيها ، وأما بعد التركيب فعد لولها بالإجماع **الجارحة** ، وهو من معاني الحروف ، فمن ادعى لهسا مدلولا آخر فعليه البيان ، وهي إذا ركبت غير قابلة لشيء من المعاملات التي كانت تقبلها قبل التركيب، فلوجه لادعاء اسميتها - حينئذ - (١)

ثالثا :- معرفة ابن النحاس بمقاصد سيويه ومراميه ، وقد تجلّى لي ذلك في كثير من المواضع ، وسأكتفي بذكر مثالين :

أ - قال بعد أن أورد ترجمة سيويه : ( هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك ) ( وإن كان - رحمه الله - لم يجمع في الترجمة مسائل الباب ، كما جرت عادته - رحمه الله - في أكثر أبواب كتابه ، وإنما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اتكالا على فهم الباقي في نثر المسائل ، أو من يفهم الموقف ، ويحتمل عندي أن لا يريد بقوله : ( الفاعلين والمفعولين ) أن يكونا متصفين بهذه الصفة في آن واحد ، بل أعم من ذلك ، وهو أنهما لا يخرجان عن هذه الصفة بأن يكونا إما فاعلين فقط ، أو مفعولين فقط ، أو فاعلين ومفعولين معا ، ويكون باقي الترجمة مبنيا لهـ هذه الحالة الثالثة ، أو يكون - رحمه الله - قد اكتفى عن ذكر الباقي بقوله : ( وما كان نحو ذلك ..... ) (٢)

ب - وقال بعد أن ذكر علة عدم دخول الجر في الأفعال ، وعلّة دخوله على الأسماء : ( ..... ) وهذا سر قول سيويه - رحمه الله - : وليس في الأفعال جر ، كما أنسه ليس في الأسماء جزم (٣)

٢ - الأخص :

أبو الحسن سعيد بن مسعدة. من كبار نحائنا المتقدمين - كما هو معروف - ،

(١) المصدر نفسه ل ١٠٣ ب .

(٢) المصدر نفسه ل ٩٠ أ .

(٣) المصدر نفسه ص ١ ج .

وقد كان كثير الخلاف لإمام النحاة والبصريين في كثير من المسائل ، الأمر الذي جعل أبا الفتح يقول فيه قولته الشهيرة : (( وقد كان أبو الحسن ركابا لهذا النسيج آخذاً به ، غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه ، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إيـــــاه يقول لي : مذهب أبي الحسن كثيرة ))<sup>(١)</sup>

وقد لمح ابن النحاس ذلك في آراء أبي الحسن ، فعندما يسوق آراءه تكون في الغالب مقابلة بآراء سيبويه والبصريين ، ومن هنا رأيت يخطئه ويرد عليه في كثير من المسائل ، فمن ذلك :

١ - ( ما ) مذهب سيبويه فيها أنها حرف ، ومذهب الأخفش أنها اسم ، واستدل سيبويه على ذلك بأنه لليعود إليها من صلتها ضمير ، وكذلك استدل الأخفش ، غير أنــــه يقدر الضمير العائد محذوفاً ، ورد عليه ابن النحاس فقال : ((..... وليس ذلك بصحيح ؛ لأنها قد وصلت بالفعل اللازم ، فلا ضمير - حينئذ ، قال الشاعر :  
يسر المرء مذهب الليالي  
وكان ذهابهن له ذهابــــا  
فوصل ( ما ) بـ ( ذهب الليالي ) ، وهو فعل لازم ، و( الليالي ) فاعلة ، فلا ضمير -  
حينئذ ..... ))<sup>(٢)</sup>

٢ - الضمير في ( عساي وعسك ) عند سيبويه منصوب على أنه اسمها وفي ( لــــولاي ولولاك ) مجرور بها ، وعند الأخفش أنه في موضع رفع ، قال ابن النحاس بعد إيراد هذين الرأيين : (( والوجه ما ذكره سيبويه - رحمه الله - ؛ لأن التجوز في الفعل ، أو الحرف ، أحسن من التجوز في الضمير ؛ لأن المعضرات تــــرد الأشياء إلى أصولها ، فلا أقل من أن لاتخرج هي عن أصلها. ))<sup>(٣)</sup>

٣ - ذكر ابن النحاس قاعدة العطف على عاملين ، نحو قولك : إن في الدار زيدا والقصر عمرا ، وذكر حجة سيبويه ، وحجة الأخفش والكوفيين ، ثم رد حججهم ، وخرج الأبيات

(١) الخصائص ٢٠٥/١ -

(٢) التعليقة ص ٥١ -

(٣) التعليقة ص ١٩٢ -

والآيات على مذهب سيبويه والبصريين <sup>(١)</sup> في : لوحة ونصف .

### ٣ - الفراء :

أبو زكريا يحيى بن زياد - رحمه الله - من أشهر وأكبر نحاة أهل الكوفة على الإطلاق ، وقد حفلت كتب النحو بنقل آرائه وأقواله ، شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة ، وابن النحاس من هؤلاء النحاة الذين أكثروا من نقل آراء الفراء وأقواله ، وهو حين يعرض لها ، يقرنها - غالبا - بآراء الكسائي ، وهشام ، وابن سعيّدان ، ولم أر المؤلف وافق الفراء في أي مسألة من المسائل ، بل تجده يرد عليه في كل ما يذهب إليه ، وسأجتزئ ببعض أقوال ابن النحاس في ذلك :

١ - قال المؤلف : (( وذهب الفراء - رحمه الله - إلى أن المحكوم على موضعه بالرفع هو الباء في ( يزيد ) ، وفرق بينه وبين : ماجاءني من أحد ، و: كفي بالله ، أن حرف الجر هناك زائد ، فالاسم حينئذ هو الفاعل و ( الباء ) هنا ليست زائدة ، فكانت هي قائمة مقام الفاعل ، وما ذكره ليس بشيء ؛ لأن الباء حرف لا يستحق إعرابا ، والمفعول القائم مقام الفاعل محدث عنه ، ولا يحدث عن الحرف ، فبان فساد ما ذكره . ))<sup>(٢)</sup>

٢ - وقال في باب النداء بعد أن عرض مذهب البصريين والكوفيين في الميم من ( اللهم ) (( ..... وقال الفراء - رحمه الله - : الميم من اللهم ، كان أصله : يا الله أمنا بخير ، فأبقينا اسم الله تعالى والميم ، وحذفنا الياء ، وهذا الذي ذكره دعوى ، لادليل عليها ، فلا يصار إليها ..... ))<sup>(٣)</sup>

٣ - عدم وثوق ابن النحاس بما يرويّه الفراء ، فقد أنشد قول الشاعر :

(٤) وكمتامدمائة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

(١) المصدر نفسه ل ٨٤ أ .

(٢) التعليق ص ٤ - ١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٨٦ .

(٤) البيت في الكتاب ١/٧٧ ، وانظر المقتضب ٤/٧٥ ، والإنصاف ١/٨٨ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٨٥ .

ثم عقب على ذلك بقوله : (( فإن سيبويه - رحمه الله - وغيره من الثقات أنشده  
بنصب ( لون ) ، ولا يفيد الفراء - رحمه الله - إنشاده إياه برفع ( لون ) ؛ لأننا  
نقول له : هيك سلمت لك هذه الرواية ، فكيف تصنع برواية النصب ، وقد رواها الثقات ،  
ولاسيلا إلى رد مارووه ، وهو محجوج بهذا . . . . . ))<sup>(١)</sup>

٤ - الفارسي :

أبو علي إمام كبير من أكابر النحاة الذين عرفهم القرن الرابع الهجري ،  
وقد أثنى المكتبة النحوية بكثير من المصنفات التي تعد مفخرة من مفاخره ، وهذه  
المصنفات لقيت من العلماء الذين جاءوا بعده كل استحسان وقبول ، لاسيما في مدينة  
حلب ، وابن النحاس كغيره من العلماء اللذين أفادوا من تراث أبي علي ، فقد صرح  
بكثير من مصنفاته ، كالإيضاح ، والمسائل الحلبيات ، والشيرازيات ، وغيرها ، وقد  
سبق أن تقدم ذلك ، ولكن الأثر الوحيد الذي أكثر ابن النحاس من الإفادة منه والنقل  
عنه هو الإيضاح ، ولاغرو في ذلك ، فقد قرأه - رحمه الله - قراءة بحث ونظر على  
شيخه ابن عمرون ، ولاغرابة إذا رأينا كثرة النقول عنه والتعويل عليه في التعليقة ،  
وهذه النقول شملت شواهد ، وتوجيهاته ، وآراءه ، وعلى الرغم من هذه المنزلة  
العالية التي حظي بها أبو علي عند ابن النحاس لم يمنع ذلك من نقده والسررد  
عليه ، وسأعرض لمثالين يبينان ذلك :

١ - علل أبو علي مسألة العطف في الجملة ذات الوجهين ، نحو : زيد ضربته وعمرو  
أكرمته ، بأنه : (( لما لم يظهر الرفع في الجملة التي هي خبر المبتدأ . صارت  
كأنها غير خبر ، فجاز أن يعطف عليه مالا يصح أن يكون خبرا ، ووافقه ابن جنبي  
- رحمه الله - على هذا الجواب ))<sup>(٢)</sup>

ولم يرق للشيخ بهاء الدين هذا التعليل فنقده وقال : (( وأما جواب أبي علي  
- رحمه الله - فإن شيخنا - رحمه الله - ناقشه فيه ، وقال : ماتمسكا به مسن  
عدم ظهور الإعراب يبطله تجويز سيبويه - رحمه الله - النصب في : هذا ضارب  
عبد الله وزيدا . يمر به ، فجوز النصب مع ظهور الإعراب ، ولا ضمير في الجملة . ))<sup>(٣)</sup>

(١) التعليقة ل ٩٢ أ .

(٢) التعليقة ص ١٦٩ .

(٣) التعليقة ص ١٧٠ .

٢ - نقد ابن النحاس تعليل الفارسي لرفع الفعل المضارع ، و ( هو وقوعه موقوع الاسم ) فقال : وهذه العبارة - وإن كانت عبارة أبي علي - رحمه الله - فليست مستحسنة ؛ لأنها تعطي أن الموضع كان فيه الاسم ، وأزلناه ، ووضعنا الفعل موقوعه ، وليس المراد ذلك ؛ ولهذا احتاج المصنف - رحمه الله - إلى تفسيره بقوله : ( وأعني بذلك ) وأحسن من هذه العبارة قول الزمخشري - رحمه الله - : وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم . (٣)

٥ - ابن جنبي :

يعد أبو الفتح ابن جنبي من ألمع وأبرع من تخرج بأبي علي - رحمه الله - ، وكان له الفضل كل الفضل في تسجيل آرائه وأقواله ، وذلك ما أفصحت عنه كتابه ، كسر الصناعة ، واللمع ، والمحتسب ، وغيرها .

واهتمام ابن النحاس بتراث ابن جنبي موصول باهتمامه بتراث أبي علي ، ومن هنا رأيت كثرة النقول في التعليقة لاسيما كتابه العظيم الموسوم بالخصائص الذي يعد من أنضج وأمتع كتب العربية تأليفاً ، وهذا الاحتفاء بابن جنبي وكتبه لم يمنع المؤلف من مخالفته والرد عليه ، كصنيعه مع شيخه أبي علي ، ولم يخالفه إلا في أمرين :

١ - تابع ابن جنبي شيخه أبا علي في تعليله العطف في الجملة ذات الوجهين ، وقد سبق أن تقدم ذلك .

٢ - خرج ابن جنبي مخالفاً في ذلك جمهور النحاة قول العرب : هذا جرح ضرب <sup>إليه</sup> جرح ، على أن أصله : هذا جرح ضرب جرحه ، فحذف المضاف ، وأقيم الضمير المضاف مقامه ، فاتملم بعامله ، فاستتر فيه ، فتقديره : جرح هو ، ولم يعبأ ابن النحاس بهذا التخريج فقال في باب التنازع :

(١) الايضاح ص ٢٣ .

(٢) المقرب ١/٢٦٠ ، وتعام قول ابن عصفور : ( ... أن الفعل المضارع اذا وقع في موضع يجوز لك ازالته منه ، وجعل اسم بدله كان كأن مرفوعاً ، نحو قولك : يقوم زيد ، ألا ترى أنك لو قلت : أخوك زيد ، لجاز )

(٣) التعليقة ل ٩٨ ب ، وانظر المفصل ص ٢٤٥ ، وشرحه لابن يعيش ٧/١٢ .

«وهذا التخريج لا يضرنا ، فإننا إنما استدللنا به على رأي من يجعله على الجسوار ،  
ولانقول بهذا التخريج (١)»

٦ - ابن عمرون :

جمال الدين محمد بن عمرون من أشهر وأبرز النحاة الذين عرفتهم حلب في القرن السابع ، كابن يعيش ، والسخاوي ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وهو - مع ذلك - من أشهر شيوخ الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - قاطبة ، وأكثرهم إفادة له وتأثيرا فيه ، فقد قرأ عليه كتاب سيبويه وإيضاح الفارسي ، كعاسيق ، فلا عجب أن يسجل المؤلف كثيرا من أقوال شيخه ، وهذه النقول التي حفلت بها التعليقة من شرح المفصل لابن عمرون لها أهميتها البالغة في التعريف بابن عمرون نحويا .  
ولعل التعليقة هي المصدر الوحيد في كثرة النقول عن هذا الكتاب ، ونقول ابن النحاس عنه تفوق كل النقول عن العلماء ، فمنها :

١ - قال ابن النحاس في ثنايا باب مالم يسم فاعله : (( وأما البصريون فذكر النحاة عنهم أدلة كثيرة ، لاتسلم عند التحقيق ، وأجود ما قيل فيها ما ذكره شيخنا جمال الدين ابن عمرون - رحمه الله ، وهو أن قال : إن بين المفعول المسرح وبين الفاعل مشاركة لاتوجد بين الفاعل وبين باقي الفضلات ، فكما أن مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه ، فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل ))  
(٢)

٢ - نقل المؤلف - رحمه الله - عن الربيعي وابن بابشاذ أنه يجوز العطف بحتى فى الجملة ، ثم عقب على ذلك بقوله : (( قال شيخنا - رحمه الله - في قولهم : إن حتى يعطف بها في الجملة كالواو : هذا كلام غير محقق ، ورد عليهم بما ذكره في شرح المفصل ، ويطول الوقت بذكره . ))  
(٣)

(١) التعليقة ل ٩٢ ب ، وانظر الخصائص ١٩٢/١ ، والكتاب ٦٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٠/٢ .  
(٢) التعليقة ص ١٠١ .  
(٣) المصدر نفسه ص ١٧١ .



وعلى الرغم من هذه الحفاوة التي لقيها ابن عمرو من تلميذه ، والتي تمثلت في كثرة النقول عن كتابه فإن رأيتَه - في موضع واحد من التعليقات - قد ناقشه ورد عليه قوله في مناقشته الزمخشري ، خرج أبو القاسم قول الشاعر :

جارية من قيس بن ثعلبة كريمة أخوالها والعصبة

(١)

على الضرورة ، وحمله على الوصف .

وهذا التخريج نقده ابن عمرو بقوله : (( أتراه يظن أن العرب كانت تعرف أوضاع النحاة - رحمهم الله - من الوصف ، والبدل ، وغير ذلك ، فكيف يحمله على الضرورة ، بل يجب على النحوي أنه : إذا وجد محملاً صحيحاً حمل عليه ، ولا يعيد إلى الضرورة إلا إذا عجز عن غيرها ، وحمله على البديل ، أو عطف البيان أولى ؛ لعدم الضرورة ، ورجح جانب الوصف بأن الغالب استعمال الصفة ، ويدفعه كثرة استعماله غير صفة ، كقولنا : هذا ابن زيد مقبل ))

وهذا النقد من ابن عمرو للزمخشري لم يرد للمؤلف ، فرد على شيخه مناقشا بعض كلامه ، فقال : (( فإن ما ذكره شيخنا - رحمه الله - من تخريج البيت ، ومناقشته للزمخشري - رحمه الله - في غاية الحسن ، ولا معدل عنه ، لكن عندي في قوله - رحمه الله - أن العرب لا تعرف أوضاع النحاة من الوصف والبدل نظر ؛ فإن الزمخشري لم ير أن العرب تقول : هذا وصف ، وتجري عليه أحكام الصفة ، ولا : هذا بدل ، وتجري عليه أحكام البديل ، بل تعتقد في هذا حكم المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالصفة ، وتعامله معاملة ما يقتضيه ذلك المعنى ، وتعتقد في هذا المعنى الذي يعبر عنه النحاة بالبدل ، وتعامله معاملة ما يقتضيه ذلك المعنى ، هذا ما لا يشك فيه أحد ، وأما أن تعبر عن تلك المعاني بهذه الألفاظ فلا ))

(١) المفصل ص ٣٨ ، وانظر شرحه لابن يعيش ٥/٢ .

(٢) التعليق ل ١٣١ أ .

المبحث الحادي عشر  
( قيمة الكتاب العلمية )

لا يخفى على كل دارس منصف أن لكل كتاب في تراثنا بعامة وفي تراثنا النحوي على وجه الخصوص - مهما صغر حجمه ، أو كبر - قيمة لا ينكرها إلا جاهل بتلك الوشائج والصلات التي تربط الكتب بعضها ببعض ، أو حاقد حاسد لتراث هذه الأمة ولعلمائها الذين أفرغوا جهدهم ووقتهم في طلب العلم ، وأفنوا أعمارهم درسا وتحصيلا وتدريسا ، ومن هذا المنطلق أستطيع أن ألخص القيمة العلمية لكتابنا التعليقة في النقاط الآتية :

- ١ - اعتنى ابن النحاس - رحمه الله - بالتمثيل لكثير من الأحكام النحوية التي ساقها ابن عصفور .
- ٢ - ذكر ابن النحاس وشرح بعض الأحكام النحوية التي أغفلها ابن عصفور .
- ٣ - إن الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - كغيره من نحاة القرون المتأخرة ، فقد حفل كتابه بنقل كثير من آراء النحاة وأقوالهم ، وبعض هذه النقول من كتب مفقودة ، أو في حكم المفقودة ، كحواشي الجمل لابن خالويه ، وشرح الإيضاح للعبيدي ، وشرح مختصر الجرمي للربيعي ، وغيرها ، وقد بينت ذلك فيما تقدم (١) .
- ٤ - مما يلفت نظر قارئ التعليقة كثرة النقول عن شرح المفصل لابن عمرو ، فقد نشر المؤلف كثيرا منها في ثنايا الكتاب ، ونقل منه أيضا باب ماجرى من الأسماء فسي الإعراب مجرى الفعل ، فقال مصدرا له : ( ..... ) وهذا الباب قد أتقنه شيخنا الإمام المرجوم جمال الدين محمد بن عمرو - رحمه الله - في شرح المفصل إتقاننا جاوز الحد ، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت : إنه سبق إليه مع تأخره المتقدمين أجمعين ، وإذا وقفت عليه بان مصداق ما قلت ( ..... ) (٢) .
- ٥ - تعتبر التعليقة مصدرا حافلا لكثير من مسائل الخلاف النحوي ، سواء في ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أو الخلاف بين بعض النحاة وبعض ، فالمصنف لا يكاد يتترك مسألة دون التعرض لذلك .

(١) انظر ما تقدم ص ٤٧ -

(٢) قف عليه في ل ١٠٤ ب فستري أستاذنا ضليعا كان له وزنه العلمي في عصره .

٦ - أنهى ابن النحاس المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة إلى اثنين وثلاثين موضعا ، وهذا العدد يعز أن تراه عند أحد غيره من النحاة ، ثم قال - رحمه الله - بعد ذلك في تواضع العلماء : ( ..... فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة ، ولا أدعي الإحاطة ، فلعل غيري يقف علي ما لم أقف عليه ، ويهتدي إلى ما لم اهتد إليه ، فمن كانت عنده زيادة فليضيفها إلى ما ذكرته راجيا ثواب الله عز وجل - إن شاء الله - )<sup>(١)</sup>

---

(١) التعليقة ص ١٢٢ -

## المبحث الثاني عشر

## ( أثر التعليقة في النحاة الخالفين )

تقدم قبل أن الشيخ يهأء الدين - رحمه الله - من علمائنا المقلين ممن حيث التصنيف ، فلم يعرف له إلا أربعة كتب ، اثنان منها مفقودان أو في حكم المفقودين ، واثنان منها موجودان وهما : شرح القصيدة التي في الأفعال لمحاسن الشواء الحلبي ، والتعليقة - موضوع دراستنا - ، ولعلها هي الأثر النحوي الوحيد الذي تركه ابن النحاس ؛ لأنني على كثرة مراجعتي لكتب النحو أثناء التحقيق والبحث لم أقف له على غيره ، وكل ما يهمني هنا في هذا المقام هو تلمس أثر التعليقة في مصنفات النحاة الذين عاصروا الشيخ ، أو جاءوا بعده ، فقد نقل عنها تلميذه أبو حيان ت ٧٤٥ هـ وابن هشام ت ٧٦١ هـ ، والصفدي ت ٧٦٤ هـ وناظر الجيش ت ٧٧٨ هـ تلاميذ أبي حيان ، وعبد القادر العكي ت ٨٨٠ هـ ، والسيوطي ت ٩١١ هـ ، والبغدادي ت ١٠٩٣ هـ والألوسي ت ١٣٤٣ هـ ، ولست أزمع أن هؤلاء العلماء فقط هم الذين أفادوا من التعليقة ونقلوا عنها ، ولكن هذه النقول هي التي وقفت عليها عند هؤلاء العلماء ، وهي كافية لبيان أثر الكتاب في الخالفين وإفادتهم منه ، وقد تقدم قبل أيضا أن أشير إلى بعض هذه النقول في مبحث تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى ابن النحاس - رحمه الله - وسأشير الآن إلى هذه النقول من المصادر حسب وفيات أصحابها :

١ - التذييل والتكميل :

الجزء الثاني : ل ٥٩ ب ، ٦٠ أ ، ٦٢ أ .

الجزء الرابع : ل ١٧٥ ب .

٢ - ارتشاف الضرب :

الجزء الاول : ل ١١٠ ، ٤٥٥ .

٣ - تذكرة النحاة : من ص ٣٢٣ - ٣٦٧ ، ومن ص ٦٤١ - ٦٥٧ .

٤ - شرح اللوحة البدرية : ص ١٦٤ .

(١) انظر ماتقدم ص ٢٩ .

(٢) تقدم ذلك ص ٣٥ .

- ٥ - الغيث المسجم في شرح لامية العجم :  
الجزء الأول : ص ٨٨ ، ٨٩ ، ١١١ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٣٢٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ .  
الجزء الثاني: ص ١٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .
- ٦ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :  
الجزء الأول : ل ٨ ، ب ٣٨ ، أ ١٣٠ ، ب ١٤٨ ، ب ١٤٩ ، ب ١٥٠ ، ب ١٥٣ ،  
١٧٩ أ .  
الجزء الثاني : ل ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٩٩ ، ٤٣١ .
- ٧ - هداية السبيل في شرح التسهيل : ص ١٧٩ ، وانظر من صد ٩٧٤-٩٨٦ ، وصد ١٧٣٣ .
- ٨ - همع الهوامع :  
الجزء الاول : ص ٨ ، ٩ .  
الجزء الثاني : ص ٢٩ ، ٤٨ .  
الجزء الخامس : ص ١٤١ .
- ٩ - الاقتراح في علم أصول النحو : ص ٦٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .
- ١٠- الأشباه والتضائير : هذا الكتاب من أحفل الكتب نقلا عن كتابنا - حسب ما اطلعت عليه  
من مصادر - انظر فهرس الأعلام ٢٣٧/٩ ، وانظر أيضا مواضع أخرى فانت الأستاذ عبد  
العال سالم مكرم :
- الجزء الثاني : ص ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ .  
الجزء الخامس : ص ٢١١ .
- ١١ - خزانة الأدب :  
الجزء الاول : ص ١٦ .
- ١٢ - الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر : ص ١٩ .

## (( الخاتمة ))

واذ قد وصل المطاف بي الى هذا الحد ، فاننى أحمد الله أهـل الحمد ، وأصلى واسلم على مجتبايه من خلقه أفضل وأشرف عبد ، ثم أما بعد : فعنوان هذه الدراسة - كما برز لك من عنوانها - هو (( بهاء الدين ابن النحاس فى ضوء تعليقه على المقرب مع تحقيق النصف الأول منها )) وقد هدفت هذه الدراسة الى كشف النقاب عن حياة ابن النحاس ، واماطة اللثام عن تعليقه ، وانى لأرجو أن أكون قد أصبت المعز فى كثير مما عرضت له فيها ، وقد خرجت بعد هذه الرحلة التى صحبت فيها الشيوخ بهاء الدين فى كثير من كتب التراث ببعض النتائج التى أسفرت وأفصحت عنها هذه الدراسة ، ويجمل بي أن أخصها فى الآتى :

- (١) لا عبرة ولا معول على ماجاء فى تاريخ الأدب العربى لبروكلمان من أن ولادة ابن النحاس كانت سنة ٦٣٧ هـ ، لأن اجماع العلماء - ومنهم تلاميذه - منعقد على سنة ٦٢٧ هـ .
- (٢) لم يملنا عن نشأة ابن النحاس وأسرته <sup>سبب</sup> <sup>ذو</sup>بال ، وكل ماعرفته عن أسرته ثلاثة نفر ، أبوه ، وشيخه ابن عمرو ، وأخوه اسحق .
- (٣) جمالى الدين ابن عمرو وابن مالك من أشهر وأبرز الشيوخ الذين أفاد منهم ابن النحاس ، فأولهما خميبه وقريبه ، وقد أكثر ابن النحاس من النقل عن كتابه شرح المفصل ، وهذا الشرح يعسد من أوسع وأفضل الشروح التى اعتنت بالمفصل ، وأما ثانيهما فقد أجاز ابن النحاس <sup>رواية</sup> جميع كتبه .
- (٤) تجانف بروكلمان عن الصواب حين عزا لابن النحاس ديوانا طبع فى بيروت سنة ١٣١٣ هـ ، وشرح ديوان امرىء القيس المسمى بالتعليقة ، فالديوان كما ذكر الشيخ خير الدين الزركلى للشاعر فتح الله بن عبدالله ابن النحاس ، وأما الكتاب الثانى فليس لصاحبنا بهاء الدين ، ولا لأبى جعفر النحاس ، كما رجح الدكتور ناصر الدين الأسد ، وما ذهب اليه ليس له ما يؤيده ، ونسبة الشرح الى صاحبه لاتزال عندى الى الآن غامضة ، لم أصل فيهما الى شئ قاطع .

- (٥) بهاء الدين ابن النحاس هو المشرقى الوحيد - حسب ما انتهى اليه علمى - من بين النحاة الذين تناولوا المقرب بالشرح والبيان .
- (٦) العنوان الصحيح لكتابنا هذا هو ( التعليقة على مقرب ابن عصفور ) وقد عولت فى تحقيق هذا العنوان واثباته على تصريح الأسنوى به فى طبقاته ، وتصريح السيوطى - رحمه الله - به أيضا فى كثير من المواضع فى موسوعته الأشباه والنظائر .
- (٧) التعليقة - كما رجح لدى - كانت آخر أثر صنفه الشيخ بهاء الدين - رحمه الله - ، حيث انها اشتملت على كثير من التحقيقات والتحريرات فى النقول وايراد الاحتجاجات ، وهذه الأمور من آليات التأليف المتأخرة ، لأنها لاتصدر الا عن مراس طويل ومعالجة دقيقة ، وعلى هذا السمعت نسج ابن النحاس ، فتراه متمثلا للنحو وجزئياته أدق وأعمق ما يكون التمثل .
- (٨) أهم المصادر التى أفاد منها ابن النحاس وأكثر من الاشتغال بها ، كتاب سيبويه ، وايضاح الفارسى ، والخمائص ، والمفصل ، وشرحه لابن عمرون .
- (٩) بهاء الدين ابن النحاس من أكابر النحاة المتأخرين الذين يجرون فى حلبة البصريين وينافحون عن مذهبهم ، تجلى لى ذلك فى تصريحاته بهذا المذهب ، وفى ردوده على كبار أئمة الكوفيين ، كالكسائى والفراء وابن سعدان .
- (١٠) من أكثر العلماء الذين أفادوا من التعليقة ونقلوا عنها أثير الدين أبوحيان تلميذ المؤلف فى كتابه تذكرة النحاة ، والصفدى فى الغيث المسجم فى شرح لامية العجم ، والسيوطى فى موسوعته النحوية الأشباه والنظائر .

وشف نسخة الكتاب ومنهج التحقيق :

للتعليقة على المقرب ، فيما أعلم ، نسخة يتيمة فريدة ، لأعلم لها أختا على كثرة بحثي وتنقيبي في فهارس المكتبات وسؤال أهل الشأن من ذوى الاختصاص ، وهي محفوظة بالمكتبة الأزهرية في رواق المغاربة تحت رقم (٤٩٣٧) ولها مصورة على شريط ميكروفلم بمركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي بمكة المكرمة ، تحمل رقم (٢٦٠) .

وهي مكتوبة بقلم مشرقى مختلف ، جلة معجم ، وبعضه مهمل ، وهي غفل من تاريخ النسخ واسم الناسخ ، وعدد أوراقها مئة وخمسة وثلاثون (١٣٥) ورقة ، مقاس الواحدة منها ٢٨ × ٢٩ سم على وجه التقريب ، وأوراقها مضطربة بالترتيب ، ومنشأ هذا الاضطراب هو أن النسخة رقت قبل أن ترتب أوراقها بالترتيب الصحيح ، وعدد أسطرها مختلف ففي بعض الأوراق تصل الى ٢٣ سطرا ، وفي بعضها تصل الى ٢٨ سطرا ، وفي بعضها أيضا تصل الى ٣٥ سطرا ، وهي مقابلة على نسخة أخرى ، لعلها تكون أصل الكتاب ، وعلى الرغم من مقابلتها يوجد بها أسقاط كثيرة ، تتمثل في الكلمة الواحدة والجملة الواحدة ، والجملة الكثيرة في بعض الأحيان .

وغالبا هذه الاسقاط سببها سبق نظر الناسخ ، حيث انه لم يتحرر الدقة أثناء النقل<sup>(١)</sup> ، والورقة الثالثة والسبعون (٧٣) من باب الاضافة فقدت من النسخة ، والورقة التاسعة والستون (٦٩) فيها طمس كثير بسبب الرطوبة ، لم اتمكن من قراءة كثير من كلماتها .

وعلى بعض أوراق النسخة طرر من معاني القرآن للفراء ، وشرح ملحمة الاعراب للحريزى ، وشرح الايضاح للخفاف ، وشرح الجمل لابن عصفور ، وشرح أبيات الايضاح له أيضا . ويوجد فيها خرمان ، أولهما يقع في ورقة مئة وتسع وعشرين (١٢٩) وقد اغتال هذا الخرم شرح الأبواب الآتية :

باب اسناد الفعل الى مؤنث ، وباب العدد ، وباب كنيات العدد وباب اسم الفاعل المشتق من العدد ، وباب الادغام من كلمتين ، وذكر ادغام المتقاربين ، وذكر

(١) على سبيل المثال انظر بعض هذه الاسقاط في ص ٧٠ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ول ٢٧٧م ،



مخارج الحروف العربية الأصول، وأحكام المتقاربات في الادغام، وذكر حروف اللسان في الادغام، وأما الثاني فيقع في ورقة مئة وثلاث وثلاثين (١٣٣) وقد أتى هذا الخرم على شرح باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة، وباب همزة الوصل .

وواقف النسخة، كما سيظهر لك على صفحة غلافها، وهو الشيخ حسن العطار وقفها على طلبه العلم بالأزهر الشريف، والعطار هذا كما ترجم له الشيخ الرركلي في اعلامه، وهو (( حسن بن محمد بن محمود العطار، من علماء مصر، أصله من المغرب ومولده ووفاته في القاهرة، أقام زمنا في دمشق، وسكن أشكودرة بألبانيا، واتسع علمه، وعاد الى مصر، فتولى انشاء جريدة الوقائع المصرية في بدء صدورها، ثم مشيخة الازهر سنة ١٢٤٦هـ الى أن توفي ١٣٠٠ )) (١)

وأما الطريق التي سلكتها في تحقيق النص فأنها لاتخرج عما رسمه لنا علماءنا من قواعد وأسس في تحقيق النصوص ونشرها، وعما قاموا به من أعمال جليلة لبعث واحياء كتب تراشنا الخالد، وسأجمل لك الجوانب التي عنيت بها وجعلتها نصب عيني في الآتي :

- ١ - قمت بترتيب أوراق النسخة حتى استقامت لي على الجادة .
- ٢ - دلت على مواضع الآيات من كتاب الله تعالى .
- ٣ - خرجت القراءات القرآنية، والاحاديث النبوية الشريفة والاثار، والأمثال وأقوال العرب، والشعر، كل ذلك خرجته من مظانه .
- ٤ - ترجمت لبعض الاعلام الواردة في النص وأعرضت عن كثير منهم لشهرتهم، والأمر في ذلك نسبي يختلف فيه المبتدي والشادي والمنتهي .
- ٥ - خرجت أقوال العلماء وآراءهم من كتبهم، أو من الكتب التي نقلت عنهم، وقد أتيت على ذلك بمقدار ما وسعني الجهد والطاقة، ولا أدعي في ذلك احاطة .
- ٦ - قمت باتمام كثير من عبارات ابن عصفور في الحواشي، لأن ابن النحاس في الكثير الغالب لا يذكر قول ابن عصفور كاملا .
- ٧ - كان لتخريجي نقول العلماء عن الكتاب أثر كبير في اقامة النص وقد بقيت على نصوص لم استطع سد ثلمتها واصلاح خللها على كثرة التفثيش والتنقيير. (٢)
- ٨ - ربطت مسائل النص بكثير من كتب النحو السابقة واللاحقة لأبن النحاس .
- ٩ - ذيلت النص بفهارس فنية متنوعة، أمل أن تكون معبرة عما يحويه .

(١) الاعلام ٢٢٠/٢ .

(٢) في هذا المعنى ساق الجاحظ في كتابه الحيوان ٢/٧٩ كلاما عاليا نفيسا فهناك نصه: (( ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحا، أو كلمة ساقطة، فيكون انشاء عشر ورقات من حبر اللفظ وشريف المعاني ايسر عليه من اتمام ذلك النقص حتى يرده الى موضعه من اتصال الكلام... ))

القاهرة  
 ٢٨٧  
 لجمعية الدراسات والبحوث  
 لطلبة الجامعة  
 ٢٩٤٨

٢٩٤٨



٢٩٤٨  
 ٢٩٤٨  
 ٢٩٤٨  
 ٢٩٤٨

وقد هذه السهم المنتجة من  
 مبيعاتها بمرافق المأزقة

أرا فوجهه يترك  
 عند وقوعه في  
 من فاعله المفا وبه

٢٩٤٨







## القسم الثاني

تحقيق النصف الأول من تعليقة ابن النحاس على المقرب

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰی سَیِّدِ (الْمُرْسَلِیْنَ) (١)

\*\*\*\*\*

قَوْلُهُ : (الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَمْ يُسْتَفْتَحْ بِأَفْضَلِ مِنْ اسْمِهِ كَلَامٌ) (٢)

الْحَمْدُ : الثَّنَاءُ عَلَى الْمَمْدُوحِ (وَنَحْوُهُ) (٣) الشُّكْرُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ الْحَمْدَ يَكُونُ عَلَى مَا فِيهِ ، وَالشُّكْرَ يَكُونُ عَلَى مَا مِنْهُ ، هَذَا أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ ، وَضِدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُظْهِرُ مَعْنَاهُ ، فَضِدُّ الشُّكْرِ الْكُفْرَانُ ، وَلَا يُقَالُ إِلَّا كُفْرَانُ النِّعْمَةِ ، فَالْكَفْرُ لِمَا مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ الشُّكْرُ ، وَضِدُّ الْحَمْدِ الذَّمُّ ، وَالذَّمُّ يَقَعُ عَلَى مَا فِيهِ قَبْحٌ ، وَكَذَلِكَ الْحَمْدُ (٤) ، وَهَلْ يُسْتَعْمَلُ أَحَدُهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرِ؟ فِيهِ وَجْهُ :

أحدهما : منع استعمال كل واحد منهما موضع الآخر ، لثلاثيؤدي إلى التباس المعاني .

والثاني : جواز استعمال كل واحد منهما موضع الآخر على المجاز ، ولا يُلبسُ ؛ (لأنَّ ذلك) (٥) مشروطٌ فيه القرينة ، فتكونُ فارقةً له .

والثالث : (جواز) (٥) استعمال الحمد موضع الشكر ، (و) (٥) منع استعمال الشكر موضع الحمد ، ووجهه : أَنَّ الْحَمْدَ إِذَا كَانَ عَلَى مَا فِيهِ ، وَالشُّكْرَ عَلَى مَا مِنْهُ ، فَمَنْ أَسَدَى إِلَى إِنْسَانٍ مَعْرُوفًا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا فِيهِ صِفَاتٌ (حَسَنَةٌ) (٥) ؛ فَعَرَفْنَا أَنَّ مَعْنَى الشُّكْرِ يُلَازِمُهُ مَعْنَى الْحَمْدِ ، فَجَازَ اسْتِعْمَالُ الشُّكْرِ فِي مَوْضِعِ الْحَمْدِ (لِوَجُودِ) (٥) مَعْنَاهُ .

وقولُ النَّاسِ : (الْحَمْدُ لِلّٰهِ) أَعْمٌ مِنَ الشُّكْرِ ، إِنَّمَا يَتَّجِهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الثَّلَاثُ (دُونَ) (٦) الْمَعْنِيَيْنِ الْأُولَيْنِ ، لِأَنَّهُمَا عَلَى الْأَوَّلِ مُتَبَايِنَانِ ، وَعَلَى الثَّانِي ، إِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ (مَعًا) (٦) فَكَا لِمُتْرَادِفَيْنِ ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ

=====

( ١ ) مطموسة في الأصل .

( ٢ ) المقرب ١ / ٤٣ .

( ٣ ) مطموسة في الأصل .

( ٤ ) يريد أن الحمد يقع على ما فيه حسن ، وانظر الفروق اللغوية ص ٣٥ .

( ٥ ) الكلمات والحروف التي بين الأقواس مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

( ٦ ) النون والألف مطموستان في الأصل .

رحمه الله - في مَفْصَلِهِ (١) ، وابنُ الحَرِيرِيِّ (٢) رحمه الله - في مقاماتِهِ (٣)

استعملوا الحمدَ في موضعِ الشكرِ .

( لله ) (٤)

للخليل - رحمه الله - فيه مذهبان : (٥)

أحدهما : أنه غيرُ مشتقٍ ، فهو مرتجلٌ للعلمية .

والآخرُ : أنه مشتقٌ ، وله فيما اشتق منه مذهبان ؛

أحدهما : هو مشتقٌ من الِلا لاهيةٍ وهي العبادةُ ، ومنه قراءةٌ من قرأ ( ويذكرَ وإِلهتَكَ ) (٦)

أي : وعبادتَكَ .

والآخرُ : أنه مشتقٌ من لاهَ يَلِيهِ إِذَا ( تَسْتَرَى ) (٧) ، فعلى القولِ الأولِ الهمزةُ فاءٌ

الكلمةِ والألفُ منقلبةٌ عن ياءٍ هيَ عِينُهَا ، والهاءُ لامُهَا على كَلِّ قولٍ ؛

فَوَزَنُهُ على القولِ الثاني أَفْعَلُ ، كانَ أصلُهُ إِيَّهَا ، فَنُقِلَتْ حركةُ الياءِ

إلى اللامِ فَصَارَ اللَّفْظُ إِيَّهَا ، فَتَحَرَّكَتِ الياءُ في الأصلِ ( وانفتحَ ما قبلُهَا ) (٨)

الآنَ فَنُقِلَتْ أَلْفًا كَمَا فُعِلَ في ( أَقَامَ - وَأَقَالَ ) وغيرِ ذلكَ ، فَصَارَ اللَّفْظُ

إِيهَا ، ثم أُدخِلَتْ ( عليهِ الألفُ ) (٩) واللامُ للتعريفِ ( فَصَارَ ) (١٠) اللَّفْظُ إِلهَ

=====

#### ( ١ ) المفصل ص ٢ .

( ٢ ) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ، الإمام أبو محمد الحريري ولد في

حدود ٤٤٦ قرأ على الفضل القصباني ، من آثاره المقامات ، ودرة الغواص في

أوهام الخواص ، منظومة ملحمة الإعراب في النحو ، توفي سنة ٥١٦ - انظر ترجمته

في بغية الوعاة ٢/٢٥٧ ومعجم المؤلفين ٨/١٠٨ .

( ٣ ) شرح مقامات الحريري ١/٥٠ .

( ٤ ) المقرب ١/٤٣ .

( ٥ ) مذهب الخليل في الكتاب ٢/١٩٥ واشتقاق أسماء الله ص ٢٦ ، وانظر آراء أخرى

في اشتقاق لفظ الجلالة في سفر السعادة ١/٥ والاقتراح ص ٧٩ فقد نقل السيوطي

كلاما نفيسا عن الامام فخر الدين الرازي يتعلق بهذه المسألة .

( ٦ ) سورة الأعراف آية ١٢٧ وهي قراءة ابن عباس وعلي وأنس وعلقمة وابن مسعود وغيرهم

انظر المحتسب ١/٢٥٦ ومعاني الفراء ١/٣٩١ والبحر المحيط ٤/٣٦٧ .

( ٧ ) غير واضحة في الأصل وما أثبتته من الصحاح ٦/٢٢٤٨ واللسان مادة ( لوه ) ١٢/٥٣٩ .

( ٨ ) هذه العبارة غير واضحة في الأصل .

( ٩ ) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

( ١٠ ) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .



(وقول) (١) مَنْ قَالَ : هو مشتقٌّ من الوَلِّهِ ، فيكونُ وِلاَهُ ، فقلبتُ واوَهُ همزةً

كما في (إِشَاحٍ) وَ (إِعَاءٍ أَخِيهِ) (٢) ليسَ بصحيحٍ؛ لقوله في (جمعه/آهة) (٣) ، ولو كانَ /  
مَنْ الواوِ لقليلَ : أوْلِهَةَ كأوشحةٍ ، و(أوعية) (٤)

وذهبَ سيبويه (٥) - رحمه الله - إلى أَنَّ الهمزةَ (حُذِفَتْ) (٦) حَذْفًا لَا عَلَى

جهةِ التخفيفِ القياسيِّ، والتقىَ مثلانِ : الأولُ منهما ساكنٌ ، فَأَدْغَمَ فِي الثَّانِي، فصَارَ  
اللفظُ (اللهَ) .

وذهبَ غيرُهُ (٧) إلى أَنَّ حركةَ الهمزةِ أُلْقِيَتْ عَلَى لامِ التعريفِ ، كما هُسمَوُ

تخفيفُ الهمزِ القياسيِّ، والتقىَ مثلانِ أيضًا ، لكنَّ الأولَ منهما متحركٌ بالحركةِ التي

للهمزةِ فَسُكِّنَ الأولُ وَأَدْغَمَ فِي الثَّانِي ، فَاتَّفَقَ اللفظُ حينئذٍ على القولينِ ثُمَّ فَخَّصَ م

للتعظيمِ؛ إذْ لَا مَ يَكُنْ قَبْلَهُ كسرةً (وهو علمٌ) (٨) بالغلبةِ (على) (٩) الصحيحِ للزومِ الألفِ واللامِ .

وَإِنَّ قِيلَ : هو علمٌ بالوضعِ لَا نَظَرَ فِي كونهِ علمًا بالغلبةِ إلى أَنه لم يَسَمَّ بِهِ

إِلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وَقَدْ قِيلَ فِي تفسِيرِ قولِهِ تَعَالَى بِهَلْ تَعَلَّمَ لَهُ سَمِيًّا (١٠) : هَلْ تَعَلَّمَ أَحَدًا

يُسَمَّى اللهُ إِلَّا اللهُ .

=====

١ (مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

٢ (سورة يوسف آية ٧٦ وهي قراءة ابن جبير - انظر المحتسب ٣٤٨/١ والتبيان في

إعراب القرآن ٢ / ٧٤٠ .

٣ (مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

٤ (مطموسة في الأصل ولعل ما أثبتته هو الصواب .

٥ (الكتاب ٢ / ١٩٥ .

٦ (الحاء مطموسة في الأصل .

٧ (ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٨٩ .

٨ (مطموسة في الأصل، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

٩ (مطموسة في الأصل .

١٠ (سورة مريم آية ٦٥ .

قال الزمخشري (١) (أخْرَسَ اللَّهُ الْأَلْسَانَ تَسْمِيًّا بِهَذَا الْأِسْمِ) فَإِنَّ الْعِلْمَ . . . . .

وفي الذهن كالشمس والقمر والرياح . . . . .

قوله : (جاعلِ النطقِ) (٢) : هو اسمُ الفاعلِ مِنْ (جَعَلَ) وَجَعَلَ بِمَعْنَى

صَيَّرَ هُنَا ، وَجَعَلَ فَعْلًا اسْتَعْمِلَ عَلَى مَعَانٍ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ (بِمَعْنَى عَمِلَ) (٣) كَقَوْلِهِ تَعَالَى \* وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا (٤)

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى خَلَقَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَجَعَلَ الظلماتِ والنورِ) (٥) . وَهِيَ فِي

هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى صَيَّرَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) (٦) .

وَالرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَعْتَقَدَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَاجْعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ

الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) (٧) فَإِنَّهَا هُنَا بِمَعْنَى اِئْتَقَدَ ، لَا بِمَعْنَى سَمَوُ كَمَا (وَقَعَ) (٨)

فِي كَلَامِ بَعْضِ الْأَكْبَرِ ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَذَمُّونَ عَلَى الْاِئْتِقَادِ ، لَا عَلَى التَّسْمِيَةِ (٩)

وَقَوْلُنَا : (إِنَّهَا بِمَعْنَى اِئْتَقَدَ) تَفْسِيرٌ لِّلْمَعْنَى ، لَا لِلْعَمَلِ ، وَهِيَ فِي هَذَيْنِ

الْوَجْهَيْنِ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَالثَّانِي فِي الْمَعْنَى (هُوَ الْأَوَّلُ) (٨)

وَالخَامِسُ : بِمَعْنَى أَلْقَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ) (١٠) ، وَهَذَا

يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَالْآخِرُ بِحَرْفِ جَرٍّ .

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ مِنْ أَعْمَالِ الْمَقَارَبَةِ بِمَعْنَى أَخَذَ وَطَفِقَ ، فَيَحْتَاجُ هُنَا إِلَى اسْمٍ مَرْفُوعٍ

وَخَبَرٍ مَنْصُوبٍ ، وَيَكُونُ خَبَرَهَا فِعْلًا مُضَارِعًا بِغَيْرِ (أَنْ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١١)

=====

(١) لم أعر على هذا النص في الكشاف ٢ / ٤١٧ وعبارة الزمخشري: أي لم يسم بالله قط . . إلخ

(٢) المقرب ١ / ٤٣

(٣) مطموسة في الأصل ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٤) سورة النحل آية ٨١ .

(٥) سورة الأنعام آية ١ .

(٦) سورة البقرة آية ١٤٣ .

(٧) سورة الزخرف آية ١٩ .

(٨) ما بين الأقواس مطموس في الأصل ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٩) من هوءلاء الأكابر الزمخشري في الكشاف ٣ / ٤١٥ ، وانظر البحر المحيط ٨ / ١٠ .

(١٠) سورة الانفال آية ٣٧ .

(١١) هو أبو حية النميري والبيت في شعره المجموع ص ١٩٢ ولايضاح ص ٣٣ وشرح شواهد لابن بري ص ٧٣ وشرح الحمل لابن عصفور ٢ / ١٧٩ والمقرب ١ / ١٠١ وعزاه الجاحظ في البيان والتبيين ٣ / ٧٦ إلى أبي حية ، وينسب إلى الحكم بن عبد الأسد قال العيني في المقاصد النحوية ٢ / ١٧٣ (وليس بصحيح) لأنه لا يوجد في ديوانه ( وانظر شرح شواهد المغنوي ٧ / ٩١١ )

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

(١) .....

النحو (٢) في وضع اللغة على خمسة معانٍ :

الأول : القصد ، كقولهم : نحا (ينحو) (٣) نحو - أي : قصد يقصد قصداً .

والثاني : المثل : كقولهم : هذا نحو زيد ، أي : مثله .

والثالث : المقدار ، كقولهم : جاءوا نحو مئة رجل ، أي : مقدارها .

والرابع : بمعنى الشطر ، كقولهم : نحو المسجد الحرام ، أي : شطره .

والخامس : النوع والقسم ، كقولهم : هذا الشيء على خمسة أنحاء ، أي : على خمسة

أقسام وأنواع .

=====

( ١ ) بعد البيت عبارة مظموس بعض كلماتها ، ولعلها كذا : ( انتهى الموجود من شرح  
خطبة الكتاب ومقدمته ) والذي يظهر أنها من إقحام الناسخ في المتن .

( ٢ ) المقرب ١ / ٥٥ وهذه الكلمة من تعريف ابن عصفور ، قال ( النحو علم مستخرج

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه

التي تأتلف منها . . . )

( ٣ ) مظموسة في الأصل .

## (بَابُ تَبْيِينِ الْكَلَامِ وَأَجْزَائِهِ) (١)

قَوْلُهُ : (الْكَلَامُ اصْطِلَاحًا) (٢)

حَتَّى يُخْرِجَ الْإِطْلَاقَ اللَّغْوِيَّ ، فَإِنَّهُمْ يُطْلِقُونَ الْكَلَامَ عَلَى الْكَلِمَةِ وَمَا فَوْقَهَا ، وَاخْتَلَفَ  
النَّحَاةُ فِي الْكَلَامِ (٣) :

فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِإِعْمَالِهِ فِي قَوْلِكَ :  
كَلَامُكَ زَيْدًا حَسَنٌ ، ف ( زَيْدًا ) مَفْعُولٌ ( كَلَامِكَ ) وَيَقُولُ الشَّاعِرُ (٤) :

أَلَا هَلْ إِلَى رَبِّا سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ      تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا  
فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحٍ مَا بَهَا      فَإِنَّ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

فَاعْمَلْ ( كَلَامِي ) فِي الضَّمِيرِ .

وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ (لِلْمُصَدَّرِ) (٥) وَلَيْسَ بِمُصَدَّرٍ (كَالْعَطَاءِ) فَإِنَّهُ اسْمٌ  
لِلْإِعْطَاءِ ، وَ ( سَبْحَانَ ) اسْمٌ لِلتَّسْبِيحِ .

قَالُوا : (لَأَنَّ) (٥) اللَّفْظَ الْمُسْتَعْمَلُ مِنْ : (كَ لَ م) مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ  
لَيْسَ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أُبْنِيَّةٌ (كَلِمَ) وَمُصَدَّرُهُ : التَّكْلِيمُ ، وَ ( تَكَلَّمَ ) وَمُصَدَّرُهُ : التَّكَلُّمُ ، وَ ( كَالَمَ )  
وَمُصَدَّرُهُ : الْمَكَالَمَةُ ، وَالْكَلامُ - بِكسر الكاف - نَحْوُ : الْمُقَاتَلَةُ ، وَالْقِتَالُ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ  
كُلُّهَا ذَوَاتُ زَوَائِدٍ ، وَزَوَاتُ الزَوَائِدِ يَجْرِي مُصَدَّرُهَا عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْكَلامُ  
لَيْسَ أَحَدٌ هَذِهِ الْمُصَادِرِ ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُصَدَّرٍ .

وَالْجَوَابُ عَنْ اسْتِدْلَالِ الْكُوفِيِّينَ بِإِعْمَالِهِ هُوَ : أَنَّ اسْمَ الْمُصَدَّرِ يَعْمَلُ عَمَلَ  
الْمُصَدَّرِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُصَدَّرِ وَاسْمِ الْمُصَدَّرِ (أَنَّ) (٦) الْمُصَدَّرُ فِي الْحَقِيقَةِ  
هُوَ الْفِعْلُ الصَّادِرُ عَنِ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ ، كَقَوْلِنَا : إِنَّ (ضرباً) مُصَدَّرٌ فِي قَوْلِنَا

=====

(١) تَرْجَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ لِهَذَا الْبَابِ بِيَابِ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ - انْظُرِ الْحَقْرَبَ ٤٥ / ١ وَفِي  
نَسْخَةِ دَارِ الْكُتُبِ تَرْجَمَ هَذَا الْبَابَ بِيَابِ تَبْيِينِ الْكَلَامِ .

(٢) الْمُقْرَبَ ٤٥ / ١ .

(٣) انْظُرْ هَذَا الْاِخْتِلَافَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٦٦ / ٣ وَالْإِنْصَافَ ٢٣٥ / ١ وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ  
٢١ / ١ وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٨٧ / ٢ وَشَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَلِ ابْنِ الْقَوَاسِ ١٩٣ / ١  
وَالْهَمْعَ ٧٧ / ٥ .

(٤) هُوَ ذُو الرِّمَّةِ ، وَالْبَيْتَانِ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوانِهِ ص ٦٧٥ وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٢١ / ١

وَالْهَمْعَ ٧٨ / ٥ وَالِدَرَرَ اللَّوامِعَ ٢٦٣ / ٥ .

(٥) مَطْمُوسَتَانِ فِي الْأَصْلِ ، وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَهُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٦) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَهُ هُوَ الصَّوَابُ .

يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، فَيَكُونُ مَدْلُولُهُ مَعْنَى ، وَسَمَّوْا مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِهِ مَصْدَرًا  
 مجازًا ، كَتَسْمِيَتِهِمْ لَفْظَ (تَسْبِيحٍ وَضَرْبٍ) مَصْدَرًا ، وَاسْمُ الْمَصْدَرِ اسْمٌ لِّلْمَعْنَى  
 الصَّادِرِ عَنِ الْإِنْسَانِ (كسبحان) الْمُسَمَّى بِهِ التَّسْبِيحُ الَّذِي هُوَ صَادِرٌ عَنِ الْمُسَبِّحِ  
 لَا لَفْظًا (تَسْبِيحٍ) بِلِ الْمَعْنَى الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ .  
 وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَقَدْ أُجْرُوا الْمَعَانِي فِي ذَلِكَ مُجْرَى  
 الْأَعْيَانِ ، فَسَمَّوْا التَّسْبِيحَ بِسُبْحَانَ) (١) فَقَوْلُهُ : (فِي ذَلِكَ) يَعْنِي فِي وَضْعِ  
 الْأَعْلَامِ لَهَا ، كَمَا وَضَعُوهَا لِلْأَعْيَانِ ، فَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْمُسَمَّى هُنَا مَعْنَى لَا لَفْظًا ،  
 (فَكَانَ وِزَانُ) (٢) سُبْحَانَ إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الصَّادِرِ عَنِ الْإِنْسَانِ (وِزَانُهُ) (٢) إِلَى الشَّخْصِ ،  
 وَوِزَانُ التَّسْبِيحِ إِلَى الْمَعْنَى (وِزَانُهُ) (٢) إِلَى الشَّخْصِ ، وَهَذَا الْفَرْقُ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ  
 نَظْرٍ وَفِكْرٍ ، فَإِنَّ فِيهِ مَا فِيهِ ، وَقَالَ ابْنُ الْبَارِثِ (٣) : الْكَلَامُ (هَمْسِي) (٤) عَمَّا هَجَسَ  
 فِي النَّفْسِ ، وَفَاعِدَتُهُ : إِيْصَالُهُ إِلَى سَمْعِ السَّامِعِ ، وَهُوَ مَا خُوذَ مِنْ خَطَرِ الْكَلْمِ ، وَهُوَ  
 الْجُرْحُ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَسَنًا أَثَّرَ فِي النَّفْسِ سُرُورًا ، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا أَثَّرَ فِيهَا حُزْنًَا ،

=====

#### ( ١ ) المِفْصَلُ / ١٠ .

( ٢ ) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَهُ هُوَ الصَّوَابُ .

( ٣ ) هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلْفٍ ، أَبُو الْحَسَنِ الْبَارِثِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْغُرْنَاطِيُّ ، وَلِدَ سَنَةَ

٤٤٤ هـ أَخَذَ الْقُرَاءَاتِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الدُّوَشِ وَيَحْيَى

بْنَ إِبْرَاهِيمَ اللَّوَاتِي - قَرَأَ عَلَيْهِ وَلَدَهُ أَبُو جَعْفَرٍ وَعَلِيُّ بْنُ خَلْفِ بْنِ الْحَسَنِ الْغُرْنَاطِيِّ ،

لَهُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ، وَشَرْحُ أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ ، وَشَرْحُ الْإِيضَاحِ ،

وَشَرْحُ الْجَمَلِ ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٥٢٨ هـ - أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ ٢٢٢ / ٢ ،

طَبَقَاتِ الْقُرَاءِ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ ١ / ١٨٥ وَبَغِيَّةِ الْوَعَاةِ ٢ / ١٤٢

( ٤ ) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَهُ هُوَ الصَّوَابُ .

ولهذا قال زهير: (١)

\* وَجَرَّحَ اللِّسَانَ كَجَرَّحَ اليَدَ \*

يَعْنِي الكَلَامَ كَالكَلَامِ ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ مُؤَثَّرٌ فِي السَّامِعِ ، كَمَا أَنَّ الجُرْحَ مُؤَثَّرٌ

فِي المَجْرُوحِ .

قوله : (هُوَ اللَّفْظُ) (٢)

اللفظُ : أصله الرَّمِيُّ ، مصدرُ لَفِظْتُ الشَّيْءَ لَفْظًا ، أَي : رَمَيْتُهُ رَمِيًّا ، ومنه : لَفِظْتُ

النَّوَاءَ ، أَي : رَمَيْتُهَا ، فَسُمِّيَ اللفْظُ لَفْظًا ؛ لِأَنَّ الهَوَاءَ مَرْمِيٌّ إِلَى المَخَارِجِ الَّتِي عِنْدَهَا

يَسْمَعُ جَرَسُ الحَرْفِ ، فَحِينَئِذٍ - الحَرْفُ لَفْظٌ . بِمعْنَى مَلْفُوظٍ ، كقولهم : دَرَهَمٌ

ضَرْبُ الأَمِيرِ ، أَي : مَضْرُوبُهُ .

قوله : (المُرْكَبُ) (٣)

الفرقُ بَيْنَ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْكِيبِ أَنَّهُ لا بُدَّ فِي التَّأْلِيفِ مِنْ نِسْبَةِ تحْصِيلِ فائِدَةٍ تَامَةٍ مَعَ

التَّرْكِيبِ ، مِثْلَ قولِنَا : زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَقَامَ زَيْدٌ ، وَالمُرْكَبُ أَعْمٌ مِنْ (المُؤَلَّفِ) (٣)

وقوله : (المُفِيدُ) (٤)

احْتِرَازَ عَنِ المِهْمَلَاتِ ، مِثْلَ (دِيَز) فِي قَلْبِ (زَيْدٍ) وَ (رَعْفَج) فِي قَلْبِ (جَعْفَرٍ) وَغَيْرِ

(ذَلِكَ) (٥) لِأَنَّ المِهْمَلَاتِ لا تَفِيدُ معْنَى يُفْهَمُ مِنْهَا عِنْدَ ذِكْرِهَا ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ (زَيْدٍ)

عِنْدَ ذِكْرِهِ ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ تُوضَعْ لَذَلِكَ ، كَمَا وَضِعَ زَيْدٌ ، وَإِنَّ كَانَ يُفْهَمُ مِنَ المِهْمَلِ عِنْدَ النُّطْقِ

بِهِ أَنَّهُ قَامَ بِمَتَكَلِّمٍ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِأخْرَسٍ ، وَأَنَّهُ حَيٌّ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ المَفْهُومَاتِ .

وقوله : (بالوضع) (٦)

فَصَلَ ثَالِثٌ حَتَّى يُخْرَجَ مَا يَدُلُّ بِالطَّبَعِ ، كَالغَطِيطِ ، وَالسُّعَالِ ، فَإِنَّ الغَطِيطَ يَدُلُّ عَلَى

النَّائِمِ ، وَالسُّعَالُ يَدُلُّ عَلَى خَشُونَةٍ فِي قَصْبَةِ الرِّئَةِ ، أَوْ بِالعَقْلِ ، كَمَا إِذَا سَمِعْنَا لَفْظًا

=====

(١) لم أقف عليه في شعر زهير ، والبيت في ديوان امرئ القيس ص ١٨٥ ، وهذا عجز البيت

وصدره \* ولو عن نشاغيره جاء نسي \* ، وانظر عجزه في الخصائص ١٤/١ ،

٢١ ، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٣٣٣ ومنتور الفوائد ص ٢٣ وشرح ألفية

ابن معط لابن القواس ١٩٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/١ ، والتمثيل والمحاضرة

ص ٤٦ .

(٢) المقرب ٤٥/١ .

(٣) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٤) المقرب ٤٥/١ .

(٥) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب . (٦) المقرب ٤٥/١ .

(٩)

مُهْمَلًا ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَامَ بِمِتْكَلِمٍ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَاهُنَا قَبْلَ (١) ، وَلَا يَسِيئُ كَلِمَةً ، لِأَنَّهَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالطَّبَعِ ، أَوْ بِالْعَقْلِ ، لَا بِوَضْعٍ .  
وَالْأَشْيَاءُ الدَّالَّةُ كَثِيرَةٌ ، كَالْخَطِّ ، وَالْإِشَارَةِ ، وَالْعَقْدِ (٢) وَالنَّصْبِ (٣) وَالنَّبْضِ (٤) ، وَالْقَبِيئَةِ (٥) ، وَالسَّحْنَةِ (٦) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، لَكِنَّ الْأَقْرَبَ مِنْ هَذِهِ الدَّالَّةِ إِلَى الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ اللَّفْظُ ، فَأَتَى بِهِ دُونَ غَيْرِهِ لِذَلِكَ .

وَهَذَا الْحَدُّ لِلْكَلامِ لَيْسَ بِمَانِعٍ ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِنَا : غِلامٌ زَيْدٍ ، فَإِنَّهُ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ وَجُودًا ، مَفِيدٌ بِالْوَضْعِ ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهِ فَصْلًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : مُسْتَقْلًا بِالْفَائِدَةِ ، أَوْ يَقُولَ : فَائِدَةٌ تَامَةٌ .

قَوْلُهُ : ( وَأَجْزَاءُ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : اسْمٌ ، وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ) (٧)

( فَإِنَّ ) (٨) قِيلَ : لِأَنَّ السَّلْمَ أَنَّ الْحَرْفَ مِنْ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى وَجُودِهِ بِوَجْهِ مَا .

نَقُولُ : إِنَّ قَوْلَنَا : الْحَرْفُ مِنْ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ صَحِيحٌ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

قَامَ زَيْدٌ ، كَانَ هَذَا الْكَلَامُ خَيْرًا مُحَضًّا / يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، وَإِذَا أَحَقَّتْهُ ( هَلْ ) (٩) فَقُلْتَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، صَارَ هَذَا الْكَلَامُ اسْتِفْهَامًا ، لَا يَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا ، فَبِالْحَرْفِ حَصَلَ لَهُ هَذَا الْمَعْنَى .

فَإِنَّ قِيلَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْحَرْفَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْكَلَامِ ، لِأَنَّ قَبْلَ دُخُولِ ( هَلْ )

كَانَ كَلَامًا ، وَبَعْدَ دُخُولِهِ هُوَ كَلَامٌ ، وَمَا حَصَلَ فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّتْ ( هَلْ ) عَلَيْهِ فَعَرَفْنَا أَنَّ الْحَرْفَ لَيْسَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْجُمْلَةِ .

=====

(١) انظر ما تقدم ص ٨ .

(٢) ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين ، انظر البيان والتبيين ١/٧٦ .

(٣) هي الحال الدالة ، انظر المصدر السابق ١/٧٦ .

(٤) الحركة ، انظر اللسان ٢٣٥/٧ (نبض) .

(٥) في الأصل : القارورة واضحة صكزا ، وهو تحريف ، وما أثبتته عن نقد النثر ص ٢٥ .

(٦) قال ابن منظور : السحنة والسحنة والسحناء : لين البشرة والنعمة وقيل الهيئة واللون

والحال . اللسان ٢٠٤/١٣ (سحن) .

(٧) المقرب ١/٤٥ .

(٨) مضموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

نقول: إنه وإن لم يكن له مدخل في الإسناد، فله مدخل في جعل الجملة استفهامية.

فإن قيل: إن لنا موضعاً هو كلام، فإذا أتيت بالحرف لم يبق كلاماً، نحو: إن قام زيد، قبل دخول (إن) كان جملة، فحين دخلت (صار) (١) كالمفرد.

نقول: إننا لم نقل: كل حرف بيل هو حكم أكثرى، والأمر كذلك، وهو وإن لم يكن له مدخل في الكلام مع الجملة الواحدة، فله مدخل إذا حصلت (الجملة) (٢).

وقوله: (اسم) (٣)

فالاسم فيه لغات: سَم بكسر السين وضمها، وأسم بكسر الهمزة وضمها (وسمى بوزن هدى) (٤) على رأي أكثرهم، وأنشدوا شاهداً عليه:

\* واللّه أسماك سمى مباركاً (٥) \*

وقال بعضهم: هذا لا شاهد فيه، لأنّ اللف بدل من التنوين؛ لأنه منصوب، وهو اللغة التي هي سم (بضم) (٦) السين.

واختلف النحاة في اشتقاق الاسم:

فذهب البصريون إلى (أنه) (٧) من السمو، وهو العلو.

وذهب الكوفيون إلى أنه من الوسم، وهو العلامة (٨).

=====

١) مطموسة في الأصل ولعل ما أثبتته هو الصواب.

٢) النون مطموسة في الأصل.

٣) المقرب ١/٤٥.

٤) مطموسة في الأصل، ولعل ما أثبتته هو الصواب.

٥) تمامه: \* أشرك الله به إيثاركاً \*

قائله أبو خالد القناني، انظره في إصلاح المنطق ص ١٣٤ والإنصاف ١/١٥ وأوضح

المسالك ١/٢٤، والتذليل والتكميل ج ١ ل ١٣ ب، والمقاصد النحوية ١/١٥٤

واللسان (سمو) ١٤/٤٠١.

٦) مطموسة في الأصل، ولعل ما أثبتته هو الصواب.

٧) " " " " " " " "

٨) انظر الإنصاف ١/٦ والتبيين ص ١٣٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣.

\* في الأصل: (هو).



وحقيقة هذا الكلام أنهم أجمعوا على أنه حذف منه حرف علة، وأن المحذوف واو،  
واختلفوا في مكانها .

فذهب البصريين أنها كانت لاماً .

ومذهب الكوفيين أنها كانت فاءً ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون لوجوه منها :

أن الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل ، والحمل على الأكثر أولى، وأيضاً  
الحذف في الأواخر أولى منه في الأوائل\* لأن الآخر موضع ضجر وسامة وتعيب فناسب  
الحذف ، ليحذف على المتكلم بخلاف الأول ؛ لأنه موضع استجمام وراحة .  
ومنها : أن الهمزة في ( اسم ) عوض من المحذوف ، وإنما يعوض في غير موضع  
المحذوف ، كـ ( عِدَّة ) - أصلها ( وَعِدُّ ) فلما حذفنا الواو ( من ) أولها عوضت  
التاء في آخرها .

ومنها : أنه متى عاد المحذوف في تصريف الكلمة ، فإنما يعود آخرًا ، لا أولًا ،  
كقولك في جمعه ( أسماء ) وأصله ( أسماؤ ) فقلبت الواو همزة لوقوعها طرفًا  
بعَد ألف زائدة ، وقولك في جمع الجمع ( أسام ) وأصله ( أسامو ) فقلبت الواو  
ياء لانكسار ما قبلها ، وقولك في الفعل ( أسميت ) وأصله : ( أسموت ) فقلبت  
الواو ياء لوقوعها رابعة طرفًا ، وقولك في التصغير ( سميت ) وأصله ( سميتو ) ،  
فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبتا الواو ياءً / وأدغمنا ،  
فلما ظهر المحذوف آخرًا دلَّ على أن موضعه ( الآخر ) ( ٢ ) ولو كان موضعه الأول  
لقالوا : ( أوسام ) في جمعه ، و ( أواسم ) في جمع الجمع ، و ( أوسمت ) في الفعل ،  
و ( وسيم ) في التصغير ، ولما لم يقلَّ دلَّ على بطلان ما ذكروا .

وإنما قدمنا الاسم على الفعل والحرف ؛ لأنه سما على قسيمه ، إذ

كان يخبر به وعنه .

وقوله : ( وفعل ) ( ٣ )

حدَّ الفعل قد ذكره هو ، وإنما سميَّ الفعل فعلًا لأنه مشتق من المصدر على مذهب

( ١ ) مطموسة في الأصل، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

( ٢ ) مطموسة في الأصل، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

( ٣ ) المقرب ٤٥ / ١ .

( ٤ ) قال ابن عصفور - رحمه الله - ( والفعل : لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته  
للزمان ) المصدر السابق .

\* في الأصل ( بالأواخر ..... بالأوائل ) تصحيف .

البصريين<sup>(١)</sup> ، وهو الصَّحِيحُ ، والمصدرُ فعلٌ حَقِيقَةٌ ؛ لأنه هو الذي يَفْعَلُهُ الإنسانُ ، فسميَ الفعلُ باسمِ المصدرِ الذي هو أصلُهُ .

وقيلَ : إنما سميَ فعلاً لما كانَ لفظُ ( فَعَلَ ) يُعْبَرُ بِهِ عن كلِّ الأفعالِ ، فسميَ الفعلُ الصناعيُّ بما يُعْبَرُ عنه ؛ ولذلك لم يسمَ عملاً ؛ لأنَّ لفظَ ( فَعَلَ ) أعمُّ من لفظِ ( عَمِلَ ) ألا ترى أنه إذا قيلَ لك : حَدَّثَ فلانا بكذا ، أو كَلَّ كذا ، وامتلأتَ ، فإنك تقولُ : ( فَعَلْتُ ) ولا تقولُ ( عَمِلْتُ ) فبانَ أنَّ لفظَ ( فَعَلَ ) أعمُّ من لفظِ ( عَمِلَ ) ، فسميناه باللفظِ الذي يُعْبَرُ به عنه ، وإنما قَدَّمَ على الحرفِ لأنه يُخْبَرُ به ، فله مزيةٌ على الحرفِ استحقَّ بها التقديمُ .

وقوله : ( وحرف ) :<sup>(٢)</sup>

وحدَّ الحرفِ قد ذكره هو أيضاً ، وإنما سميَ حرفاً إذ كانَ فَضْلُهُ وطرفاً في بابِ الإسنادِ ؛ لأنه لا يُسندُ ولا يُسندُ إليه ، فأخذَ من حرفِ الجبلِ ، وهو طرفُـه ، وكذلك حرفُ الرغيفِ .

وقوله في حدِّ الاسمِ ( لفظ )<sup>(٤)</sup> أخذَ فيه الجنسَ البعيدَ ؛ ولذلك احتاجَ إلى زيادةِ فصلٍ آخرَ ، وهو قوله : ( ولا يدلُّ جزءٌ من أجزاءهِ إلى آخره )<sup>(٤)</sup> ، ولو أخذَ عوضَ لفظِ ( كلمة ) لما احتاجَ إلى ذلك .

قوله : ( معنى في نفسه )<sup>(٥)</sup>

اعلمُ أنَّ معنى قولِ النحاةِ رحمهم اللهُ : أنَّ الكلمةَ لها معنى في نفسها ، أولاً معنى لها في نفسها ، يعنون به : أنَّ الكلمةَ إنَّ فهمَ تمامِ معناها بمجردِ ذكرِ لفظِها مِن غيرِ ضميمَةٍ فهي المُعَبَّرُ عنها بأنَّ لها معنى في نفسها ، وإنَّ كانَ فهمُ تمامِ معناها متوقفاً على ضميمَةٍ ، فهي المُعَبَّرُ عنها بأنَّ معناها في غيرها .

=====

( ٢ ) المقرب ١ / ٤٥ .

( ٣ ) قال ابن عصفور - رحمه الله - ( والحرف لفظ يدل على معنى في غيره ، لا في نفسه ) المصدر نفسه ١ / ٤٦ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١ / ٤٥ قال ابن عصفور في حد الاسم ( . . لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزاءه على جزء من أجزاء معناه ، نحو : زيد . . ) وانظر شرح الجمل له ١ / ٩٢ .

( ٥ ) المقرب ١ / ٤٥ .

( ١ ) ومذهب الكوفيين أنَّ المصدر مشتق من الفعل ، انظر الإصناف ١ / ٢٣٥ والتبيين ص ٤٣ .

وَمَعْنَى ذَلِكَ (١) : أَنْكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْاسْمَ وَحْدَهُ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى ، نَحْوِ (الرَّجُلُ) هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ شَخْصٍ ، وَكَذَا بَاقِي الْأَسْمَاءِ ، يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى فِي حَالِ إِفْرَادِهِ ، وَالْفِعْلُ أَيْضًا إِذَا ذَكَرْتَهُ وَحْدَهُ يُفْهَمُ مِنْهُ ، نَحْوِ : ( قَامَ ) يُفْهَمُ مِنْهُ اقْتِرَانُ الْقِيَامِ بِالزَّمَنِ الْمَاضِي ، وَلَيْسَ الْحَرْفُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ حَرْفًا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِضَمِيمَةٍ مِنْ أَحَدِ قِسْمَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ بِلَا مَعْنَى [ عِنْدَ ذِكْرِهِ وَحْدَهُ ] (٢) ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى مِنَ قَبِيلِ الْمُهْمَلَاتِ ، وَإِنَّمَا الْحَرْفُ مَوْضُوعٌ ، لَا مُهْمَلٌ .

نَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا : إِنَّ الْحَرْفَ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ [ مَعْنَى ] (٣) فِي حَالِ الْإِفْرَادِ أَنْ يَكُونَ مِنَ قَبِيلِ الْمُهْمَلَاتِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ وَضِعَ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى عِنْدَ التَّرْكِيبِ ، وَلَيْسَ الْمُهْمَلُ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْمُهْمَلُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى ، لَا فِي حَالِ الْإِفْرَادِ ، وَلَا فِي حَالِ التَّرْكِيبِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَرْفَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : لَا يَخْلُو الْمُخَاطَبُ بِالْحَرْفِ مِنْ أَنْ يُفْهَمَ مَوْضُوعَهُ لُغَةً ، أَوْ لَا ، فَإِنَّ لَمْ يُفْهَمَ مَوْضُوعَهُ لُغَةً ، فَلَا دَلِيلَ فِي عَدَمِ فَهْمِهِ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خُوِطِبَ بِالْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَهُوَ لَا يُفْهَمُ مَوْضُوعَهُمَا لُغَةً كَانَ كَذَلِكَ ، وَإِنْ خُوِطِبَ بِهِ مَنْ يُفْهَمُ مَوْضُوعَهُ لُغَةً فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى عَمَلًا بِفْهَمِ مَوْضُوعِهِ لُغَةً ، كَمَا إِذَا خَاطَبْنَا إِنْسَانًا بَ ( هَلْ ) وَهُوَ يُفْهَمُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَكَذَا بَاقِي الْحُرُوفِ ، فَبِإِذَا عَرَفْنَا ( أَنَّ لَهُ ) (٤) مَعْنَى فِي نَفْسِهِ وَلَنَا طَرِيقٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ : وَإِنْ خُوِطِبَ بِهِ مَنْ يُفْهَمُ مَوْضُوعَهُ لُغَةً ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى ، [ وَاللُّغَوِيُّونَ كُلُّهُمْ قَالُوا مِثْلًا : إِنَّ ( هَلْ ) لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَلَمْ يَقْبَلُوا بِحَالِ التَّرْكِيبِ دُونَ حَالِ الْإِفْرَادِ ] (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَعْنَى الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَبَيْنَ مَعْنَى الْحَرْفِ عَلَيَّ مَا ذَكَرْتَ ؟ .  
قُلْنَا : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ يُفْهَمُ مِنْهُ فِي [ حَالِ ] (٦) الْإِفْرَادِ عَيْنٌ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ التَّرْكِيبِ ، بِخِلَافِ الْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنَ الْحَرْفِ فِي حَالِ التَّرْكِيبِ أَتَمُّ مِمَّا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِفْرَادِ

قَوْلُهُ فِي حَدِّ الْحَرْفِ : ( لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، لَا فِي نَفْسِهِ )

١ - في الأصل :- ومعنى قول هذا الكلام ، وما أثبتته من الأشباه والنظائر ٦ / ٧ .

٢ - في الأصل : بذكره إياه وحده ، وما أثبتته من المصدر السابق .

٣ - سقطت هذه الكلمة من المصدر السابق ٥ / ٧ .

٤ - في الأصل : أنه .

٥ - ما بين القوسين سقط من الأصل ، وهو موجود في الأشباه والنظائر ٥ / ٧ بنفسه ونصه عن التعليق .

٦ - تكلمة من المصدر السابق ٥ / ٨ .

لِلنَّحَاةِ فِي حَدِّ الْحَرْفِ عِبَارَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِلَفْظِهِ أَوْ بِمَعْنَاهُ .

وَالْأُخْرَى : أَنْ يَقُولُوا : الْحَرْفُ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ<sup>(١)</sup> ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ، بِخِلَافِ الْعِبَارَةِ الْأُولَى .

قَوْلُهُ : ( فِي غَيْرِهِ )<sup>(٢)</sup>

لِيُخْرِجَ نَحْوَ : زَيْدٌ قَائِمٌ .

قَوْلُهُ ( لَا فِي نَفْسِهِ )<sup>(٣)</sup>

لِيُخْرِجَ نَحْوَ : ( أَيْنَ ) ، فَإِنَّهُ وَإِنْ دَلَّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ فِي غَيْرِهِ ، فَلَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ، وَهُوَ الظَّرْفِيَّةُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُضْمَنٍ مَعْنَى الْحَرْفِ .

وَقَوْلُهُ : فِي دَلِيلِ الْحَصْرِ : ( إِنْ اللَّفْظُ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ ، إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى

مَعْنَى ، أَوْ لَا يَدُلُّ )<sup>(٤)</sup>

هَذَا التَّرْدِيدُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ تَرْدِيدٌ فِي الْوَاقِعِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ بَعْدَ فَرَضِ كَوْنِهِ جُزْءًا كَلَامٌ لَا يَكُونُ إِلَّا دَالًّا ، فَلَا يَصِحُّ هَذَا التَّرْدِيدُ .

وَقَدْ قِيلَ فِي دَلِيلِ الْحَصْرِ أَيْضًا : إِنْ الْكَلِمَةَ لَا بُدَّ وَأَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى ،

فَذَلِكَ الْمَعْنَى إِمَّا أَنْ يَفْتَقِرَ فِي تَمَامِ فَهْمِهِ إِلَى ضَمِيمَةٍ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ افْتَقَرَ فَهُوَ الْحَرْفُ ، وَإِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ فِيمَا أَنْ يَفْهَمَ مَعَهُ خُصُوصِيَّةُ زَمَنِ مَاضٍ ، أَوْ غَيْرِ مَاضٍ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ فَهِمَ مَعَهُ الْخُصُوصِيَّةُ فَهُوَ فِعْلٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ اسْمٌ .

وَقَدْ قِيلَ فِي دَلِيلِ الْحَصْرِ أَيْضًا : الْاسْمُ : كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا

مُجَرَّدَةً عَنْ تَعْيِينِ زَمَانٍ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، وَعَلَى تَعْيِينِ

زَمَانٍ ذَلِكَ الْمَعْنَى<sup>(٥)</sup> ، وَالْحَرْفُ : كَلِمَةٌ يَفْتَقِرُ فِي تَمَامِ فَهْمِهَا إِلَى ضَمِيمَةٍ .

١- انظر شرح الجزولية للأبدي ٢١١/١ .

٢- المقرب ٤٦/١ .

٣- نفسه ٤٦/١ .

٤- المصدر نفسه ٤٦/١ وعبارة ابن عصفور ( أن اللفظ الذي هو جزء كلام .. الخ )

٥- في الفصول الخمسون ص ١٥١ وما بعدها في تعريف الاسم والتعلل قريب مما ذكره الشارح .

قوله: (ذِكْرُ تَبْيِينِ أَحْكَامِ الْكَلِمِ) (١)

اعلم أن الكَلِمَ اختلفوا فيه، هل هو جمع أم اسم جنس؟

فذهب جماعة منهم الجرجاني (٢) وابن الخشاب (٣) / وابن البيدش (٤) والجوهري (٥) - رحمهم الله - أنه جمع كلمة مثل نَبَقَةٍ وَنَبِقٍ وَخَرِبَةٍ وَخَرِبٍ ، وكذلك كل ما للفرق بين واحد وكثيره التاء ، والكَلِمُ لا يكون أقل من ثلاث كلمات ؛ لأنه جمع ، ولهذا قال سيبويه - رحمه الله - ( هذا باب علم ما الكلم من العربية (٦) ، ولم يقل : ما الكلام ؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء : الاسم ، والفعل ، والحرف ، فجاء بما لا يكون إلا جمعا ، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة ، لأن الكلام اسم جنس ، يقع على القليل والكثير .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ - رحمه الله - وغيره من المحققين إلى أن ذلك جميعه اسم جنس ، يعنى الكلم ، وكل ما للفرق بين واحدة وكثيره التاء كالتمسر ؛ لأنه يقع على القليل والكثير .

والدليل على ما ذكر المحققون تصغيرهم إياه على لفظه ، ولو كان جمعا لكان جمع كثرة ، وجمع كثرة لا تصغر على ألفاظها ، فبان بذلك أنه اسم جنس لا جمع .

ومما يدل أيضا على أنه اسم جنس لا جمع تكبيرهم إياه في الوصف ، والإخبار عنه ، كقولهم : تمرٌ جيدٌ ، وأكلتُ تمرًا طيبًا - فحينئذٍ بان أن الكَلِمَ اسم جنس على الصحيح ، يُطلق على كل مستعمل من مفرد ومركب مفيد فائدة تامة ؛ أو غير تامة .

=====

١- اطّرب ١/٤٦ .

٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٩ .

٣) اسمه عبد الله بن أحمد الخشاب ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، قرأ على أبي منصور الجواليقي وعلى أبي بكر بن عبد الباقي الأنصاري وغيرهما ، شرح جمل الجرجاني ولمع ابن جنسي وله رد على ابن بابشاذ في شرحه لجمل الزجاجي - توفي سنة ٦٧ هـ - انظر ترجمته في إنباه الرواه ٢/٩٩ وبغية الوعاة ٢/٢٩ .

٤) تقدمت ترجمته ص ٧ .

٥) انظر الصحاح ٥/٢٠٢٣ .

٦) الكتاب ١/١٢ .

٧) ذهب مذهب الفارسي تلميذه ابن جنس وابن برهان وابن أبي الربيع - انظر الهمع ١/٣٦ ، والخصائص ١/٢٥ وشرح اللمع لابن برهان ١/٢ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ١٠١ .

\* كَلِمَةٌ لِيَتَمَّ بِهَا الْكَلَامُ .

وقولنا : ( مستعمل ) احتراز عن المهملات ، بخلاف القول ، يُطلقُ

على القليل والكثير من المستعمل والمهمل ، كذا قال ابن جنبي - رحمه الله -  
في أول الخصائص .<sup>(١)</sup>

وقال بعض المتأخرين : إنَّ القول لا يُطلقُ إلا على المستعمل ، دون

المهمل<sup>(٢)</sup> ، فالقول على رأي ابن جنبي - رحمه الله - مرادف للفظ ، وقد يُطلقُ

القول على ما ليس بلفظ مجاز كقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

\* امْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي \*  
وَوَاحِدُ الكَلِمِ كَلِمَةٌ ، وَتَمِيمٌ تَقُولُ : هِيَ كَلِمَةٌ<sup>(٣)</sup> ، بِكسْرِ الكَافِ ، وَحَكَى

الفراء - رحمه الله - فيها ثلاث لغات : كَلِمَةٌ ، وَكَلِمَةٌ ، وَكَلِمَةٌ - مِثْلُ

كَبِيدٍ ، كَبِيدٍ ، وَكَبِيدٍ ، وَالكَلِمَةُ أَيْضاً القَصِيدَةُ بِطَوِيلِهَا<sup>(٤)</sup> ، وَمَنْ قَالَ : الكَلِمَةُ : هِيَ

اللفظة لَيْسَ بِجَيِّدٍ ، لِأَنَّ الكَلِمَةَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَكُونَ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَإِنِهَا

قَدْ تَكُونُ مِنَ الحَرْفِ الوَاحِدِ إِلَى السَّبْعَةِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِلَى الثَّمَانِيَةِ ،

وَمِثْلَ بَقُولِهِمْ : كَذُّ بَدِيٍّ بِأَنَّ بَشْدِيدِ الذَّالِ الأَوَّلَى ، وَفِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللهُ -

المِثْلُ عَلَيْهَا وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

=====

( ١ ) ٣٢ / ١ .

( ٢ ) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦ و ٧ .

( ٣ ) لم أقف على قائله - وتماهه :

\* مَهْلًا رُوِيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي \*  
والرجز في مجالس ثعلب ١ / ١٨٩ والخصائص ١ / ٢٣ ، وأما لي ابن الشجري ١ / ٣١٣

و ٢ / ١٤٠ ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٦١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٢٥ ،

واللسان ( قطن ) ١٣ / ٣٤٤ ، و ( قول ) ١١ / ٥٧٢ .

( ٣ ) انظر الصحاح ٥ / ٢٣ - ٢٠ ، ولغة تميم ص ٢١٥ :

( ٤ ) معاني القرآن ٢ / ٣٦٧ ، وانظر الصحاح ٥ / ٢٠٢٣ .

## بَابُ الإِعْرَابِ

=====

الإعراب : مأخوذٌ في الاصطلاح من أحدٍ معانٍ :

إِمَّا مِنَ الإِعْرَابِ الَّذِي هُوَ الْبَيَانُ ، وَمِنْهُ (وَالْأَيْمُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا) <sup>(١)</sup> أَيُّ : تُبَيِّنُ .

وَإِمَّا مِنْ : أَعْرَبْتُ مَعْدَةَ الْفَصِيلِ ، إِذَا أَصْلَحْتُهَا بَعْدَ الْفَسَادِ عَنْ شَرْبِ اللَّيْسِ ،

وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلسَّلْبِ ، يُقَالُ : عَرَبْتُ مَعِدَّتَهُ ، إِذَا فَسَدَتْ ، وَأَعْرَبْتُهَا : أَزَلْتُ

فَسَادَهَا ، كَقَوْلِهِمْ : أَشْكَيْتُهُ ، إِذَا أَزَلْتُ شِكَايَتَهُ ، وَ : أَعْجَمْتُ / الْكِتَابَ ،

أَزَلْتُ عَجَمَتَهُ بِالنَّقْطِ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ (شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ - حَرَّ الرَّمْضَاءِ ، فِي جِبَاهِنَا وَأَيْدِينَا ، فَلَمْ يُشْكِنَا) <sup>(٢)</sup> .

وَإِمَّا مِنْ قَوْلِهِمْ : أَعْرَبَ الرَّجُلُ ، إِذَا صَارَ لَهُ خَيْلٌ عَرَابٌ ، قَالَ : <sup>(٣)</sup>

وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ مِ صَهَيْلًا يُبَيِّنُ لِلْمُعْرَبِ .

يَعْنِي : إِذَا سَمِعَ صَهَيْلَ هَذَا الْفَرَسِ مِنْ لَهُ خَيْلٌ عَرَابٌ ، عَرَفَ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ .

وَقَالَ قَطْرَبٌ <sup>(٤)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ عَرُوبٌ ،

أَيُّ : مُتَحَبِّبَةٌ إِلَى زَوْجِهَا ، وَهُوَ أَوْضَعُفُهَا <sup>(٥)</sup> .

فِي إِنْ قَلْنَا : هُوَ مِنَ الْبَيَانِ فَلَأَنَّ الإِعْرَابَ بَيِّنٌ الْمَعْنَى .

وَإِنْ قَلْنَا : مِنَ الإِصْلَاحِ ؛ فَلَأَنَّ الإِعْرَابَ يُصْلِحُ الْكَلَامَ ، وَيُزِيلُ فُسَادَهُ

=====

( ١ ) انظر مسند الإمام أحمد ٤/١٩٠ ، وانظر سنن ابن ماجه ٥/١٢١ .

( ٢ ) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٥/١٢١ ، والتهذيب في غريب الحديث ٤٩٧/٢ .

( ٣ ) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه ص ٢٣ والكامل ٣/٤٦ والخصائص

٣٦/١ وسمط اللآلي ١/٤١٤ ، واللسان (عرب) ١/٥٩٠ .

( ٤ ) هو محمد بن المستنير ، كنيته أبو علي ، لقبه سيبويه بقطرب لأنه كان يأتيه مبكرا ،

ونظرب دويبة كثيرة الدب لا تفتقر ، له مصنفات كثيرة ، منها معاني القرآن ، والاشتقاق ،

والقوافي ، توفي سنة ٢٠٦ هـ أنظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٩٩ ،

وإنباه الرواه ٣/٢١٩ .

( ٥ ) انظر رأي قطرب في الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ والأشباه والنظائر ١/١٨٤ .

وَإِنْ قَلْنَا : مِنْ أَعْرَبٍ إِذَا صَارَ لَهُ خَيْلٌ عَرَابٌ ، فَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَعْرَبَ

كَلَامَهُ صَارَ كَالْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمْ .

وَإِنْ قَلْنَا : مِنَ التَّحَبُّبِ ، فَلَأَنَّ السَّامِعَ إِذَا سَمِعَ الْكَلَامَ مُعْرَبًا

فَهَمَّ مَعْنَاهُ ، فَكَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ مُعْرَبًا .

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا أضعفها ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ الْإِعْرَابُ قَدْ دَخَلَ فِي

الْكَلَامِ تَحْسِينًا ، لَا حَاجَةَ ، وَالْإِعْرَابُ إِنَّمَا دَخَلَ لِلحَاجَةِ ، لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْمَعْنَى

الْمَلْتَبِسَةِ .

قَوْلُهُ : ( تَغْيِيرُ جِنْسِ آخِرِ الْكَلِمَةِ )<sup>(١)</sup>

فَصَلَ عَنْ أَوْلِهَا وَوَسَطِهَا ، فَتَغْيِيرُ أَوْلِهَا نَحْوُ : ( رَجُلٌ ) فَإِنَّ أَوْلَهُ مَفْتُوحٌ ، ثُمَّ

تَقُولُ : ( رُجَيْلٌ ) فَيَنْضَمُّ أَوْلُهُ ، ثُمَّ تَقُولُ ( رِجَالٌ ) فَيَنْكَسِرُ أَوْلُهُ .

وَأَمَّا تَغْيِيرُ وَسَطِهَا فَنَحْوُ هَذَا امْرُؤٌ ، فَالرَّاءُ مَضْمُومَةٌ ، ثُمَّ تَقُولُ :

رَأَيْتَ امْرَأً ، فَتَنْفَتِحُ الرَّاءَ ، ثُمَّ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِامْرِئٍ ، فَتَكُونُ الرَّاءُ مَكْسُورَةً ، فَهَذَا

اِخْتِلَافٌ فِي الْأَوَّلِ وَالْوَسْطِ وَلَا يُسَمَّى إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآخِرِ .

قَوْلُهُ : ( لِعَامِلٍ )<sup>(٢)</sup>

فَصَلَ عَنِ اِخْتِلَافِ الْآخِرِ مِنْ غَيْرِ اِخْتِلَافِ الْعَامِلِ ، نَحْوَ حَرَكَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

فِي مِثْلِ : كَمِ الْمَالِ ، وَنَحْوَ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الْمُطْلَقَةِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا فِي مِثْلِ :

كَمْ أَبْلُكَ ؟ وَكَمْ أَخْتَا ؟ وَكَمْ أَخَا لَكَ ؟

وَقَوْلُهُ : ( يَدْخُلُ عَلَيْهَا )<sup>(٣)</sup>

فَصَلَ عَنْ حَرَكَةِ الْحَاكِيَةِ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا : مَنْ زَيْدٌ ؟ ، وَمَنْ زَيْدًا ؟ ، وَمَنْ زَيْدٍ ؟

فِي الْاِسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَرْفُوعِ ، وَالْمَنْصُوبِ ، وَالْمَجْرُورِ ، إِذَا قَالَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ،

و: رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي كَلَامِ الْقَائِلِ ، لَا الْمُسْتَهْتَمِ<sup>(٤)</sup> ،

وَقَوْلُهُ : لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا )<sup>(٣)</sup>

( ١ ) المقرب ١ / ٤٧ ، وعبارة ابن عصفور : تغيير آخر الكلمة .

( ٢ ) المصدر نفسه ١ / ٤٧ .

( ٣ ) المقرب ١ / ٤٧ .

( ٤ ) انظر باب الحكاية ل ١٢٥ أ ، وفي الأصل : ( في الاستنباط ... لا المستهتم )  
تحريف .



تَقْيِيدٌ لِلتَّغْيِيرِ وَالْعَامِلِ ، فَإِنَّهُمَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

أَمَّا التَّغْيِيرُ لَفْظًا فَنَحْوُ : هَذَا رَجُلٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ،

فَأَخْرَجْتُ رَجُلًا تَغْيِيرًا بِالْحَرَكَاتِ لَفْظًا .

وَأَمَّا التَّغْيِيرُ تَقْدِيرًا : فَنَحْوُ : هَذَا مُوسَى ، وَرَأَيْتُ مُوسَى ، وَمَرَرْتُ

بِمُوسَى فَأَخْرَجْتُ (مُوسَى) لَمْ يَتَغَيَّرْ لَفْظًا ، لَكِنْ تَقْدِيرًا .

وَمِثَالُ الْعَامِلِ الْمَفُوظِ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ : جَاءَنِي ، وَرَأَيْتُ ، وَالْبَاءُ .

وَمِثَالُ الْعَامِلِ الْمُقَدَّرِ : سَقِيًا ، وَرَعِيًا ، فَإِنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ

بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَ(رَجَالٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ )<sup>(١)</sup>

فِيمَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْبَاءِ مِنْ يُسَبِّحُ ، فـ (رَجَالٌ) حِينَئِذٍ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ (مُضْمَرٍ)<sup>(٢)</sup>

تَقْدِيرُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - يُسَبِّحُهُ رَجَالٌ .

وَمِثَالُ الْجَرِّ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

\* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ \*

فـ ( قَاتِمٌ ) مَجْرُورٌ بِـ ( رُبِّ ) مُقَدَّرَةٌ .

وَقَوْلُهُ : ( عَنِ الْهَيْئَةِ ) إِلَى آخِرِهِ .<sup>(٤)</sup>

تَبْيِينٌ لِلتَّغْيِيرِ ، فَإِنَّ أَخْرَجَ ( رَجُلٌ ) لَمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَأَخْرَجَ ( بَكْرٌ ) رَأَى عَلَى كُلِّ

حَالٍ ، فَلَا يُعْتَقَدُ أَنَّ التَّغْيِيرَ أَنَّ يَزُولَ حَرْفٌ ، وَيُخْلَفُهُ آخَرٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، بَلْ

التَّغْيِيرُ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ تَارَةٌ : يَكُونُ بَزْوَالِ الْهَيْئَةِ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُونِ ،

وَتَارَةٌ : بَزْوَالِ نَفْسِ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ ، وَخَلْفِ غَيْرِهِ ، كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ

وَالتَّنْبِيْهِ وَالْجَمْعِ ، عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ : إِنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحُرُوفِ ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ<sup>(٥)</sup>

=====

( ١ ) سُورَةُ النُّورِ آيَةٌ ٣٦ هَذِهِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَرَأَ بِكسْرِ الْبَاءِ

ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَخَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ - انْظُرِ السَّبْعَةَ ص ٤٥٦ -

( ٢ ) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ .

( ٣ ) هُوَ رُوَيْبَةُ بْنُ الْعِجَاجِ ، انْظُرِ دِيْوَانَهُ ص ١٠٤ وَالْكِتَابَ ٤ / ٢١٠ وَالْخِصَائِصَ ١ / ٢٦٤

وَسِرْ صِنَاعَةُ الْأَعْرَابِ ٢ / ٤٩٣ وَ ٦٣٦ ، وَالنَّصِيحَةَ ٣ / ٣ وَشَرْحَ الْمَفْصِلِ لِابْنِ يَعِيْشٍ

٢ / ١١٨ وَ ٩ / ٢٩ وَالنَّزَانَةَ ١ / ٧٨ وَتَمَامَهُ \* مُشْتَبِهٌ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفِّقِ \* ( ٤ )

عِبَارَةٌ ابْنِ عَصْفُورٍ كَامِلَةٌ (عَنِ الْهَيْئَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ دُخُولِ الْعَامِلِ إِلَى هَيْئَةِ

أُخْرَى) الْمُقْرَبِ ١ / ٤٧ .

( ٥ ) هَذَا قَوْلُ الزَّجَاجِيِّ وَقَطْرِبِ وَالزِّيَادِيِّ وَهَشَامٍ - انْظُرِ الْهَمْعَ ١ / ١٢٣ وَشَرْحَ الْمَفْصِلِ

لِابْنِ يَعِيْشٍ ١ / ٥٢ وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ ١ / ٢٨ .

عليها أيضا أنه تغيّرت هيئة الآخر ، وإن كان التغيّر بزوال حرفٍ ومجيء آخر  
وأما على رأي سيبويه - رحمه الله - وهو أنه ليس في الأسماء إعراب بحرف<sup>(١)</sup> ، وهو  
الذي يشير إليه كلام المصنّف - رحمه الله - في إعراب التثنية والجمع - فإن<sup>(٢)</sup>  
تغيّر الهيئة أيضا حاصل ، وإن لم يكن نفس الحرف إعرابا ، فبيّن أن التغيّر  
إنما هو لهيئته كما ذكرنا<sup>(٣)</sup> .

قوله : ( وألقابه أربعة<sup>(٤)</sup> )

وإنما لقبوه بذلك ، ليفرّقوا بين المعرب والمبني ، فإنهم لو قالوا : ضمة بعامل ،  
وضمة لا بعامل ، أو : ضمة تتغير ، وضمة لا تتغير ، وكذا في النصب والجر  
لطال عليهم ، فوضعوا لها ألقابا يفرّق ( به )<sup>(٥)</sup> بين بعضها وبعض ، فلماذا  
قالوا : ( رفع ) علمنا أنها ضمة في معرب ، وإذا قالوا : ( ضم ) علمنا أنها ضمة  
في مبني ، وكذلك البواقي .

واختلف النحاة - رضي الله عنهم : هل يطلق أحدهما على الآخر

فيقال مثلا للمعرب : مضموم ، وللمبني : مرفوع ، أم لا ؟ على ثلاثة مذاهبي :  
فمنهم من قال : لا يجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق  
وبجواز إطلاق كل واحد منهما على الآخر يُعدّم الفرق .

ومنهم من قال بجواز إطلاق كل واحد منهما على الآخر ، لأن إطلاقه مجاز ،  
والمجاز لا بُد له من قرينة ، فتلك القرينة يبيّن بها المعنى .

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا ينعكس ، فتقول في:  
هذا زيد ، مثلا : ( زيد ) مرفوع ، وإن شئت قلت ( زيد ) مضموم ، وتقول  
في ( حيث ) مثلا : مضموم ، ولا تقول : مرفوع .

=====

( ١ ) الكتاب ١ / ١٨ .

( ٢ ) المقرب ١ / ٤٨ .

( ٣ ) انظر ما تقدم ص ١٨ .

( ٤ ) المقرب ١ / ٤٧ .

( ٥ ) كذا في الأصل ، والوجه : ( بها )

\* على القول الأول سيبويه وجمهور الخويسي ، وعلى الثاني الكوفيون ، وعلى  
الثالث ابن رستويه وقطرب ، انظر شرح المفصل لابن يعين ١ / ٧٤  
والرجع ١ / ٦١ ، والمقتصد ١ / ١٠٠ ، وأسرار العربية ص ٢٠ .

وقوله : ( فأما الرفع والنصب ، فيشترك فيهما الأسماء والأفعال )<sup>(١)</sup>

إنما اشتركا في الرفع والنصب ؛ لأن الأصل في علائم الإعراب أن تدخل كل معرب ،  
والاسم والمضارع معربان ، فدخلهما الرفع والنصب على الأصل .

وقوله : ( وأما الخفض ، فانفردت به الأسماء )<sup>(٢)</sup>

علة عدم دخول الجر في الأفعال ، قالوا : لأن الجر إنما يكون بالإضافة ،  
والإضافة إلى الفعل لا تصح ؛ لأن الإضافة إما للتملك ، أو للتخصيص والأفعال  
لا تملك شيئا ، ولا تختص بشيء .<sup>(٣)</sup>

وعلة أخرى في اختصاص الجر بالأسماء ، وهو أن لنا مقدمة صادقة يلزم منها  
اختصاص الجر بالأسماء ، وهي : أن الجزم مختص بالفعل لما يذكر في علة  
اختصاص الجزم بالأفعال<sup>(٤)</sup> ، ويلزم من اختصاص الجزم بالأفعال اختصاص الجر  
بالأسماء ؛ لأنه لو دخل الجر الأفعال ، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم ،  
وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفا في الإعراب من الأصل ،  
والفروع أبدا تنحط عن الأصول في التصرف ، لا تزيد عليها ، فمنع الجزم من  
الأسماء لذلك .

وهذا سر قول سيبويه - رحمه الله - ( وليس في الأفعال جر ، كما أنه

ليس في الأسماء جزم )<sup>(٥)</sup>

لا يقال : ما ذكرت يقتضي منع حركة ما ، وأنها منع حصل النقصان ،

فلم كان المنوع الجر دون غيره ؟

لأننا نقول ؛ إذا وجب منع حركة ما لما ذكرنا ، اقتضى أن يكون

المنوع الجر ، دون غيره ؛ وذلك لأن الجر أبعد من الفعل من الرفع والنصب ؛

لأن الفعل يعمل الرفع والنصب ، ولا يعمل جراً ، فكان الرفع والنصب إليه

=====

( ١ ) المقرب ١ / ٤٧ -

( ٢ ) المصدر نفسه ١ / ٤٧ -

( ٣ ) انظر الايضاح في علل النحو ص ٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٥ -

( ٤ ) انظر ما سيأتي ص ٢٣ -

( ٥ ) الكتاب ١ / ١٤ وعبارة سيبويه ( وليس في الأفعال المضارعة . . الخ )

أَقْرَبَ مِنْ حَيْثُ يُحْدِثُهُ ، فَلَمَّا اقْتَضَى الدَّلِيلُ مَنَعَ حَرَكَةَ مَا مَنَعْنَا مَا هُوَ (أَبْعَدُ) (١)  
مِنَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْجُرُّ ، وَتَرَكْنَا مَا هُوَ أَقْرَبُ ، وَهُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ .

وقوله : ( وَقَدْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْمَضَارِعِ مِنَ الْأَفْعَالِ ) (٢)

لأنَّ المَضَارِعَ مَعْرَبٌ ، وَالخَفْضُ مِنَ الْقَابِ الْإِعْرَابِ ، فَكَانَ مَقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ يَدْخُلَ فِي كُلِّ مَعْرَبٍ ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ دُخُولِهِ الْأَفْعَالَ مَا ذَكَرْنَا آتِفًا (٣) .

وَأَمَّا سُمِّيَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ مَضَارِعًا لِأَنَّ الْمَضَارِعَةَ الْمَشَابِهَةَ مَأْخُودٌ مِنْ الضَّرْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُشْبِهُ الْآخَرَ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ الْأَسْمَ سُمِّيَ مَضَارِعًا لِذَلِكَ .

وَوَجْهُ مَشَابَهَتِهِ لِلأَسْمِ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : ( يَضْرِبُ ) كَانَ مِثْمَا ، يَصْلِحُ لِلْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ ( رَجُلٌ ) صَلَحَ لِكُلِّ رَجُلٍ ، فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ ( السَّيْنُ ) أَوْ ( سَوْفَ ) نَحْوَ : سَيَضْرِبُ ، وَسَوْفَ يَضْرِبُ ، اخْتَصَّ بِالاسْتِقْبَالِ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : ( الرَّجُلُ ) اخْتَصَّ بِرَجُلٍ بَعَيْنِهِ بِالْحَرْفِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْفِعْلُ الْأَسْمَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مِثْمَا وَيَخْصُّهُ الْحَرْفُ ، كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ مِثْمًا ، وَيَخْصُّهُ الْحَرْفُ ، سُمِّيَ مَضَارِعًا لِذَلِكَ ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا أُعْرِبَ لَمَّا شَابَهَ الْأَسْمَ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، هَلْ هُوَ مُشْتَرِكٌ أَمْ لَا ؟ :

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ (٤) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ مَجَازٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ (٥) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ مَجَازٌ فِي الْحَالِ (٦) .

=====

( ١ ) مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ .

( ٢ ) الْمُقْرَبُ ٤٧/١ وَفِيهِ : ( عَلَى ) بَدَل ( فِي )

( ٣ ) انْظُرْ مَا تَقْدَمُ ص ٢١ .

( ٤ ) هَذَا قَوْلُ سَيَّبِيهِ وَالْجَمْهُورِ ، انْظُرِ الْهَمْعَ ١٧/١ .

( ٥ ) هَذَا الْقَوْلُ لِلْفَارِسِيِّ وَابْنِ رَكْبٍ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ وَالسَّيْلِيِّ - انْظُرِ الْهَمْعَ ١٨/١ ،

وَمَجَالِ الْفِكْرِ ١٢٠ وَالْبَسِيطِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ٢٤٢/١ .

( ٦ ) هَذَا قَوْلُ ابْنِ طَاهِرٍ - انْظُرِ الْهَمْعَ ١٨/١ .

وَجَدْتُ بِخَطِّ عَالِي بْنِ عَثْمَانَ بْنِ جَنِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ عَثْمَانُ - رَحِمَهُ اللَّهُ :

الْفُرُوعُ هِيَ (الَّتِي تَحْتَاجُ) إِلَى الْعَلَامَاتِ ، وَالْأَصُولُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عِلْمَةٍ ؛ بِدَلِيلِ  
أَنَّكَ تَقُولُ فِي (الْمَذْكُورِ) : قَائِمٌ ، وَإِذَا أَرَدْتَ التَّأْنِيثَ قُلْتَ : قَائِمَةٌ ، فَجَاءَتْ  
بِالْعِلْمَةِ عِنْدَ الْمُؤَنَّثِ وَلَمْ تَأْتِ لِلْمَذْكُورِ بِعِلْمَةٍ ، فَلَمَّا كُنْتَ أَرَدْتَ بِالْفِعْلِ الْحَاضِرِ  
الِاسْتِقْبَالَ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ ، لِتَدُلَّ بِهَا عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، عَلِمْتَ بِذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ  
مَوْضُوعٌ لِلْحَالِ ، وَأَنَّ صَلَاحَهُ لِلِاسْتِقْبَالِ مُجَازٌ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ الْإِسْتِقْبَالُ فِيهِ أَصْلًا  
لَمَا احتَاجَ إِلَى عِلْمَةٍ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : رَأَيْتُ رَجُلًا ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمَةٍ ، فَلَمَّا  
أَرَدْتَ التَّعْرِيفَ أَدْخَلْتَ الْعِلْمَةَ فَقُلْتَ : رَأَيْتُ الرَّجُلَ ، وَأَدْخَلْتَ الْعِلْمَةَ فِي الْفِرْعِ  
الَّذِي هُوَ التَّعْرِيفُ ، وَلَمْ تَدْخُلْهَا فِي التَّنْكِيرِ .<sup>(١)</sup>

وَحُجَّةٌ مِنْ قَالَ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ لِأَنَّ الْأَصْلَ إِذَا أَخْبَرْنَا بِفِعْلٍ

أَنْ نَخْبِرَ بِهِ فِي حَالٍ وَجُودٍ ٥ .

وَحُجَّةٌ مِنْ قَالَ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ أَصْلُ الْأَفْعَالِ ؛

لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ يَنْتَقِلُ إِلَى الْحَالِ ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمَاضِي ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِقْبَالُ هُوَ  
الْأَصْلُ كَانَ هُوَ الْحَقِيقَةَ .

وَحُجَّةٌ مِنْ قَالَ : هُوَ مُشْتَرِكٌ أَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ لِلْحَالِ قَرِينَةً ، وَهِيَ الْآنَ ،

وَالسَّاعَةَ ، وَمَا أَشَبَّهُهُمَا ، وَمَا النَّافِيَةَ ، وَوَضَعَتْ لِلِاسْتِقْبَالِ قَرَائِنَ أَيْضًا ، وَهِيَ

غَدًا ، وَمَا أَشَبَّهُهُ ، وَلَا النَّافِيَةَ ، فَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لَمْ

يُوضَعُ لَهَا هُوَ حَقِيقَةً فِيهِ قَرِينَةٌ .

وَقَوْلُهُ : (وَأَمَّا الْجَزْمُ فَانْفَرَدَتْ بِهِ الْأَفْعَالُ)<sup>(٣)</sup>

اعْلَمْ أَنَّ عِلَّةَ مَنَعِ الْجَزْمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ يَدْخُلُهَا الْحَرَكَةُ وَالتَّنْوِينُ فَلَوْ جَزَمْنَا

لَكَانَ إِمَّا بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَحَدِّهِ ، أَوْ بِالْحَرَكَةِ وَحَدِّهَا ، أَوْ بِحَذْفِ فِهُمَا ، وَلَا جَائِزٌ

=====

(١) مِنْ قَوْلِهِ : وَجَدْتُ بِخَطِّ عَالِي . . . إِلَى هُنَا نَقَلَهُ السِّيُوطِيُّ فِي الْأَشْيَاءِ وَالنِّظَائِرِ  
٢٨٢/٢ وَقَدْ أَفَدَتْ مِنْهَا كَثِيرًا فِي قِرَاءَةِ بَعْضِ النُّصُصِ .

أَنْ يُجْزَمَ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَحَدَّهُ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَيْسَ بِعَلَامَةِ إِعْرَابٍ ، بَلْ هُوَ دَلِيلُ الصَّرْفِ ، وَعَامِلُ الإِعْرَابِ إِنَّمَا يُغَيِّرُ مَا هُوَ عَلَامَةُ الإِعْرَابِ لِأَنَّهَا ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَنْجَزِمَ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَحَدَّهَا ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيكِ الْأَوَّلِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَحْرَكَ الْأَوَّلُ ، لِأَنَّهُ يَبْقَى الْجِزْمُ كَلَا جِزْمٍ فِي غَالِبِ الْأَسْمَاءِ ، احْتِرَازًا عَمَّا لَا يَنْصَرِفُ ، وَالْمُضَافُ ، وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَإِنَّهُ لَا تَّنْوِينَ فِي ذَلِكَ كَلِمَةً ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَحْذَفَ التَّنْوِينُ ، فَإِنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ إِذَا أَدَّى إِلَى الْحَذْفِ إِنَّمَا يُحْذَفُ مِنْهُ الْأَوَّلُ ، لَا الثَّانِي ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ نَحْذِفَهُمَا مَعًا ، لَمَّا يُوَدِّي إِلَيْهِ حَذْفُهُمَا مِنَ الإِجْحَافِ بِالْخَفِيفِ ، بِحَذْفِ الشَّيْئِينَ مِنْهُ ، وَلَوْ اِقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ فِي إِسْرَادِ السُّؤَالِ فِي الْجِزْمِ عَلَى قَوْلِهِ : ( وَقَدْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْأِسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ )<sup>(١)</sup> إِلَى هُنَا فَقَطَّ ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : ( لَكِنَّ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ )<sup>(٢)</sup> لَكَانَ صَاحِبًا مُسْتَقِيمًا ، لَكِنَّهُ زَادَ زِيَادَةً قَبِيحَةً ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ( كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى سَاكِنًا فِي حَالِ الْجَرِّ ، لِذَهَابِ عَلَامَةِ الْخَفْضِ مِنْهُ وَأَنْ لَا يُتَكَلَّفَ حَمْلُهُ عَلَى النِّصْبِ )<sup>(٣)</sup> .

لَأَنَّ نَقُولَ لَهُ : هَذَا السُّكُونُ الَّذِي قَلَّتْ فِي حَالِ الْخَفْضِ ، لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِعَامِلِ الْخَفْضِ وَحَدَّهُ ، أَوْ بِعَامِلِ الْجِزْمِ وَحَدَّهُ ، أَوْ بِكِلَيْهِمَا .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِعَامِلِ الْخَفْضِ وَحَدَّهُ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ جِزْمًا ، وَإِنَّمَا هُوَ سُكُونٌ نَائِبٌ عَنِ كَسْرَةٍ ، وَهُوَ عَلَامَةُ الْجَرِّ كَمَا كَانَتْ الْفَتْحَةُ حِينَ أَنْبَاهَا عَنِ الْكَسْرَةِ فِي ( أَحْمَدَ ) جَرًّا وَعَلَامَتُهُ الْفَتْحَةُ .

وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بِعَلَامَةِ الْجِزْمِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ جَرٍّ ، فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ السُّكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ .

وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بِعَامِلِ الْجَرِّ وَالْجِزْمِ مَعًا ، لِأَنَّهُ يُوَدِّي حِينَئِذٍ إِلَى اجْتِمَاعِ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ ، فَإِنَّ فَسَادُ مَا ذَكَرَهُ

( رَحِمَهُ اللَّهُ )

( ١ ) المصدر نفسه ٤٧/١ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٤٧/١ وتتمة قول ابن عصفور ( ما في إذهاب العلامتين من الإخلاق بالاسم )

( ٣ ) المقرب ٤٧/١ .

وَأَيْمًا أُعْرِبَ الْمَضَارِعُ لِشَبَّهِهِ بِالْأَسْمِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مُبْهَمًا فِي الْحَالِ  
 وَالِاسْتِقْبَالَ ، كَمَا أَنَّ ( رَجُلًا ) النُّكْرَةَ مَبْهَمٌ فِي كُلِّ ذَكَرٍ مِنْ بَنِي آدَمَ ، ثُمَّ تَدْخُلُ  
 السَّيْنُ وَسُوفَ عَلَى الْفِعْلِ فَتُخَصِّصُهُ بِالِاسْتِقْبَالِ ، كَمَا تَدْخُلُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ /  
 عَلَى رَجُلٍ فَتُخَصِّصَهُ بِوَاحِدٍ .

## بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

قوله ( ويقومان الزيدان ، ويقومون الزيدون )<sup>(١)</sup>

في هذه المسألة ونظائرها \* ثلاثة أوجه من الإعراب :  
أحدهما : أن تكون الألف حرفاً ، وهي علامة مؤذنة بأن الفاعل مثنى ، وكذلك الواو  
حرف ، وهي علامة مؤذنة بأن الفاعل مجموع ، كما كانت التاء في : قامت  
هند ، علامة مؤذنة بأن الفاعل مؤنث ، وفي هاتين الحالتين يكون الزيدان  
والزيدون فاعلين .

والثاني : أن الألف ضمير الفاعل المثنى ، والواو ضمير الفاعل المجموع ، والزيدان  
والزيدون مبتدآن ، وكل واحد من ( يقومان ويقومون ) جملة هي خبر مقدم  
على مبتدئه .

والثالث : أن تكون الألف والواو ضميري الفاعلين كما تقدم في الثاني ، ويكون  
الزيدان بدلاً من ضمير التثنية الذي هو فاعل ، والزيدون بدل من ضمير  
الجمع الذي هو فاعل أيضاً ، ولا يكونان مبتدئين ، ويكونان مفسرين للضميرين .  
وقوله : ( اثنان )<sup>(٢)</sup>

ليس اثنان بثنية حقيقة ، وإنما هو ملحق بالثنية في إعرابه ، لأنه لو كان ثنية حقيقة  
لكان له مفرد كما للزيدين مفرد ، ولا مفرد لاثنان .

وقول من قال : إن مفرده اثنان وترك استعماله ليس بصحيح ، لأنه لو كان مفرده  
اثناً ، واثنان ليس بمعنى واحد ، بل هو درجة بين الواحد والثلاثة ، لزم أن يكون اثنان دالاً  
على أكثر من واحد ( فبان حينئذ )<sup>(٣)</sup> أن تكون تثنيته دالاً على أربعة ، وأنه ليس كذلك .

(١) المقرب ٤٨/١ .

(٢) المصدر نفسه ٤٨/١ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

\* في الأصل ( وأنظارها ) تصحيف .



قَالَ الْجُرْجَانِيُّ: (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَلَيْسَ اثْنٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَيَقَالُ:  
إِنَّ اثْنَيْنِ عَلَى قَوْلِكَ: وَاحِدَانِ مِثْلًا، هَذَا مُحَالٌ - اعْتِقَادُهُ، فَا عَرَفَهُ فَإِنَّهُ لَمِنَ الْمَوَاضِعِ  
الَّذِي يُذْهَبُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ بِالزَّيْدِينَ فِي إِعْرَابِهِ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَى شَيْئَيْنِ  
كَدَلَالَةِ الزَّيْدِينَ) .

وقوله: (ثلاثونَ عشرونَ وأخواته إلى تسعين) (٢)

ليس بجمع حقيقةً، وإنما أُعْرِبَ إِعْرَابَ الْجَمْعِ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَى الْكَثْرَةِ كَالْجَمْعِ وَالِدَلِيلِ  
عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ حَقِيقَةً أَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَلَاثُونَ جَمْعًا لَكَانَ جَمْعٌ ثَلَاثَةٌ، وَلَوْ كَانَ  
جَمْعٌ ثَلَاثَةٌ لَكَانَ أَقْلٌ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ لَا ثَلَاثَ عَشْرَاتٍ، وَلَمَّا اقْتَصَرَ فِي  
إِطْلَاقِهِ أَيْضًا عَلَى ثَلَاثَ عَشْرَاتٍ، بَلْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ الزَّيْدُونَ  
لَا يُؤَوَّفُونَ\* بِهِ عِنْدَ السِّتَةِ أَوْ السَّبْعَةِ، أَوْ الثَّمَانِيَةِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي  
أَرْبَعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَحِينَ لَمْ يَقَعْ ثَلَاثُونَ عَلَى تِسْعَةٍ، وَلَمْ يُتْجَاوَزْ بِهِ أَكْثَرُ  
مِنْ ثَلَاثَ عَشْرَاتٍ تَحَقَّقْنَا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ حَقِيقَةً، بَلْ لَفْظٌ وُضِعَ لِهَذِهِ الدَّرَجَةِ مِنَ  
الْعَدَدِ، كَمَا وُضِعَ لَفْظُ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ، وَخَمْسَةٍ لِهَذِهِ الدَّرَجَاتِ مِنَ الْعَدَدِ،  
وَأُعْرِبَ إِعْرَابَ الْجَمْعِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْكَثْرَةِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي عِشْرِينَ .

وزيادة أخرى: وهو أنه كان ينبغي أن يكون مفتوح الأول لو كان جمعًا  
عَشْرَةٌ، لِأَنَّ عَشْرَةً مَفْتُوحٌ الْأَوَّلِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ: (٣) هُوَ جَمْعُ الْعِشْرِ  
بِكسر العين الذي هو ظمٌّ من أظماء الإبل، والعشرون حينئذ يكون كأنه ظمان،  
وكسر فنزلنا الكسر منزلة ظمٍّ آخر فصار كأنه ثلاثة أظماء فحلفناه فقلنا: عشرون .  
وقوله: (كلُّ فعلٍ في آخره حرفٌ علةٌ إلى آخر البيت) (٤)

أجمع النحاة على أن حروف العلة هنا تحذف عند وجود الجازم، واختلفوا في  
حذفها - لماذا؟ .

(١) لم أقف على قول الجرجاني، فلعل كلاله في كتابه المسائل، فقد ذكر في ص ١٤١  
(٢) ليست هذه العبارة في المقرب المطبوع .

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، قال الليث: قلت للخليل ما معنى العشرين؟  
قال جماعة عشر . . . ، انظر اللسان ٥٧١/٤ (عشر)

(٤) المقرب ٤٩/١، ٥٠، وتتمه كلام ابن عصفور (غير مبدل من همزة جزمه أيضا بحذفه،  
نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش . . .)

\* في الأصل: (يَقِفُ)

فالذي فهم من كلام سيويه - رحمه الله - أنها حذفت عند الجازم ، لا للجازم (١) ،  
ومذهب ابن السراج - رحمه الله - وأكثر النحاة : أن حذف هذه الحروف علامة  
للجزم (٢).

وهذا الخلاف مبني على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها  
حركات مقدرة أم لا ؟

فمذهب سيويه - رحمه الله - أنه فيها حركات مقدرة في الرفع ، وفي الألف فسي  
النصب ، فهو إذا جزم يقول : الجازم حذف الحركات المقدرة ، فيكون حذف  
حرف العلة عنده لئلا يلبس الرفع بالجزم .

فإن قيل : يحصل الفرق بينهما بالعامل كما يحصل الفرق في المقصور من  
الأسماء .

قلنا : يلبس في مثل قولنا : زربي أعطيك ، فإنه لو لم يحذف عند الجازم لما عرف  
هل أعطيك جواب الأمر ، أم مستأنف ؟ ، وإذا قلناه بالياء عرف أنه مستأنف ،  
فأفادنا حذف حرف العلة الفرق بين الجزم والرفع ، والمعنى المطلوب بكل  
واحد منهما ، وطرّدنا الباب في الحذف حيث لا لبس .

وعند ابن السراج - رحمه الله - أنه لا حركة مقدرة في الرفع ، وقال (لما كان  
الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نُقدّره إذا لم يوجد في اللفظ ، ولا  
كذلك الإعراب في الفعل ، فإنه لم يدخل في الفعل إلا لمشابهة الاسم ، لا للدلالة  
على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نُقدّره إذا لم يكن في اللفظ ، فالجازم لما لم

يوجد حركة يحذفها حذف الحرف (٣) ، وقال : إن الجازم كالمسهل إن وجد في البدن  
فضلة أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن ، وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها ،  
وإلا أزال من نفس الحروف (٤).

=====

(١) الكتاب ١/٣٣ ، وانظر التذييل والتكميل ج ١ ص ٦١ ب .

(٢) الأصول ح ١٦٤ / وانظر الهمع ١/١٧٨ .

(٣) الأصول ١/٤٨ .

(٤) انظر أسرار العربية ص ٣٥٣ ، فقد نقل ابن الأنباري هذا القول عنه .

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْفِعْلَ مَعْرَبٌ  
عَلَى مَا قَدْ عُرِفَ ، وَالْمَعْرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَتَى لَمْ تَطْهَرْ فِيهِ عِلَائِمُ الْإِعْرَابِ  
إِمَّا لِلتَّعْذُرِ كَعَصَا ، أَوْ لِلإِسْتِثْقَالِ كَالْقَاضِي رَفَعَا وَجَرَا قُدِّرَتْ ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا  
فِي الْأَفْعَالِ ؛ وَلِذَلِكَ اكَتْفَى بَعْضُ الْعَرَبِ فِي الْجَزْمِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ وَأَبْقَى  
حَرْفَ الْعِلَّةِ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

(١)  
الْبَيْتُ  
أَلَمْ يَأْتِيكَ ..

وقوله (٢) :

\* هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ \*  
فَأَثَبَتِ الْوَاوَ وَجَزَمَهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ .

وقوله (٣) :

\* وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَيْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًا \*

=====

(١) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وتامه :

..... وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبِوْنَ بِنِي زَيْادِ

انظر الكتاب ٣/٣١٦ ، والخصائص ١/٣٣٣ ، ٣٣٧ ، والمنتصف ٢/٨١ ، ١١٥ ،  
و ١١٥ وسر الصناعة ١/٧٨ ، ٢/٦٣١ - قال ابن جني رواه بعض أصحابنا  
(ألم يأتك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان ، عن  
الأصمعي .. ألا هل أتاك والأنبياء تنمى .. وعلى هاتين الروايتين لا  
شاهد فيه ، وانظر أمالي ابن الشجري ١/٨٤ ، ٨٥ ، والإنصاف ١/٣٠ ، وشرح  
المفصل ٨/٢٤ ، ١٠/١٠٤ ، والخزانة ٨/٣٦١ .

(٢) نسب هذا البيت إلى أبي عمرو بن العلاء ، قاله يهجو الفرزدق ، انظره في

المنتصف ٢/١١٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٨٥ ، والإنصاف ١/٢٤ ، وشرح

المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤ ، ١٠٥ ، والتصريح على التوضيح ١/٨٧ ، وهمع

الهوامع ١/٥٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٠٣ وشرح شواهد الشافية ٤٠٦ .

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي انظر المفضليات ١٥٨ ، والمحتسب ١/٦٩

وجمل الزجاجي ٢٥٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٧ ، ٩/١١١ ، ١٠/١٠٤

ومغنى اللبيب ١/٢٧٨ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٠٣ .

ومثله قوله<sup>(١)</sup>\* إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقَ \*<sup>(٢)</sup>

فأثبت الألف في (تري وترضى) ، وجزم بحذف الحركة ، وعلى هذا الوجه تحمّل قراءة مَنْ قَرَأَ :

\* إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصِيرُ \* - بالياء في : يتقي .

وقوله : ( وإن كان مُبدلاً من همزة جار فيه وجهان ، حذف حرف

العلقة مع الجازم وإبقاء<sup>(٣)</sup> وه )

وهذان الوجهان مبيّنان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل

قياسي ، أو غير ذلك ؟

فإن قلنا : إنّه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم ، لأنه همزة كما كان قبل البدل .

وإن قلنا : إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة ( متمحّضاً )<sup>(٤)</sup> وليس بهمزة

فتحذفة ، كما تحذف حرف العلة المحض في : يَغزُو ، ويرمي ، ويخشى .

وقوله : ( أو جار مجرى المرفوع )<sup>(٥)</sup> .

مثل الظريف في قولنا : يا زيد الظريف ، فإنّ زيّداً مبيّناً ، لكونه جارياً مجرّياً

المرفوع .

وقوله : ( مشبهاً به )<sup>(٥)</sup>

=====

( ١ ) هذار جز لروء به ، وهو في ديوانه ١٧٩ ، والخصائص ١/٣٠٧ وأمالى ابن الشجري ١/٨٦

وشرح المفصل لابن يعيش . ١/١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٨ ، وشرح

شواهد الشافية ٤٠٩ ، والخزانة ٨/٣٥٩ .

( ٢ ) سورة يوسف آية ٩٠ ، وهذه قراءة ابن كثير وقنبل بشبوت الياء ، وبقية القراء يحذفون

الياء في حال الوصل والوقف ، انظر السبعة ٣٥١ ، والتيسير للداني ٣١ والتبصرة

في القراءات لمكي ص ٢٣١ .

( ٣ ) المقرب ١/٥٠ .

( ٤ ) مطموسة في الأصل ، وما أثبتته عن تمهيد القواعد ح/٤٥ نقلا عن التعليقة .

( ٥ ) المقرب ١/٥١ .

مثالهُ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، إذا نصبتَ الوجهِ ، فإنه شبيههُ زيْدُ  
فِي قولنا : ضاربٌ زيْدًا .

وقولهُ : (أو جارٍ مجرَى المنصوبِ) <sup>(١)</sup>

نحو صفة اسمٍ لا التي للتبرئة ، لا رجلٌ ظريفًا عندك ، فإنَّ رجلًا وإنَّ كانَ منيبًا  
فهو جارٍ مجرَى المعربِ المنصوبِ .

وقولهُ : (أو جارٍ مجرَى المجرورِ) <sup>(٢)</sup>

نحو قول الشاعر:

\* بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا \*  
فَجَرَّ سَابِقًا بِالْعَطْفِ عَلَى تَوْهَمِ جَرِّ مَدْرِكِ ، لكثرة دخول الباءِ فِي خبر لِيَسَّ ،  
فكَأَنَّهُ قَالَ : لَسْتُ بِمَدْرِكِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ <sup>(٤)</sup> :

\* مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا \*  
فَجَرَّ نَاعِبٍ كَجَرِّ سَابِقٍ .

وقولهُ : (أَوْ كَانَ بَدَلًا مِنْ مَنْصُوبٍ) <sup>(٥)</sup>

كقول الشاعر، أَنشَدَهُ سَيَّبُوهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

\* إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا - تَوْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا \* <sup>(٦)</sup>

=====

(١) المقرب ١/٥١ .

(٢) فِي المقرب ١/٥١ (أَوْ كَانَ تَابِعًا لِمَخْفُوضٍ ، أَوْ جَارِيًا ) ولعل فِي الكلام نقصا .

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ، والبيت فِي ديوانه ص ١٠٧ ورواية البيت بنصب كلمة سابق :

ولا شاهد فِيه على رواية النصب ، وانظر الكتاب ١/٦٥ ، ٣٠٦ ، ٢/١٥٥ ، ٢٩/٣ ،

و ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/١٦٠ ، وشرح أبياته لابن النحاس ١٣٢ والمقتضب ٢/٣٣٩ ،

والخصائص ٢/٣٥٣ ، والإنصاف ١/١٩١ ، والمغني ١/٩٦ ، والخزانة ١/١٢٠ ، ٤/١٣٥ .

(٤) البيت للأخوص الرياحي ، وهو من شواهد سيبويه ١/١٦٥ ، وشرح أبياته لابن السيرافي

١/٧٤ ، والخصائص ٢/٣٥٤ ، والإنصاف ١/١٩٣ ، والخزانة ٤/١٥٨ .

(٥) المقرب ١/٥٢ .

(٦) لم أقف على قائله ، والبيت فِي الكتاب ١/١٥٦ والمقتضب ٢/٦٢ ، والأصول ٢/٤٨ ،

وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٤٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٨ ،

والخزانة ٥/٢٠٣ .

وَقَوْلِنَا: أُرِيدُ أَنْ تُعْطِيَ زَيْدًا تَهَبَهُ دِرْهَمًا ، فَتَوْخَذَ بَدَلًا مِنْ تَبَايَعَا ، وَتَهَبَهُ بَدَلًا مِنْ تُعْطِي .

وقوله : (أَوْ جَارٍ مُجْرَى الْمَجْزُومِ) (١)

كقراءة من قرأ : إِفْأَصَّدَّقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ \* (٢) - بجزمِ أَكُنْ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا جَزَمَهَا عَلَى تَوَهُّمٍ جَزَمَ أَصَّدَّقْ ، لَوْ حُذِفَتِ الْفَاءُ مِنْ (فَأَصَّدَّقْ) لَانْجَزَمَ ، فَتَوَهُّمُ الْفَاءِ وَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُومِ ، فَعَطْفٌ عَلَيْهِ بِالْجَزْمِ فَأَصَّدَّقْ ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا عِنْدَ هَذَا الْقَارِئِ جَارٍ مُجْرَى الْمَجْزُومِ ، وَمِثَالُهُ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ زُرْنِي فَأَكْرِمَكَ وَأَحْسِنْ إِلَيْكَ .

وقوله : (أَوْ كَانَ بَدَلًا مِنْهَا) (٣)

مثالُ البَدَلِ / مِنَ الْمَجْزُومِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) : أَنْشَدَهُ سَيَّبِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

\* مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا \*

فَجَزَمَ (تَلْمَمٌ) عَلَى الْبَدَلِ مِنْ تَأْتِنَا ، وَمِثَالُ الْبَدَلِ مِنَ الْجَارِيِّ مُجْرَى الْمَجْزُومِ أَنْ تَقُولَ : زُرْنِي فَأَكْرِمَكَ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، بِجَزْمِ (أَحْسِنْ) عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (فَأَكْرِمَكَ) عَلَى تَوَهُّمٍ أَنَّهُ مَجْزُومٌ كَمَا فِي الْعَطْفِ .

=====

(١) المقرب ١/٥٢ .

(٢) سورة الطها سُورَةُ آيَةٌ ١٠ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعِ وَابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمِ وَحَمِزَةَ وَالْكَسَائِي ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو (وَأَكُونَ) بِالْوَاوِ وَفَتَحَ النُّونَ ، انظر السبعة ص ٦٣٧ والتيسير للدانسي ص ٢١١ .

(٣) المقرب ١/٥٢ .

(٤) هو عبيدالله بن الحر الجعفي ، انظر أخباره في الخزانة ٢/١٥٥-١٦١ ، وانظر البيت في الكتاب ٣/٨٦ والمقتضب ١/٦٦ والإنصاف ٢/٥٨٣ ، وشرح المفصل ٧/٥٣ ، ١٠/٢٠ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/١٣١ وهمع الهوامع ٥/٢٢١ والخزانة ٥/٢٠٤ .

## بَابُ الْفَاعِلِ

قَدَّمَ بَابَ الْفَاعِلِ (١) ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ أَصْلٌ فِي الرَّفْعِ ، وَبَاقِي الْمَرْفُوعَاتِ  
مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِابْنِ السَّرَاجِ (٢) ، وَأَبِي عَلِيٍّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - وَمَنْ رَأَى رَأْيَهُمْ (٣) ،  
فَإِنَّ الْمَبْتَدَأَ عِنْدَهُمْ أَصْلٌ فِي الْمَرْفُوعَاتِ ، وَبَاقِي الْمَرْفُوعَاتِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى  
أَنَّ الْفَاعِلَ أَصْلٌ فِي الرَّفْعِ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي دَخَلَ الْإِعْرَابُ الْكَلَامَ لِأَجْلِهِ وَهُوَ  
رَفْعُ اللَّبْسِ ، يُوجَدُ فِي الْفَاعِلِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ لَمْ يُرْفَعْ التَّبَسُّسَ  
بِالْمَفْعُولِ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَبْتَدَأُ ، فَكَانَ الْفَاعِلُ أَصْلًا فِي الرَّفْعِ لِذَلِكَ .

وَأَصْلُ هَذَا الْخِلَافِ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَفِعْلُهُ فَإِنَّهُ  
قَالَ : (وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَ أَوْلَى أَحْوَالِهِ الْإِبْتِدَاءُ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الرَّافِعُ وَالنَّاصِبُ سِوَى  
الْإِبْتِدَاءِ وَالْجَارِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ) (٤) فَنَصَّ هُنَا عَلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ قَبْلَ الْفَاعِلِ وَقَدَّمَ فِي  
تَرْتِيبِ كِتَابِهِ أَبْوَابَ الْفَاعِلِ عَلَى بَابِ الْمَبْتَدَأِ (٥) ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ فَقَالَ :  
الْأَصْلُ فِي الْمَرْفُوعَاتِ الْمَبْتَدَأُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِفِعْلِهِ فِي تَرْتِيبِ كِتَابِهِ فَقَالَ :  
الْأَصْلُ فِي الْمَرْفُوعَاتِ الْفَاعِلُ .

وَيَنْبَغِي لِلْمَصْتَفَى أَنْ يَقُولَ : الْفَاعِلُ اصْطِلَاحًا ، لِيُخْرِجَ زَيْدًا قَامًا ،  
فَإِنَّ زَيْدًا عَلَى رَأْيِ الْمُتَكَلِّمِينَ يُسَمَّى فَاعِلًا ، لِأَنَّ الْقِيَامَ صَدَرَ مِنْهُ ، وَلِيَدْخُلَ  
نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، عَلَى رَأْيِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ ، لِأَنَّ الْقِيَامَ لَمْ  
يَصْدُرْ مِنْهُ .

وقوله : (أَوْ مَا فِي تَقْدِيرِهِ) (٦)  
لِيَدْخُلَ مِثْلَ قَوْلِنَا : يُعْجِبُنِي أَنْ تَصْنَعَ ، وَيُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ ، فَإِنَّهُمَا فِي تَأْوِيلِ :  
صَنِعْتُكَ ، وَهُوَ فَاعِلٌ .

=====

- (١) المقرب ١/٥٣ .
- (٢) انظر الأصول ١/٥٨ ، ٧٢ .
- (٣) انظر الإيضاح ص ٢٩ ، ٦٣ ، واللمع ص ١٤ و ١٦ .
- (٤) الكتاب ١/٣٣ .
- (٥) المصدر نفسه ١/٣٣ .
- (٦) المقرب ١/٥٣ .

وقوله : (مقدم عليه ما أسند إليه) (١) :

فَصَلُّ يُخْرِجُ بِهِ قَوْلَنَا : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

وقوله : (لفظاً ورتبة) (٢)

فَصَلُّ يُخْرِجُ بِهِ قَوْلَنَا : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي تَقْدِيمِ

خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ مُنْطَلِقًا وَإِنْ تَقَدَّمَ لَفْظًا مُؤَخَّرًا رَتَبَةً . (٣)

وقوله : (على طريقة فَعَلٍ) (٤)

فَصَلُّ يُخْرِجُ بِهِ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ فِي قَوْلِنَا : ضُرِبَ زَيْدٌ .

وقوله : (أو فاعِلٍ) (٤)

يُخْرِجُ بِهِ قَوْلَنَا : زَيْدٌ مُضْرُوبٌ غَلَامُهُ ؛ فَإِنْ غَلَامُهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مُضْرُوبٌ ، وَمُقَدَّمٌ

عَلَيْهِ لَفْظًا وَرَتَبَةً ، وَلَكِنْ عَلَى طَرِيقَةِ مَفْعُولٍ ، لَا عَلَى طَرِيقَةِ فَاعِلٍ ، فَلَيْسَ الْغُلَامُ

بِفَاعِلٍ .

وقوله : (على طريقة) (٥)

وَلَمْ يَقُلْ : عَلَى لَفْظٍ ، وَلَا عَلَى وَزَانٍ ؛ لِإِدْخَالِ فِيهِ مِثْلَ : اسْتَخْرَجَ ، وَاقْتَطَعَ ، وَغَيْرَ .

ذَلِكَ مِنَ الْفِعْلِ ، وَيُدْخَلُ فِيهِ أَيْضًا مِثْلَ : مُكْرِمٌ ، وَمُسْتَخْرَجٌ ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ ،

وَالْمَصْدَرُ ، وَأَسْمَاءُ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِهَذَا كَلَّةٌ فَاعِلٌ ، وَلَيْسَ عَلَى لَفْظِ فَعَلٍ ، أَوْ فَاعِلٍ ،

وَلَا عَلَى وَزْنِهِمَا ، بَلْ عَلَى طَرِيقَتَيْهِمَا مِنْ جِهَةِ قِيَامِ الْمُسْنَدِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .

وقوله : (وهو أبدا مرفوع) (٦)

إِنَّمَا رَفَعَ الْفَاعِلُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ .

فِي أَنْ قِيلَ : لَوْ عَكَسْتُمْ لِحْصَلَ الْفَرْقُ .

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدِهِمَا : أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ يُقْضَى إِلَى التَّسْلُسِ ، فَيَتْرَكَ .

وَالثَّانِي : كَانَ الرَّفْعُ لِلْفَاعِلِ أَوْلَى مِنَ النِّصْبِ لِوَجْوهٍ :

=====

(١) المقرب ١/٥٣ .

(٢) المصدر نفسه ١/٥٣ ، وفيه : (لفظاً أو نية)

(٣) انظر باب المبتدأ والخبر ص ١١٠ .

(٤) المقرب ١/٥٣ .

(٥) نفسه ١/٥٣ .

(٦) المصدر نفسه ١/٥٣ .



أحدهما : قِلَّةُ الفاعلِ ، لكونِه لا يكونُ إلا لفظًا واحدًا ، وكثرةُ المفعولِ ؛ لكونِه متعدِّداً ، فالرفعُ أثقلُ مِنَ النصبِ ، فأعطِيَ الرفعُ للواحدِ ، والنصبُ للمتعدِّدِ لِيَتعادَلاً .

والثاني : لقوةِ الفاعلِ لكونِه لا بُدَّ للفعلِ منه ، فَضَعَفَ المفعولُ لكونِه فضلةً ، فَأَعْطِيَ الحِركةَ الثقيلةَ للقويِّ ، والخفيفةَ للضعيفِ ، لِيَحْمِلَ كُلُّ منهما ما يُطِيقُه \*  
والثالثُ : لتقدُّمِ الفاعلِ وتأخُّرِ المفعولِ في الرتبةِ ، فَأَعْطِيَ الحِركةَ المتقدِّمةَ في النظرِ على غيرِها ، لأنَّ الضمَّةَ من بين الشفتينِ يُدْرِكُها النظرُ ، ولا كذلكِ الجرُّ والنصبُ .

وقوله : (أَوْ جَارٍ مَجْرَى المرفوعِ) (١)

يَعْنِي : إِذَا كَانَ الفاعلُ مَبْنِيًّا نحو : قَامَ هُوَ لاءِ .

وقوله : (لِفظًا أَوْ نِيَّةً) (١)

تقسيمٌ للمرفوعِ : فاللفظُ نحوُ : قَامَ رَجُلٌ ، والنِّيَّةُ نحوُ : طالتِ العَصَا .

والفرقُ بينَ الموضعِ فِي المَبْنِيِّ وبينَ الموضعِ فِي المَعْتَلِ أَنَا إِذَا قلنا : قَامَ هُوَ لاءِ أَنَّ (هُوَ لاءِ) فِي موضعِ رَفْعٍ ، لا نَعْنِي به أَنَّ الرَفْعَ مَقْدَرٌ فِي الهَمْزَةِ ، كَيْفَ ولا مانعَ من ظُهورِه لو كانَ مَقْدَرًا فِيها ، لأنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ جَلْدٌ ، يَقْبَلُ الحِركاتِ ، وإِنَّمَا نَعْنِي به : أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ فِي مَوْضِعِ كَلِمَةٍ إِذَا ظَهَرَ فِيها الإِعْرَابُ تَكُونُ مَرْفُوعَةً ، بِخِلَافِ (العَصَا) - فَإِنَّا إِذَا قلنا : إِنِّها فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ - نَعْنِي به : أَنَّ الضمَّةَ مَقْدَرَةٌ عَلَى الألفِ نَفْسِها ، بِحَيْثُ لولا امْتِناعُ الألفِ مِنَ الحِركةِ ، واسْتِثْناءُ الضمَّةِ والكسرةِ فِي ياءِ (القاضي) لظَهَرَتِ الحِركةُ عَلَى نَفْسِ اللفظِ . (٢)

وقوله : (وارتفاعُه بما أُسْنَدَ إِلَيْهِ) (٣)

اختلفَ النَّاسُ فِي رافعِ الفاعلِ ماذا ؟

فذهبَ المحققونَ مِنَ النحاةِ أَنَّ الرَّافعَ لَهُ ما أُسْنَدَ إِلَيْهِ مِنَ الفِعْلِ أَوْ ما قامَ مقامُه (٤)

١) المقرب ١/٥٣ .

٢) من قوله : والفرق بين الموضع في المبنى . . . إلى هنا ، بعض الكلمات باهتة في الأصل واستعنت على قراءتها بما نقله السيوطي في الأشباه والنظائر عن كتابنا ١٨/٤ .

٣) المقرب ١/٥٣ . (٤) هذا مذهب جمهور النحاة - انظر الأصول ١/٧٢ ،

والإيضاح ص ٦٣ والمقتصد في شرحه ١/٣٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٧ ،

وشرح الكافية ١/٧٠ ، والهمع ٢/٢٥٤ .

\* فِي الأصلِ : (التَّصْل) حَرِيفٌ . \* فِي الأصلِ : (يَعِينُهُ) حَرِيفٌ .

ونقل جماعة من المغاربة أن مذهب طائفة من الكوفيين أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل - نحو: قام زيد<sup>(١)</sup>.

قالوا: فإن قلت: تحركت الشجرة، وأهلكنا الدهر، ومرض زيد، وما أشبه ذلك، فإن الفاعلين ها هنا لم يحدثوا شيئاً، وقد رُفِعُوا. أجابوا عن ذلك بأنه لما صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بإرادة وجعل الدهر قائماً مقام المهلك، وزيد متعاطياً للأسباب الموجبة للمرض صاروا كأنهم محدثين لهذه الأفعال.

ونقل ابن عمرو - رحمه الله - أن مذهب خلف الأحمر - رحمه الله - أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية<sup>(٢)</sup>، وهذا يقرب من المنقول أولاً عن الكوفيين.

ونقل ابن الدهان - رحمه الله - في شرح الإيضاح له: أن مذهب عيسى بن عمر وهشام<sup>(٤)</sup> والكسائي، وابن سعدان<sup>(٥)</sup>: أن الفاعل يرتفع بالوصف، والمفعول ينتصب

### ١) انظر شرح التسهيل لابن مالك الضر الأول الجزء الثاني ص ٦٩٠

(٢) خلف بن حيان، ويكنى أبا محمد، وأبا محرز، راوية، وعلامة بالشعر وأيام العرب، أخذ النحو عن عيسى بن عمر، واللغة عن أبي عمرو بن العلاء، له جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر، أخذ عنه تلميذه أبو نواس. انظر ترجمته في مراتب النحويين ص ٨٠ وبغية الوعاة ١/٥٥٤.

(٣) مذهب خلف الذي نقله ابن عمرو نقله السيوطي عنه في الهمع ١/٢٥٤، وانظر مذهب خلف في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٩٠.

(٤) هشام بن معاوية أبو عبد الله النحوي الكوفي - أحد أصحاب الكسائي له كتاب الحدود والقياس ومختصر في النحو - توفي سنة ٢٠٩ هـ - انظر أخباره في إنباه الرواه ٣/٣٦٤ وبغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٥) اسمه محمد بن سعدان الضري، أبو جعفر الكوفي - أحد القراء بقراءة حمزة رضى الله عنه - له من المصنفات كتاب القراءة وكتاب مختصر النحو، توفي يوم عرفة سنة ٢٣١ هـ - انظر ترجمته في الفهرست ص ١٠٤ وطبقات الزبيدي ص ١٣٩.

بُخْرُوجِهِ عَنِ الْوَصْفِ . ، وَشَرَحَ الْكَسَائِيُّ ذَلِكَ فَقَالَ : إِذَا قُلْنَا : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا  
وَالْفِعْلُ هُوَ الْوَصْفُ ، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْمَوْصُوفُ / وَالْمَفْعُولُ خَارِجٌ عَنِ الْوَصْفِ ١٠ /  
وَالْمَوْصُوفُ فَهُوَ فَضْلَةٌ فَانْتَصَبَ .

وَهَذَا يَقْرُبُ مِنْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ : الْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ ، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ (١) ،  
فَلِأَنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْوَصْفِ ، ثُمَّ قَالَ : وَالْفِعْلُ هُوَ الْوَصْفُ فَكَأَنَّهُ قَالَ :  
يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ .

وَنَقَلَ غَيْرُهُمْ أَنَّ مَذْهَبَ هِشَامٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْفَاعِلَ يَرْتَفِعُ بِالْإِسْنَادِ ،  
وَهُوَ الَّذِي يَشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ جَنِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي اللَّعْمِ حَيْثُ قَالَ ( وَحَقِيقَةُ  
رَفْعِهِ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ) (٢) .

وَقَوْلُهُ : ( وَمَرْتَبَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَقَدِّمًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ) (٣)  
إِنَّمَا كَانَ مَرْتَبَةُ الْفَاعِلِ التَّقْدِيمَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَزَّلُ مِنَ الْفِعْلِ مَنزَلَةَ الْجِزْءِ ، وَلَا كَذَلِكَ  
الْمَفْعُولُ .

إِنَّمَا قُلْنَا : لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَتَنَزَّلُ مَنزَلَةَ الْجِزْءِ لَوْجُوهٍ :

مِنْهَا : وَقُوعُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ فِي نَحْوِ : يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ .

وَمِنْهَا : إِلْحَاقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ لِلْفِعْلِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا نَحْوِ : ضَرَبَتْ هِنْدٌ .

وَمِنْهَا : سَكُونُ آخِرِ الْفِعْلِ لَهُ فِي نَحْوِ : ضَرَبْتُ ؛ لِأَنَّ تَتَوَالَى أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ فِيمَا

هُوَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَتَحَرُّكُهُ مَعَ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ : ضَرَبَكَ .

وَقَوْلُهُ : ( وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ) (٤)

يَعْنِي تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ وَتَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ ؛ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّوَسُّعِ  
فِي الْكَلَامِ لِأَجْلِ السَّجْعِ وَالْقَوَافِي وَالْوَزْنِ ، فَلَوْ التَّزَمْنَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً لَضَاقَتِ الْعِبَارَةُ ،  
فَجَوَزْنَا تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ تَوْسُّعًا ، وَعَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، لَكِنَّهُ مَشْرُوطٌ بِظَهْوَرِ الْمَعْنَى

=====

( ١ ) هُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النُّحَاةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ص ٣٥ .

( ٢ ) انْظُرِ اللَّعْمَ ص ١١٥ .

( ٣ ) الْمُقْرَبُ ١ / ٥٣ .

( ٤ ) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ١ / ٥٣ .

لما كان مجازاً احتاج إلى القرينة لتبينه .

وقوله : ( أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل )<sup>(١)</sup>

مثاله : يعجبي ضرب زيد عمراً قائماً ، يلزمها هنا تقديم الفاعل ؛ لأنك لو قدمت  
المفعول لفصلت به بين المضاف والمضاف إليه ، وليس بظرف ، فلا يجوز .

وقولنا : ( وليس بظرف ) نحتز به من جواز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ،  
نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* كما تحط الكتاب بكف يوماً  
\* يهودي .....

وقوله : ( بأن التي خبرها فعل )<sup>(٣)</sup>

مثاله : يعجبي ضرب زيد عمراً ، كما تقدم ؛ فإنه يجوز أن تقدره بأن والفعل ، فتقول  
تقديره : يعجبي أن ضرب زيد عمراً ، ويجوز أن تقدره بأن التي خبرها فعل ، فتقول تقديره  
يعجبي أن زيداً ضرب عمراً .

وفائدة تقديره بأن الخفيفة تارة ، وبأن الشديدة أخرى ، هو أن المصدر المقدر بأن الخفيفة  
يصلح للماضي والمستقبل ، وبأن الشديدة للحال ، فتقديره بهما يشمل أنواع أزمنة  
المصدر .

وذكر بعض المحققين المغاربة أن ( أن ) التي خبرها فعل للحال ، ونص عليه\*  
وقوله في قول الشاعر ..... زج القلوص أبي مزاده<sup>(٤)</sup> .

(١) المقرب ٥٣/١ .

(٢) هو أبو حية النميري ، وتمام البيت .... يقارب أو يزيل \*

وهو في شعره ص ١٦٣ ، والكتاب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، وتوجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب ص ٥٤ ،  
وأمال ابن الشجري ٢٥٠/٢ والإنصاف ٤٣٢/٢ وشرح المنفصل لابن يعيش ١٠٣/١ ، ٢٥٠/٢ واللمع ٢٩٥/٤  
والخزاعة ٢١٩/٤ .

(٣) أنظر المقرب ٥٤/١ .

(٤) لم أقف على قائله وصدره ( فزجحتها متمكناً ) - قال البغدادي في الخزاعة ١١٧/٤ وقد أنشد ثعلب في أماليه الثالثة  
هذا البيت هكذا :

(فزجحتها متمكناً زج الصعاب أبو مزادة)

وأنشد بعضهم ( زج الصعاب أبي مزادة ) ... فالبيت على الرواية الأولى الأولى يسقط الاستشهاد به ،  
وأنظره في مجالس ثعلب ص ١٥٢ ومعاني القرآن للنسائي ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ والمنفصل ص ١٠٢  
والإنصاف ٤٢٧/٢ وشرح المنفصل لابن يعيش ١٩/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٨ .

لم أقف على هذا النص .

(أَنَّهُ ضَرُورَةٌ) (١)

فيه نظرٌ، فَقَدْ جَاءَ أَيْضًا مِثْلُهُ فِي الشَّعْرِ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ (٢) :

\* فَرَكَ الْقَطْنَ الْمَحَالِجِ \*

وقوله أيضا: (٣) فِدَاسَهُمْ دُونَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ

وكذا قول الطَّرْمَاحِ (٤) :

\* يَطْفَنَ بِحَوْزِي الْمَرَاعِ لَمْ يَطْفُفْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسْبِيِّ الْكِنَائِنِ \*

ومثاله في إنشاد الكسائي - رحمه الله - :

\* تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادِ الصِّيَارِيفِ (٥) \*

=====

(١) المقرب ١/٥٤ .

(٢) هو أبو جندل الطهوي ، من أبيات يصف بها الجراد ، وهذه قطعة من عجز البيت وتمامه : \* يَفْرِكُ حَبَّ السَّنْبِيلِ الْكِنَافِجِ بِالْقَاعِ

انظر البيت في شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٨ والمقاصد النحوية ٣/٤٥٧ ، واللسان (حندج) ٢/٢٤١ ، والرواية فيه هكذا \* فَرَكَ الْقَطْنَ بِالْمَحَالِجِ \* وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت ، والكنافج : السمين المملى .

(٣) هو عمرو بن كلثوم ، وقبل هذا البيت قوله \* وَحَلَقَ الْمَازِيَّ وَالْقَوَانِسِ \* والبيتان في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٦ ، وحاشية الصبان على الأشعوني ٢/٢٧٦ والمقاصد النحوية ٣/٤٦١ .

(٤) قاله يصف بقر الوحش ، والبيت في ديوانه ص ٤٨٦ والمعاني الكبير ٢/٧٢٠ والخصائص ٢/٤٠٦ ، والإينصاف ٢/٤٢٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٥ ، والبحر المحيط ٤/٢٣٠ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٦١ . والحوزي : : فحل بقر الوحش .

(٥) جاء في الخزانة ٤/٤٢٤ ما نصه : (وقال ابن ذكوان : سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءة ، فأرأيت أنه أعجبه ، ونزع بهذا البيت :

\* نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادِ الصِّيَارِيفِ \*

بنصب الدراهم وجر تنقاد .

والبيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ص ١٥٠ والكتاب ١/٢٨ ، والكامب ١/٢٥٣ ، والمقتضب ٢/٢٥٨ ، والخصائص ٢/٣١٥ ، وسر الصناعة ١/٢٥ ، ٢/٧٦٩ ، والإينصاف ١/٢٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٦ ، والخزانة ٤/٤٢٦ .

فإنه أنشده بنصب الدراهم ، وجرّ تنقاده .

وهب المصنف - رحمه الله - يقول في هذه الأبيات كلها أو غيرها إنها ضرورة ، فكيف يصنع في قوله تعالى في قراءة ابن عامر - رحمه الله - (وكذلك زين لكثير من المشركين

قتل أولادهم شركائهم) <sup>(١)</sup> بنصب الأولاد ، وجرّ الشركاء ، فهذا في اللفظ (كج

القلوص) وغيره من الأبيات التي أنشده ، وإذا عرف هذا تحقّق أن الجواب الذي

أجاب به من قوله (ضرورة) <sup>(٢)</sup> ليس بشيء ، وأنه يحتاج إلى جواب غير ذلك ،

والجواب أن نقول : أما (نَجّ القلوص) وغيره من الأبيات التي أنشدها فليس (نَجّ)

المذكور فيه مضافاً إلى (أبي مزاده) بل أبو مزادة مضاف إليه (نَجّ) آخر محذوف ، وهو

بدل من الأول ، وتقدير الكلام إذا أظهرناه إلى اللفظ : نَجّ القلوص نَجّ أبي مزادة ،

وكذلك : دوس الحصاد دوس الدائس ، فحذف (نَجّ ودوس) الثانيين ؛ لدلالة

الأولين عليهما ، وبقي ما أضيفا إليه مجروراً على حاله لو ظهر في اللفظ .

فإن قيل : فإذا لم يكن (نَجّ) الملفوظ به مضافاً إلى (أبي مزاده) ، فلم حذفتم تنوينه ؟

فالجواب : أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين هو ولا م التصريف كقراءة من قرأ :

وأحد الله الصمد <sup>(٣)</sup> بحذف التنوين من أحد ، وكقول الشاعر <sup>(٤)</sup> أنشده سيبيويه

رحمه الله :

\* فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ      وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً \*

بنصب (الله) وحذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ، وبهذا التخریج نخرج

الأبيات جميعها ، فلا يكون فيها فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء .

وأما الآية الكريمة ، فتخرج جرّ شركائهم بمضاف محذوف ، كما ذكرنا في

الأبيات ، وأما حذف التنوين من (قتل) فلا يتجه فيه ما ذكرناه في الأبيات ؛

لأنه ليس ثمّ التقاء ساكنين ، فتخرجه حينئذٍ - أن نقول : إن (قتل) كان مضافاً

(١) سورة الأنعام آية ١٣٧ قرأ بقية القراء بفتح الزاي من " زين " ونصب اللام من (قتل)

وجر الدال من (أولادهم) ورفع الهمزة من (شركائهم) - انظر السبعة ص ٢٧٠ ،

والتيسير في القراءات السبع ص ١٠٧ .

(٢) المقرب ١/٥٤ .

(٣) سورة الإخلاص آية (١-٢) وهي قراءة أبي عمرو ونصر بن عاصم ، ورويت عن عمر رضي الله

عنه - انظر السبعة ص ٧٠١ وانظر شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٨٢ .

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي من أبيات قالها في امرأة تزوجها فوجدها على غير ما ظن بها من خير

انظر ملحقات ديوانه ص ١٢٢ ، والكتاب ١/١٦٩ ، والمقتضب ٢/٣١٢ والأصول

٣/٤٥٥ وأما لي ابن الشجري ١/٣٨٣ والمغني ٢/٦١٢ والخزانة ١١/٣٧٤ وانظر

قصة زواج أبي الأسود في الخزانة ١١/٣٧٨ .

إلى لفظ (شركائهم) أخرى بين قتل وأولادهم فحذف من اللفظ ، وبقي قتل على إرادة الإضافة غير منون ، كما يكون لو ظهر المضاف في اللفظ .  
ويجوز أن يخرج حذف التنوين من الأبيات أيضا على ذلك ، لكن الأجود في تخريج حذف التنوين من الأبيات ما ذكرناه أولاً (١) .

وينبغي أن يضيف إلى مواضع لزوم تقديم الفاعل على المفعول ، إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين كقولك : أكرمك ، فإنه يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، وإن كان داخلاً في قوله (إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً) (٢) لكنهم إنما يمثلونه والمفعول ظاهر ، فالتنبية عليه أولى .  
قوله : (وهو أن يكون المفعول متصلاً والفاعل ظاهراً) (٢)

أحسن من هذه العبارة أن يقول : والفاعل ليس كذلك ، ليدخل مثل قولنا : زيد لم يضره إلا هو ، فإن لفظه لم يتعرض لمثل هذه المسألة بنفي ولا إثبات ، وأنها مما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل ، ويجوز أن يكون تركه استغناء بقوله : (أو يكون الفاعل مقروناً بيلاً) (٢)

وقوله : (أو يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول) (٣)

كقولنا : ضرب زيداً غلامه ، وقوله تعالى (وإذا ابتلى إبراهيم ربه)

وقوله : (أو على ما اتصل بالمفعول) (٥)  
كقولنا : ضرب زوج هندی غلامها ، فإنك لو قدمت الفاعل في المسألتين لبقِيَ الضمير المتصل بالفاعل عائداً على غير متقدم لفظاً ولا رتبة ، وعود الضمير على الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة لا يجوز على ما سيأتي (٦) .

واعلم أن المضمَر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام :  
أحدهما : أن يكون الظاهر مقدماً على المضمَر لفظاً ورتبة ، نحو قولك : ضرب زيد غلامه .

=====

(١) انظر ما تقدم ص ٤٠ .

(٢) المقرب ١/٥٤ .

(٣) المقرب ١/٥٤ .

(٤) سورة البقرة آية ١٢٤ .

(٥) المقرب ١/٥٤ .

(٦) انظر ما سيأتي ص ٤٤ .

والثاني: أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ مُقَدِّمًا عَلَى المَضْمَرِ لفظًا دون رتبةٍ ، نحو قولك :  
ضَرَبَ زَيْدًا غَلَامُهُ .

والثالث: أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ مُقَدِّمًا عَلَى المَضْمَرِ رتبةً دون لفظٍ ، نحو قولك :  
ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدًا .

فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع .

والرابع: أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ مُؤَخَّرًا لفظًا ورتبةً ، نحو قولك : ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا ،

فهذا أكثر النحاة لا يجيزه ؛ لمخالفة باب المضمرة ، ومنهم من

أجازَه (١) ، واستدلَّ عليه بالسمع والقياس ، أمَّا السماعُ فقولُ الشاعرِ :

\* جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ \*

وقولُ حسانِ :

(٤)

\* وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدهرَ وَاحِدًا مَنِ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدهرَ مُطْعِمًا \*

بِمَدْحِ مُطْعِمِ بْنِ عَدِيِّ ، ومثله قولُ الآخرِ :

\* وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المرءَ عَرَجِيًّا جِزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سُويٍّ مَنْ لَهُ الأَمْرُ \*

(١) من هؤلاء أبو عبد الله الطوال ، والأخفش ، وابن جنبي وابن مالك ، انظر الهمع ٣٣٠/١ ، والخصائص ٢٩٤/١ .

(٢) هو سليل بن سعد ، والبيت في أمالي ابن السجري ١٠١/١ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٨٩ وحاشية الصبان على الأشموني ٥٩/٢ والمقاصد النحوية ٤٩٥/٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٩٧/١ والهمع ٢٣٠/١ .

(٣) قاله في مدح مطعم بن عدي بن نوفل ، انظر الديوان ص ٢٣٥ ومغني اللبيب ٤٩٢/٢ والمقاصد النحوية ٤٩٧/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٥٨/٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٩٦/١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧٢/٧ .

(٤) في الأصل : أخلدوا .

(٥) لم أقف على قائله ، وهو في حاشية الصبان على الأشموني ٥٩/١ .



وكقول الهذلي (١):

\* أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومُنْ قَوْمَهُ (٢) زَهْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ \*

وكقول آخر (٣):

\* كَسَا حِلْمَهُ ذَا الْحِلْمِ أَثَابَ سُوءِ دِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ \*

وكقول الشاعر (٤):

\* لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذَعَرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ \*

وقوله أيضا (٥):

\* لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ \*

وأبيات أخر .

وَأَمَّا الْقِيَّاسُ - فَقَالَ ابْنُ جَنِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - (اعلم أَنَّ الْفُرُوعَ قَدْ تَكَثَّرَتْ وَتَطَرَّدَتْ حَتَّى تَصِيرَ

كَالْأَصُولِ ، وَتَشَبَّهَ الْأَصُولُ بِهَا ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

\* وَرَمَلْ كَأُورَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ (٦) \*

وَالْعَادَةُ أَنْ تَشَبَّهَ أَعْجَازُ النِّسَاءِ بِكُثْبَانِ الْأَنْقَاءِ ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ وَاطَّرَدَ عَكْسَ الشَّاعِرِ

التَّشْبِيهِ ، فَجَعَلَ أُورَاكَ الْعَذَارَى أَصْلًا وَشَبَّهَ بِهِ الرَّمْلَ (٧) وَكَذَلِكَ لَمَّا كَثُرَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ

=====

(١) هو أبو جندب بن مرة القردي الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٢٩١/١ والخزانة ٢٩١/١ .

(٢) في الأصل (ليومن) وذلك تصحيف بالقلب .

(٣) لم أقف على قائله ، والبيت في مغني اللبيب ٤٩٢/٢ شرح ابن عقيل على الألفية ٤٩٥/١ والمقاصد النحوية ٤٩٥/٢ وحاشية الصبان على الأشعوني ٥٩/٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧٥/٧ والدرر اللوامع ٢١٨/١ .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/١ وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٩٤/١ والمقاصد النحوية ٥٠١/٢ .

(٥) هو السفاح بن بكير قاله في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة - انظر المفضليات ٣٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤/٢ والخزانة ٢٨٩/١ وللبيت رواية أخرى وهي :

لَمَّا جَلَا الْخِلَانَ عَنْ مُصْعَبٍ أَدَّى إِلَيْهِ الْقِرْصَ صَاعًا بِصَاعٍ ، وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ .

(٦) تمامه : إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْمَظْلَمَاتِ الْحَنَادِسُ - انظر الديوان ص ٣١٨ والكامل ١٠٩/٣ والخصائص ٣٠٠/١ و ١٧٦/٢ ، ١٧٢ .

(٧) انظر الخصائص الإحالات السابقة .

على الفاعل صار وإن كان مؤخرًا في اللفظ - كأنه مُقدَّم في الرتبة ، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل إليه ، وإن كان الفاعل مُقدَّمًا والمفعول مؤخرًا ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مُقدَّمًا على الفاعل ، وإن كان مؤخرًا في قولنا : ضَرَبَ غلامَه زيدًا .

وقوله : (أو يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على ما اتصل بالمفعول) (١)

كقولنا : ما ضَرَبَ غلامَ هندی إلا هبِّي .

وقوله (في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله) (٢)

مثاله في الحال : جاءني ضاربُ زيدٍ أبوه اليوم ، وفي الاستقبال (٣) : غداً ، فلا يجوز تقديم الفاعل ؛ لأنك تفصل بين المضاف والمضاف إليه ، واشترطه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه قد علم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل عند البصريين ، فلا يكون له حينئذٍ فاعلٌ ولا مفعولٌ (٤)

وقوله : (أو المصدر) إلى آخره (٥)

مثاله : يعجبني ضربُ زيدٍ عمرو - تقديره : يعجبني أن ضربَ زيدًا عمرو أو : أن زيدًا ضربه عمرو .

وقوله : (أو يكون الفاعل مقرونًا بإلاً) إلى آخره (٥)

مثال المقرون بإلاً : ما ضَرَبَ هندی إلا عمرو ، ومثال معنى المقرون بإلاً ، إنما ضربَ هندی عمرو ، ف (إنما) هنا تفيده الحصر ، كما أفادته (إلا) إذا - جاءت بعد النفي .

واعلم أن هذه المسألة يجوز أن يقترن كل واحد من الفاعل والمفعول بإلاً ، أو يكون في معنى المقرون بإلاً .

=====

(١) المقرب ١/٥٤ .

(٢) عبارة ابن عصفور هكذا (أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال .

(٣) في المقرب ١/٥٤ (أو الاستثناء) تحريف .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠ .

(٥) تمام عبارة ابن عصفور ( . . . المقدر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقرونًا بإلاً ، أو في معنى المقرون بها ، نحو قولك : إنما ضرب زيدًا عمرو

تريد : ما ضرب زيدًا إلا عمرو . . . ) المقرب ١/٥٤ .

مثال اقترانِ الفاعلِ بإلّا ، أو كونهِ في معنى المقرونِ بإلّا ما تقدّم .  
ومثال اقترانِ المفعولِ بإلّا : ما ضَرَبَ عمروُ الَاهنْدَ .

ومثال كونهِ في معنى المقرونِ بإلّا : إِنَّمَا ضَرَبَ عمروُ هِنْدًا .

فَأَجْمَعُ عَلَى أَنَّهُ مَتَى أُرِيدَ الْحَصْرُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ (إِنَّمَا) وَجَبَ تَأْخِيرُهُ  
وَتَقْدِيمُ الْآخِرِ ، فَتَقُولُ : إِنَّمَا ضَرَبَ عمروُ هِنْدًا ، إِذَا أَرَدْتَ الْحَصْرَ فِي الْمَفْعُولِ ،  
وَإِنَّمَا ضَرَبَ هِنْدًا عمروُ ، إِذَا أَرَدْتَ الْحَصْرَ فِي الْفَاعِلِ ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ

مَعَ مَا وَإِلَّا عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ : (١)

فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمُ الْجَزُولِيُّ (٢) وَالشَّلُوبِيُّ (٣) إِلَى أَنَّهُ فِي مَا وَإِلَّا كَمَا كَانَ فِي إِنَّمَا ،  
أَيُّهُمَا أُرِيدَ الْحَصْرُ فِيهِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ بَعْدَ الْإِلَّا وَتَقْدِيمُ غَيْرِ الْمَحْصُورِ . \*

وَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَا جَازَ  
فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، إِذَا لَمْ يُكَنَّ مَعَهُ مَا وَإِلَّا .

وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْفَرَاءِيُّ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّهُ : إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ  
هُوَ الْمَقْرُونُ بِإِلَّا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ هُوَ الْمَقْرُونُ بِإِلَّا لَمْ يَجِبْ

تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، بَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ .  
أَمَّا دَلِيلُ الْأَوَّلِينَ فِي وَجُوبِ تَأْخِيرِ الْمَقْرُونِ بِإِلَّا وَتَقْدِيمِ الْآخِرِ ، فَالْقِيَاسُ عَلَى (إِنَّمَا)

حَيْثُ وَجَبَ فِيهَا تَأْخِيرُ الْمَحْصُورِ فِيهِ وَتَقْدِيمُ غَيْرِ الْمَحْصُورِ .

وَأَمَّا دَلِيلُ الْكَسَائِيِّ ، فَقَوْلُ الشَّاعِرِ فِي تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَقْرُونٍ بِإِلَّا :

\* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامِهَا \*

=====

( ١ ) انظر هذه المذاهب في ارتشاق الضرب / ص ١٠٠ وانظر معاني الفراء / ٢ / ١٠١ .

( ٢ ) هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت بن عيسى الجزولي ، إمام من أئمة النحو  
دخل الديار المصرية وقرأ على ابن بري ، له المقدمة الجزولية ، اعتنى بها الغلماء  
وشرحوها ، وله شرح الإيضاح وشرح لشواهد ، وشرح أصول بن السراج ، وله غيرها  
من المؤلفات ، توفي في حدود سنة ٦٠٦ هـ - انظر إنباه الرواة / ٢ / ٣٧٨ وبغية الوعاة  
٢ / ٢٣٦ -

( ٣ ) اسمه عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الشلوبيني ولد بأشبيلية سنة ٦٢ هـ تعلم  
على أبي بكر محمد بن خلف اللخمي الأشبيلي شرح المقدمة الجزولية شرحين أحدهما  
صغير والآخر كبير وله حواش . على مفصل الزمخشري والتوطئة توفي بأشبيلية في ٦٤ هـ  
انظر إنباه الرواة / ٢ / ٣٣٢ ، وفيات الأعيان / ٣ / ٤٥١ والتذيل والتكميل ج ٢ / ٢٦٦ ب

( ٤ ) هو مجنون بنى عامر ، والبيت في ريبناض ص ١٩٤ انظره في شرح ابن عقيل على الألفية  
١ / ٤٩١ والتصريح على التوضيح / ١ / ٢٨٢ وحاشية الصبان على الأشعموني / ٢ / ٥٧ ،  
والمقاصد النحوية / ٢ / ٤٨٠ .

\* المقدمة الجزولية ص ٥١ ، وانظر شرحها للشلوبين ل ١٧٦ ، وشرح

الجل لابن عصفور / ١ / ١٦٣ .

(١) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي الْحَمَاسَةِ:

\* وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فُوَّادُهُ      وَلَمْ يَسَلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ \*

فَأَخَّرَ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ مَقْرُونًا بِإِلَّا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

\* وَهَلْ يُنَبِّتُ الْخَطِيَّ إِلَّا وَشَيْجَةً      وَيَغْرِسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهِ النَّخْلَ \*

فَأَخَّرَ (النَّخْلَ) وَهُوَ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسَمَّ فاعِلُهُ ، وَقَدَّمَ (فِي مَنَابِتِهِ) الْمُقْتَرَنَ بِإِلَّا .

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ فِي تَأْخِيرِ الْمَفْعُولِ وَالْفَاعِلِ مَقْرُونًا بِإِلَّا .

\* فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا      عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا :

ومثله قول الشاعر :

(٤) \* مَا عَابَ إِلَّا لِثِيْمٍ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ      وَلَا هَجَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا \*

(١) حماسة أبي تمام ٤٨/٢ نسب البيت إلى ابن المدينة كما في ديوانه ص ٩٤ ونسب للحسين بن مطير كما في ديوانه ص ١٨٢ ونسب لدعبل الخزاعي كما في ديوانه ص ١٨٣ وانظر البيت في التصريح على التوضيح ٢٨٢/١ وحاشية الصبان على الأشموني ٥٧/٢ والمقاصد النحوية ٤٨٠/٢ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى كما في ديوانه ص ١١٥ وانظر التصريح على التوضيح ٢٨٢/١ والمقاصد النحوية ٤٨٢/٢ الخطي : هو الرمح المنسوب إلى الخط ، وشيخة : جمع وشيخة ، وهي عروق شجر الرماح .

(٣) هو ذو الرمة كما في ديوانه ص ٧١٤ وانظر معاني الفراء ١٠١/٢ والرواية فيه (أهيلة) بدل عشية ، والمقرب ٥٥/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٥٧/٢ والمقاصد النحوية ٤٩٣/٢ ، وآناء جمع نأي ، وهو البعد ، والوشام جمع وشم : وهو العلامة .

(٤) مجهول القائل ، انظره في التصريح على التوضيح ٢٨٤/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٥٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٢ والهمع ٢٦١/٢ ، وفي هذه المصادر ولا جفا يدل هجا ، ولعل هذه الأخيرة رواية .

والجُبًّا : بضم الجيم وتشديد الياء بعدها همزة : الجبان ، والبطل : هو الشجاع .

وكقول الشاعر :

\* نَبَتْهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يَعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ (١) \*

فَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ ، وَهُوَ ( مَا هَيَّجَتْ ) فِي الْأَوَّلِ ، وَ ( بِالنَّارِ ) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ مَقْرُونٌ بِإِلَّا فِيهِمَا ، وَفَرَقَ بَيْنَ : إِنْما ، وَمَا وَإِلَّا ، بِأَنَّ إِنْما لَا دَلِيلَ مَعَهَا عَلَى الْحَصْرِ فِي أَحَدِهِمَا إِلَّا تَأْخِيرَ الْمَحْصُورِ ، فَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُهُ فِيهِ ، لِئَلَّا يُلْبَسَ الْمَحْصُورُ بِغَيْرِ الْمَحْصُورِ ، بِخِلَافِ مَا وَإِلَّا ، فَإِنَّ اقْتِرَانَ الْأَسْمِ بِإِلَّا دَلِيلٌ عَلَى الْحَصْرِ فِيهِ ، تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ ، فَلَا لُبَّ .

وَأَمَّا دَلِيلُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَاءِ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فَإِنَّهُمْ قَالُوا : لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَحْصُورِ وَيَتَأَخَّرَ الْمَحْصُورُ ، لِحِصْلِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْما جَوَزْنَا تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ هُوَ الْمَقْرُونُ بِإِلَّا لَمَّا ذَكَرَهُ الْكَسَائِيُّ مِنَ الْبَيْتَيْنِ وَهُمَا ( تَزَوَّدَتْ ) وَ ( هَلْ يَنْبِتُ ) ، وَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ إِذَا كَانَ هُوَ الْمَقْرُونُ بِإِلَّا وَأَخْرَجْنَا الْفَاعِلَ عَنْهُ فِي اللَّفْظِ - فَقُلْنَا : مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدًا ، عُرِفَ أَنَّ الْمَقْدَمَ مُؤَخَّرٌ فِي النِّيَّةِ ، وَهُوَ : إِلَّا عَمْرًا ، وَالْمُؤَخَّرُ وَهُوَ ( زَيْدٌ ) الْفَاعِلُ مَقْدَمٌ فِي النِّيَّةِ ، فَحَصَلَ لِلْمَحْصُورِ فِيهِ تَأْخِيرٌ مِنْ وَجْهِ وَهُوَ النِّيَّةُ ، وَلِغَيْرِ الْمَحْصُورِ تَقْدِيمٌ ، فَجَرَى الْكَلَامُ عَلَى مَا يَنْبَغِي مِنْ تَقْدِيمِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ وَتَأْخِيرِ الْمَحْصُورِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْحَصْرُ فِي الْفَاعِلِ ، نَحْوَ قَوْلِنَا : مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا ، فَإِنَّا هُنَا لَوْ قَدَّمْنَا الْفَاعِلَ وَأَخْرَجْنَا الْمَفْعُولَ فَقُلْنَا : مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرًا ، فَإِنَّهُ يَكُونُ الْفَاعِلُ قَدْ وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّقْدِيمِ ، وَالْمَفْعُولُ قَدْ وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّأْخِيرِ ، فَلَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهُمَا مَنْوِيًّا بِهِ غَيْرَ مَوْضِعِهِ ، فَلَا تَكُونُ قَدْ أُعْطِينَا الْمَوْضِعَ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً ، وَتَأْخِيرِ الْمَحْصُورِ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً ، فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا أَنْشَدَهُ الْكَسَائِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَالَ : أَمَّا الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ أَنْشَدَهُمَا فَالْجَوَابُ عَنْهُمَا :

أَنَا لَا نَسْلَمُ أَنْ ( مَا هَيَّجَتْ ) مَنْصُوبٌ بِ ( يَدْرِي ) الْمَلْفُوظِ بِهَا فِي الْبَيْتِ ، بَلْ هُوَ

=====

( ١ ) الْبَيْتُ مَجْهُولُ الْفَاعِلِ كَسَابِقُهُ ، انظُرْ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ ٢ / ١٠١ وَالرِّوَايَةُ فِيهِ ( جَارَتُهُمْ ) بَدَلُ ( جَارَهُمْ ) وَانظُرْ أَيْضًا التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢٨٤ / ١ ، وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ

منصوب بفعل آخر تقديره : درى ما هيئت ، وكذلك ( بالنار ) في البيت الثاني ، تقديره : يعذب .

وأما قوله : إن إلا قرينه دالة على الحصر فيما اقترنت به فلا يحصل لبس )  
فنقول : لا نسلم ، بل يحصل لبس ، وهو أن يظن أننا أردنا الحصر في الاسمين اللذين بعد إلا ،  
وكأننا قلنا : ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً ، فإننا إذا أردنا هذا المعنى نقول : ما ضرب  
إلا زيد عمراً ، فعلمنا أن ما ذكره من انتفاء اللبس غير صحيح . / بل اللبس حاصل ، فلا  
يجوز إذا كان الفاعل مقروناً بإلا تقديمه وتأخير المفعول .

فإن قيل : هذا الجواب الذي أجبت به الكسائي وأفسدت به كلامه يلزم ابن الأنباري  
والقراء ، والبصريين حيث أجازوا تأخير الفاعل إذا كان المفعول مقروناً بإلا .

قلنا : لا يلزم لما بيننا من أنه : وإن كان مؤخرًا لفظًا فالنية به التقديم ، بخلاف المفعول مع  
الفاعل المقرون بإلا ، فإنه يكون إذا أخرته مؤخرًا لفظًا ورتبةً فافتراقًا ، والمصنف - رحمه الله -  
كأنه اختار مذهب البصريين وابن الأنباري ، فإنه ذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم  
المفعول أنه إذا كان الفاعل مقروناً بإلا يجب تقديم المفعول ، ولم يذكر في القسم الذي يجب  
فيه تقديم الفاعل أنه إذا كان المفعول مقروناً بإلا وجب تقديم الفاعل (١) ، ولا تعرض  
لذلك ، فظهر أنه اختار هذا المذهب ، وكذلك يظهر من كلام ابن معط - رحمه الله - فإنه  
قال في فصوله (٢) كما قال ابن عصفور - رحمه الله - والله أعلم .

وقوله ( اشم الشرط ) (٣)

مثاله : من أكرمت أكرمته .

( أو اسم الاستفهام ) (٤)

مثاله : من أعطيت ؟

( وكم الخبرية ) (٥)

(١) المقرب ١/٥٤ .

(٢) الفصول الخمسون ص ١٧٢ .

(٣) المقرب ١/٥٥ وفيه ( أن يكون المفعول اسم شرط )

(٤) المصدر نفسه ١/٥٥ .

مثاله : كم غلام وهبت ؟

وقوله : ( في اللغة الفصيحة )<sup>(١)</sup>

لأنَّ بعضَ العربِ يقولُ : وهبتَ كمَ غلامٍ .

وقوله : ( أو كم الاستفهامية )<sup>(٢)</sup>

مثاله : كم رجلاً أكرممت ؟

وقوله : ( أو غيرها من أسماء الاستفهام )<sup>(٣)</sup>

مثاله : أين جلست ؟

وقوله : ( إذا لم يقصد به الاستثبات )<sup>(٤)</sup>

لأنَّ بعضَ العربِ سُمِعَ منه : ضَرَبَ منَ منّا .

وقوله : ( أو العامل غير متصرف )<sup>(٤)</sup>

مثاله : ما أحسن زيداً! في التعجب ، لا يجوز فيه تقديم ( زيد ) على ( أحسن )

لأنَّ التعجبَ جرى مجرى الأمثالِ ، فلا يتصرفُ في شيءٍ منه بتقديمٍ ولا تأخيرٍ .

وقوله : ( إذا دخل على العامل )<sup>(٥)</sup> إلى آخر الكلام .

هذه الأشياءُ التي عدّها مسألةً عرضتْ فأحبَّ المصنّفُ ذكرها ، وإلا فقد نصَّ على أنه

يجوزُ فيها تقديمُ المفعولِ على العاملِ .

قوله : ( ما النافية ) إلى قوله ( أو التحضيض )<sup>(٥)</sup>

مثاله : ما ضَرَبَ زيدًا .

ومثال دخول لا في جواب القسم عليه : والله لا أضربُ زيدًا .

ومثال دخول أداة الاستفهام عليه : هل ضَرَبْتَ زيدًا ؟

ومثال دخول أداة الشرط عليه : إنْ تضربَ زيدًا يضربك .

ومثال دخول أداة التحضيض عليه : هلا ضَرَبْتَ زيدًا

=====

( ١ ) المصدر نفسه ٥٥ / ١ .

( ٢ ) نفسه ٥٥ / ١ .

( ٣ ) المصدر نفسه ٥٥ / ١ وفيه ( أو اسما غيرها من سائر أسماء الاستفهام )

( ٤ ) المصدر نفسه ٥٥ / ١ .

( ٥ ) المصدر نفسه ٥٥ / ١ وعبارة ابن عصفور فيه ( وإذا دخل على العامل ما النافية أو لا في جواب القسم ، أو أداة من أدوات الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض )

وقوله : ( أو لام التأكيد )<sup>(١)</sup> .

مثل قولنا : لسوف أضرب زيدًا - فلا يجوز تقديم المفعول لأن لام الابتداء من أدوات الصُّدُورِ .

وقوله : ( غير المصاحبة لأن )<sup>(١)</sup>

تحرز من مثل قولنا : إن زيدًا ليضرب عمرًا ، فيها هنا يجوز تقديم عمرو على اللام فتقول : إن زيدًا عمرًا ليضرب ، لأن اللام هنا واقعة في غير موقعها ؛ إذ كان محلها إنما هو قبل إن / لكنها أخرت كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد<sup>(٢)</sup> على ما يجيء في باب إن .<sup>(٣)</sup>

ومثال الصلة قولنا : جاءني الذي ضرب زيدًا .

ومثال الصفة : جاءني رجل ضرب زيدًا .

ومثال دخول الخافض غير الزائد على العامل : مررت بضارب غلامه زيدًا ، فلا يجوز تقديم ( زيد ) المفعول على ( ضارب ) وحده الذي هو العامل ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، ولا يجوز تقديم ( زيد ) أيضا على ( الباء ) لأن حرف الجر إذا لم يكن زائدًا يتنزل من العامل فيه ، وهو الفعل ، أو معناه ، منزلة الجزء ؛ بدليل أنه قد عدي الفعل إلى المفعول كما تعديه الهمزة وتضعيف العيين ، فلا يجوز تقديم المفعول على الجار ؛ لئلا تكون قد فصلت به بين العامل وحرف الجر الذي هو كالجزء منه ، فإن كان حرف الجر زائدًا نحو : لست بضارب زيدًا ، جاز أن تقدم ( زيدًا ) على حرف الجر ؛ لأنه لما كان ( زائدًا ) لم يوصل العامل إلى المجرور ، فلم يتنزل منزلة الجزء من العامل فلم يصح التقديم عليه على خلاف في ذلك ، وأما الفصل ب ( زيد ) بين الباء الزائدة و ( ضارب ) المجرور ، فلا يجوز .

=====

(١) المقرب ١/ ٥٥

(٢) انظر ماسياني ص ٢٠٩ .

(٣) في الأصل ( زيدًا )



قوله : (نوع آخر) (١)

### بَابُ الْمَوْصُولَاتِ

=====

قوله : فالموصول حرف هو أن ، وأن ، وما ، وكَيِّ - المصدريات (٢)

أَمَّا (أَنَّ) فحرف بالإجماع ، ولا تُوصَلُ إلا بالجملة الاسمية ، لأنها مختصة بالاسماء من حيث هي عاملة فيها ، والمصدر يُسَبِّكُ منها ومن خبرها ، كقولك :

يُعْجِبُنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ - أي : يُعْجِبُنِي انْطِلَاقُكَ - فلا بُدَّ حينئذٍ من أن يكون في خبرها راحة الفعل ، ليتأتى منه سَبِّكُ المصدر .

وَأَمَّا (أَنَّ وَكَيِّ) فحرفان بالإجماع أيضا ، ولا يُوصَلان إلا بالجملة الفعلية ، لأنهما أيضا من عوامل الأفعال ، فيختصان بها ، مثاله : يُعْجِبُنِي أَنْ تَخْرُجَ ، أَوْ : أَنْ خَرَجْتَ - أي : خُرُوجُكَ .

مثال كَيِّ : جِئْتُ كَيِّ تَكْرَمَنِي - أي : لِإِكْرَامِكَ لِي .

وَأَمَّا (مَا) فاختلف فيها ، هل هي اسم أو حرف ؟ فذهب سيبويه - رحمه الله -

إلى أنها حرف (٣) وذهب الأخفش - رحمه الله - إلى أنها اسم (٤) .

ودليل سيبويه - رحمه الله - القياس على أخواتها من (أَنَّ) و (أَنْ) و (كَيِّ) بجامع ما يشتركن فيه من تقديرهن بالمصدر .

ودليل آخر وهو : أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا مِنْ صِلَتِهَا ضَمِيرٌ ، كَمَا يَعُودُ إِلَى (الذِي)

وغيرها من الأسماء الموصولة ، وَإِنْ كَانَ الْأَخْفَشُ - رحمه الله - قَدْ قَالَ : بَأَنَّهُ يَعُودُ

إِلَيْهَا ضَمِيرٌ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ ، فَإِنَّهُ يَقْدَرُ الضمير العائد

محدوفاً ، وليس ذلك بصحيح ، لأنها قد وصلت بالفعل اللازم ، فلا ضمير - حينئذٍ ،

قال الشاعر (٥) :

\* يَسْرُ الْمَرَّةَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا \* :

=====

(١) المقرب ٥٦/١ وفيه (نوع منه آخر)

(٢) المصدر نفسه ٥٦/١ .

(٣) الكتاب ١١/٣٧ ٥٦ .

(٤) انظر معاني القرآن ١-٢/١٠ ، ٢-٣/٣٣٩ وانظر الجنى الداني ص ٣٣٢ وفيه (وذهب

الأخفش وابن السراج ، وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم . .)

(٥) لم أقف على قائله ، والبيت في شرح المفصل ٨/١٤٢ والتصريح على التوضيح ١/٢٦٨

والجنى الداني ص ٣٣١ والهمع ١/٢٨١ ، والدرر اللوامع ٤/٢٥٣ .

فوصلَ ( ما ) ب ( ذهب اللَّيالي ) - وهو/فعلٌ لازمٌ ، و ( اللَّيالي ) فاعلةٌ - فلا ضميرَ -  
 حينئذٍ - وتوصلُ بالجملةِ الاسميةِ والفعليةِ ، كقولك : يُعجِبُنِي ما صنعتَ ، أو : ما تصنعُ ،  
 أي : صنعك ، ويعجِبُنِي ما زيدٌ صنعَ أي : صنيعه ، وكقولِ الشاعرِ :<sup>(١)</sup>

\* لَعَمْرُكَ ما تَدْرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى ولا زاجِرَاتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صانعُ \*

وقوله : ( فأما ما ) فإنها تقعُ على ما لا يعقلُ<sup>(٢)</sup>

مثاله : أعجِبُنِي ما لبستَه وما ركبتَه .

وقوله : وعلى أنواعٍ من يعقِرُ<sup>(٣)</sup>

مثاله : قوله تعالى : ففانكحوا ما طابَ لكم من النساءِ<sup>(٤)</sup> - أي : من أنواعِ

النساءِ ، وهذا الذي ذكره لا خلاف فيه .

وقد تقعُ ( ما ) إذا كانت استفهاماً ، أو موصولةً على صفاتٍ من يعقلُ ومن يعلمُ ،

فتقولُ : إذا قيل لك : ما الإنسانُ ؟ الكاتبُ ، أو الضَّاحِكُ ، أو الضَّارِبُ ؟

وكذلك : أجابَ موسى صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لفرعونَ - قبَّحَهُ اللهُ - حينَ سأله - وما رَبُّ

العالمينَ<sup>(٥)</sup> بما حكاه اللهُ سبحانه وتعالى عنه ، وهو قوله : قالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ

والأرضِ<sup>(٥)</sup> إلى آخر الآيةِ ، فأنكرَ عليه فرعونُ جهلهُ بما أجابَ به موسى عليه السلامُ ؛

لأنه حينَ سأله ب ( ما ) وهو من جهلهُ يريدُ السؤالَ عن الذاتِ المقدَّسةِ - أجابه

- صلَّى اللهُ عليه وسلَّم - بالصفةِ - وهو ( رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ )<sup>(٥)</sup> لعلمه أن ( ما ) يُسألُ

بها عن صفةٍ من يعلمُ ، لا عن ذاتِهِ .

وقد ذهب قومٌ<sup>(٥)</sup> إلى أن ( ما ) تقعُ على ذاتٍ من يعلمُ واستدلوا على ذلك بقولِ

( ١ ) هو لبيد بن ربيعة العامري ، والبيت في شرح ديوانه ص ١٧٢ والفاخر للمفضل بن سلمة ص ٩٨ ، ومقاييس اللغة ( طرقت ) ٣ / ٤٥٠ ، واللسان العادة نفسها ١٠ / ٢١٥ .

( ٢ ) المقرب ١ / ٥٨ .

( ٣ ) سورة النساء آية ٣ .

( ٤ ) سورة الشعراء آية ( ٢٣ و ٢٤ ) ونصهما ( قال فرعون وما رب العالمين \* قال رب - السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين )

( ٥ ) ذهب إلى ذلك ابن درستويه ، وأبو عبيدة ، ومكي ، وابن خروف ، انظر شرح

الجميل لابن عصفور ١ / ١٧٣ .

العرب: سُبْحَانَ مَا سَخَّرْنَا لَنَا (١) ، ويقولهم أيضا: سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ (١) ،  
 ويقول الله تعالى عز والسماوات وما بناها ، والأرض وما طحاها (٢) ويقوله تعالى:  
 يقولوا أنتم عابدون ما أعبد (٣) ، ويقوله تعالى وما منعك أن تسجد لما خلقت  
 بيدي (٤) يعني: آدم عليه السلام ، فحينئذ وقع على ذات من يعقل .  
 والصحيح أنها لا تقع على ذات من يعلم أو يعقل ، فرقا بينها وبين (من) ، وما  
 ذكره (٥) لا دليل لهم في شيء منه ، لأنه يحتمل أحدا أمرين :

إمّا أن تكون (ما) مصدرية في جميع ما ذكر ، فلا تكون حينئذ وقعت على  
 الذات ، ويكون تقدير (سُبْحَانَ مَا سَخَّرْنَا لَنَا) أي: سُبْحَانَ تَسْخِيرِكُنَّ ، على  
 حذف مضاف ، تقديره: ذي تَسْخِيرِكُنَّ ، وكذلك الباقي ، ويكون (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي)  
 أي: لَخَلْقِي ، بمعنى ذي خَلْقِي ، ولا يُقَدَّرُ هُنَا حذف مضاف ، بل يكون  
 (خَلَقُ) هنا مصدرا بمعنى: مفعول ، أي: (مخلوقي) ، كقولهم: دَرَّهْمٌ ضَرَبَ  
 الأَمِيرُ (٦) أي: مَضْرُوبُهُ .

وإمّا أن تكون (ما) أوقعها بمعنى الصفة لمن يعلم ، لا على ذاته سُبْحَانَهُ .  
 ويكون المعنى: سُبْحَانَ الْمَسْخَرِ ، فأطلقه عليه سُبْحَانَهُ بمعنى هذه الصفة ، وهو  
 التسخير ، لا على الذات ، وكذلك البواقبي .

وقوله: (وَمَنْ تَقَعُ عَلَى أُولَى الْعِلْمِ) (٧)

مثاله: سُبْحَانَ مَنْ خَلَقْنَا ، وقوله: (أُولَى الْعِلْمِ) ولم يقل: (أُولَى الْعَقْلِ) حتى  
 يدخل فيه الباري سبحانه وتعالى ، فإنه يوصف بالعلم ، ولا يوصف بالعقل .  
 وقوله: (وقد) تقع على ما لا يعقل إذا عومل معاملة (٧)

(١) انظر المقتضب ٢ / ٢٩٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٠ .

(٢) سورة الشمس آية ٥ و ٦ .

(٣) سورة الكافرون آية ٣ و ٥ .

(٤) سورة ص آية ٧٥ .

(٥) في الأسفل (وما ذكره) .

(٦) شرح الكافية ٣ / ١ - وانظر ما تقدم ص ٨٠ .

(٧) المقرب ١ / ٥٨ .

مثاله : قول امرئ القيس :

\* ألا أنعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل ينعم من كان في العصر الخالي \*  
فعبّر عن الطلل ب ( من ) لما أجراه مجرى من يعقل في ندائه وتحيته .

وقوله تعالى ووالله خلق كل دابة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم

من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع (٢)

وقوله : ( آحاد أولي العلم ) (٣)

مثاله : جاءني زيد الذي أكرمته .

وقوله : ( وغيرهم ) (٣)

مثاله : أعجبتني الثوب الذي لبسته

وقوله : ( وقد تقع على الجمع ) (٣)

مثاله : قوله تعالى ووالذي جاء بالصدق وصدق به (٤) فالمراد ب ( الذي ) هنا

الجمع ؛ بدليل قوله تعالى في الآية ( أولئك هم المتقون ) فأشارته بالجمع دليل

على أن المراد ب ( الذي ) الجمع .

وقوله : ( وكذلك تثنيتهما ) (٥)

يعني به : أن التثنية أيضاً تقع على أولي العلم وغيرهم ، فتقول : أعجبتني الرجلان

الذان قاما ، وأعجبتني الثوبان الذان لبستهما .

وقوله : ( فأما جمعها ) (٦)

مثاله : أعجبتني الرجال الذين قاموا ، والذون على تلك اللغة (٧) ولا يقع الجمع

على ما لا يعقل ؛ لأن صورته صورة جمع المذكر السالم بالواو والنون ، وهو مختص

بمن يعقل ، دون غيره .

=====

( ١ ) البيت في ديوانه ص ٣٧٧ والكتاب ٤ / ٣٩ ، وأما لي ابن الشجري ١ / ٢٧٤ وشرح المفصل

لابن يعيش ٧ / ١١٠ ، والتصريح على التوضيح ١ / ١٣٣ والمقاصد النحوية ١ / ٤٣٣

والهمع ٥ / ٢٤ . ( ٢ ) سورة النور آية ٤٥ .

( ٣ ) المقرب ١ / ٥٨ وفيه ( وقد يقع على الجميع ) .

( ٤ ) سورة الزمر آية ٣٣ .

( ٥ ) المقرب ١ / ٥٨ وفيه ( كذلك تثنيتهما )

( ٦ ) المقرب ١ / ٥٨ .

( ٧ ) هي لغة طيء وهذيل وعقيل كما جاء في الهمع ١ / ٢٨٥ وانظر حاشية الصبان على الاشم

وقوله: (التي تقع على من يعقل - إلى آخره) (١)

فَأَمَلَتْهُ\* التي : أعجبتني المرأة التي قامت ، وقوله تعالى بِالْقِبْلَةِ التي كُنتَ عَلَيْهَا مُهْتَدِيًا والنساء التي خَرَجْنَ .

وقوله: ( وأما الألف واللام إلى آخره) (٢)

فمثال الألف واللام في أولي العلم : أعجبتني الضارب .

ومثاله : في غير أولي العلم : أعجبتني المشروب .

ومثال أولي العلم في المؤنث : جاءتنني المكرمة .

ومثاله في غير أولي العلم : أعجبتني المشروبة .

واعلم أنهم اختلفوا في الألف واللام الموصولة ، هل هي اسم أو حرف ؟

فذهب أبو بكر بن السراج (٤) - رحمه الله - ومن قال بقوله (٥) إلى أنها اسم ،

واستدل على ذلك بعود الضمير إليها ، ومذهب المازني - رحمه الله - وأكثر

النحاة أنها حرف ، واستدلوا على ذلك بتخطي العامل لها في قولك :

مررت بالقائم ، ولو كانت اسماً لكانت فاصلة بين حرف الجر ومعموله ، والاسم

لا يتخطاه العامل ويعمل فيما بعده .

وأما استدلالهم بعود الضمير ، فلا دليل لهم فيه ؛ لأن أبا علي - رحمه الله -

قال في الإيضاح : (والضمير يعود إلى ما دل عليه الألف واللام من الذي) (٨)

=====

(١) المقرب ١/ ٥٨ وتتمة الكلام فيه (وما لا يعقل من آحاد المؤنثات ، وقد تقع على

الجمع إذا عمل معاملة الواحدة المؤنثة ، وكذلك تثنيها وجمعها )

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة البقرة .

(٣) المقرب ١/ ٥٨ وتتمام الكلام فيه (بمعنى الذي والتي فإنها تقع على من يعقل وما لا

يعقل من المذكورين والمؤنثات . . )

(٤) انظر الأصول ٢/ ٣٣٥ .

(٥) قال بقوله تلميذه ابو علي الفارسي كما جاء في الارتشاف ١/ ٥٣١ .

(٦) انظر ما ذهب إليه المازني والأخفش وغيرهم - رحمهم الله - في الارتشاف ١/ ٥٣١ .

(٧) في الأصل : (ولو كان )

(٨) الإيضاح ص ٥٩ .

\* في الأصل : (ومثالات) كترتيب .

قوله : (وذو) (١)

مثال وقوع (ذو) على أولي العلم - قول أبي زيد الطائي (٢) :

\* فَلَا وَذُو بَيْتِهِ فِي السَّمَاءِ \*

ومثال وقوعها على ما لا يعقل قول الشاعر (٣) :

\* وَيَقْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ \*

وقوله : (فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامة) (٤)

مثاله : جاءني الذي عندك ، والذي في الذار ، تحرز من مثل : جاءني الذي

يوم الجمعة ، أو : جاءني الذي بك أوفيك / لأنها ناقصان ، فلا فائدة في ٨٥  
الوصل بهما .

وقوله : (وبالجمال المحتملة للصدق والكذب) (٥)

يعني ب (الجمال) الخبرية ، احترازاً من الجمال الطلبية كالأمير ، والنهبي  
والاستفهام ، وغير ذلك .

وإنما اشترط هذا الشرط : لأن الصلة إنما أتت بها لتوضيح الموصول ، والطلبية

لا وضوح لها في نفسها ، فكيف توضح غيرها ؟ ولذلك لم يشترط هذا الشرط

إلا إذا كان الموصول اسماً ، فأما إذا كان حرفاً فيجوز وصله بالجمال الطلبية

وغيرها ، كقولنا : كتبت إليه أن قم ، على قول من رأى أن (أن) هنا مصدرية ، (٦)

فأما قول الشاعر (٧) :

\* وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي لِعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا \*

=====

(١) المقرب ١/٦٠

٢- من كلمة له في صفة الأسلا ، النسخة في طبقات ابنه ص ٢٣٢/٤٥٩٧ ومجمع الأرباء ١٠/١٩٧

(٣) هو سنان بن الفحل الطائي وصدر البيت \* \* \* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي \* \*

انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦ والتصريح على التوضيح ١/١٣٧ ، وشرح المفصل

٣/١٤٧ ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١/١٥٨ ، والهمع ١/٢٨٩ واللسان

١٥/٤٦٠ (ذو) والخزانة ٦/٣٤ ، وشعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٢/٦٠٠

(٤) المقرب ١/٦٠ (٥) المقرب ١/٦٠

(٦) هذا قول سيبويه وأكثر البصريين - انظر الكتاب ٣/١٦٤ والمقتضب ١/٤٨ والمغني

١/٢٥ ، والجني الذاتي ص ٢١٦

(٧) هو الفرزدق والشاهد من أبيات مدح بها أبا بردة - انظر الديوان ٢/١٠٦ وشرح الجمل

لابن عصفور ١/١٨٠ وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٦٣ وجمع الهوامع ١/٢٩٦ وشرح

شواهد المغني ٢/٨١٠ والخزانة ٥/٤٦٤ والدرر اللوامع ١/٢٧٧

\* فِي الْأَصْلِ : ( تَحَقَّقَ ) تَحْرِيفٌ .

فوصل (التي) بلعل وما بعدها ، وهي من الجملِ المحتملة للصدق والكذب غير  
 فيخرج على أن الصلة ليست (لعلّي وما بعدها) وإنما الصلة القول المحذوف  
 الذي (لعلّي وما بعده) محكيّ به ، تقديره : التي أقول : لعلّي وإن شطت ،  
 أو تكون الصلة في التحقيق هو (أزورها) لا (لعلّي) ، وفصل بين الصلة والموصول  
 بـ (لعلّي) وسيأتي الكلام على ذلك (١).

وقوله : (الخليّة من معنى التعجب) (٢)

لئلا يظن أنه يجوز أن تقول : جاءني الذي ما أحسن أخاه ، وهذا الظن إنما  
 يذنبه من يقول : إن التعجب يحتمل الصدق والكذب ، وأنه خبر ، وأما  
 من يقول : هو إنشأ ، فلا حاجة به إلى هذا الاحتراز (٤).

وإنما لم يجوز أن تكون الصلة تعجبية ، وإن قلنا بأنه خبر ، لأن باب التعجب  
 على الإبهام ، والصلة قصدنا صرّحاً \* أن توضح الموصول كما تقدم ، والمبهم  
 هو محتاج إلى إيضاح ، فكيف يكون موصّحاً لغيره ؟

وقوله : (المشتملة على ضمير) (٥)

إنما اشترطنا الضمير في الصلة ، لأن وضع الجمل على الاستعلال ، فلو لا الضمير  
 يربطها بالموصول لما علم أنها صلة له .

وقوله : (إلا الألف واللام منها فإنها لا توصل إلا باسم الفاعل والمفعول) (٦)

ويحتاج أن يقول : وما في معناها ، كالصفة المشبهة ، وإنما لم توصل إلا بذلك  
 لأننا نقصد في صلتها ما لفظه مفرداً ، ومعناه جملة ، وإنما كان كذلك لأن  
 الألف واللام إنما يدخلان على المفرد ، فمن حيث كان الموصول الألف واللام اقتضى  
 أن يكون اللفظ مفرداً ، ومن حيث هو صلة اقتضى أن يكون المعنى جملة وليس لنا

=====

( ١ ) انظر ما سيأتي ص ٦٥ . ( ٢ ) المقرب ١ / ٦٠ .

( ٣ ) في الأصل (يقول) .

( ٤ ) مذهب الجمهور من النحاة أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية وعلى ذلك لا يجيزون  
 أن تأتي جملة الصلة تعجبية؛ لأن التعجب من الجمل الإنشائية ومن النحاة الذين  
 أجازوا أن تأتي جملة الصلة تعجبية ابن خروف كما جاء في ارتشاف الضرب ١ / ٢١٥ ،  
 والهمع ١ / ٢٩٦ .

( ٥ ) المقرب ١ / ٦٠ ، وتتمة كلام ابن عصفور (هائد على الموصول)

( ٦ ) المصدر نفسه ١ / ٦٠ وفيه ( . . . . . ) وباسم المفعول

\* في الأصل : ( غيراً )

ما يكون لفظه مفردًا ومعناه جملةً إلا المشتقات ، فلذلك اشترطنا أن تكون الصلة للألف واللام مشتقةً ، وذكر (الترضي) (١) شاهدًا على وصل الألف واللام بالجملة الفعلية في ضرورة الشعر ، وقد أنشد عليها أبيات كثيرة ، وإنما وصلت فيها بالفعل المضارع نحو :

\* لا تبعن الحرب إنني لك ال ينذر من نيرانها فاصطلي : (٢)

ونحو قول الآخر (٣) :

\* فذو المال يوءتي ماله دون عرضه  
لما نابه والطارق اليتعهد :

وأشدد الفراء :

\* أحين اصطفاني أن سكت وإنني رو  
لفي شغل عن دخلي اليتبع (٤) :

أي : الذي ينذر ، والذي يتعهد ، والذي يتتبع ، وقد وصلت بالجملة الاسمية أيضًا في الضرورة .

وأشدد عليه بعضهم قول الشاعر (٥) :

\* من القوم الرسول الله منهم  
لهم دانت رقاب بني معد :

=====

(١) المقرب ٦٠/١ ، وهذه الكلمة من بيت للفرزدق ، وهو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨ وشرح الجمل له ص ١٧٩ والخزانة ٣٠/١ .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨ وشرح أبيات المغني

٢٩٣/١ والخزانة ٣٢/١ .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨ والخزانة ٣٢/١

وشرح أبيات المغني ٢٩٣/١ .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو في معاني القرآن ١٥٠/٣ و ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٨

وشرح أبيات المغني ٢٩٣/١ والخزانة ٣٢/١ .

(٥) لم أهتد لقائله - انظره في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٩ ومغني اللبيب ٤٩/١

ورصف المباني ص ١٦٢ وهمع الهوامع ٢٩٤/١ والدرر اللوامع ٢٧٦/١ وشرح أبيات

مغني اللبيب ٢٩١/١ والخزانة ٣٣/١ .



أَرَادَ : الَّذِينَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ .

وقوله : ( وَكَانَ غَيْرَ مَبْتَدَأٍ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ) (١)

لأنه إذا لم يكن مبتدأً كان : إِمَّا فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلًا ،  
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ .

وقوله : ( وَإِنْ كَانَ مَبْتَدَأً وَكَانَ الْخَبْرُ ظَرْفًا ) (٢)

مثاله : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ .

( أَوْ مَجْرُورًا ) (٢) .

مثاله : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ .

( وَجُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ) (٢)

مثاله : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ قَامَ غَلَامُهُ .

( أَوْ اسْمِيَّةٌ ) (٢)

مثاله : جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ .

وقوله : ( لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ) (٢)

لأنه لو حُذِفَ المَبْتَدَأُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، إِذْ الْخَبْرُ بَعْدَهُ يَسْتَقِلُّ بِالصَّلَاقِ ،

وَضَابِطُ هَذَا أَنْ يَقُولَ : لَا يَجُوزُ حَذْفُ المَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ خَبْرُهُ يَصْلُحُ صِلَةً

تَامَةً ، وَالشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ ( جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ) (٢) .

مثاله : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ إِنْ تُعْطِيَ يَشْكُرَكَ .

وقوله : ( وَإِنْ كَانَ الْخَبْرُ غَيْرَ ذَلِكَ ) (٢)

يعنني به أن يكون الخبر مفردًا .

وقوله : ( وَكَانَ الضَّمِيرُ قَدْ عُطِفَ عَلَى غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ) (٢)

مثاله : جَاءَنِي الَّذِي زَيْدٌ وَهُوَ قَائِمَانِ ، وَإِنَّمَا يَجُزُّ حَذْفُهُ ، لِأَنَّهُ يَلِزَمُ مَنْ حَذَفَهُ

بِقَاءِ حَرْفِ العَطْفِ مِنْ غَيْرِ مَعْطُوفٍ بِهِ .

=====

( ١ ) المقرب ٦٠ / ١ وقبله ؛ والضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعاً (

( ٢ ) نفسه ٦٠ / ١ .

وقوله : ( وَإِنْ كَانَ عَطْفٌ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ) (١)

مثاله : جاءني الذي هو وزيد قائمان .

وقوله : ( ففي حذفه خلاف ) (٢)

فمذهب الفراء - رحمه الله - جواز حذفه ، قال : لأن بقاء حرف العطف والمعطوف به يدلان على المحذوف . (٣)

ومذهب ابن السراج - رحمه الله - جواز حذفه على قبح . (٤)

ومذهب جماعة منهم المصنف - رحمه الله - عدم الجواز (٥) - قالوا : وذلك أنه

إذا كان يقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل لأنه قد يكون مستترا

في الفعل فلا يظهر له صورة ، فيكون كأنك قد عطفت على الفعل ، فإن

لا يعطف عليه - وهو محذوف - أولى وأجدد ؛ لئلا يصير في اللفظ كأنك

قد عطفت الصلة على الموصول ؛ فلذلك قال المصنف - رحمه الله - (والصحيح

أنه لا يجوز حذفه) (٥)

وقوله : ( وكان الموصول أياً جاز إثباته وحذفه ) (٥)

مثال الإثبات : جاءني أيهم هو أفضل .

ومثال الحذف : جاءني أيهم أفضل . - قال الله تعالى : ثم لننزعن

من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتياً (٦) تقديره والله أعلم : أيهم هو

أشد ، وقال الشاعر : (٧)

\* إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل \* :

=====

(١) المقرب ٦٠/١ وفيه ( . . قد عطف )

(٢) المصدر نفسه ٦٠/١ .

(٣) انظر معاني القرآن ١/٢٦٥ .

(٤) انظر الأصول ٢/٦٨ .

(٥) المقرب ١/٦٠ .

(٦) سورة مريم آية ٦٩ .

(٧) هو غسان بن ولة والبيت في الإنصاف ٢/٧١٥ وشرح المفصل ٣/١٤٧ و ٤/١٢

والتصريح على التوضيح ١/١٣٥ ومعني اللبيب ١/٧٨ والهمع ١/٣١٣ والخزانة

تقديره : هُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنَّمَا جازَ حذْفُهُ مِنْ غَيْرِ قُبْحٍ ؛ لِأَنَّ أَيًّا لَمَّا خَالَفَتْ  
غَيْرَهَا مِنَ المَوْصُولَاتِ لكونِهَا مَعْرَبَةً ، وَبَاقِي المَوْصُولَاتِ مُبْنِيَةٌ - جازَ أَنْ  
تَخَالَفَهُنَّ فِي صِلَتِهَا أَيْضًا .

وقوله : ( مَا أَنَا بِالذِي قائلٌ لَكَ سَوَاءً )<sup>(١)</sup>

التقديرُ : الذي / هو قائلٌ لَكَ سَوَاءً ، فَحذِفَ (هُوَ) لَمَّا طَالَتِ الصَّلَةُ بِالمَجْرُورِ / ١٦

والمفعولِ .

وقوله : ( شَأْنٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ نَحْوُ قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ ) : (مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ )<sup>(٢)</sup>  
و (تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنُ )<sup>(٣)</sup> .

التقديرُ : مِثْلًا هُوَ بَعُوضَةٌ ، وَعَلَى الذِي هُوَ أَحْسَنُ .

وقوله : ( وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا مُفْصَلًا لَمْ يَجْزُ حذْفُهُ )<sup>(٤)</sup>

مثاله : جَاءَنِي الذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ .

وقوله : ( فَإِنْ كَانَ فِي صِلَةِ الأَلْفِ وَاللَّامِ لَمْ يَجْزُ حذْفُهُ )<sup>(٥)</sup>

مثاله : جَاءَنِي الضَّارِبَةُ . زَيْدٌ .

وقوله : ( بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤَدِّي حذْفُهُ إِلَى اللِّبْسِ )<sup>(٦)</sup>

مثالٌ لِما يُؤَدِّي حذْفُهُ إِلَى اللِّبْسِ قولُكَ : رَأَيْتُ الضَّارِبَةَ زَيْدٌ ، فَلَوْ حَذَفْتَ  
الضَّمِيرَ وَقُلْتَ : رَأَيْتُ الضَّارِبَ زَيْدٌ ، لَمَّا عُرِفَ هَلِ الضَّمِيرُ المَحذُوفُ مُؤَنَّثٌ  
أَوْ مذكَّرٌ . ؟

وقوله : ( وَإِنْ كَانَ مَعْمُولًا لَكَانَ الناقِصَةَ أَوْ لِشَيْءٍ مِنْ أَخْوَاطِهَا لَمْ يَجْزُ حذْفُهُ )<sup>(٧)</sup>

- =====
- (١) المقرب ٦١/١ وهذه العبارة مما سمعه الخليل من العرب، انظر الكتاب ١٠٨/٢ .
  - (٢) سورة البقرة آية ٢٦ ، قرأ بالرفع الضحاك وابراهيم بن أبي عيلة ورواية بن العجاج وقطرب - انظر البحر المخطط ١٢٣/١ ومعجم القراءات القرآنية ١/٣٩ .
  - (٣) سورة الأنعام آية ١٥٤ قرأ بالرفع يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق - انظر البحر المحيط ٤/٢٥٥ .

(٤) المقرب ٦١/١ وفيه ( . . . فَإِنْ كَانَ مُفْصَلًا )

(٥) المصدر نفسه ٦١/١ .

(٦) نفسه ٦١/١ وفيه ( . . . إِلَى لِبْسٍ )

(٧) المصدر نفسه ٦١/١

مثاله : جاءني الذي أعطيته غلامه ، أو : جاءني الذي أكرمه غلامه ،  
فلا يجوز حذفه ، لأنه لا يكون عليه دليل لاكتفاء الصلة بالضمير الآخر  
عائداً .

وقوله : ( وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه ) (١)

مثاله : جاءني الذي أكرمه ، يجوز أن تحذف الهاء ويقال : جاءني  
الذي أكرمت - كقوله تعالى : ﴿ هذا الذي بعث الله رسولا <sup>(٢)</sup> في أي : بعثه  
الله ، وإنما جاز حذفه ، لأن طلب الموصول له يكون دليلاً عليه .

وقوله : ( إن كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه ) (٣)

مثاله : جاءني الذي زيد ضاربه غداً ، أو اليوم ، وإنما جاز حذفه  
لأنه وإن كان مجروراً - فهو في المعنى منصوب ، فهو كالضمير المنصوب  
في جواز حذفه ، فتقول : جاءني الذي زيد ضارباً غداً ، أو اليوم ،  
واسم المفعول حكمه اسم الفاعل في ذلك .

وقوله : ( وإن كان غيره لم يجز حذفه ) (٣)

\* تحته قسمان :

إما أن يكون المضاف إلى الضمير ليس باسم فاعل أصلاً ، وإن كان اسم  
الفاعل فهو بمعنى الماضي ، فمثال غير اسم الفاعل ذكره المصنف - رحمه الله - (٤)  
ومثال اسم الفاعل بمعنى الماضي قولك : جاءني الذي زيد ضاربه أمس .  
وعلى كلا التقديرين لا يجوز حذف الضمير هنا ، لأننا لو حذفناه فإمّا  
أن نحذفه من دون المضاف ، أو مع المضاف ، لا جائز أن نحذفه من دون  
المضاف ، لأن حذف المضاف إليه وتبقيّة المضاف قليل ، وإن حذفناه مع  
المضاف ألبس ، لأنه لا يبقى عليه دليل ، وقد أجاز بعض الكوفيين حذف (٥)

( ١ ) المصدر نفسه ٦١ / ١ . ( ٢ ) سورة الفرقان آية ٤ .

( ٣ ) نفسه ٦١ / ١ .

( ٤ ) مثل له ابن عصفور بقوله ( جاءني الذي أبو قائم )

( ٥ ) أجاز ذلك الكسائي - انظر مصادر تخريج الشاهد الآتي .

\* في المخطوطة ( عنه قسمان ) وهو محرف ، ولعل الصواب ما أسبغناه

أبيه من مثل قوله<sup>(١)</sup> : جاءني الذي أبوه قائم ، وأستدل على ذلك بقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
 أعودُ بالله وآياته  
 من بابٍ من يغلُقُ من خارجٍ  
 فقال : المراد من بابٍ من يغلُقُ بابه ، فحذف بابه .

والجواب عن ذلك : أنا لا نعلم أنه حذفه كما قلت ، بل حذف باباً وحده أولاً وأقام المضاف إليه مقامه ، فصار في التقدير : من بابٍ من يغلُقُ هو ، فاتصل الضمير المرفوع بعامله فاستتر فيه ، فالضمير مستتر حينئذ لا محذوف .

وقوله : ( حرفٌ مثل الحرف الذي دخل على الضمير )<sup>(٣)</sup> .

أعلم أنه لا يجوز<sup>(٤)</sup> ، وتحت مسألتان :

إحدهما : ألا يكون الموصول أو المضاف إليه مجروراً أصلاً كما مثل به المصنف - رحمه الله -<sup>(٥)</sup> والأخرى : أن يكون الموصول أو ما أضيف إليه مجرورين بحرف جرٍّ ، ولكنه مغاير للحرف الذي دخل عليه وجر به الضمير ، كقولك : أخذت عن الذي مررت به ، أو : عن غلام الذي مررت به .

وقوله : ( وإن كان جاز إثباته وحذفه ، نحو قولك : مررت بالذي مررت به ومررت بغلام الذي مررت به )<sup>(٦)</sup> .

ويجوز حذف العائد المجرور في موضعين آخرين ، لم يذكرهما المصنف - رحمه الله - :  
 الموضع الأول : ألا يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر به الضمير ، بل يكون حرف الجر قد دخل على موصوف الموصول كقول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

=====

١- أي قول ابن عصفور ، انظر المقرب ١ / ٦١ .

٢- لم أفسد على قائله ، والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٤ واللمع ١ / ٣١٠ ، والدرر اللوامع ١ / ٢٩٨ .

٣- المقرب ١ / ٦١ .

٤- في الكلام نقص ، يتم بنحو قولنا : ( حذف العائد المجرور بالحرف إلا إذا حر الموصول أو المضاف إليه بحرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير )

٥- مثل له ابن عصفور بقوله : ( جاءني الذي مررت به ) و ( جاءني غلام الذي مررت به ) انظر المقرب ١ / ٦٢ .

٦- المقرب ١ / ٦٢ .

٧- هو كعب بن زهير ، والبيت في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٣ ، والتصريح على التوضيح ١ / ١٤٧ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٧٣ والمقاصد النحوية ١ / ٤٤٩ .

\* لا تَرَكَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ \* .

تَقْدِيرُهُ : إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ إِلَيْهِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ جُمْلَةً أُخْرَى فِيهَا ضَمِيرٌ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ

جُرٍّ بِمِثْلِهِ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

\* وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لَيِّنَ فُؤَادِهَا فَفَسَا اسْتَلِينَ بِهِ لِلَّانِ الْجَلْمَدُ \* .

تَقْدِيرُهُ : وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ بِهِ لَيِّنَ فُؤَادِهَا ، فَقَوْلُ الْمَصْنَفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَكُونَ

الْعَامِلُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ وَالْحَرْفِ الَّذِي جُرَّ بِهِ الضَّمِيرُ بِمَعْنَى

وَاحِدٍ (٢) ، وَلَمْ يَقُلْ : (بَلْفِظٍ وَاحِدٍ) ؛ لِإِدْخَالِ فِيهِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَاصْدَعْ

بِمَا تَوَمَّرَ) (٣) ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَاصْدَعْ بِمَا تَوَمَّرَ بِهِ ، وَلَيْسَ لَفْظُ (اصْدَعْ)

و (تَوَمَّرَ) وَاحِدًا ، لَكِنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا .

وَضَابِطُ جَوَازِ حَذْفِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ جُرٍّ هُوَ الْمَوْصُولُ وَالضَّمِيرُ مَجْرُورٌ بِحَرْفِي

جُرٍّ لَفْظُهُمَا وَاحِدًا ، أَوْ يَكُونُ بَعْدَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ صِلَتُهُ ، وَقَدْ حُذِفَ مِنْهَا الضَّمِيرُ

بِمِثْلِ ذَلِكَ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ الضَّمِيرُ مَجْرُورًا بِهِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ

الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ .

وَقَوْلُهُ : (وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ) (٤)

مِثَالُ الْفَصْلِ الَّذِي لَا يَجُوزُ نَحْوَ قَوْلِكَ : أُعْطِيتَ الَّذِي دَرَهْمًا أَكْرَمَهُ زَيْدٌ ، فَقَدْ

فَصَلَّتْ ب (دَرَهْمٍ) الَّذِي هُوَ مَعْمُولٌ (أُعْطِيتُ) ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الصَّلَةِ بَيْنَ (الَّذِي

وَصِلَّتِهَا) .

١) هُوَ الْأَحْوَصُ الْإِنصَارِيُّ وَالشَّاهِدُ مِنْ أَبِياتِ يَمْدَحَ بِهَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - انظُرْ دِيوَانَ

الْأَحْوَصِ ص ١٦٧ وَرِوَايَةُ الْبَيْتِ فِيهِ هَكَذَا :

\* لَوْ بِالَّذِي عَالَجْتُ لَيِّنَ فُؤَادَهُ فَأَبَى يَلِينُ بِهِ لِلَّانِ الْجَنْدَلُ \* .

وَانظُرِ الْبَيْتَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٩٤/١ وَالْهَمْعُ ٣١١/١ وَالذَّرْرُ اللَّوَامِعُ

٢٩٩/١ وَالْخَزَانَةُ ٤٩/٢ .

٢) الْمُقْرَبُ ٦٢/١ .

٣) مِنَ الْآيَةِ ٩٤ مِنْ سُورَةِ الْحَجْرِ .

٤) الْمُقْرَبُ ٦٢/١ .

وقوله : ( ولا بين أبعاض الصلّة )<sup>(١)</sup>

مثاله : أيضا فيما لا يجوز أن تقول : أعطيت الذي أكرمه درهما زيدا ، فقد فصلت ب ( درهم ) الأجنبي بين ( أكرمه ) وبين ( زيد ) الذي هو فاعل ( أكرمه ) ، وهو بعض الصلّة .

وقوله : ( ولا يجوز أن يتبع الموصول ، ولا يستثنى منه ، ولا يخبر عنه )<sup>(٢)</sup>

مثاله فيما لا يجوز تقول : جاءني الضارب الظريف زيدا ، فقد وصفت ( الضارب ) ب ( الظريف ) قبل مجيء مفعوله ، فلا يصح ، وكذلك لا يجوز : جاءني الضارب نفسه زيدا ، على أن يكون ( نفسه ) توكيدا للفصل ، وكذلك لا يجوز : جاءني الضارب وبكر زيدا ، للفصل بالمعطوف ، وكذلك البدل ، فأما قول الشاعر :<sup>(٣)</sup>

\* لسنا كمن حلت إيا ديارها تكررت تمنع حياها أن يحصدا \*

ففي الظاهر قد فصل ب ( إيا ) الذي هو بدل من ( من ) ( الموصول بين حلت ) و ( دارها ) الذي هو مفعول ( حلت ) فليس ( دارها ) بمفعول ل ( حلت ) هذه المذكورة ، بل تمام الصلّة قوله : ( حلت ) و ( دارها ) منصوب بفعل آخر ، لا ( حلت ) هذه المذكورة ، فلم يقع فصل ، وكذلك ما جاء نظيره .

ومثال المستثنى فيما لا يجوز : جاءني الضاربون إلا بكرًا زيدا .

ومثال الإخبار : الضاربون قائمون زيدا ، فقد أخبرت عنه قبل مجيء مفعوله ، فلا يصح .

وقوله : ( فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤول )<sup>(٤)</sup>

مثال ذلك قول الشاعر : ( لسنا كمن حلت ) إلى آخره ، فقد تقدم ذكرها .

=====

( ١ ) المقرب ٦٢ / ١ .

( ٢ ) المصدر نفسه ٦٢ / ١ وبعده ( إلا بعد تمام صلته )

( ٣ ) هو الأعمش ، والبيت في ديوانه ص ٣٤١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٣٨ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٢ / ٢ والخصائص ٤٠٢ / ٣ ، وأما ابن الشجري ١٩٤ / ١

وشرح النجمل لابن عصفور ١٨٥ / ١ .

( ٤ ) المقرب ٦٣ / ١ .

وقوله : ( نَحْوَمَنْ وَمَا الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ ) (١)

مثاله : مَنْ قَامَ أَخَوَاكَ ، فَ ( مَنْ ) مبتدأ ، وَ ( أَخَوَاكَ ) خبره ، وَ ( مَنْ ) عبارة عن الأخوين ، فَهِيَ فِي الْمَعْنَى مَشَاقَّةٌ ، وَأَعَدَّتِ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي ( قَامَ ) إِلَيْهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ، حَمَلًا عَلَى لَفْظِهَا ، وَكَذَلِكَ : مَنْ قَامَ إِخْوَتُكَ ، فِي الْجَمْعِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَكَذَلِكَ : مَنْ قَامَ جَارِيَتُكَ ، فَتَذَكَّرُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَيَجُوزُ : مَنْ قَامَا أَخَوَاكَ ، وَ : مَنْ قَامُوا إِخْوَتُكَ ، وَ : مَنْ قَامَتْ جَارِيَتُكَ ، فَتَشْتَبِي الضَّمِيرَ وَتَجْمَعُهُ وَتَوْنُثُهُ ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، وَهُوَ مِثَالُهُ قَوْلُهُ ( وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى ) إِلَى آخِرِهِ . (٢)

وقوله : ( وَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي الَّذِي وَالَّتِي وَتَشْتَبِيهِمَا وَجَمْعَهُمَا إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ ) إِلَى آخِرِهِ . (٣)

يَعْنِي بِهِ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ ( الَّذِي ) أَوْ ( الَّتِي ) بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ : أَنَا الَّذِي قَمْتُ ، وَأَنْتَ الَّذِي قَمْتَ ، وَأَنْتِ الَّتِي قَمْتِ ، أَنْ تَحْمِلَ عَلَى لَفْظِ الَّذِي وَالَّتِي ، فَيَكُونُ الضَّمِيرُ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ ، نَحْوَ أَنْ تَقُولَ : أَنَا الَّذِي قَامَ ، وَأَنْتَ الَّذِي قَامَ ، وَأَنْتِ الَّتِي قَامَتْ ، وَيَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى ، فَتَقُولُ : أَنَا الَّذِي قَمْتُ ، وَأَنْتَ الَّذِي قَمْتَ ، وَأَنْتِ الَّتِي قَمْتِ ، لِأَنَّ الَّذِي وَالَّتِي اسْمَانِ ظَاهِرَانِ ، وَالْأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ ، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمُرَاتِ ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَيْهَا عَلَى حَسَبِهَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ ، وَالْغَيْبَةِ ، فَتَقُولُ مِثْلًا : مُحَمَّدٌ قَامَ ، إِذَا كُنْتَ مُتَكَلِّمًا ، وَلَا تَقُولُ : مُحَمَّدٌ قَمْتُ ، وَتَقُولُ : أَنَا قَمْتُ ، وَلَا تَقُولُ : أَنَا قَامَ ، فَلَمَّا كَانَ الَّذِي وَالَّتِي اسْمَيْنِ ظَاهِرَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا عَادَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمَا بِلَفْظِ

=====

(١) المقرب ١/٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ١/٦٣ وتنمة كلام ابن عصفور : . . . فيكون الحكم على حسب المعنى الذي يريد .

(٣) المقرب ١/٦٣ وتنمة كلام ابن عصفور ( . . . الحمل على اللفظ - فيكون الضمير العائد عليهما غالبًا كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة والحمل على المعنى فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول .



وقوله : (أَوْ إِلَى إِيقَاعِ وَصْفٍ خَاصٍّ) إِلَى قَوْلِهِ : (لَمْ يَجْزِ) (١)

هذه الصفات على ضَرْبَيْنِ :

مَا مَذْكُورُهُ وَمَوْئِنُهُ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ : (أَحْمَرَ) لِلْمَذْكُورِ / وَ (حَمْرَاءَ) لِلْمَوْئِنِ ،  
 وَمَا لَفْظٌ مَذْكُورُهُ مُخَالَفٌ لِلْفَرْقِ مَوْئِنُهُ ، نَحْوُ : (عَبْدٌ) لِلْمَذْكُورِ ، وَ (أُمَّةٌ) لِلْمَوْئِنِ ،  
 فَإِنَّ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ جَازًا أَنْ تَقُولَ : مَنْ كَانَتْ حَمْرَاءُ جَارِيَتِكَ ، فَتَحْمِلُ الْأِسْمَ وَالْخَبَرَ  
 عَلَى الْمَعْنَى ، وَجَازًا أَنْ تَقُولَ : مَنْ كَانَ حَمْرَاءَ جَارِيَتِكَ ، فَحَمَلْتَ اسْمَ كَانَ عَلَى  
 الْفَرْقِ ، وَخَبَرَهَا عَلَى الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ (حَمْرَاءَ) لِلْمَوْئِنِ ، وَأَنْتَ  
 إِنَّمَا أَرَدْتَ بِ (مَنْ) الْمَوْئِنَ ، فَلَمْ تَتَوَقَّعْ وَصْفًا خَاصًّا بِالْمَوْئِنِ وَهُوَ (حَمْرَاءَ) إِلَّا عَلَى  
 مَوْئِنِ ، فَجَازَ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَنْ كَانَ أَحْمَرَ جَارِيَتِكَ ، أَوْ مَنْ كَانَتْ أَحْمَرَ جَارِيَتِكَ ،  
 لَكُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ الْوَصْفَ الْخَاصَّ بِالْمَذْكُورِ وَهُوَ (أَحْمَرَ) عَلَى الْمَوْئِنِ الَّذِي هُوَ (مَنْ)  
 الْمُرَادُ بِهِ الْجَارِيَةُ ، وَهَذَا لَا يُجُوزُ (عِنْدَ) (٢) أَحَدٍ إِلَّا الْكَسَائِيُّ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ -  
 فَإِنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي يُفْرَقُ بَيْنَ مَذْكُورِهَا وَمَوْئِنِهَا بِالتَّاءِ عَلَى  
 مَا سَنَذْكُرُهُ ، وَنَذْكُرُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٤) .

وَلَوْ كَانَتْ الصِّفَةُ مَا لَفْظٌ مَذْكُورِهَا مُخَالَفٌ لِلْفَرْقِ مَوْئِنِهَا كَ (عَبْدٍ) وَ (أُمَّةٍ) لَمْ يَجْزِ  
 إِجْمَاعًا ، فَلَا يُجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَنْ كَانَتْ عَبْدًا جَارِيَتِكَ ، لِإِيقَاعِكَ عَبْدًا الْمُخْتَصَّ  
 بِالْمَذْكُورِ عَلَى الْمَوْئِنِ ، وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : مَنْ كَانَتْ شَيْخًا جَارِيَتِكَ ، إِلَّا عَلَى رَأْيِ  
 مَنْ يَقُولُ : (شَيْخٌ) لِلْمَذْكُورِ ، وَ (شَيْخَةٌ) لِلْمَوْئِنِ (٥) .

فَإِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ مِمَّا يُفْرَقُ بَيْنَ مَذْكُورِهَا وَمَوْئِنِهَا بِالتَّاءِ كَ (قَائِمٍ) وَ (قَائِمَةٍ) وَ (ضَارِبٍ)

=====

(١) تمام كلام ابن عصفور (بالمذكر على الموءنت ، أو بالموءنت على المذكر من الصفات  
 التي لم يفصل بين مذكرها وموءنتها بالتاء ، فإن أدى إلى شيء من ذلك لم يجز)

انظر المقرب ٦٣/١ ، ٦٤ .

(٢) مطموسة في الأصل ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٢٩٧/١ وارتشاف الضرب ٥٤١/١ .

(٤) انظر ما سيأتي ص : ٧ .

(٥) انظر الأصول ٣٤٢/٢ وارتشاف الضرب ٥٤٠/١ .

و (ضاربة) ، وغير ذلك جاز فيه إيقاع المذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر ، فتقول : من كان قائماً جاريتك ، فتحمل الاسم والخبر على اللفظ ، وإن أوقعت وصف المذكر على المؤنث ، وتقول : من كانت قائمة جاريتك فتحملها على المعنى ، وتقول : من كان قائمة جاريتك ، فتحمل الاسم على اللفظ ، والخبر على المعنى ، وتقول : من كانت قائمة جاريتك ، فتحمل الاسم على المعنى ، والخبر على اللفظ .

وجاز جميع ذلك عند الكوفيين وأكثر البصريين - خلافاً لابن السراج - رحمه الله ، فإنه يجوز حمل الاسم والخبر على اللفظ جميعاً ، أو المعنى جميعاً ، ولم يجز أن تحمل أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى ، لأنه يخالف الخبر المخبر عنه ، فقاس ذلك على الفعل .

والفرق بينهما أنه يجوز في الاسم أن تخبر عن المذكر بالمؤنث فتقول : زيد نسمة فاضلة ، وهند شخص حسن ، وتخبر أيضاً في الاسم عن المثنى بالمفرد ، وعن المفرد بالمجموع ، فتقول : الزيدان عضيدي ، وقال الشاعر (٢) :

\* فكان مجني دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمَعْصِرُ \*

فأخبر ب (ثلاث) عن (مجنّي) الذي هو مفرد .

ولا يجوز في الفعل أن تقول : الزيدان قام ، ولا : الزيدون قام ، فبان الفرق ما بين الاسم والفعل .

وأما قياس الكسائي - رحمه الله - (أحمر) و (حمرأ) على (قائم) و (قائمة) فلا يتجه ؛ لأن في (أحمر) و (حمرأ) زيادة تمنع من ذلك ، وهو كونهم اختصوا اللفظ بقصد وضعه للمذكر خصوصاً ، وللمؤنث خصوصاً ، فلو أوقعنا (أحمر) على المؤنث ، و (حمرأ) على المذكر لأدى إلى مخالفة مقصود الوضع ، وهذا لا يجوز .

=====

(١) انظر الأصول ٣٤٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١/٥٤٠ .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه ص ٩٢ ، والكتاب ١٧٥/٢ ، والكامل

٢/٢٥١ ، والخصائص ٢/٤١٧ ، والإنصاف ٢/٧٧٠ ، والمقاصد النحوية

٤/٤٨٣ والخزانة ٧/٣٩٤ .

وقوله : ( وكذلك إن أدى حمل الصلة كلها ) إلى : ( لم يجز ) (١)  
 مثاله : من كان أحمر جاريتك ، فحملنا اسم كان على اللفظ ، لأننا أتينا به  
 مذكراً ، وكذلك حملنا الخبر وهو ( أحمر ) على اللفظ أيضاً ، فقد حملنا الصلة  
 كلها على اللفظ ، فأدى ذلك إلى أن أوقعنا ( أحمر ) ، وهو وصف خاص بالمذكر من  
 الصفات التي لم يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، نحو ( قائمة ) على المؤنث ،  
 لأن المراد به الجارية ، فلذلك لم يجز ، وإنما جعل للباب هذا الضابط  
 الذي ذكره ، لأن باب الضمائر أظهر في الفاعلية والمفعولية من الأسماء الظاهرة  
 وأبين ، ألا ترى أن كل من أراد أن يخبر عن نفسه بإعطاء يقول : أعطيت ،  
 فيأتي بالضمير فاعلاً ، ويفهم منه كل سماع أن المعبر عنه بالتاء هو الفاعل ،  
 سواء كان السامع عالماً بعلم العربية ، أو جاهلاً ، وكذلك كل من أراد أن يخبر  
 بأنه مفعول الإعطاء يقول : أعطاني ، فيضع موضع اسمه ضمير المنصوب ، ويفهم  
 منه كل سماع أنه معطى لا معطي ، ولا كذلك في الأسماء الظاهرة ، فإنه يفهم  
 الفاعل والمفعول منها من كان عالماً باللغة العربية حتى يعرف المنصوب من  
 المرفوع ، فلما كانت الضمائر أبين كما ذكرنا ، والأسماء الموصولة مبنيان  
 وضع لاعتبارها الضمائر التي هي بيّنة في المعنى ، لتكون أوضح وأقرب في  
 فهم المقصود .

واعلم أن ( الذي ) إنما أتى بها توصلاً إلى وصف المعارف بالجملي ، لأنهم  
 لما وصفوا النكرة بالمفرد في قولهم : جاءني رجلٌ ظريفٌ ، والجملة في قولهم :  
 جاءني رجلٌ قام أبوه ، وأمکن ذلك من حيث كانت الجملة (٢) نكرات تصدوا أن  
 يصفوا المعرفة أيضاً بالمفرد والجملة كما فعلوا في النكرة ، فقالوا : جاءني

=====

( ١ ) المقرب ٦٤ / ١ وتتام كلام ابن عصفور ( . . . ) على اللفظ إلى إيقاع وصف خاص  
 بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين -  
 مذكرها ومؤنثها من الصفات المذكورة لم يجز ) .

( ٢ ) في الأصل ( الجملة )

زَيْدُ الظَّرِيفُ ، فَأُمِّكَنَ وَصَفَهَا بِالْمُفْرَدِ ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ وَصَفَ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ ،  
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْجُمْلَةَ نَكْرَةٌ ، وَالصِّفَةَ لَا بُدَّ أَنْ تُطَابِقَ الْمَوْصُوفَ تَعْرِيفًا  
 وَتَنْكِيرًا ، فَأَتَوْا بِهِ (الذي) وَوَصَلُوهَا بِالْجُمْلَةِ الَّتِي اعْتَزَمُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا  
 صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ ، فَقَالُوا مِثْلًا : جَاءَنِي زَيْدُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، فَجَعَلُوا  
 (الذي) فِي اللَّفْظِ هُوَ الصِّفَةُ لِـ (زيد) ، وَفِي الْمَعْنَى لَمْ يَصِفُوا إِلَّا  
 بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ ، وَهُوَ (قيام الأب) .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَوْصُولَ وَإِنْ كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى صِلَةٍ فِي إِضَاحِهِ فَكَانَ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ  
 أَنْ لَا يُحْكَمَ لَهُ بِإِعْرَابٍ قَبْلَ مَجِيءِ صِلَتِهِ ، كَمَا لَا يُخْبَرُ عَنْهُ قَبْلَ مَجِيءِ صِلَتِهِ ،  
 فَإِنَّ الإِعْرَابَ الْمُقَدَّرَ لَهُ دُونَ صِلَتِهِ .

فَإِذَا قُلْنَا : جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، فَالرَّفْعُ مُقَدَّرٌ فِي (الذي) لَا فِي (الذي  
 قَامَ أَبُوهُ) بِجُمْلَتِهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الإِعْرَابَ لَمَّا ظَهَرَ فِي الْاسْمِ الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ  
 (أَيُّ) إِنَّمَا ظَهَرَ فِيهِ ، لَا فِي صِلَتِهِ ، كَقَوْلِنَا : جَاءَنِي أَيُّهُمْ قَامَ ، وَرَأَيْتُ  
 أَيُّهُمْ قَامَ ، وَمَرَرْتُ / بِأَيُّهُمْ قَامَ ، فَلَمَّا ظَهَرَ الإِعْرَابُ لَمْ يَكُنِ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ  
 وَالْمَجْرُورُ إِلَّا أَيًّا دُونَ صِلَتِهَا ، فَعَرَفْنَا أَنَّ الإِعْرَابَ مُقَدَّرٌ فِي الْمَوْصُولِ ، دُونَ  
 صِلَتِهِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَمَّا ثَنَيْنَا (الذي) وَ (التي) إِنَّمَا ظَهَرَتْ (١) عَلَامَةُ الإِعْرَابِ  
 عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ إِعْرَابًا فِي (الذي) وَ (التي) قَبْلَ الإِتْيَانِ بِالصِّلَةِ ، فَتَقُولُ :

جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَا ، وَ : رَأَيْتُ اللَّذَيْنِ قَامَا ، وَكَذَلِكَ : اللَّتَانِ قَامَتَا ،  
 وَ : اللَّتَيْنِ قَامَتَا .

وظهور إعراب (الذين) و (اللتان) عند من يقول : إِنَّهُ إِعْرَابٌ فِي الْمَوْصُولِ  
 قَبْلَ الإِتْيَانِ بِالصِّلَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَقْدَرُ حَيْثُ ظَهَرَ .

=====

( ١ ) فِي الْأَصْلِ (ظَهَرَ)

## بَابُ : نَعْمَ وَبِئْسَ

=====

وقوله : (هما فعلان) (١)

اعلم أن بين النحاة اختلافاً فيهما ، فذهب البصريون  
 أنهما فعلان كما ذكر ، واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الكوفيين  
 فقالوا في مسائل الخلاف : (ذهب الكوفيون إلى أن : نَعْمَ وَبِئْسَ اسمان (٢)  
 وقال ابن الشجري - رحمه الله - في أماليه في المجلس الموفى الستين :  
 (أجمع البصريون من النحويين على أن : نَعْمَ وَبِئْسَ - فعلان وتابعهم  
 علي بن حمزة الكسائي - رحمه الله ، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء  
 هما اسمان ، وتابعه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأصحابه على  
 اسميتهما (٣) وقال ابن عصفور (٤) : (نَعْمَ وَبِئْسَ - فعلان لم يختلف فيه  
 أحد من النحويين البصريين والكوفيين ، وإنما الخلاف بينهما بعد  
 إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن : نَعْمَ الرَّجُلُ - جملة  
 فعلية ، وكذلك : بِئْسَ الرَّجُلُ ، وذهب الكسائي - رحمه الله - إلى أن  
 قولهم : نَعْمَ الرَّجُلُ ، وبيئس الرجل - اسمان محكيان بمنزلة : تَأَبَّطَ شَرًّا ،  
 نُقِلَا عَنْ أَصْلِهِمَا ، وسمي بهما المدح والذم ، وذهب الفراء - رحمه الله -  
 إلى أنهما جملتان صفتان لموصوفٍ محدوفٍ ، والأصل عنده في قولك :  
 نَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، رجُلٌ نَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ورجُلٌ بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ،  
 (فنعْمَ وبيئس) صفتان لرجلٍ ، لأنهما جملتان بعد النكرة ، ثم حذف  
 الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، ووافق ابن مالك (٥) في حكاية المذاهب  
 ما قاله ابن الشجري - رحمه الله - .

=====

(١) المقرب ٦٥/١ -

(٢) انظر الإنصاف ٩٧/١ ، والبيتين ص ٢٧٤ -

(٣) أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢ -

(٤) انظر شرح المقرب ، وشرح الجمل ٥٩٨/١ :

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ ، وشرح

المجلد الأول ص ١٦٧ ، وما بعدها .

والدليلُ على أنَّهما فعْلانِ اتَّصَلَ تاءُ التَّأْنِيثِ الساكِنَةِ بهما ،  
 نحو قولِهِم : نَعِمَتِ المِراةُ ، وَبُقِسَتِ المِراةُ ، واتَّصَلَ الضَّمائرُ البارِزةُ  
 المرفوعةُ بهما ، نحو قولِهِم فيما حَكَاهُ الكَسائِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - نَعِماً رِجالينِ  
 الزيدانِ ، ونَعِمْوا رِجالاً الزيدونَ .<sup>(١)</sup>

### القاعدةُ :

كُلُّ ما تَضَمَّنَ ما لَيْسَ لَهُ في الأَصْلِ مُنْعَ شَيْئاً ما لَهُ في الأَصْلِ ؛  
 لِيَكُونَ ذلكَ المُنْعُ دليلاً على ما تَضَمَّنَهُ ، وإِذا كانَ كذلكَ فَنِعَمَ وَبُقِسَ إِنما مُنْعاً  
 التَّصَرُّفَ ، لأنَّهما لفظُهُما ما ضٍ ، ومَعناهُما إِنشاءُ المَدْحِ والذَّمِّ في الحالِ ،  
 فلَمَّا تَضَمَّنَا ما لَيْسَ لهما في الأَصْلِ ، وهو الدَّلالةُ على الحالِ مُنْعِياً  
 التَّصَرُّفَ لذلِكَ .

وأما قولُهُ : (بِنِعَمِ الوَلدِ) <sup>(٢)</sup> و (على بُسِّ العَيْرِ) <sup>(٣)</sup> فلا دَليلَ  
 للكوفيينَ فيه ، لأنَّ حَرفَ الجَرِّ لم يَدْخُلْ في المَعنى إِلا على القولِ الَّذي  
 حَكِي بِهِ هذا اللفظُ ، كأنَّه قالَ : ما هِيَ بِمَقولِ فيها : نِعَمَ الوَلدِ ،  
 وكذلِكَ على مَقولِ فيه : بُسِّ العَيْرِ ، فَحُذِفَ القَوْلُ ، وأدْخِلَ حَرفُ  
 الجَرِّ على المحكِيِّ .

وقولُهُ : (ولا بُدَّ من ذَكَرِ اسمِ الممدوحِ والمذمومِ ، ومن ذَكَرِ التَّمييزِ)  
 ثُمَّ قالَ : (ويجوزُ حَذْفُ ذلكَ كُلِّهِ لِفَهْمِ المَعنى) <sup>(٤)</sup>

=====

(١) انظر ما حكاه الكسائي في التبيين ص ٢٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور  
 ٠٦٠٦/١

(٢) هذه العبارة من قول بعض العرب ، والعبارة كاملة كذا (والله ما هي بنعم  
 الولد ، نصرها بكاء ، وبرها بغيره) انظرها في أمالي ابن الشجري والإنصاف

٩٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعين ١٢٨/٧ ، وشرح الكافية ٣١١/٢ .

(٣) العبارة كاملة ( نعم السير على بس العير ) وهي من قول بعض العرب ، انظرها  
 في أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢ ، والإنصاف ٩٨/١ .

(٤) المقرب ٦٦/١ .

هَذَا الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ مُتَنَاقِضٌ ، لِأَنَّهُ قَالَ (لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ) ،  
فَهَذَا يُعْطِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ أَبَدًا .

وقوله : (وقد يجوز حذف ذلك) (١)

مناقض لهذا ، والصواب حمل كل واحد منهما على وجهه ، فقوله (ولا بد  
من ذكره) يعني به : إذا لم يكن عليه إن حذف دليل ، وقوله ( ويجوز  
حذفه ) يعني إذا كان عليه دليل ، ولذلك قال : (لفهم المعنى) .

وقوله (ولا يكون اسم الممدوح أعم ولا مساويًا) (٢)

أما كونه لا يكون أعم ، فلأن المقصود دخول اسم الممدوح في الفاعل  
ليمدح مرتين ، مرة بدخوله في الفاعل ، ومرة بخصوصية ذكره ، نحو :  
نعم الرجل زيد ، ف (زيد) مدح بدخوله في (الرجل) مرة وبذكره  
أخرى ، فلو قلنا : نعم الرجل حيوان ، لكان الممدوح أعم من (الرجل) ،  
فلا يكون داخلًا فيه ، ولا يكون مساويًا لِمَا ذكره المصنف - رحمه الله - من  
عدم الفائدة . (٣)

وقوله : (وأما من يجعل البعير واقعا على الناقة والجمل) (٣)

شاهد وقوعه على الناقة ، نحو قول الشاعر :

\* لا تشربني لبن البعير وعندنا

ماء الزجاجة وكف المعصار (٤) \*

وقوله : (وإذا كان مؤنثا جاز إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها) (٥)

(١) المقرب ١/٦٦ . (٢) المصدر نفسه ١/٦٧ وفيه فاعل (يكون) مضمرة .

(٣) تصحيحه ١/٦٧ .

(٤) لم أقف على قائله ، وقد ورد البيت بروايات مختلفة فرواه أبو الفرج في الأغاني ٤/٣٣٣  
هكذا : لا نبتغي لبن البعير وعندنا ماء الزبيب وناطف المعصار  
ورواه الخطيب الإسكافي في مبادئ اللغة ص ١٤٣ والنويري في نهاية الأرب  
١٠٣/١٠ هكذا : لا نشتي لبن البعير وعندنا عرق الزجاجة وكف المعصار .  
وانظر دراسات لغوية للدكتور حسين نصار ص ١١٩ .

(٥) المقرب ١/٦٧ وعبارة ابن عصفور (وإذا كان مؤنثا لم يكن به عن مذكر جاز  
إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها . . . )

## القاعدة:

إذا كان الفاعل مظهرًا مؤنثًا حقيقيًا ، ولم يفصل بينه وبين الفعل وجب الإتيان بعلامة التانيث في الفعل ، نحو: قامت هندٌ ، ولا يجوز ترك العلامة إلا في حكاية شاذة ، روى سيبويه - رحمه الله - عن بعض العرب: (قال فلانة) <sup>(١)</sup> وإن لم يكن مؤنثًا حقيقيًا - نحو: طلعت الشمس ، أو كان ، ولكنه وقع فصل ، نحو: حضرت القاضي اليوم امرأة ، جاز الإتيان بالعلامة وتركه فيهما ، نحو: طلع الشمس ، وحضر القاضي اليوم امرأة ، بخلاف ما إذا كان الفاعل ضميرًا ، فإنه لا بُدَّ من علامة التانيث في الفعل حقيقيًا كان التانيث ، أو غير حقيقي ، فأراد أن يبين أن الفاعل في باب (نعم و بئس) وإن كان صورته صورة المؤنث الحقيقي ، نحو: (المرأة) - فليس بمؤنث حقيقي ، لأن المراد بالمرأة هنا الجنس ، وإذا كان جنسًا فليس تانيثه بحقيقي ، فصارت الشمس في جواز الإتيان بعلامة التانيث وتركها .

وقوله: (ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) إلى آخره. <sup>(٢)</sup>  
اختلف النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فمنعه جماعة <sup>(٣)</sup> لعدم القاعدة في التمييز ، إذ الفاعل الظاهر مستغن عن المفسر ، وأجازه جماعة منهم أبو علي <sup>(٤)</sup> / الفارسي والزمخشري - رحمهما الله - وعلمه ٢/٢٠ ، بأن ذكر التمييز مع الفاعل الظاهر تأكيد ، وفصل جماعة من جملة المصنف - رحمه الله - كما قال: (إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائدًا جاز الجمع بينهما وإلا لم يجز) <sup>(٥)</sup> - فقوله: (إن اختلف

=====

- (١) الكتاب ٣٨/٢ .
- (٢) المقرب ٦٨/١ وتعام كلام ابن عصفور (إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل . . .)
- (٣) منهم سيبويه والسيرافي - انظر الكتاب ١٧٥/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٣/١ والتذليل والتكميل ج ٣ ل ١٦٤ ب ، والهمع ٣٥/٥ .
- (٤) سبق أبا علي والزمخشري المبرد وابن السراج - انظر المقتضب ١٤٨/٢ ، والأصول ١١٧/١ ، والإيضاح ص ٨٨ ، والمفصل ص ٢٧٣ .
- (٥) المقرب ٦٨/١ .



لفظهما ) احترازاً من مثل ما أجازَه أبو عليّ والزّمخشرى \* - رحمهما الله -  
 نحو: نَعِمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، فقوله : (وأفادَ التّمييزُ معنى زائدًا )  
 احترازًا ممّا لو قلتَ : نَعِمَ الرَّجُلُ إنسانًا زَيْدٌ ، فإنّه قد اختلفَ لفظُ  
 التّمييزِ والفاعلُ ، لكنّ التّمييزَ لم يُفدَ معنى زائدًا على ما أفادَه الرَّجُلُ  
 الذي هو الفاعلُ .

وقوله : (معمولًا لتزود) (١)

إنما قال : (معمولًا) ولم يقل : (مفعولًا) لأنهم خرجوه من جملة وجوه :  
 أن يكون مفعولًا مطلقًا لتزود على حذف الزوائد كقوله تعالى : (والله أنبتكم  
 من الأرض نباتًا) (٢)

وأن يكون مفعولًا به لتزود ، وانتصاب (مثل) على الحال ، إذ كان أصله  
 أن يكون صفةً لزيد المفعول ، فلمّا تقدّم على الموصوفِ نصبَ على الحالِ .  
 وأن يكون انتصاب (زادًا) على الحال ، و (مثلُ زادِ أبيك) مفعولٌ به ،  
 فقال : (معمولًا) ولم يقل (مفعولًا) ليشمل كلامه هذه الوجوه ، وإن كان  
 فيها من التخاريج غير ما ذكرناه . (٣)

=====

(١) المقرب ٦٩/١ والمراد (زاد) في قول جرير:

\* تزود مثل زاد أبيك فينا - فنعم الزاد زاد أبيك زادًا \*

والبيت في ديوانه ض ١٣٥ والمقتضب ١٥٠/٢ والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ،

والخزانة ٣٩٤/٩ .

(٢) سورة نوح آية ١٧ - هذا تخريج الفراء ، ولم أجده في معانيه عند تفسير هذه الآية ،

انظره في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٧ .

(٣) جاء في الخزانة ٣٨٩/٩ ما نصه ( . . . ) وأما زادًا فعلى أنه مصدر محذوف الزوائد

منصوب بتزود ، وقد حكى الفراء استعماله مصدرًا ، أو على أنه مفعول به ، و (مثل)

منصوب على الحال ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، وقال أبو حيان : وعندى تأويل غير

ما ذكره ، وهو أقرب ، وذلك أن يدعى أن في (نعم) و (بئس) ضميرًا ، و (فحلا)

و (فتاه) و (زادًا) تمييز لذلك الضمير ، وتأخر عن المخصوص على جهة الندور ،

فا (الفحل) و (الفتاه) و (الزاد) هي المخصوصة ، و (فحلهم) و (زاد أبيك)

أبدال من المرفوع قبلها ، هذا ما أورده المرادي ، ولفوائده سقناه برمته ، وانظر

توضيح المقاصد ٩٠/٣ ، وما بعدها والتذييل والتكميل ج ٣ ل ١٦٥ أ .

\* انظر المصادر في هامشية (٤) ص ٧٦ .

وقوله : ( ولا يجوز دخول من عليه إلا في ضرورة )<sup>(١)</sup>

كان مقتضى القياس دخول ( من ) على تمييز فاعل ( نعم ) من جهة كونه  
مميزاً مفرداً كسمن في : عندي منوان سمناً ، لكن منع ذلك شبه التمييز  
في نعم بالتمييز في الجملة نحو : طاب زيد نفساً ، أو علمنا  
من جهة أن ( رجلاً ) هنا كان فاعلاً في قولنا : نعم الرجل ، فنقلنا  
الفعل عنه وجعلناه تمييزاً ، كما كانت النفس فاعلة في الأصل ، فنقلنا  
الفعل عنها وجعلناها تمييزاً ، فكما لم تدخل ( من ) على ( نفس ) لما يعرف  
في باب التمييز - إن شاء الله تعالى - فكذلك لم يجر دخول ( من ) على  
( رجل ) هنا ، فإن دخلت عليه في ضرورة فنظرنا إلى شبهه ب ( سمن ) من  
كونه مميزاً مفرداً .

=====

( ١ ) المقرب ٦٩/١ - وفيه ( . . ) ولا يجوز دخول من عليه إلا في شذوذ  
من الكلام ، أو ضرورة .

( ٢ ) انظر ما سيأتى ص ٢٥٨

قوله : ( وَكَلَّ فَعَلٌ ثَلَاثِيٌّ )<sup>(١)</sup>

### بَابُ حَبَّذَا

=====

وَحَبَّذَا وَفَعَلَ الَّذِي لِلْمِبَالِغَةِ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُمَا مَاضِيًا فَلَيْسَ  
المرادُ بمعناهما المَضِيِّينَ بِلِ الْمَرَادُ بِهِمَا إِنْشَاءُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ فِي الْحَالِ ،  
كما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى ( نَعَمَ وَبَيْسَ ) .<sup>(٢)</sup>

وقوله : ( مِمَّا يَجْرِي مَجْرَى نَعَمَ وَبَيْسَ فِي الْمَعْنَى حَبَّذَا )<sup>(٣)</sup>

( حَبَّذَا ) كَنَعَمَ وَبَيْسَ فِي الْمِبَالِغَةِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ - إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُمَا  
فَرْقًا ، وَهُوَ أَنَّ ( حَبَّذَا ) مَع كَوْنِهَا لِلْمِبَالِغَةِ فِي الْمَدْحِ تَتَضَمَّنُ تَقْرِيبَ الْمَمْدُوحِ  
مِنَ الْقَلْبِ ، وَكَذَلِكَ فِي الذَّمِّ تَتَضَمَّنُ بَعْدَ الْمَذْمُومِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَلَيْسَ فِي نَعَمَ  
وَبَيْسَ تَعْرُضُ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

وقوله : ( فَحَبَّذَا مَبْتَدَأٌ ، أَوْ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ )<sup>(٤)</sup>

فِي إِعْرَابِ الْمَخْصُوصِ بَعْدَ حَبَّذَا سِتَّةُ أَوْجُهٍ :

الْثَلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي مَخْصُوصِ نَعَمَ وَبَيْسَ<sup>(٥)</sup>

وَالرَّابِعُ لَهَا : أَنْ يَكُونَ ( زَيْدٌ ) بَدَلًا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَهُوَ ( ذَا ) .

وَالخَامِسُ : مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَنَّ ( حَبَّذَا ) مَبْتَدَأٌ ، وَ ( زَيْدٌ )  
خَبَرُهُ .

وَالسَّادِسُ : أَنْ ( حَبَّذَا ) بِمَجْمُوعِهِ فِعْلٌ ، وَ ( زَيْدٌ ) فَاعِلُهُ ، وَتَوَجُّهُهُ الْوَجْهَيْنِ

الْأَخِيرَيْنِ ، هُوَ : أَنَا لَمَّا قُلْنَا : إِنْ ( حَبَّ ) رَكِبَتْ مَعَ ( ذَا ) صَارَا كَلِمَةً وَاحِدَةً

=====

( ١ ) المقرب ٦٩/١ .

( ٢ ) انظر ما تقدم ص ٧٤ .

( ٣ ) المقرب ٦٩/١ - وفيه ( وما يجرى . . ) .

( ٤ ) المصدر نفسه ٧٠/١ .

( ٥ ) المصدر نفسه ٦٩/١ وفيه ( . . ) وان تأخر عنه جاز فيه أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره ،

وأن يكون خبرا مبتدأ مضمرا أو مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : ( المقدموح زيبند

والمذموم زيبند ) وانظر أسرار العربية ص ١٠٥ وشرح الكافية الشافية ١١٠/٢ ،

والمخلص في ضبط قوانين العربية ص ٤٤٨ .

مركبة من اسم وفعل ، غلب بعضهم جانب الاسم فيها ، فجعل الكل  
اسما مبتدأ ، وغلب بعضهم جانب الفعلية فيها ، وجعل المجموع فعلاً . \*

وقوله : ( إِنَّ دُخُولَ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحَاشٍ دَلِيلٌ عَلَى  
اسْمِيَّتِهَا ) (١) .

قلنا : أما دخول حرف النداء عليها ، فلا دليل فيه على  
اسميتها ، بل دخول حرف النداء هنا فيه الوجهان المذكوران في قوله  
تعالى : ( أَلَا يَسْجُدُوا ) (٢) في قراءة الكسائي - رحمه الله - وهما :  
إمّا أن نقول : إِنَّ الْمُنَادَى مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : يَا قَوْمَ حَبَّذَا ، ويا قَوْمٍ  
اسْجُدُوا .

وإمّا أن يكون جرّد ( يا ) من النداء ، وجعلها لمجرّد التنبيه .  
وأما كونه لم يستوحش في ( حبذا ) وإن استوحش في غيرها ، فلا دليل فيه  
أيضا على اسميتها ، لأن عدم الاستحاش هنا يجوز أن يكون لشبهها بالاسم  
لما لم تنصرف ، لا لكونها اسما .

فقوله : ( وَالاسْمُ الْمُنْتَصَبُ بَعْدَ حَبَّذَا تَمْيِيزٌ ) (٣)

إنما جاز الجمع هنا بين الفاعل الظاهر والتميز نحو : حبذا رجلاً زيداً ،  
وحبذا راكباً زيداً ، من غير خلاف ، وإن كان فيه خلاف في نعم وبئس لأن بينهما  
فرقاً ، وهو : أن الفاعل في ( حبذا ) وهو اسم الإشارة مبهم ، فله مرتبة  
بين مرتبتي فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحاً  
كوضوح فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهماً كإبهام المضمر  
في نعم ، فيلزم تمييزه ، بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر في نعم

=====

(١) عبارة ابن عصفور في المقرب ١/٧٠ ( مما يدل على أنها اسم ، ولذلك لم يستوحشوا  
من مباشرة حرف النداء لها . . . )

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل ، وقرأ بها غير الكسائي أبو عبد الرحمن السلمي والحسن  
وحميد الأعرج - انظر معاني القرآن للفرأء ٢/٢٩٠ والبحر المحيط ٧/٦٨ .

(٣) المقرب ١/٧٠ وعبارة ابن عصفور ( الاسم المنتصب بعد حبذا جامداً كان ، أو  
مشتقاً - تمييزه بجواز دخول من عليه - تقول - حبذا من رجل زيد وحبذا من

راكب زيد .

\* على القول الأول سيويه والمبرد وابن السراج ، وعلى الثاني الأدهش وخطاب ،

انظر اللباب ١٨٠/٢ ، والمقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٥/١ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٠٠ .

جَازَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ فِي (حَبِّذَا) وَلَمَّا قَلَّ إِبْهَامُهُ عَنِ إِبْهَامِ  
 الْمُضْمَرِّ فِي نَعْمَ جَوَزْنَا عَدَمَ التَّمْيِيزِ فِي حَبِّذَا ظَاهِرًا وَمُقَدَّرًا ، وَلَمْ نُجِرِّزْهُ  
 مَعَ الضَّمِيرِ فِي نَعْمَ ، وَإِنَّمَا اسْتَبْدِلَ بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَى كَوْنِهِ تَمْيِيزًا مُشْتَقًّا  
 كَانَ ، أَوْ جَامِدًا ، لِأَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ جَوَزَ فِيهِ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا الْحَالِيَّةَ (١)  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

=====

( ١ ) جَوَزَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، وَالزَّجَاجِيُّ ، وَالْفَارَسِيُّ ، وَالرَّبِيعِيُّ ، وَخَطَابُ الْمَارْدِيُّ ،  
 انظُرِ الْجَمَلُ ص ١١٠ وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ج ٣ ل ١٢٦ ، وَالْهَمْعُ ٤٩/٥ .

## بَابُ التَّعَجُّبِ

وقوله : ( صُرِفَ إِلَى الْمُخَاطَبِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ) - أَي : هُوَ لَا مَن يَتَعَجَّبُ مِنْهُمْ .

(٢) فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا يَرُدُّ مِثْلَهَا فِي الْكَلَامِ جَوَابَانِ :

أحدهما : أَنَّ اللَّفْظَ وَارِدٌ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَعَجَّبُ بِهِ مَنْ يَتَعَجَّبُ

مَنْ حَالِ هُوَ لَا لِأَنَّ سُبْحَانَهُ مَتَعَجَّبٌ مِنْهُمْ أَجَلَ عَنْ ذَلِكَ .

وَالْآخَرَ : أَنَّ هُوَ لَا صِفَتَهُمْ صِفَةٌ مَن يَتَعَجَّبُ مِنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، لِأَنَّ هُمْ

الآنَ مَتَعَجَّبٌ مِنْهُمْ ، بَلْ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ كَالثَّابِتَةِ لَهُمْ وَالْمُسْتَحَقُّوهَُا

هُم .

وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِيهِ نَوْعُ إِعْجَامٍ ، يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيرِ عِبَارَةٍ لِأَنَّهُ

قَالَ أَوَّلًا : ( صُرِفَ إِلَى الْمُخَاطَبِ ) ، وَالْمُخَاطَبُ غَيْرُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ ، فَهَذَا

يُوهِمُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مَا ذَكَرْنَا ، ثُمَّ قَالَ مِثْلًا عَلَى ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

( فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ) ، أَي : هُوَ لَا مَن يَتَعَجَّبُ مِنْهُمْ ، فَجَعَلَ ذَلِكَ

تَفْسِيرًا لِلتَّمْثِيلِ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هَذَا الْوَجْهَ الثَّانِي

الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَالْوَجْهَانِ مُتَغَايِرَانِ ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا تَفْسِيرًا لِلْآخَرَ .

وقوله : ( وَلِذَلِكَ لَمْ يُعْلَلُوا حَوْلَ ) (٤) .

يَعْنِي : أَنَّ مَقْتَضَى قَلْبِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ ، وَهُوَ تَحْرُكُهَا وَانْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا قَدْ وَجِدَ

هَا هُنَا ، وَلَمْ يَقْلِبُوا الْوَاوِ وَالْفَاءَ ، وَإِنَّمَا تَرَكَ قَلْبُهَا لِيَكُونَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا

فِي مَعْنَى ( أَحْوَلٌ ) الَّذِي لَا مُوجِبَ لِلْإِعْلَالِ فِيهِ .

=====

( ١ ) المقرب ٧١ / ١ وفيه ( أي : هو لا من يتعجب منهم . . )

( ٢ ) المسائل البغداديّة ص ٣٥٣ ، وانظرهما أيضا في المقتضب ٤ / ١٨٣ .

( ٣ ) سورة البقرة آية ١٧٥ .

( ٤ ) المقرب ٧٢ / ١ .

وقوله : ( في الشعر فأنت أبيضهم ) (١)

أجاب المصنف - رحمه الله - عنه بأنه ضرورة ، وقال الكوفيون - رحمه الله - عن البيت هنا : ليس المراد به التفضيل ، بل هو من باب قولهم : شيء أبيض ، وشيء أسود ، كأنه قال : فأنت المبيض سريال طباخيه من بينهم ، وبيت ذي الرمة قبله : (٢)

\* بأضيع من عينيك للذمع كلما توهمت ربعا أو تذكرت منزلا \*

وقوله : ( من باب كأن لم يجز التعجب منه ) (٣)

إنما لم يجز التعجب من كان وأخواتها ، لأننا إذا أردنا أن نتعجب من الفعل ردناه إلى ( فعل ) بضم العين على ما سيأتي ، ولا يجوز أن نرد كان ولا شيئا من أخواتها إلى ( فعل ) : لأنه يلزم حينئذ أن نحذف أحد الجزئين ، ونحن لا نريد ضرورة كونه يكون لازما حينئذ فيلزم من ذلك حذف الخبر وتيقية المخبر عنه ، وأنه لا يجوز ، وإذا أتيت بمصدر ما لا يجوز التعجب منه وجعلته مفعولا للفعل الذي بنيته أنت للتعجب أضقت المصدر إلى ما كان فاعلا للفعل الذي كان لا يجوز التعجب منه ، مظهرا ، أو مضمرا .

وقوله ( فلا بد من تحويله إلى فعل ) (٤)

إنما وجب أن لا يبني فعل التعجب إلا من ( فعل ) بضم العين ، أو ما قام مقامه ، ليصير كالغريزة ، فإن الشيء النادر ، والذي يقع في الأحيان المتباعدة على سبيل الندرة لا يتعجب منه .

=====

- (١) المصدر نفسه ٧٣/١ - والبيت لطرفه ، وتماهه :  
\* إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سريال طباخ \*  
انظر الديوان ص ١٥ والإنصاف ١/١٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٣ .  
(٢) أورد الشارح - رحمه الله - البيت الذي قيل هذا ، وهو قوله :  
\* وما شنتا خرقاء واهيتا الكلى سقى بهما ساق ولما تبلا \*  
وليس فيه موضع الاستشهاد ، ولعله وهم من الشارح رحمه الله ، أو أن الناسخ لم يثبت ، والبيتان في ديوان ذي الرمة ص ٧٦١ وشرح الحماسة للعرزوقي ١٣٧٢/٣ وأمالى القالي ١/٢٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٠ .

وقوله : ( اسم تام ) (١)

إِنَّمَا قَالَ ( تَامٌ ) تَحْرُزًا مِنْ قَوْلٍ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَمَّا . (٢)

واعلم أَنَّ النِّحَاءَ اختلفوا هُنَا فِي ( مَا ) مَا هِيَ ؟

فذهبَ سيبويه ونقله عن الخليل - رحمهما الله - إلى أَنَّ ( مَا ) هُنَا اسمٌ (٣)

نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ بمعنى شيءٍ ، وجازَ الابتداءُ بها مع كونها نكرةً لِمَا تَضَمَّنَتْه من معنى العموم .

وعن الأَخْفَشِ - رحمه الله - قولان : (٤)

أحدهما : هي نكرةٌ ، والجملهُ بعدها صفةٌ لها .

والثاني : هي معرفةٌ بمعنى الذي ، والجملهُ بعدها صلةٌ لها ، والخبرُ

فِي كِلَا القولينِ محذوفٌ ، تقديره عنده : الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ .

وذهبَ ابنُ كيسانٍ (٥) ومن تبعه إلى أَنَّ ( مَا ) هُنَا استفهامٌ مبتدأٌ ، والذي

بعده خبرٌ ، وقوله فِي ( مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ) (٦) إِنَّ ( كَانَ ) هُنَا زائدةٌ .

إِنَّمَا حَكَمَ بزيادتها ولم يجعلها ناقصةً واسمها مستترٌ فيها ، و ( أَحْسَنَ زَيْدًا )

الجملهُ فِي مَوْضِعِ خبرِ كَانَ ، و ( كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ) الجملهُ خبرٌ ( مَا ) لوجهين :

أحدهما : أَنَّ بَابَ كَانَ لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ التَّعَجُّبِ على ما تقدمَ (٧)

والثاني : أَنَّ خبرَ ( مَا ) التَّعَجُّبِ مشروطٌ بأنَّ يَكُونَ ( أَفْعَلٌ ) و ( كَانَ ) ليسَ

( أَفْعَلٌ ) ، فلا يَكُونُ فِعْلٌ التَّعَجُّبِ .

=====

( ١ ) المصدر نفسه ٧٥ / ١ وتام عبارة ابن عصفور ( وما فِي هذا الباب اسم

تام فِي موضع رفع على الابتداء ، والفعل الذي بعده فِي موضع خبره ، وفاعله

ضمير مستتر فِي الفعل عائد على ما . . . )

( ٢ ) هذا قول الأَخْفَشِ - وسيأتي بعد قليل .

( ٣ ) الكتاب ٧٢ / ١ وانظر رصف المباني ص ٣٧٧ .

( ٤ ) انظر حجتاني القرآن ٣٨ / ١ و ٣٧٨ / ٢ ، وذكر له أبو حيان قولاً ثالثاً ، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين المتقدم ، انظر ارتشاف الضرب ٣ / ٣٣ .

( ٥ ) ذهب مذهب ابن كيسان الفراء وابن درستويه - انظر الجنى الداني ص ٣٣٧ .

( ٦ ) المقرب ١ / ٧٦ .

( ٧ ) انظر ما تقدم ص ٨٣ -



وقوله : ( ويجوزُ عندي تقديمُ معمولِ المجرورِ على المنصوبِ ) (١)

هذا الذي اختاره هو مذهبُ الجرميِّ - رحمه الله - ومنَّ تابعه ، وعليه أكثرُ المتأخرين (٢) ، ومنع ذلك الأخفش ، والمبرد (٣) وجماعة ؛ محتجِّين بأن ذلك تصرّف ، ولا يحتملُ فعلُ التعجبِ التصرّف ، ويجوزُ أن يجابَ عن ذلك بأنه لما لم يتقدّم المجرورُ على فعلِ التعجبِ بل على المفعولِ مع توسُّعِ العربِ في المجروراتِ والظروفِ احتَمَل ذلك التصرّف ، إذ ليس فيه كبيرُ أمرٍ .

واختلفَ النحاةُ في (أفعل) ها هنا : (٤)

فذهبَ البصريونَ - رحمهم الله - إلى أنها فعلٌ ، واستدلوا على ذلك بلزومِ نونِ الوقايةِ لها إذا اتصلَ بها ضميرُ المتكلمِ ، نحو : ما أحسنني ، إلا حكايةَ شاذةً حكاها أبو عليِّ الفارسيُّ - رحمه الله - من أن بعضهم قال : ما أحسنني (٥) ، ولا يلتفتُ إليها .

وذهبَ الكوفيونَ - رحمهم الله - إلى أن (أفعل) هنا اسمٌ ، واستدلوا على ذلك بتصغيره في قولهم :

\* يا ما أميلح غزلانا شدن لنا \*

وما روي عن العربِ في قولهم : ما أحسن زيدًا ، وبأنه لا يتصرّف ، وما ذكره لا دليلَ فيه لأنه قد ثبتَ فعليتها بما ذكرنا من الدليلِ ، وما ذكره مُحتملُ التخريجِ .

=====

(١) المقرب ٧٦/١ لم يمثل ابن النحاس عليه ، ومثل له ابن عصفور بقوله :

ما أحسن بالرجل أن يصدق .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣٤/٣ ، والهمع ٦٠/٥ .

(٣) انظر المقتضب ١٧٨/٤ .

(٤) انظر الانصاف ١٢٦/١ والتبيين ص ٢٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٧ .

(٥) انظر المسائل البصريات ٢٩٤/١ .

(٦) لعل المؤلف يقصد في إنشادهم - تعاميه :

\*\* من هو ليّاكُن الضّال والسّمر \*

والبيت نسب لأكثر من شاعر - نسب للعرجي كما في ديوانه ص ١٨٢ ونسب إلى

مجنون بني عامر وهو في ديوانه ص ١٦٨ وانظر البيت في الأمل الشجرية ١٣٠/٢

و ١٣٣ ، والإنصاف ١٢٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٨٣ ، والخزانة ٩٣/١ .

وأما عدم التصرف فللقاعدة التي ذكرناها ، وهو : أن فَعَلَ  
 التعجب تَضَعَنَّ ما ليس له في الأصل ، وهو زيادة الوصف ، والدلالة على  
 بقاء الوصف إلى الحال ، فَمُنِعَ التصرف لذلك .  
 وأما تصغيره فلم يكن لكونه اسماً ، بل لشبهه بالأسماء حين  
 لم يتصرف .

وقوله : (ولما لم يكن أمراً في الحقيقة ، بل المعنى الخبر) (١)  
 اختلف النحاة في قولنا : (أفعل به) في التعجب ، هل معناه أمر ، أو  
 تعجب ؟ مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر . (٢)

فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه (٣) ، وذهب البصريون  
 إلى أن معناه تعجب على الخلاف في التعجب ، هل هو إنشاء أو خبر .  
 أما الكوفيون - رحمهم الله - فدليلهم ظاهر ، وهو : أن المعنى  
 ينبغي أن يكون على حسب اللفظ ، إذ كان اللفظ هو الدال على المعنى  
 بالقياس على غالب الألفاظ ، واللفظ بالإجماع أمر ، فوجب أن يكون معناه  
 أمراً (٤) ، ليطابق معناه لفظه .

وأما البصريون ، فدليلهم على أن معناه تعجب هو : أن (أفعل به) / ٤٤  
 هنا لا يبنى إلا ما يبنى منه (ما أفعله) ، فدل على مناسبة بين (أفعل به)  
 هنا وبين (ما أفعله) ، ولا مناسبة في اللفظ بالإجماع ، فوجب أن تكون  
 المناسبة من جهة المعنى ، و (ما أفعله) معناه تعجب بالإجماع ، فوجب  
 أن يكون معنى (أفعل به) تعجباً ، وإلا فلا مناسبة حينئذ ، وأنه خلاف  
 ما دل عليه الدليل .

=====

- (١) المقرب ١/٧٦ .
- (٢) انظر الإنصاف ١/١٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٨ ، وارتشاف  
 الضرب ٣/٣٥ .
- (٣) في الأصل (أمراً)
- (٤) في الأصل (أمر)

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْعَرَبَ قَالُوا: أَقَوْمٌ بِهِ، وَأَبِيعَ بِهِ كَمَا قَالُوا: مَا أَقَوْمَهُ وَمَا أَبِيعَهُ، فَلَمْ يُعْلَمُوا،  
فَدَلَّ تَرْكُ الْإِعْلَالِ عَلَى مَنَاسِبَةٍ بَيْنَهُمَا - إِلَى آخِرِ الدَّلِيلِ الَّذِي مَرَّ أَوْلَا<sup>(١)</sup>، فَثَبَّتَ أَنَّ  
لَفْظَهُ أَمْرٌ، وَمَعْنَاهُ تَعَجُّبٌ.

وَمَا ذَكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ مُطَابَقَةُ الْمَعْنَى لِلْفِظِّ.  
فَلَمَّا صَدَقْتُمْ، لَكِنَّ هَذَا الْأَصْلَ قَدْ تَرَكَ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ، فَلَيْكُنْ مَرْتُوكًا هُنَا عَمَلًا بِمَا  
ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِينَ.

لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَمْ يُتْرَكْ هَذَا الْأَصْلُ فِي مَوْضِعِ الْإِلْحَامِ، فَمَا الَّذِي حَمَلَكَ عَلَى تَرْكِهِ  
هُنَا؟

قُلْنَا: الْإِلْحَامُ مَوْجُودٌ، وَهُوَ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا أُحْتِيجَ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ إِلَى إِعْمَالِ فِكْرٍ كَانَ أُبْلَغَ  
وَأَكْدَمًا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ حَيْثُ تَحْتَاجُ فِي فَهْمِ الْمَعْنَى إِلَى فِكْرٍ وَتَعَبٍ،  
فَتَكُونُ بِهِ أَكْثَرَ كَلْفًا وَضِنَّةً مِمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَبْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَبَابُ التَّعَجُّبِ مَوْضِعُ الْمِبَالِغَةِ،  
فَكَانَ فِي مُخَالَفَةِ الْمَعْنَى لِلْفِظِّ مِنَ الْمِبَالِغَةِ مَا لَا يَحْصُلُ بِاتِّفَاقِهِمَا، فَخَالَفْنَا لِذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ  
الْخَيْرُ بِلَفْظِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(٢)</sup> أَي فليمدد له، وَجَاءَ  
عَكْسُ ذَلِكَ، وَهُوَ وَرُودُ الدُّعَاءِ<sup>(٣)</sup>.

اسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا عَلَيْهِمْ، وَأَشَارَ الْمَصْنِفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ  
كَانَ أَمْرًا فِي الْمَعْنَى لِتَحْمَلِ ضَمِيرًا هُوَ الْفَاعِلُ، وَلَوْ تَحْمَلِ ضَمِيرًا لِيُرْزَ فِي التَّشْبِيهِ  
وَالْجَمْعِ<sup>(٤)</sup>، فَلَمَّا لَمْ يُرْزَ فِيهِ ضَمِيرُ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ، فَلَا  
يَكُونُ أَمْرًا، وَتَكَلَّفَ بَعْضُ النَّحَاةِ وَمَنْ جَمَلْتَهُمُ الرَّمَحْشَرِيُّ عَنْ ذَلِكَ جَوَابًا، وَهُوَ: أَنَّ  
الْلَفْظَ جَرَى مَجْرَى الْأَمْثَالِ، فَلَمْ يُرْزَ فِيهِ ضَمِيرُ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ لِذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ما تقدم ص ٨٦.

(٢) سورة مريم آية ١٧٥.

(٣) أي: جاء الخير - بمعنى الأمر، مثاله (اتق الله امرؤ فعل خيرا ينب عليه).

(٤) انظر المقرب ١/٧٧.

(٥) المنصل ص ٢٧٧.

والتزام هذا السؤال والجواب عنه دليل على أن ملتزمه لم يتحقق مذهب الكوفيين ، وكذلك مؤداه إن اعتقد صحة السؤال ؛ وذلك أن الذين قالوا : بأن هذا أمرٌ <sup>(١)</sup> ، وأن فيه ضميراً مستتراً قالوا بأن الضمير الذي فيه عامٌ ؛ لأنه أمرٌ لكل أحدٍ بأن يحسن بزيد ، أي : يصفّه بالحسن ، أو يعتقد فيه ذلك ، وإذا كان الضمير عاماً ، فكيف يثنى أو يجمع ؟ فبان فساد السؤال من أصله ، وفساد الجواب عنه .

وظهر من هذا الكلام دليل البصريين - رحمهم الله - على أن معناه خبرٌ ، وإن كان لفظه أمراً ، ذكر هذا الدليل ابن جني - رحمه الله - في كتاب التعاقب له ، وهو أن قال : لو كان معنى (أفعل به) الأمر كما قالوا لأدّى ذلك في قولنا : يا زيد أحسن بعمرو ، إلى تخليطٍ عظيمٍ ، / << عن كلام العرب ؛ وذلك أنك إنما تنادي الشخص لقبيلٍ عليك ، فتأمره ، أو تنهاه ، وإذا قلنا : بأن فاعله ضميرٌ عامٌ لم يكن الفاعل في قولنا : يا زيد أحسن بعمرو ، ضمير (زيد) فتكون حينئذ قد ناديت زيدا وتركته ، ثم أمرت غيره أن يحسن بعمرو ، وليس ذلك قاعدة كلام العرب ، ولا جاري عادتها ، هذا معنى كلامه ، وإن لم يحضرنى نص لفظه لبعده العهد به ، وما أحسن ما قال !

ويبينني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور ، هل هو في موضع نصب ، أو رفع ؟

من قال : بأن معنى (أفعل) الأمر ، وأن فيه فاعلاً مستتراً قال : بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعولٌ ، وتكون الباء عنده إما للتعدية ك (مررت به) ، أو زائدة ، مثلها في : قرأت بالسورة <sup>(٢)</sup> .

=====

(١) في الأصل (أمرا)

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٦٣/١ وانظر الإيضاح ١٧١/١ .

وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ مَعْنَى (أَفْعِلْ) التَّعَجُّبُ ، لَا أَمْرٌ قَال : بِأَنَّ الْجَارَ  
وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَلَا ضَمِيرَ فِي (أَفْعِلْ) كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَصْنُفُ  
رَحِمَهُ اللَّهُ (١) وَتَكُونُ الْبَاءُ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ زَائِدَةً مَعَ الْفَاعِلِ ، مِثْلَهَا فِي :  
كَفَى بِاللَّهِ .

وَقَدْ مَضَى الدَّلِيلُ (٢) عَلَى أَنَّ لَا ضَمِيرَ فِي (أَفْعِلْ) ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ  
يَكُونَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فَاعِلًا ، وَإِلَّا لَزِمَ خُلُوعُ الْفِعْلِ عَنِ الْفَاعِلِ .  
بَقِيَ الْجَوَابُ عَنْ إيرادِهِمْ عَلَى ذَلِكَ :

قَالُوا : لَوْ كَانَ فَاعِلًا لَمَا حُذِفَ وَقَدْ حُذِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : بِأَسْمَعِ بِهِمْ وَأَبْصِرْ (٣)  
تَقْدِيرُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَأَبْصِرْ بِهِمْ وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٤)

\* تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وَشِعَاعُهَا فَأَحْسَنَ وَأَزِينَ بِأَمْرِي أَنْ تَسْرِبَلًا \*

وَلَوْ كَانَ أَيْضًا فَاعِلًا لَمَا لَزِمَتِ الْبَاءُ بَعْدَهُ ، كَمَا لَمْ تَلْزَمْ فِي : كَفَى بِاللَّهِ ، بَلْ  
يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَفَى اللَّهُ ، وَلَمَّا انْتَصَبَ الْاسْمُ حِينَ يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ ،  
بَلْ كَانَ يَرْتَفِعُ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَقَدْ انْتَصَبَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

\* أَلَا طَرَقَتْ رِجَالَ الْقَوْمِ لَيْلَى فَأَبْعَدُ دَارَ مُرْتَحِلِ مَزَارًا \* (٥)

=====

(١) المقرب ١/٧٦ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٨٧ -

(٣) من الآية ٣٨ سورة مريم .

(٤) هو أوس بن حجر كما نسبه إليه ابن عصفور في المقرب ١/٧٧ وانظر الديوان

ص ٨٤ والهمع ٥/٧٧ والدرر اللوامع ٥/٢٣٦ .

(٥) لم أقف على قائله ، وهو في التذييل والتكميل ج ٣ ل ١٨١ أ ، والهمع

٥/٩٧ والدرر اللوامع ٥/٢٣٨ .

وَقَدْ رَوَوْا عَجَزَ بَيْتٍ لَمْ يَعْرِفْ صَدْرَهُ ، وَهُوَ :

\* فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا <sup>(١)</sup> \*

والجوابُ عن ذلكَ جميعه أن نقول : قد ثبت أن الجارَ والمجرورَ في موضعِ رفعٍ فاعلاً بما ذكرنا من الدليلِ المتقدم <sup>(٢)</sup> ، وما ذكروه من الإيراداتِ الجوابُ عنها سهلٌ ، فلا تقدحُ فيما ذكرنا .

أما الآيةُ الكريمةُ ، فأجابَ عنها المصنّفُ - رحمه الله - بأنه وإن كان فاعلاً حذِفَ لما حَرَجَ مَخْرَجَ الْفَضَلَاتِ <sup>(٣)</sup> ، وأجابَ عنها أبو عليٍّ - رحمه الله - بأنه ليسَ ها هنا محذوفٌ بل هو ضميرٌ مُستترٌ في الفعلِ لما حذِفَ حرفُ الجرِّ كانَ أصلُه : أَبْصَرِ بِهِمْ ، فحذَفْنَا الباءَ ، واتَّصَلَ الضميرُ المرفوعُ بالفعلِ فاستترَ فيه <sup>(٤)</sup> .

قالوا : لا يكونُ مُستتراً ، لأنه ضميرٌ جمعٌ ، وضميرُ الجمعِ لا يستترُ ، فلو كانَ متصلاً بالفعلِ لقالَ : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرُوا .

والجوابُ عن ذلكَ : بأنه لم يستتره ولفظه لفظُ ضميرِ الجمعِ ، بل أضمرَ / لفظَ مفردٍ في معنى جمعٍ ، كما قلنا ذلكَ في (نعم وبئس) <sup>(٥)</sup> إذا أريدَ بالضميرِ الذي فيها الجمعُ نحو : نَعَمْ رَجَالًا الزَيْدُونَ ، وكَمَا قَالَ سيبويه - رحمه الله - في قولِ العَرَبِ : ضَرَبَنِي وَضَرَبَتِ الزَيْدِينَ ، أنه أضمرَ في - ضَرَبَنِي - مفردًا

=====

(١) البيت لعمر بن أحمَر ، وصدره معروف ، وليس كما ذكر الشارح عنهم ، وهو :

\* إِذَا مَا زَالَ صَرَخَ عَنْ مَعْدَةٍ \*

انظر ديوانه ص ١٦١ والمنصف ١٩/٣ ، والرواية فيهما :

\* فَأَجْدِرُ بِالْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَا \*

وانظر التذييل والتكميل ج ٣ ل ١٨١ أ ، والدير اللوامع ٢٣٩/٥ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٨٩ .

(٣) المقرب ٧٧/١ .

(٤) انظر المسائل البغداديات ص ١٦٥ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٧٤ .

في معنى جمع (١) ، هذا إن قلنا بأن الآية الكريمة معناها التعجب ، وإلا فقد قيل : إنها أمر ، وليس تعجباً ، نقل الطبري في تفسيره (٢) عن أبي العالية - رحمه الله - أنها أمر لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وأن الباء زائدة ، تقديره - والله أعلم - أسمعتهم وأبصرهم ، فيكون قد حذف المفعول حينئذ - لا الفاعل .

وأما قولهم : لو كان فاعلاً لما لزمت الباء :

قلنا : قد ثبت كونه فاعلاً بما ذكرنا ، ولزوم الباء لا دليل فيه ، إذ يجوز أن يكون لزومها مراعاة لصورة اللفظ ، حيث كان صورته صورة الأمر .  
وأما قولهم : أنه إذا حذف حرف الجر نصب الاسم الذي بعده :  
قلنا : لا نسلم أنه ينصب ، وما ذكروه من البيتين لا دليل لهم في واحد منهما .

أما البيت الأول ، فلا نسلم أن ( دَارٌ مُرْتَحِلٌ ) هو الذي كان مجروراً بالباء ، وأنها حذفت ونصب ، بل ها هنا حذف الجار والمجرور ، كما حذفه في قوله تعالى : **إِذْ أَسْمِعُ بِهِمْ وَأَبُصِرُ** ، وفي قول الشاعر : ( فَأَحْسِنِ وَأَزِينِ )<sup>(٣)</sup> وفي قول الشاعر :<sup>(٤)</sup>

\* فَذَلِكَ إِنْ يَلِقَ الْمَنِيَّةَ يَلِقَهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ \*

وأما البيت الثاني الذي أنشد عجزه ، وهو قوله : ( فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ )<sup>(٥)</sup> فالجواب عنه : أنا لا نسلم أن ( مِثْلَ ذَلِكَ ) منصوب ، بل فتحته فتحة بناء لإضافته إلى غير متمكن ، كالفتح في مثل قوله تعالى :

إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ<sup>(٦)</sup>

=====

(١) الكتاب ٢١٥/١ .

(٢) تفسير الطبري ١٦/٦٥ .

(٣) تقدم ص ٨٩ .

(٤) هو عروة بن الورد ، والبيت في ديوانه ص ٣٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٨ والمقاصد النحوية ٣/٦٥٠ ، والتصريح على التوضيح ٢/٩٠ ، وحاشية الصبان على الأشعوني ٣/٢٠ .

(٥) تقدم ص ٩٠ .

(٦) سورة الذاريات آية ٢٣ وانظر البسيط في شرح الجمل ١/١٧٤ .

وَقَوْلُهُ : ( إِنْ مَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا أَفْعَلُهُ بِقِيَاسٍ )<sup>(١)</sup> .  
 احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : ( بِقِيَاسٍ ) مِمَّا جَاءَ مِنْهُ التَّعَجُّبُ بِلَفْظِ ( مَا أَفْعَلُهُ ) شَاذًا غَيْرَ مَقْيَسٍ ،  
 كَقَوْلِهِمْ : مَا أَفْقَرَهُ فِي افْتَقَرٍ ، وَمَا أَشْهَاهُ إِذَا كَانَ مَبِينًا مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَمَا أَمَقَّتَهُ عِنْدِي !  
 وَمَا أَبْغَضَهُ إِلَيَّ ! .

وَقَوْلُهُ : ( وَلَا يَلْزَمُ فِي الْفَاعِلِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ )<sup>(١)</sup> .  
 هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي ( فَعَلٌ ) الَّذِي لِلْمُبَالَغَةِ ، هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ ( نَعَمْ وَبَيْسٌ ) أَمْ  
 مِنْ بَابِ ( التَّعَجُّبِ ) ؟ .

فَمَنْ قَالَ : هُوَ مِنْ بَابِ ( نَعَمْ وَبَيْسٌ ) اشْتَرَطَ فِي الْفَاعِلِ مِنْ لُزُومِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ،  
 وَغَيْرُهُ مَا يَشْتَرِطُهُ فِي فَاعِلِ نَعَمْ وَبَيْسٍ .  
 وَمَنْ قَالَ : هُوَ مِنْ بَابِ ( التَّعَجُّبِ ) لَمْ يَشْتَرِطْ فِي فَاعِلِهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ،  
 بَلْ كَمَا ذَكَرَ ، وَبَابُ التَّعَجُّبِ فِيهِ أَظْهَرُ ؛ بِدَلِيلِ جَوَازِ دُخُولِ الْيَاءِ الزَّائِدَةِ فِيهِ  
 مَعَ الْفَاعِلِ<sup>(٢)</sup> ، كَمَا دَخَلَ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ فِي : ( أَفْعَلُ بِهِ )

(١) المقرب ٧٧/١ ، قال ابن عصفور في شرح المقرب المسمى بالمثل ص ١٦٧ بعد أن أورد هذه العبارة : " هذا المذهب الذي ذكرته هو مذهب الأحنف والمبرد وهو الصحيح ، وإن كان جمهور النحويين لا يجوز عندهم أن يكون الفاعل إذ ذلك إلا ما يكون فاعلاً في باب نعم وبئس ؛ لأنه إذا قدر فيه معنى التعجب لم يكن من باب نعم ، وإن قدر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضي مدحاً ، أو الذم إن كان الفعل يقتضي ذماً ، حينئذ ينبغي أن يجري مجرى نعم وبئس ... وأنظر شرح التصريح ٩٨/٢ .

(٢) مثل له ابن عصفور يـ ( ضرب يزيد ) أنظر المقرب ٧٨/١ .



## بَابُ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ (١)

=====

هذه الترجمة أولى وأحسن من قول من يقول: (باب فعل ما لم يسم فاعله) أو (باب المفعول الذي لم يسم فاعله)؛ لأن الترجمة التي في الباب تشمل الفعل والمفعول، وهو يتكلم في الباب عليهما، وكل واحد من تدنك الترجمتين تخص واحداً (٣) منهما، دون الآخر، فبان أن هذه الترجمة تعم الفعل الذي لم يسم فاعله، وتعم اسم المفعول ومعموله، كقولنا: زيدٌ مضروبٌ غلامه، بخلاف قولهم (باب الفعل الذي لم يسم فاعله) فإنَّه لا يدخل فيه: مضروبٌ غلامه.

وقوله: (قسم فيه خلاف، وهو كان) إلى آخر كلامه (٤).

لم يذكر الخلاف في كان، ولا من هو القائل به؟  
واعلم أن البصريين (٥) قالوا: لا يجوز أن يبنى كان وأخواتها للمفعول ويقام الخبر مقام الفاعل، لما يلزم فيه من حذف المخبر عنه وبقاء الخبر إذا قلت: كين قائم.

وزهد الكسائي (٦) إلى جوازه، ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس.

=====

- (١) انظر المقرب ٧٩/١ وهذه الترجمة أيضا في شرح الجمل ٥٣٤/١ وترجم ابن مالك - رحمه الله - لهذا الباب بباب النائب عن الفاعل - انظر تسهيل الفوائد ص ٧٧ وشرح الكافية الشافية ٦٠٢/٢.
- (٢) هذه ترجمة الرضي في شرح الكافية ٨٣/١ وترجمة أبي حيان في ارتشاف الضرب ١٨٤/٢، وجاء في التصريح على التوضيح ٢٨٦/١ (قال أبو حيان: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله).
- (٣) في الأصل (واحد).
- (٤) تمام كلام ابن عصفور ( . . . وأخواتها المتصرفة).
- (٥) ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ وانظر الهمع ٢٧١/٢.
- (٦) المصدران السابقان، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١.

وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ (١) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاءُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا  
 الْمَتَصَرِّفَةِ لِلْمَفْعُولِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ فَضْلَةٌ غَيْرَ الْخَبَرِ، مِنْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ  
 أَوْ ظَرْفٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ تَقْيِيمًا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ (٢)  
 وَلِذَلِكَ أَضْطَرَبَ النَّاسُ فِي قَوْلِ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - ( فَهُوَ كَائِنٌ وَمَكُونٌ ) (٣) حِينَ  
 بَنَى مِنْهَا اسْمَ مَفْعُولٍ وَلَا فَضْلَةَ مَعَهُ فِي اللَّفْظِ ، لِيُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ (٤)  
 وَقَالَ الْقَصْرِيُّ (٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ - قُلْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَيْفَ قَالَ :  
 ( وَمَكُونٌ ) ؟ فَقَالَ : لَيْسَ كُلُّ الدَّاءِ يُعَالِجُهُ الطَّبِيبُ ، وَتَكَلَّفَ لِتَصْحِيحِهِ بِأَنَّهُ كَانَ

=====

١ ( ذهب إلى جواز ذلك سيبويه والسيرافي - انظر ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٤ .

٢ ( انظر المقرب ١ / ٢٩ .

٣ ( انظر الكتاب ١ / ٤٦ .

٤ ( قال هارون بن موسى المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ص ٤٧ بعد  
 أن ذكر قول سيبويه المتقدم ( يعني أن اسم كان وخبرها كائن ومكون ، والاسمين  
 في : ضرب زيد عمرا ، ضارب ومضروب ، فكأنه حين قال : فهو كائن ومكون .  
 قال : فوقع هنا كائن ومكون ، كما وقع في قولك : ضرب زيد عمرا ، ضارب  
 ومضروب ، وإنما يريد أن الجملتين مشتركتان في العمل .

وقال الأعمى في النكت في تفسير الكتاب ١ / ١٨٣ ( أما : ( كائن ) فهو  
 اسم الفاعل من ( كان ) وأما ( مكون ) فهو لما لم يسم فاعله ، غير أن -  
 ( كان ) لا يجوز نقلها إلى ما لم يسم فاعله ، بأن يقام الخبر مقام الاسم .  
 لأنك لو حذف الاسم لبقى الخبر منفردا ، وهذا لا يجوز ، لأنها بمنزلة  
 الابتداء والخبر ، ولكن الوجه الذي يصح منه ( مكون ) أن تحذف الاسم  
 والخبر جميعا وتصوغ ( كان ) مصدرها ، فينوب ذلك المصدر مناب الاسم  
 والخبر ، ويكون الاسم والخبر تفسيرا له ، فتقول : كين الكون زيد منطلق  
 فتضم ( الكون ) في ( كان ) بدلالتها عليه ، إذ كان مصدرا ، ومكون  
 زيد منطلق ، على ذلك التفسير المار ) .

٥ ( هو أبو الطيب محمد بن طوسبي القصري النحوي ، تلمذ على أبي علي الفارسي ،

وأملى عليه المسائل القصرية ، وبه سميت ، مات شابا ، انظر ترجمته

في إنباه الرواة ٣ / ١٥٤ وبغية الوعاة ١ / ١٢٢ .

أَصْلُهُ : مَكُونٌ فِيهِ ، وَالضَّمِيرُ ضَمِيرُ ظَرْفٍ ، فَأَقِيمَ ( فِيهِ ) مَقَامَ الْفَاعِلِ ،  
ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ، وَوَصَلَ ( مَكُونٌ ) إِلَى الضَّمِيرِ فَرَفَعَهُ ، فَاسْتَتَرَ فِيهِ ،  
فَصَارَ تَقْدِيرُهُ : مَكُونٌ هُوَ ، لَوْ بَرَزَ إِلَى اللَّفْظِ . (١)

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَرَّضَ لِבَابِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ  
لِأَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ ، وَقَدْ أَحْبَبْنَا التَّعَرُّضَ لَهَا ، فَنَقُولُ : جَوَزَ الْكِسَائِيُّ وَالْقِرَاءُ  
- رَحِمَهُمَا اللَّهُ - كَيْدَ يَقَالُ ، وَجُعِلَ يَقَالُ ، وَاخْتَلَفَا فِيمَا أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ  
هُنَا ، فَقَالَ الْكِسَائِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْقَائِمُ هُنَا مَقَامَ الْفَاعِلِ الضَّمِيرِ الْمَجْهُولِ ،  
وَيَعْنِي بِهِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ، لِأَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ الضَّمِيرَ الْمَجْهُولَ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَقُمْ هُنَا مَقَامَ الْفَاعِلِ شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ  
اسْتَغْنَى عَنْهُ ، وَمَا ذَكَرَاهُ لَا وَجْهَ لَشَيْءٍ صَنَعَهُ . (٢)

أَمَّا إِقَامَةُ الضَّمِيرِ ، فَلَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ مَوْجِعُهُ فِي  
بَابِ ( كَانَ وَكَادَ ) مَوْجِعِ الْفَاعِلِ ، فَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يُحذفَ لَا أَنْ يَقَامَ  
مَقَامَ الْفَاعِلِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَّاءِ ، فَلَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ حَدِيثٌ عَنِ الْمَفْعُولِ  
هُنَا ، كَمَا كَانَ حَدِيثًا عَنِ الْفَاعِلِ ، فَكَيْفَ يَسْتَغْنَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الْفِعْلُ  
حِينَئِذٍ - يَبْقَى حَدِيثًا عَنِ غَيْرِ مُحَدَّثٍ عَنْهُ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَعَجِبْتُ كَيْفَ  
لَمْ يَقُولَا : إِذَا قُلْتَ : جُعِلَ يَقُولُ ، إِنْ ( يَقُولُ ) مَعَ فَاعِلِهِ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ  
مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِمْ جَوَازُ كَوْنِ الْفَاعِلِ جُمْلَةً ، وَجَوَازُ كَوْنِ مَفْعُولٍ

- =====
- ( ١ ) هذه المسألة سأل عنها ابن جنى شيخه أيضا - فقال ( فما عندك في ذلك ؟ ) فقال  
أي الفارس - ليس كل دواء يعالجه الطبيب ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ وَكُلٌّ مِنْ آيَةٍ  
فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ سورة يوسف آية ١٠٥ ،  
انظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ص ٣٧٣ .
- ( ٢ ) انظر رأي الكسائي والفرَّاء في ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٥ والنهج ٢ / ٢٧١ .

مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ جُمْلَةً ، وَوَأَفَقَّهُمْ عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ  
 مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ <sup>(١)</sup> ، وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ خِلَافَ ذَلِكَ ، وَعِنْدَنَا  
 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ (كَادَ وَجَعَلَ) وَأَخَوَاتِهَا لِلْمَفْعُولِ ، لِأَنَّهُ إِذَا مَا أَنْ نَقُولَ  
 بِأَنَّ رَفَعَ (كَادَ) وَأَخَوَاتِهَا الْأَسْمَ وَنَصَبَهَا الْخَبَرَ مِنْ بَابِ رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصَبِ  
 الْمَفْعُولِ ، كِبَابِ ضَرَبَ ، أَوْ مِنْ بَابِ رَفْعِ الْأَسْمِ وَنَصَبِ الْخَبَرَ ، كِبَابِ كَانَ ،  
 وَكِلَاهُمَا قَدْ قِيلَ ، لَكِنْ لَيْسَ فِي كُلِّ أفعالِ الْبَابِ ، عَلَى مَا يَحْكُرُ فِي بَابِ عَسَى  
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَعَلَى كَلَا الْقَوْلَيْنِ يَمْتَنِعُ بِنَاؤُهُمَا لِلْمَفْعُولِ ، لِأَنَّهُ إِنْ قُلْنَا :  
 هُوَ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَإِنَّ الْمَفْعُولَ هُنَا مُلْتَزِمٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً إِلَّا مَا  
 شَدَّ مِنْهُ <sup>شأنه</sup> قَوْلُهُ :

\* وَمَا كَدَّتْ آيِبًا \* <sup>(٣)</sup>

وَالْجُمْلَةُ عِنْدَنَا لَا تَكُونُ فَاعِلَةً وَلَا مَفْعُولًا مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ .  
 وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، فَالْخَبَرُ هُنَا مُلْتَزِمٌ فِيهِ الْجُمْلَةُ أَيْضًا ، فَلَا  
 يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَيَلْزَمُ هُنَا أَيْضًا مَا ذُكِرَ فِي (كَانَ) مِنْ بَقَاءِ الْخَبَرِ وَحَذْفِ  
 الْمُخْبَرِ عَنْهُ لَفْظًا وَنِيَّةً ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَإِنْ كَانَ مَعْنَا فَضْلَةً غَيْرَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرَ

=====

( ١ ) تسهيل الفوائد ص ٧٧ وانظر ارتشاف الضرب ١٨٦/٢ والهمع ٢٧٢/٢ .

( ٢ ) انظر ما سيأتى ص ١٨٩ .

( ٣ ) هذا جزء بيت لتأبط شرا - والبيت بتمامه :  
 \* فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَّتْ آيِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْغُرُ \*  
 وهو في ديوانه ص ٩١ وحماسة أبي تمام ٧٢/١ والخصائص ٣٩١/١ وشرح الحماسة  
 للمرزوقي ٨٣/١ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦٥ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى  
 الزجاج ٩٣٣/٣ وقال البيهقي في الخزانة ٣٧٤/٨ ناقلا عن إعراب الحماسة  
 لابن جني قوله ( . . . ) وهذه الرواية الصحيحة في هذا البيت أعني قوله :  
 ( وما كدت آيبا ) وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم ، وهو عتيد  
 عندي إلى الآن ، والمعنى عليه البتة ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أو وب ،  
 كقولك : سلمت وما كدت أسلم . . . وأكثر الناس يروى : ( ولم أك آيبا ) ومنهم  
 من يروى : ( وما كنت آيبا ) والصواب الرواية الأولى ، إذ لا معنى هنا لقولك :  
 وما كنت ، ولا : للم أك ، وهذا واضح ) وانظر الخاطريات ص ١٨٨ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( يَصْرُ ) تَصْهِيفٌ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( صَن ) تَحْرِيفٌ .

فالظاهر أنه لا يمتنع ببناءؤها للمفعول ، كما لم يمتنع ذلك في ( كان ) و أمّا  
( عَسَى ) فتَدْخُلُ في قِسْمِ ما لا يَتَصَرَّفُ ، فلا تُبْنَى للمفعول .

وقوله : ( وقِسْمٌ لا خِلَافَ في جَوَازِ بِنَائِهِ ) (١)

كَانَ الأَحْسَنُ أَنْ يُتِمَّ كَلَامَهُ بِأَنْ يَقُولَ : في جَوَازِ بِنَائِهِ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ في الكَلَامِ  
ما يَقُومُ مَقَامَ الفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ اللّازِمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فَضْلَةٌ لا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ  
للمفعول .

وقولُ مَنْ قَالَ (٢) : يَجُوزُ قِيَامُهَا مَقَامَ الفَاعِلِ بِأَنَّهُ يَكُونُ الذي تَقِيْمُهُ  
مَقَامَ الفَاعِلِ المَصْدَرُ الذي دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ نَحْوُ أَنْ تَقُولَ : ( قِيمَ ) و ( انطَلِقَ )  
وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : ( قِيمَ هُوَ ، و انطَلِقَ هُوَ ، أَي : قِيمَ قِيَامٌ ، و انطَلِقَ انطِلَاقٌ ،  
قَوْلٌ ضَعِيفٌ لا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ .

وقوله : ( إِنْ كَانَ في أَوَّلِ الفِعْلِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ ) (٣)

إِنَّمَا ضَمَّتْ تَالِثَ الفِعْلِ ؛ لِأَنَّ ما قَبْلَهُ ساكِنٌ ، فَلَمْ يُمْكِنِ ضَمُّهُ ، وَإِنَّمَا ضَمَّتْ  
هَمْزَةَ الوَصْلِ كَمَا ضَمَّتْهَا في : ( أَقْتَلُ ) و ( أَخْرَجَ ) لِلإِتِّبَاعِ ، وَلَمْ تَكْتَفِ بِضَمِّ  
هَمْزَةَ الوَصْلِ ؛ إِذْ كَانَتْ تَسْقُطُ في الدَّرَجِ ، فلا يُعْرَفُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ للمفعول .

وقوله : ( وَإِنْ كَانَ في أَوَّلِهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ ) (٣)

مِثَالُهُ : ( تَدْحَرِجُ ) و ( تَضُورِبُ ) إِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ بِضَمِّ التَّاءِ وَحْدَهَا ؛ بَلْ ضَمَّ  
أَيْضًا ما بَعْدَهَا مَعَهَا لِثَلَاثِ يَلْبَسُ بِالفِعْلِ المَسْمُومِ الفَاعِلِ الرِّبَاعِيِّ إِذَا لَحِقَهُ  
تَاءُ المُضَارَعَةِ نَحْوُ : أَنْتَ تَدْحَرِجُ .

=====

( ١ ) المقرب ١ / ٢٩٠ .

( ٢ ) عزا الزجاجي هذا القول إلى سيبويه ، الجمل ص ٧٧ وانظر الكتاب ١ / ٢٢٨ .

( ٣ ) المقرب ١ / ٢٩٠ .

وقوله : ( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ضَمَّتْ أَوَّلَهُ وَكَسَرَتْ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ) (١)  
 إِنَّمَا اخْتِيرَ هَذَا الْبِنَاءُ ، لِأَنَّهُ بِنَاءٌ مَا لَمْ يَوْجَدْ عَلَيْهِ اسْمٌ وَلَا فِعْلٌ ،  
 فَلَا يَلْبَسُ بغيره .

وقولهم : ( دُئِلَ ) لِلْقَبِيلَةِ ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنَ الْفِعْلِ ، وَ( رُئِمَ ) لِلشَّهِ  
 قَلِيلٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ . (٢)

وقوله : ( وَالْمُضَارِعُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ ) (٣)  
 إِنَّمَا لَمْ نَكْتَفِ بِضَمِّ أَوَّلِهِ ، لِئَلَّا يَلْبَسَ بِالْمُضَارِعِ الْمَسْمُومِ الْفَاعِلِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ،  
 وَلَمْ نَكْتَفِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، لِئَلَّا يَلْبَسَ بِالْمَسْمُومِ الْفَاعِلِ الْمُضَارِعِ مِنْ ( فَعِلِ )  
 الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ .

وقوله : ( مَخْتَصًّا لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا ) (٤)

مِثَالُ الْمُخْتَصِّ لَفْظًا : ضَرِبَ / ضَرَبَ شَدِيدًا ، وَمِثَالُ الْمُخْتَصِّ : ضَرَبَ ضَرْبًا ، ع  
 فَأَنْتَ تَعْنِي بِ ( ضَرَبَ ) نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الضَّرْبِ ، لَا مُطْلَقَ الضَّرْبِ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ - عَقِيبَ قَوْلِهِ : ( وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ : سِيرَ بِهِ سَيْرًا ، إِلَّا أَنْ تَرِيدَ بِقَوْلِكَ :  
 ( سِيرَ ) ضَرْبًا مِنَ السَّيْرِ ، أَيْ : سَيْرًا وَاحِدًا ، لَا سَيْرَانِ ) (٥) فَاَنْظُرْ كَيْفَ جَعَلَ  
 الْاِخْتِصَاصَ التَّقْدِيرِيَّ مَسْوَغًا لِحَوَازِ اِقَامَةِ ( سَيْرَ ) الْمُبْهَمِ فِي اللَّفْظِ مُقَامَ الْفَاعِلِ .  
 كَمَا سَاغَ اِقَامَةُ ( ضَرَبًا شَدِيدًا ) \* الْمُخْتَصِّ فِي اللَّفْظِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا شَرَطَ  
 فِي الْمَصْدَرِ الْاِخْتِصَاصَ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ أَزِيدَ مِمَّا فِي  
 الْفِعْلِ ، وَحَكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رُكْنَيْ الْجُمْلَةِ أَنْ يُفِيدَ مَا لَمْ يُفِيدَهُ الرُّكْنُ الْآخَرُ .  
 لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا .

=====

( ١ ) المقرب ٨٠ / ١ وفيه ( . . . ضممت أوله وثانيه . . . )

( ٢ ) انظر اللسان ( دأل ) ٢٣٣ / ١١ ، و ( رأم ) ٢٢٤ / ١٢ .

( ٣ ) تمام عبارة ابن عصفور في المقرب ٨٠ / ١ ( . . . يضم أوله إن كان مفتوحا ويبقى  
 على ضمه إن كان مضمومًا ، ويفتح ما قبل آخره إن كان مكسورًا ، أو مضمومًا ، ويبقى  
 على فتحه إن كان مفتوحًا . . . )

( ٤ ) عبارة ابن عصفور كاملة ( وأما المفعولات التي تقام مقام الفاعل فالمصدر بشرط أن  
 يكون مختصًا لفظًا ، أو تقديرًا ) انظر المقرب ٨١ / ١ .

( ٥ ) الإيضاح ص ١٢٠ وانظر البسيط في شرح الجمل ٩٦٣ / ٢ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( ضَرَبًا شَدِيدًا )

وقوله : (متصرفة) (١)

إنما اشترط التصرف في المصدر ، وظرفي الزمان والمكان ، لأنهن إذا لم يكن متصرفات لزمن النصب - حينئذ .

ومعنى إقامتهن مقام الفاعل رفعهن للنياحة عن الفاعل ، فإذا تعذر رفعهن تعذر إقامتهن ، ولأن كل واحد من المصدر والظرفين لا يجوز إقامته مقام الفاعل إلا بعد اعتقاد خروجه عن المصدرية والظرفية ، واعتقاد نصابه مفعولاً به على السعة ، وإذا كن غير متصرفات لا يجوز جعلهن مفعولات على السعة ، فلا يجوز إقامتهن - حينئذ - مقام الفاعل .

ودليل جواز جعلهن مفعولات على السعة قول العرب ، رواه سيويه - رحمه الله ( ثمانِي جَجَّ حَجَّجْتَن بَيْتَ اللَّهِ ) (٢)

وقول الشاعر : (٣)

\* وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا \*

وجه الدلالة أن نصب (ثمانِي جَجَّ) على المصدر والضمير في (حَجَّجْتَن) عائد عليه ، فلو لم يعتد في الضمير أنه منصوب مفعولاً به على السعة لما جاز ، لأن الفعل الواحد لا يكون له مصدران ، وكذلك قوله : (شَهِدْنَاهُ) لولا اعتقاد نصب الضمير مفعولاً به على السعة لوجب أن يقال : شَهِدْنَا فِيهِ ؛ لأن الضمير المنصوب على الظرف لا بد من ظهور (في) في لفظه ، واشترط بعضهم في الظرف أيضاً الاختصاص ، ولم يتعرض المصنف (٤) - رحمه الله - لهذا الشرط ، ولا أرى باسقاطه بأساً .

وقوله : (وأما الأولى) ، ثم قال بعد ذلك في المفعول المسح ( لَمْ

يَقُمْ سِوَاهُ ) (٥)

=====

(١) المقرب ١/٨١ .

(٢) الكتاب ١/١٧٨ .

(٣) رجل من بني عامر ، لم تذكر المصادر اسمه ، وعجزه :

\* قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ \*

والبيت من شواهد الكتاب ١/١٧٨ والمقتضب ٣/١٠٥ والكامل ١/٣٣ وأمثالي

ابن الشجري ١/٦ ، ١٨٦ وشرح المفصل ٢/٤٥ ، ٤٦ ومغني اللبيب ٢/٥٠٣ .

(٤) المقرب ١/٨١ وانظر البسيط ٢/٩٨٣ .

(٥) المصدر نفسه ١/٨١ وعبارة ابن عصفور هكذا (وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت فالمفعول به المسح إذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه)

يُقَالُ : هَذَا وَاجِبٌ ، وَالْأَوْلَى يُعْطَى الْجَوَازَ مَعَ التَّرْجِيحِ ، فَكَيْفَ يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ : ( الْأَوْلَى ) وَيَبِينُ قَوْلَهُ ( لَمْ يَقُمْ سِوَاهُ ) ؟  
قُلْنَا : لَا بَأْسَ بِهَذَا الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : ( لَمْ يَقُمْ سِوَاهُ ) يَعْنِي بِهِ وَجُوبَ إِقَامَةِ الْمُسْرَحِ ، وَالْوَاجِبُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَى يُقَالُ عَلَى الْوَاجِبِ وَعَلَى الْجَائِزِ الرَّاجِحِ بِالتَّوَاطُؤِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ اِخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِيهَا <sup>(١)</sup> :

فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَفْعُولُ بِهِ الْمُسْرَحُ وَغَيْرُهُ لَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا الْمَفْعُولُ بِهِ الْمُسْرَحُ ، لَا غَيْرُ ، كَمَا قَالَ الْمَصْنِفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ .  
وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ إِقَامَةِ / أَيُّهُنَّ شِئَتْ ، وَقَالُوا بِأَوْلَوِيَّةِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمُسْرَحِ .  
وَاضْطَرَبَ نَقْلُ الْأَصْحَابِ عَنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ بَعْضُهُمْ :  
هُوَ كَمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ، وَنَقَلَ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ : أَنَّ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمُسْرَحَ مَعَ غَيْرِهِ إِذَا اجْتَمَعَ ، فَإِنَّ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ بِهِ الْمُسْرَحَ عَلَيْهِنَّ لَا يَقَامُ غَيْرُهُ كَمَا قَالَ الْبَصْرِيُّونَ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُنَّ جَازَ إِقَامَةُ أَيُّهُنَّ شِئَتْ مَعَ وَجُودِهِ .

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ وَالْمُؤَافِقُ لَهُمْ مِنْ قَوْلِ الْأَخْفَشِ ، فَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ .  
أَمَّا السَّمَاعُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قَالُوا :  
فَنَصَبَ ( الْمُؤْمِنِينَ ) مَعَ بِنَاءِ ( نُجِّي ) لِلْمَفْعُولِ ، فَيَكُونُ حَيْثُذِي - قَدْ أَقَامَ الْمَصْدَرَ ، تَقْدِيرُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى قَوْلِهِمْ : نُجِّي النَّجَاةَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : فِي قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> فَبَنَى ( يُجْزِي ) لِلْمَفْعُولِ

(١) راجع المسألة في شرح الكافية ٨٤/١ والتبيين ص ٢٦٨ وتوضيح المقاصد ٣٢/٢ .

(٢) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء ، وهي قراءة ابن عاصم وأبي بكر وروى حفص عن عاصم (نجي المؤمنين) وبها

قرأ حمزة والجمهور ، أنظر السبعة ص ٤٣٠ ، والتيسير للداني ص ١٥٥ .

(٣) من الآية ١٤ من سورة الحائية ، وبها قرأ شيبه ، وقرأ ابن عاصم وحمزة والكسائي وخلف (لنجزي) بالنون ،

وقرأ ابن كثير وناصح وعاصم (ليجزى) بالياء ، السبعة ص ٥٩٤ ، وأنظر إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤ ، والنشر

في القراءات العشر ٣٧٢/٢ .



وَنَصَبَ (قَوْمًا) - قَالُوا : إِذَا أَقَامَ الْمَصْدَرُ ، أَيُّ : لِيَجْزِيَ الْجَزَاءُ قَوْمًا ،  
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (١)

\* فَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةً جِرَّوْكَ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجِرَّو الْكِلَابَا \* \*

قَالُوا : لَمَّا بَنَى (سَبَّ) لِلْمَفْعُولِ أَقَامَ الْمَفْعُولُ الْمُقَيَّدَ ، وَهُوَ  
(بِذَلِكَ) وَلَمْ يُقِمَّ الْمُسْرَحَ ، وَهُوَ (الِكِلَابَا) .

وَأَمَّا الْقِيَّاسُ ، فَقَالُوا : كَمَا جَازَ إِقَامَةُ أَيِّهَا شِئْتَ عِنْدَ عَدَمِ الْمُسْرَحِ  
فكَذَلِكَ يَجُوزُ عِنْدَ وُجُودِهِ قِيَاسًا لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرَ .

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ - فَذَكَرَ النِّحَاةُ عَنْهُمْ أَدْلَةً كَثِيرَةً ، لَا تَسْلَمُ عِنْدَ  
التَّحْقِيقِ ، وَأَجُودُ مَا قِيلَ فِيهَا مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا جَمَالُ الدِّينِ بْنِ عَمْرٍو - رَحِمَهُ  
اللَّهُ - وَهُوَ أَنْ قَالَ : إِنَّ بَيْنَ الْمَفْعُولِ الْمُسْرَحِ وَبَيْنَ الْفَاعِلِ مَشَارَكَةٌ لَا تُوَجَدُ  
بَيْنَ الْفَاعِلِ وَبَيْنَ بَاقِي الْفَضَلَاتِ - فَكَمَا أَنَّ مَعَ وُجُودِ الْفَاعِلِ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ  
مَقَامَهُ ، فَكَذَلِكَ مَعَ وُجُودِ مَا شَارَكَهُ هَذِهِ الْمَشَارَكَةُ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

تَبْيِينُ الْمَشَارَكَةِ : هُوَ أَنَّهُ لَنَا صُورَةٌ يَجُوزُ فِيهَا أَنْ نَجْعَلَ الْفَاعِلَ مَفْعُولًا  
وَالْمَفْعُولَ فَاعِلًا وَلَا يَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى ، بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ،  
فَتَجْعَلُ زَيْدًا فَاعِلًا فِي الْفِعْلِ وَعَمْرًا مَفْعُولًا ، ثُمَّ تَقُولُ : ضَارَبَ عَمْرٌو زَيْدًا ،  
فَتَجْعَلُ عَمْرًا الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ ، وَزَيْدًا مَفْعُولًا ، وَالْمَعْنَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ،  
وَلَا تَجِدُ فَضْلَةً مَا تَكُونُ مَعَ الْفَاعِلِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ ، فَبَانَ مِنْ هَذِهِ الْمَشَارَكَةِ أَنَّهُ  
يَجِبُ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ الْمُسْرَحِ دُونَ غَيْرِهِ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ بَاقِي الْفَضَلَاتِ  
مِنَ الْمَصْدَرِ وَالظَّرْفَيْنِ لَا يَجُوزُ إِقَامَتُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا بَعْدَ جَعْلِهَا مَفْعُولَاتٍ \*  
عَلَى السَّعَةِ ، وَهَذَا مَجَازٌ ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ الْمُسْرَحُ مُسْتَعْنٍ عَنِ ذَلِكَ ، فَكَانَتْ  
إِقَامَتُهُ وَاجِبَةً دُونَ إِقَامَةِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْمَجَازِ لِرُجْحَانِهِ عَلَيْهِنَّ بِذَلِكَ

=====

(١) هُوَ جَرِيرٌ ، وَالْبَيْتُ لَيْسَ فِي دِيوانِهِ وَلَا فِي النِّقَاطِضِ - انظُرِ الْخِصَائِصَ ٣٩٧/١ وَأَمَّا لِي  
ابن الشَّجَرِيِّ ٢١٥/٢ وَشَرَحَ الْمَفْعُولَ ٧٥/٧ وَالْهَمْعَ ٢٦٦/٢ وَالدرر اللوامع ٢٩٢/٢  
وَالخزانة ٣٣٧/١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ بَيْنَ ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ حَاشِيَةِ ل ٢٥ أَوْلَعَهُ هُوَ الصَّوَابُ كَمَا ذَكَرَ النَّاسِخُ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( فَكَانَ )

وَتَبِعَهُنَّ الْمَفْعُولُ الْمَقِيدُ فِي تَأْخُرِهِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمُسْرَحِ بِإِجْمَاعٍ ، لَا قَلِيلٍ .  
وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَ الْكُوفِيُّونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - :

أَمَّا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ الْأُولَى ، فَنَقُولُ : لَا نَسَلِّمُ أَنَّ ( نَجِي ) مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ ،  
بَلْ أَصْلُهُ : نَجِي ، وَأَدَّغَمَ النَّوْنُ فِي الْجِيمِ ، وَلَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ لَكَانَ  
فِعْلًا مَاضِيًّا ، فَكَانَتْ الْيَاءُ تَكُونُ مَفْتُوحَةً ، وَحَيْثُ لَمْ تَفْتَحْ دَلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا  
مِنْ كَوْنِهِ مُضَارِعًا مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ، لَا لِلْمَفْعُولِ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ الثَّانِيَةُ ، فَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِيهَا أَيْضًا ، لِأَنَّ نَقُولُ  
إِنَّ ( جَزَيْتُ ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : جَزَيْتُ زَيْدًا خَيْرًا ،  
وَجَزَيْتُهُ شَرًّا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْمَفْعُولُ بِهِ الثَّانِي ،  
لَا الْمَصْدَرُ ، فَلَا دَلِيلَ لَهُمْ - حِينَئِذٍ - فِيهِ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ . فَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِيهِ أَيْضًا ، لِأَنَّ أَصْحَابَنَا خَرَجُوهُ عَلَى  
أَحَدٍ وَجْهَيْنِ : (١)

إِمَّا أَنْ يَكُونَ ( الْكَلَابُ ) مَفْعُولًا لِ ( وَلدت ) وَيَكُونُ ( جَرَوْ كَلْبٍ ) مُنَادَى ، لَا  
مَفْعُولًا بِهِ ، فَلَا يَكُونُ مَعَ ( سَبَّ ) - حِينَئِذٍ - إِلَّا الْمَفْعُولُ الْمَقِيدُ فَقَطَّ .  
وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ( جَرَوْ كَلْبٍ ) مَفْعُولًا لِ ( وَلدت ) وَيَكُونُ ( الْكَلَابُ ) مَنْصُوبًا عَلَى  
الذَّمِّ ، تَقْدِيرُهُ : أَذَمُّ الْكَلَابِ ، لَا مَنْصُوبًا بِ ( سَبَّ ) ، فَلَا يَكُونُ مَعَ ( سَبَّ )  
حِينَئِذٍ - إِلَّا الْمَفْعُولُ الْمَقِيدُ أَيْضًا .

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْقِيَاسِ ، فَالْفَارِقُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي دَلِيلِنَا مِنْ مَشَارَكَةِ  
الْمَفْعُولِ بِهِ الْمُسْرَحِ لِلْفَاعِلِ ، دُونَ مَشَارَكَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْفَضَلَاتِ ، (٢) فَلَا يَصِحُّ  
الْقِيَاسُ مَعَ قِيَامِ هَذَا الْفَارِقِ .

=====

( ١ ) انظر هذين التخريجين في شرح التسهيل لابن مالك ، وشرح المفصل لابن

يعيش ٧٥ / ٧ والخزانة ٣ / ٢٣٨ .

( ٢ ) انظر ما تقدم ص ١٠١ .

وقوله : ( إِنَّ إِقَامَةَ الْمَصْدَرِ الْمُخْتَصِّ أَوْلَى مِنْ إِقَامَةِ غَيْرِهِ ) (١)

هذه المسألة وهي ما إذا اجتمع معك فضلات يجوزُ إقامتها، وليس فيها مفعولٌ مسرَّحٌ.

اختلف النحاة فيها، فمنهم من قال : يجوزُ إقامة أيها شئت على

السواء ، ومنهم من قال يرجحان بعضها على بعض ،

، والذين قالوا بالرجحان اختلفوا في أيها

الأرجح ؟

فقال أكثر المغاربة وبعض المشارقة (٣) : المصدر المختص أرجح ، واعتلوا

لذلك بأن الفعل وصل إليه بنفسه ، ولا كذلك المفعول المقيد والظرفان .

وقال ابن معطر (٤) - رحمه الله - : المفعول المقيد أولى ، ثم بعده

المصدر ، ويجوز أن تكون العلة عنده في تقديم المفعول المقيد على المصدر

كون هذا مفعولاً به ، وفي المصدر يحتاج إلى التوسع فيه يجعله مفعولاً .

ثم لم يتعرضوا لما بعد ذلك ، والذي ظهر لي أن الأولى إقامة المفعول

المقيد ، ثم ظرف المكان ، ثم ظرف الزمان ، ثم المصدر المختص ، وذلك لأن

المفعول المقيد لا يحتاج فيه إلى مجاز ، فكان أولى من غيره لذلك .

ثم بعد ذلك نقول : إن الأولى بالقيام مقام الفاعل ما كانت دلالة

الفعل عليه أقل ، فإنه إذ ذاك تكون الفائدة بذكره أكثر ، وقد قلنا فيما

=====

(١) المقرب ١/٨١ - وفيه (المصدر المختص في اللفظ)

(٢) هذا مذهب البصريين ، انظر الارتشاف ٢/١٩٠ والهمع ٢/٢٦٩ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٩ - وانظر البسيط في شرح الجمل

٢/٩٧٥ ، والهمع ٢/٢٦٩ .

(٤) الفصول الخمسون ص ١٧٧ ، وقال ابن القواس في شرح الألفية ١/٦٢٤ (اعلم

أن الترجيح والأولية إنما يكونان في هذه الأربعة إذا اجتمعت ، فإذا قيل :

سير يزيد سيزا شديدا يومين فرسخين ، فالأولى عند المصنف أن يقام الجار

والمجرور مقام الفاعل ، والمصدر بعده ، وبعد المصدر الزمان والمكان .)

تَقَدَّمَ : إِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رُكْنَيْ الْجُمْلَةِ - لَهُ فَاعِدَةٌ غَيْرُ مَا  
يَفِيدُهَا الرُّكْنُ / الْآخِرُ (١) ، وَدَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى الْمَكَانِ أَقْلٌ مِنْ دَلَالَتِهِ  
عَلَى الزَّمَانِ وَالْمُصَدِّرِ ، فَكَانَ الْمَكَانُ أَوْلَى بِالْإِقَامَةِ ، ثُمَّ دَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ  
أَقْلٌ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُصَدِّرِ ؛ إِذْ كَانَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمُصَدِّرِ بِحُرُوفِهِ ، وَعَلَى  
الزَّمَانِ بِصَيغَتِهِ ، وَدَلَالَةُ الْحُرُوفِ أَوْضَحٌ مِنْ دَلَالَةِ الصَّيغَةِ ، فَكَانَ لِذَلِكَ  
إِقَامَةُ ظَرْفِ الزَّمَانِ أَوْلَى مِنْ إِقَامَةِ الْمُصَدِّرِ .

وَإِذَا أَقَمْتَ الْمَفْعُولَ الْمُقَيَّدَ مَقَامَ الْفَاعِلِ - فَقُلْتَ : سِيرَ بَزِيدٍ ، فَمَا  
الَّذِي تَحَكَّمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالرَّفْعِ هُنَا؟ اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِيهِ : (٢)

فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالرَّفْعِ  
(بَزِيدٍ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ مَا يَصْلُحُ فِيهِ الْإِعْرَابُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَمْ يَظْهَرْ الرَّفْعُ  
فِي لَفْظِهِ ، لِاشْتِغَالِهِ بِتَأْثِيرِ الْجَارِ ، فَفَقَدَرْنَا الرَّفْعَ فِي مَحَلِّهِ ، كَمَا أَنَّ  
إِذَا قُلْنَا : كَفَى بِاللَّهِ ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، فَالْمَحْكُومَ عَلَى مَوْضِعِهِ  
بِالرَّفْعِ هُوَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَحَدٌ .

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالرَّفْعِ  
هُوَ (الْبَاءُ) فِي (بَزِيدٍ) ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَكَفَى  
بِاللَّهِ ، أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ هُنَاكَ زَائِدٌ ، فَالاسْمُ - حِينَئِذٍ - هُوَ الْفَاعِلُ ، وَ(الْبَاءُ)  
هُنَا لَيْسَتْ زَائِدَةً ، فَكَانَتْ هِيَ قَائِمَةً مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَمَا ذَكَرَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ  
الْبَاءَ حَرْفٌ لَا تَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا ، وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مُحَدَّثٌ عَنْهُ ،  
وَلَا يُحَدَّثُ عَنِ الْحَرْفِ ، فَبَانَ فَسَادُ مَا ذَكَرَهُ .

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِنَا : سِيرَ بَزِيدٍ ،  
ضَمِيرُ الظَّرْفِ .

=====

(١) انظر ما تقدم ص ٩٨ .

(٢) انظر هذا الخلاف في ارتشاف الضرب ٢ / ١٩٢ والهمع ٢ / ٢٦٨ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْقَائِمَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ (١) .  
 وَمَا ذَكَرُوهُ فِيهِ إِحَالَةٌ لِلْمَسْأَلَةِ مِنْ أَصْلِهَا فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا : إِنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ قَائِمٌ مَقَامَ  
 الْفَاعِلِ ، بَلِ الْقَائِمُ غَيْرُهُ ، وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْجَارَ  
 وَالْمَجْرُورَ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَكَأَنَّهُمْ ذَكَرُوا مَسْأَلَةً غَيْرَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا .

وَقَوْلُهُ : ( وَإِنْ كَانَ لِلْفِعْلِ مَفْعُولَاتٌ ) (٢) إِلَى آخِرِهِ .  
 الصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَسْرُوحِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، دُونَ الْمَسْرُوحِ لَفْظًا فَقَطْ ، وَكَذَلِكَ  
 عَمَلُ الْعَرَبِيِّ ، وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِهِ :

\* مِنَ الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازِعُ (٣) \*

فَأَقَامَ الْمَسْرُوحَ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي ( اخْتِيرَ ) ، وَنَصَبَ غَيْرَ الْمَسْرُوحِ ،  
 وَهُوَ ( الرِّجَالَ ) ، وَلَا يُحْفَلُ بِقَوْلٍ مَنْ قَالَ : يُجُوزُ إِقَامَةُ أَيُّهُمَا شِئْتِ \* ، وَكَذَلِكَ أَنَّ  
 الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْمَحذُوفَ الْمُنَوِّيَّ كَالْمَلْفُوظِ بِهِ ، وَهَذَا هُنَا حَرْفُ الْجَرِّ الْمَحذُوفِ مُرَادٌ ، فَلَوْ ظَهَرَ  
 لَمْ يَجْزِ إِلَّا إِقَامَةُ الْمَسْرُوحِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَحذُوفًا .

وَقَوْلُهُ : ( فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِنْ بَابِ أُعْطِيَتْ ، أَوْ مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ ،  
 أَقَمْتَ أَيُّهُمَا شِئْتِ ) (٤)

أَمَّا بَابُ أُعْطِيَتْ ، فَإِنَّهُ يُجُوزُ إِقَامَةُ أَيُّهُمَا شِئْتِ كَمَا ذَكَرَ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَيْسَ نَحْوُ :  
 أُعْطِيَتْ زَيْدًا دَرَاهِمًا ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ مَنَعَ مِنْ إِقَامَةِ ( دَرَاهِمَ ) وَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَا  
 يُجُوزُ إِلَّا عَلَى الْقَلْبِ (٥) .

(١) هذا مذهب ابن درستويه ، والسهيلي ، وتلميذه أبو علي الرندي ، أنظر الإرتشاف ١٩٣/٢ والهمع ٢٦٨/٢ .

(٢) تمام كلام ابن عصفور ( مسرحة أتمت المسرح لفظاً وتقديراً ، وتركت المسرح لفظاً ، لا تقديراً ، تقول : اختير زيد  
 الرجال ، ولا يجوز : اختير الرجال زيدا ... ) أنظر المقرب ٨١/١ .

(٣) ديوانه ٤١٨/١ ، وأنظره في الكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٣٣٠/٤ ، والكمال ٣٣/١ ، ونتائج الفكر ص ٣٣١ ،  
 والهمع ٢٦٤/٢ .

(٤) المقرب ٨١/١ .

(٥) شرح اللمع لابن برهان ٤٧/١ ، وأنظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٩٣ .

\* عزاه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣٤٦/٣ إلى الفراء والسيدي في إيهين مالك ، وأنظر الهمع ٢٦٤/٢ .

وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ : يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوَ : الدَّرْهَمُ ،  
وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ نَكْرَةً (١) .

وَالصَّحِيحُ جَوَازُ إِقَامَةِ الثَّانِي مَعْرِفَةً كَانَ ، أَوْ نَكْرَةً ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهُ  
عَنِ الْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ إِذَا أُقِيمَ الْأَوَّلُ ، فَلَا قَلْبَ حِينَئِذٍ ، وَالْأَحْسَنُ إِقَامَةُ  
الْأَوَّلِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ لِهَذَا الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ  
(أَعْطَيْتُ) بِلِإِذَا قُلْتِ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتِ : أَخَذَ زَيْدٌ  
دَرَهْمًا ، فَ (زَيْدٌ) فَاعِلٌ (أَخَذَ) فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ فَاعِلَ (أَعْطَيْتُ) ،  
وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ التَّبَاسُّ مِنْ وَجْهِ بَخْلَافِ (دَرَهْمًا) (٢) فَإِنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ  
كُلِّ وَجْهِ ، مَالَهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ التَّبَاسُّ ، فَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَهُوَ أَوْلَى  
بِالإِقَامَةِ .

فَإِنْ حَصَلَ لِبَسٌ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَجَبَ -  
حِينَئِذٍ - إِقَامَةُ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوَ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ،  
فَهَا هُنَا يَجِبُ إِقَامَةُ زَيْدٍ ، لَا غَيْرُ .

وَأَمَّا بَابُ ظَنَنْتُ ، فَلَا يَخْلُو أَيْضًا : إِمَّا أَنْ يَحْصَلَ بِإِقَامَةِ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا لِبَسٌ ، أَوَّلًا - فَإِنْ حَصَلَ لِبَسٌ نَحْوَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا هِنْدًا ، وَجَبَ إِقَامَةُ  
الْأَوَّلِ ، لَا غَيْرُ - وَإِنْ لَمْ يَحْصَلَ لِبَسٌ ، فَلَا يَخْلُو ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ  
الثَّانِي جُمْلَةً أَوَّلًا ، فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً وَجَبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ إِجْمَاعًا ، وَقِيَاسُ قَوْلِ  
الْكُوفِيِّينَ : مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ جَوَازُ إِقَامَةِ

( ١ ) تابع الكوفيين الفارسي في الإيضاح ص ٧٣ وانظر الهمع ٢/٢٦٣ والتصريح

على التوضيح ٢٩٢/١ .

( ٢ ) في الأصل ( الدرهم ) والوجه التنكير ، كما ورد في المثال .

الثَّانِي هُنَا ، وَإِنَّ لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي ذَلِكَ : (١)

فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ جَوَازَ إِقَامَةِ الثَّانِي مُطْلَقًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ جَوَازَ إِقَامَتِهِ نَكْرَةً ، وَجَوَازَهُ مَعْرِفَةً .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ إِقَامَةَ الثَّانِي مُطْلَقًا .

أَمَّا الَّذِينَ مَنَعُوا ، فَعَلَّلُوا بِعِلَّتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي هُوَ الْمَظْنُونُ ، فَلَوْ أَقْمَنَاهُ لَتَوَهَّم لَيْسَ بِأَنَّ

الْمَظْنُونُ هُوَ الْمَنْصُوبُ ، فَعَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ يَنْبَغِي إِذَا لَمْ يَحْصُلْ تَوَهُّمٌ لَيْسَ

بِفَهْمِ الْمَعْنَى ، أَوْ يَكُونُ الثَّانِي نَكْرَةً تَجُوزُ الْإِقَامَةَ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ .

وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ : أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي قَدْ يَقَعُ جُمْلَةً ، فَلَا يَجُوزُ

إِقَامَتَهُ حِينَئِذٍ ، فَمَنْعُنَا قِيَمًا إِذَا كَانَ مَفْرَدًا طَرْدًا لِلْبَّابِ .

وَالصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ جَوَازُ إِقَامَةِ الثَّانِي مُطْلَقًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَيْسَ ، وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً .

لأنَّه مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ .

وقولهم : ( طردًا للباب ) .

قلنا : إِذَا فَهِمَتِ الْعِلَّةُ الْمَانِعَةَ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الطَّرْدِ ، وَقَدْ فَهِمَتِ هُنَا .

وهو كونه جملة ، فإذا انتفت الجمليَّةُ ، فلا مانع من الجواز .

=====

( ١ ) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١٨٧ ( . . . . ) وإن كان من باب ظن أقيم الأول .

فتقول : ظن زيد منطلقا ، وأما الثاني فذهب قوم إلى أنه لا يجوز إقامته ، وهو

اختيار الجزولي وابن هشام ، وذهب قوم منهم السرافى إلى أنه يجوز إذا أمن

الليس ، ولم يكن جملة ولا شبيها بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى ، وهو

اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك ، وشرط بعض المجوزين في إقامته

أن لا يكون نكرة فلا يجيز : ظن قائم زيدا . . ) وانظر المقدمة الجزولية ص ١٤٣ ،

وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٨ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٠ والبسيط في

شرح الجمل ٢ / ٩٦٨ وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٩٢ .

وقوله : ( إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ إِلَى آخِرِهِ )<sup>(١)</sup>

هذه المسألة اختلف النحاة فيها :

فذهب بعضهم إلى ما ذكره المصنف - رحمه الله - وهو تعيين إقامة الأول<sup>(٢)</sup> ،  
وقال : لأن إقامة الثاني ليس بأنه هو الأول ، وإقامة الثالث ممتنع ،  
كما امتنع في باب : ظننت .

وعلل بعضهم ذلك بعلة أخرى - وهو أن قال : إن المفعول الثاني والثالث  
أصلهما / كان مبتدأ وخبراً ، فالمفعولية فيها ليست متمحضة ، بخلاف  
الأول فإنه متمحضر للمفعولية<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : فالأول كان فاعلاً أيضاً فليس متمحضاً للمفعولية .

قلنا : الفرق بينهما : أن الثاني والثالث معنى الإخبار بأحدهما عن الآخر  
في حال المفعولية باقي ، كما كان في حال الابتدائية ، ولا كذلك معنى  
الفاعلية في الأول ، فإنه لم يبق .

لا يقال : ما ذكرته من الدليل موجود في باب ظننت ، وقد أقمت الأول بلا  
خلاف .

لأننا نقول : إنما جوزهنا هناك ، لأنه لا مندوحة لنا عن ذلك ، وهنا لنا  
مندوحة بجواز إقامة الأول ، فلا يلزم من جوازه إذ لا مندوحة عنه جوازه  
حيث عنه مندوحة .

=====

( ١ ) المقرب ١ / ٨١ وتمام كلام ابن عصفور ( لم يجز عندي الإقامة الأول خاصة وهو  
الفاعل في المعنى ، واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى  
ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول . )

( ٢ ) إلى هذا ذهب كثير من النحاة منهم ابن هشام الخضراوي والأبدي وابن عصفور  
وابن يعيش ، شرح المفصل ٥ / ٧٧ ، وانظر شرح الفية ابن معط لابن القواس  
١ / ٦٢٢ وارتشاف الضرب ٢ / ١٨٨ تمهيد القواعد ج ٢ ل ٢٥٨ المساعد على  
تسهيل الفوائد ١ / ٣٩٩ شرح التصريح ١ / ٢٩٣ .

( ٣ ) انظر هذا التعليل عند ابن أبي الربيع في البسيط في شرح الجمل ٢ / ٩٧٣ .



وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الثَّانِي ، وَقَالَ : اللَّبْسُ إِنْ حَصَلَ فَلَا  
يَجُوزُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْصَلْ جَازٌ (١) ، وَفِي إِقَامَةِ الثَّلَاثِ التَّفْصِيلُ وَالْخِلَافُ الَّذِي  
ذَكَرْنَاهُ فِي الثَّانِي مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ (٢) .  
وَقَوْلُهُ : ( وَمَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ بِعَيْنَاهُ ) (٣)  
يُرِيدُ بِهِ اسْمَ الْمَفْعُولِ الْجَارِي مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ ، كَقَوْلِنَا : زِيدَ  
مَعْمُورُ الدَّارِ .

=====

( ١ ) هذا مذهب الجُزُولِيِّ والشَلُوبِيِّ ، وتلميذه ابن الحاج وابن مالك - انظر المقدمة

الجزولية ص ١٤٣ وشرح الكافية الشافية ٦١١/٢ وارتشاف الضرب ٢/١٨٨

والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٠٠ .

( ٢ ) انظر ما تقدم ص ١٠٦ .

( ٣ ) المقرب ١/٨١ .

## بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

=====

قَوْلُهُ : (أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ) <sup>(١)</sup>

لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> (فَأَنْ تَصُومُوا) مُبْتَدَأٌ ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْمًا فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْأَسْمِ إِذَا كَانَ تَقْدِيرُهُ : صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَنَحْوُ مِنْ هَذَا قَوْلِهِمْ : سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ ، <sup>(٣)</sup> (فَسَوَاءٌ) فِيهِ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، (وَأَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ ، التَّقْدِيرُ : سَوَاءٌ عَلَيَّ قِيَامُكَ وَقُعُودُكَ ، فَقِيَامُكَ وَقُعُودُكَ مُبْتَدَأَانِ ، وَسَوَاءٌ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَجَازًا أَنْ يَقَعَ خَبْرًا عَنِ اثْنَيْنِ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَالْخَبَرُ الْمَصْدَرُ يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَفْرُودِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ مَا أُعْرِبَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> تَقْدِيرُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ : سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِتَذَرُكَ وَعَدَمُهُ .

وقوله : (أَوْ تَقْدِيرًا) <sup>(٥)</sup>

لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ : عِنْدِي زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَمَنْطَلِقُ بَكْرٌ ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فَإِنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ مَا لَمْ يُبَلِّسْ عَلَى مَا سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فزَيْدٌ ، وَرَجُلٌ ، وَبَكْرٌ - مُبْتَدَأَاتٌ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فِي اللَّفْظِ لَمَّا كُنَّ مُتَقَدِّمَاتٍ فِي التَّقْدِيرِ .

قَوْلُهُ : (مَعْرَى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ) <sup>(٧)</sup>

يَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ : (غَيْرِ الزَّائِدَةِ) عَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْعَرَبِ : بِحَسَبِكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَمَا فِي

(١) المقرب ١/٨٣ - وفي الأصل (أو ماهي)

(٢) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٣) الإيضاح الشعري ١/٢٥٢ ، وانظر المفصل ص ٢١٦ والتصريح على التوضيح ١/١٥٥ .

(٤) سورة البقرة آية ٦ - هناك وجهان آخران في إعراب هذه الآية : أحدهما : أن يكون سواء مبتدأ ، والجملة في موقع الخبر . . . والثاني : أن يكون سواء مبتدأ ، والجملة في موضع الفاعل المعني عن الخبر ، والتقدير : استوى عندي أقمت أم قعدت . انظر التبيان في إعراب القرآن ١/١٨٥ والتذليل والتكميل ج ٢ ل ٤٦ ب .

(٥) المقرب ١/٨٢ .

(٦) انظر ما سيأتي ص ١٢٣ .

(٧) المقرب ١/٨٢ .

الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ (١) ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ : بِحَسَبِكَ ، وَمِنْ أَحَدٍ مُبْتَدَأً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْرَى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَمَا كَانَتْ الْبَاءُ وَمِنْ زَائِدَتَيْنِ .  
وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّحَاةَ اخْتَلَفُوا مَا الْمُرَادُ بِالْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ هُنَا ؟

فذهب جماعة منهم أبو علي وغيره إلى المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ، وهي كَانِ وَأَخَوَاتُهَا ، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا ، وَأَفْعَالُ الْمُقَابَرَةِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ رَأْيٍ/ذَلِكَ (٢) ، وَمَا وَلَا ، عَلَى الْعَمَلِينَ ، وَلَا تَ قَالَوا: لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَإِنَّ مَعْنَى الْإِخْبَارِ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بَاقٍ وَإِنْ تَغَيَّرَ اللَّفْظُ .

وذهب بعضهم إلى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ أَيُّ عَامِلٍ كَانَ مِنَ النَّوَاسِخِ وَغَيْرِهَا حَتَّى يُدْخِلَ فِيهِ مِثْلَ : جَاءَ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ مِثْلًا : زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، جَازَ أَنْ تَقُولَ : جَاءَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا .

وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُفَهِّمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ لَمَا احتَاجَ إِلَى قَوْلِهِ : (غَيْرِ الزَائِدَةِ) .  
وقوله : (لِتُخْبِرَ عَنْهُ) (٣)

هَذَا الْفَصْلُ وَإِنْ اسْتَفَادَ بِهِ إِخْرَاجَ زَيْدٍ إِذَا لَفِظَ بِهِ مِنْ غَيْرِ ضَمِيمَةٍ لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا فَإِنَّهُ ضَرَّهَ بِإِخْرَاجِ بَعْضِ الْمُبْتَدَأَاتِ مِنَ الْحَدِّ ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِنَا : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا ذَهَبَ أَخَوَاكَ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرْتَ الْمُبْتَدَأَ هُنَا لِتُخْبِرَ بِهِ: لَا عَنْهُ ، وَلَيْسَ هُنَا خَبَرٌ ، لَا مَلْفُوظٌ بِهِ ، وَلَا مَقْدَّرٌ ، فَبِإِنْ فَسَادُ هَذَا الْفَصْلِ لِلْحَدِّ ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : (أَوَّلَ الْكَلَامِ) (٤) يَخْرُجُ بِهِ مِثْلَ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ ضَمِيمَةٍ. فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا .

=====

( ١ ) انظر هذين القولين في إيضاح ص ٣٥ .

( ٢ ) انظر الإيضاح ص ٢٩ .

( ٣ ) المقرب ١/٨٢ .

( ٤ ) المصدر نفسه ١/٨٢ ونص عبارة ابن عصفور ( . . . ) فالابتداء : هو جعلك الاسم

أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً، أو تقديراً . . . . . )

وَمِنَ الْمُبْتَدَأَتِ الَّتِي لَا خَيْرَ لَهَا أَيْضاً قَوْلُهُمْ : ( أَقْلٌ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> ) ( فَأَقْلٌ ) مُبْتَدَأٌ لَا خَيْرَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ : قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ ، ( وَيَقُولُ ذَلِكَ ) صِفَةٌ لِرَجُلٍ ، وَلَيْسَ بِخَيْرٍ ؛ بِدَلِيلِ جَرِيهِ عَلَى رَجُلٍ فِي تَشْبِيهِهِ وَجْمَعِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِعْتَهُ <sup>(٢)</sup> ، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ <sup>(أ)</sup> ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : حَسْبُكَ ، مُبْتَدَأٌ لَا خَيْرَ لَهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ <sup>(ب)</sup> ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى : اِكْتَفَى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

\* غَيْرٌ مَأْسُوفٌ عَلَى زَمَنِ  
وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ <sup>(٤)</sup> :

\* غَيْرٌ لَاهٍ عِدَاكَ فَأَطْرَحَ اللَّهُو  
وَلَا تَغْتَرَّرُ بِعَارِضِ سَلَمٍ \*  
( فَغَيْرٌ ) فِي الْبَيْتَيْنِ مُبْتَدَأٌ لَا خَيْرَ لَهُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ <sup>(ج)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ( مَا ) كَأَنَّهُ قَالَ : مَا يُؤَسِّفُ عَلَى زَمَنِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : مَا قَائِمٌ أَخْوَاكَ ، وَكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنْ يَكْتَفِي بِقَوْلِهِ : ( أَوَّلُ الْكَلَامِ ) <sup>(٥)</sup> لِأَنَّ مِثْلَ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ ضَمِيمَةٍ لَا يُقَالُ فِيهِ : أَوَّلُ الْكَلَامِ .

(١) الكتاب ٣١٤/٢ ، وأنظر الأصول ١٦٩/٢ .

(٢) الكتاب ٢٩٩/١ ، وأنظر المسائل الخليليات ص ١٤٩ .

(٣) ينسب البيت إلى أبي نواس ، وليس في ديوانه ، أنظره في الخصائص ٤٧/١ ، والمرئجل ص ٨٥ ، وأما ابن الشجري ٣٢/١ وأما ابن الحاجب ١٢١/٣ .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو في المعنى ٦٧٦/٢ ، وشرح أبياته ٤٤/٨ .

(٥) هذه العبارة تقدمت في ص ١١١ .

أ - الوجه الأول : أن تكون الواو عاطفة ، والخبر محذوف وجوباً ، تقديره : مقترنان ، وهذا رأي الجمهور ، والوجه الثاني : أن تكون الواو بمعنى مع فلا يحتاج إلى تقدير خبر ، لأن المعنى : كل رجل مع ضيعته ، أنظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ ، اجمع ٤٤/٢ .

ب - الوجه الثاني : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه ، والتقدير : حسبك السكوت أو نحوه ، وهو رأي الجمهور ، أنظر الإرتشاف ٣٣/٢ .

ج - الوجه الثاني في البيت الأول : أن ( غير ) خبر مقدم ، وأصل الكلام : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، وهذا التخريج لابن حني وابن الحاجب ، أنظر أمالي ابن الحاجب ١٢٢/٣ ، والخزانة ٣٤٦/١ .

(٩) الوجه الثاني في البيت الثاني : أن ( غير ) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت غير لاه عداك ، قال به ابن الخشاب في البيت الأول ، أنظر شرح ابن عتيل ١٩٢/١ ، والخزانة ٣٤٦/١ .

وَقَوْلُهُ : ( وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ ) (١)

هَذَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ نَكْرَةً ، أَمَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً فَقَدْ يَكُونُ الْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الْمُسْتَفَادُ كَمَا كَانَ فِي الشُّكْرَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُسْتَفَادُ هُوَ النَّسْبَةُ لَا الْمُبْتَدَأُ وَلَا الْخَبَرَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْوِضَ قَوْلُهُ : ( الْجُزْءُ ) (٢) بِاللَّفْظِ ، فَيَقُولُ : هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِ : غَيْرُ وَاقِعٍ مَوْقِعِ الْفِعْلِ ؛ لِيُخْرِجَ مِثْلَ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، فَإِنَّ ( قَائِمٌ ) لَفْظٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ ، لَكِنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعِ الْفِعْلِ لَمَّا كَانَ تَقْدِيرُهُ : أَيُّوْمُ الزَّيْدَانِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ فَيَقُولُ : أَوْ الْعَقُولُ عَلَى سَبِيلِ الذِّكْرِ ، كَقَوْلِنَا الْآنَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَكَقَوْلِ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ : اللَّهُ إِلَهِنَا ، وَمُحَمَّدٌ نَبِينُنَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ فِي الْحَدِّ بِأَنْ يَقُولَ : مِنَ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ؛ لِيُخْرِجَ مِثْلَ قَوْلِنَا : أَقَامَ زَيْدٌ ، وَانْطَلَقَ بَكْرٌ ، فَإِنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْخَبَرُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ هُنَا ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ عَلَى الْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ هُوَ خَبَرٌ ، بَلْ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْخُصُوصِ ، فَبَانَ أَنَّ الْحَدَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : وَالْخَبَرُ : هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، مَلْفُوظًا بِهِ ، أَوْ مَنْوِيًّا ، غَيْرَ وَاقِعٍ مَوْقِعِ الْفِعْلِ ، أَوْ الْعَقُولُ عَلَى سَبِيلِ الذِّكْرِ .

وَإِخْتَلَفَ النَّاسُ (٤) فِي عَامِلِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ

عَامِلَ الْمُبْتَدَأِ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ ، وَنُقِلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ مَذْهَبَانِ :

=====

(١) المصدر نفسه ٨٢/١ .

(٢) المقرب ٨٢/١ ونص عبارة ابن عصفور ( . . ) والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية . . . . )

(٣) هذه العبارة ذكرها ابن عصفور في حد الخبر ، انظر المصدر السابق .

(٤) انظر هذا الاختلاف في الكتاب ٢٧٨/١ والمقتضب ٤٩/٢ و ١٢/٤ و ١٢٦ والأصول

٦٢/١ والإيضاح ص ٤٩ والإيناف ٤٤/١ والتبيين ص ٢٢٤ وشرح الألفية

لابن الناظم ص ١٠٧ وشرح الفية ابن معطل لابن القواس ٨١٦/٢ .

أحدهما : أنَّ عامِلَ المُبتدأِ لفظيٌّ ، وهو الخبرُ ، وقالوا بأنَّ كلاًَّ منهما يرفعُ الآخرَ .

والثاني : أنَّ المُبتدأَ يرتفعُ بما عادَ عليه .

هذا منقولٌ أَكْثَرَ النَّاسِ عَنْ مَذْهَبِهِمْ ، وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ عَنْهُمْ ، وَنَقَلَ ابْنُ الدَّهَّانِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ مَا حَكَيْتُهُ : وَقَالَ الْفَرَّاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : قَالَ الْكِسَائِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : إِذَا ابْتَدَأَتْ اسْمًا بَعْدَهُ اسْمٌ مِثْلُهُ رَفَعَتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ كَقَوْلِكَ : أَخُوكَ قَائِمٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَعَلٌ أَوْ يَفْعَلُ رَفَعَتْهُ بِمَا عَادَ مِنْ ذِكْرِهِ ، لَا بِفَعَلٍ وَيَفْعَلُ ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْ أَنْ يُرْفَعَ بِفَعَلٍ أَوْ يَفْعَلُ لِأَنَّهَا مَشْغُولَانِ بِمَا فِيهِ مِنْ نَيْتِ الْكِنَايَةِ ، وَالْأَفْعَالُ تَجْرِي بَعْدَهَا عَلَى جِهَةِ الْعَوْدِ ، تَقُولُ : أَخُوكَ قَامَا ، وَإِخْوَتُكَ قَامُوا ، رَفَعْتَ الْأَسْمَاءَ بِمَا عَادَ عَلَيْهَا مِنَ النِّيَّةِ ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ : فَهَلْ تَجِيزُ أَنْ تَقُولَ : عَبْدُ اللَّهِ قَامَ أَبُوهُ ، فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ بِمَا عَادَ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَتَرْفَعُ الْأَبَّ بِقَامٍ وَيَقُومُ ؟ - قَالَ : نَعَمْ ، وَأَجِيزُ أَنْ أَرْفَعَ الْأَوَّلَ بِكُلِّ مَا يَعُودُ مِنْ ذِكْرِهِ وَإِنْ كَانَ خَفِضًا ، أَوْ نَصَبًا .

قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّحَّاسِ الْحَلَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : فَهَذِهِ الْحِكَايَةُ عَنِ الْفَرَّاءِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ لَيْسَ بِمَذْهَبَيْنِ كَمَا قَالُوا - بَلْ هُوَ اخْتِلَافُ أَحْوَالٍ لِأَنَّهُ قَالَ : إِنْ الْخَبْرَانِ كَانَ مَفْرَدًا فَهُوَ الرَّافِعُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي حَكَّوهُ أَوَّلًا عَنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَرافِعُ المُبتدأِ مَا عَادَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي حَكَّوهُ عَنْهُمْ ثَانِيًا - فَيَكُونُ هَذَا اخْتِلَافَ حَالَيْنِ ، لَا مَذْهَبَيْنِ كَمَا ذَكَرُوا .

وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْفَرَّاءُ لِسَوْءِ الْإِلَهِ عَنِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، مَا الْعَامِلُ فِي المُبتدأِ فِيهَا ؟ ، وَلَا الْكِسَائِيُّ تَعَرَّضَ لِذِكْرِهَا ، هَذَا تَحْرِيرُ الْمَذَاهِبِ فِي عَامِلِ المُبتدأِ .

وأما العامل في الخبر فقد نقل عن الكوفيين ما ذكرناه أولاً من أن العامل فيه المبتدأ ، وللبصريين فيه أقوال (١) :

منها : أن الابتداء وهو ما يحقق الآن محامل في المبتدأ والخبر معاً ، لأنه اقتضاهما معاً ، فيعمل فيهما ، وإلى ذلك يشير كلام الزمخشري (٢) رحمه الله - في تشبيهه الابتداء بكأن وأنها لما اقتضت مشابهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزئين ، فكذلك الابتداء لمّا اقتضاهما عمل فيهما .

ومنّها : أن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهو والمبتدأ يعملان في الخبر ، وربنا قيل : إن هذا مذهب سيويه - رحمه الله - استنباطاً ، وإلا فليس مصرحاً به في كتاب سيويه - رحمه الله (٣) ، قالوا : لأن الابتداء ضعيف ، فلا يعمل في شيئين إلا بمقوّ .

ومنّها : أن العامل في المبتدأ الابتداء ، كما ذكرنا ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر ، واستنبطوا ذلك من قول سيويه - رحمه الله - : ( فأما الذي يبنى عليه شيء هو فإن المبنى يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء ) (٤) فقالوا : قد نصّ في قوله : ( إن المبنى عليه يرتفع به ) على أن المبتدأ يعمل في الخبر ، وجعلوا الضمير في ( به ) عائداً على المبتدأ . وقال بعض من تعرّض لهذا المكان : إن الضمير في ( به ) يعود إلى الابتداء ، لا إلى المبتدأ ، فيكون حينئذٍ مذهبه موافقاً لقول من قال : إن الابتداء عامل في الجزئين معاً .

=====

( ١ ) انظر المصادر السابقة .

( ٢ ) عبارة الزمخشري في المفصل ص ٢٤ ( . . . ) وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحداً من حيث الإسناد ، لا يتأتى بدون طرفين

مسند ومسند اليه ) - وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٣ .

( ٣ ) عبارة الكتاب ٢ / ١٢٦ ( فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليني عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بعيني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبنى

ما بعده عليه فهو مسند ومسند اليه . )

( ٤ ) المصدر نفسه ٢ / ١٢٧ .

وَفَهِمَ شَيْخُنَا ابْنَ عُمُرُونَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ :  
 (هُمَا الْأَسْمَانِ الْمُجَرَّدَانِ لِلْإِسْنَادِ) <sup>(١)</sup> أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْخَبَرِ مَعْنَوِيٌّ غَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ ،  
 وَهُوَ تَجَرُّدٌ آخَرٌ ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ الْمَفْصَلِ : وَقَوْلُهُ (وَكُونُهُمَا)  
 يَقْتَضِي أَنْ عَامِلَ الْمُبْتَدَأِ تَجَرُّدُ الْمُبْتَدَأِ ، وَعَامِلَ الْخَبَرِ تَجَرُّدُ الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ  
 أَضَافَ الْكُونَ لِهُمَا ، وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا غَيْرُ كَوْنِ الْآخَرِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُبْتَدَأِ  
 عَامِلٌ ، وَلِلْخَبَرِ عَامِلٌ غَيْرُ عَامِلِ الْمُبْتَدَأِ ، وَحِينَئِذٍ هُمَا عَامِلَانِ .

قَالَ ابْنُ عُمُرُونَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَيْضًا : وَإِلَى ذَا أَشَارَ السَّرَافِيُّ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِ كِتَابِ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ : (فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
 تَعْرِيفَةٌ ، فَقَوِيٌّ ذَلِكَ بِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ وَيَرْتَفِعُ بِمَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِهِ) <sup>(٢)</sup> .

قَالَ السَّرَافِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَيَقَوِيُّ هَذَا قَوْلُ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ -  
 (لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْمُبْتَدَأِ بِمَنْزِلَتِهِ) <sup>(٣)</sup>

قَالَ ابْنُ عُمُرُونَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (وَذَا عِنْدِي أَجُودٌ مَا يُقَالُ ، وَإِنْ كَانَ  
 مَا ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَثْنَاءِ الْمَفْصَلِ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِكَأَنَّ يُعْلَمُ مِنْهُ  
 أَنَّ الْعَامِلَ عِنْدَهُ وَاحِدٌ) <sup>(٤)</sup> .

وَقَوِيٌّ ابْنُ عُمُرُونَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْمَذْهَبَ بِأَنَّ قَالَ : (وَكَذَا قَوْلُ  
 سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (أَنَّ لَا) لَا تَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ ، بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا ارْتَفَعَ بِهِ  
 إِذَا كَانَ خَبْرًا مَعَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ فِي الْمُبْتَدَأِ قَدْ أزالَتْهُ (لَا) بِعَمَلِهَا ، فَلَوْ كَانَ  
 ذَلِكَ هُوَ الْعَامِلُ ، وَقَدْ زَالَ لِبَقِيَّةِ خَبْرٍ لَا يَخْبِرُ عَامِلٌ عِنْدَ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - <sup>(٥)</sup>  
 هَذَا تَحْرِيرُ الْمَقَالِ فِي الْمَذَاهِبِ فِي الْعَامِلِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي الْإِبْتِدَاءِ الْعَامِلِ فِي الْمُبْتَدَأِ ، مَا هُوَ ؟  
 فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : هُوَ وَصْفٌ قَائِمٌ فِي الْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ - ،  
 وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> .

=====

- (١) المفصل ص ٢٥ وما بعدها وانظر ما تقدم ص ١١٥ . (٤) انظر ما تقدم ص ١١٥ .  
 (٢) انظر شرح السرافى ٢٢٣/٢ . (٥) الكتاب ٢٧٤/٢ وانظر ما سيأتى ص ٢٩٨ .  
 (٣) الكتاب ١٢٨/٢ وانظر شرح السرافى ٢٢٣/٢ (٦) انظر ما تقدم ص ١١٣ .  
 \* في الأصل : (المفصل) تصحيف .



وقَالَ بَعْضُهُمْ : ذَاتُ وَصْفَيْنِ / وَالْوَصْفَانِ هُمَا التَّعَرِّيُّ وَالْإِسْنَادُ لِلْخَبَرِ (١)  
 قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّحَّاسِ الْحَلْبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : لَوْ قَالَ  
 هَذَا الْقَائِلُ عِيُوضُ إِسْنَادِ الْخَبَرِ الْإِسْنَادُ مُطْلَقًا بَأَن يَقُولُ: التَّعَرِّيُّ وَوَجُودُ  
 إِسْنَادٍ لَكَانَ أَجُودَ مِنْ قَوْلِ اسْنَادِ الْخَبَرِ لِأَنَّهُ لَنَا مُبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهَا كَمَا  
 تَقَدَّمَ ، لَكِن مَعَهَا وَجُودُ إِسْنَادٍ ، مِثْلُ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَغَيْرُهُ .

وقَالَ قَوْمٌ : هُوَ التَّعَرِّيُّ فَقَطَّ (١) .

وقَالَ الزَّجَّاجُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : هُوَ مَا فِي التَّكْلِمِ مِنْ مَعْنَى الْإِخْبَارِ (٢) .

وقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ هُوَ جَعَلَ الْأَسْمَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا مَعْلُومَةٍ ، لَا بُدَّ

لِلْمُبْتَدِئِ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِثْلِهَا ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ قَضِيَّتِهَا ، فَصَارَ تَرْتِيبُهَا فِي النَّفْسِ  
 كَتَرْتِيبِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِجَعْلِ أَحَدِ الْأَسْمِينَ فِي بَابِ الْفَعْلِ فَاعِلًا وَالْآخَرَ  
 مَفْعُولًا .

وَقَوْلُهُ : ( وَلَا يَكُونُ نَكْرَةً إِلَّا بِشُرُوطٍ ) (٣)

اعْلَمْ أَنَّ تَنْكِيرَ الْمُبْتَدِئِ اخْتَلَفَ فِيهِ عِبَارَاتُ النَّحْوِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فَقَالَ ابْنُ  
 السَّرَّاجِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : الْمَعْتَبَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ حُصُولُ الْفَائِدَةِ ، فَمَتَى  
 حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ فِي الْكَلَامِ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ وَجِدَ شَيْءٌ مِنَ الشَّرَائِطِ ،  
 أَوْ لَمْ يَوْجَدْ (٤) ، وَقَالَ الْجَرَّجَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكْرَةِ بِكُلِّ أَمْرٍ  
 لَا تَشْتَرِكُ النَّفُوسُ فِي مَعْرِفَتِهِ - نَحْوُ : رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ شَاعِرٌ ، أَوْ فَرَّاسٍ (٥) .  
 فَالْمَجُوزُ عِنْدَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ جَهَالَةُ بَعْضِ النَّفُوسِ ذَلِكَ ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَحْصُرُ  
 الْمَوَاضِعَ الَّتِي أَنَا أَذْكَرُهَا عَلَى مَا سَيَمُرُّ بِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

=====

( ١ ) انظر ما تقدم ص ١١٦ .

( ٢ ) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥ .

( ٣ ) المقرب ١ / ٨٣ وفيه ( . . . ) إلا بشرط .

( ٤ ) عبارة ابن السراج في الأصول ١ / ٥٩ ( وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة ،

فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخيره فالكلام جائز . . . ) .

هـ) لم أقف على قول الجرجاني ، وفي شرح الجمل له ص ٣٨ كلام هريبي من  
 هذا ، ولعل النص في كتابه المسمى بـ ( المائل ) فقد أشار إليه ابن  
 النحاس في ص ١٢١ .

وقال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن عمرو - رحمه الله (١) :  
الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير ، وفسر قربها  
من المعرفة بأحد شيئين :

إما باختصاصها بالنكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم ، كقولنا :  
ثمرة خير من جرادة (٢) ، فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن بل  
يعتبر كل ما يرد ، فإن كان جارياً على الضابط أجزأه ، وإن سلكنا مسلك  
تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل هذا المصنف - رحمه  
الله - وجماعة كبيرة ممن تقدمه من النحاة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها  
الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين ، وإن لم أر أحداً من النحاة بلغ بها زائداً  
عن أربعة وعشرين فيما علمته ، فنبدأ من ذلك بالأماكن التي ذكرها المصنف  
- رحمه الله - ثم نسرد البواقي :

[ أحدها : أن تكون موصوفة ، كقول الله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ﴾ (٣) ، وهذا  
تحت نوعان :

موصوف بصفة ظاهرة كما مثلنا ، وموصوف بصفة مقدرة كسألة : السمن  
منوان بدرهم (٤) ، فإن تقديرها : منوان منه بدرهم ، (منه) في موضع  
الصفة للمنوين ، ولذلك جاز الابتداء بها مع كونها نكرة ، وكان ينبغي أن يقول :  
بشرط أن تكون الصفة محصلة لتخصيص يفيد نفي جهالة / وإلا فلو قلنا : رجل  
في الدنيا قائم ، لم يستنكر ذلك (٥) ، وإن كانت النكرة هنا موصوفة .

[ والثالث : أن تكون خلفاً من موصوف ، وقد مثل المصنف - رحمه الله - عليه (٦) .

=====

(١) هذه العبارة مطموسة في الأصل .

(٢) من قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب  
الحج ، انظر تنوير الحوالك بشرح موطأ الإمام مالك / ٣٦٥ ، ونسأج الفكر ص ٤٠٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢١ .

(٤) الإيضاح ص ٤٤ - وانظر المفصل ص ٢٤ - وشرحه لابن يعيش ١ / ٩١ .

(٥) هذه العبارة تكررت في الأصل .

(٦) مثل ابن عصفور عليه يقوله ( مؤمن خير من مشرك ) المقرب ١ / ٨٢ .

\* ما بين القوسين من الدسباه والنظائر ٣ / ١٠٨ ، نظلاً عن التعليق .

والرابعُ : مُقَابَرَةٌ لِلْمَعْرِفَةِ فِي عَدَمِ قَبُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، كَقَوْلِكَ : أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ضَاحِكٌ .

والخامسُ : أَنْ تَكُونَ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ - نَحْوُ : مَنْ جَاءَكَ ؟

والسادسُ : اسْمَ شَرْطٍ - نَحْوُ : مَنْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ .

والسابعُ : كَمِ الْخَيْرِيَّةِ - نَحْوُ : كَمُ غَلَامٍ لِي .

والثامنُ : [ أَنْ سَلَوْنَ ] \* مَعْنَى الْكَلَامِ التَّعَجُّبِ - كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

\* عَجِبَ لَتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُّ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ (١) \*

والتاسعُ : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا أَدَاةُ نَفْيٍ - نَحْوُ : مَا رَجُلٌ قَائِمٌ .

والعاشرُ : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا أَدَاةُ اسْتِفْهَامٍ - نَحْوُ : أَرَجُلٌ قَائِمٌ .

والحادي عشرُ : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا خَبَرُهَا ظَرْفًا - نَحْوُ : عِنْدِي رَجُلٌ سِوَا فِي ذَلِكَ

ظَرْفِ الْمَكَانِ وَظَرْفِ الزَّمَانِ - نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ قِتَالٌ .

والثاني عشرُ : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا خَبَرُهَا جَارًا وَمَجْرُورًا - نَحْوُ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ،

وَيَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِطَ فِي هَذَا الْقِسْمِ وَالْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمَجْرُورِ .

أَوْ الظَّرْفِ مَعْرِفَةً ، وَإِلَّا فَلَوْ قِيلَ : فِي دَارِ رَجُلٍ - لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ

مَجْرُورًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَأَجَازَ الْجُزُولِيُّ وَالوَاحِدِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي النُّحُورِ هُمَاهُمَا (٢)

اللَّهُ - تَأْخِيرَ الْخَبَرِ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ عَلَى ضَعْفِ نَقْلِهِ عَنْهُمَا شَيْخَنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ .

=====

(١) فِي نِسْبَةِ هَذَا الْبَيْتِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ - فَقَدْ عَزَاهُ سَيَبَوِيهٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِرَجُلٍ مِنْ مَذْحِجٍ ،

وَنَسَبَ لِرَجِيرِ وَابْنِ أَحْمَرَ الْكِنَانِيِّ وَلِمَنْقُذِ بْنِ مَرَّةِ الْكِنَانِيِّ وَلِعَمْرِ بْنِ الْحَارِثِ الْكِنَانِيِّ ،

وَقِيلَ لِبَعْضِ وَلَدِ طِيٍّ وَلِهَمَامِ بْنِ مَرَّةِ أَخِي جَسَّاسٍ وَلِزُرَافَةَ الْبَاهِلِيِّ - رَاجِعْ هَذِهِ

التَّخَارِيجَ فِي هَامِشِ شَرْحِ أَبِياتِ سَيَبَوِيهٍ لِابْنِ السَّرَافِيِّ ٢٣١/١ ، وَصَحَّحَ نِسْبَتَهُ

الغندجاني أنه لعمر بن الغوث بن طيء في فرحة الأديب ص ٥٥ ، وانظر البيت

في الكتاب ٣١٩/١ وشرح أبياته لابن النحاس ص ٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش

١١٤/١ وشرح شواهد المغني ٢/٩٣١ ، والخزانة ٢/٣٤ .

(٢) انظر المقدمة الجزولية ص ٩٤ والواحدى : هو علي بن أحمد بن محمد - تلمذ على

الفضل العروضي الأديب ، وعلى أبي الحسن الضريز ، ولازم مجالس الثعالبي في تحصيل

التفسير - له كتاب الوجيز والوسيط والبسيط - كل في التفسير ، وكتاب الأعراب في

الأعراب ، وغيرها - توفي سنة ثمان وستين وأربعمائة - عن معجم الأدباء ٢٥٨/١٢ .

\* مَا بَيْنَ الْقَوَسَيْنِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالنِّظَائِرِ ١٠٩/٣ .

والثالث عشر: أن يكون فيها معنى الدعاء، نحو: سلام عليكم، وويصل له.  
والرابع عشر: أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، كقولهم: شيء ما جاء بك<sup>(١)</sup>،  
وهذا التمثيل فيه نظر؛ لأن (ما) يُحتمل أن تكون هنا صفة، كما كانت في قولهم:  
آتني (بشيء) ما<sup>(٢)</sup>، فيكون حينئذ كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾<sup>(٣)</sup>، إلا أنه  
يجوز أن نعتقد (ما) هنا زائدة، فيكون التمثيل حينئذ صحيحاً، ولما كان فيه هذا  
النظر لم يكتف به المصنف - رحمه الله - بل قال: وشراً أهر ذا ناب<sup>(٤)</sup>، وهذا القسم  
هو الذي يعبر عنه النحاة بقولهم: في معنى النفي: أي: ما أهر ذا ناب إلا شر.  
والخامس عشر: أن تكون النكرة عامة، نحو قول عمر - رضي الله عنه -: ثمرة خير  
من جرادة<sup>(٥)</sup>، ونحو: مسألة خير من بطالة.

والسادس عشر: أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم، نحو: رجل قائم، في  
جواب من قال: أرجل قائم، أم امرأة؟

السابع عشر: أن يكون الموضع موضع تفصيل، نحو قولك: الناس رجُلان، رجل  
أكرمته، ورجل أهينه، فرجل يجوز أن يكون مبتدأ، وكقول إمريء القيس:

\* فأقبلت زحفاً على الرُّكبتين فثوب لبست وثوب أجز\*<sup>(٦)</sup>  
هنا انتهى ما ذكره المصنف - رحمه الله -<sup>(٧)</sup>

والثامن عشر: أن تكون معتمدة على لام الإبتداء، نحو: لرجل قائم.

والتاسع عشر: أن تكون عاملة، نحو: أمر بمعروف صدقة.

والعشرون عشرين: أن تكون ما التعجبية، نحو: ما أحسن زيداً، على رأي سيوي<sup>(٨)</sup>.

=====

- (١) الكتاب ٣٢٩/١، وأنظر النكت في تفسيره ٣٧٥/١.
- (٢) لم أقف على هذا القول فيما إطلعت عليه من مصادر، وما بين التوسين غير واضح في الأصل.
- (٣) سورة البقرة آية ٢٢١، وقد تقدمت ص ١١٨.
- (٤) المقرب ٨٢/١، وأنظر البسيط في شرح الجمل ٥٣٩/١.
- (٥) تقدمت هذه العبارة ص ١١٨.
- (٦) البيت في ديوانه ص ١٥٩ والكتاب ٨٦/١ وأمالى ابن الشجري ٩٣/١، والنكت في تفسير كتاب سيوي ٢١٩/١ ونتائج الفكر ص ٤٣٧، والخزانة ٣٧٣/١.
- (٧) المقرب ٨٢/١.
- (٨) الكتاب ٧٢/١، وأنظر المقتضب ٤١/١ والأزهية ص ٧٧.

والحادِي والعَشْرُونَ : أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِضَافَةً مُحَضَّةً ، نَحْوُ : غُلَامٌ إِمْرَأَةٌ خَارِجٌ .  
والثَّانِي والعَشْرُونَ : أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِضَافَةً غَيْرَ مُحَضَّةً ، نَحْوُ : مِثْلَكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا ، وَشَرَطٌ  
تَجْوِزُ الإِضَافَةَ غَيْرَ المُحَضَّةِ للإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلأَلْفِ وَاللَّامِ ،  
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مِثْلُ رَجُلٍ قَائِمٌ .

والثَّالِثُ والعَشْرُونَ : أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَى المَوْصُوفَةِ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مُصَغَّرَةً ، نَحْوُ : رَجُلٌ  
قَائِمٌ ، فَالتَّصْغِيرُ وَصْفٌ فِي المَعْنَى بِالصَّغَرِ .

والرَّابِعُ والعَشْرُونَ : أَنْ تَكُونَ النِّكْرَةُ يُرَادُ بِهَا وَاحِدٌ مُخْصُوصٌ ، نَحْوُ : مَا حَكِي أَنَّهُ لَمَّا أَسْلَمَ  
عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ (١) - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَتْ قَرِيشٌ : صَبَأَ عُمَرُ ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ أَوْ غَيْرُهُ :  
مَا رَجُلٌ إِخْتَارَ لِنَفْسِهِ أَمْرًا فَمَا تُرِيدُونَ ، ذَكَرَهُ الجُرْجَانِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي مَسَائِلِهِ \*  
الخَامِسُ والعَشْرُونَ : أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا مُجْرُورٍ ، بَلْ جَمَلَةٌ ، نَحْوُ : قَامَ أَبُوهُ رَجُلٌ ،  
بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْرِفَةٌ أَيْضًا .

والسَّادِسُ والعَشْرُونَ : مَا دَخَلَ عَلَيْهَا إِنْ فِي جَوَابِ النِّفْيِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ :  
مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ : إِنْ رَجُلًا فِي الدَّارِ .

والسَّابِعُ والعَشْرُونَ : أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَى الفِعْلِ مِنْ غَيْرِ إِعْتِمَادٍ ، نَحْوُ : قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، عَلَيَّ  
رَأْيَ الكُوفِيِّينَ والأَخْفَشِ - رَحِمَهُمُ اللهُ (٢) .

والثَّامِنُ والعَشْرُونَ : أَنْ تَكُونَ مُعْتَمِدَةً عَلَيَّ وَأَوْ الحَالِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ  
أُهْمَتَهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (٣) .

والتَّاسِعُ والعَشْرُونَ : أَنْ تَكُونَ مُعْطُوفَةً عَلَيَّ نِكْرَةً قَدْ وَجَدَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ شُرُوطِ الإِبْتِدَاءِ  
بِالنَّكْرَةِ ، فَصِيْرَتْ مُبْتَدَأَةً ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :  
\* عِنْدِي إِصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلِي \* (٤)

=====

(١) أنظر قصة إسلام عمر - رضي الله عنه - في تاريخ عمر بن الخطاب للإمام ابن الجوزي رحمه الله - ص ٢٣ ،  
وأنظر المثال في معنى ابن فلاح المجلد الثاني ص ٥٩٦ .

(٢) أنظر اللمع ٦/٢ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

(٤) لم أنف على قائله وتمامه ..... \* فهل بأعجب من هذا أمرؤ سمعاً \*

والبيت في التذييل والتكميل ج ٢٢ ل ٧٢ والمعني ٤٦٨/٢ وشرح شواهد ٨٦٣/٢ .

\* مسائل الجرجاني هذه ، لا أعلم لها وجوداً ، وهناك نسان ذكرهما ابن النحاس عن الجرجاني ، أولهما في ص ٢٧ ،  
والثاني في ص ١١٧ ، لم أنف عليهما في كتب الجرجاني ، فلعل مصدرهما هذا الكتاب .

والمؤني ثلاثين: أن يعطف عليها نكرة موصوفة، كقوله تعالى ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾  
على أحد الوجهين\* .

والحدادي والثلاثون: أن تلي لولا، كقول الشاعر:

\* لَوْلَا إِصْطِبَارٌ لَأَوْدِي كُلُّ ذِي مِقَّةٍ\* (١)

والثاني والثلاثون: أن تلي فاء الجزاء، نحو قولهم في المثل: إن مضى غير فعير في  
الرباط (٢)

فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز الإبتداء فيها بالنكرة، ولا أدعي  
الإحاطة فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه، فمن  
كانت عنده زيادة فليضيفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجل - إن شاء تعالى (٣).  
وينبغي أن يشترط أن لا يكون المبتدأ والخبر معلوماً من كل وجه، بل يكون فيه  
جهالة ما عند المخاطب، إما بالخبر، أو بالنسبة يستفيد/رفعها بذكره، فلو قلت:  
النار حارة، والتلج بارد، والشمس طاعة، والنهار موجود، إذا قيل ليصير لم يكن  
كلاماً، وإن كان قد جاء فيه المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، لكنه لا جهالة فيه بوجه.

وقوله: ( وقِسْمٌ مَّتَزَلٌ مِّنزَلَتِهِ ) (٤)

الذي يفهم من هذا الكلام ومن كلام النحاة كلهم في هذا المكان أن الخبر منزل

(١) لم أقف على قائله، ونمامه:

\* لَمَّا اسْتَفْتَلْتُ مَطَايِمَهُنَّ لِلْفُطَمِّينِ\*

أنظره في أوضح المسالك ١/١٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول المجلد الأول ص ٣٩٩.

(٢) الأمثال لأبي عبيد ص ٣٢٥، وأنظر مجمع الأمثال ١/٢٥.

(٣) من قول الشارح - رحمه الله - أعلم أن تكثير المبتدأ يختلف فيه عبارات التحويين إلى هنا نقله السيوطي في الأشباه  
والنظائر ٣/١٠٧ فما بعدها.

(٤) المترب ١/٨٣.

\* سورة محمد آية ٢١، وجاء في الكتاب ١/١٤١، ما هذه صورته: "..... فإما أن يكون أضمير الإسم وجعل هذا  
خبره، كأنه قال: أمرى طاعة وقول معروف، أو يكون أضمير الخبر، فقال: طاعة وقول معروف أمثل".

مَنْزِلَةَ الْمُبْتَدَأِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الْمَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْخَبْرِ بِدَلِيلِ  
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (١) ، فَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ  
 - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَنْزَلْنَ لَنَا مَنْزِلَةَ الْأُمَّهَاتِ ، لَا أَنَّ أُمَّهَاتِنَا يَنْزَلْنَ مَنْزِلَةَ  
 أَزْوَاجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَاعْلَمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ تَنْزُلَ الْمُبْتَدَأِ مَنْزِلَةَ  
 الْخَبْرِ ، لَا الْخَبْرِ مَنْزِلَةَ الْمُبْتَدَأِ ، فَتَصَحَّحَ هَذَا الْكَلَامُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ فِي  
 (مَنْزِلِ) ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَقِسْمُ مَنْزِلِ الْمُبْتَدَأِ مَنْزِلَتَهُ ، وَيَحْتَاجُ  
 حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَذْفُ ضَمِيرِ يَعُودُ إِلَى (قِسْمِ) كَانَ أَصْلُهُ : وَقِسْمُ مَنْزِلِ  
 الْمُبْتَدَأِ فِيهِ مَنْزِلَتَهُ ، أَيِ : مَنْزِلَةَ الْخَبْرِ - فَالْمَجْرُورُ فِيهِ هُوَ الْعَائِدُ - وَقَدْ  
 حَذَفَهُ كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِمْ : السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدَرَاهِمٍ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ  
 يَكُونُ (مَنْزِلِ) قَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، فَكَانَ يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ عَلَى  
 رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - . (٢)

وَقَوْلُهُ : ( وَقِسْمٌ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا هُوَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ ) (٣)

اعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا وَقَعَا خَبْرَيْنِ فَلَا بُدَّ لَهُمَا مِنْ عَامِلٍ ، وَاخْتَلَفَ  
 التُّحَاةُ فِي تَقْدِيرِ الْعَامِلِ مَا هُوَ ؟

فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ (٤) إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ الْمَقْدَرُ فِعْلٌ ، تَقْدِيرُهُ : اسْتَقَرَّ  
 أَوْ كَانَ ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ ثَبِتَ .

قَالُوا : لِأَنَّ لَنَا حَاجَةً إِلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ ، وَتَقْدِيرُ مَا هُوَ أَصْلٌ  
 فِي الْعَمَلِ ، وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ مَا لَيْسَ بِأَصْلٍ .

قَالُوا : وَلِأَنَّ لَنَا مَوْضِعًا يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيرُ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ بِالْفِعْلِ ،  
 وَهُوَ مَا إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ صِلَةً ، نَحْوُ : جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي

=====

(١) سُورَةُ الْأَحْزَابِ آيَةٌ ٦ .  
 (٢) الْإِنْصَافُ ٧/١ وَانظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ٨٦/١ وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ٢٧٩/١ .  
 (٣) التَّقْرِبُ ٨٣/١ .  
 (٤) هَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، انظُرْ الْإِنْصَافَ  
 ٥١/١ وَالتَّبْيِينَ ص ٢٣٣ وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ ٨٣/١ .

في الدارِ ، فهنا يجب تقديره بالفعل ليصلح للصلة لكونه جملةً ، ولا يُقدَّرُ بالاسم ؛ لأنَّ الصَّلة لا تكون مفردًا ، فإذا وجب تقديره بالفعل فإن لم يكن في الخبر واجبًا فلا أقلَّ من رجحانه .

وذهب بعضهم - (١) إلى أنَّ العاملَ المقدَّرَ هنا اسمٌ ، لا فعلٌ ، تقديره : مُستَقَرٌّ ، أو كائِنٌ ، أو موجودٌ ، أو ثابتٌ .  
قالوا : ولأنَّ لنا حاجةً إلى جعلِ الظرفِ أو المجرورِ خبرًا ، والأصلُ في الخبرِ المفردِ فيقدَّرُ العاملُ الذي وقعَ الظرفُ موقعه مفردًا على ما هو الأصلُ في الخبرِ .

قالوا : ولأنَّ لنا موضِعًا يتعيَّنُ فيه تقديرُ الظرفِ أو المجرورِ بالمفردِ ، وهو ما إذا وقعَ الظرفُ أو المجرورُ بينَ أمَّا وفاءها ، نحو : أمَّا عندك قريدٌ ، وأمَّا في الدارِ قريدٌ ، فهنا يجب تقديره بالمفردِ ؛ لأنَّ أمَّا وفاءها لا يفصلُ بينهما جملةٌ ، وإذا وجب تقديره هنا بالمفردِ ، فلا أقلَّ من الرجحانِ / ٣١ فيما إذا وقعَ خبرًا ، وهو رأيُ المصنِّفِ - رحمه الله - ويترجَّحُ هذا بأنَّ تقديره بالفعلِ لزمَ في حالِ كونه غيرَ خبرٍ ، وتقديره بالمفردِ لزمَ في حالِ كونه خبرًا - فكانَ تقديره بالمفردِ أولى .

واعلم أنَّه على كلِّ تقديرٍ سواءً قلنا : العاملُ فيه فعلٌ ، أو اسمٌ في معنى الفعلِ أنا نعتقِدُ أنا حذفنا ذلكَ العاملِ لما اعتزمنا أن نجعلَ الخبرَ في اللفظِ نفسَ الظرفِ والمجرورِ ، لا الاستقرارَ ، وكذلك التزمنا حذفَ العاملِ بعدَ نقلِ الضميرِ الذي كانَ في العاملِ إلى الظرفِ أو المجرورِ واستتارهُ فيه ، ويبقى الضميرُ مرتفعًا بالظرفِ ، أو بالجارِّ والمجرورِ ، كما كانَ مرتفعًا بذلكَ العاملِ ، لنيابةِ الظرفِ أو المجرورِ عن ذلكَ العاملِ ، ولا يجوزُ إظهارُ

=====



ذَلِكَ الْعَامِلِ حَيْثُذِي، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (إِظْهَارُ عَامِلِ الظَّرْفِ شَرِيعَةٌ  
 مَنَسُوخَةٌ) (١)، وَالذَّلِيلُ عَلَى نَقْلِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (٢)  
 فَإِنَّ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سَوَاكُمُ فَإِنَّ فُوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ  
 وَجَهُ الاستِدْلَالِ: أَنْ يَكُونَ (أَجْمَعُ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ تَأْكِيدٌ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَرْفُوعٌ  
 يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ (أَجْمَعُ) تَوْكِيداً لَهُ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيداً لِلضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي فِي  
 عِنْدَكَ) الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ مِنْ عَامِلِهِ.

لَا يُقَالُ: إِنَّا حَذَفْنَا ذَلِكَ الضَّمِيرَ مَعَ عَامِلِهِ وَيَكُونُ (أَجْمَعُ) تَوْكِيداً لَهُ؛ لِأَنَّ  
 الْمَحذُوفَ لَا يُؤَكَّدُ.

فَإِنَّ قِيلَ: لِمَ لَا يَكُونُ (أَجْمَعُ) تَوْكِيداً (لِلْفُوَادِي) وَإِنْ كَانَ فُوَادِي مَنصُوباً؟ لِأَنَّهُ لَمَّا  
 لَمْ يَظْهَرْ نَصْبُهُ تَوَهَّمُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ فَأَكَّدَهُ بِالرَّفْعِ، كَمَا رَوَى سَيِّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ  
 الْعَرَبِ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ (٣) فَرَفَعُوا (أَجْمَعُونَ) عَلَى تَوَهَّمِ رَفْعِ الضَّمِيرِ لَمَّا لَمْ  
 يَظْهَرْ فِيهِ إِعْرَابٌ.

وَالجَوَابُ: أَنَّ سَيِّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَمَلَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ عَلَى الْغَلَطِ،  
 وَلَا يَحْمَلُ عَلَى الْغَلَطِ مَا وَجِدَ عَنْهُ مَنذُوحَةٌ؛ وَلِأَنَّ سَيِّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَى عَنْ  
 الْعَرَبِ: إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ نَفْسُهُ \* بِرَفْعِ النَّفْسِ مَعَ ظُهُورِ الإِعْرَابِ فِي زَيْدٍ فَلَا يَتَّجِهُ حَيْثُذِي  
 مَا ذَكَرْتُمْ.

وَقَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَا تَأْمِينًا) (٤).

أَيُّ: تَتِمُّ بِهِمَا الْفَائِدَةُ، تَحَرُّزٌ مِنْ مِثْلِ: زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ: زَيْدٌ فِيكَ، أَوْ بَكَ.

=====

١- النص من قوله ( فذهب بعضهم الى أن العامل المتقدر فعل ، تقديره استقر .. الى هنا نقله السيوطي في الأشباه  
 والنظائر ٢ / ٢٢٧ فما بعدها ، ولم أقف على قول الفارسي .

٢- هو جميل بن معمر العذري ، والرويت في ديوانه من ١١٨ وأ. الى ابن السكيتي ١ / ٥ والمغني ٢ / ٤٤٣ وسهمل  
 اللآلي ١ / ٥٠٥ والشمع ٢ / ٢٣ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٦ .

٣- الكتاب ٢ / ١٥٥ .

٤- المقرب ١ / ٨٣ .

\* لم أقف على هذه الرواية في الكتاب المطبوع .

وقوله : ( أو تكرر المبتدأ ) (١)  
 مثاله : زيد قام زيد ، وقوله تعالى ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٢) و﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٣) ،  
 وهذا الذي يعرف بوقوع الظاهر موقع المضمّر .

وقوله : ( بلفظه ) (٤)  
 تحرّز من مثل قولنا : زيد قام أبو عمرو ، إذا كان أبو عمرو كنية زيد ، وزيد قام أبو  
 عمرو ، إذا كان يسمى باسمين : زيد وعمرو ، فإن في هذه المسألة خلافاً ، منهم من لم  
 يجرها ؛ لما يؤدي إليه من اللبس ، ومنهم من أجازها قياساً على قولنا : زيد قام زيد .

وقوله : ( أو عموم يدخل تحته المبتدأ ) (٥)  
 مثاله : نعم الرجل زيد ، إذا قلنا : إن ( زيد ) مبتدأ ، ونعم الرجل ( خبره ) (٦)  
 وقول الشاعر : (٧)

\* فأمّا الصبر عنها فلا صبراً \*

وقوله :

\* فأمّا الصدور لا صدور جعفر \* (٨)

١- الكتاب ١ / ٨٣ .

٢- سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

٣- سورة القارعة آية ١ ، ٢ .

٤ المقرب ١ / ٨٣ .

٥- المقرب ١ / ٨٣ .

٦ زيادة يلثم بها الكلام .

٧- هو الرماح بن أبرد بن مالك ، والبيت بتمامه :

\* ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل فأمّا الصبر عنها فلا صبراً

الكتاب ١ / ٣٨٦ ، وانظر شرح أبياته لابن السيراني ١ / ٣٤١ ، وأمال ابن السجري ٢ / ٣٤٩ ،

والمغني ٢ / ٥٠١ وشرح شواهد ٢ / ٨٧٧ .

٨- تمامه : \* ولكن أعجازاً شديداً صريرها \*

البيت في الإيضاح ص ٨٦ ، وقال التيسري في إيضاح شواهد ١ / ١٢٣ هذا البيت ينسب لتوبه بن الحمير ، وقيل

لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب ( ونقل البغدادي في الخزانة ٤ / ٥٥١ أن يعقوب أنشدته عن الفضل

لرجل من الضباب ، ولم أقف عليه في ديوان رؤية ، وانظر البيت في سر الصناعة ١ / ٢٦٥ وأسرار العربية ١٠٦

وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ .

وَقَوْلُهُ :

\* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ \* (١)

فهذه المواضع ما فيها من العموم أغنى عن العائد .

وَقَوْلُهُ : ( أَوْ يَقْتَرِنُ بِالْجُمْلَةِ جُمْلَةً أُخْرَى ) إِلَى آخِرِهِ . (٢)

إِنَّمَا أَكْتَفِي هُنَا مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ الْفَاءَ لَمَّا جَعَلْتَ الْجُمْلَةَ الْأُولَى سَبَبًا لِلثَّانِيَةِ أَشْبَهْتَا بِذَلِكَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، فَكَتَفَيْ فِيهِمَا بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ ، كَمَا يُكْتَفَى فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطْنَا الْفَاءَ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ إِذْ كَانَتْ مَخْتَصَّةً بِالسَّبَبِيَّةِ ، وَأَجَازَ هِشَامٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ الْجَامِعَةِ نَجْعَلُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِنَا : هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ ، فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُفْرَدًا بِالْخَبَرِيَّةِ وَإِلَّا لَكُنَّا قَدْ أَخْبَرْنَا عَنْ الْمُشْتَقِّ بِالْمُفْرَدِ .

وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ حُكْمَ الْوَاوِ الْجَامِعَةِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ ،

دُونَ الْجُمْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَذَانِ قَائِمٌ وَقَاعِدٌ ، وَلَا تَقُولَ : هَذَانِ يَقُومُ وَيَقْعُدُ ، فَبِأَنَّ افْتِرَاقَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فِي ذَلِكَ . \*

وَقَوْلُهُ : ( وَإِنْ كَانَ جَامِدًا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ ) (٣)

يَعْنِي : أَنَّ الْجَامِدَ لَا ضَمِيرَ فِيهِ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ (٤) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -

فَإِنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ الْجَامِدَ بِالْمُشْتَقِّ ، وَيَحْمِلُونَهُ الضَّمِيرَ نَحْوُ : زَيْدٌ أَخُوكَ .

أَيُّ : مُنَاسِبِكَ ، وَزَيْدٌ صَاحِبِكَ ، أَيُّ : مُصَادِقُكَ - وَعِنْدَنَا لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الضَّمِيرِ .

=====

(١) تمامه : \* ولكن سراً في عراض المواقب \* ، والبيت للحارث بن خالد المخزومي ،

وهو في شعره ص ٤٥ والإيضاح ص ٨٦ ، وقال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٣٩ ( . . هذا البيت للوليد بن نهيك . . وينسب للكعب بن زيد ) وانظر البيت في المقتضب

٢٩/٢ وكتاب الشعر لأبي علي ١/٦٤ والمنصف ٣/١١٨ وسر الصناعة ١/٢٦٥ وأمالى

ابن الشجري ١/٢٨٥ و ٢/٣٤٨ والمغني ص ٥٦ وشرح أبياته ١/٣٦٩ والخزانة ١/٤٥٢ .

(٢) المقرب ١/٨٣ وتمام عبارة ابن عصفور ( . . متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء نحو قوله : وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحسم فيغرق

(٣) منتهى ١/٨٤ . (٤) انظر الإنصاف ١/٥٥ والإيضاح ص ٣٧ وشرح المفصل

لابن يعيش ١/٨٨ وشرح الكافية ١/٨٦ والتبيين ص ٢٣٦ وشرح ابن عقيل على الألفية

١/١٢٨ .

\* من الأصل : ( افتراق ما الواو ) بإقحام ( ما )

لأنه إن كان من جهة الخبرية فكونه الأول أقوى في الربط من ضمير فلا حاجة إلى الضمير حينئذ ، وإن كان جهة الاشتقاق فليس بمشتق فيتحمل ضميراً ، وتأوله بالمشتق ليتحمل الضمير زيادة عمل لا ضرورة تدعو إليها ، فالقول بتأوله بالمشتق وتحمله الضمير زيادة من غير فائدة ، فالسكوت عن ذلك أولى .

وقوله : (لولا) (١)

اعلم أن (لولا) هذه حرف معناها : امتناع الشيء لوجود غيره ، وهي مركبة من (لو) ولا عند أكثر النحاة (فلو) معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، على ما قيل ، والامتناع قريب من النفي في المعنى (ولا) للنفي وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً - فدخول (لا) رفع أحد الامتناعين . ونفى الآخر فصارت حرف امتناع لوجود لذلك ، هذا على قول من رأى تركيبها ، ومن يمنع التركيب في الحروف قال : هذه حرف موصول لهذا المعنى كوضع (ما) للنفي و (هل) للاستفهام - ولا يقع بعدها الاسم إلا في ضرورة على ما سيجي<sup>(٢)</sup> ، ولا يكون الاسم الواقع بعدها إلا مرفوعاً ، هذا ما لا خلاف فيه ، واختلف في رفع الاسم بعدها بماذا ؟ .

فذهب البصريون<sup>(٣)</sup> - رحمهم الله - إلى أنه مرفوع بالابتداء وأن خبره

لازم الحذف ، وأن الجملة التي هي قولنا : لأكرمك ، ليست خبراً .

قالوا : لأنها لو كانت خبراً لكانت من قبيل الخبر المفرد أو الجملة ،

ولو كانت من قبيل المفرد لكانت هي المبتدأ في المعنى ، أو لكان المبتدأ منزلاً

منزلتها ، على ما تقدم<sup>(٤)</sup> ، وليس قولنا : لأكرمك هو زيدي ، ولا زيد منزلاً منزلة

=====

(١) قبل هذه الكلمة في المقرب ١ / ٤٨ (والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام :

قسم يلزم فيه حذف الخبر وهو المبتدأ الواقع بعد لولا . . .)

(٢) انظر ما سيأتي ص

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ والمقتضب ٣ / ٧٦ وإيضاح ص ٣ وأما لي ابن الشجري وشرح

الكافية ١ / ١٠٤ والجنى الداني ص ٥٩٧ .

(٤) انظر ما تقدم ص ١٢٤ .

لَأَكْرَمَتِكَ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِخَبْرٍ مُفْرَدٍ ، وَلَا تَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ ؛  
لأنَّه لَا رَابِطَ فِيهَا ، وَإِذَا انْتَفَتْ أَنْ تَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ وَمِنْ قَبِيلِ  
الْإِخْبَارِ بِالْمُفْرَدِ انْتَفَتْ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ الْخَبْرُ مَحْذُوفًا ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ :  
مَوْجُودًا ، أَوْ كَائِنًا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ حَذْفُهُ هُنَا مُلْتَزِمًا ، لِأَنَّ مَا فِي لَوْلَا  
مِنْ مَعْنَى الْوُجُودِ دَلٌّ عَلَيْهِ ، وَقَدْ طَالَ الْكَلَامُ بِجَوَابِ لَوْلَا فَوَجَبَ الْحَذْفُ لِذَلِكَ .

وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْحَذْفِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُصَنِّفِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَقَالَ  
الرَّمَانِيُّ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَفْصِيلًا حَسَنًا ، وَهُوَ : أَنَّ الْخَبْرَ فِي لَوْلَا إِنْ كَانَ مَعْلُومًا  
وَجَبَ حَذْفُهُ كَمَا قَالَ النُّحَاةُ ؛ وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا وَجَبَ ذِكْرُهُ ، فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا :  
لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمَتِكَ ، إِنْ أَرَدْنَا بِهِ لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ ، أَوْ مَوْجُودٌ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ،  
مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قُوَّةُ الْكَلَامِ وَجَبَ الْحَذْفُ كَمَا ذَكَرْتُمْ ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَطُولِ الْكَلَامِ ؛  
وَإِنْ أَرَدْنَا بِهِ لَوْلَا زَيْدٌ يَلْبَسُ ثَوْبًا كَذَا ، أَوْ يَرْكَبُ فَرَسًا كَذَا ، أَوْ يَفْعَلُ فِعْلًا  
لَيْسَ فِي اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ وَجَبَ ذِكْرُهُ حِينَئِذٍ ، وَإِلَّا كَانَ حَذْفُهُ تَكْلِيفَ السَّمِيعِ  
عِلْمِ الْغَيْبِ ، وَأَنْشَدَ عَلَى ظُهُورِ الْخَبْرِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

\* قَوْلَ اللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ لَا شَيْءٌ غَيْرُهُ \* (٢)

وَقَوْلَهُ :

\* قَوْلَ اللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تَخَشَى عَوَاقِبَهُ \* (٣)

وَأَبْيَاتًا غَيْرَ ذَلِكَ ، وَعَلَى إِظْهَارِ الْخَبْرِ حَمِلَ قَوْلَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعَائِشَةَ

=====

(١) ذهب مذهب الرمانى ابن الشجرى والشلوبين وابن مالك ، وأمالى ابن الشجرى

٢١٠ / ٢ وحواشى على مفصل الزمخشري للشلوبين ص ٧١ وشواهد التوضيح والتصحيح

ص ٦٥ والجنى الدانى ص ٦٠٠ .

(٢) لم أقف عليه ، والأبيات غير موجودة في شرح الرمانى ص ١٩٨ .

(٣) تمامه : \* لزعمز من هذا السرير جوانبه \* والبيت لامرأة من نساء العرب ،

وكان عمر بن الخطاب يتجول فسمعها تنشده مع غيره من الأبيات فانظرها في تاريخ

ال خلفاء ص ١٣٩ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٦٦٨ وشرح أبيات المغني ٥ / ١٢٢

وانظر البيت مفردا في المغني ١ / ٢٧٣ .

رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرِ لَأَسَسْتُ الْبَيْتَ عَلَيَّ  
قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) <sup>(١)</sup> فَعَلَى مَا قَالَهُ أَكْثَرُ النَّحَاةِ يَكُونُ بَيْتُ الْمَعْرِيِّ لِحَنَاءِ  
وَعَلَى مَا قَالَهُ الرُّمَانِيُّ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - لَا لِحَنٍ فِي بَيْتِ الْمَعْرِيِّ خِيْنَةً .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ - رَحِمَهُمُ اللهُ - فِي الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَوْلَا) إِلَى

مَذْهَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : هُوَ مَرْتَفِعٌ بِلَوْلَا نَفْسِهَا <sup>(٢)</sup> .

وَالثَّانِي : هُوَ مَرْتَفِعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا حَضَرَ  
زَيْدٌ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ نَحَوْ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ أَصْحَابُنَا : وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرَ صَحِيحٍ .

أَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّهُ مَرْتَفِعٌ بِلَوْلَا فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا إِذَا  
اخْتَصَّ ، وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِلَوْلَا بِقَبِيلِ دُونَ قَبِيلٍ ، فَإِنَّهَا كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَسْمِ  
فِيمَا ذَكَرْنَا فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(٤)</sup> :

\* أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءً أَنْ لَا أَحِبُّهَا

فَقُلْتُ : بَلَى لَوْلَا يِنَارُ عَنِّي شُغْلِي \*

=====

(١) انظر صحيح البخاري كتاب العلم ٤/١ و صحيح مسلم كتاب الحج ٩/٨٨ ،  
وذكر الامام أحمد - رحمه الله - رواية أخرى - وهي : (لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ)  
انظر مسند الإمام أحمد ٦/١٧٧ .

(٢) هذا مذهب الفراء كما في معاني القرآن ١/٤٠٤ ، وأما لي ابن الشجري ٢/٢١٠  
وشرح الكافية وعزاه ابن الأنباري في الإنصاف ١/٧٠ إلى الكوفيين ، وتبعه  
أبو البقاء في التبيين ص ١٣٩ .

(٣) عزى الرضي هذا المذهب في شرح الكافية ١/١٠٤ إلى الكسائي ، وكذلك  
فعل المرادي في الجنى الداني ص ٦٠١ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح ديوان الهذليين ١/٨٨ وشرح  
المفصل ٨/١٤٦ ومغني اللبيب ١/٣٠٦ وشرح شواهد السيوطي ٢/٦٧١ ،  
والجنى الداني ص ٦٠٧ والخزانة ٤/٤٩٨ .

وفي قوله أيضًا: (١)

\* قَالَتْ أُمَامَةٌ لَمَّا جِئَتْ زَائِرَهَا      هَلَا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهَمِ السُّودِ \*  
\* لَا دَرَّ دَرَكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتَهُمْ      لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عَذْرَى بِمِحْدُودِ \*

قَالُوا: لَا دَلِيلَ لَكُمْ / فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى دُخُولِ لَوْلَا عَلَى الْفِعْلِ إِذْ إِنَّ هَذِهِ غَيْرُ  
لَوْلَا تِلْكَ ، لِأَنَّ (لَا) هُنَا مَوْضِعٌ لَمْ ، كَأَنَّ أَصْلَهُ : لَوَلَمْ ، (وَلَا) تَقَعُ مَوْضِعَ لَمْ ؛  
بَدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) (٢)

قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنْ لَا وَاقِعَةَ مَوْضِعَ لَمْ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ بَيْنَ النَّحَّاسِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : (مَجِيءٌ لَكِنَّ  
بَعْدَهَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا لَمْ) (٣) ، وَلَا دَلِيلٌ هُنَا فِي الْبَيْتِ  
فَيَقِي عَلَى أَصْلِهِ ، وَقَدْ وَلِيَهَا الْفِعْلُ أَيضًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: (٤)

\* وَلَوْلَا يَحْسَبُونَ الْحِلْمَ عَجْزًا      لَمَّا عَدِمَ الْمُسِيئُونَ أَحْتِمَالِي \*  
\* فِي آيَاتٍ غَيْرِ ذَلِكَ .

قَالُوا : وَلِأَنَّهُ يَلْزِمُ إِحْدَاثُ عَامِلٍ لَا نَظِيرَ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا مِنَ الْحُرُوفِ مَا  
يَعْمَلُ رَفْعًا فَقَطْ ، وَلَا يَعْمَلُ مَعَهُ نَصْبًا .

=====

(١) هو الجموح الظفري ، وعليه أكثر الناصرين ، وقيل : هو راشد بن عبد الله السلمي ،

انظر الإنصاف ٧٣/١ وشرح الكافية ١٠٤/١ والتبيين ص ٢٤٢ والخزانة ٢٢٢/١

(٢) سورة القيامة آية ٣١ .

(٣) عبارة أبي جعفر النحاس - رحمه الله - في إعراب القرآن ٩٣/٥ (لا) هنا نفي وليست

بعاطفة ، ولا يجوز عند النحويين : ضربت زيدا لا ضربت عمرا ، والعللة في ذلك أنه

كره أن يشبه الثاني الدعاء ، وفي الآية المعنى : لم يصدق ولم يصل ، يدل على هذا :

(ولكن كذب وتولى) .

(٤) لم أقف على قائله ، انظره في شرح الترهيل لابن مالك ، السفر

الأول الجزء الأول ص ٣٨٧ .

\* في الأصل : (إلى) تحريف .

وأما قولهم في العذهب الآخر: أنه مرتفع بفعل لازم الإضمار<sup>(١)</sup> فدعوى مجردة من غير دليل، فكيف يصار إليها مع أن الأصل عدم الإضمار؟ وإذا تردد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً، وأضمرنا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه، لأن آخر الجملة أولى بالحذف من أولها، لأن أولها موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة<sup>(٢)</sup>.

ولو ما كـ (لولا) في أنها حرف يمتنع به الشيء لوجود غيره، وحكمها كحكمها أيضاً.

وقوله: (والمبتدأ إذا كان مصدرًا) إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

هذه المسألة<sup>(٤)</sup> يمثل لها النحاة في أكثر كتبهم بثلاثة أمثلة، كل مثال يفارق الآخر بزيادة أمر، اقتصر المصنف - رحمه الله - على مثال واحد وهو: ضربي زيدًا قائمًا، والمثالان الآخران: أكثر شربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وبالإعراب يظهر الفرق ما بين الأمثلة فنقول: اختلف الناس في إعراب: ضربي (زيدًا قائمًا)<sup>(٥)</sup> فقال بعضهم: هو مرتفع بأنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيدًا قائمًا، أو: ثبت ضربي زيدًا قائمًا.

=====

(١) هذا مذهب الكسائي، وقد تقدم ص ١٣٠.

(٢) من قول الشارح: وإذا تردد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً... إلى هنا نقله السيوطي عنه في الأشباه والنظائر ٣/١٠٧.

(٣) المقرب ١/٨٥ وتمام قول ابن عصفور (.. قد سدت الحال مسد خبره، نحو قولك: ضربي زيدًا قائمًا، وكل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مثل، أوفي كلام جار مجراه في أكثر الاستعمال).

(٤) انظر هذه المسألة وأمثلتها في الكتاب ١/٤٠٢، والمقتضب ٣/٢٥٢، والأصول ٢/٣٥٩ والإيضاح ص ٦٥ والمسائل الحليات ص ٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/٣٠٠ والمفصل ص ٢٦ وشرحه لابن يعيش ١/٩٦، ٩٧، وشرح الكافية ١/١٠٤، ١٠٥.

(٥) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد ج ١ ص ٤٨ ب نقلًا عن التعليقة.

\* في الأصل: (أو).



وَقَالَ بَعْضُهُمْ <sup>(١)</sup> : هُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَ(زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ ، وَ  
 (قَائِمًا) حَالٌ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ : أَكْثَرُ شُرْبِي السُّوَيْقِ مَلْتَوْتًا ، أَنَّ الْمَبْتَدَأَ فِي (ضَرْبِي)  
 هُوَ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، وَالْمَبْتَدَأُ فِي (أَكْثَرُ) أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُضَافًا إِلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ  
 (شُرْبِي) وَأَفْعَلُ بَعْضٌ لَمَّا يُضَافُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مُصَدَّرٍ كَانَ مُصَدَّرًا فِي الْمَعْنَى ،  
 وَبَاقِي إِعْرَابِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَكْثَرُ وَأَخْطَبُ أَنَّ فِي مَسْأَلَةِ أَكْثَرُ  
 الْمُضَافُ إِلَيْهِ هُوَ ضَرْيُحُ الْمَصْدَرِ ، وَفِي أَخْطَبُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ هُوَ (مَا يَكُونُ) وَهُوَ مُؤَوَّلٌ  
 بِالْمَصْدَرِ ، تَقْدِيرُهُ : كَوْنُ الْأَمِيرِ ، وَفِي إِضَافَةِ أَخْطَبُ إِلَى الْكَوْنِ نَوْعٌ تَجَوُّزٌ لِأَنَّ أَفْعَلَ لَا  
 يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا بَعْضُهُ ، كَمَا قَدَّمْنَا ، وَلَيْسَتْ الْخِطَابَةُ بَعْضَ الْكَوْنِ ، فَقَدَرُوا لِذَلِكَ  
 حَذْفَ مُضَافٍ ، أَيَّ : أَخْطَبُ / أَوْقَاتِ كَوْنِ الْأَمِيرِ ، وَلَيْسَتْ الْخِطَابَةُ أَيْضًا بَعْضَ  
 الْأَوْقَاتِ ، لَكِنَّ مَا كَانَتْ الْخِطَابَةُ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْأَوْقَاتِ جَازَتْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهَا كَمَا  
 فِي قَوْلِهِ ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> لَمَّا كَانَ الْمَكْرُ وَاقِعًا فِيهِمَا .

وَالَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ اأَخْتَلَفُوا ، هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ خَيْرٍ أَمْ لَا ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ <sup>(٣)</sup> : لَيْسَ ثُمَّ تَقْدِيرُ خَيْرٍ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْفِعْلِ كَمَا فِي  
 قَوْلِهِمْ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ .

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهَشَامُ وَالْفَرَّاءُ وَابْنُ كَيْسَانَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ <sup>(٤)</sup> إِنَّ الْحَالَ  
 بِنَفْسِهَا هِيَ الْخَيْرُ لَا سَادَّةٌ مَسَدَّهُ ، عَلَى خِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ .

١ - هذا قول الجمهور - انظر الأصول ٢ / ٣٦٠ والمنفصل ص ٢٦ وشرحه لابن يعيش ١ / ٩٧

وارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ والجمع ٢ / ٤٥ .

٢ - سورة سبأ آية ٣٣ .

٣ - هذا قول ابن درستورية والأخفش الأصغر وابن بابشاذ - انظر شرح الكافية ١ / ١٠٥

وارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ والجمع ٢ / ٤٥ .

٤ - شرح الكافية ١ / ١٠٥ ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥ ، والجمع ٢ / ٤٥ .

فَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَهَشَامٌ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمَا : إِنَّ الْحَالَ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا  
 لِلْمَصْدَرِ كَانَ فِيهَا ذِكْرَانِ مَرْفُوعَانِ ، أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِ الْحَالِ ، وَالْآخَرُ  
 مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَإِنَّمَا احْتِاجُوا إِلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْحَالَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ  
 عَلَى ذِي الْحَالِ ، وَهِيَ خَبْرٌ ، وَالْخَبْرُ عِنْدَهُمْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى  
 الْمُبْتَدَأِ ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ عِنْدَهُمْ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِمَا عَادَ عَلَيْهِ فِي أَحَدِ مَذْهَبَيْ الْكُوفِيِّينَ (١)  
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَضَرَبِي هُنَا مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ رَافِعٍ ، فَاحْتِاجُوا إِلَى  
 الْقَوْلِ بِتَحْمَلِ قَائِمِ ضَمِيرِهِ لِيَرْفَعَهُ ، حَتَّى إِنَّهُمَا قَالَا : يُجُوزُ أَنْ تُؤَكَّدَ الضَّمِيرِينَ  
 الَّذِينَ فِي قَائِمًا فَتَقُولُ - ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا : نَفْسُهُ نَفْسُهُ ، وَقِيَامُكَ مُسْرِعًا  
 نَفْسُكَ نَفْسُهُ ، فَإِنَّ أَكَّدْتَ الْقِيَامَ أَيْضًا مَعَ الضَّمِيرِينَ قُلْتَ : قِيَامُكَ مُسْرِعًا نَفْسُكَ  
 نَفْسُهُ ، فَتَكْرُرُ النَّفْسَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

وَأَمَّا الْفَرَاءُ وَمَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ فَرَعَمُوا أَنَّ الْحَالَ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا لِلْمَصْدَرِ  
 فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا مِنَ الْمَصْدَرِ ، لِجَرَيَانِهَا عَلَى صَاحِبِهَا فِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ ،  
 وَتَعَرِّيَّتِهَا مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ لِلزُّومِهَا مَذْهَبَ الشَّرْطِ ، وَالشَّرْطُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ  
 لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ إِذَا قِيلَ : رُكُوبُكَ - إِنْ بَادَرْتَ - أَوْ : قِيَامُكَ  
 - إِنْ أَسْرَعْتَ - : وَضَرَبِي زَيْدًا - إِنْ قَامَ - فَكَمَا أَنَّ الشَّرْطَ لَا ضَمِيرَ فِيهِ يَعُودُ  
 إِلَى الْمَصْدَرِ فَكَذَلِكَ الْحَالُ ، وَجَازَ نَصْبُ (قَائِمًا ، وَمُسْرِعًا) ، وَمَا أَشَبَّهُهُمَا  
 عَلَى الْحَالِ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ ، وَهَشَامِ ، وَالْفَرَاءِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَمَنْ أَخَذَ  
 بِمَذْهَبِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ خَبْرًا لَمَّا لَمْ يَكُنْ الْمُبْتَدَأَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُسْرِعَ هُوَ الْمَخَاطَبُ ،  
 لَا الْقِيَامُ ، وَالْقَائِمُ هُوَ زَيْدٌ (لَا أَنَا ، وَلَا الضَّرْبُ) (٢) - فَلَمَّا كَانَ خِلَافَ الْمُبْتَدَأِ  
 انْتَصَبَ عَلَى الْخِلَافِ ، لِأَنَّ الْخِلَافَ عِنْدَهُمْ يُوجِبُ النَّصْبَ .

وَأَمَّا ابْنُ كَيْسَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ : إِنَّمَا أَغْنَتْ الْحَالَ عَنِ الْخَبْرِ  
 لِشَبَّهِهَا بِالظَّرْفِ ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِتَقْدِيرِ خَبْرٍ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ تَقْدِيرِهِ وَمَكَانِهِ ،

(١) انظر ما تقدم في صدر الباب ص ١١٤ .

(٢) في الأصل : (وَأَنَا لَا الضَّرْبُ) وما أثبتته من تمهيد القواعد ج ١ ص ٤٩ أ .

فذهب البصريون في المشهور عنهم والأخفش إلى تقديره قبل قائم<sup>(١)</sup>، واختلفوا في كفيته، فقال البصريون: تقديره - إذ كان قائماً، إن أردت الماضي، وإذا كان قائماً، إن أردت المستقبل، هذا إن جعلت ضمير (كان) عائداً على زيد، و(قائماً) حالاً منه \* كان تقديره: إذ كنت قائماً، إن أردت الماضي، وإذا كنت قائماً إن أردت المستقبل، وقال الأخفش - رحمه الله - تقديره<sup>(٢)</sup>: ضربني زيدا ضربته قائماً، وقال بعض الناس: تقديره بعد قائم، والتقدير: ضربني زيدا قائماً ثابتاً، أو موجوداً، أو ما أشبه ذلك، و(قائماً) عندهم حال من (زيد)، والعامل فيها ضربني، وحكى أبو محمد بن السيد البطيوسي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - أن هذا مذهب الكوفيين - رحمه الله، وكذلك حكاه شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرو - رحمه الله - في شرحه المفصل عن الكوفيين - رحمه الله، وكذلك أخذناه عنه - رحمه الله - وقت القراءة عليه أنه مذهب الكوفيين - رحمه الله -، فهذه ستة مذاهب - ثلاثة والخبر محذوف، واثنان وهو مبتدأ ولا خبر محذوف، وواحد مرتفع

بفعل<sup>(٤)</sup>: أما من قال<sup>(٥)</sup>: هو مرتفع بفعل فيرد عليه أنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير (ثبت) بجوز تقدير (قل) أو عدم ضربني<sup>(٥)</sup> زيدا قائماً، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره مع أنه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى؛ فإن أول الكلام موضع استجمام وراحة وآخره موضع تعب وطلب استراحة، فبان فساد ذلك الوجه.

وأما الوجه الثاني<sup>(٦)</sup> وهو عدم احتياجه إلى الخبر لوقوعه موقع الفعل

(١) المسائل الخليات ص ٢٠٢، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١ وشرح الكافية ١٠٥/١، وارتشاف الضرب ٣٤/٢

والجمع ٤٧/٢ .

(٢) انظر تقدير الأخفش في شرح الكافية ١٠٥/١ واختار ابن مالك هذا التقدير - انظر شرح الكافية الشافية ٢٥٣/١

والجمع ٤٧/٢ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ١١٤ والجمع ٤٦/٢ .

(٤) انظر ما تقدم ص ١٣٢ .

(٥) في الأصل: ( وضربي ) .

(٦) تقدم ص ١٣٣ .

\* يبدو أن هنا كلاماً سابقاً من المخطوطة، ولعل صحة العبارة: فإن جعلته عائداً على ضمير المتكلم كان تقديره: إذا كنت قائماً

فَظَاهِرُ الْفَسَادِ ، لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَوْجِعَ الْفِعْلِ لَصَحَّ الْأَقْتِصَارُ عَلَيْهِ مَعَ فَاعِلِهِ ،  
كَمَا صَحَّ ذَلِكَ فِي : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ وَيُقْتَصَرَ بِطَلِّ  
مَا ذَكَرُوهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْكِسَائِيِّ ، وَهَشَامِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فَيَبْطُلُهُ أَنَّ الْعَامِلَ  
الْوَاحِدَ لَا يَعْمَلُ فِي مَعْمُولَيْنِ ظَاهِرَيْنِ ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا تَابِعًا لِلْآخَرِ رَفْعًا ،  
فَكَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي مُضْمَرَيْنِ ، وَمَا ذَهَبَا إِلَيْهِ مِنْ أَنْ قَوْلَنَا : زَيْدٌ حَيْثُ عَمَرُو ،  
(وَأَنَّ) <sup>(٢)</sup> حَيْثُ فِيهِ رَافِعَةٌ لَزَيْدٍ وَعَمَرُو ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ : زَيْدٌ فِي مَكَانٍ فِيهِ عَمَرُو ،  
فَقَدْ نَابَتْ (حَيْثُ) مَنَابَ ظَرْفَيْنِ - هُمَا (فِي مَكَانٍ) و(فِيهِ) فِي الْمَعْنَى ، فَرَفَعَتْ  
الْأَسْمِينَ اللَّذِينَ كَانَا يَرْتَفِعَانِ بِهِمَا ، لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَا نَظِيرَ  
لَهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ حَيْثُ جَلَسَ عَمَرُو ،  
إِذِ الْمَعْنَى : زَيْدٌ فِي مَكَانٍ جَلَسَ فِيهِ عَمَرُو ، وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ  
مَرْفُوعَةً مَنْصُوبَةً ، لِأَنَّهَا نَابَتْ مَنَابَ ظَرْفَيْنِ ، أَحَدُهُمَا مَرْفُوعٌ وَالْآخَرُ مَنْصُوبٌ ،  
فَتَكُونُ عُمْدَةً مِنْ جِهَةِ الرَّفْعِ وَفَضْلَةً مِنْ جِهَةِ النَّصْبِ ، وَفِي هَذَا مَا فِيْهِ ،  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأِسْمَ (الَّذِي) <sup>(٢)</sup> بَعْدَ (حَيْثُ) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ؛  
بَدَلِيلُ ظَهْرِهِ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ حَيْثُ عَمَرُو جَالِسٌ ، فَلَوْ رَفَعْتَ : حَيْثُ عَمَرُو  
لِجَوَابِ جَالِسٍ لِإِعْرَابِ لَهُ ، وَلِأَنَّ حَيْثُ تَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ إِلَّا مَا جَاءَ  
شَاذًا مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ : <sup>(٣)</sup>

\* حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ \*

=====

(١) انظر ما تقدم ص ١٣٤ .

(٢) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد ج ١٤٩١ ب .

(٣) لم أقف على قائله ، والبيت بتمامه :

\* وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ \*

انظره في المفضل ص ١٧٠ وشرحه لابن يعيش ٩٢/٤ والمغني ١٢٢/١ وشرح

أبياته ١٤٤/٣ والخزانة ١٥٢/٣ .

وقوله: (١)

\* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهَيْلٍ طَالِعًا \*

فَلَوْ اِرْتَفَعَ اَلْاِسْمُ بَعْدَ حَيْثُ بِهَا لَزِمَ عُرُوبُهَا عَنِ اَلْاِضَافَةِ ، وَهَذَا اَمْرًا لَا عَهْدَ لِأَحَدٍ بِمَثَلِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَإِذَا انْتَفَى أَنْ تَرْفَعَ الْحَالُ ضَمِيرِينَ انْتَفَى كَوْنُهَا خَبْرًا ، وَمِمَّا يُبْطِلُ أَيْضًا كَوْنَ الْحَالِ رَافِعَةً ضَمِيرِينَ أَنَّا لَوْ ثَنَيْنَا فَقُلْنَا : ضَرِبِي أَخَوَيْكَ قَائِمِينَ ، لَمْ يُكَنَّ أَنْ يَكُونَ فِي (قَائِمِينَ) هُنَا ضَمِيرَانِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرَانِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا مَثْنَى مِنْ حَيْثُ عَوْدُهُ عَلَى مَثْنَى ، وَالْآخَرُ مُفْرَدًا لِعَوْدِهِ عَلَى مُفْرَدٍ ، وَثَنِيَّةُ اِسْمِ الْفَاعِلِ وَإِفْرَادُهُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَرْفَعُ مِنَ الضَّمِيرِ ، فَكَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اِسْمُ الْفَاعِلِ مُفْرَدًا مَثْنَى فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَذَا (مَا) لَا يُمْكِنُ بَوَاجِهُ ، فَيَبَانَ بَطْلَانُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِبِيُّ وَهَشَامٌ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - .

وَأَمَّا قَوْلُهُمَا بِجَوَازِ تَأْكِيدِ الضَّمِيرِينَ (٣) فَشَيْءٌ ذَكَرَاهُ قِيَاسًا ، لِأَسَاسِ اَلْاِسْمِ يَعُضُّدُهُ أَصْلًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ الْفَرَاءِ (٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّ الْحَالَ لَمْ تَحْتَمَلْ ضَمِيرَ الْمُبْتَدِ لِاَلْاِسْمِ مَذْهَبِ الشَّرْطِ ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ : أَنَّ الشَّرْطَ يُفْرَدُهُ مِنْ غَيْرِ جَوَابٍ لَا يَصْلِحُ لِلْخَبَرِيَّةِ ، لِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، فَيَكُونُ الضَّمِيرُ مَحْذُوفًا مَعَ الْجَوَابِ ، مَعَ أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرُوهُ دَعَا (مَحْضَةً) (٦) لَا دَلِيلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، فَكَيْفَ يُصَارُ إِلَيْهَا ؟

وَأَمَّا تَشْبِيهُهُ ابْنَ كَيْسَانَ (٧) - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْحَالَ بِالظَّرْفِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :

=====

(١) لم أقف على قائله - وتاممه :

\* نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَا مِعَا \*

انظره في إيضاح الشعر ١٨٠/١ والأزمنة والأمكنة ٣١٥/٢ ، والمفصل ص ١٦٩ وشرحه لابن يعيش ٩٠/٤ وشرح الكافية الشافية ٩٢٧/٣ والمغني ١٢٣/١ وشرح أبياته ١٥١/٣ والخزانة ١٥٥/٣ .

(٢) زيادة من تمهيد القواعد ج ١ ص ٤٩ أ .

(٣) تقدم ذلك ص ١٣٤ .

(٤) في تمهيد القواعد ج ١ ص ٤٩ أ (ذكروه) والوجه ما ذكره هنا .

(٥) انظر ما تقدم ص ١٣٤ .

(٦) في الأصل (مفضعة) وما أثبتته عن تمهيد القواعد ج ١ ص ٤٩ ب ، ولعله الوجه .

(٧) تقدم ص ١٣٤ .

\* خبر الموصلة (الأصل) ولعل الصوت ما أسنه .

ضُرِبِي زَيْدًا فِي حَالِ قِيَامٍ ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ بِهَذَا التَّقْدِيرِ  
لَجَازَ مَعَ الْجُثَّةِ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ قَائِمًا ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : زَيْدٌ فِي حَالِ قِيَامٍ ،  
وَحَيْثُ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى فِسَادِ مَا ذَكَرَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ ففَاسِدٌ أَيْضًا <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ  
لَوْ كَانَ عَامِلًا لَعَمِلَ حَيْثُ وَجِدَ ، وَنَحْنُ نَرَى الْعَرَبَ تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ،  
لَكِنَّ قَاعِدًا ، (وَبَلَّ قَاعِدًا) <sup>(٢)</sup> بَرَفَعِ (قَاعِدًا) عَلَى الْجَوَازِ ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمًا ؛ لَكِنَّ  
قَاعِدًا ، وَبَلَّ قَاعِدًا ؛ فَتَرَفَعَهُ عَلَى الْوُجُوبِ مَعَ كَوْنِهِ مُخَالَفًا لِمَا قَبْلَهُ ؛ فَبَانَ فِسَادُ  
مَا ذَكَرَهُ ، وَفَسَادُ النَّصْبِ عَلَى الْخِلَافِ مَذْكَورٌ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ النَّحْوِ بِأَحْسَنِ  
بَيَانٍ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِطَالَةِ فِيهِ . <sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ آخِرًا ، وَهُوَ أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ :  
ثَابِتٌ ، أَوْ مَوْجُودٌ ؛ ففَاسِدٌ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ مَا لَيْسَ فِي اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ <sup>(٤)</sup> ،  
فَإِنَّهُ كَمَا تُقَدَّرُهُ : (ثَابِتٌ) جَازٌ أَنْ يُقَدَّرَ أَيْضًا (مَنْفِيٌُّّ وَمَعْدُومٌ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّهُ  
إِذَا ذَاكَ يَكُونُ حَذْفُ الْخَبَرِ جَائِزًا ، لَا وَاجِبًا ؛ لِأَنَّ (قَائِمًا) حَيْثُ يَكُونُ حَالًا مِنْ (زَيْدٍ)  
وَالْعَامِلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ ، فَلَا تَكُونُ الْحَالُ سَادَةً مَسَدَّ الْخَبَرِ ، فَلَا يَلْزَمُ حَذْفُهُ ،  
وَإِنَّمَا يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَّهُ ؛ لِأَنَّ الْحَالُ  
إِذَا ذَاكَ عَوَّضٌ مِنَ الْخَبَرِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُحذفُ خَبَرُ  
هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَّا مَعَ وُجُودِ الْأَحْوَالِ لِلْمُنَاسَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْحَالِ وَالْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ  
الْخَبَرِ التَّنْكِيرُ كَالْحَالِ ؛ وَلِأَنَّ الْحَالُ هِيَ صَاحِبُهَا ، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ هُوَ

( ١ ) تقدم ص ١٣٤ -

( ٢ ) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد ج ١٤٩١ ب .

( ٣ ) الإنصاف ١ / ٢٤٨ ، شرح الكافية ١ / ١٨٠ وانظر مدرسة الكوفة ص ٢٩٣ .

( ٤ ) انظر ما تقدم ص ١٣٥ .

المبتدأ ، والحال مقيدة ، كما أن الخبر كذلك ، ففهم من عدم اجتماعهما قصد العوضية ، ولا تتصور العوضية إلا على قول من قدر الخبر قبل الحال ؛ ولأنك إذا قدرت الخبر (ثابت) ، أو (موجود) وجعلت (قائما) حالا من زيد ، فلا يخلو إذ ذاك من أن تخبر المخاطب عن ضرب قد عهد منك إيقاعه بزيد في حال قيامه ، أو عن ضرب لم يعهده منك في تلك الحال ؛ فإن أردت الأول لم يكن لإخبارك عنه بثابت أو مستقر فائدة ؛ لأنه معلوم عند المخاطب ، وإن كان الثاني لم يكن في الكلام دليل على ذلك المحذوف لجواز أن يكون التقدير : ضربي زيدا قائما غير ثابت ؛ ولأن في جعل (قائما) معمولا (ضربي) حذف الخبر برمته كما ذكرنا ، وفي جعل (قائما) معمولا الخبر حذف بعض الخبر ، وحذف بعض الخبر أولى من حذف جميعه ، فظهر فساد ما ذكرناه .

وأما مذهب الأخفش - رحمه الله - فإنه (١) إن جعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافا إلى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف ، على ما ذكر في باب الفاعل (٣) أن المصدر يحذف فاعله إذا كان ضميرا ولا يكون مستترا . فيصير كأنه قال : ضربي زيدا (ضربه) قائما ، فإما أن يفهم من نفس الخبر عن المفهوم من المبتدأ ، فلا يصح ، وإما (٤) أن يفهم منه أن (ضربه) المطلق مثل : ضربيه قائما ، وهو غير المعنى المفهوم . وإن جعل المصدر مضافا إلى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام ، على ما سنين معنى الكلام حين يبين في توجيه كلام سيويه - رحمه الله - (٥) دون غيره ، وذلك لما ذكرنا من أن اعتقاد الحال معمولا للخبر بجعل

=====

- (١) انظر ما تقدم ص ١٣٥ .
- (٢) زيادة من تمهيد القواعد ج ١ . ص ١٥٠ .
- (٣) انظر ما تقدم ص .
- (٤) في الأصل (ضربته) وما أثبتته عن تمهيد القواعد ج ١ . ص ١٥٠ .
- (٥) في تمهيد القواعد ج ١ . ص ١٥٠ بعد هذه العبارة ( . . . . ) فظهر أن الصحيح ما ذهب إليه سيويه دون غيره .

المحذوف بعض الخبر ، وهو أولى من حذف جميع الخبر ، وهنا نكتة لطيفة وهي أن الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء ، وباب لا ، فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه ، ولا كذلك العامل والمعمول كثيراً حذف (المضاف) (١) ، وقل حذف العامل ، وهذا وإن اشترك فيه مذهب سيبويه والأخفش - رحمهما الله - فإن مذهب سيبويه - رحمه الله - ينفرد بما ذكره ؛ قال شيخنا الإمام العلامة المرحوم جمال الدين محمد بن عمرو - رحمه الله - : والذي يوضح المسألة أن معنى : ضربني زيداً قائماً ، ما ضربت زيداً إلا قائماً ، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه - رحمه الله - لأن العامل يتقيد بمعموله ، فإذا جعلت الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربني مقيداً بالقيام (واقع) (٢) ، وذلك لا ينفي أن يقع الضرب في غير حال القيام ، وإذا جعل الحال من جملة الخبر يكون : ضربني زيداً ، هذا الذي لم يقيد بحال كائناً إذا كان قائماً ، فلو قدر وقوع ضربني في غير حال القيام يكون مناقضاً للإخبار ؛ إذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان وتختلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقة ، ثم قال - رحمه الله - في مسألة : أكثر شربي السويق ملتوتاً : وما أبطلنا به مذهب من يعتقد أن الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسألة أكثر ؛ لأن ملتوتاً لو جعل من تمام

=====

( ١ ) في الأصل (المعمول) وما أثبتته عن تمهيد القواعد ج ١ . ١٥٠ أ .

( ٢ ) ما بين المعقوفين من تمهيد القواعد ج ١ . ١٥٠ ب .

( ٣ ) في الأصل : ( ثم قال سيبويه - رحمه الله ) بإقحام كلمة (سيبويه) والضمير في (قال) يعود على شيخه ابن عمرو ، وقد تقدم بعض كلامه .



الشُّرْبِ يَكُونُ الْإِخْبَارُ حِينَئِذٍ عَنْ أَكْثَرِ شُرْبٍ [سَوِيْقٍ] (١) مَلْتَوَتْ أَنَّهُ حَاصِلٌ ،  
وَذَلِكَ لَا يَنْفَعِي أَكْثَرِيَةً فِي غَيْرِ حَالِ اللَّتِّ ، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ :  
أَنَّ الْأَكْثَرِيَّةَ تَقَعُ فِي حَالِ اللَّتِّ ، وَلَوْ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ حَالِ اللَّتِّ لَا يَكُونُ فِي  
الْإِخْبَارِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أُمُورٌ لَا بَدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهَا :

مِنْهَا : لِمَ قُدِّرَ الْخَبْرُ ظَرْفًا ، دُونَ غَيْرِهِ . ؟

لَأَنَّ نَقْدَرُ الْخَبَرَ مَحْذُوفًا ، [وَالْحَذْفُ] (٢) مَجَازٌ وَتَوْسِعٌ ، فَالظُّرُوفُ أَحْمَلُ

لِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا .

وَمِنْهَا : لِمَ قُدِّرَ ظَرْفُ الزَّمَانِ ، دُونَ الْمَكَانِ ؟

إِنَّمَا نَابَتْ الْحَالُ مِنْابِ الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ ظَرْفُ الزَّمَانِ الْمَحْذُوفِ لِلْمُشَابَهَةِ  
الَّتِي بَيْنَ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْحَالِ ، لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى (فِي) فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، فَكَأَنَّكَ  
قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَقَتَّ ضَحِكِهِ ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا تَجِيءُ هَذِهِ الْحَالُ السَّادَّةُ  
مَسَدَّ الْخَبْرِ مُفْرَدَةً ، لَا جُمْلَةً ، لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ تُشَبِّهُ الظَّرْفَ ، إِلَّا أَنَّ  
الْجُمْلَةَ لَمَّا كَانَتْ بِتَقْدِيرِ الْمَفْرُودِ حُمِلَتْ فِي النَّيَابَةِ عَنْ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْحَالِ  
[الْمَفْرُودَةِ] (٣) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ عِوَضٌ مِنْهُ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَالْحَالُ لظَرْفِ الزَّمَانِ  
أَنْسَبُ مِنْهَا لظَرْفِ الْمَكَانِ ، لِأَنَّهَا تَوْقِيَتْ لِلْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، كَمَا أَنَّ  
الزَّمَانَ تَوْقِيَتْ لِلْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ قُدِّرَهُ سَيُوبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِإِذْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٤) فَقَالَ : (إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ) (٥) ، وَلِأَنَّ  
الْمُبْتَدَأَ هُنَا حَدَثٌ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ مُخْتَصٌّ بِالْإِخْبَارِ بِهِ عَنِ الْحَدَثِ ، دُونَ  
الْجُثَّةِ ، فَهُوَ أَخْصُّ بِهِ مِنْ ظَرْفِ (الْمَكَانِ) .

=====

( ١ ) فِي الْأَصْلِ : (السَوِيْقِ) وَمَا أَثْبَتَهُ عَنْ تَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ ج ١٠ ص ١٥٠ .

( ٢ ) مَا أَضْفَعْتَهُ مِنْ تَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ ج ١٠ ص ١٥٠ .

( ٣ ) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ تَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ ج ١٠ ص ١٥٠ .

( ٤ ) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةٌ ١٥٤ .

( ٥ ) الْكِتَابُ ١ / ٤٠ .

ومنها : لِمَ قَدَّرْتُ إِذْ وَإِذَا ، دُونَ غَيْرِهِمَا ؟

قَالَ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَوْلَى الظُّرُوفِ إِنْ أَرَدْتَ الْمَاضِي (إِذَا) ، لِأَنَّهَا تَسْتَعْرِقُ الْمَاضِي ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْمُسْتَقْبَلَ (إِذَا) ، لِأَنَّهَا تَسْتَعْرِقُ الْمُسْتَقْبَلَ (أَيْضًا) (١).

ومنها : لِمَ قَدَّرَ بَعْدَ الظَّرْفِ فِعْلٌ ، وَلِمَ كَانَ (كَانَ) التَّامَّةَ ، دُونَ غَيْرِهَا ؟ ، وَلِمَ لَمْ يَقْدَرْ نَصْبُ قَائِمٍ عَلَى الْخَبَرِ لِكَانَ ؟  
وَذَلِكَ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ فِعْلٍ ، أَوْ مَعْنَاهُ ، لِيَكُونَ ظَرْفًا لَهُ ، وَالْحَالُ لَا بُدَّ لَهَا أَيْضًا مِنْ عَامِلٍ ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ ، وَقَدَّرْتُ (كَانَ) التَّامَّةَ لِتَدُلَّ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُطْلَقِ الَّذِي يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَعْتَقَدْ فِي قَائِمِ الْخَبَرِيَّةِ لِلزُّومَةِ التَّنْكِيرَ ، وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْفَرَاءَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى خَبَرَ كَانَ ، وَأَنْشَدَ :

\* لَذُو الرُّمَّةِ ذَا الرُّمَّةِ - أَشْهَرُ مِنْهُ غَيْلَانَا \* (٢)

فَنَصَبَ (ذَا الرُّمَّةِ وَغَيْلَانَ) وَهُمَا عَلِمَانِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ .

قُلْتُ : وَهَذَا نَادِرٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ ، وَدُخُولُ وَاوِ الْحَالِ عَلَيْهَا عَلَى مَا سَجِيءٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - يَقْوِي جَانِبَ الْحَالِيَّةِ ، لَا الْخَبَرِيَّةِ (٣) ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلٍ مِنْ يُجَوِّزُ دُخُولَ الْوَاوِ عَلَى أَخْبَارِ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً \* وَالضَّمِيرُ فِي كَانَ فَاعِلُهَا ، وَهُوَ يَعُودُ إِلَى زَيْدٍ (٤) ، وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ يَعُودَ إِلَى فَاعِلِ الْمَصْدَرِ فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْيَاءُ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : إِذَا كَانَ قَائِمًا ، أَوْ : كُنْتُ قَائِمًا (٥).

قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يُجَوِّزُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَالضَّمِيرُ بَابِهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى

=====

(١) انظر تمهيد القواعد ج ١ . ١٥٠ ب فهذه الزيادة مأخوذة منه ،

(٢) لم أفق على قائله ، والبيت في التذييل والتكميل ج ٣٧ ل ٦٧ ب نقلًا عن التعليقة ، وانظره في شرح الجزولية للأبدي ٨٥١ / ٢ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٢٥٥ -

(٤) هذا مذهب الأخفش وتابعه ابن مالك - انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٥٧ و الهمع ٢ / ٦

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٣٥ و الهمع ٢ / ٤٧ .

\* ضَرْحُ حَوْلِ الْأَخْفَشِ وَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، انظر الهمع ١ / ١١٦ .

أقرب مذكور .

ومنها : هل يقع موضع الحال المفردة كل واحد من الجملتين حالاً أو إحداهما ؟  
وهل تلزم الواو في الجملة الاسمية ، أم لا ؟ .

قال ابن خروف - رحمه الله - مذهب سيئوبه - رحمه الله - أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى ، وإذا كانت فعلاً ، أو بالواو ، فلا<sup>(١)</sup> وجوز أبو الحسن - رحمه الله - ما أجازته سيئوبه - رحمه الله - وإذا كانت فعلاً ، وأجاز الفراء - رحمه الله - ما أجازا وإذا كانت بالواو<sup>(٢)</sup> ، ونقل ابن مالك<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - أن مذهب الفراء منع وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصل ؛ لأن سد الحال مسد الخبر خلاف الأصل ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل فتكثر المخالفة ، وما ذكره موجود في الجملة الاسمية وقد جوزته وذكر ابن عصفور رحمه الله - أن الذي يمنع الفراء - رحمه الله - الفعل المضارع المرفوع ، وعلمه بأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط<sup>(٤)</sup> .

قلت : وما ذكره ابن عصفور - رحمه الله - من التعليل لمذهب الفراء يقتضي أن الفراء أيضاً يمنع الجملة الاسمية ؛ لأنها لا يظهر في لفظها النصب أيضاً ، وشاهد مجيء الحال جملة اسمية قوله صلى الله عليه وسلم - (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)<sup>(٥)</sup> وقول الشاعر :<sup>(٦)</sup>

عهدي بها الحيّ الجميع وفيهم  
قبل التفرّق ميسر وندام

١- الكتاب ٩٣/١ وقول ابن خروف لم أفد عليه في شرحه للكتاب .

٢- انظر شرح الكافية ١ / ١٠٥ .

٣- شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٧٢ وانظر شرح التسهيل السفر الأول المجلد الأول ص ٣٨٩ .

٤- شرح المقرب .

٥- الحديث في صحيح مسلم ٤ / ٣٠٠ باب ما يقال في الركوع والسجود ، وانظر مسند الإمام أحمد ٢ / ٤٢١ .

٦- هو لبيد والبيت في ديوانه ص ٢٨٨ والكتاب ١ / ١٩٠ وشرح أبيات لابن السرياني ١ / ٢٦ وشرح المفصل

٦ / ٦٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٥٩٤ .

وَقَالَ آخِرٌ: (١)

\* خَيْرٌ اقْتَرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رَضِي  
وشر بعدي عنه وهو غضبان

وَقَالَ آخِرٌ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمُقَرَّبِ مِنَ الْحَالِ: (٢)

\* عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ

بِضَاءٍ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ \*

وَقَالَ آخِرٌ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (٣):

\* وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ  
يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ \*

وَهَلْ يَجُوزُ حَذْفُ وَاوِ الْحَالِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ؟

ذَهَبَ النَّحَاهُ غَيْرَ الْكِسَائِيِّ إِلَى امْتِنَاعِ خُلُوقِهَا مِنَ الزَّوَاِ مُسْتَنْدِينَ إِلَى أَنْ  
الْأَسْتِعْمَالَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا بِالْوَاوِ، وَلِلْكَسَائِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قِيَاسُهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْوَالِ (٤)  
وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِنَّ الْفَرَاءَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَنَعَ حَذْفِ الْوَاوِ وَأَنَّ  
الْمَفْهُومَ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - جَوَازُ حَذْفِهَا. (٥)

وَمِنْهَا: [هَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى الْمَصْدَرِ] (٦)

لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَهَشَامِ (٧) - رَحِمَهُمُ  
اللَّهُ - إِنْ كَانَتْ الْحَالُ مِنْ ظَاهِرٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ (٨) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا،  
أَنْ تَقُولَ: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، فَتَقْدِمُهَا؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ مَبْنِي الْحَالِ

=====

- ١- لم أنف على قائله، والبيت في المعجم ١/ ١٠٧ والدرر النواع ١/ ٧٧، وحاشية الصبان على الأستقوني ١/ ٥٧٩.
- ٢- هو العشى، والبيت في ديوانه ص ١٣٩، والتكملة لأبي علي ص ٣٤٥ والإنصاف ٢/ ٧٧٨ واسالي ابن الشجري ٢/ ١٠٥.
- وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٩٢ والمخصص ١٦/ ٩٧ وشرح المنصل لابن يعيش ٥/ ١٠١.
- ٣- هو رزية، والبيت في ملحقات ديوانه ص ١٨١ والكتاب ١/ ١٩١ وشرح أبياته لابن السيراني ١/ ٣٩٨، وشرح أبياته للنحاس ص ١٣٥ والمعجم ٢/ ٩٣.
- ٤- انظر تسهيل الفوائد ص ٤٥ والتذيل والتكميل ج ٢ ص ٧٧.
- ٥- شرح المقرب.
- ٦- ما بين المعترف من تمهيد القواعد ج ١ ص ١٥١ أ.
- ٧- في تمهيد القواعد ج ١ ص ١٥١ أ (منع ذلك الكسائي والفراء وهشام).
- ٨- في المصدر نفسه (كما منعوا).

عِنْدَهُمْ عَلَى الشَّرْطِ ، فَبَطَلَ : رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَرْكَبَ  
جَاءَ زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ جَازَ التَّقْدِيمُ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَهَشَامٍ - رَحِمَهُمَا  
اللَّهُ - وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمَا ، كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا إِذَا لَمْ تَقَعْ خَبْرًا ، يَجُوزُ  
عِنْدَهُمْ : مُسْرِعًا قِيَامُكَ ، كَمَا يَجُوزُ : مُسْرِعًا قُمْتَ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لِمَكْنِيِّ ،  
وَلَا يُنَكَّرُ تَقْدِيمُ مُضْمَرٍ عَلَى مُضْمَرٍ ، كَمَا يُنَكَّرُ تَقْدِيمُ مُضْمَرٍ عَلَى ظَاهِرٍ ، وَأَبْطَلَ  
الْفَرَاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُسْرِعًا قِيَامُكَ ، وَمُبَادِرًا رُكُوبِكَ ، وَأَجَازَ : مُسْرِعًا قُمْتَ ،  
وَمُبَادِرًا رَكِبْتَ ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمَكْنِيِّ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ رَافِعَةً ، فَإِذَا  
رَفَعَتْ مُنِعَتْ التَّقْدِيمُ وَالتَّوَسُّطُ وَلِزِمَتْ التَّأَخُّرُ عِنْدَهُ ، لِأَنَّهَا عِنْدَهُ مَبْنِيَّةٌ  
عَلَى الشَّرْطِ ، (وَالشَّرْطُ) <sup>(١)</sup> يَرْفَعُ آخِرًا ، لَا أَوَّلًا ، يُقَالُ : سَكُوتُكَ إِنْ أَنْصَفْتَ ،  
وَلَا يُقَالُ : إِنْ أَنْصَفْتَ سَكُوتُكَ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُتَلَقَّى بِالْفَاءِ ، أَوْ إِذَا ،  
أَوْ بِالْفِعْلِ ، وَلَا يُتَلَقَّى بِالاسْمِ الْمَفْرَدِ .

وَأَحْتَجَّ الْكِسَائِيُّ وَهَشَامٌ - وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمَا - عَلَى جَوَازِ مُبَادِرًا  
رُكُوبِكَ ، بِأَنَّ الْحَالَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْوَقْتِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ فِي مَعْنَاهُ ، وَالْوَقْتُ  
يَرْفَعُ مَتَقَدِّمًا وَمَتَأَخَّرًا ، فَيُقَالُ : قِيَامُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَيَوْمَ الْخَمِيسِ قِيَامُكَ .

قُلْتُ : جَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
إِفْسَادُهَا <sup>(٢)</sup> ، وَلَا نَقَلَ عِنْدِي عَنْ مَذَاهِبِ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي ذَلِكَ ،  
بَلْ مَقْتَضَى قَوْلِهِمْ : جَوَازُ تَقْدِيمِ الْحَالَ إِنْ قُدِّرَ الْخَبْرُ مَقْدَمًا عَلَى الْمَصْدَرِ ،  
وَوَجُوبُ تَأْخِيرِهِ <sup>(٣)</sup> إِنْ قُدِّرَ الْخَبْرُ مَوْخَرًا ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ عِنْدَهُمْ فِي الْحَالَ  
(كَانَ) الْمَقْدَرَةَ ، وَهِيَ مَضَافٌ إِلَيْهَا الظَّرْفُ ، (وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَ  
الْمَضَافِ) <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) المصدر السابق .

( ٢ ) تقدم ذلك ص ١٣٤ -

( ٣ ) في تمهيد القواعد ج ١ ص ١٥١ (تأخيرها) وكلا الوجهين جائز .

( ٤ ) المصدر السابق ، وفي الأصل (والمضاف لا يعمل فيها قبل المضاف إليه) .

قَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ الشَّامِلِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ :

وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدِي فِي الْقِيَاسِ : قَائِمًا ضَرْبِي زَيْدًا ، لِأَنَّ خَيْرَ الْمُبْتَدِئِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ ، وَمِنْهَا أَنَّهُ ( لَا ) <sup>(١)</sup> يَجُوزُ أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّ الْخَيْرِ إِذَا كَانَ ( الْمُبْتَدِئُ ) <sup>(٢)</sup> جُثَّةً ، لِأَنَّ الْخَيْرَ الْمَقْدَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا ظَرْفَ زَمَانٍ كَمَا تَقَدَّمَ <sup>(٣)</sup> ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَخْبَارًا لِلْجُثَّةِ .

وَمِنْهَا : هَلْ يَجُوزُ لَضَمِيرِ الْمَصْدَرِ أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّ خَبَرِهِ ؟

ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكَسَائِيُّونَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ - إِلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ جَارٍ مَجْرَاهُ <sup>(٤)</sup> فِي ذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : أَكَلِي التُّفَاحَةَ هُوَ نَضِيجَةٌ ( أَكَلِي ) مُبْتَدَأُ ( التُّفَاحَةَ ) مَفْعُولُهُ ، وَهُوَ ( هُوَ ) مُبْتَدَأٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ ( أَكَلِي ) وَنَضِيجَةٌ ( حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خَبَرِ الضَّمِيرِ ، وَالضَّمِيرُ وَخَبَرُهُ خَبَرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ ( أَكَلِي ) ، وَزَعَمَ الْفَرَاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ كَالْجُثَّةِ نَحْوَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا مَا يَرْفَعُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَكَأَنَّ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ الْحَالِ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ ، وَالشَّرْطُ إِنَّمَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، لَا عَنِ ضَمِيرِهِ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ بَطْلَانِهِ <sup>(٥)</sup> ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَسِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْمَصْدَرُ وَغَيْرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ جُثَّةً إِلَّا أَنْ مَجِيءَ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ أَكْثَرَ كَمَا ذَكَرْتَهُ ، وَمَعًا يَدُلُّ <sup>(٦)</sup> عَلَى مَجِيئِهِ فِي غَيْرِ الْمَصَادِرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : <sup>(٧)</sup>

\* خَيَالٌ لِأَمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونِهِ      مَسِيرَةٌ شَهْرٌ لِلْبَرِيدِ الْفَذْبُذْبِ \*

- =====
- ( ١ ) إضافة من المصدر السابق .
  - ( ٢ ) في الأصل ( الخبر ) والوجه ما أثبتته عن تمهيد القواعد .
  - ( ٣ ) انظر ما تقدم ص ١٣٨ .
  - ( ٤ ) في المصدر السابق ( يجرى )
  - ( ٥ ) انظر ما تقدم ص ١٣٧ .
  - ( ٦ ) شرح المقرب وانظر ارتشاف الضرب ٣٨ / ٢ والهمع ٤٨ / ٢ .
  - ( ٧ ) هو البعيث بن حريث والبيت في حماسة أبي تمام ٢١٨ / ١ والمؤتلف والمختلف ص ٧٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٧٧ / ١ والخزانة - عرضا - ٢٧٧ / ٢ وشرح المقرب لابن عصفور .

فَ (خَيَالٌ) مُبْتَدَأٌ ، و (لَا مَّ سَلْسَلِيْلٍ) صِفَةٌ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ خَبْرًا (له) (١) ؛ لِأَنَّهُ لَا مَسْوَعٌ  
 لِلأَبْتَدَاءِ بِهَا إِلَّا وَصْفُهَا بِالْمَجْرُورِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (وَدُونَهُ مَسْبَرَةٌ شَهْرٍ) سَادَةٌ  
 مَسَدَّ خَبْرِهِ وَسَاغَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْخَيَالَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ جِسْمِيَّةً فَجَرَى مَجْرَى الْمَصَادِرِ . (٢)  
 وَمِنْهَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّ خَبْرٍ أَنْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ وَإِنْ كَانَتْ  
 بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفَ زَمَانٍ ،  
 وَظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَكُونُ خَبْرًا لِأَنَّ الْفِعْلَ ، وَإِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَنْعِ ذَهَبَ  
 الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَهَشَامٌ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهَا لَمَّا عَمِلَتْ فِيْمَا  
 بَعْدَهَا أَشْبَهَتْ الأَدْوَاتِ وَبَعُدَتْ عَنِ الْمَصَادِرِ ، فَلَمْ يَجُزْ فِيهَا مَا جَازَ فِي  
 الْمَصَادِرِ ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ فِيهِ نَظَرٌ (٣) ، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ أَيْضًا عَامِلٌ فِيْمَا  
 بَعْدَهُ ، فَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّعْلِيلِ .

وَمِنْهَا : التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُتَعَدِّيِّ وَاللَّازِمِ فِي جَوَازِ  
 سَدِّ الْحَالِ مَسَدَّ خَبْرِهِ ، فَالْمُتَعَدِّيُّ كضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَاللَّازِمُ كَقَوْلِكَ :  
 قِيَامُكَ حَسَنًا وَإِحْسَانُكَ قَائِمًا ، وَقَدْ مَرَّ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ،  
 لَكِنَّ قَصْدِي بِذِكْرِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ تَصْرِيحًا . (٤)

وَمِنْهَا : أَنَّ الْكِسَائِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَجَازَ وَحْدَهُ إِتْبَاعَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ عَلَى  
 وَجْهِ لَا يَقْدَحُ فِي الْبَيَانِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرْبِي زَيْدًا الشَّدِيدُ قَائِمًا ، وَشَرْبِي  
 السُّوَيْقَ كُلَّهُ مَلْتُوتًا .

=====

( ١ ) ما أضعفته من تمهيد القواعد ج ١٥١ ب وانظر شرح المقرب .

( ٢ ) هنا ينتهي قول ابن عصفور - رحمه الله - .

( ٣ ) عبارة ناظر الجيش في تمهيد القواعد ج ١٥١ ب (وفي هذا التعليل نظر)

( ٤ ) انظر ما تقدم ص ١٤٥ .

( ٥ ) ما أجازه الكسائي في ارتشاف الضرب ٣٧/٢ ، وانظر الهمع ٥١/٢ .

وَحَجَّةٌ مِنْ مَنْعِ (١) كَوْنِ الْمَوْضِعِ مَوْضِعَ اخْتِصَارٍ وَلَمْ يَرُدْ بِهِ سَمَاعٌ فَاقْتَضَى ذَلِكَ الْمَنْعَ .

وَحَجَّةُ الْكِسَائِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اتِّبَاعُ الْقِيَاسِ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، فَاجَازَتْهُ تَوْسِيعَةُ فِي الْكَلَامِ ، وَمَنْعُهُ تَضْيِيقٌ ، وَعَدَمُ السَّمَاعِ لَا يَمْنَعُ مَا هُوَ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ - وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ .

ومنها : أنك إذا قدرت الخير إذا ، أو إذا ففي مسألة ضربتي ، وأكثر شربتي يكون ظرفاً متعلقاً بمحدوفٍ ، وفي مسألة أخطب يجوز أن يكون تقديره : أخطب أزمان ، كما تقدم (٢) ، فيكون (إذا) حينئذ مرفوعاً ، لأنه هو المبتدأ ، كما تقول : اليوم الأحد ، برفع (اليوم) ، ولا يستنكر خروج (إذا) عن الظرفية ورفعها لفظاً ، فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر (٣) :

\* وَيَعْدُ غَدٍ يَا لَهْفٍ نَفْسِي عَلَى غَدٍ  
إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحٍ \*

فأبدل (إذا) من (غدٍ) ، وقد حكى : جئتك بعد إذ قام زيد ، وأجاز أبو العباس المبرد - رحمه الله - الرفع الصريح فيها (٤) ، وذلك إذا قلت : إذا يقوم زيد ، إذا يقعد عمرو ، (إذا) الأولى مبتدأة ، والثانية خبر . ويبيِّن لك ذلك أنه إذا ظهر الإعراب في الظرف ترفع فتقول : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة ، إذا جعلت (أخطب) زماناً ، فإن جعلت (أخطب)

(١) هو الفراء - انظر المصدرين السابقين .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٣٣ .

(٣) هو الطحان القيني ، أو هدية بن الخشم ، والبيت في حماسة أبي تمام

٢/٨٢ ، والأهالي الشجرية ١/٣٠٠ ، وشرح الحماسة

للمرزوقي ٢٦٦/٣ والمغني ٩٤/١ وشرح شواهد ٢٧٤/١ وشرح أبياته

٢/٢٢٩ .

(٤) المقتضب ٤/٢ هـ وانظر ما أجازه أبو العباس في شرح الحماسة ٣/٣٦٧ وشرح

أبيات المغني ٢/٢٣٠ .



كَوْنًا نَصَبَتْ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَكَانَ إِذْ وَإِذَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ مُتَعَلِّقِينَ بِمَحذُوفٍ،  
 كَمَا كَانَ فِي : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَخْطَبُ  
 مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا ، بَرَفْعِ قَائِمٍ خَبْرًا (لِأَخْطَبِ) ، فَيَكُونُ فِيهِ حَيْثُذِ مَجَازَانِ :  
 إِضَافَةٌ (أَخْطَبُ) إِلَى (الْكُونِ) كَمَا تَقْدَمُ (١) ، وَالثَّانِي : الْإِخْبَارُ (بِقَائِمٍ) وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ  
 الْأَعْيَانِ عَنْ (أَخْطَبِ) الَّذِي هُوَ فِي الْمَعْنَى كَوْنًا ، وَالْحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ قَصْدُ  
 الْمَبَالِغَةِ ، وَقَدْ فَتَحَ بِأَيِّهَا بِأَوَّلِ الْجُمْلَةِ فَعُضِلَ بِآخِرِهَا ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ  
 رَفْعُ قَائِمٍ فِي (ضَرْبِي) إِذَا لَمْ يَكُنْ أَوْلَهَا مَجَازًا ، (وَوَجَّهَ ابْنُ الدَّهَّانِ - رَحِمَهُ  
 اللَّهُ - رَفْعَ الْأَخْفَشِ قَائِمًا بِأَنْ جَعَلَ (أَخْطَبُ) مُضَافًا إِلَى أَحْوَالِ مَحذُوفَةٍ تَقْدِيرُهُ :  
 أَخْطَبُ أَحْوَالِ كَوْنِ الْأَمِيرِ (٢) ، فَلَا مَجَازَ فِي (قَائِمٍ) حَيْثُذِ ، وَيَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ  
 (مَا) بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَ(يَكُونُ الْأَمِيرُ) صِفَتَهُ وَالْعَائِدُ مُحذُوفٌ خَبْرٌ (يَكُونُ الْأَمِيرُ)  
 وَتَكُونُ نَاقِصَةً كَأَنَّ أَصْلَهَا : أَخْطَبُ أَحْوَالِ يَكُونُ الْأَمِيرُ فِيهَا قَائِمًا ، وَتَكُونُ  
 (مَا) لِلْعُمُومِ وَالكَثْرَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : هُوَ يُعَبِّدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ  
 وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هُوَ لِآلِهِ (٣) .

وَدَلِيلٌ وَقَوْعُهَا لِلْجِنْسِ وَالْعُمُومِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا (بِهَوَاءٍ) ، وَتَكُونُ (مَا)  
 حَيْثُذِ كِنَايَةً عَنِ الْأَحْوَالِ فَيَتَوَجَّهَ مَا قَالَهُ الْأَخْفَشُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَدْ أَجَازَ  
 ابْنُ الدَّهَّانِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَفْعَ قَائِمٍ فِي : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا عَلَى الْخَبْرِيَّةِ ،  
 قَالَ : فَإِنَّ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ (قَائِمٍ) ثَابِتًا (دَائِمًا) (٤) لَمْ يَتَّغَيَّرْ ، كَمَا تَقُولُ :

=====

( ١ ) انظر ما تقدم ص ١٣٣ .

( ٢ ) ما بين القوسين نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ج ٢ ل ٦١ والسيوطي في  
 الهمع ٢ / ٤٨ .

( ٣ ) سورة يونس آية ٤٨ .

( ٤ ) في الأصل (دائمة) وما أثبتته عن التذييل والتكميل ج ٢ ل ٦٢ .

الأمرُ بيننا قائمٌ ، والحربُ قائمةٌ على ساقٍ ، جازَ ذلكَ ، وكانَ في ( قائم ) الرُفْعُ  
واللهُ سُبحانَهُ أعلمُ وأحْكَمُ .

وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ اللَّازِمَةُ الْحَذْفِ خَبْرُ الْقِسْمِ إِذَا كَانَ مَبْتَدَأً ، نَحْوُ : أَيْمَنُ  
اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ ، وَلَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَعَمْرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي ، أَوْ مَا أَحْلَفُ بِهِ ،  
وَالتَّزِمَ حَذْفُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَطُولُ الْكَلَامِ بِجَوَابِ الْقِسْمِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : وَيَلْ لَزَيْدٍ ،  
(الويلُ) فِيهِ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ هُنَا .

وَمِنَ الْأَخْبَارِ اللَّازِمَةُ الْحَذْفِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ حُكْمُكَ مُسَمَّطًا <sup>(١)</sup> وَالتَّقْدِيرُ :  
حُكْمُكَ عَلَيَّ ، أَوْ حُكْمُكَ لَكَ مُسَمَّطًا ، فَهَذَا الْخَبْرُ لِأَزْمِ الْحَذْفِ أَيْضًا ، نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ  
الْحَشَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي حَوَاشِي الْإِيضَاحِ وَغَيْرِهِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ فُرُوعِ : ضَرْبِي  
زَيْدًا قَائِمًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ قَبْلُ <sup>(٢)</sup> ، وَمِنَ الْأَخْبَارِ اللَّازِمَةُ الْحَذْفِ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا :  
نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ زَيْدًا مَبْتَدَأً وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ نَقْدِيرُهُ : زَيْدٌ هُوَ وَلَمْ نَجْعَلْ  
(نَعِمَ الرَّجُلُ) خَبْرًا لَهُ .

وَقَوْلُهُ : ( وَالْمَبْتَدَأُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ قِسْمَانِ ) <sup>(٣)</sup>  
قُلْنَا : الصَّحِيحُ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ، كَمَا ذَكَرَ فِي خَبْرِ الْمَبْتَدَأِ ، لَكِنَّهُ أَهْمَلِ الْقِسْمَ الَّذِي  
يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ ، وَقَدْ التَّزِمَ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ فِي مَوَاضِعَ :  
مِنْهَا : الْمَبْتَدَأُ الَّذِي خَبْرُهُ مَخْصُوصٌ نَعِمَ وَبِئْسَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ <sup>(٤)</sup> .

١- من أمثالهم ، انظر الكامل ٢ / ٩٢ ، الصحاح ٣ / ١١٣٤ ، مجمع الأمثال ١ / ٢١٢ .

٢- انظر ما تقدم ص ١٣٢ .

٣- المترب ١ / ٨٥ .

٤- انظر ما تقدم ص ٧٩ .

وَمِنْهَا : مَا رُفِعَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى الْقَطْعِ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : مَرَّرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ ، بَرَفَعِ الْكَرِيمِ ، عَلَى تَقْدِيرِ : هُوَ الْكَرِيمُ ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ هَذَا الْمَبْتَدَأِ أَصْلًا ، وَكَذَلِكَ الْمَرْفُوعُ عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ وَالتَّشْتِمِ وَالدِّمِّ وَالتَّرْحِمِ ، كُلُّهَا أَخْبَارٌ مَبْتَدَأَاتٍ مَحذُوفَاتٍ ، لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهَا .  
وَمَا التَّزْمُ فِيهِ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ أَيْضًا أَنْ يُحذفَ لِكُونِ خَيْرِهِ مَصْدَرًا جِيءَ بِهِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفَعْلِهِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا      أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ .  
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : سَمِعُ وَطَاعَةٌ ، أَيُّ أَمْرِي حَنَانٌ ، وَ: أَمْرِي سَمِعُ وَطَاعَةٌ ، قَالَ سَيَبَوِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (( وَالَّذِي يُرْفَعُ عَلَيْهِ حَنَانٌ وَصَبْرٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ ، كَثَرَكِ إِظْهَارُ مَا نَصَبَ بِهِ )) (٣)

وَمَا التَّزْمُ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ فِيهِ أَيْضًا قَوْلُ الْعَرَبِ : فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَانَ ، يُرِيدُونَ : فِي ذِمَّتِي مِثَاقِي ، أَوْ عَهْدِي ، أَوْ يَمِينِي ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٤)

تَسَاوَرُ سَوَارًا إِلَى الْمُجْدِ وَالْعَلَا      وَفِي ذِمَّتِي لَنْ فَعَلْتُ لِيَفْعَلَا  
وَكَلَّ مَبْتَدَأٌ حُذِفَ فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ مِثْلِهِ ، أَوْ كَلَامِهِ ، جَارٍ مُجْرَاهُ (٥)

قَوْلُهُ : ( مُتَسَاوِي فِي الرُّتْبَةِ ، فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ) (٦)  
يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَلَوْ جَعَلْنَا الْخَيْرَ فِيهِمَا مُقَدِّمًا لِأَلْبَسَ سَسَ ، وَإِلَّا

- ١- في الأصل : ( يزيد لا من اللفظ ) تحريف .  
٢- هو المنذر بن درهم الكلبي ، والبيت في الكتاب ١ / ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٢٣٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيويه ١ / ٣٧٢ ، وشرح المنفصل لابن يعين ١ / ١١٨ والهمع ١ / ١٨٩ والخزانة ٢ / ١١٢ .  
٣- عبارة الكتاب ١ / ٣٢١ ( .... وترك إظهاره كثرك إظهار ما ينصب فيه . )  
٤- هو ليلي الأحيلية ، والبيت في ديوانها ص ١٠١ ، والكتاب ٣ / ٥١٢ ، والمقتضب ٣ / ١١ وكتاب الشعر لأبي علي ٢ / ٥٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣١ ، والخزانة - عرضا - ٦ / ٢٤٣ .  
٥- بقي علي ابن النحاس من المبتدئات الواجبة الحذف قولهم : من أنت زيد أي : من أنت كلامك زيد ، وقولهم : لا سواء ، أي : لاهما سواء وقولهم : لا سيما زيد ، أي : لاسي الذي هو زيد ، انظر الكتاب ١ / ٣٢١ ، ٢ / ٣٠٢ ، والهمع ٢ / ٤٠ .  
٦- الطَّحْرِبِ ١ / ٨٥ .

فِيحُورُ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ إِذَا كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ ، حَيْثُ لَا يَحْصُلُ لِبَسِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (١)

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبِنَاتِنَا  
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ .

ف (بَنُونَا) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ (بَنُو أَبْنَانِنَا) مُبْتَدَأٌ ، وَلَا يَحُورُ الْعَكْسُ ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ؛ إِذْ كَانَ يَصِيرُ الْمَعْنَى : إِنَّ ابْنِي هُوَ ابْنُ ابْنِي ، وَهَذَا غَيْرٌ مُسْتَقِيمٌ ، وَإِذَا جَعَلْنَا (بَنُو أَبْنَانِنَا) مُبْتَدَأً ، وَ (بَنُونَا) هُوَ الْخَيْرُ ، يَصِيرُ الْمَعْنَى : بَنُو أَبْنَانِنَا هُمْ بَنُونَا ، وَابْنُ الْأَبْنِ يُقَالُ لَهُ ابْنٌ فَيَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا ، وَلَا يُقَالُ لِابْنِ ابْنِ ابْنِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوْلَاهَا :

\* مَتَى أَنْتَ عَن ذُهَيْلَةَ الْقَوْمِ ذَاهِلٌ \* (٢)

فِي وَصْفِ الْقَلَمِ :

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ \* (٣)

ف (لُعَابُهُ) مُبْتَدَأٌ وَ (لُعَابُ الْأَفَاعِي) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ .

وَقَوْلُهُ (مُتَسَاوِيِي الرِّتْبَةِ) (٤)

أَحْتَرَزَ مِمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا / أَعْرَفَ ، فَإِنَّ لِلنُّحَاةِ فِي مِثْلِ هَذَا قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ نَجْعَلَ الْمُتَقَدِّمَ مُبْتَدَأً ، وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ تَعْرِيفًا ، وَالتَّأَخَّرَ الْخَيْرَ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ

تَعْرِيفًا .

وَالثَّانِي : أَنْ نَجْعَلَ الْأَعْرَفَ مُبْتَدَأً مُتَقَدِّمًا كَانَ ، أَوْ مُتَأَخَّرًا ، وَالْأَقْلَ تَعْرِيفًا خَيْرًا  
أَيْنَ كَانَ ، وَبِالْجُمْلَةِ : فَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ إِنَّمَا وَضِعَ لِإِفَادَةِ

١ - هو الفرزق ، والبيت في ديوانه ص ٢١٧ ، والإنصاف ١ / ٦٦ / والتبيين ص ٢٤٦ ، وشرح الكافية

١ / ٩٧ ، وشرح المنصل لابن يعيش ١ / ٩٩ ، ٩ / ١٣٢ ، والتذيل والتكميل ح ٢ ل ٧٥ ،

والخزانه ١ / ٤٤٤ -

٢ - تمام البيت :

(وَقَلْبِكَ مِنْهَا مَدَّةُ الدَّهْرِ أَحْلِلُ) انظر ديوانه ص ٢٤٧ .

٣ - تمامه :-

(وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلِ)

والبيت في ديوانه ص ٢٥٧ من قصيدة يمدح بها ابن الزيات ، قال المرتضى في غرر الفوائد ودرر القلائد

١ / ٥٣٧ (أجمع العلماء أن هذه الأبيات أحسن وأفخم من جميع ما قيل في القلم) وأنظر البيت في الحيوان

١ / ٦٧ ، وأدب الكتاب للصولي ص ٧٦ ، وديوان المعاني ٢ / ٧٨ وشرح الكافية ١ / ٩٨ ، ونهاية

الأرب ٧ / ٢٥ ، والخزانه ١ / ٤٤٥ .

٤ - المقرب ١ / ٨٥ .

السَّامِعِ ، فَحَيْثُ فَهَمَّتِ الْفَائِدَةُ الْمَطْلُوبَةُ رُوْعِي اللَّفْظِ الَّذِي يُعْطِيهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى  
 حَمَلَ أَبَا الْفَتْحِ ابْنَ جَبِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَنْ جَعَلَ الْمُبْتَدَأَ نَكْرَةً وَالْمَعْرِفَةَ الْخَيْرَ فِي قَوْلِ  
 الشَّاعِرِ فِي الْحَمَاسَةِ :

أَهَا بِكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبِهَا (١)  
 فَقَالَ : ( مَلَأَ عَيْنَ ) مُبْتَدَأٌ وَ ( حَبِيبِهَا ) خَيْرَةٌ ، وَجَازَ ذَلِكَ لِمَعْنَاهُ (٢) فَجَعَلَهُ  
 كَذَلِكَ ، قَالَ شَيْخُنَا (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يُبْنَى مَعْنَاهُ عَلَى قَاعِدَةِ صَدِيقِي زَيْدٌ ، وَ : زَيْدٌ  
 صَدِيقِي ، مِنْ أَنَّ الْخَيْرَ يَكُونُ أَعْمَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ  
 قُلْتُ : مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ : أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ صَدِيقِي كَانَ الْخَيْرُ صَالِحًا لِأَنَّ  
 يَكُونُ أَعْمَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَلِلَّذَلِكَ قَالُوا : لَا يَلْزِمُ انْحِصَارُ الصَّدَاقَةِ فِي زَيْدٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ،  
 بِخِلَافِ قَوْلِكَ : صَدِيقِي زَيْدٌ ، فَإِنَّا لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَجْعَلَ الْخَيْرَ الَّذِي هُوَ ( زَيْدٌ ) أَعْمَ مِنْ  
 الْمُبْتَدَأِ ، فَمَا بَقِيَ إِلَّا أَنْ نَجْعَلَ زَيْدًا مُسَاوِيًا ل ( صَدِيقِي ) الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، وَإِلَّا لَكَانَ  
 الْخَيْرُ أَخْصَصَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مُسَاوٍ لَزِمَ انْحِصَارُ الصَّدَاقَةِ فِي  
 زَيْدٍ ضَرُورَةً ، إِنَّ كُلَّ مَنْ هُوَ صَدِيقِي مُسَاوٍ لَزَيْدٍ ، فَيَكُونُ زَيْدًا ،

=====

- ١- البيت في ديوان نصيب بن رباح ص ٦٧ ، وفي ديوان مجنون ليلي ص ٧١ وعزاه إلى نصيب أبو تمام في حماسته  
 ١١٢ / ٢ ، والبكري في سمط الآلي ١ / ٤٠١ والعيني في المقاصد النحوية ١ / ٥٣٧ ، وعزاه إلى المجنون ابن  
 نباته في شرح العيون ص ٣٥٦ ، وهو بدون عزو في شرح الحماسة للمزروقي ٣ / ١٣٦٣ ، وشرح ابن  
 عقيل على الألفية ١ / ٢٤١ .
- ٢- عبارته في إعراب الحماسة ورقة ١٦٩ : (( أخير عن النكرة التي هي ( ملء عين ) بالمعرفة التي هي ( حبيبها )  
 وحاز ذلك لمعناه ..... ))
- ٣- هو ابن عمرو ، وقد تقدمت نقول كثيرة عنه .

فَيَنْحَصِرُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَنْحَصِرُ مِلءُ الْعَيْنِ فِي الْحَبِيبِ إِلَّا إِذَا جُعِلَ ( مِلءُ عَيْنٍ ) مُبْتَدَأً وَ ( حَبِيبُهَا ) خَبَرًا ، وَقَدْ أَوْضَحَهُ الشَّيْخُ حَيْثُ قَالَ : إِذَا جُعِلَ ( حَبِيبُهَا ) الْخَبَرَ لَا يَكُونُ مِلءُ عَيْنٍ ( أَعْمٌ مِنَ الْحَبِيبِ ) ، لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْمُبْتَدَأِ أَعْمَ مِنَ الْخَبَرِ لَوْ قُلْتَ : الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ وَلَا تُرِيدُ بَعْضَ الْحَيَوَانِ ، بَلْ جَمِيعَ الْحَيَوَانِ كَانَ كَذِبًا ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : الْإِنْسَانُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لِأَنَّ الْخَبَرَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا كَذَلِكَ بِالْعَكْسِ ، وَنَحْوَهُ لَوْ قُلْتَ : قُرَيْشُ الْعَرَبِ ، صَحَّ ، وَلَوْ قُلْتَ : الْعَرَبُ قُرَيْشٌ وَتُرِيدُ الْحَقِيقَةَ كَانَ كَذِبًا .

قوله : ( أَوْ ضَمِيرِ شَأْنٍ )

ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ : عِبَارَةٌ عَنْ ضَمِيرٍ يُؤْتِي بِهِ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ، إِسْمِيَّةٌ كَانَتْ ، أَوْ فِعْلِيَّةٌ إِذَا أُرِيدَ تَفْخِيمُ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمُهُ ، فَمِثَالُ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ (٢) ، وَالْفِعْلِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ (٣) فَفِي ( كَادَ ) ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ وَهِيَ ﴿ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ الْخَبَرُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُبْتَدَأِ وَنَوَاسِخِهِ ، فَإِنَّ كَانَ مَعَ بَابِ كَانَ وَأَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ اسْتَتَرَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ رَفَعَ اتَّصَلَ بِعَامِلِهِ ، وَهُوَ فَعْلٌ فَاسْتَتَرَ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ مَعَ بَابِ إِنَّ وَظَنَّتْ كَانَ مِنْ ضَمَائِرِ النَّصْبِ الْمُتَّصِلَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً كَانَ

١- سورة الإخلاص آية ١ .

٢- قال العكبري في البيان في إعراب القرآن ٢ / ١٣٠٩ ما نصه : ( قوله تعالى ( هو ) فيه وجهان : أحدهما :

هو ضمير الشأن ، و( الله أحد ) مبتدأ وخبر في موضع خبر ( هو ) والثاني : ( هو ) مبتدأ بمعنى المسؤول عنه ؛ لأنهم قالوا أربك من نحاس أم من ذهب ؟ فعلى هذا يجوز أن يكون ( الله ) خبر المبتدأ ، و( أحد ) بدل أو خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون ( الله ) بدلاً ، و( أحد ) الخبر ) وانظر الجامع لأحكام

القرآن ٢٠ / ٢٤٤ .

٣- سورة التوبة آية ١١٧ .

مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلَةِ ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ خَبْرًا عَنْهُ فِي الْمَبْتَدَأِ ،  
 وَكَانَ ، وَالْمُقَابَرَةِ ، وَإِنَّ وَمَفْعُولًا ثَانِيًا فِي ظَنَنْتُ ، وَلَا يَكُونُ خَبْرَهُ إِلَّا جُمْلَةً ،  
 لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ، وَأَقْلُّ مَا يَكُونُ لِلشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ جُمْلَةً وَاحِدَةً ،  
 وَأَجَازَ الْفَرَاءُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ بِمَفْرَدٍ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْمَفْرَدُ  
 مَشْتَقًا وَعَامِلًا فِيمَا بَعْدَهُ ، نَحْوُ : إِنَّهُ قَائِمٌ أَخَوَاكَ <sup>(١)</sup> ، وَلَا دَلِيلَ يَعْضُدُهُ  
 مِنْ سَمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ ، وَلَا يَكُونُ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهَا هُوَ  
 فِي الْمَعْنَى ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَفْسِيرًا لَهُ ، فَلَوْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَيْهِ لَأَوْهَمَتْ  
 أَنَّهَا غَيْرُهُ ؛ مِنْ جِهَةِ احْتِيَاجِهَا إِلَى الرَّبْطِ ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ  
 وَالْقِصَّةِ ، وَلَا يُؤَكَّدُ ، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ فِي اللَّفْظِ مَفْرَدٌ ، وَفِي الْمَعْنَى  
 جُمْلَةٌ ، فَامْتَنَعَ الْبَدَلُ مِنْهُ ، وَتَوَكَّدَ ، وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ لِذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ  
 يَعُودَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ ، لِثَلَا يَزُولُ إِتِهَامُهُ الْمُعْطِي  
 التَّفْخِيمَ وَالتَّعْظِيمَ ، وَيُسَمَّى الكُوفِيُونَ الضَّمِيرَ الْمَجْهُولَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدَّ عَلَى  
 شَيْءٍ قَبْلَهُ ، وَيُسَمَّى الْبَصْرِيُّونَ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ وَالْأَمْرَ <sup>(٢)</sup> ، وَتَسْمِيَةُ  
 الْبَصْرِيِّينَ أَحْسَنَ ، لِأَنَّهُمْ سَمَوْهُ بِمَعْنَاهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ مُذَكَّرًا وَمَوْثَنًا ،  
 إِنْ ذُكِّرَ فَبَاعْتِبَارِ الشَّأْنِ وَالْأَمْرِ ، وَهُمَا مُذَكَّرَانِ ، وَإِنْ أُتَتْ فَبَاعْتِبَارِ الْقِصَّةِ ، وَهِيَ  
 مَوْثَنَةٌ وَالْأَحْسَنُ تَأْنِيثُهُ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَوْثَنًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنَّهَا

لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ <sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ : <sup>(٤)</sup>

\* عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا نُوكَلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَعْضِي \*

=====

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٤ وشرح الكافية ٢ / ٢٨ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ص ١٨٢ ومدرسة الكوفة ص ٣١١ .

(٣) سورة الحج آية ٤٦ .

(٤) هو أبو خراش الهذلي والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ والحامسة لأبي

تمام ١ / ٣٨٦ وشرحها للمرزوقي ٤ / ١٠٧٥ والتبريزي ١ / ٣٢٧ وانظره أيضا في شرح

المفصل ٣ / ١١٧٢ والبحر المحيط ٨ / ٢١ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٢١ والخزانة ٥ / ٥٠

\* فِي الرُّصْلِ : ( ذَلُّ ) كَرِيْفٌ -

\* فِي الرُّصْلِ : ( وَأَحْسَنُ ) وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتُ .

وَقَوْلُهُ : ( وَلَا يَقْتَضِي الْمَبْتَدَأُ أَزِيدَ مِنْ خَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ  
 الْخَبْرَانِ فَصَاعِدًا فِي مَعْنَى خَيْرٍ وَاحِدٍ )<sup>(١)</sup> .  
 قُلْنَا : فِي تَسْمِيَةِ مِثْلِ : حَلْوٌ حَامِضٌ ، خَيْرَانِ نَظْرًا ؛ لِأَنَّ الْجُمُوعَ فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ وَاحِدٍ ،  
 لَا أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَيْرٌ ، وَالْمَبْتَدَأُ يَكْتَفِي بِخَيْرٍ وَاحِدٍ ، وَلَا بَدَلُ لَهُ مِنْهُ حَتَّى تَتِمَّ  
 الْفَائِدَةُ إِلَّا فِي تِلْكَ<sup>(٢)</sup> الْأَمَاكِنِ الَّتِي عَدَدْنَا أَنَّ الْمَبْتَدَأَ لَا حَاجَةَ بِهِ فِيهَا إِلَى خَيْرٍ ، وَقَدْ  
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَبْتَدَأِ خَبْرَانِ فَصَاعِدًا وَإِنْ كَانَ تَتِمُّ الْفَائِدَةُ بِالوَاحِدِ ، وَإِذَا أَخْبَرْنَا عَنْ  
 الْمَبْتَدَأِ بِأَزِيدٍ مِنْ وَاحِدٍ فَلَا يَخْلُو الْمُخْبَرُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَضَادًّا : كَحَلْوٌ حَامِضٌ ، أَوْ غَيْرَ  
 مُتَضَادٍّ : كَزَيْدٌ فَفِيهِ ، نَحْوِيُّ شَاعِرٌ ، كَاتِبٌ ، فَبِأَنَّ كَانَ غَيْرَ مُتَضَادٍّ كَانَ لَكَ فِي رَفْعِ  
 الْأَخْبَارِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : هُوَ نَحْوِيُّ ، هُوَ  
 شَاعِرٌ هُوَ كَاتِبٌ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِأَنْفِرَادِهِ خَيْرًا عَنْ هَذَا الْمَبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ فَيَكُونُ  
 لِلْمَبْتَدَأِ حِينَئِذٍ أَخْبَارٌ مُتَعَدَّةٌ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِأَنْفِرَادِهِ يَسْتَقِلُّ بِهِ مَعَ الْمَبْتَدَأِ الْكَلَامُ .  
 وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَجْعَلَ الْجُمُوعَ خَيْرًا وَاحِدًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ الْجَامِعُ لَهُذِهِ الْأَوْصَافِ ،  
 وَإِنْ كَانَتْ مُتَضَادَّةً فَلَا يَكُونُ الْجُمُوعُ حِينَئِذٍ إِلَّا مُتَنَزِّلًا مَنْزِلَةَ خَيْرٍ وَاحِدٍ كَمَا  
 قَدَرُوا فِي ( حَلْوٌ حَامِضٌ ) وَقَوَعَهُ مَوْقِعَ مَزٍّ ، وَعَلَى جَعَلِنَا الْجُمُوعَ خَيْرًا وَاحِدًا يُقَالُ إِذَا  
 لَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْهَا خَيْرًا فَبِمَ يَرْتَفِعُ ؟

١- المقرب ١ / ٨٦ .

٢- في الأصل ( إلا أن ... ) بتحام ( أن ) وانظر ما تقدم ص ١١٢



قَالَ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ( جازَ رَفَعُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُونَا جُمْلَةً ؛ لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَا الْجُمْلَةَ ؛ لِأَنَّهُمَا خَيْرَانِ ، فَرَفَعَا رَفْعَ الْمَبْتَدِئِ وَالْخَيْرِ ، لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنِ صَاحِبِهِ \* وَكَذَلِكَ يُقَالُ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُشْتَقًّا مَعَ جَعْلِهِمَا كَالْخَيْرِ الْوَاحِدِ ، فَمَا الْعَائِدُ إِلَى الْمَبْتَدِئِ ؟ )

فالجوابُ : أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ ضَمِيرٌ مِنْ جِهَةِ الْأَشْتِقَاقِ ، لَكِنَّ الْعَائِدَ عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِقْلَالِ ضَمِيرٌ آخَرٌ غَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : هَذَا مُزَوَّلٌ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ فِي ( حُلُو ) عَلَى انْفِرَادِهِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُسْتَقِلًّا بِالْخَبَرِيَّةِ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، وَلَا فِي ( حَامِض ) عَلَى انْفِرَادِهِ ؛ لِذَلِكَ أَيْضًا ، وَلَا فِيهِمَا ، لِأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ يَكُونَانِ قَدْ رَفَعَا ذَلِكَ الضَّمِيرَ فَلْيَزِمُ اجْتِمَاعُ الْعَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ .

وَقَوْلُهُ : ( وَيَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَيْرِ ) <sup>(١)</sup> إِلَى آخِرِ الْبَابِ .

إِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي دُخُولِ الْفَاءِ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ إِذْ ذَاكَ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَيْرِهِ ، كَمَا تَدْخُلُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَإِنْ فُقِدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لَمْ يُجِزْ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَيْرِ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ عِنْدَ سَبْيُوهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا تَكُونُ إِلَّا عَاطِفَةً أَوْ جَوَابَ شَرْطٍ <sup>(٢)</sup> وَلَا تَكُونُ زَائِدَةً ، كَمَا أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَتَبَّ - نِهَايَةُ مَا اسْتَدَلَّ

١- المقرب ١ / ٨٦ وتمام قول ابن عصفور ( .. إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة

عامه بشرط أن تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية ، يكون الفعل فيها على هيئة لا تنافي في أداة الشرط ويشترط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلة أو الصفة )

٢- الكتاب ٤ / ٢١٧ ، ٣ / ٨٨ .

\* لم أقف على قول الفارسي ، وفي المسائل المنثورة له ص ٣٢ كلام يقارب معنى هذا الكلام ،

وانظر شرح ابن يعيش على الفصل ١ / ٩٩ والارتشاف ٢ / ٦٥ .

به مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : زَيْدٌ فَوَجَدَ (١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

\* وَقَائِلَةُ خَوْلَانَ فَاَنْكَحَ فَتَاتَهُمْ \*

لَا دَلِيلَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ وَخَوْلَانُ) خَبْرِيٌّ مُبْتَدَأِيٌّ مَحْدُوفِيٌّ ، وَالْفَاءُ حَيْثُذِي عَاطِفَةٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ، لَا زَائِدَةٌ ، وَمَتَى فَقَدَ الْمُبْتَدَأُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لَمْ يَكُنْ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى الشَّرْطِ ، فَلَا تَدْخُلُ الْفَاءُ حَيْثُذِي ، لِأَجْلِ الشَّرْطِ ، وَلَا تَكُونُ عَاطِفَةً ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَطْفِ الْخَبْرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَرْجِعَ مُبْتَدَأًا ، لَا خَبْرًا .

فَمِثَالُ الْمَوْصُولِ بِالْفِعْلِ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَمِثَالُ الْمَوْصُولِ بِالظَّرْفِ ، أَوِ الْمَجْرُورِ : الَّذِي عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ ، فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَمِثَالُ الْمَوْصُوفَةِ بِالْفِعْلِ : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَمِثَالُ الْمَوْصُوفَةِ بِالظَّرْفِ ، أَوِ الْمَجْرُورِ : كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ ، فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ هَذِهِ الشُّرُوطَ ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَ أَوِ النُّكْرَةَ إِذَا كَانَا عَامِّيْنِ أَشْبَهَا الشَّرْطَ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ بَابُهُ الْعُمُومُ ، فَلَوْ قِيلَ : الَّذِي جَاءَنِي زَيْدٌ ، لَمْ يَجْزِ دُخُولُ الْفَاءِ ، لِأَنَّ الَّذِي هُنَا لَا يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الصَّلَةُ أَوْ الصِّفَةُ فِعْلًا يَكُونُ قَدْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ مَا يَطْلُبُهُ الشَّرْطُ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَطْلُبُ الْأَفْعَالَ ، وَجَازَ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا فِعْلِيْنِ ، لَمَّا كَانَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ يَكْثُرُ التَّبَاسُطُ بِالْفِعْلِ ، وَاشْتَرَطَ كَوْنَ الصَّلَةِ غَيْرَ شَرْطِيَّةٍ ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً كَقَوْلِنَا : الَّذِي إِنْ تَكْرَمْتَنِي أَحْسَنَ إِلَيْكَ أَخُوكَ . يَكُونُ صَرِيحًا

=====

(١) معاني القرآن ١/١٢٤ وانظر الحجة لأبي علي ٢/١٩١ وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٠ :

والجنى الداني ص ٧١ .

(٢) لم أقف على قائله، وتماه به وأكرومة الحيين خلو كما هيأ \*

والبيت في الكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٧٨/٣ وشرح أبياته لابن السمراني ١/٤١٣

والإيضاح ص ٥٣ والنكت في تفسير كتاب سيويه ١/٢٦٦ وشرح المفصل ١/١٠٠

والمخلص في ضبط قوانين العربية ص ١٨٠ ووصف المباني ص ٤٤٩ والبحر المحيط

٣/٤٧٧ والهمع ٢/٥٩ والخزانة ١/٤٥٥ و ٣١٥ .

الشَّرْطِ قَدْ جَاءَ فِي الصَّلَةِ ، فَلَا يَكُونُ (الَّذِي) حِينَئِذٍ مُتَضَمَّنًا مَعْنَاهُ ، لَوْجُودِ  
الصَّحِيحِ ، وَالشَّرْطُ قَدْ أَخَذَ جَوَابَهُ فِي الصَّلَةِ ، فَلَا يَكُونُ الْخَبْرُ جَوَابًا لَهُ حَتَّى  
يَجُوزَ دُخُولُ الْفَاءِ مَعَ الْخَبْرِ ، وَأَهْمَلُ شَرْطًا آخَرَ ، وَهُوَ : أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى  
الْمُبْتَدَأِ (لَيْتَ) ، أَوْ (لَعَلَّ) ، نَحْوُ : لَيْتَ الَّذِي يَأْتِينِي ، وَلَعَلَّ الَّذِي فِي الدَّارِ ، فَلَا  
يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي خَبْرِهِ : فَمَكْرَمٌ ، بِالْفَاءِ ، وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ مَا هِيَ ؟  
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : عِلَّتُهُ بِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ ، فَإِذَا عَمِلَتْ فِيهِ (لَيْتَ)  
أَوْ (لَعَلَّ) خَرَجَ مِنْ بَابِ الشَّرْطِ ، فَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ حِينَئِذٍ (١) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : بَلِ الْعِلَّةُ أَنَّ مَعْنَى (لَيْتَ وَلَعَلَّ) يَنَافِي مَعْنَى الشَّرْطِ (٢) ؛ مِنْ حَيْثُ  
كَانَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّي ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ التَّعْلِيقُ ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ ،  
وَيَخْرُجُ عَلَى هَاتَيْنِ الْعَلَّتَيْنِ مَسْأَلَةٌ ، وَهِيَ دُخُولُ (إِنْ) عَلَى الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ ،  
هَلْ يَمْنَعُ دُخُولُ الْفَاءِ ، أَمْ لَا ؟

فَمَنْ عَمِلَ بِالْعِلَّةِ الْأُولَى مَنَّعَ دُخُولَ الْفَاءِ مَعَ (إِنْ) أَيْضًا ، لِأَنَّهَا قَدْ عَمِلَتْ  
فِيهِ ، فَخَرَجَ عَنْ بَابِ الشَّرْطِ ، وَمَنْ عَمِلَ بِالْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ الْمَعْنَى ، جَوَزَ  
دُخُولَ الْفَاءِ مَعَ (إِنْ) ، لِأَنَّهَا لَا تُغَيِّرُ الْمَعْنَى حَيْثُ كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَقَبْلَ  
دُخُولِهَا كَانَتْ الْفَاءُ تَدْخُلُ فِي الْخَبْرِ ، فَيَبْقَى ذَلِكَ بَعْدَ دُخُولِهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ .

=====

(١) هذا التعليل للأخفش - انظر ارتشاف الضرب ٧٠/٢ والهمع ٦٠/٢ .

(٢) هذا التعليل لسيبويه والجمهور - انظر الكتاب ١٣٩/١ وشرح المفصل ١٠١/١ ،

## بَابُ الْأَشْتِغَالِ

قَوْلُهُ : (وَأَيْمًا عُقَيْبَ بِهِ) إِلَى آخِرِهِ (١)

إِنَّمَا احتَاجَ إِلَى هَذَا الْأَعْتِذَارِ ، لِأَنَّ بَابَ الْأَشْتِغَالِ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ ، وَفِيهَا ذَكَرَهُ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللهُ - وَهُوَ لَمْ يَفْرغْ مِنْ ذِكْرِ الْمَرْفُوعَاتِ بَعْدَ ، فَاحتَاجَ (٢) إِلَى الْأَعْتِذَارِ بِمَا ذَكَرَهُ لَذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : (مُتَصَرِّفٌ) (٣)

لِيُخْرِجَ بَابَ نِعَمٍ ، وَالتَّعَجُّبِ ، كَقَوْلِنَا : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَكَقَوْلِنَا : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ ، وَزَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ ، وَكَانَ يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ : (إِلَّا لَيْسَ) فَلِئِنْ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللهُ - ذَكَرَهَا فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ ، وَمَثَلَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ : أَزِيدًا لَسْتَ مِثْلَهُ (٤) ، فَيَعْرِفُ أَنَّ إِخْرَاجَ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ مُطْلَقًا لَيْسَ بِجَيِّدٍ .

وَقَوْلُهُ : (أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاءَ) (٥)

يُرِيدُ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْأَمْثِلَةَ الْعَامِلَةَ عَمَلَهُ ، وَالْمُصَدَّرَ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ فِعْلِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابُهُ (٦) ، وَنَحْوُ : تَرِيدًا ضَرْبًا بِالْيَايَةِ \* وَاسْمَ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : أَزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ (٧) وَأَزِيدًا) أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ ، وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي الْأُولَى : أَضْرَبْتَ زَيْدًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ : الْأَبَسْتَ ، أَوْ بَاشَرْتَ .

وَقَوْلُهُ : (وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ) (٨) إِلَى آخِرِهِ .

(١) تمام كلام ابن عصفور (بعد المبتدأ والخبر لأن كثيرا من مسائله يرجع إلى ذلك . . .)

انظر المقرب ١/٨٧ .

(٢) انظر الكتاب ١/٨٠ .

(٣) المقرب ١/٨٧ .

(٤) الكتاب ١/١٠٢ .

(٥) المقرب ١/٨٧ .

(٦) الكتاب ١/١١١ ، وانظر البسيط في شرح الجمل ٢/٦٢٣ .

(٧) زيادة بنحوها يستقيم الكلام .

(٨) المقرب ١/٨٧ وتمام قول ابن عصفور (لعمل في الاسم المشتغل عنه . . .)

\* في الأصل (زيدًا ضربه) وما أشتناه عن اللطائف ٣/١٠٣ .

يُخْرِجُ بِذَلِكَ الْمَصْدَرَ بِأَنَّ الْفِعْلَ ، أَوْ بِمَا وَالْفِعْلَ ، أَوْ بِأَنَّ الَّتِي خَيْرُهَا فِعْلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْمَلْ فِي الضَّمِيرِ ، أَوْ السَّبْبِيِّ لَمَا جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَيُخْرِجُ أَيْضاً أَسْمَاءَ الْفِعْلِ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ أَيْضاً جَارِيَةً مَجْرَى الْفِعْلِ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا عَلَيْهَا ، خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ عَلَى مَا يَجْرُرُ فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - (١).

وقوله : ( أَوْ فِي مَوْضِعِهِ ) (٢)

لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْأَشْتِغَالِ فِي شَيْءٍ ، وَعَجِبْتُ مِنْهُ كَيْفَ ذَكَرَ هَذَا وَكَرَّرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ مَرَّاراً ؟ ثُمَّ كَيْفَ يَقُولُ ( فِي مَوْضِعِهِ ) ، وَهُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ ، أَوْ مَجْرُورٍ ، لَوْ وَقَعَ مَوْضِعَ هَذَا الْإِسْمِ عَلَى مَا بَيْنَ بَعْدُ ، فَهَلْ هَذَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ ( مَوْضِعٍ ) فِي اصْطِلَاحِ أَحَدٍ مِنَ التُّحَاةِ ؟ هَذَا مَا لَا عِلْمَ لِي بِهِ (٣) .

وقوله : ( مَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ ) (٤)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ عُلَامَةً .

وقوله : ( أَوْ مَا اشْتَمَلَتْ صِفَتُهُ ) (٤)

مِثَالُهُ : ( زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهُ ) \*

وقوله : ( وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ اسْمٌ ) \*

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ .

(١) انظر ما سيأتي ص ٢٤٠ .

(٢) المقرب ٨٧/١ - وبعد هذه العبارة فيه ( .. فمثال عمله في الاسم قولك : زيد ضربته ، ألا ترى أنه لو لم يعمل الفعل في الضمير لنصب زيدا ، ومثال عمله في موضعه قولك : أزيد قام أبوه ، ألا ترى أن ( قام ) لو لم يعمل في ( الأب ) لم يعمل في ( زيد ) ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، لكن يعمل في ظرف أو مجرور إن وقع موقعه .. )

(٣) من قول الشرح - رحمه الله - ( ليس هذا من باب الاشتغال .. إلى هنا نقله عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ج ٢ ل ٢٩٩ .

(٤) المقرب ٨٧/١ وعبارة ابن عصفور كاملة ( .. وأعني بالسببي ما اتصل به ضمير عائد على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة وما أضيف إلى شيء من ذلك .. )

\* هاتان العبارتان ليستا في المخطوطة ، وبما أثبتته يلتئم الكلام .

وَقَوْلُهُ : ( وَمَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ) (١)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَ رَجُلٍ يُحِبُّهُ ، وَزَيْدٌ  
ضَرَبْتُ غُلَامَ عَمْرٍو وَأَخِيهِ ، وَقَدْ ضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ قَالَ : هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ  
اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلٌ وَقَبِعَ عَلَى ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ ، وَالضَّمِيرُ إِمَّا مَنْصُوبٌ ،  
أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْصُوبٍ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْعَامِلُ بِحَيْثُ يَجُوزُ  
تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ .

مِثَالُ الْمَنْصُوبِ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَمِثَالُ مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ .  
وَمِثَالُ الْمُتَعَلِّقِ بِمَنْصُوبٍ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، وَجَمِيعُ مَا مَثَّلْنَا بِهِ فِي السَّبَبِيِّ .

وَقَوْلُهُ : ( بِحَيْثُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ ) (٢)

لِيُخْرِجَ مِثْلَ قَوْلِنَا : زَيْدٌ رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ ، وَ ( أَكْرَمْتُهُ ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ( رَجُلٌ ) ،  
وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَيُخْرِجُ بِهِ أَيْضًا الْمَصْدَرُ الْمُقَدَّرُ  
بِأَنَّ وَالْفِعْلِ ، أَوْ بِمَا وَالْفِعْلِ ، أَوْ بِأَنَّ الَّتِي خَيْرُهَا فِعْلٌ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ،  
وَالصَّلَةُ ، وَكَذَا إِذَا حَالَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ مَا النَّافِيَةُ ،  
أَوْ لَا فِي جَوَابِ قَسَمٍ ، أَوْ حَرْفِ شَرْطٍ ، أَوْ تَحْذِيرٍ ، أَوْ عَرْضٍ ، لِعَدَمِ جَوَازِ  
تَقْدِيمِ مَعْمُولَاتِهَا عَلَيْهَا .

قَوْلُهُ : ( وَإِلَّا مِنْ مَعْنَاهُ ) (٣)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ رَجُلًا يُحِبُّهُ ، أَوْ مَا أَشَبَّهُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
أَهْنَتْ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ

=====

( ١ ) المقرب ١ / ٨٧ وعبارة ابن عصفور كاملة ( . . . ) وأعني بالسببي ما اتصل به ضمير عائد  
على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عطف عليه اسم قد  
اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة وما أضيف إلى شيء من ذلك ( . . . )

( ٢ ) هذه العبارة ليست من كلام ابن عصفور وإنما أوردتها الشارح رحمه الله - ممن  
الضابط المتقدم ، كما ترى .

( ٣ ) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة ( والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر  
من لفظه إن أمكن ، وإلا فمن معناه .

ضربتُ زيدًا ، لأنَّكَ لَمْ تَضْرِبْهُ ، وَكَذَلِكَ تُقَدَّرُ فِي كُلِّ سَبَبِيٍّ مِنَ الْمَعْنَى ،  
لَا مِنَ اللَّفْظِ ، فِي كُلِّ مَا الْفِعْلُ الْمَفْسُورُ فِيهِ لَا زِمَ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ ،  
لِمَا سَنَدُّكَ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ الْإِلْزَامَ لَا يُقَدَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ بَابِ الْأَشْتِغَالِ فِعْلًا  
لَا زِمًا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَإِنَّمَا تُقَدَّرُ فِعْلًا مَتَعَدِّيًا ، لِأَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ  
الْإِلْزَامَ ، فَمَا أَنْ تُقَدَّرَ مَعَهُ حَرْفُ جَرٍّ ، فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ حَرْفُ جَرٍّ لَمْ يَصِلْ إِلَى  
الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ لِقُصُورِهِ ، وَإِنْ قَدَّرْتَ مَعَهُ حَرْفَ جَرٍّ فَمَا أَنْ تَجْرَ ذَلِكَ الْأِسْمُ  
الْمُشْتَغَلُ عَنْهُ ، أَوْلَا ، فَإِنْ جَرَّرْتَ يَلْزِمُ إِسْقَاطُ الْجَارِّ وَإِيقَاءُ عَمَلِهِ ، وَذَلِكَ  
ضَعِيفٌ قَلِيلٌ ، لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ نَصَبْتَ يَلْزِمُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالنَّصْبُ عَلَى  
عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ مَعَ حَذْفِ الْفِعْلِ ، فَيَكْثُرُ الْحَذْفُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يَقِيلُ ،  
فَلَا يَجُوزُ ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْإِلْزَامِ ، فَتَعَيَّنَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ  
الْمَتَعَدِّيِّ .

وَقَوْلُهُ : ( الْمَخْفُوضُ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ) (١)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ كَفَيْي رَجُلًا ، وَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ .

وَقَوْلُهُ : ( النَّصْبُ مَعَ الضَّمِيرِ أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ السَّبَبِيِّ ) (١)

لِأَنَّكَ مَعَ الضَّمِيرِ تُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ مِنْ لَفْظِ الْمَطَّهَرِ وَمَعْنَاهُ ، وَمَعَ السَّبَبِيِّ  
مِنْ مَعْنَاهُ لَا غَيْرُ ، وَمَعَ السَّبَبِيِّ أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الضَّمِيرِ

( ١ ) المقرب ١ / ٨٨ وتعام قول ابن عصفور . . يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع  
إلا أن النصب أبدا في هذا الباب مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي  
المنصوب ، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير  
المجرور أحسن منه مع السببي المجرور .

المجرورِ يَخْتَلِفُ الْفِعْلَانِ الْمَقْدَرُ وَالظَّاهِرُ مِنْ حَيْثُ التَّعَدِّيُّ وَاللُّزُومُ، وَمَعَ  
الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ السَّبَبِيِّ الْمَجْرُورِ ، كَمَا كَانَ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ  
أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ السَّبَبِيِّ الْمَنْصُوبِ .

وَقَوْلُهُ : ( فِي مَعْنَى أَمْرٍ ) (١)

نَحْوُ: زَيْدًا اضْرِبْهُ ، (أَوْ نَهْيٍ) (١) نَحْوُ: زَيْدًا لَا تُكْرِمْهُ (أَوْ دُعَاءٍ) (١) نَحْوُ:  
زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، أَوْ: زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ ، هَذِهِ أَمْثَلَةُ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ ،  
وَمِثَالُ السَّبَبِيِّ الْمَنْصُوبِ : زَيْدًا اضْرِبْ أَخَاهُ ، وَمِثَالُ الدُّعَاءِ الْمَرْفُوعِ  
الضَّمِيرِ : زَيْدٌ رُحِمَ ، وَزَيْدٌ رُحِمَ أَخُوهُ فِي السَّبَبِيِّ الْمَرْفُوعِ ، وَمِثَالُ  
الْمَجْرُورِ الْمَرْفُوعِ الْمَوْضِعِ : زَيْدٌ غَفِرَ لَهُ ، وَزَيْدٌ غَفِرَ لِأَخِيهِ فِي السَّبَبِيِّ  
الْمَرْفُوعِ الْمَوْضِعِ ، وَمِثَالُ الْمَجْرُورِ الْمَنْصُوبِ الْمَوْضِعِ : زَيْدًا أَمَرَ بِهِ ، وَالسَّبَبِيُّ  
الْمَنْصُوبِ الْمَوْضِعِ : زَيْدًا أَمَرَ بِأَخِيهِ .

قَوْلُهُ : ( صِلَةٌ ) (٢)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ .

(أَوْ صِفَةٌ) (٢)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ .

(وَمَا النَّافِيَةُ) (٢)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُهُ .

( ١ ) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة (فإن كان العامل في معنى أمرًا أو نهياً،  
أو دعاءً، جاز أيضاً في المشتغل عنه الرفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل،  
فيكون على حسب الضمير، أو السببي، فإن كان مرفوعاً رُفِعَ وإن كان منصوباً  
أو محفوضاً نصب، والاختيار إضمار الفعل.)

( ٢ ) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة (هذا إذا لم يقع العامل صلة، أو صفة  
أو يفصل بينه وبين المشتغل عنه أداة من أدوات الصدور، وهي ما النافية، ولا في  
جواب القسم، وأدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، وهي هلاً ولولاً ولوما وألاً  
بمعناها، ولا م الابتداء، أو الداخلة على جواب القسم، فإنه لا يجوز فيه إذ ذاك إلا  
الرفع على الابتداء. . . .)



( وأدوات الاستفهام )<sup>(١)</sup>

مِثَالُهُ : زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ .

(والشَّرْطُ)<sup>(١)</sup>

مِثَالُهُ : زَيْدٌ إِنْ تَضَرَّبْتَهُ أَضَرَّبْتَهُ .

(والتَّحْضِيضُ)<sup>(١)</sup>

مِثَالُهُ : زَيْدٌ هَلَّا تَضَرَّبْتَهُ .

(ولامُ الابتداءِ)<sup>(١)</sup>

\* مِثَالُهُ : زَيْدٌ لَعَمْرُؤُا يَضْرِبُهُ .

(والدَاخِلَةُ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ)<sup>(١)</sup>

مِثَالُهُ : زَيْدٌ - وَاللَّهِ - لَقَدْ أَكْرَمْتُهُ .

قَوْلُهُ : ( وَإِنْ تَقَدَّمَ سُؤَالٌ وَالْعَامِلُ غَيْرُ خَبِرٍ )<sup>(٢)</sup>

مِثَالُهُ إِذَا قِيلَ لَكَ : مَنْ أَضْرَبُ؟ تَقُولُ : زَيْدًا أَضْرَبُهُ ، أَوْ زَيْدًا

أَضْرَبُ أَبَاهُ .

وقَوْلُهُ : ( وَإِنْ كَانَ خَبْرًا )<sup>(٣)</sup>

مِثَالُهُ إِذَا قِيلَ لَكَ : مَنْ ضَرَبْتَ؟ أَوْ : مَنْ ضَرَبْتَهُ؟ تَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أَوْ ضَرَبْتُ أَبَاهُ .

=====

( ١ ) المقرب ١ / ٨٨ وعبارة ابن عصفور كاملة ( هذا إذا لم يقع العامل صلة أو صفة أو يفصل

بينه وبين المشتغل عنه أداة من أدوات الصدور، وهي : ما النافية - ولا في جواب القسم ،

وأدوات الاستفهام ، أو الشرط أو التحضيض، وهي : هلا - ولولا - ولو ما - وألا . بمعناها

ولام الابتداء أو الداخلة على جواب القسم، فإنه لا يجوز فيه إذ ذاك إلا الرفع على الابتداء .

( ٢ ) تقدم ١ / ٨٨ ، ٨٩ ونص كلام ابن عصفور ( . . . وإن تقدمه سؤال فإن كان العامل

في الضمير أو السببي غير خبر فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء . وإن كان خبرا

جاز في المشتغل عنه الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل إلا - أن الاختيار

أن يوافق المشتغل عنه في إعراب الاسم الذي استفهم به ، فإن كان مبتدأ ، أو معمولا

لفعل كان هو كذلك . )

\* فِي الْأَصْلِ : زَيْدٌ وَاللَّهُ لَأَكْرَمُهُ ، وَمَا أُسْبِنَاهُ عَنْ شَرِّهِ الْكَافِيَةَ لِلرَّضِيِّ

قَوْلُهُ : ( وَإِنْ تَقَدَّمَ حَرْفُ عَطْفٍ ، وَالْعَامِلُ غَيْرُ خَيْرٍ ) (١)  
 مَثَلُهُ فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ : قَامَ الْقَوْمُ وَزَيْدًا أَضْرِبُهُ ، أَوْ أَضْرِبْ أَبَاهُ .  
 وَقَوْلُهُ : (٢)

مَثَلُهُ فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ : زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُوهُ أَكْرَمْتُهُ ، أَوْ أَكْرَمْتُ أَبَاهُ ، وَفِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ :  
 قَامَ الْقَوْمُ وَعَمَرُوهُ أَكْرَمْتُهُ ، أَوْ : أَكْرَمْتُ أَبَاهُ ، وَفِي ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ : زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ وَعَمَرُوهُ  
 أَكْرَمْتُهُ ، أَوْ أَكْرَمْتُ أَبَاهُ .

قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي مَثَلْنَا عَلَيْهَا : وَإِنْ كَانَ خَيْرًا ، ( فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ عَلَى جُمْلَةٍ  
 إِسْمِيَّةٍ ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ) (٣)

قُلْنَا : لَا ، بَلِ الرَّفْعُ هُنَا أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ، لِأَنَّهُمَا إِشْتَرَكَا فِي أَنَّ الرَّفْعَ  
 فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ ، وَإِمْتِنَانٌ هَذَا بِزِيَادَةِ ، وَهُوَ أَنَّ النَّصْبَ فِيهِ يُؤَدِّي  
 إِلَى اخْتِلَافِ الْجُمْلِ ، وَالرَّفْعُ يُؤَدِّي إِلَى إِتْفَاقِهَا ، بِخِلَافِ النَّصْبِ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ، فَإِنَّهُ  
 لَا شَيْءَ قَبْلَهُ فَيُؤَافِقُهُ ، أَوْ يَخَالِفُهُ ، فَظَهَرَ أَنَّ الرَّفْعَ هُنَا مُرْجِحٌ عَلَى الرَّفْعِ هُنَاكَ .

وَقَوْلُهُ : ( وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ، فَاِلْمَخْتَارُ الْجُمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ) (٤)

إِنَّمَا كَانَ الْمَخْتَارُ الْجُمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، لِأَنَّكَ حِينَئِذٍ تَكُونُ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً عَلَى  
 جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ، فَتَسْفِقُ الْجُمْلُ ، فَإِذَا رَفَعْتَ تَكُونُ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ،  
 فَتَخْتَلِفُ الْجُمْلُ ، وَتَوَافَقُ الْجُمْلُ أَوْلَى مِنْ اخْتِلَافِهَا .

=====

(١) المتقرب ٨٩/١ .

(٢) كذا في الأصل - وعامه من المتقرب ٨٩/١ - (... وإن كان خيراً فإما أن يكون العطف على جملة اسمية نيكون الأمر  
 على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإما أن يكون على جملة فعلية ، فيجوز الإبتداء والحمل على إضمار فعل ،  
 والمختار الحمل على إضمار فعل ، وإما أن يكون العطف على جملة ذات وجهين ، فيستوي الرفع على الإبتداء ، والحمل  
 على إضمار فعل ...)

(٣) المصادر نفسه ، وفي الأصل : ( ..... أو عطف على جملة اسمية ، فكما لم يتقدمه شيء ) .

(٤) نفسه ٨٩/١ ، وفي الأصل ( وإما أن يكون حمل ..... ) .

فَإِنَّ قِيْلَ : تَوَافَقَ الْجُمْلَةُ يِعَارِضُهُ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ تَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ ، وَإِذَا رَفَعْتَ لَمْ تَحْتَاجِ إِلَى تَقْدِيرٍ شَيْءٍ .

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدِهِمَا : أَنَّهُ إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْأَخْتِلَافِ وَالتَّقْدِيرِ كَانَ التَّقْدِيرُ أَوْلَى لِكثْرَةِ التَّقْدِيرِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقِلَّةِ الْأَخْتِلَافِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْكَثِيرِ أَوْلَى . وَالثَّانِي : أَنَا نَقُولُ : لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ مُعَارِضًا لِلأَخْتِلَافِ ؛ إِذْ كَانَ مُقْتَضَى الْعَطْفِ نَظِيرَ التَّثْنِيَةِ ، أَوْ أَصْلًا لَهَا ، وَتَثْنِيَةُ الْمُخْتَلِفِينَ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، لَا تَجُوزُ ، فَكَذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ الْعَطْفُ فِي الْمُخْتَلِفِينَ ، لَكِنْ جَوَازًا ذَلِكَ لِمَا فِي مَنَعِهِ مِنَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْأَصْلِ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُجَازًا لِلأَخْتِلَافِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ مُعَارِضًا لِلْمُؤَافَقَةِ .

وَقَوْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ (يَسْتَوِي الرِّفْعُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ) (١) .

هَذِهِ الْعِبَارَةُ تَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ تَبْيِينٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الزَّمخَشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهَا (ذَهَبَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ رَفْعِ عَمْرٍو وَنَصْبِهِ) (٢)

وَذَلِكَ أَنَا نَقُولُ : لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى بِرُمَّتِهَا ، وَهِيَ : (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الرِّفْعُ أَوْلَى مِنَ النَّصْبِ ؛ لِمَا بَيَّنَّا فِي قَوْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ (أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ) (٣) ، أَوْ نَعْتَقِدُهَا

(١) المقرب ١/٨٩ .

(٢) نص عبارة الزمخشري في المفصل ص ٥٠ و ٥١ . . . فأما إذا قلت : زيدا لقيت أخاه وعمرا مرتتبه ، ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه ؛ لأن الجملة لأولى ذات وجهين . . . . .

(٣) هذه العبارة تقدمت ص ١٦٦ .

مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الصُّغْرَى وَهِيَ (ضَرْبَتُهُ) وَحَدَّهَا ، فَيَكُونُ - حِينَئِذٍ -  
النَّصْبُ أَوْلَى مِنَ الرَّفْعِ لِمَا بَيَّنَّا فِي الْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، فَبَانَ مِنْ  
هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا حَالَةٌ يَكُونُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِيهَا مُسْتَوِيَيْنِ ، فَكَيْفَ يَسْوُغُ  
قَوْلُهُ : (وَيَسْتَوِي الرَّفْعُ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ :  
(ذَهَبَ التَّفَاضُلُ) ، وَإِنَّمَا صِحَّةُ مَحْمَلِ كَلَامِهِمَا أَنَّ لِلْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ  
رُجْحَانًا مِنْ وَجْهِ ، وَلِلرَّفْعِ رُجْحَانًا مِنْ وَجْهِ ، فَصَارَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رُجْحَانٌ  
فِي الْجُمْلَةِ ، فَتَسَاوَى بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ ، لَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ .

رَجَعْنَا إِلَى الْبَحْثِ فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ :

قَالُوا : لَا يَجُوزُ فِيهَا الْحَمْلُ عَلَى الْفِعْلِ أَصْلًا وَرَأْسًا ، لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى  
إِضْمَارِ \* الْفِعْلِ يُوَدِّي إِلَى مَحْذُورٍ ، بَيَّانُهُ : أَنَّكَ إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ تَكُونُ  
قَدْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ : (ضَرْبَتُهُ) - وَضَرْبَتُهُ جُمْلَةٌ هِيَ خَيْرٌ  
عَنْ (زَيْدٍ) ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَيْرِ خَيْرٌ ، فَيُوَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ : (عَمَرُوا أَكْرَمَتَهُ)  
خَيْرًا عَنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ جُمْلَةٌ ، وَلَا ضَمَرَ فِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ لَذَلِكَ .

قُلْنَا : قَدْ أَجَابَ الْأئِمَّةُ عَنْ ذَلِكَ بِأَرْبَعَةِ أَجْوِبَةٍ :

أما السرافيني<sup>(١)</sup> - رحمه الله - فأجاب عن ذلك بأن التزم السؤوال وقال ما معناه :  
إن سيبويه - رحمه الله - لم يمثّل بهذا المثال على أنه صحيح ، بل ليُريك كيف  
صورة العطف في الجملة ذات الوجهين ؟ واعتمد في المسألة على أنه إن  
وجد باقي الشرط صححت المسألة ، وإلا فلا ، وتبعه في هذا الجواب

=====

(١) سبق بيانه ص ١٦٦ .

(٢) شرح الكتاب حال ٣٩٨ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٧ .

\* سَمَةَ يَلْتَمِسُ بِهَا اللَّامَ .

ابن يعيش - رحمه الله (١)

وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ (٢) - رحمه الله - فَإِنَّهُ أَجَابَ عَنِ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ مَا مَعْنَاهُ : أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُظْهِرْ  
الرَّفْعَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ صَارَتْ كَأَنَّهَا غَيْرُ خَبْرٍ فَجَازَ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مَا لَا  
يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ، وَوَافَقَهُ ابْنُ جَنِّي - رحمه الله - عَلَى هَذَا الْجَوَابِ \*  
قَالَ : وَنظِيرُهُ الضَّمِيرُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ لَمَّا لَمْ يُظْهِرْ لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ فَتَنِيَّ الْأِسْمُ وَجَمَعَ ، وَلَوْ ظَهَرَ  
لَمْ يَتَنَّ وَلَمْ يَجْمَعْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وَأَمَّا ابْنُ خُرُوفٍ - رحمه الله فَإِنَّهُ أَجَابَ عَنِ ذَلِكَ بِمَا مَعْنَاهُ : أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا الْعَطْفُ  
الْحَقِيقِيُّ الَّذِي يُوجِبُ التَّشْرِيكَ ، بَلِ الْمُرَادُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ تَوَاحِي الْجُمْلِ ، بِدَلِيلِ أَنْ سَيُؤَيِّه  
- رحمه الله ذَكَرَ مِنْ جُمْلَةِ مَسَائِلِ الْكِتَابِ الْعَطْفَ بِحَتَّى ، نَحْوَ قَوْلِكَ : الْقَوْمَ أَكْرَمْتَهُمْ  
حَتَّى زَيْدٌ أَكْرَمْتَهُ ، قَالَ ( وَحَتَّى لَا يُعْطَفُ بِهَا فِي الْجُمْلِ ) (٣) فَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ  
التَّوَاحِيَّ ، لَا الْعَطْفَ التَّشْرِيكِيَّ ، فَلَا تَحْتَاجُ حِينَئِذٍ - الْجُمْلَةُ الْمُعْطُوفَةُ إِلَى ضَمِيرٍ ، وَإِلَى  
هَذَا الْجَوَابِ مَا لَمْ يَشِخُنَا ابْنُ عَمْرُونَ - رحمه الله فِي شَرْحِهِ الْمَفْصَلِ .

وَأَمَّا الرَّمَّانِيُّ (٤) - رحمه الله فَإِنَّهُ أَجَابَ عَنِ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ مَا مَعْنَاهُ : إِنَّ الْجُمْلَةَ  
الْمُعْطُوفَةَ لَا تَحْتَاجُ هُنَا إِلَى ضَمِيرٍ ، لِأَنَّ الْعَطْفَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى ، وَقَوْلُنَا : زَيْدٌ  
ضَرَبْتَهُ ، أَوَّلًا فِي مَعْنَى قَوْلِنَا : ضَرَبْتُ زَيْدًا - فَلَمْ نَنْظُرْ إِلَى كَوْنِهَا مَبْتَدَأً وَخَبْرًا إِلَى اللَّفْظِ ،  
بَلِ إِلَى الْمَعْنَى ، فَكَأَنَّهَا جُمْلَةٌ فِي جُمْلَةٍ ، فَكَأَنَّهَا قُلْنَا :

=====

١- انظر شرح المفصل ٢ / ٣٣ .

٢- انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦١ والمسائل البصريات ١ / ٢١٣ .

٣- لم أقف عليه في شرحه للكتاب .

٤- شرح الكتاب ج ١ ص ٣٥ .

\* انظر موافقة ابن جني لشيخه في كتابه المحتسب ٢ / ٣٠٣ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( فِي )

ضربتُ زيدًا ، وعمراً أكرمته ، وإذا قلنا ذلك لم تحتج الجملة الثانية إلى ضمير ،  
فلم نجعل فيها ضميراً ؛ إذ كانت في معنى ما لا يحتاج إلى ضمير .  
قلتُ :

أما جواب السِّرافِيَّ - رحمه الله - ففيه نظرٌ ، وذلك أن القرآن الكريم قد  
ورد فيه ما هو على صورة الثاني الذي ذكره سيبويه - رحمه الله - من غير نصٍّ\*  
ولا زيادة ، وهو قوله تعالى : ( والنجم والشجر يسجدان ، والسماءُ رُفَعَا )<sup>(١)</sup>  
برُفَعِ السَّماءِ ونصَّبها ، فإذا نصبت كانت كالمثال الذي ذكره سيبويه - رحمه  
الله - من غير زيادة ولا نقصٍ ، فهل نقول أيضاً في القرآن كما قال فبي  
المسألة ؟ لا يجوز القول بهذا ، فبقِيَ المكانُ يحتاجُ إلى جوابِ السُّؤالِ  
المذكورِ ضرورةً .

وأما جوابُ أبي عليٍّ - رحمه الله - فإن شيخنا - رحمه الله - ناقشه فيه وقال :  
ما تمسكنا به من عدم ظهور الإعرابِ يُبطلُه تجويزُ سيبويه - رحمه الله -  
النَّصْبَ في : هذا ضاربٌ عبدُ اللهَ وزيدًا يمرُّ به <sup>(٢)</sup> ، فجوز النَّصْبَ مَعَ  
ظهورِ الإعرابِ ولا ضميرٍ في الجملة .

وأما جوابُ ابنِ خروفٍ - رحمه الله - ففيه نظرٌ ؛ وذلك أن مبناه على أن (حتَّى)  
لا يُعطفُ بها في الجملِ .

وهذه المسألة فيها خلافٌ ، فذكر أكثر المغاربة أن (حتَّى) لا يُعطفُ بها في  
الجملِ ، كما قال ابنُ خروفٍ - رحمه الله - .

وذكر ابنُ بابيَّشاد - رحمه الله - أنه يجوزُ العطفُ بها في الجملِ ، وكذلك

=====

( ١ ) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الرحمن .

( ٢ ) جاء في الكتاب ٩١ / ١ ما نصه : (ومثل ذلك قولك : زيدٌ لقيتُ أباهَ وعمراً مررتُ ،  
إن حملته على الأب ، وإن حملته على الأول رفعت .)

( ٣ ) نفسه ٩٣ / ١ .

\* في الأصل : ( من غير ضمير )

ذَكَرَ الرَّبْعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِ مُخْتَصِرِ الْجَرْمِيِّ : أَنَّ ( حَتَّى ) يُعْطَفُ بِهَا فِي الْجُمْلِ كَالْوَاوِ . (١)

قَالَ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِهِمْ - : إِنَّ ( حَتَّى ) يُعْطَفُ بِهَا فِي الْجُمْلِ كَالْوَاوِ : هَذَا كَلَامٌ غَيْرٌ مُحَقَّقٌ ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ، وَيَطُولُ الْوَقْتُ بِذِكْرِهِ . وَقَوْلُهُ : ( إِذَا الَّتِي لِلْمَفْجَاةِ ) . (٢)

مِثَالُهُ فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذَا عَمَرُو يَضْرِبُهُ بَكْرٌ ، أَوْ : يَضْرِبُ أَبَاهُ ، وَفِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ : قَامَ زَيْدٌ وَإِذَا عَمَرُو يَضْرِبُهُ بَكْرٌ ، أَوْ يَضْرِبُ أَبَاهُ ، وَفِي ذَاتِ الْوَجْهِينِ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ وَإِذَا عَمَرُو يَضْرِبُهُ بَكْرٌ ، أَوْ يَضْرِبُ أَبَاهُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الرَّفْعُ بَعْدَ ( إِذَا ) الْمَفْجَاةِ ، لِأَنَّهَا لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ ، فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَرَوْ أَحَدٌ مِنْ مُتَقَدِّمِي النَّحْوَةِ ، وَقُوعَ الْفِعْلِ بَعْدَ ( إِذَا ) الْمَفْجَاةِ إِلَّا الْأَخْفَشُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ رَوَى فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ وَقُوعَ الْفِعْلِ بَعْدَ ( إِذَا ) الْمَفْجَاةِ ، إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِقَدِّ ، وَعَلَيْهِ رَتَّبَ الْمَصْنُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ الَّذِي ذَكَرَهُ (٢) ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذَا عَمَرُو قَدْ ضَرَبْتَهُ ، أَوْ : قَدْ ضَرَبْتُ أَبَاهُ ، وَإِذَا قَدْ جَرَى هُنَا ذِكْرُ ( إِذَا ) الَّتِي لِلْمَفْجَاةِ فَلْتَتَكَلَّمْ عَلَيْهَا ، فَنَقُولُ : إَعْلَمُ أَنَّ ( إِذَا ) قَدْ تَكُونُ لِلْمَفْجَاةِ ، نَحْوُ : خَرَجْتُ إِذَا السَّبْعِ ، وَإِخْتَلَفَ فِيهَا ، هَلْ هِيَ إِسْمٌ أَوْ حَرْفٌ ؟ .

(١) انظر شرح الجمل له ج ٢ ل ١٤٣ ، وجوز العطف بها أيضاً ابن السيد البطليوسي ، المغني ١/١٣٧ ، وانظر الخزانة . ٣٣/٣ .

(٢) المتعرب ١/٨٩ ، وهو قوله : ( إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو السببي مقرونًا بقد ) .

فَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ - رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا حَرْفٌ (١) وَمَذْهَبٌ غَيْرُهُ أَنَّهَا اسْمٌ ، ظَرْفٌ (٢) وَالْأَكْثَرُ أَنَّهَا ظَرْفٌ مَكَانٌ ، لِأَغْيَرٍ (٣) وَجَوَّزَ أَبُو عَلِيٍّ أَنْ تَكُونَ ظَرْفٌ زَمَانٌ (٤) وَاخْتَلَفَ إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا ، هَلْ تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ إِلَى جُمْلَةٍ ، أَمْ لَا ؟ فَعَلَى قَوْلِنَا : أَنَّهَا ظَرْفٌ تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ إِلَى جُمْلَةٍ وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي بَعْدَهَا مَحذُوفًا ، أَيْ : حَاضِرٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يَلْزِمِهَا الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ اسْمِيَّةً .

فَبِإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا ظَرْفٌ مَكَانٌ كَانَتْ خَبْرًا عَمَّا بَعْدَهَا حَدِثًا كَانَ ، أَوْ جُثَّةً . وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ ظَرْفٌ زَمَانٌ كَانَتْ خَبْرًا عَمَّا بَعْدَهَا إِنْ كَانَ حَدِثًا ، نَحْوُ : خَرَجْتُ فَبِإِذَا الْقِتَالِ ، وَإِلَّا فَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ إِنْ كَانَ جُثَّةً وَهُوَ الْعَامِلُ فِي (إِذَا) وَالزَّمْخَشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ ، لِأَغْيَرٍ (٥) .

وَمِنْ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْأَلَةُ الْمَشْهُورَةُ بَيْنَ سَيَّبِيهِ وَالْكِسَائِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَيْهَا كَثِيرًا (٦) ، وَقَدْ حَكَى الْجَلِيسُ بِرُؤْيَيْهِ الْأَمَامَ الْمُرْحُومَ عَلَّمَ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ فِي كِتَابِهِ سَفَرِ السَّعَادَةِ ، وَتَكَلَّمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَيْهَا ، وَنَقَلَ فِيهَا كَلَامًا كَثِيرًا عَنِ الْعُلَمَاءِ فَلْنَحْكُ مَا ذَكَرَهُ بِفِصْصِهِ ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : (٧) (فَمِنْ ذَلِكَ مَا جَرَى بَيْنَ سَيَّبِيهِ وَالْكِسَائِيِّ فِي مَجْلِسِ يَحْيَى بْنِ خَالِ بْنِ الْبَرْمَكِيِّ

- 
- ١- رذهب الى أنها حرف أيضاً الكوفيين والأخفش ، وهو اختيار الثعلوبين وابن مالك انظر معني اللبيب ١ / ٨٧ والجني الداني ص ٣٧٥ والممع ٣ / ١٨٢ .
  - ٢- هذا مذهب المراد والفارسي وابن حني وأبي بكر بن الحياض وهو اختيار ابن عصفور ، انظر المقتضب ٢ / ٥٥ ومعني اللبيب ١ / ٨٧ والجني الداني ص ٣٧٤ والممع ٣ / ١٨٢ .
  - ٣- هذا مذهب الرياشي والزجاج واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والثعلوبين ، انظر معني اللبيب ١ / ٨٧ والجني الداني ص ٣٧٤ والممع ٣ / ١٨٢ .
  - ٤- الجني الداني ص ٣٧٥ وانظر الممع ٣ / ١٨٢ .
  - ٥- الفصل ص ٢٥ ، وانظر شرحه لابن يعين ١ / ٩٤ .
  - ٦- انظر هذه المناظرة في مجالس العلماء ص ٩ وطبقات الزبيدي ص ٧٠ وأسالي ابن السحري ١ / ٩٩ والإنصاف ٢ / ٧٠٢ ومعني اللبيب ١ / ٨٨ والأشباه والنظائر ٥ / ٣١ وبعية الروعاة ١ / ٢٣٠ وانظر هذه المصادر وغيرها في سفر السعادة ٢ / ٥٤٩ والنحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ص ٦٦ .
  - ٧- سفر السعادة ٢ / ٥٤٩ .



وَكَانَ شَيْخَنَا أَبُو الْيُمْنِ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - شَافَهَنِي بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَلْفَظِهِ ، وَعَنْ  
 الْفَرَّاءِ - رَحِمَهُ اللَّهُ : قَدِمَ سَيبويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى الْبَرَامِكَةِ فَعَزَمَ يَحْيَى عَلَى  
 الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِسَائِيِّ ، فَجَعَلَ لَذَلِكَ يَوْمًا ، فَلَمَّا حَضَرَ ، يَعْنِي - سَيبويه -  
 تَقَدَّمَتْ أَنَا وَالْأَحْمَرُ ، فَدَخَلْنَا فَإِذَا بِمِثَالٍ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ فَقَعَدَ عَلَيْهِ يَحْيَى  
 وَمَعَهُ إِلَى جَانِبِ الْمِثَالِ الْفَضْلُ وَجَعْفَرُ وَمَنْ حَضَرَ بِحُضُورِهِمْ ، فَأَقْبَلَ الْأَحْمَرُ  
 عَلَى سَيبويه ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ ، فَأَجَابَ فِيهَا سَيبويه ( ثُمَّ سَأَلَهُ مَسْأَلَةً  
 ثَانِيَةً ، فَأَجَابَ فِيهَا ، فَقَالَ لَهُ : أَخْطَأْتُ ) (٢) - فَقَالَ لَهُ سَيبويه : هَذَا سُؤْيُ أَدَبٍ ،  
 قَالَ الْفَرَّاءُ : فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنْ فِي هَذَا الرَّجُلِ حِدَّةٌ وَعَجَلَةٌ ، وَلَكِنْ  
 مَا تَقُولُ فِيمَنْ قَالَ : هُوَ لِأَبْنِ أَبِي نُورٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِينِ ، كَيْفَ تَقُولُ عَلَى مِثَالِ  
 ذَلِكَ مِنْ : ( وَأَيْتُ ) وَ ( أَوْيْتُ ) ، فَقَدَرُ ، فَأَخْطَأَ ، فَقُلْتُ : أَعِدِ النَّظَرَ ، فَقَدَرُ  
 فَأَخْطَأَ ، فَقُلْتُ : أَعِدِ النَّظَرَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - يُجِيبُ وَلَا يُصِيبُ ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ  
 قَالَ : لَسْتُ أَكَلِّمُكُمْ ، أَوْ يُحْضِرُ صَاحِبِكُمْ حَتَّى أَنْظِرَهُ ، فَحَضَرَ الْكِسَائِيُّ ، فَأَقْبَلَ  
 عَلَى سَيبويه ، فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُ : كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ ،  
 فَإِذَا هُوَ هِيَ ( أَمْ فَإِذَا هُوَ أَيَّهَا ؟ ) فَقَالَ سَيبويه : فَإِذَا هُوَ هِيَ (٣) وَلَا يَجُوزُ  
 النَّصْبُ ، فَقَالَ لَهُ الْكِسَائِيُّ : لَحْنَتْ ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ .  
 قَوْلُهُ : ( أَوْ بِأَمَّا ) (٤)

مِثَالُهُ : قَامَ الْقَوْمُ وَأَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُهُ ، أَوْ : فَضَرَبْتُ أَبَاهُ ، وَكَذَلِكَ قَامَ الْقَوْمُ

=====

( ١ ) هُوَ زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ ، تَاجُ الدِّينِ أَبُو الْيَمَنِ الْكَنْدِيُّ الْبَغْدَادِيُّ تَاجِرٌ نَحْوِيٌّ ،  
 مَقْرِيٌّ ، شَيْخُ الْقُرَاءِ وَالنَّحَاةِ بِدِمَشْقٍ ، كَانَ عَالِيًا إِسْنَادًا فِي الْقُرَاءَاتِ وَالْحَدِيثِ ،  
 تُوُفِيَ سَنَةَ ٦١٣ هـ - انظر مقدمة سفر السعادة ١٥ / ١ ومعرفة القراء الكبار ٤٦٧ .

( ٢ ) فَرَّاشٌ .

( ٣ ) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ سَفَرِ السَّعَادَةِ ٢ / ٥٥٠ .

( ٤ ) الْمُقْرَبُ ١ / ٨٩ .

وَأَمَّا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ ، أَوْ : فَلَا تُكْرِمْهُ ، فَحُكْمُ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ بَعْدَ (أَمَّا) كَحُكْمِهِ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ، يَكُونُ الرَّفْعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى هُوَ الرَّاجِحُ ، وَالنَّصَبُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ الرَّاجِحُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَمَّا) حَرْفٌ تَفْصِيلٌ لِمَا أَجْمَلَهُ الْمُدْعِي ، أَوْ لِلِاقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِ مَا ادَّعَى ، فَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، فَأَصْلُهُ : مَهْمَا تَذَكَّرَ مِنْ شَيْءٍ ، أَوْ يَكُنُّ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَحَذَفَتْ اسْمَ الشَّرْطِ وَهُوَ (مَهْمَا) ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ ، وَهُوَ (تَذَكَّرَ مِنْ شَيْءٍ) ، وَأَنْبَتَ (أَمَّا) مَنَابَهُمَا ، فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْفَاءِ أَنْ تَلِيهَا كَمَا تَلِي فِعْلَ الشَّرْطِ ، لَكِنْ كَرِهُوا أَنْ تَلِيَ الْفَاءُ حَرْفَ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ (أَمَّا) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ ، فَقَدَّمُوا شَيْئًا مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَيْهَا ، لِيُفْصَلَ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطُوا أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَ الْفَاءِ وَأَمَّا بِجُمْلَةٍ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْفَصْلُ ، وَالْمُفْرَدُ كَافٍ ، فَالْجُمْلَةُ زِيَادَةٌ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَلِذَلِكَ أُيْضًا لَمْ يُؤَلَّوْا (أَمَّا) الْفِعْلَ لِئِنِّيَابَتِهَا عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ ، فَلَوْ وَلِيَهَا الْفِعْلُ لَكَانَ كإِيْلَاءِ الْفِعْلِ الْفِعْلَ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وقوله : (أَدَاةٌ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ) (٢)

يُرِيدُ بِهِ مِثْلَ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ ، وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ وَ (هَلْ) مِنْ أَدَوَاتِ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَإِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَهَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، فِي الشَّعْرِ بِإِنِّ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ عِنْدَنَا خِلَافًا

=====

- (١) انظر الكتاب ٢٣٥/٤ والمقتضب ٢٧/٣ ومغني اللبيب ١/٥٥ وورصف المباني ص ١٨١ .  
 (٢) المقرب ١/٨٩ وعبارة ابن عصفور كاملة (وإن تقدمته أداة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضراً لم يجز في المشتغل عنه إلا الحمل على إضمار فعل . . .)  
 (٣) قال كعب بن جعيل بصعدة نابتة في حائر أينما الريح تملحها تملحني انظر البيت في الكتاب ٣/١١٣ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٩٧ والإنصاف ٢/٦١٨ وأمالى ابن السجري ١/٣٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٠ والضرائر له ص ٢٠٧ والخزانة ٣/٤٧ .

للكوفيين - رحمهم الله - في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها ، وكذلك أيضا أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل عندنا ، خلافا لهم أيضا في تجويزهم وقوع المبتدأ بعدها .<sup>(١)</sup>

وقوله : (إلا الحمل على إضمار فعل)<sup>(٢)</sup>

هو أحسن من قول الزمخشري - رحمه الله - ومن تبعه من المتأخرين : أنه يجب النصب في هذه المواضع ؛ لأن اقتضاء هذه الأدوات للفعل يوجب إضمار الفعل كما ذكر .

أما أنه يكون الفعل المضمرا ناصبا ليس إلا ، فلا دليل عليه ، فكيف يجب النصب؟ بل لو قالوا : يكون النصب راجحا ؛ لأن الفعل الذي بعده ناصب ، ففي تقدير الفعل الناصب قبل المشتغل عنه مناسبة بين المفسر والمفسر أكثر مما لو قدرنا الفعل الذي قبل المشتغل عنه رافعا لكان لقولهم وجه .

وأما وجوب النصب ، فلا وجه له ، ولا دليل يساعدهم عليه ، وقول المصنف رحمه الله - : (إلا الحمل على إضمار فعل) أعم من أن يكون الفعل المقدر ناصبا ، أو رافعا ؛ فكان كلامه أحسن لذلك .

قوله : (ولو التي هي : (حرف) لما كان سيقع لوقوع غيره)

إنما عبر بهذه العبارة ولم يقل كما يقول أكثر النحاة من أن معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ لما يلزمهم من مفهوم الأثر الذي هو : نعم العبد صهيبي (لو لم يخف الله لم يعصه)<sup>(٥)</sup> من أنه يصير مفهومه : أنه لو خاف

(١) انظر رأي الكوفيين والأخفش والبصريين في المصادر السابقة الذكر .

(٢) المقرب ١/٩٠ .

(٣) عبارة الزمخشري في المفضل ص ٥٣ (وهلا ، وآلا ، ولولا ، ولو ما - بمنزلة إن بالأنهن يطلبن الفعل ، ولا يبتدأ بعدها الأسماء) ، وانظر شرح المفصل ٣٨/٢ وتسهيل

الفوائد ص ٨٠ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٤ .

(٤) تنمة من المقرب ١/٩٠ .

(٥) ما بين القوسين أضيفته من شرح الكافية للرضي ٣٩٠/٤ ، والنظر

هاسنية الصبان على شرح الأشموني ٣٦/٤ .

الله لعصاه ، وليس المعنى على ذلك ، فقال : ( هِيَ حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ الْوُقُوعُ غَيْرَهُ )  
 وَهِيَ عِبَارَةٌ سَبْيَوِيَّةٌ - رَحْمَةُ اللَّهِ - (١) أَوْ بِمَعْنَى ( إِنْ ) ؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَيِّْ الْمَعْنَيْنِ حَمَلَتْ  
 الْأَثْرَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَا لَزِمَ مِنْ قَوْلِهِمْ ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ  
 شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ وَالْبَحْرِ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (٢)  
 لَا يَبْقَى فِيهَا أَيْضًا الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ إِذَا عَبَّرْنَا عَنْ ( لَوْ ) بِمَا عَبَّرَ بِهِ ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ قَرِيبَةٌ  
 مِنْ عِبَارَةِ الرَّمَحَشَرِيِّ (٣) وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ (٤) ، وَالْجَرَّجَانِيِّ (٥) - رَحْمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ .  
 وَقَوْلُهُ : ( لَوْلَا ) (٦) .

قَدْ ذُكِرَتْ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَمَا فِي الْإِسْمِ بَعْدَهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ وَ ( لَوْ مَا ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ (٧) .  
 قَوْلُهُ : ( ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَوْ سَبْعٌ وَاحِدٌ حَمَلَتْهُ عَلَيْهِ ) (٨) .  
 الضَّمِيرُ هُنَا قَدْ يَكُونُ مَرْفُوعًا ، وَقَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَكَذَلِكَ السَّبْعِيُّ ، فَمِثَالُ  
 الْمَرْفُوعِ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، أَوْ ضَرَبَ أَبُوهُ عَمْرًا ، فَتَحْمَلُ زَيْدًا عَلَى ضَمِيرِهِ أَوْ سَبْيِهِ ،  
 فَتَرْفَعُهُ لِغَيْرِهِ ، وَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ : زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌ ، وَضَرَبَ أَبَاهُ عَمْرٌ ، فَيَجُوزُ فِي  
 ( زَيْدٍ ) الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَحْمَلُهُ فِي النَّصْبِ عَلَى  
 ضَمِيرِهِ أَوْ سَبْيِهِ لِأَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ .

=====

- (١) الكتاب ٢٢٤/٤ .
- (٢) الآية ٢٧ من سورة لقمان .
- (٣) أنظر المنفلت ص ٣٢ ، وشرحه لابن يعيش ١٥٥/٨ .
- (٤) المنتخب ٧٦/٣ .
- (٥) المنتصد في شرح الإيضاح ١٠٩٨/٢ .
- (٦) المقرب ٩٠/١ .
- (٧) أنظر ما تقدم ص ١٢٨ .
- (٨) في الأصل : ( حمله على ) ، وأنظر المقرب ٩١/١ .

وَقَوْلُهُ : ( وَإِنْ كَانَ لَهُ سَبَبِيَّانِ ) (١)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ضَرَبَ أَبُوهُ أَخَاهُ .

وَقَوْلُهُ : ( أَوْ ضَمِيرَانِ مُنْفَصِلَانِ ) (١)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ إِيَّاهُ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا هُوَ .

وَقَوْلُهُ : ( أَوْ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ وَسَبَبِيٌّ ) (١)

فَالضَّمِيرُ وَالسَّبَبِيُّ هُنَا قَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَرْفُوعًا وَالْآخِرُ مَنْصُوبًا ،

وَبِالْعَكْسِ فَتَكُونُ لَهُ صُورَتَانِ ، مِثَالُهُ : زَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ أَخَاهُ إِلَّا هُوَ ، وَزَيْدٌ

لَمْ يَضْرِبْ أَبُوهُ إِلَّا إِيَّاهُ .

وَقَوْلُهُ : ( حَمَلْتَهُ عَلَى أَيِّهِمَا شِئْتِ ) (١)

مَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّ لَكَ أَنْ تَحْمِلَ زَيْدًا عَلَى الْمَرْفُوعِ مِنَ الضَّمِيرِ أَوْ السَّبَبِيِّ ،

فَلَا يَجُوزُ فِي ( زَيْدٍ ) - حِينَئِذٍ - إِلَّا الرَّفْعُ ، وَلَكَ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْ

الضَّمِيرِ أَوْ السَّبَبِيِّ أَيْضًا فَتَنْصِبَهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ فِيهِ فِي

مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ تَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا تَحْمِلَهُ عَلَى الضَّمِيرِ ، وَلَا

السَّبَبِيِّ .

وَذَكَرَ سَيُوبِيهِ هُنَا تَفْصِيلًا رَأَيْتُ الْمَصْنَفَ أَغْفَلَهُ ، فَأَحْبَبْتُ ذِكْرَهُ ، وَهُوَ : أَنَّهُ - رَحِمَهُ

اللَّهُ - ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ سَبَبِيَّانِ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعٌ ، وَالْآخِرُ مَنْصُوبٌ ، لَكَ أَنْ

تَعْتَقِدَ فِي أَحَدِ السَّبَبِيِّينَ أَنَّهُ كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَالْآخِرَ سَبَبِيٌّ ، فَيَقْسُو كَأَجْتِمَاعِ

السَّبَبِيِّ وَالْأَجْنَبِيِّ ، وَإِنْ أَعْتَقَدْتَ الْمَرْفُوعَ هُوَ السَّبَبِيُّ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ ، وَإِنْ

=====

اعْتَدَتِ الْمَنْصُوبَ هُوَ السَّبَبِيُّ وَالْمَرْفُوعَ كَالْأَجْنَبِيِّ نَصَبَتِ الْأَوَّلَ ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ :  
(أَيُّهُمَا مَا جَعَلْتَهُ كَزَيْدٍ مَفْعُولًا ، فَالْأَوَّلُ رَفَعٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ كَزَيْدٍ فَاعِلًا  
فَالْأَوَّلُ نَصَبٌ) (١) هَذَا نَصُّ لَفْظِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ لَهُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَرْفُوعٌ مَعَ سَبَبِيٍّ) (٢)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ضَرَبَ أَخَاهُ .

وَقَوْلُهُ : (أَوْ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ) (٢)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ إِيَّاهُ ضَرَبَ .

قَوْلُهُ : (حَمَلْتَهُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ ، لِأَغْيَرِ) (٢)

يَعْنِي : تَرَفَعَهُ حَمَلًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ، لِأَغْيَرِ ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى

السَّبَبِيِّ ، وَلَا الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ فَيُنْصَبَ ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ : لَوْلَا اشْتِغَالُ

الْعَامِلِ بِذَلِكَ الضَّمِيرِ أَوْ السَّبَبِيِّ لَعَمِلَ فِي الْمَشْتِغَلِ (عَنْهُ كَمَا) (٤) هُنَا فِي

ضَمِيرِ الْمَشْتِغَلِ عَنْهُ ، فَقُلْتَ مِثَالًا : زَيْدًا ضَرَبَ ، أَي : ضَرَبَ نَفْسَهُ لِأَدَى إِلَى

تَعَدِّي فِعْلِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي بَابِ مِنَ الْأَبْوَابِ ؛

لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ صَبْرُورَةِ الْمَفْعُولِ لِأَزْمًا ، فَا مَتَنَعَ لِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ

لَفْظَ النَّفْسِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تُجْرِي النَّفْسَ مُجْرَى الْأَجْنَبِيِّ ، وَلِذَلِكَ تَخَاطَبُهَا

فَتَقُولُ : يَا نَفْسُ أَقْلِعِي عَن كَذَا ، وَافْعَلِي كَذَا (٥) .

قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ لَهُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوبٌ مَعَ ضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ) (٦)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ لَمْ يَظُنَّهُ إِلَّا هُوَ قَائِمًا .

(١) الكتاب ١/١٠٣ .

(٢) المقرب ١/٩١ .

(٣) انظر ما تقدم ص ١٧٤ .

(٤) مطموسة في الأصل ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٥) راجع كلاماً لأبي علي في الحجة ٢/٢٨٩ قريباً من هذا .

(٦) المقرب ١/٩١ .

قوله : (أَوْ سَبَبِي) (١)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ظَنَّهُ أَخُوهُ قَائِمًا .

قوله : ( حَمَلْتَهُ عَلَى أَبِيهِمَا شِئْتُ فِي بَابِ ظَنَنْتُ ، وَفِي فَدَدْتُ وَعَدِمْتُ ) (١)

أَمَّا إِذَا رَفَعْتَ زَيْدًا حَمَلًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، أَوْ السَّبَبِيِّ ، فَقُلْتَ : زَيْدٌ لَمْ يَظُنَّهُ إِلَّا هُوَ قَائِمًا ، وَزَيْدٌ ظَنَّهُ أَخُوهُ قَائِمًا ، يَكُونُ التَّقْدِيرُ : ظَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمًا ، لَمْ يَظُنَّهُ إِلَّا هُوَ قَائِمًا ، وَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، ظَنَّهُ أَخُوهُ قَائِمًا ، تَجْعَلُ الْفِعْلَ الْمَقْدَرَّ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ؛ لِيَرْتَفِعَ بِهِ (زَيْدٌ) ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِي عَدِمَ وَفَقَدَ رَفَعًا وَنَصَبًا .

وَأَمَّا إِذَا نَصَبْتَ زَيْدًا حَمَلًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فَقُلْتَ : زَيْدًا لَمْ يَظُنَّهُ إِلَّا هُوَ قَائِمًا ، وَزَيْدٌ ظَنَّهُ أَخُوهُ قَائِمًا ، يَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَمْ يَظُنَّ زَيْدًا إِلَّا هُوَ قَائِمًا ، لَمْ يَظُنَّهُ إِلَّا هُوَ قَائِمًا ، وَظَنَّ زَيْدٌ أَخُوهُ قَائِمًا ، ظَنَّهُ أَخُوهُ قَائِمًا .

وَإِنَّمَا جَازَ حَمْلُهُ عَلَى أَبِيهِمَا شِئْتُ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَزَلْتَ مَا حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ

مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمَذْكُورَةِ ، وَوَضَعْتَ زَيْدًا مَوْضِعَهُ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى مَحْذُورِهِ فَجَازَ .

أَمَّا فِي رَفَعِ زَيْدٍ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَعَدِّي فِعْلِ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي بَابِ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا .

## باب كان وأخواتها

=====

قَوْلُهُ : (قَعَدَ) <sup>(١)</sup>

يَعْنِي : أَنَّهَا اسْتَعْمِلَتْ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِمَعْنَى (صَارَ) ، وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِهِ  
بِهَذَا الْمَعْنَى .

وَقَوْلُهُ : (وَجَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ) <sup>(٢)</sup>

مَعْنَاهُ : أَنَّهَا اسْتَعْمِلَتْ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِمَعْنَى (صَارَ) أَيْضًا ، وَأَنَّتْ اسْمَ (جَاءَتْ)  
الَّذِي هُوَ ضَمْرٌ (مَا) حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ (مَا) فِي الْمَعْنَى هِيَ (حَاجَةٌ) ،  
قَالَ سَيَبَوِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ - (وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ : مَنْ كَانَ أَحَاكَ ، قَوْلُ الْعَرَبِ : مَا جَاءَتْ  
حَاجَتَكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا صَارَتْ حَاجَتَكَ ، وَلَكِنَّكَ أَدْخَلْتَ عَلَى (جَاءَ) التَّسَاءُلَ  
حَيْثُ كَانَتْ (مَا) هِيَ الْحَاجَةُ) <sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ : وَإِنَّمَا صُرِّتْ (جَاءَ) بِمَنْزِلَةِ  
(كَانَ) فِي هَذَا الْحَرْفِ وَحْدَهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا  
الشَّيْءَ فِي الْمَوْضِعِ <sup>(٤)</sup> عَلَى غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ ، وَمَنْ يَقُولُ مِنْ  
الْعَرَبِ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، كَثِيرٌ ، كَمَا قَالُوا : مَنْ كَانَ أُمَّكَ <sup>(٥)</sup> ، وَلَمْ يَقُولُوا  
مَا جَاءَ حَاجَتَكَ ، كَمَا قَالُوا : مَنْ كَانَ أُمَّكَ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ أَلْزَمُوهُ التَّاءَ <sup>(٦)</sup> ،  
كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى : لَعَمْرُ اللَّهِ فِي الْيَمِينِ ، وَزَعَمَ يُونُسُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ سَمِعَ <sup>(٧)</sup>  
رُؤْيَا يَقُولُ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، فَرَفَعَ <sup>(٨)</sup> .

=====

( ١ ) المقرب ١ / ٩٢ .

( ٢ ) ذهب ١ / ٩٢ وفيه (في) بدل (من) .

( ٣ ) عبارة الكتاب ١ / ٥٠ (ولكنه أدخل التأنيت على (ما) ، حيث كانت الحاجة)

( ٤ ) في الكتاب ١ / ٥١ (موضع) .

( ٥ ) عبارة الكتاب ١ / ٥١ ( . . . يقول : من كانت أمك )

( ٦ ) في الكتاب ١ / ٥١ (فألزموه) .

( ٧ ) هذه العبارة ليست في الكتاب ١ / ٥١ .

( ٨ ) الكتاب ١ / ٥١ وفيه (فيرفع) ، وأثبت الأستاذ عبدالسلام هارون في الحاشية  
(فرع) عن نسخة ط ، وهي طبعة دير نبورج ، وهي أصح نسخ الكتاب .



وَقَوْلُهُ : ( وَهِيَ أفعالٌ )<sup>(١)</sup>

لم يَخْتَلَفْ أَحَدٌ فِي فَعْلِيَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا ( لَيْسَ ) ، فَإِنَّ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَكَرَ فِي الْمَسَائِلِ الْحَلِيَّاتِ : أَنَّ ( لَيْسَ ) حَرْفٌ ، وَطَوَّلَ فِي الْأَسْتَدْلَالِ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> ، وَكَذَلِكَ اسْتَدَلَّ أَيْضاً عَلَى حَرْفِيَّتِهَا فِي أَوَّلِ الْإِيضَاحِ الشَّعْرِيِّ لَهُ<sup>(٣)</sup> ، وَكَذَلِكَ نَقَلَ ابْنُ السَّرَاجِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ : أَنَا فِتْنِي بِفَعْلِيَّةِ ( لَيْسَ ) تَقْلِيداً مِنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ ، وَفِي كَلَامِ سَبِيئِهِ إِشَارَةٌ إِلَى حَرْفِيَّتِهَا مُحْتَمَلَةُ التَّأْوِيلِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي بَابِ حُرُوفِ أُجْرِيَّتِ مَجْرَى حُرُوفِ الْأَسْتِفْهَامِ : ( وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْعَلُ ( لَيْسَ ) ( كَمَا )<sup>(٤)</sup> ) ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ ، فَقَدْ<sup>(٥)</sup> يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ ) وَذَكَرَ غَيْرَ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ( وَالْوَجْهُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى أَنْ فِي لَيْسَ إِضْمَاراً ، وَهَذَا مُبْتَدَأٌ ، كَقَوْلِهِ : إِنَّهُ أُمَّةٌ اللَّهُ ذَاهِبَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وَمَا كَانَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ )<sup>(٦)</sup> .

قَالَ السَّرِيفِيُّ : يَعْنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ يَحْمِلُ ( لَيْسَ ) عَلَى ( مَا ) وَيَجْعَلُهَا حَرْفاً لَا يَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ شَيْئاً ، كَمَا لَمْ يَعْمَلِ ( مَا ) وَ ( لَيْسَ ) عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ<sup>(٧)</sup> دَلِيلٌ قَاطِعٌ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ<sup>(٨)</sup> .

(١) المقرب ١/٩٢ .

(٢) المسائل الحلييات ص ٢١٠ .

(٣) شرح الأبيات المشككة الإعراب ١/٦ ، وانظر الأصول ٢/٥٩ .

(٤) الكتاب ١/١٤٧ والعبارة في الخامس ، أثبتنا الأستاذ عبدالسلام هارون عن نسخة ط .

(٥) الكتاب ١/١٤٧ وفيه (فهذا) ، وقد أثبت الأستاذ عبدالسلام هارون (فقد) في الحاشية عن نسخة ط .

(٦) الكتاب ١/١٤٧ .

(٧) هذه لغة بني تميم - انظر الكتاب ١/٥٧ ، ١٤٧ والمقتضب ٤/١٨٨ ووصف المباني ص ٣٧٩ والنحو

والصرف بين التميمين والحجازيين ص ٣١ ولغة تميم ص ٥٠٧ .

(٨) انظر شرح السرياني ج ٢ ل ٧ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( وَكَذَلِكَ أَيْضاً اسْتَدَلَّ أَيْضاً ) بِأَحْكامِ كَلِمَةِ أَيْضاً .

قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : الزَّاعِمُ هُنَاعِيْسِيُّ بْنُ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو  
بِإِسْنَادِهِ . رَحِمَهُمُ اللَّهُ .

قَالَ الْقَالِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الذَّلِيلِ بِإِسْنَادِهِ : إِنَّ أَبَا عَمْرٍو أَخْبَرَ عِيْسِي  
بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ : (لَيْسَ فِي الْأَرْضِ تَمِيمِيٌّ إِلَّا وَهُوَ يَرْفَعُ ، وَلَا حِجَازِيٌّ إِلَّا وَهُوَ يَنْصِبُ) (١)  
يَعْنِي قَوْلَهُمْ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، وَفِي الْمَوْضِعِ بَحْثٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ  
ذِكْرِهِ (٢) ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى فِعْلِيَّةٍ (لَيْسَ) ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِاتِّصَالِ الضَّمَائِرِ  
بِهَا عَلَى حَدِّ اتِّصَالِهَا بِالْأَفْعَالِ نَحْوُ : لَيْسَتْ ، وَلَيْسَا ، وَلَيْسُوا ، وَبِاتِّصَالِ  
تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ بِهَا نَحْوُ : لَيْسَتْ ، وَقَوْلِ سَيَبَوِيهِ فِي بَابِ مَا يَنْتَصِبُ (٣)  
فِي الْأَلْفِ : (وَمِثْلُهُ أَزِيدًا لَسْتَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (٤)  
أَزِيدًا لَقَيْتَ أَخَاءَ )

وَقَوْلُهُ : (إِلَّا الْجُمْلَةُ غَيْرَ الْمُحْتَمَلَةِ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ) (٥)

يَعْنِي : أَنَّهُ يَجُوزُ وَقُوعُ غَيْرِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ أَخْبَارًا لِلْمُبْتَدِئِ ،  
نَحْوُ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ لَا تُكْرِمُهُ ، وَزَيْدٌ هَلَّ ضَرْبَتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ وَقُوعُ  
شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَعَ نَوَاسِخِ الْمُبْتَدِئِ .

قَوْلُهُ : (فَكَانَ إِذَا كَانَتْ زَائِدَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ) (٥)  
هَذَا صَحِيحٌ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الْعَرَبِ : لَمْ يَجُودْ كَانَ مِثْلَهُمْ (٦) ، وَقَدْ تَجَسَّى

=====

- (١) ذيل الأمل والبنوادي ص ٣٩ وعبارة القالي ( . . . ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع . . . )
- (٢) سيبأ نيلك ذكره في ص ١٩٤ .
- (٣) الكتاب ١٠١/١ وفيه (ينصب)، وقد أثبت الأستاذ عبد السلام هارون في الحاشية (ينصب) عن نسخة ط .
- (٤) هذه الكلمة من الكتاب ١٠٢/١ وقد تقدم ذكرها في باب الاشتغال ص ١٦٠ .
- (٥) المقرب ١/٩٢ .
- (٦) هذا من قول قيس بن غالب البدري ، وقوله كاملا : (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بني عيس لم يوجد كان مثلهم) انظر الفصل ص ٢٦٥ وضرائر الشعر

ص ٢٨ والخزانة ٢١١/٩ .  
\* لم ألق على قول ابن خروف في شرح اللباب ، والموجود من هذا الشرح كما  
أخبرني الأستاذ صالح الفاردي ينظم شرح الجزء من الثالث والرابع من كتاب سيبويه

زائدة علي وجه آخر ، وهو أن يراد بها مجرد التأكيد ، لا الدلالة على الزمان الماضي ،  
كقول الشاعر : (١)

سراة بني أبي بكر تسامي على كان المسومة العراب \*  
ف (كان) هنا لا دلالة لها على الزمان ، بل هي مجرد التوكيد ، كما في قوله تعالى :  
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ (٢)  
وقوله : (بمعنى صار) (٣)  
كقول الشاعر : (٤)

١٤٤ / \* بتيها قفر والمطي كأنها / قطا الحزن قد كانت فراخا يوضها \*  
أي : صارت علي من روى : يوضها بضم الباء \* ؛ فإن أبا علي - رحمه الله - روى :  
يوضها بفتح الباء\* (٥) أيضا ، فتكون في هذه المسألة علي بابها ، وهو أحد الوجوه  
في قوله تعالى : ﴿ لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ (٦) ، وكذلك قيل في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نَكَلِّمُ  
مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (٧) أنها بمعنى : ( صار ) (٨) .

(١) لم أهد لقائله - انظره في سر صناعة الاعراب ٢٩٨/١ والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٢/١ والمفصل  
ص ٢٦٥ وشرحه لابن يعيش ٩٨/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١ والضرائر له ص ٧٨ وشرح ابن  
عتيل على الألفية ٢٩١/١ والجمع ١٠٠/٢ ، والخزانة ٢٠٩/٩ .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران ، ومراد الشارح - رحمه الله - : أن (ما) زيدت في (بما) للدلالة على  
التوكيد ، كما زيدت (كان) في البيت .

(٣) المقرب ٩٢/١ .

(٤) هو عمرو بن أحمز الباهلي ، والبيت في ديوانه ص ١١٩ والتكملة لأبي علي الفارسي ص ٤٣١ والمفصل  
ص ٢٦٥ وشرحه لابن يعيش ١٠٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١ واللسان (كون) ٣٦٧/١٣  
والخزانة - دار صادر - ٣٣/٤ .

(٥) رواها أبو علي في الحجة ٣٢١/٢ وفي التذكرة كما نقل البغدادي في الخزانة ٣٣/٤ - دار صادر .

(٦) من الآية ٣٧ من سورة ق .

(٧) من الآية ٣٩ من سورة مريم .

\* في الأصل ( المضاد ) تحريف ظاهر .

أ- هذه الوجوه أربعة ، ذكرها الرمخشري في المفصل ص ٢٦٤ ، وهي :

١- أن تكون (كان) ناقصة ٢- أن تكون تامة ٣- أن يكون فيها ضمير الشأن

٤- أن تكون بمعنى (صار) وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧ والإيضاح في شرح المفصل ١٨/٢ .

وَقَوْلُهُ : (بِمَعْنَى حَدَّثَ) (١)

كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

\* إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ \*

فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ \* (وَإِنْ كَانَ

ذُو عُسْرَةٍ) (٣)

وَقَوْلُهُ : (أَضَ بِمَنْزِلَةِ صَارَ) (٤)

وَقَدْ تَكُونُ (أَضَ) بِمَعْنَى رَجَعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : وَقَالَ أَيُّضًا ، أَيُّ : رَاجِعًا .

وَقَوْلُهُ : (مَا دَامَ إِلَى آخِرِهِ) (٥)

اعْلَمْ أَنَّ (مَا دَامَ) تَخَالَفَ بَاقِيَ أَخْوَاتِهَا مِنْ وَجْهِهِ وَتَوَافَقَهَا مِنْ وَجْهِهِ .

أَمَّا وَجْهُ الْمُخَالَفَةِ : فَإِنَّ (مَا) فِيهَا مَصْدَرِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ ؛

وَلِذَلِكَ لَا يَتِمُّ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا كَلَامٌ ، وَتَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ تَكُونُ ظَرْفًا لَهُ ،

كَقَوْلِكَ : لَا أَكَلِمَكَ مَا دُمْتَ مَقِيمًا ، أَيُّ : مُدَّةَ دَوَامِ إِقَامَتِكَ ، وَ (مَا) فِي بَاقِيَ

أَخْوَاتِهَا حَرْفٌ نَفْيِي .

وَأَمَّا وَجْهُ التَّوَافُقِ ، فَهُوَ أَنَّ مَعْنَاهُنَّ جُمْعُ الثَّبَاتِ وَالدَّوَامِ (٦)

وَقَوْلُهُ : (وَهِيَ بِالنَّظَرِ إِلَى تَقْدِيمِ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا قِسْمَانِ) (٧)

كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ : عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٍ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ

بِالْإِجْمَاعِ ، وَقِسْمٍ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ،

وَقِسْمٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ .

=====

(١) المقرب ١/٩٢ .

(٢) هو الربيع بن ضبع الفزاري، والبيت في الجمل ص ٤٩ والحلل ص ٥٧ والآلئ في شرح أمالي القالي ٢/٨٠٣ والهمع ٢/٨٢ والدرر ٢/٦٠ والخزانة ٧/٣٨١ .

(٣) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٤) المقرب ١/٩٣ وعبارة ابن عصفور (وأض في تمامها ونقصانها بمنزلتها) .

(٥) المصدر نفسه ١/٩٤ .

(٦) من قول الشارح - رحمه الله - اعلم أن ما دام تخالف باقي أخواتها . . . . . إلى

هنا نقله السيوطي في الرُّشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ٤/٣٢ .

فالقِسْمُ الَّذِي لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبْرِهِ عَلَيْهِ هُوَ (مَادَامَ) ، و(قَعَدَ) (١) و(جَاءَ) فِي  
 المَثَلِ (٢) لِأَنَّ (مَا) فِي (مَا دَامَ) مُصَدَّرِيَّةٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصَّلَةِ ، أَوْ بَعْضِهَا  
 عَلَى المَوْصُولِ ، وَ (قَعَدَ) و(جَاءَ) فِي المَثَلِ ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيِّرُ عَمَّا اسْتَعْمَلَتْ  
 عَلَيْهِ ، فَلذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهِنَّ عَلَيْهِنَّ بِالْإِجْمَاعِ .

وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَهُوَ (لَيْسَ) وَ (مَا زَالَ) وَ (مَا انْفَكَ) وَ (مَا فَتَى) وَ (مَا بَرِحَ) ،  
 فَالَّذِي مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبْرِ لَيْسَ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ ضَعِيفٌ لَمْ يَتَّصِفْ ، فَضَعَّفَ  
 حُكْمُهَا عَنْ بَاقِي أَخْوَاتِهَا ، فَمَنَعَ تَقْدِيمَ خَبْرِهَا عَلَيْهَا ، وَمَا (زَالَ) و(مَا انْفَكَ)  
 وَ (مَا فَتَى) و(مَا بَرِحَ) ، مَا دَامَتْ مُنْفِيَّةً بِ(مَا) ، أَوْ بِ(لَا) ، فِي جَوَابِ القِسْمِ ، نَحْوُ  
 قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَا يَزَالُ زَيْدٌ مُقِيمًا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهِنَّ عَلَيْهِنَّ ، لِأَنَّ  
 (مَا) مِنْ أَدْوَاتِ الصُّدُورِ ، وَكَذَلِكَ (لَا) فِي جَوَابِ القِسْمِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ  
 عَلَيْهَا مِمَّا فِي حَيْزِهَا .

وَأَمَّا مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَ خَبْرِ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلُهُ أَنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ نَاقِصٌ مِثْلُ أَخْوَاتِهَا ،  
 فَإِذَا جَوَزْنَا فِي (كَانَ وَأَخْوَاتِهَا) نَجُوزٌ فِي (لَيْسَ) أَيْضًا طَرْدًا لِلْبَابِ .  
 وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ (٤) عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الخَبْرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : هَذَا أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ  
 مَصْرُوفًا عَنْهُمْ (٥) حِينَ قَدَّمَ مَعْمُولَ الخَبْرِ ، وَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ يَوْمَ ذُنُوبِ جَوَازِ  
 تَقْدِيمِ العَامِلِ .

وَيَجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِتَوْسُّعِ العَرَبِ فِي الطُّرُوفِ ، فَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ ، وَالدَّلِيلُ

=====

- (١) يقصد به قولهم (شخذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة) انظر الكافية الشافية ١ / ٣٩٠
- (٢) الرواية فيها (أرهف) وانظر الهمع ٢ / ٧٠ .
- (٣) انظر ما تقدم ص ١٨٠ .
- (٤) أجاز ذلك البصريون وهو اختيار ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، انظر الإناصاف ١ / ١٦٠ والهمع ٢ / ٨٩ والمفصل ص ٢٦٩ والتوطئة ص ٢٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٨١ .
- (٥) انظر المصادر السابقة .
- (٦) سورة هود آية ٨ .

الصَّحِيحُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ تَجْوِيزُ سَبَبِيَّهِ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي بَابِ الْأَشْتِعَالِ :  
 أَزِيدًا لَسِتَ مِثْلَهُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ (١) ، وَلَا يَقْسَرُ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ .  
 وَأَمَّا مَنْ أَجَازَ فِي ( مَا زَالَ وَبَاقِي أَخْوَاتِهَا ) (٢) دَلِيلُهُ أَنْ ( مَا ) هُنَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى  
 هَذِهِ الْأَفْعَالِ - وَمَعْنَاهَا النَّفْيُ - صَارَ مَعْنَى الْكَلَامِ الْإِيجَابَ ، فَصَارَتْ كَ  
 ( كَانَ ) ، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهِنَّ عَلَيْهِنَّ ، كَمَا يَجُوزُ فِي ( كَانَ ) إِذَا كَانَتْ إِجْبَابًا .  
 وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ - وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ - يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهِنَّ عَلَيْهِنَّ بِالْإِجْمَاعِ  
 عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللهُ - .

وَقَوْلُهُ : ( مَا عَدَا انْفِصَالَ الضَّمِيرِ ) (٣) إِلَى آخِرِهِ .

اعْلَمْ : أَنْ مِنْ مُوجِبَاتِ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ قَصْدَنَا الْإِتْيَانَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، نَحْوُ :  
 إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ (٤) ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ فِي  
 بَابِ كَانَ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِالْخَبَرِ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا عَنْ  
 ( كَانَ ) ، نَحْوُ : كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مَعَ قُدْرَتِنَا عَلَى الْإِتْيَانِ بِالْمُتَّصِلِ ؛  
 لِأَنَّ بَابَ كَانَ أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَبَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَقْلُهُ أَنْ يَكُونَ كَلِمَتَيْنِ  
 فَصَاعِدًا ، فَجَوَّزْنَا انْفِصَالَ الضَّمِيرِ لِيَبْقَى مَعَ كَانَ وَاسْمُهَا كَلِمَتَيْنِ ، نَحْوُ : كُنْتُ  
 إِيَّاهُ ، (و) (٥) جَازَ أَنْ تَأْتِيَ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ مَعَهَا أَيْضًا فَتَقُولُ :

(١) انظر ما تقدم ص ١٦٠ ، و ص ١٨٢ .

(٢) هذا من ذهب الكوفيين وابن كيسان والنحاس - انظر شرح المنفصل ١١٣/٧ و ١١٤ و شرح الكافية ٢٩٧/٢

وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٦/١ والجمع ٨٩/٢ وابن كيسان النحوي ص ١٨١ .

(٣) تمام كلام ابن عصفور ( .. فإنه لا يوجب تقديم الخبر ، بل يجوز : كان إياه زيد ، وكانه زيد .. ) انظر  
 المقرب ٩٥/١ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٤١ .

(٥) بياض في الأصل .

كُنْتَهُ ، وَكَانَهُ زَيْدٌ ؛ لِكُونِهِ أَحْصَرَ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ (١) .  
قَوْلُهُ : ( وَإِلَّا حَسَنَ الْإِنْفِصَالِ ) (٢)

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ (٣) ، مِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ  
مُشَاكَلَتِهِ أَصْلَهُ ، وَهُوَ بَابُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ ؛ لِكُونِ  
الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ أَحْصَرَ (٤) .

قَوْلُهُ : ( فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ يُجْرَ ، نَحَرَ قَوْلِكَ : كَانَ طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدًا ) (٥)  
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُجْرِهَا ، وَمِنْ جَمَلَتِهِمُ الْمَصْنُفُ  
- رَحِمَهُ اللَّهُ - (٦) ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ ( كَانَ ) وَلِيَهَا مَا انْتَصَبَ بِغَيْرِهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ  
يُجْرِيهَا (٧) ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ لَمْ نَفْصِلْ بَيْنَ كَانَ وَاسْمِهَا بِأَجْنَبِيٍّ ، بَلْ بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ .  
قَوْلُهُ : ( فَإِنْ كَانَ فِي رَتْبَةٍ وَاحِدَةٍ ) إِلَى آخِرِهِ (٨) .

إِنَّمَا جَازَ جَعْلُ أَيُّهُمَا شَتَّى الْأَسْمِ ، وَالْآخِرُ الْخَبَرُ ، بِخِلَافِ الْمُبْتَدِئِ وَالْخَبَرِ فِي تَعْيِينِ  
الْمُتَقَدِّمِ لِلْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَالْمُتَأَخَّرِ لِلْخَبَرِيَّةِ ؛ لِأَنَّ فِي بَابِ كَانَ اخْتِلَافَ الْإِعْرَابِ يَرْفَعُ  
اللَّبْسَ ، وَلَا كَذَلِكَ فِي الْمُبْتَدِئِ ، فَلَوْ كَانَ الْأَسْمُ وَالْخَبَرُ لَا يَظْهَرُ

(١) لم يتقدم له ذكر .

(٢) المقرب ٩٥/١ .

(٣) في الأصل (مسألة خلاف) .

(٤) اختيار الانفصال هو رأي أكثر النحاة ، واختيار الاتصال عليه ابن مالك وابنه بدر الدين ، المقتضب ٩٨/٣  
وانظر شرح المفصل ١٠٧/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٣٠/١ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٨٩  
والخزانة ٣١٣/٥ .

(٥) المقرب ٩٧/١ .

(٦) هذا مذهب البصريين - رحمهم الله - انظر شرح الكافية ٢٩٩/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤ وشرح  
ابن عقيل على الألفية ٢٨٠/١ والجمع ٩٢/٢ .

(٧) هم الكوفيون - رحمهم الله - انظر المصادر السابقة .

(٨) تمام كلام ابن عصفور في المقرب ٩٧/١ ( ... من التعريف جعلت أيهما شتت الاسم والآخر الخبر ... )

فِيهِمَا إِعْرَابُ التَّزْمِ تَقْدِيمُ الْأَسْمِ وَتَأْخِيرُ الْخَبْرِ ، كَمَا فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ (١) ،  
 وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَا أَعْرَبَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي كَشَافِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :  
 ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ (٢) ، مِنْ أَنْ (دَعَوَاهُمْ) اسْمُ (زَالَتْ) وَ(تِلْكَ) خَبْرُهَا .  
 وَقَوْلُهُ (وَلَا يَجُوزُ عَكْسُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشُّعْرِ) (٣)  
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْقَطَامِيِّ :

\* قَفِيَّ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعَا      وَلَا يَكُ مَوْقِفُ مِنْكَ الْوَدَاعَا \* (٤)

وَمِثْلُهُ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

\* كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ \* (٥)

=====

(١) انظر ما تقدم من باب المبتدأ والخبر ص ١٥٢ .

(٢) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء، وانظر الكشاف ٥/٣ وفيه ( . . . ) وتلك مرفوع  
 أو منصوب، اسما أو خبرا، وكذلك دعواهم )

(٣) المقرب ١/٩٧ .

(٤) انظر ديوانه ص ٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٩١ والمغني ٢/٤٥٣ ،

وشرح أبياته ٦/٣٤٥ والخزانة ٢/٣٦٧ .

(٥) انظر الديوان ص ١٨ والكتاب ١/٤٩ وشرح أبياته لابن النحاس ص ٥٧ والمقتضب

٤/٩٢ والمحتسب ١/٢٧٩ والمفضل ص ٢٦٤ وشرحه لابن يعيش ٧/٩٣ والمغني

٢/٤٥٣ وشرح أبياته ٧/٣٠٧ والخزانة ٩/٢٢٤ .



## بَابُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ

قَوْلُهُ (المُقَارَبَةِ) (١)

مَصْدَرٌ (قَارَبَ) / وَفَاعِلٌ هُنَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ مِنْ اثْنَيْنِ (ضَارَبَ) ، بَلَّ مِنْ  
وَاحِدٍ (سَافَرَ) .

وَقَوْلُهُ : (عَسَى) (٢)

مَعْنَاهَا : الطَّمَعُ فِي الْمَحْبُوبِ ، وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ ، وَأَغْفَلَ فِي عَدِّ هَذِهِ  
الْأَفْعَالِ : هَبَّ ، وَأَنْشَأَ ، وَعَلِقَ ، وَهَلَّهَلَ .

وَقَوْلُهُ : (وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر) (١)

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَوْجِعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي مَعَهَا (أَنْ) وَمُصُوبِهَا ، هَلَّ هُمَا مِنْ  
(بَابِ) (٢) الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، كَأَسْمِ كَانَ وَخَبَرِهَا ، أَمْ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ،

كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ (٣) فَحِجَّةٌ مِنْ قَالَ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُنَا غَيْرُ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَالْأَوَّلُ جِثَّةٌ ، وَالْخَبَرُ  
إِذَا كَانَ مُفْرَدًا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، أَوْ مُنْزَلًا مَنْزِلَتَهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ

فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ (٤) ، وَالْجِثَّةُ غَيْرُ الْمَصْدَرِ ، فَكَانَ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

( ١ ) المقرب ١ / ٩٨ . ( ٢ ) تكملة يلتئم بها الكلام .

( ٣ ) جاء في ارتشاف الضرب ما صورته ١١٩ / ٢ ( . . . ) والمشهور أن هذه الأفعال  
من أخوات كان ، تدخل على المبتدأ والخبر ، لكن خبرها لا يكون إلا مضارعاً ،  
وذهب الكوفيون إلى أن الفعل يدل من الاسم يدل المصدر ، وكأنهم بنوا  
هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة ، فالمعنى عندهم : قرب قيام زيد ،  
وكتب خروج عمرو ، ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر ، فقلت : قرب زيد قيامه ،  
ثم جعلته بالفعل ، وذهب بعض النحويين إلى أنه مفعول ، لأنهما في معنى :  
قارب زيد الفعل ، وهي تامة ، وهو مذهب أبي بكر خطاب ، وتقديره : عسى  
زيد القيام ، وذهب بعضهم إلى أن موضع الفعل نصب بإسقاط حرف الجر ،  
إذ يسقط كثيراً (أن) ، فمعنى : عسى زيد أن يقوم : عسى زيد القيام ،  
ومعناها معنى اخلولق ( . . . ) وانظر المقتضب ٣ / ٦٩ والإيضاح ص ٧٧ والهمع  
٢ / ١٣٨ والتذليل والتكميل ج ٢ ل ١٧٨ أ .

( ٤ ) انظر ما تقدم ص ١٢٢ .

وَحُجَّةٌ مِنْ قَالٍ : إِنَّهُ مِنْ بَابِ اسْمٍ كَانَ وَخَبَرِهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَصْنُفِ  
 - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرِهِ : أَنَّهَا لَمَّا لَمْ تَتِمَّ بِالْمَرْفُوعِ ، بَلْ انْفَقَرَتْ إِلَى الْمَنْصُوبِ  
 لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، بَلْ مِنْ بَابِ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ ، وَيَجِيبُ  
 عَنْ كَوْنِ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ بِالْوَجُوهِ الَّتِي فِي قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ عَدْلٌ .

وَأَمَّا مَا لَيْسَ مَعَهَا (أَنْ) مِنْهَا ، فَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ دَاخِلٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ كَمَا  
 وَقَوْلُهُ : (وَأَمَّا أَخْبَارُهَا فَلَا تَكُونُ إِلَّا أَفْعَالًا) (١)

إِنَّمَا التَّزِمَتْ الْأَفْعَالَ فِي أَخْبَارِهَا ، لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَ مَعْنَاهَا فِي الْإِخْبَارِ  
 مَعْنَى الْمُقَارَبَةِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَخْبَارُهَا مِمَّا يَتَصَوَّرُ فِيهَا الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ ، وَإِنَّمَا  
 يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ ، دُونَ الْأَسْمَاءِ ، فَكَانَتْ أَخْبَارُهَا أَفْعَالًا لِذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : (فَلَا تَقَعُ الْأَفْعَالُ مَوْجِعَ أَخْبَارِهَا إِلَّا مَعَ أَنْ) (١)

إِنَّمَا التَّزِمَتْ (أَنْ) فِي أَخْبَارِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ لَفْظَهَا مَاضٍ وَالْمُرَادُ بِهَا  
 الْاسْتِقْبَالَ ، فَاحْتَجْنَا إِلَى (أَنْ) لِتُدَلَّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ الْمَقْصُودِ فِي أَخْبَارِهَا .

وَقَوْلُهُ : (وَقَدْ تَسَدَّدُ أَنْ مَعَ صِلَتِهَا مَسَدَّ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ) (٢)

مَعْنَاهُ : أَنَّهَا تَكُونُ تَامَّةً ، وَتَكُونُ (أَنْ) مَعَ صِلَتِهَا فَاعِلُهَا ، فَلَا تَحْتَاجُ حِينَئِذٍ  
 إِلَى خَبَرٍ ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى : قَرَّبَ قِيَامُ زَيْدٍ .

وَقَوْلُهُ : (إِلَّا ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى أَسْمَائِهَا) (٣)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَلَمْ يَقَعِ الظَّاهِرُ فَاعِلًا لِأَخْبَارِهَا ، وَلَا الضَّمِيرُ غَيْرَ الْعَائِدِ عَلَى  
 أَسْمَائِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُقَارَبُ فِعْلًا غَيْرَهُ ، وَإِنَّمَا يُقَارَبُ فِعْلًا نَفْسِيهِ ؛  
 فَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ غُلَامُهُ ، وَلَا : كَادَ زَيْدٌ أَقُومُ مَعَهُ .

=====

(١) المقرب ١/٩٨ (٢) المصدر نفسه ١/١٠٠

(٣) نفسه ١/١٠٠ - وعبارة ابن عصفور كاملة (ولا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع  
 اخبار أخوات عسى إلا ضميرا عائدا على أسمائها)

وَأَمَّا (عَسَى) فَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فَاعِلٌ خَبَرَهَا اسْمًا ظَاهِرًا ، أَوْ غَيْرَهُ ،  
فَنَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ غَلَامُهُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ أَقْسُومَ مَعَهُ ،  
لأنَّ مَعْنَاهَا الطَّمَعُ وَالإِشْفَاقُ كَمَا تَقَدَّمَ (١) ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَطْمَعُ فِي فِعْلٍ  
غَيْرِهِ ، وَقَدْ يَشْفِقُ مِنْهُ .

قُلْتُ : يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ المَيْتَ (٢) لَمْ يَخْرُجْ عَنِ القَاعِدَةِ ، وَلَا أَقَامَ  
فِيهِ السَّبَبُ مَقَامَ المُسَبَّبِ ، بَلْ كَانَ أَصْلُهُ : وَقَدْ جَعَلَ ثَوْبِي إِذَا مَا  
قُمْتُ يَثْقُلُنِي ثَوْبِي ، فَيَكُونُ فِي خَيْرِ (جَعَلَ) ، وَهُوَ (يُثْقِلُنِي ثَوْبِي)  
قَدْ وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ المُضْمَرِ ، وَيَكُونُ فِي (جَعَلْتُ) قَدْ حَذَفَ / المُضَافَ  
وَهُوَ (الثَّوبُ) وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ (يَأُ التَّكَلُّمُ) مَقَامَ المُضَافِ ،  
فَصَارَ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا ، فَقَالَ : جَعَلْتُ ، وَلَا يُسْتَكْرَهُ هُنَا وَضَعُ الظَّاهِرِ  
مَوْضِعَ المُضْمَرِ ، لِمَا سَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ الإِضَافَةِ (٣) - إِنْ شَاءَ اللّهُ تَعَالَى - .  
قَوْلُهُ : (وَقَدْ تَعَمَّلُ عَسَى عَمَلَ لَعَلَّ) إِلَى آخِرِهِ (٤)

أَجْمَعَ النُّحَاةَ عَلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عَسَايَ ، وَعَسَاكَ ، وَعَسَاهُ ، وَلَوْلَايَ  
وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ ، أَنَّ هُنَا شَيْئًا قَدْ تَجَوَّزَ فِيهِ بَاسْتِعْمَالِهِ عَلَى غَيْرِ أَصْلِهِ ،  
وَاخْتَلَفَ فِيهِمُ وَقَعَ المَجَازُ ؟ ، فَقَالَ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللّهُ - إِنْ (عَسَى) خَرَجَتْ  
عَنْ عَمَلِ (كَانَ) وَعَمِلَتْ عَمَلَ (لَعَلَّ) : لِشَبْهِهَا بِلَعَلَّ فِي الطَّمَعِ ، فَالضَّمِيرُ مَنْصُوبٌ

(١) انظر ما تقدم ص ١٨٩ .

(٢) المقرب ١ / ١٠١ ، والبيت بتمامه :  
\* وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقُلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ \*  
وَقَدْ سَبَقَ أَنْ أَشْهَدَهُ ابْنُ النُّحَاسِ فِي صَدْرِ الكِتَابِ وَسَبَقَ تَخْرِيجَهُ هُنَا ،  
فَانظُرْهُ فِي ص ٥٠ .

(٣) انظر ما سيأتى من باب الإضافة ل ٧٤

(٤) تمام عبارة ابن عصفور (إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميرًا، فيقال: عساك أن تقوم،  
وعساني أن أخرج . . .) انظر المقرب ١ / ١٠١ .

على أنه اسمها ، (لولا) قد صارت حرف جر ، والضمير معها مجرور. (١)

وقال الأخفش - رحمه الله - إن (عسى) على بابها من عملها عمل (كان) ، (لولا) على

بابها من أنها غير عاملية ، واستعرتنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع ، (٢)

فالضمير عنده في (عسى) في موضع رفع ، لا في موضع نصب ، والضمير في (لولا)

أيضا - وإن كان صورة ضمير البحر مستعار للرفع - فهو عنده أيضا في (لولا) في

موضع رفع على الابتداء ، لا في موضع جر ، والوجه ما ذكره سيبويه - رحمه

الله لأن التجوز في الفعل ، أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير ؛ لأن

المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها ، فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها

وموضعها .

=====

( ١ ) هذا معنى قول سيبويه - راجع الكتاب ٢ / ٣٧٣ وما بعدها ٤ وانظر الاقتراح ص ٩٢ .

( ٢ ) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨٠ وانظر الجنى الداني ص ٤٦٧ وارتشاف الضرب

## بَابُ مَا وَلَا وَلَاَتَ

=====

قَوْلُهُ : ( فَالْعَامُّ شَبَّهَهَا بِالْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَخُصُّ الْأَسْمَ بِالذُّخُولِ عَلَيْهِ ) (١)  
 اعْلَمُ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ دَخَلَ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ : الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ لَا يَعْمَلُ ، وَكُلُّ  
 حَرْفٍ يَخْتَصُّ بِقَبِيلٍ وَلَا يَتَنَزَّلُ مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ وَجَبَّ أَنْ يَعْمَلَ فِي ذَلِكَ الْقَبِيلِ ،  
 وَقَوْلُنَا : ( لَا يَتَنَزَّلُ مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ ) احْتِرَازٌ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي : ( الرَّجُلِ )  
 وَنَحْوِهِ ، وَمِنْ ( قَدَ ) وَ ( السَّيْنِ ) وَ ( سَوَفَ ) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ  
 كَالْجُزْءِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَوْ جَمَعَ بَيْنَ قَافِيَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مَعْرِفَةٌ ، وَالْأُخْرَى  
 نَكْرَةٌ ، نَحَوَ : ( رَجُلٍ ) وَ ( الرَّجُلِ ) ، لَمْ يَكُنْ إِطْيَاءً ، وَالْإِطْيَاءُ : اجْتِمَاعُ  
 قَافِيَتَيْنِ فِي أَقْلٍ مِنْ سَبْعَةِ آيَاتٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَمَعْنَى وَاحِدٍ ، نَحَوَ :  
 ( رَجُلٍ رَجُلٍ ) ، وَ ( قَالَ قَالَ ) ، وَ ( هَلَّ هَلَّ ) .

وَدَلِيلٌ تَنَزَّلَ قَدَ وَالسَّيْنِ وَسَوَفَ مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهَا ،  
 نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَ لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (٢)

قَوْلُهُ ( وَنَجْدٍ ) (٣)

النَّجْدُ : الْمَوْضِعُ الْمُرْتَفِعُ ، وَسُمِّيَتْ نَجْدٌ نَجْدًا بِالتَّنْوِينِ لِارْتِفَاعِهَا .  
 قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : ( وَنَجْدٌ مِنْ بِلَادِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْغَوْرِ ، وَالْغَوْرُ  
 هُوَ تِهَامَةٌ ، وَكُلُّ مَا ارْتَفَعَ مِنْ تِهَامَةٍ إِلَى أَرْضِ الْعِرَاقِ فَهُوَ نَجْدٌ ) (٤)  
 قَوْلُهُ : ( أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ غَيْرَ مُوجِبٍ ) (٥)

إِنَّمَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا عَمِلَتْ لِشَبَّهَائِهَا (لَيْسَ فِي النَّفْيِ ، وَالذُّخُولِ عَلَى

=====

- ١) المقرب ١/١٠٢ .
- ٢) سورة الضحى آية ٥ .
- ٣) المقرب ١/١٠٢ .
- ٤) الصحاح ( نجد ) ٢/٥٤٢ .
- ٥) المقرب ١/١٠٢ .

المُبْتَدِ والخَبَرِ ، فَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ ، نَحَوْ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، بَطَلَ  
الشَّيْبَةُ ، فَبَطَلَ الْعَمَلُ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَمْ تَشَبَّهُه ( مَا ) إِذَا انْتَقَضَ فِيهَا النَّفْيُ ( لَيْسَ ) إِذَا انْتَقَضَ فِيهَا  
النَّفْيُ / وَتَعْمَلُهَا فَتَقُولُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، كَمَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ،  
كَمَا شَبَّهَتْ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، بَلَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا .

قِيلَ : الشَّيْبَةُ إِذَا حُمِلَ عَلَى الشَّيْءِ ، إِنَّمَا يَحْمَلُ عَلَيْهِ فِيمَا هُوَ أَصْلُ لِلشَّيْءِ  
الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي لَيْسَ فِي أَصْلِهَا إِنَّمَا هُوَ النَّفْيُ ، وَالْإِجَابُ أَمْرٌ  
طَارِئٌ عَلَيْهَا ، فَحَمَلْنَا ( مَا ) عَلَيْهَا إِذَا كَانَ النَّفْيُ بَاقِيًا ، لِأَنَّ ( لَيْسَ )  
أَصْلُهَا النَّفْيُ كَمَا بَيَّنَّا (١) ، وَلَمْ نَحْمَلْهَا عَلَيْهَا فِي الْإِجَابِ ، لِأَنَّ الْإِجَابَ  
أَمْرٌ طَارِئٌ عَلَى ( لَيْسَ ) ، وَلَمْ نَحْمَلْ عَلَيْهَا ( مَا ) فِي حَالِ إِجَابِهَا ، كَمَا حُمِلَ  
فِي حَالِ نَفْيِهَا ، وَقَدْ أُورِدَ عَلَى مَا يُوهَمُ الْأَعْمَالَ مَعَ نَقْضِ النَّفْيِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :  
\* وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا \* (البيت) (٢)

وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا فِيهِ كَفَايَةٌ .

وَقَوْلُهُ : ( وَالْآخِرُ : الْمَلِكُ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرَ ) (٣)

لِأَنَّ إِعْمَالَهَا مَعَ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ إِعْطَاءٌ لَهَا حُكْمَ الْعَامِلِ الْقَوِيِّ الْمُتَصَرِّفِ ، وَهِيَ حَرْفٌ  
ضَعِيفٌ ، فَلَا تَقْوَى عَلَى التَّصَرُّفِ فِي مَعْمُولِهَا ، وَأَنْشَدَ أَيْضًا فِي مَا يُوهَمُ

=====

(١) انظر ما تقدم ص ١٩٣ .

(٢) لم أهدد لقائله ، والبيت بتمامه : \* وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا \* .

انظر المقرب ١٠٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٨ ، وشرح الجمل لابن  
عصفور والمقاصد النحوية ٩٢/٢ والهمع ١١١/٢ .

(٣) تمام كلام ابن عصفور ( . . . على اسمها وليس بظرف ولا مجرور ) المقرب ١٠٢/١ .

إِعْمَالِهَا مَعَ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ :

\* إِذَا مَا مِثْلَهُمْ بِشَرُّ \* (١)

وَأَجَابَ عَنْهُ أَيْضًا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ ، وَفِي الْبَيْتِ أَجُوبَةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ الْمَصْنَفُ  
- رَحِمَهُ اللَّهُ - :

مِنْهَا أَنْ لَا يَكُونُ (مِثْلَهُمْ) خَبْرًا ، بَلْ صِفَةً (بِشَرُّ) تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا، فَانْتَصَبَتْ عَلَى  
الْحَالِ، وَالْخَبَرُ مَحْدُوفٌ .

وَمِنْهَا : أَنْ نَصَبَ (مِثْلَ) عَلَى الظَّرْفِ ، تَقْدِيرُهُ : وَإِذَا مَا بَشَرٌ فِي مِثْلِ حَالِهِمْ ،  
وَيَكُونُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ .

وَمِنْهَا : غَلَطَ الْفَرَزْدَقُ، لِكُونِهِ تَمِيمِيًّا، لَا يَعْلَمُ مَا شَرَطَهَا فِي الْإِعْمَالِ عِنْدَ  
أَهْلِ الْحِجَازِ .

قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ) (٢)

تَحَرَّرَ مِنْ مِثْلِ قَوْلِنَا : مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ ، فَإِنَّ الظَّرُوفَ  
وَالْمَجْرُورَاتِ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّوَسُّعَاتِ ، وَهَذَا  
شَيْءٌ اخْتَصَّ بِهِ الْمَصْنَفُ ، لَا أَعْلَمُهُ لِغَيْرِهِ ، فَإِنَّ النَّاسَ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ  
مَتَى تَقَدَّمَ مُطْلَقًا بَطَلَ الْعَمَلُ، ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا كَانَ، أَوْ غَيْرَهُ .

قَوْلُهُ : (أَنَّ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ بِإِنِّ الزَّائِدَةِ) (٢)

تَحَرَّرَ مِنْ مِثْلِ قَوْلِنَا : مَا لِي زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقَدْ جَاءَ الْفَصْلُ بِ(إِنِّ) مَعَ إِعْمَالِهَا

=====

(١) هذا جزء من عجز البيت - والبيت بتمامه :

\* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بِشَرُّ \*

انظر الديوان ص ٢٢٣ والكتاب ٦٠ / ١ والمقتضب ٤ / ١٩١ والمقرب ١ / ١٠٣

ومغني اللبيب ١ / ٨٢ وشرح أبياته ٢ / ١٥٨ و٧ / ١٢٢ وشرح ابن عقيل على

الألفية ١ / ٣٠٤ والهمع ٢ / ١١٣ والخزانة ٤ / ١٣٣ .

(٢) المقرب ١ / ١٠٢ .

فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

\* بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا \* (١)

قَوْلُهُ : ( فَإِنْ أَتَيْتَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ بِصَفَةِ مَوْصُوفٍ ) إِلَى قَوْلِهِ : ( كَانَ مَرْفُوعًا ) (٢)

مِثَالُهُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَا قَاعِدٌ أَبُوهُ ، وَ(أَبُوهُ) يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فَاعِلِ (قَاعِدٍ) ، عَلَى أَنَّ قَاعِدًا مَعْطُوفٌ عَلَى قَائِمٍ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ (أَبُوهُ) مُبْتَدَأً ، وَ(قَاعِدٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، فَقَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً

عَلَى جُمْلَةٍ .

وَقَوْلُهُ : ( وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا ) (٣)

مِثَالُهُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَا قَاعِدٌ أَبُوهُ ، بِرَفْعِ (قَاعِدٍ) وَنَصْبِهِ ، أَمَّا الرَّفْعُ

فَعَلَى أَنْ (أَبُوهُ) مُبْتَدَأٌ ، وَ(قَاعِدٌ) خَبَرُهُ مُقَدَّمٌ ، لِأَغْيَرُ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى

أَنْ تَعْطِفَ قَاعِدًا عَلَى قَائِمٍ ، وَ(أَبُوهُ) مُرْتَفِعٌ بِ(قَاعِدٍ) لِأَغْيَرُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(قَاعِدًا) مَعْطُوفًا عَلَى (قَائِمٍ) ، وَ(أَبُوهُ) مَعْطُوفًا عَلَى (زَيْدٍ) الَّذِي هُوَ اسْمٌ مَا لِأَنَّ

خَبَرَ (مَا) لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا .

قَوْلُهُ : ( وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ وَالخَفْضُ إِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِالْيَاءِ الزَّائِدَةِ ) (٤)

مِثَالُهُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَلَا قَاعِدٌ أَبُوهُ ، بِرَفْعِ (قَاعِدٍ) وَنَصْبِهِ وَجَرِّهِ .

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنْ (أَبُوهُ) مُبْتَدَأٌ ، وَ(قَاعِدٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، أَوْ يَكُونُ (قَاعِدٌ) مَعْطُوفًا

عَلَى (بِقَائِمٍ) عَلَى أَنَّهَا تَمِيمِيَّةٌ وَ(أَبُوهُ) مُرْتَفِعًا بِ(قَاعِدٍ) .

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَهَجَزَهُ : \* وَلَا صَرِيحًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَقِيُّ \* انظر مغني اللبيب

٢٥ / ١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦ والتصريح على التوضيح ١٩٦ / ١ وشرح ابن

عقيل على الألفية ٣٠٣ / ١ والهمع ١١٢ / ٢ والمقاصد النحوية ٩١ / ٢ والخزانة

١١٩ / ٤ وتختلف المصادر في إنشاد البيت ، فمنهم من أنشد ذَهَبًا بِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ (مَا)

بَطَلَ عَمَلُهَا ؛ لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا بِإِنْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْشَدَهُ بِالنَّصْبِ فَحِينَئِذٍ تَعْمَلُ

(مَا) عَمَلٌ (لَيْسَ) مَعَ أَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا بِإِنْ .

(٢) تَمَامُ كَلَامِ ابْنِ عَصْفُورٍ ( . . ) وَأَوْلِيَّتِ الْوَصْفِ الْحَرْفِ وَكَانَ الْمَوْصُوفُ سَبَبِيًّا مِنْ اسْمِهَا كَانَ

الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعًا ( . . ) المقرب ١٠٤ / ١ .

(٣) نَفْسُهُ ١٠٤ / ١ . (٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ١٠٤ / ١ .



وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى أَنْ (قَاعِدًا) مَعْطُوفٌ عَلَى (بِقَائِمٍ) عَلَى الْمَوْضِعِ ، عَلَى  
 أَنَّهَا حِجَازِيَّةٌ ، وَ (أَبُوهُ) مَرْتَفِعٌ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (قَاعِدًا) مَعْطُوفًا عَلَى  
 مَوْضِعٍ بِ(بِقَائِمٍ) وَيَكُونُ (أَبُوهُ) مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ (مَا) ، لِأَنَّ خَبَرَ (مَا) لَا  
 يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا ، وَأَمَّا (الْجَرُّ) <sup>(١)</sup> فَعَلَى أَنْ (قَاعِدٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ  
 (بِقَائِمٍ) وَ (أَبُوهُ) مَرْتَفِعٌ بِهِ ، لَا غَيْرَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (قَاعِدٍ) الْمَجْرُورُ  
 مَعْطُوفًا عَلَى (بِقَائِمٍ) وَ (أَبُوهُ) مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ (مَا) ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ  
 تَقَدُّمُ خَبَرِ (مَا) ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَيْضًا الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْهِ ،  
 وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - عَلَى مَا يُحَرَّرُ فِي مَوْضِعِهِ  
 - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - . (٢)

قَوْلُهُ (وَإِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ أَجْنَبِيًّا) (٣)

مِثَالُهُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَا قَاعِدٌ عَمْرُو ، لَا يَجُوزُ فِي (قَاعِدٍ) هُنَا إِلَّا  
 الرَّفْعُ سِوَاءَ رَفَعَتْ قَائِمًا ، أَوْ نَصَبَتْهُ ، أَوْ جَرَّرَتْهُ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ ، يَكُونُ عَلَى  
 كُلِّ حَالٍ (عَمْرُو) مُبْتَدَأً وَ (قَاعِدٌ) خَبَرٌ مَقْدَمٌ ، أَمَّا إِنْ رَفَعْتَ قَائِمًا عَلَى أَنْ  
 (مَا) تَمِيمِيَّةٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرَفَعَ قَاعِدًا بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ (عَمْرُو) مَرْتَفِعًا  
 بِ(قَاعِدٍ) ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ خُلُوقُ الْخَبَرِ الْمُشْتَقِّ عَنْ ضَمِيرٍ ، وَأَمَّا إِنْ نَصَبْتَ  
 قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ قَاعِدٍ ، لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ :  
 إِمَّا أَنْ تَعْطِفَ (قَاعِدًا) عَلَى قَائِمٍ ، وَتَرْفَعَ عَمْرًا بِهِ ، فَيَلْزَمُ خُلُوقُ الْخَبَرِ الْمُشْتَقِّ  
 مِنْ ضَمِيرٍ .

- =====
- (١) فِي الْأَصْلِ (الْخَبَرُ) .  
 (٢) رَاجِعٌ : تَحْرِيرُ الْخُؤُوفِ لَهُ فِي ل ٢٨٤ ، وَانظُرِ الْإِلْتِصَافَ ٤٧٤/٢ .  
 (٣) تَتَمَّةُ قَوْلِ ابْنِ عَصْفُورٍ ( . . . ) فِيهِ لَمْ يَجْزُ فِي الْوَصْفِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا الرَّفْعُ ، وَأَمَّا  
 الْمَوْصُوفُ فَمَرْفُوعٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ( . . . ) الْمَقْرَبُ ١٠٤/١ .

وَأَمَّا أَنْ تَرْفَعَ عَمْرًا بِالْعَطْفِ عَلَى زَيْدٍ ، وَتَنْصِبَ قَاعِدًا بِالْعَطْفِ عَلَى قَائِمٍ ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ خَيْرٌ ( مَا ) عَلَى اسْمِهَا ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا لَا يَجُوزُ ، فَتَعَيَّنَ الرَّفْعُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِهِمَا مُبْتَدَأً وَخَبْرًا .

وَأَمَّا إِنْ جَرَّرْتَ قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْرَّ قَاعِدًا بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَرَّرْتَهُ إِمَّا أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ قَاعِدًا مَعْطُوفٌ عَلَى قَائِمٍ ، وَعَمْرًا عَلَى زَيْدٍ ، فَيَلْزِمُ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولِيهِ عَامِلِينَ إِنْ عَتَقَدْتَ ( مَا ) تَمِيْمِيَّةً ، وَالْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلِينَ وَتَقَدَّمَ الْخَبْرُ إِنْ عَتَقَدْتَهَا حِجَازِيَّةً ، وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِذَا نَصَبْتَ قَاعِدًا مَعَ جَرِّ قَائِمٍ يَلْزِمُ فِيهِ مَا لَزِمَ عِنْدَ نَصْبِ قَائِمٍ ، فَعَلِمْنَا تَعَيَّنَ رَفْعُ ( قَاعِدِ ) عَلَى كُلِّ حَالٍ .  
 وَقَوْلُهُ : ( وَإِنْ تَأَخَّرَ الْوَصْفُ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، كَانَ الْمَوْصُوفُ سَبِيًّا ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ) .<sup>(١)</sup>

مِثَالُهُ فِي السَّبَبِيِّ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا أَبُوهُ قَاعِدًا ، وَفِي الْأَجْنَبِيِّ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا عَمْرٌو قَاعِدًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ يَجُوزُ أَنْ تَعْطِفَ عَمْرًا عَلَى ( زَيْدِ ) ، وَقَاعِدًا عَلَى ( قَائِمِ )<sup>(٢)</sup> ، وَيَكُونُ خَيْرٌ ( مَا ) حِينَئِذٍ مُؤَخَّرًا ، لَا مُقَدَّمًا ، فَلَا يَمْتَنِعُ النَّصْبُ ، كَمَا يَمْتَنِعُ فِيمَا تَقَدَّمَ .<sup>(٣)</sup>

قَوْلُهُ : ( لَا أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ )<sup>(٤)</sup> .  
 إِنَّمَا كَرَّرَ ( لَا ) فِي الْمِثَالَيْنِ ؛ لِأَنَّ ( لَا ) مَتَى رُفِعَ مَا بَعْدَهَا لِفَقْدَانِ شَرْطِ عَمَلِهَا بِدُخُولِهَا عَلَى مَعْرِفَةٍ ، أَوْ بِتَقَدُّمِ خَبَرِهَا ، أَوْ بِانْتِقَاضِ النَّفْسِيِّ وَجَسَبِ تَكَرُّرِهَا

(١) المقرب ١/١٠٤ .

(٢) في الأصل ( قاعد ) .

(٣) انظر ما تقدم ص ١٩٧ .

(٤) المقرب ١/١٠٤ ، وفي الأصل : ( لَا أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ ) .

مَعَ اسْمٍ بَعْدَهَا ، كَمَا مَثَلَ الْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ - رَحِمَهُ  
اللَّهُ - (١)

قَوْلُهُ : ( وَسَبَبُ ذَلِكَ ) إِلَى آخِرِهِ . (٢)

مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى اخْتِصَاصِ (لَا)

الْعَامِلَةِ عَمَلِ (لَيْسَ) بِالنُّكْرَاتِ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعُمُومِ إِنَّمَا هُوَ (لَا) الْعَامِلَةَ

عَمَلِ (إِنَّ) (٣) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ لِاخْتِصَاصِ (لَا) الْعَامِلَةَ عَمَلِ

(لَيْسَ) بِالنُّكْرَةِ .

فَنَقُولُ : إِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالنُّكْرَةِ لضعفها عن (ما) الْعَامِلَةَ عَمَلِ (لَيْسَ) لِكونِهَا

شَارَكَتْ (لَيْسَ) فِي مَجْرَدِ (النَّفْيِ) (٤) لِأَنَّ الْعَامِلَةَ عَمَلِ (إِنَّ) فِي النُّكْرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ

أَيْضًا بِأَدْنَى تَغْيِيرٍ ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ : إِنَّهَا نَقَصَتْ عَنْ (إِنَّ) لِكونِهَا مَشَبَهَةً بِهَا ،

وَالْمَشَبَهَةُ نَقَصٌ مِنَ الْمَشَبَهَةِ بِهَا ، ثُمَّ نُنْتَمِ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَى آخِرِهِ ، إِلَى النَّفْيِ ، وَ (مَا)

شَارَكَتْهَا فِي نَفْيِ الْحَالِ ، فَلَمَّا ضَعُفَتْ عَنْ (مَا) اقْتَضَى ذَلِكَ نَقْصَانَهَا عَنْهَا ،

فَنَقَصْنَاهَا الْعَمَلِ فِي الْمَعْرِفَةِ . \*

لَا يَقَالُ : لِمَ لَمْ تَعْمَلُوهَا فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَتَنْقُصُوهَا عَنْهَا فِي عَدَمِ الْعَمَلِ

فِي النُّكْرَةِ ؟

لَأَنَّ نَقُولَ : النُّكْرَةُ قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ ، فَلَمَّا اقْتَضَتْ الْعَمَلِ لِشَبَهَةِهَا بِلَيْسَ عَمِلَتْ

فِيهَا هُوَ أَوْلَى ، وَهُوَ النُّكْرَةُ ، فَلَمَّا اعْتَزَمْنَا عَلَى النِّقْصِ نَقْصَانَهَا فِيمَا هُوَ ثَانٍ ، وَهُوَ

=====

(١) المقتضب ٤ / ٣٨٢ وذهب مذهب المبرد ابن كيسان - رحمه الله - ارتشاف الضرب

٢ / ١٧٢ وانظر ابن كيسان النحوي ص ١٧٢ .

(٢) تمام كلام ابن عصفور ( . . . ) أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم، ولا تكون خاصة

حتى تكون للنفي العام، فتكون في جواب السؤاال العام، نحو قولك : هل من رجل

قائم فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة .

(٣) في الأصل (ليس) .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

\* الكلام عن هذا الدليل مضطرب ، كما ترى ، لم أتمكن من إصلاح خله .

المعرفة ، وهذه العلة بعينها هي العلة أيضا في عمل (لا) العاملة  
عمل (إن) في النكرة ، دون المعرفة أيضا بأدنى تغيير ، وهو أن نقول :  
إنها نقصت عن (إن) لكونها مشبهة بها ، والمشبّهة أنقص من المشبه بها ،  
ثم نتيم ما ذكرناه إلى آخره .

قوله : (وأما لات) إلى آخره .<sup>(١)</sup>

اختلف الناس في (التاء) ، هل هي داخله على (لا) ، أو على (حين) ؟

فقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : هي داخله على (لا) ، كما دخلت على (ربّ وشم) ، بدليل

مجئها مع (لا) من غير (حين) ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

\* لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفِ  
يَرْجُو جَوَارِكَ حِينَ لَا تَجِيرُ \*

وقال بعضهم<sup>(٤)</sup> : هي متصله بـ (حين) ؛ بدليل مجئها مع (حين) من دون (لا)

( ١ ) تمام كلام ابن عصفور : ( فلم ترفع بها العرب إلا الحين مطهرا ، أو مضرا ، فتقول :  
لات حين قيام لك ، ولات حين قيام لك ، فت نصب (حين) ، تريد : لات الحين  
حين قيام لك . . . ) المقرب ١ / ١٠٥ .

( ٢ ) هو مذهب جمهور النحاة - رحمهم الله - انظر مغني اللبيب ١ / ٢٥٥ والجنى  
الداني ص ٤٨٥ ورف المباني ص ٣٣٤ ، والهمع ٢ / ١٢١ .

( ٣ ) هو عبد الله بن أيوب الليثي ، والبيت في حماسة أبي تمام ١ / ٤٧٠ وشرحها  
للمرزوقي ٢ / ٩٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٥ والضرائر له ص ١٨٢ ،  
والتصريح على التوضيح ١ / ٢٠٠ والمقاصد النحوية ٢ / ١٠٣ وشرح أبيات المغني  
٣١٦ / ٧ .

( ٤ ) هو مذهب ابن الطراوة والأموي وأبو عبيد القاسم بن سلام ، انظر مغني اللبيب  
١ / ٢٥٤ والجنى الداني ، والهمع ٢ / ١٢١ وابن الطراوة النحوي ص ١٦٧ .

قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

\* العَاطِفُونَ تَحِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ \*

ولا تعمل لإذا جاءت معها التاء إلا في الحين خاصة ، رفعت الحين ،  
أو نصبت ، أو جررت ، وإنما اختصت بالحين ؛ لكونه ظرفاً يعمل فيه أضعف  
عامل ، ولا يظهر معها إلا أحد الجزئين ؛ لضعفها حتى تكون كأنها  
لم تعمل إلا في جزء واحد ، فإن رفعت الحين ، وهو أقل من نصبه  
كان رفعه بأنه اسمها ، والخبر محذوف ، يُقدِّره بعضهم معرفة ، وبعضهم  
نكرة<sup>(٢)</sup> ، أي : ولات حين مناص حيناً نحن فيه ، وإن نصبت الحين ، وهو  
الأكثر - كان اسمها محذوفاً ، يُقدِّره بعضهم أيضاً معرفة ، وبعضهم نكرة<sup>(٣)</sup> ؛  
والذي يفهم من كلام المصنف - رحمه الله - أنه إن كان المحذوف الاسم  
لا تقدِّره إلا معرفة ، وإن كان المحذوف الخبر قدِّرتَه - إن شئت معرفة ،  
وإن شئت نكرة ، وإنما كان النصب بها أكثر ؛ لأنها لضعفها أظهِروا

( ١ ) هو أبو وجزة السعدي ، وعجزه :

\* والمطعمون زمان أين المطعم \*

انظر البيت في مجالس ثعلب ١ / ٣٧٤ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٨٠ والإيناف  
١ / ١٠٨ والممتع ١ / ٢٧٣ والجنى الداني ص ١٨٧ واللسان ( حين ) ١٣ / ١٣٤ ،  
وابن الطراوة النحوي ص ١٦٨ والخزانة ٤ / ١٧٥ .

( ٣ ) قال ابن هشام في المغني ١ / ٢٥٤ ( الأمر الثاني ؛ في عملها ، وفي ذلك أيضاً  
ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها لا تعمل شيئاً ، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف  
خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول للأخفش ، والتقدير عنده ؛  
في الآية ؛ لا أرى حين مناص ، وعلى قراءة الرفع ؛ ولا حين مناص كأن لهم .  
والثاني ؛ أنها تعمل عمل ( إن ) فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش .  
والثالث أنها تعمل عمل ( ليس ) ، وهو قول الجمهور ، وعلى كل قول فلا يذكر بعدها  
إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع . وانظر التبيان في  
إعراب القرآن ٢ / ١٠٩٧ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٧٢ .

مَعَهَا الْعَمَلُ الضَّعِيفَ أَكْثَرَ مِنْ إِظْهَارِهِمْ مَعَهَا الْعَمَلُ الْقَوِيَّ ، وَإِنْ  
جَرَرَتِ الْخَبَرَ اعْتَقَدَتْ لِانْخَرَفَ جَرَّرَ ، وَرُوِيَ فِي تَاءٍ (لَاتٍ) الضَّمُّ ، وَالْفَتْحُ  
وَالكَسْرُ (١) ، مَنْ فَتَحَهَا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ ، وَمَنْ كَسَرَهَا فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاةِ  
السَّاكِنِينَ ، وَمَنْ ضَمَّهَا فَلَأَنَّهَا لَمَّا قَوِيَتْ بُوْقُوعِهَا مَوْقِعَ (لَيْسَ) حَرَكِهَا بِأَقْوَى  
الْحَرَكَاتِ ، وَهِيَ الضَّمُّ ، وَإِنَّمَا جَوَزَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيرَ الْأَسْمِ / أَوِ الْخَبَرَ  
مَعْرِفَةً ، وَإِنْ كَانَتْ (لَا) مِنْ دُونِ (تَاءٍ) لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ إِلَّا فِي وَجْهِ شَاذٍّ  
أَنْشَدَ عَلَيْهِ ابْنُ الشُّجْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَمَالِيهِ :

\* فَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا

(٢) سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا \*

وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ؛ لِأَنَّ الْحِينَ مَبْهُمٌ ، فَتَعْرِيفُهُ وَتَنْكِيرُهُ سَيِّئَانِ ،  
وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (لَاتٍ) لَا تَعْمَلُ شَيْئًا ، فَإِنْ رَفَعْتَ  
الْحِينَ فَبِالْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ نَصَبْتَهُ فَعَلَى الظَّرْفِ (٣) .

قَوْلُهُ (وَتَعْمَلُ فِي الْحِينَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، وَمِنْ إِعْمَالِهَا فِيهِ مَعْرِفَةٌ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ :

\* لَاتَ هِنَا ذِكْرَى جَبِيْرَةَ (٤) \*

فَأَعْمَلَهَا فِي (هِنَا) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ (٥)

(١) رُجِعَتْ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ قَلِمًا فَحَقَّ عَلَى هَذِهِ اللَّغَاتِ -

(٢) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ - انْظُرْ دِيَوَانَهُ ص ١٧١ وَالْأَمَالِي الشُّجْرِيَّةَ ٢٨٢/١ وَالرُّوَايَةَ فِيهَا: (لَا أَنَا مَيْتَغ) وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَّةَ ٤٤١/١ وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٤٠/١ وَحَاشِيَةَ الصَّبَانَ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٢٥٣/١ وَشَرَحَ ابْنَ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٣١٥/١ وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ ١٤١/٢ وَشَرَحَ أَبِيَّاتِ الْمَغْنِيِّ ٣٧٨/٤ .

(٣) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٥٣/٢ كَلَامٌ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا ، وَانْظُرْ حَوَاشِي الْمَفْصَلِ ص ٣٠٠ .

(٤) هَذَا جِزٌّ مِنْ صَدْرِ الْبَيْتِ ، وَتَمَامُهُ :

\* لَاتَ هِنَا ذِكْرَى جَبِيْرَةَ أُمِّ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ \*

انْظُرْ دِيَوَانَهُ ص ١٣ وَالْخَصَائِصَ ٤٧٤/٢ وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لَابْنَ يَعِيْشٍ ١٧/٣ وَحَوَاشِي الْمَفْصَلِ لِلشُّلُوبِيِّ ص ٣٠١ وَرِصْفَ الْمَبَانِي ص ٢٤٥ وَالْهَمْعَ ١٢٣/٢ وَالْمَقَاصِدَ

النَّحْوِيَّةَ ١٠٦/٢ .

(٥) الْمُقْرَبُ ١٠٥/١ .

اعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ  
 - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (إِنَّ لَاتَ) هُنَا غَيْرُ عَامِلَةٍ ، وَإِنَّ (ذِكْرَى) (١) مَبْتَدَأُ (هَنَا) الَّتِي  
 قَبْلَهَا ظَرْفُ مَكَانٍ خَبَرَ عَنْ (ذِكْرَى) (٢) ، وَرَدَّ ابْنُ عَصْفُورٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَلِكَ بِنَصِّ  
 سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّ (لَاتَ) تَلْزِمُ الْحِينَ وَلَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيهِ ، وَبِمَكْنُ أَنْ  
 يَجَابَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ يُحْمَلُ نَصُّ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى (لَاتَ)  
 إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً ، وَأَمَّا غَيْرُ الْعَامِلَةِ ، فَلَا نُسَلِّمُ التَّزَامَها الْحِينَ .  
 وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (هَنَا) اسْمُ زَمَانٍ هُنَا ، وَأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ تَارَةً لِلزَّمَانِ ، وَتَارَةً  
 لِلْمَكَانِ (كَحَيْثُ) عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، وَذَكَرَ كَوْنُ (هَنَا) اسْمِ زَمَانٍ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ  
 اللَّهُ - فِي الشُّبْرَازِيَّاتِ (٥) ، وَشَيْخُنَا ابْنُ عَمْرٍو - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِهِ لِلْمَفْصَلِ ،  
 فَتَكُونُ (هَنَا) فِي الْبَيْتِ اسْمَ (لَاتَ) وَ(ذِكْرَى جَبِيْرَةً) خَيْرٌ لِأَنَّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيُّ :  
 لَاتَ هَنَا ذِكْرَى جَبِيْرَةً ، أَيُّ : لَاتَ هَذَا الْحِينِ حِينَ ذِكْرَى جَبِيْرَةً ، فَحُذِفَ  
 الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، فَيَكُونُ - حِينَئِذٍ - قَدِ اسْتَعْمَلَ (لَاتَ) هُنَا  
 مَذْكُورَةَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرَ ، عَلَى خِلَافِ اسْتِعْمَالِهَا ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ كَوْنُ الَّذِي هُوَ  
 خَبَرٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَهُوَ (حِينَ) مَحْدُوفًا ، وَيُدَلُّ عَلَى مَجِيءِ (هَنَا) لِلزَّمَانِ قَوْلُ بَعْضِ  
 بَنِي أَسَدٍ :

- =====
- (١) فِي الْأَصْلِ : (ذِكْرَى) .  
 (٢) الْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ ٢ / ٤٥٧ وانظر شرح الأبيات المشككة الإعراب ١ / ٦٦ والتذييل  
 والتكميل ج ٢ ل ٦٧ أ .  
 (٣) عِبَارَةُ الْكِتَابِ ١ / ٥٧ : (وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيُشَبِّهُونَهَا (بِعْنَى مَا) (يَلِيسَ) ؛ إِذْ كَانَ  
 مَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا ، كَمَا شَبَّهُوا (لَاتَ) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَذَلِكَ مَعَ الْحِينِ خَاصَّةً ، لَا تَكُونُ  
 لِأَنَّ مَعَ الْحِينِ ، تَضَمَّرَ فِيهَا مَرْفُوعًا وَتَنْصَبَ الْحِينِ ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ . . ) وَانظُرْ قَوْلَ ابْنِ  
 عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْمَقْرَبِ .  
 (٤) شَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُكَةِ الْإِعْرَابِ ١ / ١٧٨ ، وَانظُرِ الْمَغْنِي ١ / ١٣١ .  
 (٥) الشُّبْرَازِيَّاتُ ل ٢٦ أ .

\* فَلَمَّا حَانَ نِصْفُ اللَّيْلِ هُنَا وَهَنَا نِصْفُهُ قَسَمَ السَّوِيَّ (١)

أَلَا تَرَاهُ أَشَارَ بِ(هَنَا) الْأُولَى إِلَى زَمَنِ نِصْفِ اللَّيْلِ الْمَاضِي ، وَبِالْآخِرَى إِلَى زَمَنِ  
نِصْفِ الْبَاقِي مِنْهُ ، وَإِلَى هَذَا الْوَجْهِ ذَهَبَ الشَّلُوبِيُّ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - ،  
وَضَعَفَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَلِكَ بِأَنَّ (هَنَا) ظَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِأَنَّ يَدْخُلَ عَلَيْهِ  
(مِنْ) وَ (إِلَى) ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا إِعْمَالُ (لَاتٍ) فِي مَعْرِفَةِ ظَاهِرَةٍ ، وَإِنَّمَا تَعَمَّلُ  
فِي نَكْرَةٍ (٢) .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَمَا أَخْرَجُوهَا عَنْ أَصْلِهَا مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْمَكَانِ  
إِلَى اسْتِعْمَالِهَا فِي الزَّمَانِ ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُصَرَّفُوهَا لَا سِيَّمَا وَتَصَرَّفُهَا إِنَّمَا هُوَ  
تَقْدِيرِيٌّ ، لَا ظُهُورَ لَهُ فِي اللَّفْظِ ، وَكَمَا جَازَ أَنْ تَكُونَ الْمَعْرِفَةُ مَعَهَا مُقَدَّرَةً جَازَ أَنْ  
يُلْفَظَ بِهَا ظَاهِرَةٌ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِظْهَارُ مَا قُدِّرَ مِثْلُهُ ، وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ  
- رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ أَعْرَبَ (هَنَا) فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ (لَاتٍ) ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ( وَمِنْ  
إِعْمَالِهَا فِيهِ / مَعْرِفَةٌ ) (٣) ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لِلْهَاءِ فِي (فِيهِ) مَا تَعَوَّدَ عَلَيْهِ إِلَّا الْخَبْرُ فِي  
قَوْلِهِ ( وَتَعَمَّلُ فِي الْخَبْرِ ) (٤) ثُمَّ قَالَ بَعْدَ إِنْشَادِ الْبَيْتِ : ( فَأَعْمَلَهَا فِي (هَنَا) وَهُوَ  
مَعْرِفَةٌ ) (٥) ، فَهَذَا الْقَوْلُ مَقُولٌ لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَ (هَنَا) فِي الْبَيْتِ خَبْرًا ، وَهَذَا  
إِعْرَابٌ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ لغيره ، وَفِي كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْمُقْرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ

=====

(١) لم أقف على قائله ، والبيت ضمن ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في باب السير والنحاس  
في حماسه ٤١٣/٢ ، وانظر شرحها للتبريزي ٣٨٥/٢ ، وقال المرزوقي في شرح  
الحماسة ١٨١٦/٤ أثناء شرحه له (وسمعت شيخنا أبا علي الفارسي - رحمه الله -  
يقول : ليس هنا من لفظ هنا في شيء ، ووزنه فَعَلَلٌ ، مثل : جعفر ، فهو رباعي ،  
وهنا ثلاثي ، كأن أصله : هَنَنٌ ، فأبدلوا من إحدى نوناته الألف هربا من التضعيف.)

(٢) شرح الكافية الشافية ٥٤٥/١ . شرح التسهيل السفر الأول المجلد الثاني ص ٧٩

(٣) المقرب ١٠٥/١ .

(٤) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع .

(٥) المصدر نفسه ١٠٥/١ .

\* انظر هوانسي المفضل ص ٣٠١ .



بِالْخَبْرِ الْمَعْرِفَةِ (حِينَ) الَّتِي قَدَّرْنَاهَا مَحْدُوفَةً لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهَذَا  
الْكَلَامُ بَعَيْنِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

\* حَنْتُ نَوَارًا وَلَا زَهْنًا حَنْتَ      وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجْنَتْ \*  
\* حَنْتُ نَوَارًا وَلَا زَهْنًا حَنْتَ      وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجْنَتْ \*

غَيْرَ أَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ (لَا) غَيْرَ عَامِلَةٍ ، وَجَعَلْتَ (هَنَا) لِلْمَكَانِ تُقَدِّرُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةَ  
الْخَفِيفَةَ قَبْلَ (حَنْتَ) الَّتِي بَعْدَ (هَنَا) ؛ لِيُصْلِحَ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً ،  
(وَهَنَا) خَبْرَهُ ، وَإِذَا جَعَلْتَ (هَنَا) اسْمَ لَاتٍ كَانَ تَقْدِيرُ الْخَبْرِ : حِينَ حَنْتَ .

وَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ (٢) : إِنَّ (لَاتَ) تَعْمَلُ فِي الْحِينَ وَمُرَادِفِهِ ، بِعَيْنِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ،  
وَأُنشِدَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٣) :

\* نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَا تَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ \*  
\* نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَا تَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ \*

فَأَعْمَلُ (لَاتَ) فِي (سَاعَةٍ) ، وَقَوْلَ الشَّاعِرِ (٤) :

\* طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أُوَانٍ \*  
\* طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أُوَانٍ \*

فَأَعْمَلُ (لَاتَ) فِي (أُوَانٍ) ، وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ يُخْرَجُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، تَقْدِيرُهُ :  
وَلَاتَ حِينَ سَاعَةٍ مَنْدَمٍ ، وَلَا تَ حِينَ أُوَانٍ ، وَلَا يُنْقَضُ بِذَلِكَ قَاعِدَةٌ .

=====

- ( ١ ) اختلف في قائله - فقيل لشيب بن جعيل ، وقيل لحجل بن نضلة - انظر الشاهد  
في المسائل البصريات ٢/ ٧٥٦ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٢٠  
وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٠، ١٧٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥ والمغني  
٢/ ٥٩٢ والتذليل والتكميل ج ٢ ل ١٦٥ ب والجنى الداني ص ٤٨٩ والهمع ٢/ ١٢٣  
والخزانة ٤/ ١٩٥ .
- ( ٢ ) هذا قول الفراء وابن مالك، انظر معاني القرآن ٢/ ٣٩٧ وشرح الكافية الشافية  
١/ ٤٤٣ .
- ( ٣ ) اختلف في قائله - فقيل لمحمد بن عيسى بن طلحة، وقيل لمهلهل بن مالك الكناني،  
وتماهه : \* وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ \* ، انظره في شرح الألفية لابن  
الناظم ص ٥٨ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٨٣ وشرح ابن عقيل على الألفية  
١/ ٣٢٠ والتذليل والتكميل ج ٢ ل ١٦٥ ب والجنى الداني ص ٤٨٩ والمقاصد  
النحوية ٢/ ١٤٦ والهمع ٢/ ١٢٢ .
- ( ٤ ) هو أبو زيد الطائي ، وعجزه : \* فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ \* الشاهد في معاني  
القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٥٣ والأصول ٢/ ٤٣٣ والخضائص  
٢/ ٣٧٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٩ والإنصاف ١/ ١٠٩ وشرح المفصل لابن يعيش  
٩/ ٣٢ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٥ والجنى الداني ص ٤٩٠ والهمع ٢/ ١٢٤ والخزانة  
٤/ ١٨٣ .

## باب : الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

=====

قَوْلُهُ (وَمَعْنَاهَا التَّكْيِيدُ) (١)

قُلْنَا : أَمَّا (إِنَّ) و (أَنَّ) فَمَعْنَاهُمَا التَّكْيِيدُ ، كَمَا ذَكَرَ ، وَأَمَّا (لَكِنَّ) فَهِيَ وَإِنَّ  
فَهُمَا مِنْهَا تَكْيِيدٌ ، لَكِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أُتِيَ بِهَا لِأَجْلِهِ الاسْتِدْرَاكُ ، وَمَعْنَى  
الاسْتِدْرَاكِ : مَخَالَفَةُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا إِجَابًا وَسَلْبًا ، إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى ،  
كَقَوْلِنَا : قَامَ زَيْدٌ ، لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَقُمْ ، أَوْ : مَا أَبُوهَ قَائِمٌ ، أَوْ : مَا قَامَ زَيْدٌ  
لَكِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ ، وَإِمَّا مَعْنَى ، دُونَ لَفْظِهِ كَقَوْلِنَا : سَافَرَ زَيْدٌ ، لَكِنَّ  
عَمْرًا مُقِيمٌ ، فَمَا بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا وَإِنَّ كَانَا مُوجِبِينَ إِلَّا أَنْ مَعْنَى قَوْلِنَا :  
لَكِنَّ عَمْرًا مُقِيمٌ ، أَي : لَمْ يُسَافِرْ ، فَخَالَفَ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : (كَأَنَّ) (١)

اِخْتَلَفَ فِيهَا هَلْ هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَإِنَّ الَّتِي كَانَتْ مَكْسُورَةً أَوْ مُفْرَدَةً (٢) ؟  
مَنْ قَالَ : هِيَ مُرَكَّبَةٌ قَالَ : كَانَ أَصْلُهَا : إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، فَقَدَّمْنَا الْكَافَ  
لِغَرَضٍ أَنْ يُعْلَمَ التَّشْبِيهُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ، فَفَتَحْنَا هَمْزَةَ (إِنَّ) لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ،  
وَالْمَعْنَى عَلَى الْكَسْرِ بِبَدَلِ لِيلِ عَدَمِ احْتِيَاجِهَا إِلَى جُزْءٍ آخَرَ ، كَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ  
(أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ فِي قَوْلِهِ : (٣)

\* (أَحَقًّا) أَنْ جِيرَتْنَا اسْتَقْلَوْا فَنَبِتْنَا وَنَبِتُهُمْ فَرِيْقٌ \*

=====

(١) المقرب ١/١٠٦ -

(٢) مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة، ومذهب المالقي  
وأبي حيان أنها بسيطة - انظر الكتاب ٣/١٥١ والمقتضب ١/١٥٠ ومعنى اللبيب  
١/١٩١ ووصف المبانئي ص ٢٨٤ والتذيل والتكميل ج ٢ ل ١٩١ والجنى الداني ص ٦٨  
والهمع ٢/١٥٢ -

(٣) اختلف في قائله فقيل لرجل من عبد القيس وقيل للمفضل بن معشر البكري، وقيل لعامر بن  
اسم بن عدي الكندي انظر البيت في الكتاب ٣/١٣٦ والأصعيات ص ٢٠٠ والرواية فيها  
\* ألم تر أن جيرتنا استقلوا \* . . . وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت - انظر شرح  
أبيات سيبويه لابن النحاس ص ٣١٩ ومعنى اللبيب ١/٥٥ وشرح أبياته ١/٢٤٦ ،  
والمقاصد النحوية ٢/٢٣٥ واللسان (فرق) ١٠/٣٠١ والخزانة عرضا ١٠/٢٧٤ -

(٤) في الأصل (أحق)

وَنَحْوِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّمَنِّيِّ وَالتَّرَجِّيِّ أَنَّ التَّمَنِّيَّ يُكُونُ بِمَا يَجُوزُ وَقُوْعُهُ ، وَبِمَا لَا يَجُوزُ وَقُوْعُهُ ، كَقَوْلِكَ : لِيَتَنَبَّأَ كُنْتُ نَبِيًّا ، وَالتَّرَجِّيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا يَجُوزُ وَقُوْعُهُ . وَقَوْلُهُ : (إِنَّهَا أَشْبَهَتْ الْأَفْعَالَ) (١)

مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ ، وَأَشْبَهَتْهَا أَيْضًا مِنْ أَنَّ فِيهَا مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ /٤٩  
أَحْرَفٍ ، وَأَرْبَعَةٍ ، وَخَمْسَةٍ ، كَمَا أَنَّ الْأَفْعَالَ كَذَلِكَ ، وَأَنَّ أَوَّخَرَهَا لَزِمَةٌ  
الْفَتْحِ ، كَمَا أَنَّ آخِرَ الْفِعْلِ الْمَاضِي كَذَلِكَ ، وَأَنَّهَا تَتَّصِلُ بِهَا الضَّمَائِرُ ، كَمَا  
تَتَّصِلُ بِالْأَفْعَالَ ، تَعْلِيلُهُ أَيْضًا تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ صَاحِبُ ، وَيَجُوزُ  
أَنَّ يُقَالَ فِيهِ شَيْءٌ آخَرَ : وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَمَّا أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ شَبَّهَتْ قُوْيًا  
أَعْطَيْنَاهَا الْحَالَةَ الْقُوْيَةَ الَّتِي لِلْفِعْلِ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ ؛  
إِذْ كَانَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَالِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ وَقُوْتِهِ ، بِخِلَافِ (مَا) و (لَا) إِذْ كَانَ  
شَبَّهَتْ ضَعِيفًا ، فَأَعْطِيَا تَقْدِيمَ الْمَرْفُوعِ عَلَى الْمَنْصُوبِ . (٢)

لَا يُقَالَ : يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ تُسَاوِي هَذِهِ الْحُرُوفُ الْأَفْعَالَ .

لِأَنَّ نَقُولُ : يَظْهَرُ أَثَرُ نَقْصِهَا عَنِ الْأَفْعَالَ يَلْزُمُ تَقْدِيمَ الْمَنْصُوبِ بِخِلَافِ الْأَفْعَالَ .  
وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي عَامِلِ الرَّفْعِ فِي خَبَرِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا : (٣)

فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَرْفَعُ الْخَبَرَ ، كَمَا تَنْصِبُ الْأَسْمَ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِي الْخَبَرِ ، وَأَنَّهُ مَرْفَعٌ بِمَا كَانَ يَرْفَعُ بِهِ .

لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ اقْتَضَتْ الْخَبَرَ ، كَمَا اقْتَضَتْ الْمُسْنَدَ وَالْمُسْنَدَ

إِلَيْهِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَطْلُبُ الْخَبَرَ فَتَعْمَلُ فِيهِ ، كَمَا عَمِلَتْ فِي الْأَسْمِ .

===== \*

(١) عبارة ابن عصفور في المقرب ١/٦٠٦ (اعلم أن هذه الحروف لما كانت مختصة بالأسماء، ولم تكن كالجزء منها أشبهت الأفعال فعملت ورفعت أحد الأسمين ونصبت الآخر؛ لأنها أشبهت منها ما يطلب اسمين، وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر.)

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٩ .

(٣) انظر الإنصاف ١/١٧٦ والتبيين ص ٣٢٣ وشرح المفصل ١/١٠٢ .

\* مِمَّا أَدْعَى : (الاسم) ولعل الصواب ما أشتبهنا .

بيان الاقتضاء : أنها تطلب المبتدأ والخبر ولا بد لكل واحد منهما من الآخر \* ، ويؤيد ذلك أن ( كَانَ ) للتشبيه ولا يتأتى إلا بمشبه ومشيبه به ، فلما اقتضت الجزأين عملت فيهما ، وإذا ثبت في ( كَانَ ) ثبت في جميع أخواتها ؛ لعدم القائل بالفصل .  
وحجة الكوفيين : أن هذه حروف ، فتسقط عن رتبة ( كَانَ ) وأخواتها التي هي أفعال ، فلا تعمل في الجزأين (١) كما عملت ( كَانَ ) فيهما .  
والجواب : أنه لم ينحصر أثر ضعفها عن كَانَ في أنها لا تعمل في الجزأين (١) ، فقد ظهر أثر ضعفها بغير ذلك ؛ وهو عدم تصرفها في معمولاتها بتقديم وتأخير ، إلى غير ذلك من الأشياء التي نقصت بها عن ( كَانَ ) ، وفيها كفاية ، فلا حاجة إلى نقصها بعدم التأثير في الجزأين .

قوله : ( وَانْفَرَدَتْ إِنَّ ) إلى ( لفي الدار لقائم ) (٢)  
إعلم أن النحاة أجمعوا على جواز دخول اللام مع إن المكسورة ؛ لأنها لم تغير شيئاً مما كان المبتدأ ، أو الخبر عليه قبل دخولها إلا نصب لفظ زيد ، وإمتناع تقديم الخبر ووقوعه غير الجملة المحتملة للصدق والكذب ، ولا يغير ذلك في الإبتداء شيئاً ، فجاز دخول اللام معها ، كما تدخل مع الإبتداء ، وأجمعوا على أنها لا تدخل مع ( أَنْ ) المفتوحة الأهمزة و ( كَانَ ) و ( لَيْتَ ) و ( لَعَلَّ ) بسائر لغاتها (٣) .

(١) في الأصل ( فلا تعمل إلا في الجزأين ) بإقحام ( إلا ) .

(٢) المقرب ١/١٠٦، ١٠٧ ، وتام عبارة ابن عصفور ( ... من بين سائر أخواتها بدخول اللام في الخبر إذا كان اسماً ، أو فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً غير متصرف نحو : نعم وبئس ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملة اسمية ، فإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه ، وقد تدخل أيضاً على معمول الخبر إذا تقدم عليه ، نحو قولك : إن زيدا لفي الدار لقائم ... ) .

(٣) أنظر لغات لعل ما سيأتي ص ٢١٦ .

\* في الأصل : ( أنها تطلب لكل واحد المبتدأ والخبر ، ولا بد منهما من الآخر ) .

أَمَّا امْتِنَاعُهَا مَعَ أَنَّ (الْمَفْتُوحَةَ) ؛ فَلِأَنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا كَالْمُفْرَدِ، وَاللَّامُ لَا تَدْخُلُ  
مَعَ الْمُفْرَدِ .

وَأَمَّا امْتِنَاعُهَا صَحِّحُ الْبَوَاقِي بِفَلِأَنَّهِنَّ غَيْرِنَ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، فَلَا تَدْخُلُ مَعَهُنَّ  
لَامُ الْإِبْتِدَاءِ .

وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي (لَكِنَّ) ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى امْتِنَاعِ دُخُولِ اللَّامِ مَعَهَا، وَذَهَبَ  
الْكُوفِيُّونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِلَى جَوَازِ دُخُولِ اللَّامِ مَعَهَا . (١)

حُجَّةُ الْأُولَيْنِ أَنَّ مَعْنَى (لَكِنَّ) يَنَاقِضُ مَعْنَى (اللَّامِ) ؛ إِذْ كَانَتْ (لَكِنَّ) تَقْتَضِي تَعْلُقَ الثَّانِي  
بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ (٢) ، وَاللَّامُ تَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا ؛ إِذْ كَانَتْ  
مِنْ أَدْوَاتِ الصُّدُورِ كَمَا تَقَدَّمَ (٢) ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ اجْتِمَاعِهِمَا .

وَحُجَّةُ الْكُوفِيِّينَ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ ؛ أَمَّا السَّمَاعُ فَقَوْلُ الشَّاعِرِ : (٣)

\* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ \*

فَأَدْخَلَ اللَّامُ مَعَ لَكِنَّ .

وَأَمَّا الْقِيَاسُ ؛ فَإِنَّهُمْ قَاسُوا (لَكِنَّ) عَلَى (إِنَّ) بِجَامِعِ مَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ مِنْ بَقَاءِ مَعْنَى  
الْإِبْتِدَاءِ فِيهِ ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا : مَا قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرٌ مُنْطَلِقٌ ، وَبَيْنَ قَوْلِنَا  
مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمَرًا مُنْطَلِقٌ .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ - لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الدَّلِيلِ .

وَالجَوَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ :

=====

(١) انظر الإحصاف ٢٠٨/١ والتبيين ص ٣٥٣ وشرح المفصل ١٣٥/١ ورفص المبانى ص ٣١٠

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠٦ .

(٣) قائله مجهول - صدره ذكره ابن عقيل في شرح الألفية ٣٦٣/١ :

\* يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي \*

وانظر العجز في معاني القرآن للفرأء ٤٦٥/١ والإحصاف ٢٠٩/١ والتبيين ص ٣٥٤

وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٤/٨ ورفص المبانى ص ٣١٠ والمغني ٢٩٢/١ والجنى

الداني ص ١٣٢ والاقتراح ص ٧٢ والهمع ١٧٦/٢ والخزانة ٣٦١/١٠ .

أَمَّا الْبَيْتُ فَلَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ ، وَلَا أَوَّلُهُ ، وَلَمْ يَذْكَرْ مِنْهُ إِلَّا هَذَا ، وَلَمْ يَنْشِئْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ وَثِقَ بِهِ فِي اللُّغَةِ ، وَلَا عُرِيَ إِلَى مَشْهُورٍ بِالضَّبْطِ وَالِإِتْقَانِ ، وَفِي ذَلِكَ مَا فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ صَحَّحْنَاهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : وَلَكِنَّ إِنْ بَيَّنَّا مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ ، فَخَفَّفَ الْهَمْزَةَ بِإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى النُّونِ وَحَذَفَ إِحْدَى التَّوْنَاتِ ؛ لِكَثْرَةِ اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ ، فَصَارَ اللَّفْظُ : وَلَكِنَّ بِي ، فَلَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ - حِينَئِذٍ - إِلَّا مَعَ (إِنْ) - لَا مَعَ (لَكِنَّ) .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ هَذِهِ اللَّامُ زَائِدَةٌ ، لَا لَامَ الْاِبْتِدَاءِ ، كَاللَّامِ فِي قَوْلِهِ : (١)

\* مَرُّوا عَجَالًا فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ

قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجَهُودًا \*

وَقَوْلِهِ : (٢)

\* أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقِيبَةِ \*

فَلَا دَلِيلَ فِي الْبَيْتِ - حِينَئِذٍ - .

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى (إِنْ) ، فَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الدَّلِيلِ يَبَيِّنُ الْفَرْقَ ، فَثَبَّتْ عَدَمُ مُصَاحَبَةِ اللَّامِ لِلْكَنِّ .

وَاعْلَمُ أَنَّ اللَّامَ إِذَا دَخَلَتْ مَعَ (إِنْ) فَلَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ ، لَا غَيْرَ ، عَلَى مَا سَنَبِّئُ ، (٣)

=====

(١) لم أقف على قائله، وهو في مجالس ثعلب ١/١٥٥ والمسائل العضديات ص ٦٨ ، والخصائص ١/٣١٦ وسر الصناعة ١/٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٤ وورصف المياني ص ٣١٢ والمغني ١/٢٥٤ وشرح أبياته ٤/٣٥٩ والهمع ٢/١٧٨ والخزانة ١٠/٣٢٧ .

(٢) هو روية بن العجاج والبيت في ديوانه ص ١٧ قال البغدادي في الخزانة ١٠/٣٢٦ ما نصه (وهذا البيت نسبة الصاغاتي في العباب إلى عنتر بن عروش . .) والبيت في سر الصناعة ١/٣٧٨ وشرح ابن يعيش على المفصل ٤/١٣٠ ، ٧/٥٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٢٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥٩ وورصف المياني ص ٣١١ والمغني ١/٢٥٤ وشرح شواهد ٢/٦٠٤ والخزانة ١٠/٣٢٢ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ .

وَكَانَ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ تَدْخَلَ قَبْلَ (إِنْ) لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : كَوْنُهَا لَامَ الْإِبْتِدَاءِ ، فَيُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَبْتَدَأِ الْكَلَامِ .

وَالْآخَرُ : أَنْ هَمْزَةُ (إِنْ) إِذَا أُبْدِلَتْ هَاءً ظَهَرَتْ اللَّامُ قَبْلَهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :<sup>(١)</sup>

\* لَهْنِكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ \*

عَلَى خِلَافٍ فِيهِ يُدَكَّرُ بَعْدَ<sup>(٢)</sup> ، لَكِنْ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ اللَّامِ وَإِنْ لِاتِّفَاقِهِمَا

فِي الْمَعْنَى ، فَأَعْتَزَمُوا عَلَى تَأْخِيرِ أَحَدِهِمَا ، وَكَانَ تَأْخِيرُ اللَّامِ أَوْلَى ؛ لَكُونِهَا

غَيْرَ عَامِلَةٍ ، فَلَا يُغَيَّرُ تَأْخِيرُهَا شَيْئًا ، بِخِلَافِ تَأْخِيرِ (إِنْ) ، فَإِنَّهُ كَانَ يُطْسَلُ

عَمَلُهَا ، فَأَخَّرَتِ اللَّامُ لِذَلِكَ ، وَاقْتَضَى تَأْخِيرُهَا أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ)

بشَيْءٍ ، وَإِلَّا لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْحَرْفَيْنِ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ مُقَدِّمَةً عَلَى (إِنْ) ، فَأَدْخَلَتْ حِينَئِذٍ

عَلَى الْخَبَرِ ؛ لِيَكُونَ الْأَسْمُ فَاصِلًا بَيْنَهُمَا ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا مُفْرَدًا ،

أَوْ فِعْلًا مُضَارِعًا ، وَيَحْتَاجُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَقُولَ : (غَيْرَ مَنْغِيٍّ) ؛ فَإِنَّهُ

لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ زَيْدًا لَمَّا يَقُومُ ، وَكَذَلِكَ مَعَ جَمِيعِ حُرُوفِ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّ غَالِبَ

حُرُوفِ النَّفْيِ أُولَاهَا لَامٌ ، كَذَلَا ، (لَمْ) ، (لَنْ) ؛ فَيَسْتَثْقِلُ اجْتِمَاعُ اللَّامِينَ ، وَطُرِدَ ٢/٥ .

الْحُكْمُ فِي بَاقِي حُرُوفِ النَّفْيِ (أَوْ يَكُونُ الْخَبَرُ فِعْلًا مَاضِيًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ) نَحْوُ :

إِنَّ زَيْدًا لَنِعَمِ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُتَصَرِّفِ يُشَبِّهُ الْأَسْمَ (أَوْ يَكُونُ الْخَبَرُ ظَرْفًا)

نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ (أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا) نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لِفِي الدَّارِ (أَوْ

جُمْلَةً اسْمِيَّةً) نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لِأَبُوهِ قَائِمٌ ، وَيَحْتَاجُ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ : (غَيْرَ مَنْغِيَّةٍ)

=====

(١) لم أقف على قائله - وهذا الصدر وقع في بيتين، وهما :

\* لَهْنِكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ      على كاذبٍ مِنْ وَعْدِهَا ضَوْءُ صَادِقٍ \*

\* لَهْنِكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ      على هِنَوَاتِ كَاذِبٍ مِنْ يَقُولِهَا \*

انظر اللسان (لهن) ٣٩٣/١٣ والإنصاف ٢٠٩/١ والتبيين ص ٣٥٥ والهمع

١٧٨/٢ والخزانة عرضا ٣٤٠/١٠

(٢) انظر ما سيأتى ص ٢١٤ -

لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمُضَارِعِ<sup>(١)</sup> ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَزِيدَ فِي ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ : (وَلَا يَكُونُ  
الْخَبْرُ شَرْطًا وَجَزَاءً) ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا إِنْ تَكْرَمَهُ لِيَشْكُرَكَ ؛ لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ تُلَبِّسُ  
بِأَنَّهَا لَامُ الْقَسَمِ ، لَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَجَازَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ تَدْخُلَ  
اللَّامُ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ فَتَقُولَ : إِنَّ زَيْدًا إِنْ تَكْرَمَهُ لِيَشْكُرَكَ ، وَقَالَ : (لِأَنَّهَا  
- حِينَئِذٍ لَا تُلَبِّسُ ؛ إِذْ كَانَتْ لَامُ الْقَسَمِ لَا تَدْخُلُ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ) \* وَلَا  
سَمَاعَ يَعْضُدُهُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ لِكَثْرَةِ تَأَخُّرِ اللَّامِ عَنِ مَوْضِعِهَا  
الْأَصْلِيِّ ، وَيَزِيدُ أَيْضًا : (وَلَا يَكُونُ خَيْرٌ إِنْ قَسَمَا) نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا - وَاللَّهِ -  
لَأَضْرِبَنَّه .

قَوْلُهُ : ( فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا مُتَّصِرًا لَمْ يَجُزْ دُخُولُهَا عَلَيْهِ )<sup>(٢)</sup>  
لِإِعْدِ الْمَاضِي مِنَ الْأَسْمِ ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ : (إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ قَدْ) فَإِنَّهُ  
- حِينَئِذٍ - يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ ؛ لِأَنَّهُ - حِينَئِذٍ - يَقْرُبُ  
مِنَ الْحَالِ ، فَيَشْبَهُ الْمُضَارِعَ .

قَوْلُهُ : (وَقَدْ تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْأَسْمِ إِذَا وَقَعَ مَوْضِعَ الْخَبْرِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنَّ فِي  
الدَّارِ لَزَيْدًا)<sup>(٣)</sup>

إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَوْضِعَ اللَّامِ كَانَ الْمُبْتَدَأَ الَّذِي هُوَ اسْمٌ إِنْ وَقَعَ الْفَصْلُ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِنْ ، وَلَا مَانِعَ مِنْ دُخُولِهَا ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنْ مَوَاضِعِ  
(دُخُولِ) اللَّامِ ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ : (بِشَّرْطِ أَلَّا يَكُونَ اسْمٌ إِنْ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ  
الْمُشَدَّدَةَ مَعَ مَا فِي صِلَتِهَا) نَحْوُ : إِنَّ فِي ظَنِّي أَنَّكَ مُقِيمٌ ، وَلَا تَعْتَقِدُ أَنَّ دُخُولَ اللَّامِ  
عَلَى الْأَسْمِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْفَاصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْ الْخَبْرَ ، بَلْ لَوْ قَدَّمْتَ

(١) انظر ما تقدم ص ٢١١ .

(٢) المقرب ١٠٦/١ .

(٣) زيادة - بها يستقيم الكلام .

\* انظر ما أحازه ابن الأثير في تسهيل الفوائد ص ٦٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢ ، والممع ١٧٤/٢ .



مَعْمُولِ الْخَبْرِ عَلَى اسْمٍ إِنَّ فَقُلْتَ : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنَّ فِيكَ  
عَمْرًا رَاغِبٌ ، جَازَ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْأَسْمِ - حِينَئِذٍ بِإِفْصَالِ الْمَعْمُولِ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ إِنَّ .

وَقَوْلُهُ : ( وَقَدْ تَدَخَّلُ أَيْضًا عَلَى مَعْمُولِ الْخَبْرِ ) (١)

هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ مِنْ مَوَاضِعِ دُخُولِ اللَّامِ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ تَقْدِيمَ  
الْمَعْمُولِ عَلَى الْخَبْرِ إِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْمُولِ  
وَقَدْ تَأَخَّرَ لَكَانَتْ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى فَضْلَةٍ ، وَهِيَ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ تَدْخُلَ  
عَلَى أَحَدِ جُزْئِي الْجُمْلَةِ ، فَلَا تَتَأَخَّرُ إِلَى الْفَضْلَةِ ، أَمَا إِذَا تَقَدَّمَ  
الْمَعْمُولُ عَلَى الْخَبْرِ فَقَدْ وَقَعَ مَوْضِعَ مَا هُوَ أَحَدُ جُزْئِي الْجُمْلَةِ فَجَازَ ،  
وَيَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ : (بَشْرَطُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ الْعَامِلُ مِمَّا يَجُوزُ دُخُولُ السَّلَامِ  
عَلَيْهِ) فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ قَامَ ، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ  
عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ وَإِنَّ دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْمُولِ - هِيَ فِي الْمَعْنَى  
دَاخِلَةٌ عَلَى الْعَامِلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَاضِي لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا  
لَمْ تَكُنْ مَعَهُ قَدْ (٢) ، فَلَا يَجُوزُ : إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَامَ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ  
وَالْفَرَّاءِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي إِجَازَتِهِمَا ذَلِكَ (٣) .

قَوْلُهُ : ( وَقَدْ تَدَخَّلُ أَيْضًا عَلَى الْخَبْرِ وَمَعْمُولِهِ بِشْرَطِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْخَبْرِ ) (٤)  
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ ، فَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ زَيْدًا  
لَبِكَ لَوَاشِقٌ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى جَوَازِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٥)

=====

- (١) المقرب ١٠٧/١ وتتمة قول ابن عصفور ( . . إذا تقدم عليه ، نحو قولك : إن زيدا  
لفي الدار قائم . . )
- (٢) انظر ما تقدم ص ١٢٢ .
- (٣) انظر ارتشاف الضرب ١٤٥/٢ .
- (٤) المقرب ١٠٧/١ وعبارة ابن عصفور ( وقد تدخل أيضا على معمول الخبر إذا تقدم  
عليه ، نحو قولك : إن زيدا لفي الدار قائم )
- (٥) انظره في الهمع ١٧٢/٢ ، وتمامه : وَإِنْ حَلِمِي إِذَا أُودِيَتْ مَعَهَا دُجُجٌ

\* إِنِّي لَعِنْدَ أَذَى الْمَوْلَى لَدَوْحِقْ \*

وَمِمَّا نَقَلَهُ الْفَرَاءُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَعَانِيهِ عَنِ الْكِسَائِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَنَّهُ سَمِعَ  
أَبَا الْجَرَّاحِ يَقُولُ : إِنِّي لِيَحْمَدُ اللَّهُ لَصَالِحٌ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ الْمُجِيزُ لِذَلِكَ : يَكُونُ تَكَرُّارُ  
الْلَامِ تَأْكِيدًا ، وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ ذَلِكَ ، وَقَالَ إِنَّ الْحَرْفَ إِذَا كُرِّرَ لِلتَّأْكِيدِ أُعِيدَ مَعَ  
مَا دَخَلَ عَلَيْهِ - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وَاضْطَرَبَ النُّقْلُ فِي عِزْوَةِ الْمَذَاهِبِ ، فَعَزَا السِّيْرَافِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْمَنَعَ إِلَى أَبِي  
الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ ، وَاخْتَارَهُ هُوَ أَيْضًا ، وَالْإِجَازَةُ إِلَى الزُّجَاجِ<sup>(٣)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَزَا  
الْأَبْدِيُّ<sup>(٤)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِهِ الْجَزُولِيَّةَ إِجَازَةً دَخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِمَا مَعًا إِلَى  
الْمُبَرِّدِ ، وَالْمَنَعَ إِلَى الزُّجَاجِ ، بِالْعَكْسِ مِمَّا ذَكَرَ السِّيْرَافِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - \*

قَوْلُهُ : ( وَلَا تَدْخُلِ اللَّامُ عَلَى إِنْ نَفْسِهَا ) إِلَى قَوْلِهِ : ( تُرِيدُ : لِلَّهِ أَنْتَ )<sup>(٥)</sup>  
اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ اللَّامِ بَعْدَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ هَاءً ، نَحْوُ : لَهْنِكَ ، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ  
مِنْهُمْ ابْنَ يَعِيْشٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ لَامُ  
الْإِبْتِدَاءِ وَأَنَّهُ لَمَّا تَغَيَّرَتْ صُورَةٌ إِنْ يَأْبَدَالِ الْهَاءِ مِنْ هَمْزَتِهَا صَارَتْ كَأَنَّهَا حَرْفٌ آخَرُ  
غَيْرُ إِنْ ، فَجَسَّازَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّامِ<sup>(٦)</sup> ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ

(١) معاني القرآن ٣٠/٢ .

(٢) سورة هود آية ١٠٨ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ج ٣ ل ٦٠ .

(٤) اسمه علي بن محمد بن عبدالرحمن أبو الحسن النحشني الأبدئي ، ولد سنة ٦١٣هـ ، تتلمذ على الأستاذ  
أبي علي الشلوبين وأبي الحسن الدباج وابن عصفور والصنار ، من تلاميذه أبو جعفر بن الزبير وابن الفخار  
الأركش وأبو حيان ، له من المؤلفات شرح الجزولية ، وإملاء علي كتاب سيويه وعلي الإيضاح والجمل ،  
توفي - رحمه الله - سنة ٦٨٠ بفرناطة ، ترجمته في بغية الوعاة ١٩٩/٢ ، وانظر ما عزاه في شرح  
الجزولية ١١٠١/٢ .

(٥) المقرب ١٠٧/١ .

(٦) انظر شرح المفصل ٢٥/٩ .

\* لم أقف على المسألة في المقتضب، ولعل الأبدئي وهم فيما عزاه ؛ لأن السيرافي أقرب عبداً من هذين الإمامين ،  
ثم إن ابن مالك في شرح التسهيل ٣١/٢ عزا المنع إلى المبرد والإجازة إلى الزجاج ، وكذلك فعل الرضي  
في شرح الكافية ٣٥٦/٢ .

النُّحَاةِ إِلَى أَنْ هَذِهِ اللَّامُ لَيْسَتْ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ؛ مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ لَمْ تَمْنَعِ الْجَمْعَ  
 بَيْنَ اللَّامِ وَإِنَّ إِلَّا لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَالْمَعْنَى لَا يَتَغَيَّرُ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ ،  
 أَوْ تَرْكِهَا ، فَالْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ مَعْنَا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مَوْجُودٌ ، فَلَا نَجْمَعُ  
 بَيْنَهُمَا ، أُبَدِلْتُ أَوْ لَمْ تُبَدَلْ ، فَيَحْتَاجُونَ إِلَى تَخْرِيجِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: (١)

\* لَهْنِكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ \*

وَمَا كَانَ مِثْلَهُ ، فَخَرَجَهُ سَيَبُويهِ وَابْنُ السَّرَّاجِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا رَجَحَهُمُ (٢)  
 بِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى إِنْ إِنَّمَا هِيَ لَامُ جَوَابِ الْقَسَمِ ، لَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ؛

بَدَلِيلٍ مُجِيبٍ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ مَعَهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

\* لَهْنِكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْسِيْمَةٍ \*

كَمَا أَنْشَدَنَاهُ أَوْلًا (٣) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (٤)

\* وَأَمَّا لَهْنِكَ مِنْ تَذَكَّرَ عَهْدِهَا لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَأْسِ \*

وَخَرَجَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَجَمَاعَةٌ قَبْلَهُ عَلَى أَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ لَامُ جَوَابِ الْقَسَمِ ،

وَلَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ يَعِيشَ وَغَيْرُهُ ، بَلَّ قَالَ: أَصْلُهُ : لِلَّهِ أَنْكَ مِنْ بَرَقٍ ،

ثُمَّ حَذَفُوا اللَّامَ مِنْ (لِلَّهِ) فَقَالُوا : لِأَنَّ بَسْكَوْنَ الْهَاءِ ، فَحَذَفَتْ الْأَلِفُ لِاتِّقَاءِ

السَّاكِنِينَ ، ثُمَّ أَلْقَوْا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الْهَاءِ ، وَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ تَخْفِيفًا ، فَقَالُوا :

لَهْنِكَ ، أَوْ أَصْلُهُ : لِأَنَّ بَسْكَوْنَ الْهَاءِ - إِنَّكَ ، فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ حَذْفًا طَلَبًا

(١) نسب هذا البيت لـغلام من بني كلاب ، ونسب أيضا لفتى من بني نمير، وصدده :

\* أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلِيٍّ قَلْبُ الْحِمَى \*

انظره في مجالس ثعلب ٩٣/١ والمسائل العسكرية ص ٢٥٧ والخصائص ٣١٥/١

١٩٥/٢ وسر الصناعة ٣٧١/١ وأمالى القالي ٢٢٠/١

وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ والمغني ٢٣١/١ وشرح أبياته ٣٥٠/٤ والخزانة ١٠

٢- انظر الكتاب ١٥٠/٣ والأصول ٢٥٩/١ وشرح أبيات المغني ٣٤٨/٤

والهمع ١٧٩/٢ .

(٣) تقدم إنشاده وتخرجه ص ١٠٢١ .

(٤) هو المرار الفقعسي، والبيت في نوادر أبي زيد ص ٢٠١ والخزانة ٣٢٦/١، ٣٤٠،

٣٤٣، ٣٤٥ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٩٤١ .

للتخفيف ، فصار اللفظ : لا هنك ، ثم حذفوا ألفه (فصار اللفظ : لهك) (١)  
 قوله : (إلا أن يكون الخبر ظرفاً ، أو مجروراً) (٢)

اختلاف النحاة / في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدمتهما على اسم  
 إن ، فقال قوم : نُقَدِّرُ الاستقرار بعد اسم إن ؛ لئلا نكون قد فصلنا  
 بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور ، وقال بعضهم : لا ، بل نقدره  
 قبل الظرف والمجرور ، ولا يعتد بهذا فضلاً ؛ لكونه لازم الإضمار ، ولا  
 يجوز إظهاره .

مثال تقديم معمول الخبر عليه : إن زيدا غلامه ضرب ، فإن كان مانع ،  
 نحو : إن زيدا ما ضرب غلامه ، لم يجز تقديمه على (ما) ، وما أشبه ذلك .  
 وفي (العل) حذف نون الوقاية أجود من إثباتها ؛ لطول الكلمة ، وكثرة  
 اجتماع المتقاربات ، وفي لعل لغات عشر : لعل ، عل ، لعن ، عن ، لأن ،  
 أن ، رعن ، رغن ، لعن ، لعنت بالتاء ، وهي أقلها استعمالاً ، ذكرها  
 أبو علي - رحمه الله - في التذكرة ، والثلاثة التي قبلها أقل استعمالاً  
 أيضاً من الستة اللواتي قبلهن .

قوله (وإذا لحقت هذه الحروف ما) إلى آخره (٤)

مذهب سيبويه - رحمه الله - أنه لا يجوز أن تعتقد (ما) زائدة ، وتنصب  
 الاسم بعدها وترفع الخبر إلا في (ليت) وحدها ، لأجل اليب الذي رواه (٥)

=====

( ١ ) انظر الصحاح (لهن) ٢١٩٧/٦ والمقرب ١٠٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور

٤٣٣/١ وشرح أبيات المغني ٤/٣٤٨ .

( ٢ ) المقرب ١٠٧/١ .

( ٣ ) انظر هذه اللغات في الإبدال لابن السكيت ص ١١١ : والإيضاح ١/٤٤ ، والتسهيل

ص ٦٦ والهمع ١٥٣/٢ و ١٥٤ .

( ٤ ) المقرب ١٠٩/١ وتام عبارة ابن عصفور ( . . لم يجز إعمالها ، نحو قولك : انما زيد

قائم ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء )

( ٥ ) الكتاب ١٢٧/٤ ، وهو قوله :

قالت ألامننا لهننا لانا إلى حمامينا ونصفه فقيد

وانظر البيوان ص ٤٤ ، والمخلص في ضبط قواشئ العربية ص ٤٤ .

عَنِ النَّابِغَةِ ، وَفِي بَاقِيَّهِنَّ لَا يَرَى أَنْ تَكُونَ (ما) كَافَةً ، وَمَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ  
 بِالْأَبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَقَاسَ بَعْضُهُم الْبَوَاقِي عَلَى (الْبَيْتِ) ، فَأَجَازَ فِي الْجَمِيعِ  
 أَنْ تَعْتَقِدَ أَنْ (ما) كَافَةً فَتَرْفَعُ ، وَأَنْ تَعْتَقِدَ هَا زَائِدَةً فَتَنْصِبَ (١) ، ثُمَّ اخْتَلَفَ  
 هُوَ لِأَنَّ ، فَجَعَلَ بَعْضُهُم الْوَجْهَيْنِ فِي الْجَمِيعِ عَلَى السُّوَاءِ ، وَفَصَّلَ  
 بَعْضُهُمْ فَقَالَ : الْكَفُّ فِي (أَنْ) وَ (أَنَّ) وَ (لَكِنَّ) أَحْسَنُ مِنَ الزِّيَادَةِ ، لِكُونِهِنَّ  
 لَمْ يُغَيِّرَنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَالْمَوْضِعُ يَطْلُبُ الْعَبْتِدَاءَ ، وَالزِّيَادَةُ فِي (كَأَنَّ)  
 وَ (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ) أَحْسَنُ مِنَ الْكَفِّ ، لِتَغْيِيرِهِنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ (٢) .

لَا يُقَالُ فِي (لَيْتَ) إِذَا بَقِيَ اخْتِصَاصُهَا بَعْدَ دُخُولِ (ما) ، كَمَا كَانَ قَبْلَهُ وَجَبَّ  
 أَنْ تَعْمَلَ ، وَلَا تَجْعَلَ (ما) كَافَةً .

لَأَنَّا نَقُولُ : هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ضَعِيفَةٌ ، وَقَدْ حَصَلَ الْفَصْلُ بَيْنَهَا  
 وَبَيْنَ مَا كَانَ اسْمَهَا (ما) ، فَجَازَ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُهَا لضعفها ، وَإِنْ كَانَتْ  
 الْاِخْتِصَاصُ بِبَاقِيَّهَا .

وَالْخُلْبُ : اللَّيْفُ ، بِضَمِّ اللَّامِ ، كَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَأَنْشَدَ  
 عَلَيْهِ الْبَيْتَ (٤) ، ثُمَّ قَالَ : (وَكَذَلِكَ الْخُلْبُ بِالتَّسْكِينِ) وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ - رَحِمَهُ  
 اللَّهُ - (وَالْخُلْبُ : حَبْلُ اللَّيْفِ وَالْقَطْنِ إِذَا رُقَّ وَصَلَبَ) (٥)

وَقَوْلُهُ : (إِذَا كَانَتْ فِعْلِيَّةً فَصِلَ بَيْنَهُمَا) (٦)

إِنَّمَا التَّزِيمُ الْفَصْلُ لِعِلَّةِ مُرَكَّبَةٍ مِنْ مَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ ، وَهُمَا : الْعِوَضُ مِنْ تَخْفِيفِهَا ، وَإِهْلَاؤُهَا  
 مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا .

=====

- (١) هذا مذهب الزجاجي، ووافقه على ذلك الزمخشري وابن مالك - انظر الهمع ١٩١/٢ والمفصل ص ٢٩٢ وشرح الكافية الشافية ٤٧٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ .
- (٢) هذا مذهب الزجاج وابن أبي الربيع - انظر الهمع ١٩١/٢ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٢٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ .
- (٣) الصحاح ١٢٢/١ .
- (٤) وهو قول ربيعة بن العجاج : \* كَأَنَّ وَرَيْدِيَه رَشَاءُ خُلْبٍ \* انظر ديوانه ص ١٦٩ والصحاح (خلب) ١٢٢/١ والمقرب ١١٠/١ واللسان ٣٦٥/١ .
- (٥) انظر المحكم ١٢٨/٥ . (٦) المقرب ١١١/١ .

وقوله : ( وَإِنَّ أَلْغَيْتَ لَزِمْتَ اللَّامُ )<sup>(١)</sup>

ليس على إطلاقه ، بل نقول : إن لم يظهر المعنى لزمت اللام للفرق ، كما ذكر ، وإن ظهر بدون اللام جاز تركها ، وإن كان الإتيان أحسن ، ومنه ما جاء في الحديث ( إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبعثنا وما لنا من طعام إلا التمر )<sup>(٢)</sup> - فلم يأت باللام لما كان المعنى لا يلبس ، ومثله قول الشاعر :<sup>(٣)</sup>

\* إِنَّ وَجَدْتُ الْكَرِيمَ يَمْنَعُ أَحِيَّ  
سَانًا وَمَا إِنَّ بَدَا يَعْدُ بِخِيَلًا \*

وأبيات أخر ترك في جميعها اللام لفهم المعنى .

قوله : ( وَأَنْفَرَدْتُ إِنَّ ، وَلَكِنَّ ، إِلَى ) ( فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ )<sup>(٤)</sup>

اعلم أنك إذا قلت : إن زيدا أخوك وعمرو ، اختلفوا في رفع ( عمرو ) فذهب بعضهم<sup>(٥)</sup> إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا مبتدأ ، وخبره محذوف ؛ لدلالة الأول عليه ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على موضع الإبتداء عند هؤلاء ، كما يجوز في الوجه الآخر ، على ما سنذكره ، فيكون عند هؤلاء من عطف الجملة على الجملة ، وذهب أكثر المحققين إلى أنه معطوف على موضع ( إن ) مع اسمها ، وكذلك ( لكن ) ، قالوا : وذلك لأن قولك : إن زيدا أخوك ، في المعنى ، كقولنا : زيد أخوك ، فيكون ( أخوك ) قبالة ( أخوك ) ، يبقى ( إن زيدا ) قبالة ( زيد ) في : زيد أخوك ، و ( زيد ) مرفوع بالإبتداء ، فكان ( إن زيدا ) في موضع رفع بالإبتداء ، وإذا كان كذلك جاز

(١) المصدر نفسه ١١١/١ وتمام عبارة ابن عصفور ( ... فرقا بينها وبين النافية نحو قولك : إن زيد لقاتم .. )

(٢) من حديث عامر بن ربيعة - رضي الله عنه - ، انظره في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥١ .

(٣) لم أقف على قائله ، انظره في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٢ .

(٤) المقرب ١١٢/١ وتمام عبارة ابن عصفور ( ... يجوز العطف على موضعها مع الاسم في أحد القولين ... )

أَنَّ تَعَطُّفَ عَلَيْهِ (عَمْرُو) بِالرَّفْعِ ، وَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَأَشَارَ الْمَصْنُفُ  
- رَحْمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ ( فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ) إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ ، وَاخْتَارَ  
جَوَازَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَهُوَ مُخْتَارٌ أَكْثَرَ الْجَمَاعَةِ .<sup>(١)</sup>

فَإِنَّ قِيلَ : كَيْفَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْحَرْفِ وَالِاسْمِ ؟

قِيلَ : لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :<sup>(٢)</sup>

\* لَدَيْكَ أَدْنَى دُونَ حَبْلِي مَكَانَهُ وَأَوْصِي بِهِ اللَّهُ يَهَانَ وَيُكْرَمًا \*

فَقَوْلُهُ : ( وَيُكْرَمًا ) مَعْطُوفٌ عَلَى ( لَا يَهَانَ ) ، وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى ( يَهَانَ ) مِنْ دُونَ ( لَا ) ؛  
لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، فَكَمَا جَازَ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ مَعَ الْحَرْفِ جَازَ أَنْ يُعْطَفَ  
عَلَى الْإِسْمِ مَعَ الْحَرْفِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى تَوْهَمِ الرَّفْعِ الَّذِي  
كَانَ فِي ( زَيْدٌ ) قَبْلَ دُخُولِ ( لِمَنْ ) وَ ( لَكِنْ ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا إِنَّمَا غَيَّرَا اللَّفْظَ مِنَ الرَّفْعِ

=====

( ١ ) جَاءَ فِي الْخَزَانَةِ ٣٠١ / ١٠ ( قَالَ الشَّاطِبِيُّ : وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّ الرَّفْعَ فِي  
الْمَعْطُوفِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ جَمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى أُخْرَى ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ  
مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ ، وَنَقَلَ عَنِ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَّاءِ وَالْمَبْرَدِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيِّ  
فِي غَيْرِ الْإِيضَاحِ وَابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ وَالشُّلُوبِيِّ فِي آخِرِ قَوْلِيهِ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ  
أَصْحَابِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ عَطْفًا حَقِيقَةً مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَأَنْ  
قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، عَطْفٌ فِيهِ (عَمْرُو) عَلَى مَوْضِعِ ( زَيْدٌ ) وَهُوَ  
الرَّفْعُ ، كَمَا عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ خَيْرِ لَيْسَ . . . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشُّلُوبِيُّ فِي أَوَّلِ  
قَوْلِيهِ وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِيضَاحِ ، وَجَمَلُ الزَّجَاجِيِّ ، وَمَالَ إِلَى  
بَعْضِ مَنْ شَرَحَ كِلَاهُمَا أَخْذًا بِالظَّاهِرِ مِنْ كِلَاهُمَا ، وَتَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ  
كَلَامَ سَيَبَوِيهِ ، وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ إِلَى الْأَوَّلِ وَنَصَرَهُ وَزَيْفُ  
غَيْرِهِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ ، وَالْمَعْتَمَدُ الْمَعْضُودُ بِالذَّلِيلِ ، وَقَدْ  
تَصَدَّى ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ لِنَصْرَةِ فِي مَسْأَلَةِ أَفْرَدَهَا ، وَابْنُ الزَّبِيرِ مِنْ شَيْخِ  
شَيْوْخِنَا اعْتَنَى بِالمَسْأَلَةِ جِدًّا ، وَطَوَّلَ فِيهَا الْكَلَامَ ، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ  
مَنْ اعْتَمَدْنَا مِنْ شَيْوْخِنَا ، فَتَلَقِينَاهُ عَنْهُمْ ، فَمَنْ أَرَادَ التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ  
فَعَلِيهِ بِكَلَامِ ابْنِ الزَّبِيرِ فِيهِ غَايَةُ الشِّفَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ ) .  
وَانظُرِ الْأَصُولَ ٦١ / ٢ وَجَمَلُ الزَّجَاجِيِّ ص ٥٥٥ وَالْإِيضَاحَ ص ١١٦ وَالْبَسِيطَ  
فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ٧٩٩ / ٢ .

( ٢ ) لَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ فِي عَمْرٍو هَذَا الْمَكَانَ .

إلى النَّصْبِ ، والمعنى المَفهُومُ في الرَّفْعِ من هذا الكلامِ بَاقٍ بِجِـاَلِهِ ، فَكَانَ الرَّفْعُ بَاقٍ لِيَقَاءِ الْمَعْنَى الدَّالِّ هُوَ عَلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ ، وَيَكُونُ حِينَئِذٍ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، كَالْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَهَذَا الْوَجْهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ يَعْبُرُ عَنْهُمَا النُّحَاةُ كَثِيرًا بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ مَعَ (إِنَّ) ، وَ(لَكِنَّ) ، وَعَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ مَعَ (لَيْتَ) ، وَ(كَأَنَّ) وَ(لَعَلَّ) وَ(أَخْتَلَفُوا فِي (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ ، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى مَنَعِ الْعَطْفِ مَعَهَا عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَمِنْ جُمَلَتِهِمُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ ، فَلَمْ تَبْقَ هُنَا كَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ مَعَهَا ، وَقَالُوا: إِنَّهَا لَمْ تُغَيَّرْ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ بَلْ مَعْنَاهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَإِنْ جَعَلْتَ الْجُمْلَةَ فِي حَيْزِ الْمَفْرَدِ ، فَلَوْ كَانَ خَبْرًا لَكِنَّ مَشْتَقًا نَحْوُ: إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَعَمْرُو ، جَازَ فِي (عَمْرُو) أَيْضًا الرَّفْعُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ تَعَطُّفَهُ عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (مُنْطَلِقًا) ، لَكِنَّ الْأَحْسَنَ ، أَوْ الْوَاجِبَ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَنْ تُوَكِّدَ، فَتَقُولُ: إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا هُوَ وَعَمْرُو .

قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَطَفْتَ قَبْلَهُ فَالنَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ لَيْسَ إِلَّا (١))

هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب: (٢)

مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَاخْتَارَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ إِلَّا بَعْدَ مَجِيئِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ أَمْرًا مَتَّوَهُمًا ، لَا حَقِيقَةً ، وَقَبْلَ مَجِيئِ الْخَبَرِ لَمْ يَتِمَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، فَكَيْفَ يَتَوَهُمُ ؟ وَمَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ الْجَوَازُ مُطْلَقًا ، قَبْلَ مَجِيئِ الْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ بَعْدَهُ . وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ وَتَبِعَهُ الْمُبَرِّدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ إِنْ ظَهَرَ النَّصْبُ فِي اسْمٍ

(١) المقرب ١/١١٢ .

(٢) انظر هذه المذاهب في معاني القرآن للفراء ١/٣١١ والأصول ١/٣٠٦ والإنصاف ١/١٨٥ ، وأسرار العربية ص ١٥٢ ، والتبيين ص ٣٤١ .



إِنْ فَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ إِلَّا بَعْدَ مَجِيئِ الْخَبَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ كَقَوْلِكَ :  
 لِيُنْكَ وَزَيْدًا قَائِمًا ، جَازَ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَسَّمْ  
 الْخَبَرُ عَلَى الْمَعْطُوفِ .

وَلَهُمْ أَدِلَّةٌ وَأَجْوِبَةٌ عَنْهَا مَذْكُورَةٌ فِي الْكُتُبِ ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
 بِالصَّوَابِ .

## بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

=====

العَادَةُ أَنْ يُقَدَّمَ فِي الْمَنْصُوبَاتِ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ؛ لِكَوْنِهِ هُوَ الْمَفْعُولُ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ الْإِنْسَانُ ، وَالْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدَّمَ الْمَفْعُولَ بِهِ ؛ لِمَا كَانَ هُوَ الْفَارِقَ بَيْنَ الْمُتَعَدِّيِّ مِنَ الْأَفْعَالِ وَاللَّازِمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : (مُتَعَدِّ) بِقَوْلٍ مُطْلَقٍ إِلَّا فِي الْمُتَعَدِّيِّ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَفِي مَا عَدَاهُ يُقَالُ : فَعَلَّ لَا زِمًا ، وَإِنْ قِيلَ : (مُتَعَدِّ) قَيَّدَ بِأَنْ يُقَالَ : مُتَعَدِّ إِلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ ، أَوِ الْمَفْعُولِ فِيهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : (كُلُّ فَضْلَةٍ) (١)

دُخُولُ لَفْظِ (كُلِّ) فِي الْحَدِّ لَا يَصْلُحُ ؛ قَالُوا : لِأَنَّ كَلًّا بِهَا يُعْتَبَرُ اطْرَادُ الْحَدِّ وَانْعِكَاسُهُ ، فَإِذَا كَانَتْ فِي الْحَدِّ فَبِمَاذَا يُعْتَبَرُ ؟ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ كَلًّا إِذَا اسْتَعْمِلَتْ قَدْ يُرَادُ بِهَا مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا الْعُمُومُ بِطَرِيقِ الْإِفْرَادِ ؛ فَتَكُونُ - حِينَئِذٍ - كَالْمُشْتَرِكِ ، فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْحَدِّ .

=====

## بَابُ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ

قَوْلُهُ : ( عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ ) (١)

تَحَرَّرَ مِنْ مِثْلِ : أَمَرْتُكَ خَيْرًا ، أَوْ أَمَرْتُكَ بِخَيْرٍ ، فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ  
بِنَزْعِ الْخَافِضِ لَمْ يَكُنْ وَصُولُهُ إِلَيْهِ مَنْصُوبًا ، وَوَصُولُهُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ ،  
بَلْ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ مَنْصُوبًا فَالْخَافِضُ مُرَادٌ مُقَدَّرٌ مُوَصَّلٌ ( الْفِعْلُ ) (٢) إِلَى الْمَفْعُولِ  
كَمَا يُوَصَّلُهُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا ، وَلَا كَذَلِكَ : نَصَحْتُ زَيْدًا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا .

قَوْلُهُ : ( نَحَوُ : نَصَحَ ) (٣)

يُرِيدُ بِهِ نَصَحْتُ ، وَشَكَرْتُ ، وَكَلَّمْتُ ، وَوَزَنْتُ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : نَصَحْتُ زَيْدًا ،  
وَنَصَحْتُ لَزَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي .

قَوْلُهُ ( وَقَعَ الْفِعْلُ ، أَيْ : الْحَدِيثُ ) (٤)

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ عَلَى نَوْعَيْنِ : حَقِيقِيٍّ ، وَصِنَاعِيٍّ ، فَالْفِعْلُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ  
الْحَدِيثُ ، وَالْفِعْلُ الصَّنَاعِيُّ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ ، وَسُمِّيَ  
الْفِعْلُ الصَّنَاعِيُّ فِعْلًا بِاسْمِ أَصْلِهِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الصَّنَاعِيَّ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ  
الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ الْحَقِيقِيُّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٥) ، حِينَئِذٍ - أَصْلٌ ، وَالْفِعْلُ  
الصَّنَاعِيُّ فَرْعٌ ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ أَصْلِهِ .

=====

(١) المقرب ١/١١٤ .

(٢) في الأصل ( للفعْل ) .

(٣) المقرب ١/١١٤ .

(٤) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع .

(٥) وذهب الكوفيون إلى عكس ما ذهب البصريون ، فالمصدر عندهم مشتق من الفعل ،

انظر الإنصاف ١/٢٣٥ وأسرار العربية ص ١٧١ والتبيين ص ١٤٣ وشرح

الكافية ٢/١٧٨ .

قوله : ( وَيَجُوزُ إِدْخَالُ اللَّامِ )<sup>(١)</sup> إِلَى آخِرِهِ .

الْفِعْلُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى مَفْعُولِهِ كَانَ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَقْوُومٍ ،

فَلَا يُجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ضَرَبْتُ لَزِيدٍ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ حَصَلَ لَهُ نَوْعُ ضَعْفٍ ، فَجَازَ

تَقْوِيَّتَهُ بِاللَّامِ ، فَتَقُولُ : لَزِيدٍ ضَرَبْتُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : **إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا**

**تَعْبِرُونَ** <sup>(٢)</sup> ، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلَ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ

أَضْعَفَ مِنَ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَعْمُولِهَا ، مُتَقَدِّمَةً كَانَتْ

أَوْ مُتَأَخِّرَةً ، تَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ لَزِيدٍ ، وَ : لَزِيدٍ ضَارِبٌ .

أَصْلُ الظَّنِّ : رَجْحَانٌ أَحَدُ الْمُعْتَقِدِينَ عَلَى الْآخِرِ ، وَالْمَرْجُوحُ وَهُمْ ، فَإِنْ

اسْتَوَيَْا فَهُوَ شَكٌّ ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ الظَّنُّ بِمَعْنَى الْعِلْمِ .

فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ مِنَ الْخَاطِرِيَّاتِ لِابْنِ جَنِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ - <sup>(٣)</sup> مَسْأَلَةٌ : قُلْتُ

لَهُ - يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِذَا كَانَتْ (عَلِمْتُ) <sup>بِغَيْرِ سَبِيلٍ</sup>

بِمَعْنَى (عَرَفْتُ) عُدِّيَتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (الْعِلْمِ) عُدِّيَتْ

إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ عِلِمْتُ وَعَرَفْتُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؟

فَقَالَ : لَا أَعْلَمُ لِأَصْحَابِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي ذَلِكَ فَرْقًا مُحْصَلًا ، وَالَّذِي

عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ (عَرَفْتُ) مَعْنَاهَا : الْعِلْمُ الْمَوْصُولُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَشَاعِرِ

وَالْحَوَاسِّ بِمَنْزِلَةِ (أَدْرَكْتُ) ، وَعَلِيَّتُ (مَعْنَاهَا الْعِلْمُ) <sup>(٤)</sup> مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْمَشَاعِرِ

=====

( ١ ) المقرب ١ / ١١٥ وتعام عبارة ابن عصفور ( . . ) على المفعول به إذا تقدم على

العامل ، قال الله تعالى : **إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ** ، وقد كبر ، ذلك

مع التأخير إلا أنه لا ينقاس عليه إلا في ضرورة نحو قوله :

\* \* فلما أن توافقنا قليلاً أنخنا للكلاكل فارتمينا

أى : ( اتخنا الكلاكل ) ( ٢ ) سورة يوسف آية ٤٣ .

( ٣ ) أغلب الظن أن هذا الجزء من الخاطريات مفقود ، وقد نقل السيوطي هذه المسألة

برمتها في الاشباه والنظائر ٧ / ٢٤٩ .

( ٤ ) هذه العبارة وقعت في الأصل بعد كلمة ( أدركت ) ، ولا معنى لها على هذا النسق ،

وما أثبتته من الأشباه والنظائر ٧ / ٢٥٠ .

والحواس - يدلك على ما ذكرنا في (عرفت) قوله تعالى : **يُعرف المجرمون**  
**بسيماهم** (١) **والسيما** : تدرك بالحواس وبالمشاعر ، وكذلك في ذكر الجنة  
**وعرفها لهم** (٢) **أي** : طيب رائحتها لهم ، من العرف وهو الرائحة ،  
 والرائحة إنما تعلم من جهة الحاسة ، وكقوله (٣) :

\* أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلي عريفهم يتوسم \*

قلت له : أفيجوز أن تقول عرفت ما كان ضده في اللفظ أنكرت ، وعلمت ما كان  
 ضده في اللفظ جهلت ، فإذا أريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الإنكار  
 تعدت إلى مفعول واحد ، وإذا أريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الجهل  
 تعدت إلى مفعولين ، ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا ؛ لأن (أنكرت) ليست  
 بمعنى (جهلت) ؛ لأن الإنكار قد يضام العلم ، والجهل لا يضام العلم (٤) ؛  
 ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعلمه ، ولا يصح أن ينكر ما قد يجهله ؛ ولأن  
 الجهل يكون في القلب فقط ، والإنكار يكون باللسان وإن وصف القلب به ،  
 كقولك : أنكره قلبي ، كان مجازا ، وكون الإنكار باللسان دلالة على أن  
 المعرفة متعلقة بالمشاعر ، فقال : هذا صحيح .

ووجدت بمعنى (أصبت) يتعدى إلى مفعول واحد ، وبمعنى (حزنت) يتعدى  
 بحرف جر ، نحو : وجدت عليه ، وزعمت بمعنى (قول يتبعه اعتقاد)  
 يتعدى إلى مفعولين ، وبمعنى (كفلت) يتعدى إلى واحد ، وبمعنى (قلت)

=====

( ١ ) من الآية ٤١ من سورة الرحمن .

( ٢ ) يشير إلى قوله تعالى من سورة محمد آية ٦ **ويودخلهم الجنة عرفها لهم** .

( ٣ ) هو طريف بن تميم العنبري ، والبيت في الكتاب ٧ / ٤ والأصمعيات ص ١٢٧ والمنصف  
 ٦٦ / ٣ ودلائل الإعجاز ص ١٢٣ وشرح شواهد الشافية ٤ / ٣٧٠ وانظر اللسان  
 (عرف) ٢٣٦ / ٩ .

( ٤ ) في الأشباه والنظائر ٧ / ٢٥١ (قد يصاحبه . . والجهل لا يصاحبه العلم . .)

( ٥ ) في الأصل (جهله) ، وما أثبتته عن الأشباه والنظائر ٧ / ٢٥١ .

يَتَعَدَّى إِلَى جُمْلَةٍ ، وَرَأَيْتُ بِمَعْنَى (أَبْصَرْتُ) ، أَوْ (ضَرَبْتُ رِئْتَهُ) يَتَعَدَّى إِلَى  
مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَبِمَعْنَى (اعْتَقَدْتُ) ، تَقُولُ : فُلَانٌ يَرَى رَأْيِي / أَبِي حَنِيفَةَ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَي : يَعْتَقِدُهُ اعْتِقَادَهُ ، وَبِمَعْنَى (المَشُورَةَ) تَقُولُ : أَنَا أَرَى  
لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، أَي : أَشِيرُ عَلَيْكَ بِهِ ، يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ .

وَقَوْلُهُ : ( وَجَعَلَ بِمَعْنَى صَوَّرَ ) (١)

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا } (٢) ، أَي : صَوَّرْنَاكُمْ ، وَوَسَطُ الشَّيْءِ :  
خِيَارُهُ .

الِاخْتِصَارُ : أَنْ تَذْكَرَ أَحَدَهُمَا وَتَحْذِفَ الْآخَرَ ، وَأَنْتَ تُرِيدُهُ .

وَالِاقْتِصَارُ : أَنْ تَذْكَرَ أَحَدَهُمَا وَتَحْذِفَ الْآخَرَ ، وَ ( أَنْتَ ) لَا تُرِيدُهُ . (٣)

الإِلْفَاءُ : إِبْطَالُ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَوْضِعِ .

وَالْتَعْلِيْقُ : إِبْطَالُ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَوْضِعِ .

وَقَوْلُهُ : ( ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَأَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ) (٤)

فِيهِمَا خِلَافٌ بَيْنَ سَيَّبِيوِيهِ وَالْأَخْفَشِ (٥) ، فَسَيَّبِيوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَى أَنْ (أَنَّ وَأَنَّ)

مَعَ صِلَتَيْهِمَا يَسُدُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَسَدَّ الْمَفْعُولِينَ ، لَوْجُودِ الْخَيْرِ وَالْمَخْبِرِ

عَنْهُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ (ظَنَنْتُ) ، وَالْأَخْفَشُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَى أَنَّ هَذِهِ فِي مَوْضِعِ

الْمَفْعُولِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ (صِلَتِهِ) (٦) مُقَدَّرٌ بِالْمَفْرَدِ ، فَيَحْتَاجُ

إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : حَاصِلًا ، أَوْ مَوْجُودًا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ .

=====

(١) المقرب ١/١١٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٤٣ ، وسيذكر الشارح - رحمه الله - معانٍ آخر لعادة (وسط) ما سيأتي ص ٢٥٣ .

(٣) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٤) المقرب ١/١١٨ .

(٥) انظر الكتاب ١/١٢٥ والمقتضب ٢/٣٤٣ والهمع ٢/٢٢٣ .

(٦) في الأصل (صلتهما) .

قوله (الفصل) (١)

اِخْتَلَفَ الْخَلِيلُ وَمَنْ تَبِعَهُ ، وَالْكَوْفِيُّونَ فِيهِ ، فَذَهَبَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -  
وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنْ الْفَصْلَ حَرَفَ عَلَى صُورَةِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ، فَلَا مَوْضِعَ لَهُ  
حِينَئِذٍ - مِنَ الْإِعْرَابِ .

وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ ، وَمَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ كِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ  
تَأْكِيدٌ لَهُ ، وَيَبْطُلُ كَوْنُهُ تَأْكِيدًا عَلَى مَا ذَكَرُوا أَنَّهُ لَيْسَ بِتَأْكِيدٍ لَفْظِيٍّ ، وَلَا  
مَعْنَوِيٍّ ، لِأَنَّ اللَّفْظِيَّ: إِعَادَةُ اللَّفْظِ بِعَيْنِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ ، وَالْمَعْنَوِيُّ:  
مُنْحَصِرٌ فِي تِلْكَ الشَّعَةِ وَتَوَابِعِهَا (٢) ، وَلَيْسَ هَذَا وَاحِدًا مِنْهَا ، فَبَطُلَ  
كَوْنُهُ تَأْكِيدًا عَلَى مَا ذَكَرُوا ؛ ففِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ - حِينَئِذٍ - نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ  
قَالَ : (ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ) ، ثُمَّ قَالَ : ( لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ) ، فَقَوْلُهُ : (ضَمِيرٌ)  
يَقْتَضِي كَوْنَهُ اسْمًا ، وَقَوْلُهُ : ( لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ) يَقْتَضِي كَوْنَهُ حَرْفًا ؛  
فَيَتَنَاقَرُ اللَّفْظُ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنَّهُ لَا تَطْهَرُ الْفَصْلِيَّةُ) ، إِلَى قَوْلِهِ : (لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ) (٤)

=====

(١) المقرب ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٨ وانظر المقتضب ٤/ ١٠٤ والإنصاف ٢/ ٧٠٦ وشرح المفصل

لابن يعيش ٣/ ١٠٩ .

(٣) ذكرها المؤلف في باب التوكيد ل ٦٨ - فقال : (هذه الألفاظ هي التي تعرف

بالتوكيد المعنوي، وهي منحصرة في تسعة ألفاظ وتوابعها ثلاثة ألفاظ من (ك ل

وما معها ، وهي (كلا) للمذكر المثنى ، وكلتا للمؤنث المثنى وكل للجمع ، سواء

المذكر والمؤنث فيه ، وأربعة ألفاظ من (جمع) وهي أجمع للمذكر المفرد ، وجمعها

أجمعون ، وجمعاء للمفرد المؤنث وجمعها : جمع ، والنفس والعين ، والتوابع ثلاثة

أكتع وأبصع (بالصاد والضاد) وأبتع) وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٤ .

(٤) المقرب ١/ ١١٨ وتتمة كلام ابن عصفور ( . . نصابا إلا في باب ظننت وأعلمت

بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسما ظاهرا ، نحو قولك : أعلمت زيدا

عمرا هو القائم ، ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيدا لعمرو ، لأنه ظاهر ،

والضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلا منه ؛ لأن الضمر إذا كان بدلا مما قبله

فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب ، فلو كان بدلا لقلت : إياه ؛

فتبين أنه فصل ، لا موضع له من الإعراب . . )

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ ، جَازَ أَنْ  
يَكُونَ بَدَلًا ، فَلَا يَتَّعِينَ لِلْفَصْلِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ مَعَ كَانَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ  
الْمُنْطَلِقُ ، وَإِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْمُنْطَلِقُ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ (هُوَ) مُبْتَدَأً  
وَالْمُنْطَلِقُ (خَبْرَهُ) ، فَلَا يَتَّعِينَ لِلْفَصْلِيَّةِ أَيْضًا ، وَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَّتُهُ  
هُوَ الْمُنْطَلِقُ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ (هُوَ) توكِيدًا لِلزَّمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي (ظَنَّتُهُ) ، فَلَا  
يَتَّعِينَ لِلْفَصْلِيَّةِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : (إِنَّمَا تَظْهَرُ الْفَصْلِيَّةُ نَصًّا فِي بَابِ ظَنَّتُ  
وَأَعْلَمْتُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الَّذِي قَبْلَ الْفَصْلِ اسْمًا ظَاهِرًا) وَيَعْوِزُهُ أَنْ  
يَقُولَ : (وَبِشَرْطِ أَنْ يَظْهَرَ النِّصْبُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي) ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ :  
ظَنَّتُ زَيْدًا هُوَ الْمُعْطَى ، لَمَا تَعَيَّنَ هُنَا لِلْفَصْلِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ قَبْلَهُ  
اسْمًا ظَاهِرًا ؛ لَجَوَّازٌ أَنْ يَكُونَ (هُوَ) مُبْتَدَأً و (الْمُعْطَى) خَبْرَهُ .

قَوْلُهُ : (أَوْ فِي بَابِ كَانَ بِشَرْطِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْفَصْلِ) (١)

لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذَا : أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفَصْلِ إِلَّا فِي بَابِ  
كَانَ ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ أَيْضًا مَعَ ظَنَّتُ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ ظَنَّتُ زَيْدًا لَهُوَ  
الْقَائِمُ ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ : أَنَّهُ لَا يَتَّعِينَ الزَّمِيرُ لِلْفَصْلِيَّةِ نَصًّا فِي بَابِ كَانَ  
إِلَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ .

وقوله : (أَعْنِي أَفْعَلَ مِنْ) (٢)

يَنْبَغِي أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهِ (أَوْ مِثْلًا) تَقُولُ : ظَنَّتُ زَيْدًا هُوَ مِثْلَكَ .

قَاعِدَةُ: الزَّمِيرُ إِذَا أُكِّدَ بِزَمِيرٍ كَانَ الزَّمِيرُ الثَّانِي الْمَوْكَّدُ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ لَا غَيْرُ ،  
سِوَاءَ كَانَ الزَّمِيرُ الْأَوَّلُ الْمَوْكَّدُ مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُجْرُورًا ، نَحْوُ : قُمْتُ أَنَا ،  
وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِهِ هُوَ ، (وَكَائِنْ) (٣) مَعْنَاهُ : التَّكْثِيرُ ، وَيَجْمَعُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ

=====

(١) المقرب ١/١١٩ . (٢) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع .

(٣) في الأصل (وكان) تصحيف ، والكلمة من بيت لجبرير ، ونصه :

\* وكان بالباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصايبا \*

انظره في المقرب ١/١١٩ .



وَعَلَى لُغَاتِهِ فِي الْعَدَدِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - (١) ، مِثَالُ اسْمِ الْأَسْتِفْهَامِ :  
 عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَخُوكَ ، وَمِثَالُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ : عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَخُوكَ ، وَمِثَالُ  
 الْهَمْزَةِ : عَلِمْتُ أَزِيدَ مُنْطَلِقًا ، وَمِثَالُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ : عَلِمْتُ لَزِيدًا مُنْطَلِقًا ،  
 وَمِثَالُ مَا النَّافِيَةِ : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، وَمِثَالُ إِنْ وَفِي خَبَرِهَا اللَّامُ : عَلِمْتُ  
 إِنْ زَيْدًا لِمُنْطَلِقٍ .

قَوْلُهُ : ( دَعَا بِمَعْنَى سَمَى ) (٢)

اِحْتِرَازٌ مِنْ دَعَا بِمَعْنَى ( تَضَرَّعَ إِلَى اللَّهِ وَخَضَعَ ) وَبِمَعْنَى ( صَاحَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ )  
 قَالَ : (٣)

\* دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الْأَمْرِ مَا لَمْ يَفْعَلِ الْأَخْوَانُ \* .

قَوْلُهُ : ( وَأَمَّا حَذْفُ اثْنَيْنِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدٍ ) إِلَى آخِرِهِ . (٤)

أَمَّا جَوَازُ حَذْفِهَا ، أَعْنِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ اِحْتِصَارًا فَجَائِزٌ ، لَا مَانِعَ مِنْهُ ،  
 وَأَمَّا حَذْفُ الثَّلَاثِ اِحْتِصَارًا فَسَبِيحٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي حَذْفِ الثَّانِي مِنَ مَفْعُولِي  
 ظَنَنْتُ اِحْتِصَارًا ، فَمَنْ أَجَازَ الْحَذْفَ هُنَاكَ أَجَازَهُ فِي الثَّلَاثِ هُنَا ، وَمَنْ  
 مَنَعَهُ فِي الثَّانِي هُنَاكَ مَنَعَهُ فِي الثَّلَاثِ هُنَا ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الثَّلَاثَ هُنَا  
 هُوَ الثَّانِي هُنَاكَ بِعَيْنِهِ .

وَأَمَّا حَذْفُ الثَّلَاثِ ، أَوِ الثَّانِي هُنَا اِحْتِصَارًا فَلَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا ، كَمَا لَا يَجُوزُ

( ١ ) باب العدد من الأبواب المفقودة من التعليقة .

( ٢ ) المقرب ١ / ١٢١ .

( ٣ ) ظم أقتب على قائله ، وهو في الكامل للمبرد ١ / ١٢٥ والمفصل ص ٢١٥ وشرحه لابن يعيش ٦ / ٢٧ والرواية في هذه المصادر ( مالا ) بدل ( مالم ) .

( ٤ ) المقرب ١ / ١٢٢ ، وتعام عبارة ابن عصفور ( . . فجائز اختصارا وغير جائز اقتصارا ، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان أولا في باب ظننت ، والثالث ما كان ثانيا فيه ، ويجوز أن تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين الثاني والثالث . )

بِالْجَمَاعِ حَذْفُ أَحَدِهِمَا فِي بَابِ ظَنَنْتُ اقْتِصَارًا .

وَأَمَّا حَذْفُ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ مَعًا، فَهَلْ يَجُوزُ اقْتِصَارًا ، أَوْ لَا ؟

فِيهِ خِلَافٌ <sup>(١)</sup> ، أَصْلُهُ مِنْ تَرْجَمَةِ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَيْثُ قَالَ : ( هَذَا

بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ، وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ

تَقْتَصِرَ عَلَى مَفْعُولٍ مِنْهُمْ وَاحِدٍ دُونَ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ هَا هُنَا

كَالْفَاعِلِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَعْنَى ) <sup>(٢)</sup> ، فَمَنْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ

حَذْفِ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ مَعًا قَالَ : لِأَنَّ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَصَّ عَلَى

عَدَمِ جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ دُونَ الثَّلَاثَةِ ، فَأَنَا أَقْبِفُ عِنْدَ

نَصِّهِ ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ - وَمِنْ جُمْلَتِهِمُ السِّرَافِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَأَوَّلَ قَوْلَ

سَيَبَوِيهِ : ( لَا يَجُوزُ ) بِإِلَّا يَحْسُنُ ، وَقَالَ : ( مَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

مِنَ التَّعْلِيلِ فِي التَّرْجَمَةِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ حَذْفِهِمَا حَيْثُ قَالَ : ( لِأَنَّ الْمَفْعُولَ

هُنَا كَالْفَاعِلِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَبْلَهُ ) ، وَقَدْ كَانَ الْفَاعِلُ هُنَاكَ يَجُوزُ

الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ مِنْ دُونَ الْمَفْعُولِينَ ، فَلْيَجْزُ هُنَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَوَّلِ ، دُونَ الثَّانِيِ

وَالثَّلَاثِ <sup>(٣)</sup> ) . وَهَذَا الْكَلَامُ تَأْوِيلٌ غَيْرٌ مَا ذَكَرَ مُسْتَقْصَى فِي التَّعَالِيقِ عَلَى كِتَابِ

سَيَبَوِيهِ ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِهِ هُنَا .

قَوْلُهُ : ( أَنْبَاءٌ وَنَبَأٌ ، وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ ، وَحَدَّثَ ) <sup>(٤)</sup>

فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ خِلَافٌ ، هَلْ هُنَّ مُتَعَدِّيَاتٌ بِأَنْفُسِهِنَّ إِلَى مَفْعُولِينَ ، وَإِلَى

الْآخِرِ بِالتَّضْعِيفِ ، أَوْ بِالْهَمْزَةِ ، أَوْ هُنَّ مُتَعَدِّيَاتٌ إِلَى وَاحِدٍ بِالتَّضْعِيفِ

=====

( ١ ) قَالَ أَبُو حِيَانَ فِي الْإِرْتِشَافِ ٣ / ٨٤ ( . . ) وَأَجَازَ الْجَرْمِيَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ

الْآخِرِينَ ، وَذَهَبَ سَيَبَوِيهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . . . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْبَادِشِ وَابْنِ طَاهِرِ

وَابْنِ خُرُوفِ وَالْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيِّ وَابْنِ عَصْفُورِ . . ) وَانظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورِ ١ / ٣١٤ .

( ٢ ) الْكِتَابُ ١ / ٤١ . ( ٣ ) شَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسِّرَافِيِّ ح ١ ل ٢٩٢ .

( ٤ ) الْمُقْرَبُ ١ / ١٢٢ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ( لَخَبَّرَ )

وَالهَمْزَةُ كَمَا ذُكِرَ، وَإِلَى الْاِثْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ؟  
 الأولُ : مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ ، وَقَالَ : إِنَّهُنَّ  
 لَمَّا كُنَّ بِمَعْنَى عِلْمِ الْمُتَعَدِّيَةِ بِنَفْسِهَا إِلَى اِثْنَيْنِ تَعَدِّيْنِ تَعَدِّيَّتَهَا ، ثُمَّ  
 زَادَهُنَّ الْهَمْزَةُ ، أَوْ التَّضْعِيفُ وَاحِدًا ، فَصَارَتِ الْمَفَاعِيلُ ثَلَاثَةً (١) ، وَهُوَ الَّذِي  
 أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ : ( إِذَا ضَمَّنْتَ مَعْنَى أَعْلَمَ ) (٢)  
 وَالثَّانِي : مَذْهَبُ سَيَّبُوهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الْعَرَبِ : ( نَبَّأْتُ  
 زَيْدًا عَنْ عَمْرٍو بِكَذَا ) (٣) ، وَكَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :  
 \* وَخَبَّرْتَهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ \* (٤)

ثُمَّ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَيْسَتْ عَنْ هَا هُنَا بِمِنْزِلَةِ الْبَاءِ فِي : ( كَفَى بِاللَّهِ ) (٥) ،  
 يَعْنِي : أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ ، قَالَ : ( لِأَنَّ عَلِيَّ وَعَنْ لَا يُفَعَّلُ بِهِمَا ذَلِكَ ، وَلَا يَمُنُّ<sup>ه</sup>  
 فِي الْوَاجِبِ ) (٥)

قُلْتُ : وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ عَنْ لَيْسَتْ زَائِدَةٌ كَانَ النَّصْبُ عِنْدَ حَذْفِهَا عَلَى إِسْقَاطِ  
 الْجَارِ ، لَا عَلَى أَنَّهُ مُتَعَدٌِّّ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ أَعْلَمَ - حِينَئِذٍ - .

=====

( ١ ) المقتضب ١٢٢/٣ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ والهمع ٢٥٠/٢ .

( ٢ ) المقرب ١٢٢/١ .

( ٣ ) عبارة الكتاب ٣٨/١ . . . . . وكما تقول : نبئت زيدا يقول ذلك أي عن زيد )

( ٤ ) هذا عجز البيت - وصدره :

\*\*\* \* وذلك من نبأ جاءني \* \*\*\*

انظر الديوان ص ١٨٥ وفيه : ( وأنبئته ) بدل ( وخبرته ) ، وانظر المغني ١/٣٢٠ .

وشرح أبياته ٣٠٨/٥ والمقاصد النحوية ٣٢/٢ .

( ٥ ) عبارة الكتاب ٣٨/١ ( وليست عن علي ها هنا بمنزلة الباء في قوله ( كفى بالله شهيدا ) وليس يزيد ، لأن عن علي لا يفعل بها ذلك ، ولا يمين في الواجب )

## بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ

مُثْلُهَا : الضَّوَارِبُ الرَّجُلِ ، وَالضَّارِبَاتُ الرَّجُلِ ، وَالضَّوَارِبُ غُلَامَ الرَّجُلِ ،  
وَالضَّارِبَاتُ غُلَامَ الرَّجُلِ ، وَهَذَا الرَّجُلُ هُنَّ الضَّوَارِبُ غُلَامِهِ ، وَهَذَا الرَّجُلُ  
هُنَّ الضَّارِبَاتُ غُلَامِهِ ، وَهَوَءُ الضَّوَارِبِ زَيْدًا ، وَهَوَءُ الضَّارِبَاتِ زَيْدًا ،  
وَهَوَءُ الضَّوَارِبِكَ ، وَهَوَءُ الضَّارِبَاتِكَ ، وَالضَّارِبَانِ زَيْدًا ، وَالضَّارِبُونَ  
زَيْدًا .

قَوْلُهُ : ( فَإِنْ أَثَبَّتَ النَّوْنُ لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ )

إِثْبَاتُ النَّوْنِ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْمَظْهَرِ دُونَ الْمُضْمَرِ ، فَلَا يُقَالُ : الضَّارِبَانِكَ ،  
وَلَا الضَّارِبُونَكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ : (١)

\* هُمُ الْآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ \*

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّوْنَ فِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بَدَلٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ  
الَّذِينَ كَانُوا فِي الْمَفْرَدِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ ، وَابْنُ جَنِّيٍّ ،  
وَالزَّمْخَشَرِيُّ (٢) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَإِثْبَاتُهَا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَإِنْ كَانَا التَّنْوِينُ لَا يَثْبُتُ  
تَغْلِيْبًا الْجَانِبِ الْحَرَكَةِ ، وَحَذْفُهَا فِي الْإِضَافَةِ وَإِنْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ لَا يُحذفُ فِيهَا  
تَغْلِيْبًا الْجَانِبِ التَّنْوِينِ ، وَعِنْدَ آخَرِينَ هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ وَحَدَّهُ عِنْدَ  
الْإِضَافَةِ ، لِحذفِهَا ، وَبَدَلٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَحَدَّهَا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ لِثُبُوتِهَا ،  
وَبَدَلٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ مَعًا بِحَيْثُ لَا أَلِفٌ وَلَا لَامٌ إِلَّاضَافَةً . (٣)

(١) لم أقف على قائله - وتامه : \* إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا \*  
انظره في مجالس ثعلب ١٥٠ / ١ ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦ / ٢ والكامل ١٦٤ / ١  
وضرورة الشعر للسيرافي ص ٥٠ والصحاح (ها) ٢٥٥٩ / ٦ والمفصل ص ٨٥ ،  
وشرحه لابن يعيش ١٢٥ / ٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٧ والخزانة ٢٦٩ / ٤ .  
(٢) انظر الإيضاح ص ٢٢ واللمع ص ١٠٣ وسر الصناعة ٤٤٩ / ٢ والمفصل ص ١٨٨ ،  
وشرحه لابن يعيش ٧ / ٥ والهمع ١٦٣ / ١ .

(٣) المذهب الأول لابن كيسان ، والثاني عليه ابن ولاد وأبو علي ، والثالث للزجاج - انظر  
التذيل والتكميل ج ١ ص ٦٩ وانظر الهمع ١٦٣ / ٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٣ / ١ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( هَم ) تَصْغِيفٌ .

\* فِي الْأَصْلِ : ( تَغْلِيْبٌ )

\* فِي الْأَصْلِ : ( كَمَا نَ )

قَوْلُهُ : ( وَإِنْ حَذَفَتْهَا جَازَ النَّصْبُ إِنْ قَدَّرْتَ حَذْفَهَا لِلطُّولِ ، وَالخَفْضُ إِنْ قَدَّرْتَ حَذْفَهَا لِلإِضَافَةِ ) (١)

هذه العبارة لا تستحسن ؛ فإنك متى قدرت حذف النون للطول وجب النصب ، وإن قدرت حذفها للإضافة وجب الجر ، فالتعبير في مثل هذا بالجواز يستقبح ، وأحسن من هذه العبارة أن يقول : وإن حذفها جاز النصب ، ويكون الحذف للطول ، والجر ، ويكون الحذف للإضافة .

قَوْلُهُ : ( إِنْ قَدَّرْتَ حَذْفَهَا لِلإِضَافَةِ ) (٢)

لأن النون بدل التنوين ، والتنوين دليل تمام الكلمة ، والإضافة دليل نقصان الكلمة ؛ لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة ، فلو ثبت النون في المضاف لكانت الكلمة الواحدة في حالة واحدة تامة وناقصة ، وهذا لا يجوز (٣) .

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى المضى وليس فيه ألف ولا م لا يعمل البتة في فاعل ولا مفعول ، لكن يعمل في الظرف والمجرور .

إسم الفاعل يعمل عمل الفعل لجر يانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، وأنه يذكر ويؤنث ، ويفرد ويثنى ويجمع ، كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع والتأنيث ؛ ولذلك عمل في الحال والإستقبال ، دون المضى ؛ لأنه جرى على المضارع ، ولم يجر على الماضي ، هذا إذا لم يكن فيه الألف واللام ، فإن كان فيه الألف واللام عمل على كل حال في المضى والحال والإستقبال ؛ لأنه

(١) المقرب ١/١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ١/١٢٤ .

(٣) في باب الإضافة ل٧٥ أعاد المؤلف هذا التعليل بنحو مما هنا ، فأنظره إن شئت هناك .

\* في الأصل بعد هذه العبارة : ( وتقط النونات في الإضافة ) فتل هذه العبارة :

- حَيْئُذٍ - يَكُونُ صِلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَيَقْوَى فِيهِ مَعْنَى الفِعْلِ ، فَيَعْمَلُ ،  
 حَيْئُذٍ ، لِقُوَّةِ مَعْنَى الفِعْلِ ، فَعَمِلَتْ لَذَلِكَ فِيهِ ، لَا لِجَرِيَانِهِ عَلَى الفِعْلِ ،  
 وَكَذَلِكَ الأَمْثِلَةُ لَمَّا كَانَتْ لِلْمُبَالَغَةِ قَوِيٍّ فِيهَا مَعْنَى الفِعْلِ فَعَمِلَتْ لِذَلِكَ ،  
 لَا لِلْجَرِيَانِ عَلَى الفِعْلِ ، لِأَنَّهَا غَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَيْهِ فِي مَا ذَكَرْنَا .  
 قَوْلُهُ : ( وَنَصَّبَهُ مَا بَعْدَهُ ) (١)

مِثَالُ الْمَسْأَلَةِ : هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ ، وَهَذَا مُعْطِيًا زَيْدٍ  
 دِرْهَمًا أَمْسٍ ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ هُنَا لَا يَعْمَلُ ، لَكُونِهِ لِلْمُضِيِّ ، فَلَا يَكُونُ  
 نَاصِبًا لِلثَّانِي ، فَيَكُونُ نَصَبُ الثَّانِي بِفِعْلِ مَقْدَرٍ ، تَقْدِيرُهُ : يُعْطِيهِ دِرْهَمًا  
 أَمْسٍ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِأَنَّهُ يَنْصَبُ الثَّانِي مَعَ كُونِهِ لِلْمُضِيِّ إِلَّا السَّرَافِيُّ \* رَحِمَهُ  
 اللَّهُ ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَظْهَرُ فِيهِ اتِّبَاعُ السَّرَافِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -  
 لِقَوْلِهِ : ( وَنَصَّبَهُ مَا بَعْدَهُ ) .

مِثَالُ الوَصْفِ : جَاءَنِي ضَارِبٌ ظَرِيفٌ أَبُوهُ زَيْدًا ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَرَفَعَ (أَبُوهُ)  
 وَتَنْصَبَ (زَيْدًا) - حَيْئُذٍ - مِثَالُ التَّصْغِيرِ : جَاءَنِي ضَوِيرٌ (٢) ، وَمِثَالُ النَّفْيِ  
 مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ، مِثَالُ الاستِثْمَامِ : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ، مِثَالُ كُونِهِ  
 صِلَةً لِمَوْصُولٍ : جَاءَنِي الضَّارِبُ أَبُوهُ زَيْدًا ، مِثَالُ كُونِهِ صِفَةً لِمَوْصُولٍ لَفْظًا :  
 جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيْدًا ، أَوْ نِيَّةً : جَاءَنِي ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيْدًا ، تَقْدِيرُهُ :  
 جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيْدًا ، مِثَالُ كُونِهِ خَبْرًا لَدِي خَبَرٍ : زَيْدٌ ضَارِبٌ  
 أَبُوهُ عَمْرًا ، وَمِثَالُ كُونِهِ حَالًا لَدِي حَالٍ : جَاءَنِي زَيْدٌ ضَارِبًا أَبُوهُ عَمْرًا .

=====

(١) المقرب ١/ ١٢٤ وعبارة ابن عصفور كاملة (وإن كان من فعل متعدد إلى أزيد  
 لم يجز فيه إلا حذف النون ، أو التثوين ، وإضافته إلى الذي يليه، ونصبه  
 ما بعده.)

(٢) في الأصل (مثال النفي التصغير)

\* لم أوقف عليه في شرحه للكاتب ، وسأبعه في ذلك الأعلم وابن أبي العاقبة  
 وابن مضاء والثلوبين ، انظر الدرسات ٣/ ١٨٤.

(١) شَرَّاحِي ، يُرِيدُ شَرَّاحِيْلَ اسْمَ رَجُلٍ ، الرَّوَاهِقُ : جَمْعُ رَاهِقَةٍ ،  
وَالرَّهَقُ : كَثْرَةُ الْإِلْحَاحِ عَلَيْهِ ، الْمُعْتَفِينَ (٢) : الطَّالِبِينَ الْعَفْوَ .

مِثَالُ تَابِعِ الْمَرْفُوعِ : جَاءَنِي الضَّارِبُ أَبُوهُ زَيْدًا الظَّرِيفُ ، وَمِثَالُ تَابِعِ  
الْمَنْصُوبِ : جَاءَنِي الضَّارِبُ أَبُوهُ زَيْدًا الظَّرِيفَ ، مِثَالُ عَطْفِ الْبَيَّانِ :  
هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ أَبِي عَمْرٍو أُمِّسِ ، وَمِثَالُ الْبَدَلِ إِذَا كَانَ مَعْرَفًا بِالْأَلِفِ  
وَاللَّامِ : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ الْعَبَّاسِ ، وَمِثَالُ الْبَدَلِ إِذَا كَانَ مَضَافًا إِلَى  
مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ أَخِي الْقَوْمِ ، وَأَخَا الْقَوْمِ ،  
وَمِثَالُ الْبَدَلِ إِذَا كَانَ مَضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ : هَذَا الْقَائِمُ  
الضَّارِبُ أَخِيهِ ، وَأَخَاهُ ، وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي (أَخِيهِ) يَعُودُ إِلَى (الْقَائِمِ)  
لَا إِلَى (الرَّجُلِ) ، لِأَنَّ الْأَخَ بَدَلٌ مِنَ الرَّجُلِ ، بَدَلُ الْكُلِّ فَهُوَ الرَّجُلُ فِي  
الْمَعْنَى ، فَلَوْ أَضَفْتَهُ إِلَى ضَمِيرِ الرَّجُلِ لَكَانَ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ فِي  
الْمَعْنَى ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ ، وَمِثَالُ الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ : هَذَا مُعَلِّمٌ زَيْدًا  
عَمْرًا مُنْطَلِقًا أُمِّسِ .

العُودُ (٣) : جَمْعُ عَائِدٍ ، وَهِيَ الْحَدِيثَةُ النَّتَاجُ مِنَ الظَّبْيَاءِ وَالْإِبِلِ وَالخَيْلِ ،  
وَيَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى عُودَانٍ ، مِثْلُ رَاعٍ وَرُعْيَانٍ ، زَجَّيْتُ الشَّيْءَ أُزَجِّئُهُ : إِذَا  
دَفَعْتَهُ بِرِفْقٍ .

وَاسْمُ الْمَفْعُولِ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، لِجَرِيَانِهِ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ

=====

(١) يشمر بذلك إلى قول يزيد بن محمد الجارثي :

\* وما أدري وطني كل ظنٍّ أمسلي مني إلى قومي شرَّاحٍ \*

انظر البيت في معاني القرآن للفراء ٤٨٦/٢ ، والمقرب ١٢٥/١ وشرح الجمل  
لابن عصفور ٥٥٨/١ .

(٢) يشمر بذلك إلى قول الشاعر :

\* ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعًا وأيدي المعتفين رواهقه \*

والبيت في المقرب ١٢٥/١ وضاشر الشعر لابن عصفور ص ٢٨ والخزانة ٤/٢٧١ .

(٣) هذه الكلمة من بيت للأعشى في ديوانه ص ١٥٢ وهو قوله :

\* الواهب العائنة الهجان وعيدها عودًا تزجني بينها أطفالها \*

انظره في المقتضب ٤/١٦٣ والمقرب ١٢٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٦/١ .

\* سَمَةُ كَيْلٍ بِرَأْسِ الْمَالِ ، يَرِيدُ عَلَيْهَا قَوْلَ الشَّارِحِ بَعْدَ : (.... لِأَنَّ الْأَخَ يَبْرُلُ مِنَ الرَّجُلِ)

الأحوال ، ولا يلتفت إلى الواو الذي في إسم مفعول الثلاثي ؛ لأن الواو - حينئذ - للفرق بين إسم المفعول الثلاثي وبين أسماء المفعولات مما عدا الثلاثي .

شأها<sup>(١)</sup> : أي ساقها وطردّها ، كليل<sup>(١)</sup> : أي ضعيف ، وهي صفة للبرق ، الموهن<sup>(١)</sup> : قطعة من الليل .

وقول زيد الخيل<sup>(٢)</sup> : الكرملين<sup>(٣)</sup> ، قال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : ( الكرملان : بفتح أوله وإسكان ثانيه ، تشبیه كرمل ، ماء لبعض طيء ، وهم رهط حاتم ، وفي القصيدة :

\* فسيري يا عدي ولا تراعي  
فحلي بين كرمل والوحيد \*

فقوله : سيري : يعني قبيلته ، وعدي : يعني ابن حاتم<sup>(٤)</sup> .

وقد على النبي - صلى الله عليه وسلم - فأكرمه ، وقال له : ما إسمك ؟ فقال : زيد الخيل ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - بل أنت زيد الخير .

(١) هذه الكلمات من بيت لساعد بن جؤية الهذلي ، وهو قوله :

\* حتى سأها كليل موهناً عمل  
باتت طراباً وبات الليل لم يتم \*

أنظره في الكتاب ١١٤/١ وشرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣ والمقرب ١٢٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ .

(٢) زيد بن مهلهل بن زيد ابن منبه الطائي - قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد طيء في السنة التاسعة من الهجرة فأسلم فسماه الرسول صلى الله عليه وسلم ( زيد الخير ) ويكنى أبا مكنف ، وكان شاعراً محسناً خطيباً ، وكانت بينه وبين كعب بن زهير مهاجرة ، اختلف في تاريخ وفاته - فتيل مات بعد أن انصرف من عند الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتيل : في آخر خلافة عمر رضي الله عنه - أنظر ترجمته في الإصابة ٥٧٢/١ والخزانة ٣٨٠/٥ .

(٣) يشير بذلك إلى قوله : \* أتاني أنهم مزقون عرضي  
حاش الكرملين لهم قديد \*

أنظر البيت في المقرب ١٢٨/١ .

(٤) معجم ما استعجم ١١٢٥/٢ مع اختلاف يسير ، إسمه عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ، صحابي جليل ، من رؤساء طيء ، أسلم سنة ٩ من الهجرة ، وشارك في حرب الردة ، وشهد وقعة الجمل وصفين ، توفي بالكوفة .

أنظر ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٥١ ، والخزانة ٢٨٦/١ ، والأعلام ٢٠/٤ .



## بَابُ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ فِعْلًا

=====

اِخْتَلَفَ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْجِعَ الْفِعْلِ ، هَلَّ الْعَمَلُ لَهُ ، أَوْ لِلْفِعْلِ الَّذِي وَقَعَ الْمَصْدَرُ مَوْجِعَهُ ؟ <sup>(١)</sup>

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا عَمِلَ لِأَنَّهُ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ ، وَفِيهِ حُرُوفُ الْفِعْلِ ، فَأَشْبَهَهُ ، فَعَمِلَ .

قَوْلُهُ : ( وَمَقْدَرٌ بِأَنَّ الْفِعْلَ ، أَوْ بِمَا وَالْفِعْلَ ، أَوْ بِأَنَّ الَّتِي خَبَرَهَا فِعْلٌ ) <sup>(٢)</sup> إِنَّمَا قَدَّرَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِيَتَعَيَّنَ زَمَنُهُ ، فَيَقْوَى شَبَهُهُ بِالْفِعْلِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ زَمَنُ الْفِعْلِ مُعَيَّنًا ، وَقَدَّرَ بِأَنَّ الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) تَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ فَتَخْلُصُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَعَلَى الْمَاضِي فَتَدْعُهُ عَلَى مُضِيِّهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَا يُعَيِّنُ زَمَنَ الْحَالِ ، لِتَكْمُلَ لَهُ ثَلَاثَةُ الْأَزْمِنَةِ فَقَدَّرَهُ بِمَا ، أَوْ بِأَنَّ الَّتِي خَبَرَهَا فِعْلًا ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَصْلُحُ لِلْحَالِ .

أَتَعَلَّقُ <sup>(٣)</sup> : أَيُّ : أَتَجِبُّهَا ، وَالْأَفْئَانُ : جَمْعُ فَنَنِ ، أَصْلُهُ : الْغُصْنُ ، وَاسْتَعْمَلَهُ هَاهُنَا بِمَعْنَى الشَّعْرِ ، وَالشَّغَامُ <sup>(٣)</sup> : شَجَرٌ إِذَا يَبَسَ أَبْيَضَ ، وَيُقَالُ : هُوَ نَبَتٌ لَهُ نَوْرٌ أَبْيَضٌ ، وَالْمُخْلِسُ <sup>(٣)</sup> : مَا اخْتَلَطَ فِيهِ الْبَيَاضُ وَالسَّوَادُ ، وَتَشَاجِرٌ <sup>(٤)</sup> : أَيُّ تَخَاصُمٌ ، وَكَفَرْتُ <sup>(٤)</sup> : أَيُّ غَطَّتْ ، وَالضَّاحِي <sup>(٥)</sup> : الْبَرِّيَّةُ ، وَالْعِدَاةُ : الْأَرْضُ الطَّيِّبَةُ التُّرْبَةُ ، وَالضَّامِرُ <sup>(٥)</sup> : السَّائِتُ .

=====

(١) انظر ما تقدم ص ٦٠ . (٢) المقرب ١/ ١٢٩ .

(٣) هذه الكلمات من بيت للمرار الفقعسي، وهو قوله : \* أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالشَّغَامِ الْمُخْلِسِ \* .

انظر البيت في الأصول ١/ ٢٣٤ والمقرب ١/ ١٢٩ والخزانة ١١/ ٢٣٢ . (٤) هاتان الكلمتان من بيت للفرزدق، وهو قوله :

\* حَرْبٌ تَرَدَّدَ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرٍ قَدْ كَفَرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا \*

انظر الديوان ص ١٠ والمقرب ١/ ١٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥ .

(٥) هذه الكلمات من بيت للشماخ بن ضرار، وهو قوله : \* وَهِنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بَضَاحِي عِدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ \* .

انظر البيت في الديوان ص ٤٤ والمقرب ١/ ١٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥ .

وشرح أبيات المغني ٧/ ١٦٤ .

التَّلَادُ (١) : المَالُ الموروثُ ، النَّشْبُ (١) : المَلِكُ ، كَالقُرَى وَغَيْرِهَا ، وَالقَوَاقِيزُ :  
جَمْعُ قَاقِوزَةٍ ، وَهِيَ القَدْحُ .

النِّكَايَةُ (٢) : /التَّائِبُ فِي الشَّيْءِ ، يُرَاحِي (٢) : يُطِيلُ ، مَوْعِدًا (٣) : أَي : وَعَدًا .

قوله : (يثرِب) (٤)

أَنكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَثْرِبُ (٥) ؛ لِأَنَّ عَرَقُوبًا رَجُلًا مِنَ العَمَالِيقِ ، وَكَانُوا بِالبَعْدِ  
مِن يَثْرِبِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ يَثْرِبُ  
بِتَاءٍ مُعْجَمَةٍ بِشَتَيْنٍ مِنْ فَوْقٍ وَرَاءَ مَفْتُوحَةٍ ، وَهِيَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ اليَمَامَةِ .

(١) هذه الكلمات من بيت للأقشير الأسيدي ، وهو قوله :

\* أَفَنِي تَلَادِيٌّ وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَفَوَاهِ الأَبَارِيقِ \*

انظره في الجمل ص ١٢١ والمقرب ١٣٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢ وشرح أبيات المغني ١٥٧/٧ .

(٢) هاتان الكلمتان من بيت مجهول القائل ، وهو :

\* ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ القَرَارُ يَرَاخِي الأَحْلَ \*

انظره في الكتاب ١٩٢/١ والإيضاح ص ١٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢ والخزاعة ١٢٧/٨ .

(٣) هذه الكلمة من بيت لعلمة الفحل ، ونصه :

وَقَدْ وَعَدْتِكَ مَوْعِدًا لَوْ وَقَّتْ بِهِ مَوَاعِيدُ عَرَقُوبِ أَخَاهِ يَثْرِبُ

انظر ديوانه ص ١٣٣ ، وشرح الشريشي للمقامات ١٧٥/١ ، وفصل المقال ص ١١٤ .

(٤) المقرب ١٣١/١ .

(٥) هو أبو عبيدة معمر بن المنثى - انظر معجم ما استعجم ١٣٨٨/٢ وفصل المقال ص ١١٣ ومعجم البلدان

٤٣٠/٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/١ .

## بَابُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِنَّمَا كَانَ أَكْثَرُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ يُسْتَعْنَى فِيهِ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ عَنِ الْأَفْعَالِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِمَنْ أَشَالَ سَوَاطًا ، أَوْ شَهَرَ سَيْفًا : زَيْدًا ، أَوْ عَمْرًا ، وَتَسْتَعْنِي عَنْ قَوْلِكَ اضْرِبْ ، أَوْ اقْتُلْ ، فَإِذَا اسْتَعْنِي بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ فَإِنَّ يُسْتَعْنَى بِالْفِطْرَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَنِ الْأَفْعَالِ كَانَ أَوْلَى . (١)

اعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، قِيلَ : لِعِدَمِ التَّرْكِيبِ ، وَقِيلَ : لِتَضَمُّنِ مَا كَانَ مِنْهَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ لَامَ الْأَمْرِ (٢) ، وَحُمِلَ اسْمُ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ عَلَى اسْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ لِاشْتِرَاكِهَا فِي كَوْنِهَا اسْمًا ، وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : (إِنَّمَا وَقَعَتْ مَوْجِعَ مَا لَا تُمْكِنُ لَهُ) (٣) يَعْنِي : أَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْجِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (مَا لَا تُمْكِنُ لَهُ) فِعْلَ الْأَمْرِ ، وَالْفِعْلَ الْمَاضِي ، يَبْقَى عَلَيْهِ نَحْوُ أَفْعَالٍ فِي مَنْ جَعَلَهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَهُوَ أَتَضَجَّرُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ (مَا لَا تُمْكِنُ لَهُ) يَعْنِي : فِي أَصْلِهِ ، فَالْعِلَّةُ شَامِلَةٌ ، انْتَهَى .

(١) (اكْفَفَ) (٤) أَي : امْتَنَعَ (إِيَّاهُ) بِالْكَسْرِ ، أَي : زِدْ فِي هَذَا الْأَمْرِ (كَفًّا) (١)  
 أَي : امْتَنَعَ (قِرَى) : مِنْ اسْتَقَرَّ إِذَا سَكَنَ \* ، وَرَوَى فِي الْأَثَرِ إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحِيصًا بِعُمَرَ (٥) وَفَعَالَ مَقْبُوسٍ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِكَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ ،

=====

(١) الإيضاح ص ١٦٣ بتصرف .

(٢) راجع هذين القولين في الإنصاف ٢/٣٤٤ الفصول الخمسون ص ١٦٦ ، الإيضاح

في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٩٧ ، ٥٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٤

الخزانة ٦/١٨١ .

(٣) لم أقف على هذا النص في المفصل المطبوع .

(٤) المقرب ١/١٣٢ .

(٥) الأثر لعبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - ، أخرجه الإمام أحمد في

مسنده ٦/١٤٨ ، وانظره في الفائق ١/٣٤٤ ، والنهاية في غريب

الحديث والأثر ١/٤٧٤ ، واللسان مادة «دهيا» ١٤/٢٢٢ .

\* في الأصل : (في كونهما فعل)

\* لعل بعد : ه المعادة عمارة نصيبا : (وهيلا ، أي : إيتة .)

وموقوفٌ على السَّماعِ عِنْدَ المِبرِدِ - رَحِمَهُ اللهُ - (١)

وَأَعْلَمُ أَنَّ نَحْوَ : نَزَالَ وَعَرَعَارٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا ، وَعِنْدَ سَيُوبِيه - رَحِمَهُ اللهُ - هُوَ  
مَقِيسٌ فِي الثَّلَاثِيِّ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّماعِ فِي الرَّبَاعِيِّ ، وَعِنْدَ الأَخْفَشِ - رَحِمَهُ اللهُ  
مَقِيسٌ فِيهِمَا ، وَعِنْدَ أَبِي العَبَّاسِ - رَحِمَهُ اللهُ - مَقْصُورٌ عَلَى السَّماعِ فِي  
الثَّلَاثِيِّ مَمْنُوعٌ فِي الرَّبَاعِيِّ ، وَخَرَجَ مَا جَاءَ مِنْهُ نَحْوَ عَرَعَارٍ وَقَرَقَارٍ وَغَيْرِهِمَا ، (٢)  
وَأَبْطَلَ ابْنَ وِلَادٍ - رَحِمَهُ اللهُ - وَغَيْرُهُ تَخْرِيجَهُ بِمَا هُوَ الصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٣)  
وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ اسْمِ الفِعْلِ عَلَى خِلَافِ الكُوفِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللهُ - . (٤)  
(سَرَاكُ) بِمَعْنَى اسْرُكُ\* ، وَالْفَاءُ جَوَابٌ مَا فِي (تَرَكَ) مِنْ مَعْنَى الأَمْرِ . (٥)  
قَوْلُهُ : (أَفُ) (٧)

اسْمٌ (فِعْلٌ بِمَعْنَى) (٨) أَتَضَجَّرُ ، أَوْ تَضَجَّرْتُ ، وَفِيهِ سَبْعُ لُغَاتٍ ، ضَمَّ الفَاءَ  
وَكَسَّرَهَا وَفُتِحَهَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَتَنْوِينٍ ، هَذِهِ سِتٌّ ، وَالسَّابِعَةُ أَفْسِي  
بِأَلْفٍ مِمَّا لَمْ يَبْعُدِ الفَاءَ ، وَهِيَ الَّتِي تَخَلَّصُهَا العَامَّةُ يَاءً ، وَعَنِ ابْنِ القَطَاعِ  
- رَحِمَهُ اللهُ : وَإِفُ بِكَسْرِ الهَمْزَةِ (٩) ، وَحَكَاهَا ابْنُ سَيِّدِهِ فِي المُحْكَمِ ، وَهِيَ  
مَبْنِيَةٌ عَلَى كُلِّ لُغَةٍ ؛ لِكَوْنِهَا اسْمَ فِعْلٍ ، وَحَكَى الأَزْهَرِيُّ (١٠) عَنِ ابْنِ الأَنْبَارِيِّ  
رَحِمَهُمَا اللهُ : أَفُي لَكَ ، بِإِضَافَةِ إِلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ ، فَمِنْ ضَمِّ فَلِإِتِّبَاعِ ، وَمِنْ كَسْرِ

=====

(١) انظر الكتاب ٢٨٠/٣ والكامل ٦٨/٢ وشرح الكافية ٧٦/٢ والمخصص ٦٩/١٧ .

(٢) المقتضب ٣٦٨/٣ ولاد في الانصار أن (قرقار) و(عراعار) يبين منهما فعل

(٣) ماض واسم فاعل ، واذا بني منهما ذلك صح أن يكونا معدولين عن فعل الأمر .

(٤) انظر الإنصاف ٢٢٨/١ وشرح الكافية ٦٨/٢ والمرتجل ص ٢٥٥ .

(٥) المقرب ١٣٣/١ .

(٦) هذا الكلام تعليق على قول ابن عصفور ( . . ) ولا ينصب الفعل بعد الفاء في

جوابها إلا أن تكون من لفظ الفعل ، نحو قولك : تراك فترتك (المقرب ١٣٣/١) .

(٧) المقرب ١٣٣/١ . (٨) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٩) الأفعال ٥٦/١ .

(١٠) تهذيب اللغة ٥٨٩/١٥ .

\* فِي الأَصْلِ : (رَالٌ . . . أَدْرَكُ)

فعلى أصل التقاء الساكنين ، وَمَنْ فَتَحَ فَطَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ ، وَالتَّنْوِينُ فِيهَا  
 فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ لِلتَّنْكِيرِ ، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : ( وَتَلْحَقُ بِهِ التَّاءُ مُنَوِّنًا ) (١)  
 وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ : ( وَأَمَّا أَفَّةٌ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ فَلَا أَعْرِفُهَا ) (٢) وَقَالَ السَّخَاوِيُّ :  
 ( هِيَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ ) وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : ( وَهُوَ فِي الْأَصْلِ : مَصْدَرٌ مِنْ قَوْلِهِمْ :  
 أَفَّةٌ وَتَفَّةٌ ، أَيِ : نَتْنَا ، فَلَمَّا صَارَ اسْمًا لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ أَنْكَرُهُ وَأَتَضَّجَرُ  
 بُنِي ، وَيُخَفَّفُ فَيُقَالُ : أَفٌ ، سُبُكُونِ الْفَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُهَا مَعَ التَّخْفِيفِ ،  
 وَهُوَ إِتْبَاعُ لِأَفَّةٍ ) (٣) وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : ( وَيُقَالُ : أَفًا وَتَفًا ، وَهُوَ إِتْبَاعٌ لَهُ ) (٤)  
 وَقَالَ ابْنُ سَيْدِهِ : ( الْأَفُّ : الْوَسَخُ الَّذِي حَوْلَ الظَّفْرِ ، وَالتَّفُّ الَّذِي فِيهِ ،  
 وَقِيلَ : الْأَفُّ : وَسَخُ الْأُذُنِ ، وَالتَّفُّ : وَسَخُ الْأُظْفَارِ ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ  
 شَيْءٍ تَضَجَّرَ مِنْهُ ، وَقِيلَ : الْأَفُّ وَالْأَفْفُ : الْقِلَّةُ ، وَالتَّفُّ مَنْسُوقٌ عَلَى أَفٍّ ،  
 وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ ) (٥) انْتَهَى .

(وَحَيَّانٌ) : اسْمٌ رَجُلٍ ، (الْعَقِيقُ) (٦) - مُوضِعٌ فِي طَرِيقِ الْحِجَازِ (وَالْإِهَالَةُ) (٧)  
 السَّمْنُ ، أَيِ : مَا أَسْرَعَ إِهَالَتَهَا ، أَيِ : النَّعْجَةُ .

=====

(١) المفصل ص ١٦٣ .

(٢) شرح المفصل ٧٠/٤ .

(٣) انظر المسائل العسكرية ص ١١٣ ، ح ص ١٢٤ .

(٤) الصحاح ١٣٣١/٤ .

(٥) انظر ما حكاه عن ابن سيده في اللسان (أف) ٦/٩ .

(٦) المقرب ١٣٣/١ وهذه الكلمة من بيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٨ وهو قوله :

\* شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمَ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ \*

وانظره في المخصص ٨٦/١٤ والمقتصد في شرح الإيضاح ٥٧٥/١ وشرح التصريح على

التوضيح ١٩٩/٢ ، وحيان هذا كان نديماً للأعشى ، وهو وأخوه جابراً الوارد ذكره في

البيت ابناً عميرة من بني حنيفة ، الاقتضاب ٢٤٣/٣ وانظر شرح المصل لابن يعيش ٣٧/

(٧) المقرب ١٣٤/١ وهذه الكلمة من قول جرير :

\* فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خَلِّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ \*

انظر البيت في ديوانه ص ٤٧٩ وشرح المفصل ٣٥/٤ والمقاصد النحوية ٧/٣ .

(٨) معجم ما استعجم ٩٥٢/٢ وانظر معجم البلدان ١٣٨/٤ .

(٩) من قول العرب (سرعان ذا إهاله) ، وهو مثل ، تراه في مجمع الأمثال ٣٣٦/١ واللسان

(سر) ١٥٢/٨ .

## بَابُ الْإِفْرَاءِ

الإفراء: الإبلاغُ بالشَّيءِ.

قوله: (مَوْضِعُ الْأَسْمَاءِ الْفُعَالِ) (١)

مَعْنَاهُ: أَنْ تَجْعَلَ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لِلْأَمْرِ، وَإِنَّمَا سَمِيَ الْأَفْعَالُ بِالظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الظُّرُوفِ وَالْأَفْعَالِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْأَفْعَالُ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي ظُرُوفٍ وَهِيَ جِهَةٌ أَحْتِيَاجُ الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ إِلَى فِعْلٍ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

(التِّيَازُ): (٢) الرَّجُلُ الْقَصِيرُ الْمَلَزُزُ الْخَلْقَ.

أَوَّلُ الْحَدِيثِ: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ) (٣): الْبَيَاءَةُ: النِّكَاحُ، وَكَذَلِكَ الْبَاءُ وَالْبَاهُ وَالْبَاهَةُ أَيْضًا، وَمُرَادُ الْحَدِيثِ: مَنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الزَّوْجِ وَكُلْفَتُهُ، وَالْوَجَاءُ: نَوْعٌ مِنَ الْخَصِيِّ.

(وَالْمَائِحُ): (٤) الَّذِي يَكُونُ أَسْفَلَ الْبَيْتِ، وَالْمَائِحُ الَّذِي يَكُونُ عَلَى رَأْسِهَا، وَفِي الْمَثَلِ: هُوَ أَعْرَفُ مِنَ الْمَائِحِ بِأَسْتِ الْمَائِحِ. (٥)

(١) المقرب ١/١٣٥، وفي الرُّصْلِ: (مَوْضِعُ أفعالِ الأَمْرِ)

(٢) المصدر نفسه ١/١٣٦ وهذه الكلمة من بيت للقطامي، وهو قوله:

\* إِذَا التِّيَازُذُ وَالْعَضَلَاتِ قُلْنَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا \*

انظر ديوانه ص ٤٠ والصحاح (تيز) ٢/٨٦٦ واللسان (المادة نفسها) ٥/٣١٥

وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٦.

(٣) تمامه كما أخرجه البخاري في كتاب النكاح ٣/٧ «... من استطاع منكم

البيادة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» والحديث أخرجه

مسلم في كتاب أسكباب النكاح ط ٣٤٤ ص ٣٤٤. وانظر

(٤) المقرب ١/١٣٧ وهذه الكلمة من بيت نسب إلى جارية من الأنصار، وقيل: لراجز جاهلي

من بنى أسيد بن عمرو بن ثميم، وهو:

\* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُ وَنَكَا \*

انظر البيت في الإنصاف ١/٢٢٨ وأسرار العربية ص ١٦٥ وشرح المفصل لابن يعين

١/١١٧ وأوضح المسالك ٣/١٢٠.

(٥) ورد المثل بهذه الرواية عند ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دريد ص ٣٠٥ وفي المسائل

البصريات ١/٣٩٧ (أنا أعلم به...) وفي مجمع الأمثال ١/٦٧ (أنا أعلم بكذا...) وفي

أساس البلاغة ص ٤٤٠ (إني لأعلم...) وفي اللسان (متح) ٨٨٨/٤ (هو أبصر...) (٥٥٨٨/٤)

بَابُ الْمَنْصُوبِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ (١)

قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ نَصْبٍ) (٢)

لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ نَصْبٍ لَا تُوَدِّي إِلَى إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْحُسْنَ حِينَئِذٍ - مَعَ النَّصْبِ يَكُونُ لِلرَّجُلِ لَا لِلوَجْهِ فِي اللَّفْظِ ، وَلَا كَذَلِكَ فِي الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الْحُسْنَ - حِينَئِذٍ - لِلوَجْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَلَوْ أَضَفْتَ فِي الرَّفْعِ لِأَدَى إِلَى إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ .

قَوْلُهُ (وَالَا فِيهِ غَيْرُ مَشَبَّهَةٍ) (٣)

يَعْنِي: أَنَّهَا إِذَا رَفَعَتْ فَرَفَعَهَا مَعْمُولُهَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، لَا بِطَرِيقِ التَّشْبِيهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَشَبَّهَةً) (٤)

يَعْنِي بِهِ : إِذَا كَانَتْ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ - وَحِينَئِذٍ - تَكُونُ لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ ؛ لَا لَهُ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لَهُ إِذَا كَانَتْ رَافِعَةً ضَمِيرَهُ .

مِثَالُ غَيْرِ الْمَشَبَّهَةِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، تَرَفَعُ الْوَجْهَ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، فَلَمْ تَتَّبِعْ مَا قَبْلَهَا فِي التَّأْنِيثِ ، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ حَسَنٍ وَجُوهَهُمْ ، فَلَمْ تَتَّبِعْ مَا قَبْلَهَا فِي الْجَمْعِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا تَعْمَلُ الصِّفَةُ إِلَّا فِي السَّبَبِيِّ) (٥)

نَحْوُ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ) حَسَنُ الْوَجْهِ ، تَقْدِيرُهُ : الْوَجْهُ مِنْهُ ، فَالْوَجْهُ - حِينَئِذٍ - سَبَبِيٌّ ، وَكَذَلِكَ بَاقِي الْأَمْثَلَةِ .

(١) المقرب ١/٣٨ ، والعنوان فيه : (باب ما يجوز أن يتبع فيه فينصب على التشبيه بالمنزوع)  
 (٢) المصدر نفسه ١/١٣٩ .  
 (٣) المصدر نفسه ١/١٣٩ وفيه (ولا تعمل الصفة في هذا الباب إلا في السببي)  
 (٤) تكلمة يلتحم بها الكلام .

قَوْلُهُ: ( مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ) (١)

يَجُوزُ فِي ( وَجْهِهِ ) هُنَا أَنْ يَكُونَ مُنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ .

قَوْلُهُ : ( وَالصِّفَةُ مُشَبَّهَةٌ كَانَتْ ، أَوْ غَيْرَ مُشَبَّهَةٍ ) (٢)

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ تَنْقَسِمُ فِي الصُّورَةِ إِلَى ثَمَانِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً ، لِأَنَّ الصِّفَةَ  
إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، أَوْ مُنْكَرَةً ، وَمَعْمُولُهَا الْمُظْهَرُ إِمَّا مُضَافًا ،  
أَوْ مَعْرِفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، أَوْ مُنْكَرًا فَتَضْرِبُ وَجْهَيْنِ لِلصِّفَةِ فِي ثَلَاثَةٍ ،  
الْمَعْمُولُ يَكُونُ \* وَالْمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَجْهِهِ يَكُونُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا ،

وَمَجْرُورًا ، فَتَضْرِبُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ ، فَتَكُونُ ثَمَانِ عَشْرَةَ ، لَكِنَّ  
يَجُوزُ فِي ( وَجْهِهِ ) النُّكْرَةُ إِذَا نَصَبَتْهُ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي الْحَسَنِ وَعَدَمِهَا النَّصْبُ  
مِنْ وَجْهَيْنِ : عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، فَيَكُونُ فِي  
الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابِ عَشْرُونَ وَجْهًا : مِنْهَا مَسْأَلَتَانِ لَا تَجُوزَانِ بِالْإِجْمَاعِ ،  
وَهُمَا: إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَمَعْمُولُهَا إِمَّا مُنْكَرًا ، أَوْ مُضَافًا إِلَى  
الضَّمْرِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهِهِ ، وَالْحَسَنِ وَجْهِهِ ، الْجَرُّ  
مُتَنَعٍ فِي كِلَا الْمَسْأَلَتَيْنِ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مُفْرَدَةً ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً وَفِيهَا  
الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا تَضَافُ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ .

وَمِنْهَا : مَسْأَلَةٌ مُخْتَلِفٌ فِيهَا ، وَهِيَ : إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ مُضَافًا إِلَى الضَّمِيرِ  
وَالصِّفَةُ عَرَبِيَّةٌ مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ ، يَجُوزُ فِي هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ جَرُّ الْمَعْمُولِ بِالْإِضَافَةِ عِنْدَ سَيِّبُوهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَاسْتَشْهَدَ عَلَى تَجْوِيزِهَا

=====

(١) المقرب ١/١٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ، وفيه (والصفة في هذا الباب . . .)

\* مكان البياض كلمة لم أَسَيِّرْهَا .



(١) مُصْطَلَاهُمَا (٢) ، وَمَنْعَ الْجَرِّ غَيْرُهُ مِنَ النَّحَاةِ (٣) ، وَبَاقِي الْمَسَائِلِ كُلُّهَا جَائِزَةٌ ؛ لَكِنْ تَتَفَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ .

قَوْلُهُ : ( الْحَسَنَانِ وَجُوهًا وَالْحَسَنُونَ وَجُوهًا ) (٤)

يَمْتَنِعُ الْجَرُّ فِيهِ مَعَ ثُبُوتِ التَّوْنِ ، وَيَمْتَنِعُ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ ، وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ ، وَثَبِتَ الصَّفَةُ وَجُمِعَتْ ، وَلَا تَثْنَى وَلَا تُجْمَعُ إِذَا رَفَعَتْ الظَّاهِرَ عَلَى اللُّغَةِ الْفُصْحَى ، نَحْوُ : مَرَّرْتُ بَرَجَلَيْنِ حَسَنٍ غُلَامَاهُمَا ، وَبَرَجَالٍ حَسَنٍ أَخُوهُمْ .

قَوْلُهُ : ( عَلَى لُغَةٍ مِّنْ قَالٍ : أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ ) (٥)

يَعْنِي بِهِ : أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَأْتِي مَعَ الْفَاعِلِ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ بِعِلَاقِمٍ تُخْبِرُ بِأَحْوَالِ الْفَاعِلِينَ ، كَمَا أَتَوْا مَعَ الْمَوْثُوثِ فِي نَحْوِ : قَامَتْ هِنْدٌ ، بِعِلَاقِمَةٍ تُخْبِرُ بِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٦)

=====

(١) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

(٢) الكتاب ١/١٩٩ وهذه الكلمة من بيت للشماخ في ديوانه ص ٣٠٨ والبيت بتمامه

\* أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمِيَّتًا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا \*

وانظره في الأصول ٣/٤٧٥ والخصائص ٢/٤٢٠ والخزانة ٤/٢٩٣ .

(٣) المبرد يمنع هذه المسألة في الشعر والنثر، والكوفيون يجيزونها في الكلام كله، راجع

شرح الكافية ٢/٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨ والهمع ٥/٩٨ .

(٤) المقرب ١/١٤١ ، ١٤٢ .

(٥) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ، وهذا القول لأبي عمرو الهذلي ، يقول

أستاذنا الدكتور الطناحي في معرض حديثه على أن مجاز كتب التراث مجاز الكتاب

الواحد: ( . . . ) ومما يستطرف ذكره هنا أن الشاهد النحوي المعروف (أكلونسي

البرغيث ) لم أجده منسوبا لقائل في كتاب من كتب النحو التي أعرفها، على حين

وجدته في كتاب أبي عبيدة (مجاز القرآن ) منسوبا لأبي عمرو الهذلي ( الموجز في

مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم ص ٣٧ ، وانظر مجاز القرآن

١/١٠١ و ٢/٣٤ .

(٦) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ص وانظر الكتاب ٢/٤٠ وشرح أبياته لابن

السرفافي ١/٤٩١ والخصائص ٢/١٩٤ وأما لي ابن الشجري ١/٣٣ والإفصاح

للفارقي ص ٣٥٤ والهمع ٢/٢٥٧ والخزانة ٥/٢٣٤ .

P/٥٧

\* وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبُوهِ وَأُمِّهِ بِحَوْرَانَ يَعَصِرَنَّ السَّلِيْطَ أَقَارِبَهُ \*

فالنُّونُ فِي (يَعَصِرَنَّ) عِلَامَةٌ لِجَمْعِ الْفَاعِلِ الْمُوْتَّثِ ، وَكَذَلِكَ يَجْمَعُونَ الْأَسْمَاءَ الْعَامِلَةَ عَمَلِ الْفِعْلِ ، وَيُتَنَوَّنُهُ ، وَقَدْ رَفَعَ الظَّاهِرَ ، فَتَكُونُ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ فِي كَوْنِهِ عِلَامَةٌ لِلْحُسُوقِ الْعِلَائِمِ لِلْفِعْلِ \*

بعد هذه العلامة طران مضطربان ، لم أتمكن من فهمها .

## بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ الَّتِي يَطَّلِبُهَا الْفِعْلُ عَلَى الْلُزُومِ

قَوْلُهُ : ( فَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ ) (١)

يَعْنِي : اسْمَ الْفِعْلِ عِبَارَةً عَنِ الْفِعْلِ

اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ وَالْحَدِيثَ وَالْحَدِيثَانَ وَالْفِعْلَ الْفَاعِلَ مُتَرَادِفَاتٌ، وَجَمِيعُهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْحَرَكَةِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ بِهَا مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَسَمَّاها هُوَ الْحَرَكَةُ الْمَفْعُولَةُ، فَإِذَا عَبَّرْنَا عَنْ ذَلِكَ الْمَسْمُومِ جَازًا أَنْ نَعْبِّرَ بِالْفِعْلِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ مُرَادِفٌ، فَحِينَئِذٍ - يَكُونُ الْفِعْلُ هَاهُنَا الْمُرَادَ بِهِ نَفْسُ الْحَرَكَةِ مَجَازًا، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَيَكُونُ الزَّايُّ وَالْيَاءُ وَالذَّالُّ كَأَنَّهَا جَعَلْتُ نَفْسَ ذَلِكَ الشَّخْصِ مَجَازًا. (٢)

قَوْلُهُ : ( مَنْصُوبًا ) (٣)

تَحَرَّرَ مِنْ نَحْوِ : الضَّرْبِ مُؤَلِّمٌ.

(بَعْدَ فِعْلٍ)

تَحَرَّرَ مِنْ نَحْوِ (إِنَّ الضَّرْبَ مُؤَلِّمٌ)

( مِنْ لَفْظِهِ ) (٣)

تَحَرَّرَ مِنْ : كَرِهْتُ الضَّرْبَ.

(أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ) (٣)

لِيَدْخُلَ : يَعْجِبُنِي حُبًّا، وَأَبْغِضُهُ كَرَاهَةً.

وقَوْلُهُ : ( وَمَخْتَصٌ ) (٣)

(١) المقرب ١/١٤٤ وفي الأصل (الفاعل) تحريف.

(٢) انظر ما تقدم ص ٣٧٠.

(٣) المقرب ١/١٤٤.

وَهُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا فِي الْفِعْلِ ، وَلَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ الْعَدَدُ ،  
 (وَالْقَهْقَرَى) : نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَصْدَرِ ، وَمَعْنَاهُ : الرَّجُوعُ إِلَى وِرَاءٍ وَجْهِكَ  
 نَحْوَ الَّذِي يُرْجَعُ عَنْهُ \* الْمَكَانُ : هُوَ مَا اسْتَقَرَّ فِيهِ أَوْ تَصَرَّفَ عَلَيْهِ بِالذَّهَابِ  
 وَالرُّجُوعِ .

لَا يَجُوزُ : فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ (٢) الْإِتْيَانُ بِفِي وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقُرْبِ نَحْوُ :  
 مَقْعِدِ الْإِزَارِ (٢) ، أَوْ الْبُعْدِ ، نَحْوُ : مَنَاطِ الثُّرَيَّا (٢) ، نَحْوُ : جَلَسَ مِنِّي مَقْعَدَ  
 الْقَابِلَةِ ، وَهُوَ مِنِّي مَقْعِدَ الْإِزَارِ ، وَهُوَ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ تَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ : مُنْتَقِلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَمَوْكِنَةٌ :  
 كَقَوْلِهِ (تَعَالَى) : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٤) ، وَمَوْطِئَةٌ ، كَقَوْلِهِ (تَعَالَى) : (٥)  
 ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (٦) ، وَكَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا (رَجُلًا) حَالٌ فِي  
 اللَّفْظِ (صَالِحًا) صِفَةٌ لَهُ ، وَفِي الْمَعْنَى إِنَّمَا الْحَالُ (صَالِحًا) ، وَمُقَدَّرَةٌ : نَحْوُ :  
 مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهْ غَدًا (٧) ، أَيْ : مُقَدَّرًا الصَّيْدَ بِهْ غَدًا .  
 مِثَالُ ضَمِيرِ ظَرْفِ الزَّمَانِ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُمْتُ فِيهِ ، وَمِثَالُ ظَرْفِ الْمَكَانِ :  
 يَمِينُ زَيْدٍ جَلَسْتُ فِيهِ .

مَعْنَى التَّصَرُّفِ فِي الظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ وَغَيْرِهِ : النَّقْلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِلَى بَابِ  
 آخَرَ .

قَوْلُهُ : ( سُبْحَانَ اللَّهِ ) (٨)

- =====
- ١) المقرب ١/ ١٤٥ - وهذه الكلمة من قول العرب: (رجع القهقري) انظر الأصول ١/ ١٦٠.
  - ٢) انظر الكتاب ١/ ٤١٣ - ٤١٤ ، والأصول ١/ ١٩٩.
  - ٣) زيادة واجبة يقتضيها السياق.
  - ٤) من الآية ٩١ من سورة البقرة.
  - ٥) زيادة واجبة يقتضيها السياق.
  - ٦) من الآية ١٢ من سورة الأحقاف.
  - ٧) انظر الكتاب ٢/ ٤٩ والنكت في تفسيره ١/ ٤٦٥.
  - ٨) المقرب ١/ ١٤٨.

\* هذا اللفظ مضمَّنٌ ، كما ترى ، وجماد في النهاية لابن الأثير ٤/ ١٤٩ ، وهو  
 المثنى إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهةٍ مِثْلِهِ ... ، وانظر اللسان رقم ١/ ٥

قِيلَ : سُبْحَانَ : اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَصْدَرٌ فِعْلٍ لَمْ يَسْتَعْمَلْ (١) ،  
 كَأَنَّهُ سَبَّحَ سُبْحَانًا ، بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ ، كَكَفَّرُ كُفْرَانًا ، وَمَعْنَاهُ : الْبَرَاءَةُ مِنَ  
 السُّوْرِ وَالْتَنَزِيهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، فَمَعْنَاهُ : نَزَهْتَ اللَّهُ ،  
 وَلَيْسَ مَعْنَاهُ : قُلْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ ؛  
 لِأَنَّ سَيَبُوهَ حِينَ قَدَّرَهُ قَالَ : أَسْبَحَ اللَّهُ (٢) ، وَيُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُئِلَ عَنْ سُبْحَانَ اللَّهِ ، فَقَالَ : الْكَافِي اللَّهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ ،  
 وَفَسَّرَهُ ، فَقَالَ : إِنَّكَ نَزَهْتَهُ عَمَّا يَسْتَنْكِفُ مِنْهُ ، وَيُرْوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 قَالَ : بَرَاءَةٌ لِلَّهِ مِنَ الشَّرِّ ، وَقَدْ جَاءَ غَيْرَ مُضَافٍ فِي قَوْلِهِ (٣) :

\* سُبْحَانَ مِنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرِ \*

فَقِيلَ : جُعِلَ عَلَمًا عَلَى مَعْنَى الْبَرَاءَةِ وَفِيهِ لِأَلِفٍ وَالنُّونُ الزَائِدَتَانِ ، فَلَمْ  
 يَنْصَرِفْ لِلتَّعْرِيفِ ، وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَنْوَنَ لِأَنَّهُ نَوَى  
 الْإِضَافَةَ ، وَرَجَّحَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ سَيَبُوهَ شَبَّهَهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ (٤) ، فَشَبَّهَ  
 مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِالْمُضَافِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (سَبَّحَ) بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ ، فَهُوَ  
 مُشْتَقٌّ مِنْ سُبْحَانَ .

قَوْلُهُ : (وَقَعَدَكَ اللَّهُ) (٥)

بِمَعْنَى : عَمَّرَكَ اللَّهُ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، كَعَمَّرَكَ اللَّهُ ، وَفِيهِ لُغَتَانِ  
 قَعَدَكَ ، وَقَعِيْدَكَ .

=====

(١) على القول الأول ثعلب والفراء ، وعلى الثاني سيبويه والبصريون - انظر مجالس

ثعلب ٢١٦/١ الكتاب ٣٢٢/١ - ارتشاف الضرب ٢١٠/٢ .

(٢) الكتاب ٣٢٢/١ .

(٣) هو الأعمى ، وصدوره : \* أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخَّرَهُ \* .

انظر البيت في ديوانه ص ١٠٦ ، والكتاب ٣٢٤/١ والمقتضب ٢١٨/٣ والخصائص

٢/١٩٧ و ٤٥٣ و ٤٢/٣ والأمل في الشجرية ٣٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ وشرح المفصل

لابن يعيش ١/٣٧٠-١٢٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/٨٨ ، ٢٣٦ وشرح الجمل

لابن عصفور ١/١٧٤ والتذليل والتكميل ج ٤ ل ٩٤ والجمع ٣/١١٥ والخزانة

٣/٣٩٧ و ٧/٢٤٤ .

(٤) الكتاب ١/٣٢٤ .

(٥) المقرب ١/١٤٨ .

السِّرَافِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ : أَسَأَلَكَ بِقَعْدِكَ اللَّهُ ، أَي : بِبُوصْفِ اللَّهِ بِالثَّبَاتِ  
وَالدَّوَامِ ، مَاخُودًا مِنْ قَوَاعِدِ الْبَيْتِ ، وَهِيَ أُصُولُهُ ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ  
الْقُعُودُ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْقِيَامِ لِثُبُوتِهِ ، وَلَمْ يَتَصَرَّفْ مِنْهُ فِعْلًا ، فَيَقَالُ :  
قَعَدْتَكَ اللَّهُ ، كَمَا يَقَالُ : عَمَرْتُكَ (١) ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ ( كَأَنَّ الْمَعْنَى  
فِي قَعْدِكَ اللَّهُ ، أَي حَفِظْتُكَ اللَّهُ تَحْفِيزًا كَتَحْفِيزِكَ إِيَّاهُ نَفْسَكَ ، وَلَيْسَ  
مِنَ الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْقِيَامِ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ذِعْنَ الْبَيْمِينَ  
وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدًا (٢) أَي : حَافِظًا ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : دَمَا يَلْفِظُ  
مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (٣) . وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ قَعِيدَكَ اللَّهُ ،  
وَلَيْسَ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ ، وَلَكِنَّهُ كَالنَّكِيرِ مِنْ أَنْكَرْتُ ، وَالنَّذِيرِ مِنْ أَنْذَرْتُ (٤)  
وَنَصَّ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ قَعْدَكَ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ (٥) .

قَوْلُهُ : ( حَنَّانِيكَ ) (٥)

أَي : وَمِنَ الْمَنْصُوبِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ مَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ مُتَشَى ،  
وَيُرَادُ بِالتَّثْنِيَةِ التَّكْثِيرُ ، وَأَنَّهُ يَعُودُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ، وَاقْتَصَرَ عَلَى التَّثْنِيَةِ ؛  
لَأَنَّهَا أَوْلُ التَّضْعِيفِ ، نَحْوُ : حَنَّانِيكَ قَالَ سَيَبُويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - ( لَا يَكُونُ  
هَذَا مُتَشَى إِلَّا فِي حَالِ إِضَافَةٍ ) (٦) .

وَحَنَّانِيكَ تَثْنِيَةٌ حَنَّانٍ ، وَالْحَنَّانُ : الرَّحْمَةُ وَالْخَيْرُ ، أَي : إِذَا كُنْتَ فِي رَحْمَةٍ  
(٧)  
مِنْهُ وَخَيْرٍ فَلَا يَنْقَطِعُ ، وَلَيْكُنْ مَوْصُولًا بِآخِرٍ مِنْ رَحْمَتِكَ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْصُوبًا

(١) شرح الكتاب للسرافى ج ٢ ل ٨٩ -

(٢) سورة ق آية ١٠٢ و ١٠٨ .

(٣) المسائل الشراذيات ل ٢٥ ب بتصرف يسير .

(٤) الكتاب ١/٢٢٣ وعبارته ( . . . فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل ،  
وكأن قوله : عمرك الله ، وقعدك الله بمنزلة : نشدك الله ، وإن لم يتكلم بنشدك  
الله . . . )

(٥) المقرب ١/١٤٨ .

(٦) الكتاب ١/٣٤٨ .

(٧) في الأصل : ( منه )

لأنه لما دخله معنى التذكير بالتثنية لزم النصب لعدم تمكنه ، وهو مضاف  
(إلى) المفعول .<sup>(١)</sup>

ابن قتيبة : وحنانا : أي رحمة ، ومنه تحنن علي ، وأصله : من حنين  
الناقة على ولدها . \*

قوله : ( هذا ذيك )<sup>(٢)</sup>

وهو مأخوذ من هذ يهذ إذا أسرع ، والمراد بالتثنية الكثرة .

قوله : ( حذاريك )<sup>(٣)</sup>

ذكر سيبويه - رحمه الله - حذاريك ( فقال ) : ( كأنه قال : ليكن منك حذر  
بعد حذري )<sup>(٤)</sup>

قوله : ( دواليك )<sup>(٥)</sup>

تثنية دوال ، والمراد بالتثنية الكثرة ، قال سيبويه - رحمه الله - ومعنسى  
تثنية دواليك أنه فعل من اثنين ، لأنك إذا داوت كان من كل واحد فعل .<sup>(٦)</sup>  
وحذف نونه للإضافة من المداولة وهي المناوبة ، وذا من فعل الجاهلية وكان  
إذا أراد الرجل أن يعقد مودة لامرأة شق كل واحد منهما ثوب الآخر  
ليؤكده المودة .

ونصب ( دواليك ) على فعل من لفظه ، أي : دال لنا الأمر دوالا بعد دوال ،  
أو على الحال . وهو بدل من الفعل ، فإذا نصبت دواليك على المصدر قدرت  
ب: تداول تداولاً مثل دواليك ، لأنه مصدر مشبه ، وإذا نصبت ( على ) الحال

=====

(١) تكملة يلتم بها الكلام .

(٢) المقرب ١ / ١٤٨ .

(٣) تكملة بها يلتم الكلام .

(٤) الكتاب ١ / ٣٤٩ .

(٥) المقرب ١ / ١٤٨ .

(٦) الكتاب ١ / ٣٥١ وعبارته ( . . . لأنني إذا داوت فمن كل واحد منا فعل )

\* كلام ابن قتيبة بكده في تفسير غريب القرآن ص ٧٣ ، وانظر أيضا مجاز  
القرآن ٢ / ٢ ، وأفعال ابن القطاع ١ / ٢٤٩ .

فَتَقْدِيرُهُ : مُتَدَاوِلِينَ ، وَصَحَّ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّ  
 الْمَصَادِرَ قَدْ تَقَعُ أَحْوَالًا وَإِنْ كَانَتْ مَعَارِفَ نَحْوُ : جَهْدَكَ ، وَطَاقَتَكَ  
 وَالْعِرَاكَ ، وَسَيَبِيهِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ .<sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ : (وَلِيَّبِكَ وَسَعَدَيْكَ)<sup>(٢)</sup>

قَالَ سَيَبِيهِ : (أَرَادَ بَلِيَّبِكَ وَسَعَدَيْكَ إِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ كَأَنَّهُ قَالَ : كُلَّمَا  
 أَجَبْتَكَ فِي أَمْرٍ فَأَنَا مُجِيبُكَ فِي آخَرَ)<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : (حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ :  
 أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّجُلِ الْمُدَاوِمِ عَلَى الشَّيْءِ لَا يُقْلِعُ عَنْهُ وَلَا يُفَارِقُهُ ، قَدْ أَلَبَّ  
 فَلَانَ عَلَى كَذَا وَكَذَا ، وَيُقَالُ : قَدْ أَسْعَدَ فُلَانٌ فَلَانًا عَلَى أَمْرِهِ  
 وَسَاعَدَهُ ، فَإِلِيبَابُ وَالْمُسَاعَدَةُ دُنُوٌّ وَمُتَابَعَةٌ ، إِذَا أَلَبَّ عَلَى الشَّيْءِ  
 فَهَوَّ لَا يُفَارِقُهُ ، وَإِذَا أَسْعَدَهُ فَقَدْ تَابَعَهُ ، فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ  
 لِلرَّجُلِ : يَا فُلَانُ ، فَقَالَ : لِيَّبِكَ وَسَعَدَيْكَ ، فَقَدْ قَالَ : قُرْبًا مِنْكَ  
 وَمُتَابَعَةً لَكَ ، فَهَذَا تَمَثِيلٌ وَإِنْ كَانَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ)<sup>(٤)</sup>

وَالْمُرَادُ بِالتَّثْنِيَةِ هُنَا الْكَثْرَةُ ، كَمَا فِي (حَنَانِيكَ) ، وَنَصَبُ (بَلِيَّبِكَ وَسَعَدَيْكَ)  
 بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْمَصْدَرِ ، بَلْ مِنْ مَعْنَاهُ ؛ لِعَدَمِ الاسْتِعْمَالِ مِنْ  
 لَفْظِهِ يَجْرِي عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ . \*

قَوْلُهُ : (غُدُوَّةٌ وَبُكْرَةٌ)<sup>(٥)</sup>

اعْلَمْ أَنَّ تَصْرُفَ غُدُوَّةٍ وَبُكْرَةٍ مُعَيَّنَيْنِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ .

=====

(١) الكتاب ٣٧٢/١ وما بعدها .

(٢) المقرب ١٤٨/١ .

(٣) هذه العبارة لم أعثر عليها في الكتاب المطبوع .

(٤) الكتاب ٣٥٣/١ وفيه ( . . لا يفارقه ولا يقلع عنه . . . )

(٥) المقرب ١٤٩/١ .

\* لعل صيغة العبارة : لعدم استعمال فعل من لفظه .



قَوْلُهُ : ( سِوَاكَ ) (١)

سِوَى عِنْدَ سِيبَوِيهِ مِنَ اللُّوَازِمِ النَّصْبِ  
وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَيَكُونُ مَتَصَرِّفًا (٢) ، وَفِيهِ ثَلَاثُ  
لُغَاتٍ : الْمَدُّ لِأَغْيَرُ عِنْدَ فَتْحِ السَّيْنِ ، وَالْقَصْرُ لِأَغْيَرُ عِنْدَ ضَمِّهَا ، وَكِلَاهُمَا  
عِنْدَ كَسْرِهَا .

قَوْلُهُ : ( عِنْدَ ) (٣)

هُوَ اللَّامُ الظَّرْفِيَّةُ إِلَّا بِدُخُولِ مَنْ وَحَدَّهَا \*  
/ ٥٨

قَوْلُهُ : ( وَسَطَ سَاكِنَةَ السَّيْنِ ) (٣)

يُقَالُ : جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ ، بِالتَّسْكِينِ ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ ، وَجَلَسْتُ وَسَطَ  
الدَّارِ ، بِالتَّحْرِيكِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فِيهِ بَيْنَ فَهَوٍ وَسَطٍ  
بِالتَّسْكِينِ ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِيهِ بَيْنَ فَهَوٍ وَسَطٍ بِالتَّحْرِيكِ ، وَرُبَّمَا سُوِّكُنْ ،  
وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ ( وَالْوَسَطُ أَيْضًا بِالتَّحْرِيكِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ : أَعَدَلُهُ ، قَالَ تَعَالَى :

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ (٤) أَيْ : عَدَلًا ، وَيُقَالُ : شَيْءٌ وَسَطٌ ، أَيْ :

مَتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ (٥)

قَوْلُهُ : ( الْعِرَاكُ ) (٦)

أَيْ : مُعْتَرِكَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعِرَاكَ مَصْدَرٌ ، وَالْمَصَادِرُ أَجْنَاسٌ ، فَتَعْرِيفُهَا وَتَنْكِيرُهَا  
مُتَقَارِبٌ لِعُمُومِهَا ، ( وَفَاهٌ ) (٧) جَسَّةٌ ، وَهُوَ وَاقِعٌ مَوْضِعَ الْمُشْتَقِّ ، وَهُوَ مُشَافَهَةٌ

=====

(١) المقرب ١/١٥٠ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٢ والمقتضب ٤/٣٤٩ والإنصاف ١/٢٩٤ وأمالى ابن الشجري

١/١٢٣ والتبيين ص ٤١٩ وشرح المفصل ٨/١٣٥ والأشباه والنظائر ٥/١٧٢ .

(٣) المقرب ١/١٥١ . (٤) البقرة آية ١٤٣ .

(٥) ما بين القوسين في الصحاح ٣/١١٦٧ ، ١١٦٨ مع اختلاف يسير .

(٦) المقرب ١/١٥١ .

(٧) المصدر نفسه ١/١٥١ وهذه الكلمة من قول العرب : ( كلمته فاه إلى في ) انظر

الكتاب ١/٣٧٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .

\* قال ابن عقيل في شرح الرافعية : ( والذي لزم الظرفية أو شبهها (عند) و(لذ)

والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعمال مجروراً بين ، نحو : خرجت

من عندك ، ولا تح (٤) الرافعية ، فلا يقال : خرجت إلى عنده .... ) ١/٥٨٧ .

قَوْلُهُ : ( وَحُدَّهُ ) (١)

فِي نَصْبِهِ خِلَافٌ ، فَهَوَّ عِنْدَ سَيَّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَالَ ، وَعِنْدَ يُونُسَ ظَرْفًا . (٢)

وَمَرَّرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلَاثَتَهُمْ ، مَعْنَاهُ : أَيُّ مَرَّرْتُ بِهِمْ مَعْدُودَيْنِ بِهَذِهِ الْعِدَّةِ ،

( وَجَاعِلًا ) أَيُّ : مَصِيرًا ، ( وَمُنْقِضِينَ ) أَيُّ : مُجْتَمِعِينَ .

وَقَوْلُهُ : ( وَأَقِيمَ مَعْمُولَاتُهَا مَقَامَهَا ) (٣)

وَقِيلَ : أَوْقَعْنَا الْمَصْدَرَ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ . (٤)

( الْجَمَاءُ ) : مِنْ اسْتَجَمَ الْمَاءُ إِذَا كَثُرَ ، ( وَالْغَفِيرُ ) : مِنْ الْغَفْرِ ، وَهُوَ

السَّتْرُ ، كَأَنَّهُمْ سَتَرُوا وَجْهَ الْأَرْضِ بِكَثْرَتِهِمْ .

وَقَوْلُهُ ( أَفَعَلَهُ آثِرًا مَا ) (٥)

أَيُّ : اسْتَأْثَرُ بِفِعْلِهِ ، وَمَعْنَاهُ : أَيُّ : أَنْفَرِدُ بِفِعْلِهِ .

مِثَالُ النَّكْرَةِ الْمُقَابِرَةِ لِلْمَعْرِفَةِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : ( فَجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا ) (٦)

=====

(١) المقرب ١/١٥١ .

(٢) الكتاب ١/٣٧٧ وانظر توضيح المقاصد ٢/١٣٦ وقال ابن يعيش في شرح  
المفصل ٢/٦٣ ( . . ) وليونس فيه قول آخر : أن وحده معناه : ( على حياله ) وعلى  
حياله في موضع الظرف ، وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب  
للظرف ، ومستقر هو الأول ( . . )

(٣) المقرب ١/١٥١ .

(٤) المصدر نفسه ١/١٥١ . وهذه الكلمة من تقدير ابن عصفور ، وهو قوله ( . . ) وجاعلا  
فأه إلي في ( . . )

(٥) المصدر نفسه ١/١٥١ . وهذه الكلمة من تقدير ابن عصفور أيضا ، وهو قوله ( . . ) ومنقضين  
قضهم بقضيتهم . . . )

(٦) نفسه ١/١٥١ .

(٧) توضيح المقاصد ٢/١٣٥ وفيه ( ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم  
الفاعل أكثر )

(٨) هاتان الكلمتان من قول ابن عصفور : ( . . ) وجاء القوم الجماء الغفير ( . . ) المقرب ١/١

(٩) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع وهي في المسائل البغداديات ص ٣٤٤ وإعزاب  
القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/١٣٨ والصحاح ٢/٥٧٥ .

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه ١/١٨٤ ، ومسلم ١٣/١٤ ، وانظر الخليل

لابن جزري ص ١٤٦ .

فَقَرَّبَ (فَرَسَ) مِنَ الْمَعْرِفَةِ لِكَوْنِهِ وَصِفَابَ (لَهُ)

قَوْلُهُ : ( مَنْصُوبَةٌ عَلَى مَعْنَى فِي ) (١)

الْحَالِ تَشْبِيهِ الظَّرْفِ فِي أَنَّهَا مَقْدَرَةٌ بِنَفْسِهَا ، وَتَفَارِقُهَا فِي أَنَّ (فِي) تَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ الظَّرْفِ ، وَفِي الْحَالِ تَدْخُلُ عَلَى حَالٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَصْدَرِهَا، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ قَائِمًا ، أَيُّ : فِي حَالِ قِيَامِهِ ، وَيُضَمُّ إِلَى قَوْلِهِ (وَكَانَ) وَيَلْزَمُ أَيْضًا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا لَفْظًا أَنْ تَكُونَ مَعَهُ (قَدْ) إِمَّا مَلْفُوظًا بِهَا ، أَوْ مَقْدَرَةً لِتَقَرُّبِهِ إِلَى الْحَالِ .

قَوْلُهُ : ( وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَائِي فِي الْمَضَارِعِ لَفْظًا وَمَعْنَى ) (٢)

لِشَبِّهِ الْمَضَارِعِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَكَمَا لَا تَدْخُلُ الْوَائِي فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، فَكَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : ( إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ مَثْبِتًا ) ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا جَازَ دُخُولُ الْوَائِي مَعَهُ ، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَضْحَكُ غَلَامُهُ .

قَوْلُهُ : ( وَأَصْكُ عَيْنَهُ )

لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ مَعَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ إِذَا وَقَعَ حَالًا وَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَائِي ، لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ إِذَا وَقَعَ حَالًا لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَائِي عَلَيْهِ ، وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ مَعَ الْفِعْلِ - حِينَئِذٍ - مُبْتَدَأٌ مَقْدَرًا لَمْ تَكُنْ الْجُمْلَةُ - حِينَئِذٍ - إِلَّا اسْمِيَّةً ، فَلَا وَجْهَ لِلْاسْتِثْنَاءِ - حِينَئِذٍ - لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْحَالِيَّةَ فِي اللَّفْظِ صُورَتُهَا صُورَةُ الْمَضَارِعِ .

=====

(١) المقرب ١/١٥٢ .

(٢) هذه العبارة غير موجودة في المقرب المطبوع، والذي فيه ١/١٥٤ ( . . ) ولا يجوز دخول الواو إلا أن يشذ فيحفظ - ولا يقاس عليه ، نحو قولهم : قمت وأصك عينه . . )

٢/٥٩

قوله : ( ولا يَقْتَضِي الْعَامِلُ )<sup>(١)</sup>

أَمَّا فِي الْمَصْدَرِ وَالظَّرْفَيْنِ فَلَا يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا عَلَى سَبِيلِ  
الْبَدَلِ ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا لَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ أَكْثَرَ مِنْ  
وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الْحَالُ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي عَلَى سَبِيلِ الطَّلَبِ أَكْثَرَ مِنْ حَالٍ وَاحِدَةٍ ،  
فَالْأَصَحُّ جَوَازُ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ قَدْ يَتَّصِفُ بِصِفَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي آنٍ وَاحِدٍ\* .

قَوْلُهُ : (إِلَى ذِي حَالٍ وَاحِدَةٍ)<sup>(٢)</sup>

تَحَرَّرَ مِنْ مِثْلِ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي - حِينَئِذٍ - حَالَيْنِ؛ الْمَجِيئِيَّةَ  
ذَوِي الْحَالَيْنِ مَعَهُ ، كَمَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ( وَقَدْ تَكُونُ مِنْهُمَا  
ضَرْبَةٌ عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، كَقَوْلِكَ : لَقِيْتَهُ رَاكِبِينَ ، وَلَقِيْتَهُ مُصْعِدًا  
مُنْحَدِرًا . )<sup>(٣)</sup>

قَوْلُهُ : ( لَقِيْتُ هِنْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً )<sup>(٤)</sup>

اعْلَمْ أَنَّ الْحَالَيْنِ اللَّذَيْنِ مِنْ ذَوِي حَالٍ إِمَّا أَنْ يُلَبِّسَا ، كَقَوْلِكَ : لَقِيْتُ زَيْدًا  
مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، أَوْ لَا يُلَبِّسَا . كَالْمِثَالِ الَّذِي مَثَلَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَإِنَّ  
أَلْبَسَا تَعَيَّنَ جَعْلُ الْحَالِ الْأُولَى لِذِي الْحَالِ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يُلَبِّسَا  
فَالْأَجُودُ جَعْلُ الْحَالِ لَذِي الْحَالِ الثَّانِي إِلَى جَانِبِ ذِي الْحَالِ الثَّانِي .  
وَحَالِ ذِي الْحَالِ الْأُولَى بَعْدَ حَالِ ذِي الْحَالِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّكَ إِذَا عَكَسْتَ  
مَا ذَكَرْنَا حَصَلَ فَضْلَانِ ، فَضْلٌ بَيْنَ الْحَالِ الْأُولَى وَصَاحِبِهَا بِالْمَفْعُولِ ، وَفَضْلٌ

=====

(١) المقرب ١/١٥٥ وتام كلام ابن عصفور ( . . . ) من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا  
من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة  
أزيد من شيء واحد إلا بحرف عطف إلا أن يكون أفعال التي للمفاضلة فإنها تعمل  
في ظرفين من الزمان أو المكان . . . )

(٢) المقرب ١/١٥٥ . (٣) المفصل ص ٦١ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٣ .

(٤) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ١/١٥٥ والذي فيه ( . . . ) فإن كان الحالان  
من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل ، نحو قولك : لقي عمرو زيدا مصعدا منحدرًا ،

إذا كان اللاقي مصعدا والملقى منحدرًا . . . )

(٥) مثاله : لقيت هندًا منحدرًا مصعدًا ، ومثال العكس : لقيت هندًا  
مصعدًا منحدرًا .

\* النفس مضطرب لم أتمكن من إصلاحه على كثرة ما عانت في ذلك .

بَيْنَ الثَّانِيَةِ وَصَاحِبِهَا بِالْحَالِ الْأُولَى، فَيَحْصُلُ - حِينَئِذٍ - فَصْلَانِ، وَمَا  
ذَكَرْنَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا فَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ ذِي الْحَالِ الْأُولَى  
وَحَالِهِ بِالْحَالِ الثَّانِيَةِ وَصَاحِبِهَا، وَكُلَّمَا قَلَّ الْفَصْلُ كَانَ أَوْلَى .

مِثَالُ مَا جَرَى مُجْرَاهُ (١) : أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا قَائِمًا، يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا، فَنَقُولُ :  
أَنَا قَائِمًا ضَارِبٌ زَيْدًا .

قَوْلُهُ ( هَذَا زَيْدٌ ضَاحِكًا ) (٢)

الْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَا فِي (هَا) مِنْ مَعْنَى التَّنْبِيهِ، أَيُّ : أَنَبَّهُ عَلَى زَيْدٍ  
ضَاحِكًا، أَوْ مَا فِي (ذَا) مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، أَيُّ : أَشِيرُ إِلَيْهِ ضَاحِكًا،  
وَهَذَا وَشَبِيهَهُ يَسْمَى الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ .

كُلُّ صِفَةٍ لِنِكَرَةٍ إِذَا قَدِّمَتْهَا عَلَيْهَا انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ .

=====

(١) المقرب ١٥٦/١ وفيه (وأما الحال فإن كان العامل فيها فعلا، أو ما جرى  
مجراه، جاز تقديمها عليه ما لم يمنع من ذلك كون العامل فيها من قبيل  
الأسماء الموصولة، أو فعلا غير متصرف . .)

(٢) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ١٥٦/١، انظرها في شرح الجمل

له ٣٣٤/١

\* نَمَّةٌ، غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ .

بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ الَّتِي تَطْلُبُهَا جَمِيعُ الْأَفْعَالِ عَلَى غَيْرِ اللُّزُومِ (١)

هذه الترجمة تشتمل على أبواب تذكرها بابًا با بًا - منها :

(بَابُ التَّمْيِيزِ)

قَوْلُهُ : (عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ) (٢)

يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ مَبِينًا لِلْفِظِ الْأَسْمِ ، وَلَا لِلْفِظِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِنَا : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : بِرَوْحِنَا الْأَرْضَ عِيُونًا (٣) بَلْ هُوَ مَبِينٌ لِهَذِهِ

النَّسْبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، بِخِلَافِ : عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا بِفَلَانٍ (دِرْهَمًا) مَبِينٌ لِذَوَاتِ الْعِشْرِينَ لَا لِلنَّسْبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْمُخْبَرِ عَنْهُ.

قَوْلُهُ : (لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا) (٤)

الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى مُتَقَدِّمٍ تُحَدِّثُ عَنْهُ وَتُعْجَبُ مِنْهُ، فَبَيْنَ وَجْهِ التَّعْجُبِ ، وَأَنَّ التَّعْجُبَ مِنْ فُرُوسِيَّتِهِ ، وَأَصْلُ الدَّرِّ: اللَّبَنُ .

قَوْلُهُ ( وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ ) (٥)

اعْلَمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي التَّمْيِيزِ عَلَى نَوْعَيْنِ : إِمَّا الْفِعْلُ ، نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَإِمَّا الْأَسْمَ ، نَحْوُ (عِنْدِي) (٦) عِشْرُونَ دِرْهَمًا، نَحْوُ (عِشْرُونَ) تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ مَجَازًا، لَا حَقِيقَةً .

فَإِنْ قِيلَ : لَا وَجْهَ فِي عَمَلِ (عِشْرُونَ) فِي (دِرْهَمًا) لِبُعْدِهِ عَنِ الْعَمَلِ .

(١) المقرب ١/١٦٣ وترجمة ابن عصفور: (باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها، وهي التمييز والمستثنى)

(٢) المصدر نفسه ١/١٦٣.

(٣) سورة القمر آية ١٢.

(٤) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع.

(٥) المصدر نفسه ١/١٦٥.

(٦) تكلمة يلتزم بها الكلام .

يُقَالُ : إِنَّ الْعِشْرِينَ شَبَهُ الضَّارِبُونَ فِي ثَبَاتِ النَّوْنِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ ،  
نَحْوُ : الضَّارِبُونَ زَيْدًا ، وَالْعِشْرُونَ دَرَهَمًا ، وَفِي حَذْفِ النَّوْنِ فِي حَالَةِ  
الْجَرِّ ، نَحْوُ : الضَّارِبُو زَيْدٍ ، وَعِشْرُو زَيْدٍ ؛ فَعَمِلَ لِمُشَابَهَتِهِ الْعَامِلَ  
- فَحِينَئِذٍ - إِنْ كَانَ التَّمْيِيزُ يَجِيئُ بَعْدَ تَمَامِ الْأَسْمِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ بِالْإِجْمَاعِ ؛  
لِضَعْفِ الْعَامِلِ ، وَإِنْ كَانَ التَّمْيِيزُ يَجِيئُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فَفِيهِ خِلَافٌ (١) ، ذَهَبَ  
سَيَبويه - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَذَهَبَ  
الْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرِّدُ وَالْكُوفِيُّونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَجْمَعِينَ - إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ  
عَلَى الْفِعْلِ ؛ مُحْتَجِّينَ بِالْقِيَاسِ وَالسَّمْعِ .  
أَمَّا الْقِيَاسُ فَعَلَى الْحَالِ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ مِنَ الْمَوَاقِعِ  
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ الْحَالِ (٢) .  
وَأَمَّا السَّمْعُ فَمَقُولُ الشَّاعِرِ : (٣)

\* أَتَهَجَّرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبٌ \* (٤)

(١) انظر الكتاب ٢١١/١ (الحاشية) والمقتضب ٣٦/٣ والأصول ٢٢٣/١ والإنصاف ٢٢٨/٢ والتبيين ص ٣٩٤ وشرح الكافية ١/٢٢٠ وشرح المفصل ٢/٧٤ والهمع ٧١/٤ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٥٧ .

(٣) اختلف في قائله - قيل: للمخيل السعدي ، وقيل: لأعشى همدان ، وقيل: لقيس بن معاذ الملوح .

(٤) روى البيت في بعض المصادر (ليلي) بدل (سلمي) و(بالفراق) بدل (للفراق) ، وروى

عجزه هكذا : \* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبٌ \* .

وهذه رواية الزجاج والزجاجي وإسماعيل بن حماد الجوهري وابن عصفور - انظر الإيضاح

ص ٢٠٣ والجمل ص ٢٤٣ والخصائص ٢/٣٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ ، وعلى

هذه الرواية لا شاهد في البيت ، وانظره في التبصرة والتذكرة ١/٢١٩ وشرح اللمع

لابن برهان ١/١٤١ والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٧ والمقاصد النحوية

٢/٢٣٥ وديوان الأعشى ص ٢١٢ .

نَقُولُ : أَمَّا الْقِيَاسُ فَلَا يَتَّجِهُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ التَّمْيِيزَ مَفْسَّرٌ لِذَاتِ التَّمْيِيزِ ، وَالْحَالُ لَيْسَ بِمَفْسَّرٍ ، فَلَوْ قَدَّمْنَا التَّمْيِيزَ لَكَانَ الْمَفْسَّرُ قَبْلَ الْمَفْسَّرِ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَنَقُولُ : إِنَّ (نَفْسًا) خَبِرَ كَانَ وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي (كَانَ) عَائِدٌ عَلَى (حَبِيبَهَا) وَلَيْسَ النَّفْسُ بِتَمْيِيزٍ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ <sup>(٢)</sup> : إِنَّ النَّفْسَ لَا تَتَمُّ بِهَ الْفَائِدَةَ ، فَلَا يَكُونُ خَبْرًا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : مَا بَعْدَهَا - وَهُوَ (بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبٌ) جُمْلَةٌ بَعْدَ نَكْرَةٍ فَصَارَتْ صِفَةً لَهَا ، فَمَا أُتِيَتْ بِالصِّفَةِ جَازَ أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ خَبْرًا لِلْحَبِيبِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : بِبَلِّ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ <sup>(٣)</sup> وَفِي آيَةٍ أُخْرَى : بِبَلِّ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ <sup>(٤)</sup> لَمَّا تَمَّتِ الْفَائِدَةُ بِالصِّفَةِ جَازَ أَنْ تَقَعَ خَبْرًا .

قَوْلُهُ : (عَرِيبٌ) <sup>(٥)</sup>

كَأَنَّهُ مَا أَخُوذُ مِنْ أَعْرَبٍ إِذَا أَبَانَ .

قَوْلُهُ : (وَلَا بِالْأَسْمَاءِ الْمُتَوَعَّلَةِ فِي الْإِبْهَامِ) <sup>(٥)</sup>

الْأَسْمَاءُ الْمُتَوَعَّلَةُ فِي الْإِبْهَامِ نَحْوُ : غَيْرٍ ، وَمِثْلٍ ، وَشَيْءٍ .

(١) من قول الشارح: (أما القياس فلا يتجه . . . إلى : وهذا لا يجوز) نقله

السيوطي عن التعليقة في الأشباه والنظائر ٤ / ١٥٠ .

(٢) الكشاف ٢ / ٦٨ وانظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٧٧ .

(٣) سورة النمل آية ٥٥ .

(٤) سورة السجدة آية ١٦٦ .

(٥) المصرب ١ / ١٦٦ .



بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ<sup>(١)</sup>

=====

قَوْلُهُ : ( وَلِذَلِكَ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ عَاطِفَةً )<sup>(٢)</sup>  
خِلَافًا لِمَنْ حَكَى عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - جَوَازَ كَوْنِ الْوَاوِ بِمَعْنَى مَعَ فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ \* .

وَقَوْلُهُ : ( وَلَا يَجُوزُ تَوَسُّطُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ )<sup>(٣)</sup>

يَعْنِي لَا يُقَالُ : اسْتَوَى وَالْخَشْبَةَ الْمَاءُ ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ ، دَعَّ وَنَفَسَهُ أَمْرًا .

قَوْلُهُ ( وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي الْمَعْطُوفِ بِالْوَاوِ )<sup>(٤)</sup>

كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :<sup>(٥)</sup>

\* أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ - وَرَحْمَةُ اللَّهِ - السَّلَامُ \*  
قَاعِدَةٌ : الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ، سَوَاءً  
كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا ، أَوْ حَرْفًا ، نَحْوُ : مَا شَأْنُكَ وَشَأْنُ زَيْدٍ ، وَمَا لَكَ وَلِزَيْدٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) باب المفعول معه وباب المفعول من أحله جاء ترتيبها في المقرب قبل بابي التمييز والاستثناء .

(٢) المقرب ١٥٨/١ وفيه ( .. والدليل على أنها عاطفة في الأصل - أي الواو - أنها لا تقع إلا في الأماكن التي يمكن أن تكون فيها عاطفة على حية الحقيقة ، أو المجاز )

(٣) نفسه ١٥٩/١ وفيه ( ... ولذلك أيضاً لم يجز توسطه بين الفعل والفاعل ، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو ؛ لأن الفروع لا يتصرف فيها ، كما يتصرف في الأصول . )

(٤) هو الأحوص الأنصاري ، والبيت غير موجود في شعره ، وهو في مجالس ثعلب ، ١٩٨/١ ، ورواية عجزه فيه :  
\* بَرُّودُ الظِّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَامُ \* ، ولا شاهد على هذه الرواية ، وانظره في الأصول ٣٢٦/١ والخصائص ٣٨٦/٢ ، والخزانة ٣٩٩/١ .

(٥) انظر هذه القاعدة في الكتاب ٣٨٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعراجه ٢/٢ . وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٠/١ ، والإيضاح ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣ .

\* لم أقف على هذه الحكاية في كتب الفارسي التي بين يدي .

قَوْلُهُ : ( وَضَعَتْهُ ) (١)

الضَّيْعَةُ : الحَرْفَةُ بِسُمِّيَتْ ضَيْعَةً ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُضَيِّعُ عَمْرَهُ فِيهَا ،  
أَوْ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُضَيِّعُ مَعَهَا غَيْرَهَا .

قَوْلُهُ ( وَانْتِصَابُ الْأِسْمِ بَعْدَ الْوَاوِ ) (٢) إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَفْعُولُ مَعَهُ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ ، وَلَيْسَ بِمَقْيَسٍ ؛ وَحُجَّتُهُ  
أَنَّكَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ تَخْرُجُ الْوَاوُ عَنْ أَصْلِهَا مِنَ الْعَطْفِ إِلَى جَعْلِهَا بِمَعْنَى  
مَعَ وَإِخْرَاجِ الشَّيْءِ عَنْ بَابِهِ مَسْمُوعٌ غَيْرُ مَقْيَسٍ . (٣)

=====

(١) المقرب ١/١٦٠ وهذه الكلمة من قول العرب: (كل رجل وضعته)

(٢) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع ١/١٦٠.

(٣) قال أبو علي في الإيضاح ص ١٩٥ ( . . . قال أبو الحسن : قوم من النحويين  
يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه ، وقوى هذا القول الثاني .  
وفي شرح الكافية للرضي ١/١٩٨ جاء ما هذه صورته : ( . . . . وفي كون المفعول  
معه قياسا خلاف ، ذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياسا ، وقال بعضهم : هو  
سماعي ، لا يتجاوز ما سمع منه . . . )

## بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

قَوْلُهُ : ( وَأَنَّ يَكُونَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعْلَلِ ) (١)

مَعْنَاهُ : أَنَّ يَكُونَ الْمَفْعُولُ لَهُ وَالْفِعْلُ الْعَامِلُ فِيهِ فاعِلُهُمَا وَاحِدٌ ، بِمَعْنَى : أَنَّهُمَا

وَقَعَا مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، تَحَرَّرَ مِنْ قَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ بَكَرًا .

(نَضُّ الشُّوبِ) : خَلَعَهُ ، أَي : قَلَعَهُ .

قَوْلُهُ : ( الْعُصْفُورُ ) (٢)

هُوَ بِضَمِّ الْعَيْنِ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلُولٌ بَفَتْحِ الْفَاءِ سِوَى صَعْفُوقٍ (٤) ، وَهُوَ اسْمٌ

قَبِيلَةٌ بِالْيَمَنِ (٥) ، قَالَ الْعَجَّاجُ :

\* مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعِ أُخْرٍ (٦) \*

وَسِوَى خَرْنُوبٍ عَلَى لُغَةٍ (٧)

(١) المقرب ١/١٦١ .

(٢) هذه العبارة شرح وتفسير للكلمة من بيت لامرئ القيس وهو قوله :

\* فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضَّلِ \*

انظر المقرب ١/١٦١ وديوانه ص ١٤ وشرح القصائد التسع المشهورات ص ١٣٢ .

(٣) المقرب ١/١٦٢ وهذه الكلمة من بيت لابي صخر الهذلي ، وهو قوله :

\* وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا أَنْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ \*

انظره في شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧ ، ورواية صدره فيه :

\* إِذَا ذُكِرْتَ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا \*

وانظره في الإنصاف ١/٢٥٣ وروى فيه (نفضة) بدل (هزة) وشرح المفصل ٢/٦٧

والخزانة ٣/٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٦٠ .

(٤) قال الجوهري بعد أن أشد بيت العجاج ( . . . ولم يجيء على وزن فعلول شيء

غيره . . ) انظر الصحاح ٤/١٥٠٧ ، وقال ابن منظور في اللسان ١٠/٢٠٠ (وقال

الأزهري : كل ما جاء على فَعْلُول فهو مضموم الأول مثل : زَنْبُورٌ وَبُهْلُولٌ وَعُمْرُوسٌ وَمِأَشْبَهُ

ذلك إلا حرفاً جاء نادراً ، وهو بنو صَعْفُوقٍ لِحَوْلِ بَالِيَمَاةٍ ، وبعضهم يقول : صَعْفُوقٍ بِالضَّمِّ )

وانظر تهذيب اللغة ٣/٢٨٢ .

(٥) انظر معجم ما استعجم ٢/٨٣٣ ومعجم البلدان ٣/٤٠٧ والذي ذكره اليكسري

وياقوت أن صَعْفُوقٌ قرية باليماة ، وكذلك ما ذكره صاحب الصحاح واللسان .

(٦) عجزه : \* مِنْ طَاعِمِينَ لَا يُبَالُونَ الْعَمَرَ \* وهو في الديوان ص ١٦ والصحاح

٤/١٥٠٧ وانظر صدر البيت في معجم ما استعجم ٢/٨٣٣ واللسان ١٠/٢٠٠

وروايته : مِنْ طَاعِمِينَ لَا يُبَالُونَ .

(٧) هذه العبارة معطوفة على قول الشارح - رحمه الله - وليس في الكلام فَعْلُولٌ بَفَتْحِ الْفَاءِ

سِوَى صَعْفُوقٍ . وقال الجوهري في الصحاح ١/١٩٩ ( وَالْخَرْنُوبُ بِالتَّشْدِيدِ : نَبْتُ مَعْرُوفٍ ،

وَالْخَرْنُوبُ لُغَةٌ ، وَلَا تَقُلُ الْخَرْنُوبُ بِالْفَتْحِ ) وانظر ليس في كلام العرب ص ١٩٠ .

## بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ

=====

قَوْلُهُ : (بِأَدَاةٍ) (١)

لِيُخْرِجَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ وَأُخْرِجَ زَيْدٌ مِنْهُمْ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ النَّصْبَ بِحَاشَا قَلِيلٌ) (١)

مِمَّا اتَّفَقَ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ وَاخْتُلِفَ فِي فِعْلِيَّتِهِ (حَاشَا) ، فَرَأَى الْمُبَرِّدُ وَالْمَازِنِيُّ (٢)

رَحِمَهُمَا اللَّهُ - أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا ، وَحَكَى الْمَازِنِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو

الشَّيْبَانِيُّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَا

الشَّيْطَانَ وَابْنَ الْأَصْبَغِ ، وَرَأَى سَيَبَوِيهَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ حَاشَى لَا تَكُونُ

إِلَّا حَرْفَ جَرٍّ . / ولم يعتد بها ، أو لم يسمعها ، وقوي مذهب سيبيويه

بِأَنَّ (حَاشَا) لَوْ كَانَتْ فِعْلًا (لَا تَصَلَّتْ) (٣) بِهَا الْمَصْدَرِيَّةُ ، كَمَا وَصَلَتْ بِ(عَدَا) وَ(خَلَا) ،

وَأَيْضًا لَوْ كَانَتْ فِعْلًا لَلَزِمَتْهَا نُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَأَنْتَ إِنَّمَا تَقُولُ :

حَاشَايَ ، وَلَا تَقُولُ : حَاشَانِي ، بِالنُّونِ ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى : حَاشَ (٤) .

قَوْلُهُ : (إِنْ كَانَتْ مَا مَصْدَرِيَّةً) (٥)

مِثَالُهُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا ، تَقْدِيرُهُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ خُلُوًّا زَيْدٌ ، أَيْ :

وَقَتَّ خُلُوَّهُمْ مِنْ زَيْدٍ ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ ، وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ فِي

مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، تَقْدِيرُهُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ مَجَاوِزِينَ زَيْدًا .

قَوْلُهُ : (وَالْمُخْرَجُ لَا يَكُونُ إِلَّا النَّصْفَ فَمَا دُونَهُ) (٦)

نَحْوُ : عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً .

=====

(١) المقرب ١/١٦٦ .

(٢) ذهب مذهب المبرد والمازني الأخص والجزمي والزجاج وأبو زيد - انظر المقتضب

٤/٣٩١ والأصول ١/٣٥٣ والإنصاف ١/٢٧٨ وشرح المفصل ٨/٤٨ والتذيل و

والتكميل ج ٣ ل ٤٨ أ والجنى الداني ص ٦٢ ٥ والهمع ٣/٢٨٦ .

(٣) الكتاب ٢/٣٠٩ . (٤) غير واضحة في الأصل .

(٤) في حاشا لغات : قال ابن مالك في التسهيل ص ١٠٥ فما بعدها ( . . ) وكثر فيها

حَاشَ ، وَقِيلَ حَاشَا ، وَرَبَّمَا قِيلَ : مَا حَاشَا (

(٥) المقرب ١/١٦٦ .

(٦) هذا قول السيرافي - رحمه الله - وأجاز أيضا ألا يكون لها موضع من الإعراب - انظر

التذيل والتكميل ج ٣ ل ٤٨ ب والجنى الداني ص ٤٣٧ .

(٧) المقرب ١/١٦٦ .

\* بعد هذه الآية لأن كذا من أسنها في المخطوطة .

قوله : ( وَيَكُونُ الاستِثْنَاءُ عَلَى نَوْعَيْنِ : مُتَّصِلٍ ، وَمُنْقَطِعٍ ) (١)  
 فـالمتَّصِلُ : هُوَ مَا كَانَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ يَتَنَاوَلُ الثَّانِي بِعُمُومِهِ ، نَحْوُ : جَاءَنِي  
 الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، فَزَيْدٌ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ الْقَوْمِ ، وَالْمُنْقَطِعُ : مَا لَمْ يَتَنَاوَلِ  
 اللَّفْظُ الْأَوَّلُ فِيهِ الثَّانِي ، نَحْوُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا ، وَنَحْوُ :  
 جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، إِذَا قُلْتَهُ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ زَيْدًا لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ الْقَوْمِ ،  
 هَذَا أَيْضًا لَمْ يَتَنَاوَلِ زَيْدًا .

قوله : ( وَلَا يَكُونُ الْمُخْرَجُ إِلَّا مُخْتَصًّا ) (٢)

يَعْنِي : لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّامِعِ أَنَّ الْمُخْرَجَ يَصِحُّ دُخُولُهُ فِي الْمُخْرَجِ مِنْهُ  
 حَتَّى يَكُونَ فِي إِخْرَاجِهِ فَائِدَةٌ ، فَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُخْرَجُ وَالْمُخْرَجُ  
 مِنْهُ مُخْتَصِّينَ ، كَمَا ذَكَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ .

قوله : ( وَالاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ إِلَّا ) (إِلَى آخِرِهِ) (٣)

اعْلَمْ أَنَّ الاستِثْنَاءَ عَلَى نَوْعَيْنِ : مُفْرَغٍ ، وَغَيْرِ مُفْرَغٍ ، فَالْمُفْرَغُ : هُوَ الَّذِي  
 لَمْ يَأْخُذْ فِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ (إِلَّا) مَا يَقْتَضِيهِ فَيَعْمَلُ فِي مَا بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى  
 حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ رَفْعٍ ، أَوْ نَصْبٍ ، أَوْ جَرٍّ ، فَكَانَ الْعَامِلُ مُفْرَغًا لِمَا بَعْدَ  
 (إِلَّا) ، وَغَيْرُ الْمُفْرَغِ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ (إِلَّا) قَدْ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَعْمُولَاتِهِ ،  
 فَلَمْ يَطْلُبْ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لِيَعْمَلَ فِيهِ .

=====

(١) هذه العبارة ليست في المقرب المطبوع .

(٢) المقرب ١/١٦٧ .

(٣) نَقَسَهُ ١/١٦٧ وتام قول ابن عصفور ( . . لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفرغ  
 للعمل فيه ، أو لا يكون ، فإن كان فيما أن يكون العامل المفرغ رافعاً أو ناصباً ،  
 أو خافضاً ، فإن كان رافعاً عمل فيه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد ، وإن  
 كان ناصباً أو خافضاً ، فإنما أن يكون معموله محذوفاً ، أو لا يكون ، فإن لم يكن له  
 معمول محذوف كان الاسم الذي بعد إلا على حسب ذلك العامل ، وذلك نحو قولك :  
 ما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد . . . )

قَوْلُهُ : ( وَمِثَالُ الْأَسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ مِنْ مُوجِبٍ : صُمْتُ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ ،  
وَزُرْتُكَ إِلَّا يَوْمَ السَّبْتِ ) (١)

لَا بَدَّ فِي مَا قَبْلَ (إِلَّا) مِنْ عُمُومٍ يُصِحُّ الْإِخْرَاجَ ، فَهَذَا الْمُخْرَجُ مِنْهُ عُمُومُ  
الزِّيَارَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : زُرْتُكَ الْأَيَّامَ كُلَّهَا إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ .

قَوْلُهُ ( أَفْصَحُهَا نَصْبُهُ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَالْآخِرُ أَنْ تَجْعَلَهُ مَعَ (إِلَّا) تَابِعًا ) (١)  
يَعْنِي بِالتَّابِعِ هُنَا الْوَصْفَ ، لَا الْبَدَلَ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي الْمَوْجِبِ لَا يَجُوزُ ؛  
لِأَنَّ الْبَدَلَ عِبْرَتُهُ أَنْ يَصِحَّ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ الْمُبَدَلِ مِنْهُ وَوَضْعِ الْبَدَلِ  
مَوْضِعَهُ ، وَلَوْ قُلْتَ فِي : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا : قَامَ زَيْدٌ ، لَمْ يَصِحَّ لِتَغْيِيرِ  
الْمَعْنَى ، أَوْ : قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، لَكَانَ اسْتِثْنَاءً مَفْرُغًا مِنْ مُوجِبٍ فِي غَيْرِ عُمُومٍ ،  
وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ .

قَوْلُهُ ( بِنَصْبِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ ) (٢)

فَالنَّصْبُ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّ (إِلَّا) وَصَفَ فِي الْمَعْنَى ، وَمَعْنَاهَا (غَيْرٌ) ،  
وغيرُ فِي مَعْنَى مُغَايِرٍ ، وَ(إِلَّا) حَرْفٌ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ ، فَأَعْطَيْنَا إِعْرَابَهُ  
لِلْأَسْمِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ (زَيْدٌ) ، فَزَيْدٌ صِفَةٌ فِي اللَّفْظِ ، فَكَأَنَّهُ مَعَ (إِلَّا) تَابِعٌ  
لِلْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً إِلَّا بِثَلَاثِ شُرَائِطٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا اسْمٌ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا جَمْعٌ ، نَحْوُ : قَامَ الرَّجَالُ إِلَّا زَيْدٌ ، أَوْ فِي مَعْنَاهُ (٣) نَحْوُ :

قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ .

وَالثَّلَاثُ : أَلَّا يَكُونَ بَعْدَهَا جُمْلَةً ، لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِنَا : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ ،

أَنْ تَكُونَ (إِلَّا) وَمَا بَعْدَهَا صِفَةً .

(١) المطبوع : ١٦٧/١ .  
(٢) نفسه ١٦٨/١ وفيه ( . . برفع زيد وبنصبه )  
(٣) يعني باسم الجمع .

قَوْلُهُ : ( لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا )<sup>(١)</sup>

لَا يَجُوزُ فِي نَصْبِ (زَيْدٍ) أَنْ يَكُونَ بَدَلًا عَلَى لَفْظِ : (لَا رَجُلٌ) ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ تَكُونَ (لَا) مَقْدَرَةً بَعْدَ (إِلَّا) ، وَمَا بَعْدَ (إِلَّا) مُوجِبٌ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ ، لَا فِي مَوْضِعِ الْإِيجَابِ ، وَأَيْضًا : فَإِنَّ زَيْدًا مَعْرِفَةٌ ، وَلَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ<sup>(٢)</sup> .

قَوْلُهُ : ( بَدَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ )<sup>(٣)</sup>

أَيُّ : عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ (رَجُلٍ) .

قَوْلُهُ : ( بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ ، أَوْ مِنَ الزَّائِدَةِ )<sup>(٤)</sup> .

قَاعِدَةٌ : إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُعْطُوفِينَ مُضْمَرًا مَجْرُورًا ، فَلَا يَدُ فِي الثَّانِي مِنْ إِعَادَةِ الْجَارِ سِوَاهُ كَانَ الْمُضْمَرُ الثَّانِي ، أَوِ الْأَوَّلُ<sup>(٥)</sup> .

قَوْلُهُ : ( النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، أَوِ الْإِبْدَالُ عَلَى الْمَوْضِعِ )<sup>(٦)</sup>

يَعْنِي : كُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَلَا يَنْعَكِسُ .

قَوْلُهُ ( لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ )<sup>(٧)</sup>

يَكُونُ النَّصْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَعَلَى الْبَدَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ ،

وَعَلَى النَّعْتِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَالخَفْضُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصَّفَقِ عَلَى اللَّفْظِ ،

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَدَلِ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ الزَّائِدَةَ فِي الْخَبَرِ لَا تَكُونُ فِي

الْإِيجَابِ .

قَاعِدَةٌ : لَا تَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً فِي الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ إِلَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(٨)</sup> .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٩ وانظر ما سيأتي ص ٢٩٤ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٦١ .

(٦) المقرب ١/١٦٨ .

(٨) انظر شرح الكافية ١/٢٣٨ والجنى الداني ص ٥

(١) المقرب ١/١٦٨ .

(٣) المقرب ١/١٦٨ .

(٤) المصدر نفسه .

(٧) نفسه ١/١٦٨ .

قَوْلُهُ : (وَمَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ) (١)

إِنْ جَعَلْتَ (مَا) تَمِيمَةً يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) مَنْصُوبًا عَلَى  
الاسْتِثْنَاءِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى الْبَدَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَعَلَى  
النَّعْتِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا عَلَى النَّعْتِ عَلَى اللَّفْظِ  
فَحَسْبُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَدَلِ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا  
حِجَازِيَّةً ، إِنْ نَصَبْتَ يَكُونُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَيَكُونُ عَلَى النَّعْتِ عَلَى الْمَوْضِعِ ،  
وَإِنْ رَفَعْتَ يَكُونُ عَلَى الْبَدَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، عَلَى الْقَاعِيَةِ الَّتِي هِيَ : إِنْ  
دُخِلَ (إِلَّا) عَلَى خَبَرٍ (مَا) يُبْطِلُ عَمَلَهَا ، وَيُوجِبُ رَفْعَ الْخَبَرِ (٢) ، وَإِنْ جَرَّرْتَ  
يَكُونُ عَلَى النَّعْتِ عَلَى اللَّفْظِ فَحَسْبُ ، لِمَا ذَكَرْنَا .

قَوْلُهُ : (لَا سْتَوَاءَ اللَّغَتَيْنِ مَعَ إِلَّا) (٣) .

يَعْنِي : فِي الْبَدَلِ بِمَعْنَى أَنَّهُ فِي اللَّغَتَيْنِ إِذَا أَبْدَلْتَ كَانَ الْبَدَلُ مَرْفُوعًا  
الْبِتَّةَ .

قَوْلُهُ : (مَا جَاءَ نَبِيٍّ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا) (٣)

إِنْ نَصَبْتَ يَكُونُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَإِنْ رَفَعْتَ يَكُونُ عَلَى الْبَدَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ ،  
وَأَيْضًا يَكُونُ عَلَى النَّعْتِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَإِنْ جَرَّرْتَ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى  
الصَّفَقِ عَلَى اللَّفْظِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَدَلِ ؛ لِأَنَّ (مِنْ) الرَّائِدَةَ  
لَا تُزَادُ فِي الْإِجَابِ ، وَأَيْضًا لَا تُزَادُ مَعَ الْمَعَارِفِ .

=====

(١) المقرب ١/١٦٨ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٤ .

(٣) المقرب ١/١٦٨ وقول ابن عصفور بتمامه ( . . . ) وكذلك إن قدرتها حجازية لاستواء  
اللغتين مع إلا فتحو : ما جاء نبي من أحد إلا زيدا ، برفع زيد ونصبه وخفضه .



قوله : ( وَمَا ضَرَبْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا )<sup>(١)</sup>

إِنْ نَصَبْتُ يَكُونُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَيَكُونُ عَلَى الْبَدَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَيَكُونُ عَلَى النَّعْتِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَإِنْ جَرَّتْ يَكُونُ عَلَى النَّعْتِ عَلَى اللَّفْظِ .

قوله : ( وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ ) إِلَى قَوْلِهِ : ( وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُسْتَثْنَى )<sup>(٢)</sup>

لَا تَخْتَصُّ هَذِهِ الْأَحْكَامُ بِالنَّفْيِ وَحْدَهُ ، بَلْ جَمَعُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحْكَامِ فِي مَا بَعْدَ (إِلَّا) يَكُونُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ ، وَهُوَ النَّفْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَهُوَ الَّذِي

عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : ( أَوْ مَعْنَى ) ، مِثَالُ الْإِسْتِفْهَامِ : هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ،

وَمِثَالُ النَّهْيِ : لَا يَجِيئُنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، بَرَفَعِ زَيْدٌ وَنَصَبِهِ وَخَفْضِهِ

فِيهِمَا ، وَلَا يَبْصُرُ<sup>(٣)</sup> مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْكَلَامُ عَلَى مَا بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى تَقْدِيرِ نَصَبِ

(بِشْيءٍ) عَلَى الْخَبَرِ مَعَ لَيْسَ ، وَمَا الْحِجَازِيَّةُ فَإِنَّ الْخَبَرَ الْمَنْصُوبَ لَا يَكُونُ

فِي النَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ : هَلْ أَنْتَ بِشْيءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ

بِهِ ، لَا يُمَكِّنُ هُنَا تَقْدِيرَ (بِشْيءٍ) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ إِذْ لَا نَاصِبَ لَهُ .

قوله : ( عَلَى كُلِّ حَالٍ )<sup>(٤)</sup>

أَيُّ : سَوَاءً كَانَ مِنْ مُوجِبٍ ، أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ .

قوله : ( وَإِنْ قَدَّمْتَهُ عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ )<sup>(٥)</sup>

مِثَالُهُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْهُ ، فَمِنْ النَّحَاةِ مَنْ لَمْ يُجْزِ فِي زَيْدٍ

إِلَّا النَّصَبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ<sup>(٦)</sup> ، لَا غَيْرَ ، وَجَعَلَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الصِّفَةِ كَتَقْدِيمِهِ عَلَى

=====

(١) المقرب ١/١٦٨ . (٢) المصدر نفسه ١/١٦٨ فما بعدها .

(٣) هذه الكلمة واضحة في الأصل على غير هذا الرسم وما أشبهه جهدي في قراءتها .

(٤) المقرب ١/١٦٩ وقبل هذه العبارة قوله ( . . ) فَإِنْ قَدَّمْتَهُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لَمْ يَجْزِ

فِيهِ إِلَّا النَّصَبَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمَ ( . . ) .

(٥) المصدر نفسه ١/١٦٩ .

(٦) هذا مذهب أبي عثمان المازني ، انظر المقتضب ٤/٣٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش

٢/٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٤ والتسهيل ص ١٠٥ وشرح الكافية الشافية

٢/٧٠٦ والتذليل والتكميل ج ٣ ص ٤٥٤ .

الموصوف ، ومنهم من أجاز في زيد البدل والنعت مع جواز النصب على الاستثناء ، وجعل تأخره عن الموصوف كتأخره عن الصفة أيضا ، ولو تأخر عن الصفة لم يبق فيه مانع عن البدلية والنعت ، وماخذ الوجهين : أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد .<sup>(١)</sup>

قوله ( وتنصب ما عداه )<sup>(٢)</sup>

سواء كان الذي يجوز فيه البدل ، أو غيره ، وإنما يلزم النصب في ما عداه ؛ لأنها - حينئذ - تكون مستثناة مما هو كالموجب ، كما قال أبو علي - رحمه الله - في قوله : ( وتقول : ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا ، فلا يكون في زيد إلا النصب ؛ لأن المعنى : كل الناس أكل الخبز إلا زيدا )<sup>(٣)</sup> قوله ( وما مررت بأحد إلا زيدا - بنصب زيد وحفضه )<sup>(٤)</sup>

فالنصب يتعين أن يكون على الاستثناء ، والجزم يكون على البدل على اللفظ ، ويكون على النعت على اللفظ أيضا ، ولا يجوز أن يكون منصوبا على البدل على الموضع ، أو النعت على الموضع ؛ لأن الموضع للجاز والمجرور معاً ، لا للمجرور وحده ، فلم يجز البدل منهما ؛ والنعت لهما .

=====  
 (١) هذا مذهب سيويه وأكثر البصريين - انظر الكتاب ٣٣/٢ وشرح الكافية ٣١٧/١ وانظر المصادر السابقة ، وقال ابن مالك - رحمه الله - في شرح الكافية الشافية ٧٠٧/٢ ما نصه : ( وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان ؛ لأن لكل منهما مرجحاً ، فتكافأ ) .

(٢) المقرب ١٧٠/١ وقول ابن عصفور فيه ( . . . وإن لم يكن مفرغاً كانت مستثناة مما استثنى منه الأول ، ولا يخلو من أن يتأخر عن المستثنى منه ، فيكون الواحد منها في الإعراب على حسبه لو انفرد ، وتنصب ما عداه ، فتقول : ما قام القوم إلا زيدا إلا عمراً ) .

(٣) الإيضاح ص ٢٠٧ .

(٤) المقرب ١٦٩/١ .

أَمَّا امْتِنَاعُ الْبَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ) فَقَطُّ عَلَى الْمَوْضِعِ ، فَلِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَصِلْ  
إِلَى الْعَبْدَلِ مِنْهُ إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ ، فَكَيْفَ يَنْصِبُ الْبَدَلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ؟  
هَذَا لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي النَّعْتِ ، لِأَنَّ الْمَنْعُوتَ لَا مَوْضِعَ لَهُ  
وَحَدَّهُ ، بِخِلَافِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، فَإِنَّ الْمَوْضِعَ لِلْمَجْرُورِ وَحَدَّهُ ،  
وَلَا مَدْخَلَ لِحَرْفِ الْجَرِّ مَعَهُ فِي الْمَوْضِعِ ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ زَائِدٌ ،  
وَوَصَلَ الْعَامِلُ إِلَى مَجْرُورٍ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى مَقْوُورٍ .

فَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ ( مِنْ أَحَدٍ ) : تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَيْينِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُرَادَ بِهِ الْعُمُومُ - وَحِينَئِذٍ - لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ ،  
وَهَمْزَتُهُ أَصْلٌ غَيْرٌ مُبَدَلَةٌ مِنْ شَيْءٍ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَعْنَى (وَاحِدٍ) ، وَحِينَئِذٍ - يُسْتَعْمَلُ فِي الْإِجَابِ  
وغيره ، وَهَمْزَتُهُ هَذِهِ مُبَدَلَةٌ مِنْ وَاحِدٍ ، كَانَ أَصْلُهُ : وَحَدًّا ، وَمِنْهُ  
قَوْلُهُمْ فِي الْعَدَدِ : وَاحِدٌ وَثَلَاثُونَ ، وَأَيْضًا : فَإِنَّ أَحَدًا الَّذِي لِلْعُمُومِ إِنَّمَا  
يَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ وَالَّذِي بِمَعْنَى (وَاحِدٍ) يَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ ، وَمَا لَا يَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : ( أَوْ تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ ) (٢)

إِنَّمَا يَلْزَمُ النَّصْبُ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ التَّقَدُّمِ كَانَتْ لَا زِمَةَ النَّصْبِ  
إِلَّا وَاحِدًا ، فَإِنَّهُ كَانَ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ اِمْتِنَاعُ الْبَدَلِ مِنَ  
الَّذِي كَانَ يَجُوزُ فِيهِ لِتَقَدُّمِهِ ، فَلَزِمَ نَصْبُهُ وَنَصْبُ الْبَوَاقِي عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ  
قَبْلَ التَّقَدُّمِ مِنْ لُزُومِ النَّصْبِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ : إِنَّمَا يَلْزَمُ النَّصْبُ فِي  
الْجَمِيعِ لِتَقَدُّمِهِمُ وَالْمُسْتَتَنَى الْمَقْدَمُ لَا زِمَةَ النَّصْبِ .

(١) بسط الكلام عليها الأستاذ ابن أبي الربيع في كتابه البسيط ٧٢٥ / ٢ بأوسع

ما هنا ، فارجع إن شئت إليها هناك ، وانظر اللسان (أحد) ٧٠ / ٣ .

(٢) المقرب ١٧٠ / ١ ومثاله فيه : ما قام إلا زيدا إلا عمرا أحدًا .

قَوْلُهُ : (أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْعَامِلُ) (١)

مَعْنَاهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) بَدَلًا مِمَّا قَبْلَهَا ، فَيَجُوزُ لِلْعَامِلِ  
الَّذِي عَمِلَ فِيهَا قَبْلَهَا - وَهُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ - أَنْ يَعْمَلَ فِي مَا بَعْدَهَا، وَهُوَ  
الْبَدَلُ ، وَيَصِحُّ الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : (وَبِنُوعِ تَمِيمٍ يَجْرُونَهُ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ) (٢)

يَعْنِي : يُجِيزُونَ فِيهِ الْبَدَلَ ، وَوَجَّهَ بَعْضُ النُّحَاةِ الْبَدَلَ فِيهِ بِأَنْ قَالَ :  
إِنَّهُ بَدَلُ الْبَعْضِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَحَدٍ أَحَدٌ ، وَمَنْ يَتَّبِعُهُ فَكَأَنَّهُ  
قَالَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، وَمَنْ يَتَّبِعُ أَحَدًا إِلَّا حِمَارًا ، وَهَذَا التَّوَجُّهُ فِيهِ  
نَظَرٌ ، فَلِئِنَّهُ إِذَا أَرَادَ بِالْأَحَدِ أَحَدًا ، وَمَنْ يَتَّبِعُهُ كَانَ الْحِمَارُ - حِينَئِذٍ -  
اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا ، لِأَنَّ لَفْظَ أَحَدٍ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَتَنَاوَلُهُ ، فَيَلْزَمُ  
خِلَافَ التَّقْدِيرِ فِي كَوْنِهِ مُنْقَطِعًا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ إِذَا أَبَدَلْنَا الْحِمَارَ  
مِنْ أَحَدٍ كَانَ بَدَلًا اشْتِمَالًا ، لَا بَعْضًا كَقَوْلِنَا : سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ؛ فَلِلثَّانِي  
بِالْأَوَّلِ تَعَلُّقٌ فِي الْحِمَارِ وَالثَّوْبِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا التَّوَجُّهِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ  
الْأَوَّلُ ، وَهُوَ أَحَدٌ ، يَتَنَاوَلُ الثَّانِي ، وَهُوَ حِمَارٌ ، فَيَكُونُ - حِينَئِذٍ - اسْتِثْنَاءً  
مُنْقَطِعًا عَلَى مَا قِيلَ ، وَهُوَ بَدَلٌ .

قَوْلُهُ : (وَيَكُونُ حُكْمٌ غَيْرٌ فِي الْأَعْرَابِ كَحُكْمِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فِي جَمِيعِ مَا  
تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) (٤)

إِنَّ قِيلَ : كَيْفَ جَازَ أَنْ يَصِلَ الْفِعْلُ إِلَى (غَيْرٍ) مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَهُوَ لَا يَصِلُ  
إِلَى مَا بَعْدَ (إِلَّا) إِلَّا بِوَاسِطَةٍ .

(١) المقرب ١/١٧١ وقبل هذه العبارة (فإن كان منقطعاً، فما أن يتوجه عليه  
العامل المتقدم من جهة المعنى، أو لا يتوجه)  
(٢) المصدر نفسه ١/١٧١.

٣- اللام بعد هذا مضطرب لم أوفق إلى إصلاح خله على كثرة البحث -

فَالْجَوَابُ : أَنْ غَيْرًا أَشْبَهتِ الظُّرُوفَ بِإِبْهَامِهَا ، وَالظَّرْفُ يَصِلُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ  
بِلاَ وَاسِطَةٍ ، فَوَصَلَ أَيْضًا إِلَى (غَيْرٍ) بِلاَ وَاسِطَةٍ لِذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَمْ تُبَيِّنْ (غَيْرًا) لِتَضْمِنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ (إِلَّا) ؟

فَالْجَوَابُ : أَنْ غَيْرًا لَمْ تَقَعْ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ لِتَضْمِنِهَا مَعْنَى (إِلَّا) ، بَلْ لِأَنَّهَا  
تَقْتَضِي مَغَايِرَةَ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، وَالْأَسْتِثْنَاءُ : إِخْرَاجُ ، وَالْإِخْرَاجُ  
مَغَايِرَةٌ ، فَاشْتَرَكِ (إِلَّا وَغَيْرًا) فِي الْمَغَايِرَةِ ، الْمَعْنَى الَّذِي صَارَتْ بِهِ (غَيْرًا)  
أَسْتِثْنَاءً هُوَ هَذَا فِي الْأَصْلِ ، لَا لِتَضْمِنِهَا مَعْنَى (إِلَّا) ، فَلَمْ يُبَيِّنْ .

قَوْلُهُ : ( فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ) (١)

تَقْدِيرُهُ : خَالِيْنَ عَن زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ : لَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ  
زَيْدًا (٢) .

قَوْلُهُ : ( وَيَكُونُ اسْمُهَا ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ كَمَا  
تَقَدَّمَ ) (٢)

الْبَعْضُ الْمَضْمُرُ فِي (خَلَا وَعَدَا) عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوْمِ الْمُخْرَجِ مِنْهُمْ زَيْدٌ ، لَا زَيْدٌ (٣) ؛ لِأَنَّ  
إِعْرَابَ الْبَعْضِ هُنَا فَاعِلٌ ، وَ(زَيْدًا) مَفْعُولٌ ، وَالْفَاعِلُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ  
الْمَفْعُولِ ، بِخِلَافِ الْبَعْضِ الْمَضْمُرِ هُنَا فِي (لَيْسَ وَلَا يَكُونُ) ؛ فَإِنَّهُ هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ  
زَيْدٍ ، لِأَنَّ إِعْرَابَ الْبَعْضِ اسْمٌ لِلْيَيْسِ ، وَلَا يَكُونُ ، وَ(زَيْدًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ ،  
وَالاسْمُ هَا هُنَا هُوَ الْخَبَرُ فِي الْمَعْنَى ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ هُوَ زَيْدًا فِي  
الْمَعْنَى .

=====

(١) المقرب ١/١٧٣ وقبل هذه العبارة (وتكون الجملة في موضع نصب على الحال، وإن دخلت ما) على شيء منها كانت مصدرية، والمصدر في موضع الحال على حد قولهم: أتيتهم ركضًا .

(٢) المصدر نفسه ١/١٧٣ .

(٣) في الأصل : لا عن زيد - بإقحام (عن)

## بَابُ النَّدَاءِ

=====

النَّدَاءُ : رَفَعُ الصَّوْتِ بِالنَّادِي ؛ لِيَقْبَلَ عَلَيْكَ ، بِخِلَافِ النُّدْبَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْإِقْبَالُ ، وَالْمُنَادَى : هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهُ (بِـيَا) ، أَوْ مَا مَا قَامَ مَقَامَهَا ، لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا ، يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ : (بِـيَاءٍ ، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهَا ) قَوْلُنَا :  
أَطْلُبُ إِقْبَالَكَ .

قَوْلُهُ (لِلْمَنْدُوبِ) (٤)

النَّدْبُ : تَعْدِيدُ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ وَالْبُكَاءُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ (إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، أَوْ مُضَافًا) (٤)

الْمُفْرَدُ يَسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِ النُّحَاةِ بِأَحَدِ مَعَانِ خَمْسَةٍ :

الْمُفْرَدُ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الْجُمْلَةِ ، يُذَكَّرُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَنَوَاسِجِهِ (٥) .

الْمُفْرَدُ الَّذِي هُوَ قِبَالَةُ الْمُرَكَّبِ ، نَحْوُ : بَعْلَبِكَ .

الْمُفْرَدُ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ لِلْمُضَافِ (٦) .

الْمُفْرَدُ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ لِلْمُشْنَى وَالْمَجْمُوعِ .

الْمُفْرَدُ الَّذِي فِي بَابِ النَّدَاءِ ، وَبَابِ لَا (٧) ، وَهُوَ مُقَابِلُ لِلْمُضَافِ وَالْمُشَابِهِ

لِلْمُضَافِ .

قَوْلُهُ : (بِإِضْمَارِ فِعْلٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ) (٨)

إِنَّمَا يَلْزَمُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَنَادِي ، أَوْ أَدْعُو زَيْدًا لَأَلْتَبَسَ فِيهِ النَّدَاءُ

بِالْخَبَرِ ، فَأَضْمَرُوهُ رَفْعًا لِلْبَسِّ .

=====

(١) نحو: أيا ، وهيا ووا ، وأي ، والهمزة ، انظر المقرب ١/١٧٥ وشرح الجمل لابن

عصفور ٢/٨٢ .

(٢) لم أوقف على هذه العبارة في المقرب المطبوع .

(٣) بإزائها في الأصل وضعت كلمة (عن) من الناسخ، ولا وجه لها .

(٤) المقرب ١/١٧٥ . (٥) انظر ما تقدم ص ١١٣ .

(٦) انظر باب الاضافة ل ٧٢ أ . (٧) انظر باب لا ص ٢٩٦ .

(٨) المقرب ١/١٧٥ .

قوله : ( ما كان عاملاً في غيره )<sup>(١)</sup>  
 ينبغي أن يقول : ( أو معه ) ، فأشبهه العامل ؛ ليدخل فيه : ثلاثة وثلاثون ، إذا  
 سميت به شخصاً وناديتَه فقلت : يا ثلاثة وثلاثين ، فالواو تشبهه العامل ؛ لأنها  
 توجب لما بعدها إعراباً ، كما يوجب العامل .

قوله ( فإن كان مضافاً كان منصوباً )<sup>(٢)</sup>  
 في عامل المنادى خلاف : قال بعضهم : إن العامل فيه الفعل المضممر الذي لا  
 يجوز إظهاره ، كما تقدم ذكره<sup>(٣)</sup> ، وقال بعضهم : إن العامل فيه حرف النداء ،  
 وهو ( يا ) وباقى أخواتها<sup>(٤)</sup> .

واختلف في سبب عمله أيضاً ، فذهب بعضهم إلى أن ( يا ) تعمل نيابة عن الفعل  
 المقدر ، وذهب بعضهم إلى أن ( يا ) اسم الفعل ، فتعدى إليه وعمل  
 فيه \* ويكون فاعلها مستتراً فيها ، لكونها اسماً للفعل المتعدي ، وهو ( أنادي )  
 أو ( أدعو ) ، واستدلوا على أنها لا يجوز أن تكون حرفاً ؛ بدليل إِمالتها ؛ لأن  
 الإمالة تعهد في الحروف ، ولا يجوز أن يكون فعلاً ؛ لعدم القائل به ، فبقي أن  
 يكون اسماً للفعل ؛ لعدم القائل بخلاف ذلك مع القول باسميتها - فحينئذ -  
 تعين على هذا المذهب أن يكون العامل فيه الفعل المقدر ، لا غير .  
 قوله ( فإن كان معرفةً بُني على الضم )<sup>(٥)</sup>

(١) المقرب ١٧٥/١ وقبل هذه العبارة ( .. وإن كان مفرداً فيما أن يكون مطولاً ، أو غير مطول ، فإن كان  
 مطولاً وأعني به : ما كان عاملاً في غيره لم يحز فيه أيضاً إلا النصب ، نحو قولك : يا ضارباً زيداً )

(٢) المصدر نفسه .

(٣) هذا القول عليه جمهور النحاة .

انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص ٤٥٥ ؛ وتوضيح المقاصد ٢٧٧/٣ والهمع ٣٣/٣ .

(٤) عزاه السيوطي في الهمع ٣٣/٣ إلى الفارسي ، والرضي في شرح الكافية ١٣١/١ إلى المبرد ، وكلامه في  
 المقنضب ٢٠٢/٤ موافق لسبويه والجمهور .

\* المذهب الأول للجمهور ، واثانني عزاه الرضي في شرح الكافية ١٣٢/١ إلى الفارسي وكذلك عزاه إليه  
 ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١ .

(٥) المقرب ١٧٥/١ .

فيه ثلاثة أسئلة<sup>(١)</sup>:

الأول: لِمَ بُنِيَ؟

لأنَّ الأَصْلَ في الإِسْمِ الإِعْرَابُ .

والثاني: إِذَا بُنِيَ ، لِمَ بُنِيَ على الحِرْكََةِ؟

لأنَّ الأَصْلَ في البِنَاءِ السُّكُونُ .

والثالثُ: لِمَ كَانَتِ الحِرْكََةُ ضَمَّةً؟

فالجوابُ عن الأول: لأنَّ المُنَادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يَشْبَهُ الكَافَ في: أَدْعُوكَ وَأُنَادِيكَ مِنْ

ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: من الإِفْرَادِ ، وَالخِطَابِ ، وَالْمَعْرِفَةِ - وَكَافُ الضَّمِيرِ تُشْبَهُ الكَافَ الَّتِي

في: (إِيَّاكَ) في الخِطَابِ والتَّذْكِيرِ ، وَالْمُشَبَّهُ لِلْمُشَبَّهِ مُشَبَّهُ لِمَا يَشْبَهُهُ ، فبِنِيبَاهُ لِذَلِكَ .

والجوابُ عَنِ الثَّانِي: لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا في التَّمَكُّنِ ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ يُعْرَبُ في حَالِ (تَمَكُّنِهِ)<sup>(٢)</sup>

والجوابُ عَنِ الثَّالِثِ: لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِالكَسْرِ بِالمُنَادَى المُضَافِ إلى يَاءِ التَّكَلُّمِ حَالَةَ جَوَازِ

حَذْفِ اليَاءِ ، وَبِقَاءِ المُنَادَى بِلا يَاءِ ، نَحْوُ: يَا غُلامَ ، وَكَذَلِكَ لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِالفَتْحِ

بِالمُنَادَى النَكْرَةِ المَقْصُودَةِ حَالَةَ جَوَازِ فَتَحِهِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، نَحْوُ: يَا رَجُلَ مِنْ رَجُلٍ ،

فَأَعْطِيَنَاهُ الضَّمَّ لِرَفْعِ اللَّبْسِ .

وقيل: إِنَّمَا بُنِيَ على الضَّمِّ لِشَبْهِهِ بِقَبْلِ وَبَعْدِ<sup>(٣)</sup> ، وَوَجْهُ الشَّبْهِ: أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ ، أَوْ

نُكِّرَ أُعْرِبَ ، وَإِذَا كَانَ مَعْرِفَةً مُفْرَدًا بُنِيَ ، وَأَجُودُ مِنْ قَوْلِهِ: (بُنِيَ على الضَّمِّ) أَنَّ

يَقُولُ: بُنِيَ على ما يُرْفَعُ بِهِ ؛ لِيُدْخَلَ فِيهِ نَحْوُ: يَا زَيْدَانَ ، وَيَا زَيْدُونَ .

(١) انظر هذه الأسئلة والأجوبة عنها في أسرار العربية ص ٢٢٤ .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام .

(٣) عز ابن الأنباري هذا التعليل في الإنصاف ١/٣٢٣ للنراه ، وانظر المنتضب ٤/٢٠٥ ، ومعاني النراه ٢/٣٢١ ،

وأسرار العربية ص ٢٢٥ .



قوله : ( وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُقْبَلٍ عَلَيْهَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً ) (١)

مثاله : قَوْلُ الْأَعْمَى : يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي .

وقوله : ( وَالْأَسْمَاءُ الْمَعْرَفَةُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ) (٢)

يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ مَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ ، فَإِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ نِدَاؤُهُ أَصْلًا .

وقوله : ( فَإِنْ أُرِدْتَ نِدَاءً مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ) (٣)

يُرِيدُ بِهِ مَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجِنْسِ ، وَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ لَا يُنَادَى أَصْلًا وَرَأْسًا ، (٤) وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْجِنْسُ أَنَّ الْمَعْرُوفَ بِهَا يَكُونُ صِفَةً (لَايٍ) ، أَوْ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يُوصَفَانِ بِاسْمِ الْجِنْسِ .

وقوله : ( يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ) (٥)

أَتَيْنَاهُ (هـ) مَقْمَةً بَيْنَ (أَيٍّ) وَصِفَتِهَا عَوْضًا مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنَ الْمُنَادَى ؛ لِأَنَّ (هـ) لِلتَّنْبِيهِ ، وَفِي حَرْفِ النَّدَاءِ تَنْبِيهُ ، قَالَ سَيَبُوه - رَحِمَهُ اللَّهُ : ( كَأَنَّكَ كَرَّرْتَ (يَا) مَرَّتَيْنِ ) (٦)

والتَّحْقِيقُ فِي إِعْرَابِ (الرَّجُلِ) مِنْ قَوْلِنَا : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؛ وَيَا هَذَا الرَّجُلُ أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ ، لَا صِفَةٌ ، نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ جَنِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَتَبِعَهُ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ . (٧)

=====

(١) المقرب ١/١٧٥ . (٢) المصدر نفسه ١/١٧٦ .

(٣) نفسه ١/١٧٦ . (٤) تقدم قبل بسطرين .

(٥) المصدر نفسه ١/١٧٦ . (٦) هذه العبارة ليست في الكتاب المطبوع .

(٧) لم أقف عليه في الخصائص ، وفي اللمع ص ١٩٦ أعربه صفة ، وهذا الذي عليه أكثر النحاة ، ومن النحاة الذين أعربوه عطف بيان ابن السيد ، انظر توضيح المقاصد ٣/٢٩٨ والهمع ٣/٥٠ وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١/١٣٠ ما نصه : (واعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو : هذا الرجل ، إنما هو عطف بيان ، وقول النحويين أنه نعت تقريبي ؛ وذلك لأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه ، أو في شيء من سببه ، وهذه أجناس ، فهي شرح وبيان للأول ، كالبديل والتأكيد ، فلذلك كان عطف بيان ، ولم يكن نعتا . . . . .)

قَوْلُهُ : ( يَا هَذَا الرَّجُلُ ) (١)

أَرَادَ بِ( هَذَا ) الْوَصْلَةَ ، فَلَا يَجُوزُ فِي ( الرَّجُلِ ) عَلَى رَأْيِ غَيْرِ الْمَازِنِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَّا الرِّفْعُ ، (٢) وَيَجُوزُ أَنْ تَعْتَقِدَ فِي ( هَذَا ) أَنَّهُ غَيْرُ وُصْلَةٍ ، فَيَجُوزُ فِي ( الرَّجُلِ ) حِينَئِذٍ - الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ ، كَمَا جَازَ فِي ( الظَّرِيفِ ) فِي قَوْلِنَا : يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ .

قَوْلُهُ : ( وَمُعَاقِبَتُهُمَا الْهَمْزَةُ مِنَ الْإِلَهِ ) (٣)

يَعْنِي بِهِ : أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ صَارَتَا عِوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ ، فَكَمَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَيَا جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ ( يَا ) وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَيَجُوزُ قَطْعُ الْهَمْزَةِ وَوَصْلُهَا مِنْ لَفْظِ ( اللَّهُ ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا ( يَا ) .

قَوْلُهُ : ( وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ ) (٣)

أَصْلُ حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي نِدَاءِ الْعَلَمِ ، ثُمَّ كُلُّ مَا أَشْبَهَ الْعَلَمَ فِي كَوْنِهِ لَا / يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِأَيِّ شَيْءٍ ، وَلَيْسَ مُسْتَعْنَاثًا بِهِ ، وَلَا مَنُودِيًّا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مَعَهُ . (٤)

قَوْلُهُ ( أَطْرُقُ كَرَا إِنْ النَّعَامَ فِي الْقُرَى ) (٥)

=====

(١) المقرب ١/١٧٦ .

(٢) هذا الذي عليه جمهور النحاة ، وانظر رأي المازني في التسهيل ص ١٨١ ، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٢٢٩ بعد أن ذكر مذهب المازني : ( . . . وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال . ) وانظر شرح اللمع لابن برهان ٢٧٦/١ .

(٣) المقرب ١/١٧٧ .

(٤) من قول المؤلف - رحمه الله - أصل حذف حرف النداء . . . إلى هنا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/٢٢٧ .

(٥) المقرب ١/١٧٧ والذي فيه ( أطرق كرا ) فقط وقد تكررت هذه العبارة في الأصل ، ولم يُثبت لها تعليق ، وهي من أمثال العرب ، انظر مجمع الأمثال ١/٤٣١ ، وهذا المثل ونحوه من مثل قوله : 'أصبح ليل' ، افتقر مخنوق ، حذف فيه حرف النداء ( يا ) ستوداً ، الكتاب ٢/٤٣١ ، وانظر المفصل ص ٤٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٨ .

قَوْلُهُ : ( يَا عَبْدَ اللَّهِ ) إِلَى آخِرِهِ (١)

مِثَالُ عَطْفِ الْبَيَانِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ الْعَاقِلُ نَفْسَهُ أَحَانَا ، أَوْ بُكَرًا .

وَقَوْلُهُ : ( لِأَنَّ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ تُشْبِهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ ) (٢)

وَجِهُ الشَّبْهِ : أَنَّهُ لَمَّا أُطْرِدَ ضَمُّ الْمُنَادَى الْمُفْرَدِ الْمَعْرِفَةُ بَعْدَ ( يَا )

أَشْبَهَ أُطْرَادَ رَفْعِ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ ، فَأُشْبِهَتْ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ الْفَاعِلِ ،

وَحَرَكَةُ الْفَاعِلِ إِعْرَابٌ ، فَقَدْ أُشْبِهَتْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ ؛

وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تُتَّبِعَهَا حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ .

قَالَ ابْنُ عُمَرُونَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ( حَمَلَتْ

عَلَى لَفْظِهِ ) : (٣) هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْعَجِيبَةِ ، وَهِيَ حَمَلُ الْمُعْرَبِ عَلَى

الْمَبْنِيِّ فِي الْإِعْرَابِ ، وَالْمُعْرَبُ يَفْتَقِرُ إِلَى عَامِلٍ ، فَكَيْفَ يَحْمِلُ عَلَى مَا لَا

يَفْتَقِرُ إِلَى عَامِلٍ ، وَذَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ .

وَقَدْ تَصَدَّدَى سَيَّبُوهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِسُؤَالِ الْخَلِيلِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ هَذَا

الْمَوْضِعِ ، فَقَالَ : ( فَقُلْتُ : أَرَأَيْتَ الرَّفْعَ ) (٤) ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ، إِذَا قَالَ :

يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ؟

قَالَ : هُوَ صِفَةٌ لِمَرْفُوعٍ .

قُلْتُ : أَلَسَتْ قَدْ زَعَمْتَ أَنَّ هَذَا الْمَرْفُوعَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَلِمَ لَا يَكُونُ

كَقَوْلِهِ : لَقَيْتُهُ أَمْسَ الْأَحَدَاتِ ؟

=====

(١) المقرب ١/ ١٧٨ والكلام بتمامه : ( . . . فَإِنْ كَانَ مَعْرَبًا فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِبَدَلٍ كَانَ حَكْمُ التَّابِعِ كَحَكْمِهِ لَوْ بَاشَرَهُ حَرْفُ النِّدَاءِ ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْدَلَ اسْمَ فِيهِ لَامَ تَعْرِيفٍ ، لِأَنَّكَ إِذَا أَثْبَتَهَا فَقُلْتَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ الرَّجُلُ لَمْ يَجْزِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ حَرْفِ النِّدَاءِ ، وَإِنْ حَذَفْتَهَا لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ النِّكْرَةَ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَلْفُوظًا بِهِ ، وَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِعَطْفِ نَسْقٍ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّ النِّكْرَةَ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَقْرُونَةً بِحَرْفِ النِّدَاءِ . )

(٢) نفسه ١/ ١٧٨ .

(٣) المفصل ص ٣٧ وانظر شرحه لابن يعيش ٢/ ٢ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٠ .

(٤) تكملة من الكتاب ٢/ ١٨٣ يلتحم بها الكلام .

قَالَ : مِنْ قِبَلِ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُفْرَدٍ فِي النَّدَاءِ يَكُونُ مَرْفُوعًا أَبَدًا ، وَلَيْسَ كُلُّ اسْمٍ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ (أَمْسٍ) يَكُونُ مَجْرُورًا ، فَلَمَّا اطَّرَدَ الرَّفْعُ فِي كُلِّ مُفْرَدٍ فِي النَّدَاءِ صَارَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَا يَرْتَفِعُ بِالْأَبْتِدَاءِ ، أَوْ بِالْفِعْلِ ، فَجَعَلُوا وَصَفَهُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا بِمَنْزِلَتِهِ .

قُلْتُ : أَقْرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ كُلِّهِمْ : أُرِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ ، (لِأَيِّ شَيْءٍ) (١)  
لَمْ يَجْزِ فِيهِ (الرفْعُ) (١) ، كَمَا جَازَ فِي (الطَّوِيلِ) ؟ .

قَالَ : لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا وُصِفَ بِالْمُضَافِ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِهِ . مُحَمَّدٌ : وَلَمَّا كَانَ الْخَلِيلُ قَدْ لَخَّصَ هَذَا الْمَوْضِعَ لِسَبَبِيَّهِ أَحَبَّتُ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ ، وَلَا شَكَالَ هَذَا الْمَوْضِعِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : إِنَّ الْعَامِلَ فِي الصِّفَةِ كَوْنُهَا صِفَةً ، لِأَنَّ هُنَا حَرَكَةَ الْمُتَّبِعِ لَيْسَتْ مِنْ عَامِلٍ ، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِي الصِّفَةِ الْعَامِلَ فِي الْمَوْصُوفِ لَبَقِيَ إِعْرَابُ الصِّفَةِ لَا عَامِلَ لَهُ ، لَكِنَّ الْعَامِلَ عِنْدَهُ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ كَوْنُهَا صِفَةً حَتَّى لَا يُعْرَى الْمُعْرَبُ مِنْ عَامِلٍ . (٢)

وَالجَوَابُ عَنْهُ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِذِ ضَمَّ الْمُنَادَى تَشْبِيهَ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ ؛ وَلِذَا غَيَّرَهَا حَرْفُ الْجَرِّ فِي : يَا لَزِيدِ ، عَلَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ ؛ وَلِكُونِهَا تَشْبِيهَ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ جَازَ لِلْمُضَطَّرِّ فِي الشَّعْرِ تَنْوِينُهَا ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ (٣) ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ هُنَا تَشْبِيهَ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ تَقْدِيرُهَا حَيْثُ لَا تَكُونُ فِي اللَّفْظِ حَتَّى تَتَّبِعَهَا بِالرَّفْعِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا مُوسَى الطَّرِيفُ ، وَيَا هُوَ لَأَنَّ

=====

(١) تكملة من الكتاب ٢ / ١٨٤ يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر رأي أبي الحسن في العامل في الصفة أسرار العربية ص ٢٩٥ والمسائل المنشورة ص ٥٥ ، وانظر نتائج الفكر ص ٢٣١ .

(٣) ونحو قول الأحموس الأنصاري :

\* سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ \*

والبيت في شعره ص ١٨٩ والكتاب ٢ / ٢٠٢ ومجالس شعلب ١ / ٧٤ والمقتضب ٤ / ٢١٤  
وأما لي الزجاجة ص ٨١ والمسائل البصريات ١ / ٥٨٩ والتبيين ص ٢١٦ .

الكَرَامُ ، بَرَفَعِ الظَّرِيفِ وَالكَرَامِ عَلَى اعْتِقَادِ الضَّمِّ مَقْدَرَةً فِي (مُوسَى وَهُوَ لَا) .

قَوْلُهُ ( مَا عَدَا أَيًّا ) إِلَى قَوْلِهِ : ( خَاصَّةً ) (١)

مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي وَصْفِ (أَيٍّ) إِلَّا

الرَّفْعُ لَا غَيْرُ (٢) لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ ، فَهُوَ مُنَادَى مَعْنَى ، وَلَوْ

كَانَ مُنَادَى لَفْظًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَضْمُومًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُنَادَى مَعْنَى لَمْ

يَكُنْ إِلَّا مَرْفُوعًا ، وَأَجَازَ الْمَازِنِي (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - النَّصْبَ فِيهِ أَيْضًا

بِالْقِيَاسِ عَلَى الظَّرِيفِ فِي قَوْلِنَا : يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْقِيَاسُ

مَعَ قِيَامِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْفَارِقِ ، بِخِلَافِ (الظَّرِيفِ) ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُنَادَى لَفْظًا ،

وَلَا مَعْنَى .

قَوْلُهُ : ( إِلَّا أَنْ إِنَّمَا انْفَرَدَتْ فِي هَذَا الْبَابِ ) (٤) إِلَى آخِرِهِ .

لَمَّا كَثُرَ نِدَاءُ الْعَلَمِ مَوْصُوفًا بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ أَتْبَعُوا الْأَوَّلَ لِلثَّانِي ،

فَحَرَكُوهُ بِالْفَتْحِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ فِيهَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَكَانَ إِتْبَاعُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي

أَوْلَى مِنَ الْعَكْسِ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّا لَوْ أَتْبَعْنَا الثَّانِي لِلأَوَّلِ كَثُرَ الضَّمُّ الَّذِي هُوَ ثَقِيلٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْأَوَّلَ حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، فَلَا عَامِلَ مَعَهَا ، وَالثَّانِي حَرَكَتُهُ

=====

(١) المقرب ١/١٧٨ وقيله ( . . ) وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع فإن كان التابع

مفردا فالرفع على اللفظ والنصب على الموضوع ما عدا أي فإنه لا يجوز في نعتها

إلا الرفع على اللفظ خاصة .

(٢) الكتاب ١/٣٠٦ وانظر المقتضب ٤/٢١٦ والأصول ١/٣٣٧ والجمل ص ١٥٠

وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧ وشرح الكافية ١/١٤٢ .

(٣) والزجاج أيضا - شرح الكافية ١/١٤٢ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨ .

(٤) المقرب ١/١٧٩ وتام قول ابن عصفور ( . . ) إذا وقعت بين اسمين علمين، أو ما جرى

مجراهما، أو بين اسمين متفقين في اللفظ وإن لم يكونا علمين ولا جاريتين مجراهما،

وكان الأول منهما غير مضاف بجواز إتيان حركة آخر المنادى بآخر النون من ابن،

فتقول : يا زيد بن عمرو ، وبضم الدال من زيد وفتحها . . . )

حَرَكَةَ إِعْرَابٍ بِعَامِلٍ ، وَمَا مَعَهُ الْعَامِلُ أَقْوَى ؛ فَكَانَ إِتِبَاعُ الْأَضْعَفِ لِلْأَقْوَى  
أَوْلَى مِنَ الْعَكْسِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْجَمَاعَةِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضَّادَ رُكَّبَ مَعَ (ابن) ،  
فَفُتِحَ لِلتَّرْكِيبِ ، كَمَا فُتِحَ (بَعْل) مِنْ بَعْلَبِكَ .

قَوْلُهُ : ( وَيَا شَرِيفَ بْنِ شَرِيفٍ ) (١)

لَا يَجُوزُ هُنَا ضَمُّ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّ شَرِيفًا هُنَا نَكْرَةٌ غَيْرُ مُقْبَلٍ عَلَيْهَا ؛ بِدَلِيلِ  
وَصْفِهَا بِالنَّكْرَةِ فِي قَوْلِهِ : (ابن شَرِيفٍ) ، فَالْفَتْحَةُ هُنَا فِي الْمُنَادَى لَيْسَتْ  
لِلْإِتِبَاعِ ؛ بَلْ هِيَ هُنَا النَّصْبُ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا النَّكْرَةُ فِي قَوْلِ الْأَعْمَى :  
يَا رَجُلًا خَذَ بِيَدِي ؛ وَإِنَّمَا حُذِفَ التَّنْوِينُ هُنَا لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ، كَمَا  
يَحْذِفُهُ مَنْ يَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ۚ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ .

قَوْلُهُ : ( وَإِذَا كَرَّرْتَ الْمُنَادَى ) (١)

يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : (وَإِذَا كَرَّرْتَ الْمُنَادَى الْمُضَافَ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْمُضَافُ  
إِلَيْهِ فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كُرِّرَ الْمُنَادَى وَلَمْ يَكُنْ مُضَافًا ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ  
زَيْدُ ، لَمْ يَجِئْ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحْكَامِ ، بَلْ يَكُونُ فِي (زَيْدُ) الثَّانِي الضَّمُّ ،  
لَا غَيْرُ ، إِنْ اعْتَقَدْتَهُ تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِيهِ أَيْضًا إِلَّا الضَّمُّ ،  
إِنْ جَوَزْتَ فِيهِ الْبَدَلِيَّةَ ، وَيَكُونُ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، إِنْ جَوَزْتَ فِيهِ عَطْفَ  
الْبَيَانِ .

وقَوْلُهُ : (وَكَانَ زَيْدُ الْأَوَّلُ مُضَافًا إِلَى عَمْرٍو أَقْحَمَتْ زَيْدًا الثَّانِي بَيْنَ الْمُضَافِ

وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ) (١)

١) نفسه ١٧٩/١ و ١٨٠ ، وفيه : (.... بن الشريف)

هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ ثَمَّ شَيْئًا مَحْذُوفًا  
مِنَ اللَّفْظِ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ هُنَا تَقْدِيرَ مَحْذُوفٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمُضَافِ إِلَى  
الْمَحْذُوفِ أَيُّهُمَا ؟ .

فَقِيلَ : زَيْدُ الْأَوَّلُ ، وَقِيلَ : زَيْدُ الثَّانِي (١) .

قَاعِدَةٌ : كُلُّ كَلِمَةٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مَبْنِيَةٌ يَجِبُ أَنْ تُبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ تَقْوِيَّةٍ لَهَا ، وَيُنْبَغِي  
أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ ، فَإِنْ سُكِّنَ مِنْهَا شَيْءٌ كَالْيَاءِ فِي ( غَلَامِي )  
فَطَلِبًا لِمَزِيدِ التَّخْفِيفِ ( وَالْإِجْتِزَاءُ ) (٢) : الْإِكْتِفَاءُ .

قَوْلُهُ : ( إِلَّا ابْنَ أُمَّ ، وَابْنَ عَمِّ ، وَابْنَةَ أُمَّ ، وَابْنَةَ عَمِّ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا خَمْسُ اللَّغَاتِ ) (٣)

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي : يَا ابْنَ خَالِي ، هَلْ يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي : يَا ابْنَ عَمِّي ، وَيَا ابْنَ أُمِّي ،  
أَمْ لَا ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ فِيهِ خَمْسَ اللَّغَاتِ ، كَمَا ذَكَرَ (٤) ، قَالُوا : لِأَنَّهُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ  
كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِ : يَا ابْنَ عَمِّي ، وَيَا ابْنَ أُمِّي ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجِزْ فِيهِ إِلَّا الْإِسْكَانَ  
وَالْفَتْحَ اللَّذَيْنِ كَانَا يَجُوزَانِ فِي جَمِيعِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ،  
وَفِي قَوْلِهِ : ( خَمْسُ اللَّغَاتِ ) نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ السَّلَامَ فِي ( اللَّغَاتِ ) لِلْعَهْدِ

(١) على القول الأول المرد ، وعلى الثاني سيبويه ، أنظر الكتاب ٣١٥/١ ، والمتنضب ٢٢٧/٤ ، وشرح المفصل لابن

بعيش ١٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ .

(٢) المقرب ١٨٠/١ وهذه الكلمة من قول ابن عصفور ( وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلم كان فيه خمس لغات ،

أنصحها حذف الياء ، والإجتزاء بالكسرة عنها ، نحو قولك : يا غلام .... ) ، وأنظر هذه القاعدة بنفسها ونصها في

الأشياء والنظائر ٥٠/٣ .

(٣) المصدر نفسه ١٨١/١ ، وتمام قول ابن عصفور ( .... الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ؛ لأنهم جعلوا

المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، إلا أن الوجه الذي يجعل فيه الاسم بعد حذف الياء بمنزلة إسم لم

يُحذف منه شيء يبنى الآخر فيه على الفتح ، تقول : ( يا ابن أم ) و ( يا ابن عم ) تشبيهاً بـ ( يا غلام ) .

(٤) في الأصل : كما ذكرنا .

إِلَى مَا سَبَقَ فِي الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمِنْ جُمَلَتِهَا حَذْفُ الْيَاءِ وَضَمُّ  
 مَا قَبْلَهَا بَعْدَ الْحَذْفِ ، وَلَا يَجْمِيءُ ذَلِكَ هُنَا ، بَلْ يُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا عَلَى  
 مَا ذَكَرَهُ هُوَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَلَا يَتَوَجَّهُ الْعَهْدُ إِلَيْهِ ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ  
 يَقُولَ : (أَرْبَعٌ مِنَ الْخَمْسِ الْمَذْكُورَةِ) ، فَالْخَامِسُ حَذْفُ الْيَاءِ (١) ، وَالْاجْتِزَاءُ بِالْكَسْرِ (١)  
 كَمَا ذَكَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْلًا .

قَوْلُهُ : ( وَقَدْ اخْتَصَّتِ الْعَرَبُ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ بِالنِّدَاءِ ) (٢)

هَذَا اللَّفْظُ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يُعْطِيهِ هَذَا اللَّفْظُ هُوَ : أَنَّ النَّدَاءَ  
 لَا يَكُونُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَقَطْ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ يَدْخُلُ عَلَى  
 زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا اسْتَثْنَى (٢) ، وَالْمَعْنَى الَّذِي يُرِيدُهُ  
 هُوَ هَذَا اللَّفْظُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي  
 غَيْرِهِ ، فَلَا تَقَعُ فَاعِلَةً ، وَلَا مَفْعُولَةً ، وَلَا مُبْتَدَأَةً ، وَلَا خَبْرًا ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ  
 مِنَ الْمَوَاقِعِ .

وَقَوْلُهُ : ( أَبَتَ ، وَأُمَّتَ ) (٣)

التَّاءُ فِيهِمَا لِلتَّأْنِيثِ ؛ بِدَلِيلِ قَلْبِهِمَا فِي الْوَقْفِ هَاءً ، نَحْوُ : يَا أَبَهُ ، وَيَا أُمَّهُ ،  
 وَأَنْشَأُوا الْأَبَّ لِيعْلَمُوا أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ فِي الْمَشَقَّةِ مَبْلَغَ الْأُمّهَاتِ ، فَالتَّاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ  
 فِي مَعْنَى الْأَبُوَّةِ ، وَهِيَ فِي جَمِيعِهَا عَوْضٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَعَوْضًا عَنْهَا الْيَاءُ  
 عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - (٤) ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا عَوْضٌ التَّرْتِيبُ

=====

(١) فِي الْأَصْلِ : الْأَلْفُ . . . بِالْفَتْحَةِ ، تَحْرِيفٌ .

(٢) الْمُقْرَبُ ١/١٨١ .

(٣) مَا اسْتَثْنَاهُ ابْنُ عَصْفُورٍ هُوَ ( فَلَ ) فِي ضَرْبِ الشَّعْرِ ، وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ مَفْعَلَانٍ فِي  
 نَادِرِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ : مُكْرَمَانٍ - رَاجِعِ الْمُقْرَبِ ١/١٨٢ وَانظُرْ إِصْنَاحَ الْخَلِيلِ ص ٢٣٧ .

(٤) الْمُقْرَبُ ١/١٨١ ، ١٨٢ .

(٤) الْكِتَابُ ٢/٢١١ - وَانظُرِ الْمَفْصَلَ ص ٣٣٣ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢/١٠٥ وَالتَّعْوِضُ  
 وَأَثَرُهُ فِي الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ ص ١٢٣ .



العربِ أَلَّا يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا ، وَهَذَا الْعَوْضُ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْإِلْيَاسِ ، فَلَا  
يَجُوزُ فِي : يَا عَمِّي ، أَنْ تَقُولَ : يَا عَمَّتْ ، لَمَّا كَانَ لَهُ مُؤَنَّثٌ مِنْ لَفْظِهِ ،  
فِيَلْتَبَسَ ، ثُمَّ لَكَ فِي تَحْرِيكِ التَّاءِ وَجْهَانِ : الْفَتْحُ ، وَالْكَسْرُ ، فَالْفَتْحُ لِوَجْهَيْنِ :  
إِمَّا لِأَنَّهَا حَرَكَةُ الْحَرْفِ الْمُعْوَضِ عَنْهُ التَّاءُ ، وَإِمَّا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ ، وَالْكَسْرُ  
مِنْ وَجْهَيْنِ : إِمَّا لِخَالَفَةِ الْكَسْرَةِ الْحَرْفِ الْمُعْوَضِ عَنْهُ ، أَوْ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ  
مَوْضِعَ تَأْنِيثٍ ، وَالْكَسْرُ مِنْ عَلَائِمِ التَّأْنِيثِ ، وَقَالُوا : يَا أَبَتَا ، وَيَا أُمَّتَا ، فَالتَّاءُ  
فِيهِمَا عِوَضٌ عَنِ الْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ أَيْضًا عِوَضٌ عَنِ الْيَاءِ ، وَلَا يُكْرَهُ الْجَمْعُ  
بَيْنَ الْعِوَضَيْنِ ، كَمَا يُكْرَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعْوَضِ عَنْهُ .

وقوله ( اللَّهُمَّ ) (١)

اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الْمِيمِ فِيهِ (٢) ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا عِوَضٌ مِنْ ( يَا ) فِيهِ ؛  
إِذْ كَانَ أَصْلُهُ : ( يَا اللَّهُ ) ، فَحَذَفْنَا ( يَا ) وَعَوَّضْنَا عَنْهَا ( الْمِيمَ ) ؛ وَلِذَلِكَ أَتَيْنَا بِهَا  
مَشَدَّدَةً لَمَّا كَانَتْ عِوَضًا عَنْ حَرْفَيْنِ ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا عِوَضٌ عَدَمُ الْجَمْعِ  
بَيْنَهُمَا فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : لَيْسَتْ عِوَضًا ، وَأَنشَدُوا عَلَى  
ذَلِكَ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا قَوْلَ الشَّاعِرِ :

\* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَا

أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ \* (٤)

=====

(١) المقرب ١/١٨٢ .

(٢) الكتاب ١٩٦/٢ - وانظر معاني القرآن ١/٢٠٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٥  
وأما لي ابن الشجري ٢/١٠٣ والإنصاف ١/٣٤١ والتبيين ص ٤٤٩ وشرح المفصل  
لابن يعيش ٢/١٦ .

(٣) في الأصل : في إذا .

(٤) عزي البيت إلى أميه بن أبي الصلت ، وإلى خراشة الهذلي ، وهو في نوادر أبي  
زيد ص ٤٥٨ ، والمقتضب ٤/٢٤٢ ، والجمل ص ١٦٤ والتذليل والتكميل  
ج ٤ ص ٢٠٢ ، والهمع ٣/٦٤ .

وفي البيت الذي أنشده المصنف - رحمه الله - (١)

والجواب عن ذلك : بأن هذه ضرورة الشعر ، ولا حجة فيه ، وقال الفراء /٦٥  
 رحمه الله - الميم من اللهم ، كان أصله : يا الله أمنا بخير ، فأبقينا  
 اسم الله تعالى ، والميم ، وحذفنا الياء (٢) ، وهذا الذي ذكره دعوى ،  
 لا دليل عليها ، فلا يصار إليها ، على أنا نقول له : محناك بالدليل ،  
 وتعرض للجواب عن ذلك ، فقال أبو علي - رحمه الله : لو كانت الميم من  
 أمنا بخير لما جاز أن تقول : اللهم أمنا بخير ، ولا أن تقول : اللهم العن  
 الكافر ، كما لا يقال : يا الله أمنا بخير ، العن الكافر ، بل والعن  
 الكافر ، بحرف العطف (٣) .

وأجاب بعضهم أبا علي - رحمه الله - عن ذلك بأن قال : إنما جاز هذا  
 العطف لحذف الأول ، ولم يبق لفظ الفعل بيننا ؛ فلذلك جاز أن تقول : العن  
 الكافر ، بغير حرف العطف ، وأن تقول : أمنا بخير ، ويكون تأكيداً لما  
 قبله ، وهذا الذي ذكره من التأكيد غير صحيح ؛ فإن التأكيد موضع  
 تطويل وتكرار ، لا حذف واختصار ، فلو كانت للتأكيد كان إبقاء الجملة  
 الأولى أولى من حذفها وإبقاء حرف منها ، لا غير ، والإتيان بتأكيدها  
 يعزز ذلك .

ومما يدل على أن الميم ليست من (أمنا بخير) مجيء جواب الشرط بعدها  
 في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ  
 عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (٤) ، والشرط إذا تقدمه فعل أغنى عن مجيء الجواب

(١) وهو قول : \* وما عليك أن تقولي كلاً سبحت أو هللت يا اللهم ما \*  
 انظره في المقرب ١/ ١٨٣ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣ واللامات للزجاجي

ص ٨٦ والإنصاف ١/ ٣٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٧ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٠٣ وعبارته ( . . . ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها (م) ، تريد  
 يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت . . . )

(٣) المسائل الشيرازيات ل ٢٥ ب وانظر الإنصاف ١/ ٣٤٤ .

(٤) سورة الأنفال آية ٣٢ .

بَعْدَهُ ، تَقُولُ : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبُ ، وَلَا تَقُولُ : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبُ فَأَنَا  
مُكْرِمُكَ .

قوله : ( وفل ) (١)

( فُلٌّ ) لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ ، بِخِلَافِ (فُلَانٌ) ، فَإِنَّهُ يَسْتَعْمَلُ فِي النَّدَاءِ وَغَيْرِهِ ،  
وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ أَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، فَقُلْتَ : (الْفُلَانُ)  
كَانَ كِنَايَةً عَنِ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ .

قوله : ( لكع ) (٢)

رَجُلٌ لَكَعٌ ، أَيُّ : لَثِيمٌ ، وَيُقَالُ : هُوَ الذَّلِيلُ الْعَبْدُ النَّفْسِ . (٣)

قوله : ( وتدخل لام الجر عليه مفتوحة ) (٤)

إِنَّمَا فَتَحَتْ لِجَلَّةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ مَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ : هُمَا : وَقُوعُ الْمُنَادَى مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ ،  
وَطَلَبُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَدْعُوِّ وَالْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهَا مَعَ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ مَكْسُورَةٌ .

وَقَوْلُنَا : (إِنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ) ؛ لِنُخْرِجَ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ وَقَعًا مَوْقِعَ

الْمُضْمَرِ ، فَبَقِيَ اللَّامُ مَعَهُ عَلَى كَسْرِهَا .

وَقَوْلُنَا : (وطلب الفرق) ؛ لِنُخْرِجَ الْمُعْطُوفَ عَلَى الْمَدْعُوِّ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ وَلِعَمْرٍو

لِبَكْرٍ ، فَإِنَّ اللَّامَ فِي (لِعَمْرٍو) مَكْسُورَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مُعْطُوفًا عَلَى الْمُنَادَى فَهُوَ

وَأَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ ، لَكِنْ حَصَلَ الْفَرْقُ بِعِطْفِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْفَتْحِ .

قوله : ( من نبز ) (٥)

النَّبْزُ : يُقَالُ فِي الشَّرِّ خَاصَّةً ، بِخِلَافِ الْقَبِّ ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ،

كَقَوْلِهِمْ : أَوْلُ لَقَبٍ فِي الْإِسْلَامِ عَتِيقٌ ، وَهُوَ لَقَبُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - (٥) رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ ، وَمِثَالُ النَّبْزِ : قَفَّةٌ ، وَكَرْزٌ ، وَبِطَّةٌ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ، فَالْقَفَّةُ كَالْقَرْشَةِ ، (٦) تَتَّخِذُ مِنَ الْخَوْصِ

(١) المقرب ١/ ١٨٢ . (٢) المصدر نفسه ١/ ١٨٢ .

(٣) الصحاح (لكع) ٣/ ١٢٨٠ والنص فيه كما هنا تماما .

(٤) المقرب ١/ ١٨٤ . (٥) الاشتقاق لابن دريد ص ٤٩ وانظر جمهرة اللغة ٢/ ٢٠ .

(٦) رسمت في الأصل هكذا: كالتقصنة وما أثبتته عن الصحاح (قف) ٤/ ١٤١٨ .

وَالْكَرْزُ : الْخُرْجُ .

وَقَوْلُهُ : ( وَقَدْ حُكِيَ لِحَاقِهَا فِي آخِرِ صِصْتِهِ ) (١)

هذا الذي ذَكَرَ / الْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَذْهَبُ يُونُسَ (٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَاسَمَهُ  
عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : بَلْ أَوْلَى ، فَإِنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ غَيْرُ مَنْدُوبٍ ،  
لَا لَفْظًا ، وَلَا مَعْنَى ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُوصُوفُ ، فَهِيَ مَنْدُوبَةٌ فِي الْمَعْنَى ،  
وَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسِيبُوه (٣) وَمَنْ تَبِعَهُمَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
إِلْحَاقُ أَلْفِ النُّدْبَةِ الصِّفَةِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَبَيْنَ الصِّفَةِ بِأَنَّ اتِّصَالَ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمُوصُوفِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصِّفَةَ  
وَالْمُوصُوفَ يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا بِالتَّنْوِينِ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، فَبَانَ  
أَنَّ اتِّصَالَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ الصِّفَةِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ إِلْحَاقِ عَلَامَةِ  
النُّدْبَةِ بِالْمُضَافِ إِلْحَاقَهَا الصِّفَةِ .

قَوْلُهُ : ( فِي نُدْبَةِ غَلَامِكِ لِثَلَا يَلْتَبِسَا ) (٤)

مِثَالُ الْمَضْمُونِ قَوْلِكَ : وَأَغْلَامُهُ ، إِذَا نَدَبْتَ غَلَامَهُ ، وَلَمْ تَقُلْ : وَأَغْلَامَهَا ؛  
لِثَلَا يَلْتَبِسَ بِغَلَامِ امْرَأَةٍ .

قَوْلُهُ : ( فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ تَنْوِينًا حَذَفْتَهُ ) (٥) إِلَى آخِرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ

مِنَ الْأَمْثَلَةِ .

=====

(١) المقرب ١/ ١٨٤ .

(٢) انظر مذهب يونس والخليل وسيبويه في الكتاب ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ والمقتضب ٤/ ٢٧٥ ،  
ومذهب يونس بعض الكوفيين وابن كيسان - انظر الانصاف ١/ ٣٦٤ ، وأسرار  
العربية ص ٢٤٥ وشرح الكافية ١/ ١٥٩ ويونس البصري ص ٢٦٧ وابن كيسان النحوي  
ص ١٨٩ .

(٣) المقرب ١/ ١٨٥ .

(٤) المصدر نفسه ١/ ١٨٥ وتام قول ابن عصفور ( . . . ) وألحقت الألف وأتبعتها حركة  
ما قبلها ، فتقول : يا غلام زيداه ، وإن كانت ألفا ألحقت ألف الندبة وحذفت التي  
قبلها لالتقاء الساكنين ، فتقول : واموساه ، وإن كان واوا ، فإن كانت متحركة في الأصل  
فتحتها وألحقت الألف ، فتقول : وامن يعزواه .

إِنْ حَصَلَ لَبْسٌ أَتَبَعَتْ عَلَامَةُ النُّدْبَةِ الْحَرَكَةَ الَّتِي قَبْلَ التَّنْوِينِ بَعْدَ حَذْفِ  
التَّنْوِينِ ، فَيَكُونُ بَعْدَ الضَّمِّ وَوَاوٍ ، وَبَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً ، وَبَعْدَ الْفَتْحِ أَلِفٌ ،  
وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَبْسٌ جَعَلَتْ عَلَامَةُ النُّدْبَةِ أَلِفًا فِي كُلِّ حَالٍ وَفَتَحَتْ مَا قَبْلَهَا .  
قَوْلُهُ : ( وَلَا يَرْخَمُ مَنْدُوبٌ ، وَلَا مُسْتَعْتَابٌ بِهِ ) (١)

لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهِمَا مَدُّ الصَّوْتِ ، وَالرَّخِيمُ مِمَّا يَضَادُّ ذَلِكَ .  
وَقَوْلُهُ : ( وَلَا مَتَّعَبٌ مِنْهُ ) (١)

لِأَنَّا لَا نَرْخِمُ إِلَّا مَا أَحْدَثَ فِيهِ النَّدَاءُ الْبِنَاءَ ، وَلَيْسَ بِمَنْدُوبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا  
تَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ بِالْبِنَاءِ جَازَ أَنْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ تَغْيِيرٌ آخَرٌ بِالرَّخِيمِ ؛ لِأَنَّ  
التَّغْيِيرَ يُوْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ ، وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ مُعْرَبٌ فِي النَّدَاءِ ، فَلَا يَرْخَمُ . (٢)  
وَقَوْلُهُ : ( وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْمُنَادِيَّاتِ ) (٣)

لَيْسَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِطْلَاقِ ، بَلْ إِنْ وُجِدَ فِيهِ الشُّرُوطُ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا  
جَازَ تَرْخِيمُهَا ، وَإِلَّا فَلَا .

قَوْلُهُ : ( أَوْ آخِرِ الْأَسْمَاءِ ) (٢)

تَحَرَّرَ مِنْ حَذْفِ أَوَائِلِهَا ، كَمَا لَوْ قُلْتَ : يَا عِدَّةُ ، أَوْ أَوْسَاطِهَا ، كَمَا لَوْ  
قُلْتَ : يَا مَدُ .

وَقَوْلُهُ : ( فِي النَّدَاءِ ) (٣)

تَحَرَّرَ مِنْ حَذْفِ أَوْ آخِرِ الْأَسْمَاءِ لَا فِي النَّدَاءِ ، نَحْوُ : يَدُ ، وَدَمُ ، وَغَدُ .  
قَوْلُهُ : ( قَدْ بُنِيَ بِسَبَبِ النَّدَاءِ ) (٣)

تَحَرَّرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لَا بِسَبَبِ النَّدَاءِ كَقَوْلِنَا : يَا هُوَ لَا ؛ فَإِنَّ بِنَاءَهُ عَلَى الْكَسْرِ  
لَيْسَ بِسَبَبِ النَّدَاءِ ؛ وَلِهَذَا لَا تَصِفُهُ بِالْجَرِّ ، بَلْ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

قَوْلُهُ : ( أَوْ ثَلَاثَةً لَيْسَ أَحَدُهَا تَاءُ التَّائِيثِ ) (٣)

=====

(١) المصدر نفسه ١/١٨٦ .

(٢) هذا التعليل ساقه السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٣٢٩ إلى قول الشارح - رحمه

الله . . لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يُوْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ . . .

(٣) المقرب ١/١٨٦ .

هَذَا عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ (١) ، فَإِنَّهُ يُجِيزُ تَرْخِيمَ الثَّلَاثِيِّ الْمُتَحَرِّكِ الْوَسَطِ ،  
نَحْوُ : عُمَرَ ، وَيُنَزِّلُ الْحَرَكَةَ مُزَلَّةً حَرْفٍ رَابِعٍ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ - رَحِمَهُ  
اللَّهُ : \*عُمَرَ بْنِ سُلَيْمَانَ\* (٢)

يُرِيدُ: عُمَرَ ، فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِيُّ سَاكِنًا الْوَسَطِ فَالْمَشْهُورُ مِنْ نَقْلِ الْأُئِمَّةِ - رَحِمَهُمُ  
اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ ، وَقَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ (٣)  
رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ الْكِفَايَةِ : وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ ، يَعْنِي التَّرْخِيمَ فِي الثَّلَاثِيِّ  
السَّاكِنِ الْوَسَطِ ، وَالضَّمِيرُ فِي : (مِنْهُمْ) يَعُودُ إِلَى الْكُوفِيِّينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ  
يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِ التَّبْيِينِ (٤) ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الْخَبَّازِ  
رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَقَوْلُهُ : ( حَذَفَتْهَا ، لَاغَيْرُ ) (٥)

فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَذَفُ مَعَ تَاءِ التَّأْنِيثِ غَيْرُهَا حَتَّى لَوْ سَمَّيْتَ بِطَائِفِيَّةً ، أَوْ  
مَرْجَانَةً وَرَحِمْتَهُمَا لَا تَحْذِفُ إِلَّا تَاءَ التَّأْنِيثِ ، لَاغَيْرُ .

قَوْلُهُ / ( وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ زِيَادَتَانِ ) (٥)

يُضَمُّ إِلَى مَا عَدَّهُ مِنَ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ : جَبْرُوتٍ ، وَرَغَبُوتٍ ، فَإِنَّكَ فِي التَّرْخِيمِ  
تَحْذِفُ مِنْهُ الْوَاوَ وَالتَّاءَ أَيْضًا .

قَوْلُهُ : ( نَحْوُ: مَنْصُورٍ ) (٥)

(١) انظر الأصول ١/ ٣٦٥ وقد عزاه ابن الانباري في الإنصاف ١/ ٣٥٧ إلى الكوفيين،

وأبو البقاء في التبيين ص ٤٥٦ إلى بعض الكوفيين وزاد الرضي في شرح الكافية

١/ ١٤٩ الأخفش مع الفراء، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٧ والهمع ٣/ ٨٤.

(٢) البيت بتمامه : \* أَجِدُّكَ مَا تَنْفَعُكَ عَانَ تَعَفُّكَ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمَانَ وَمَالًا تَقَسَّمُ \* .

وهو في ديوانه ص ١١٦ وانظر شرح الديوان المنسوب للعكبري ٤/ ٨٩ وشرح الديوان

للبرقوقي ٤/ ٢١٢ .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي النحوي الضرير ، عرف بابن الخباز الموصلي ،

له من المصنفات الكفاية، والنهاية، وشرح ألفية ابن معط وشرح الجزولية، توفي سنة ٦٣٢ هـ

انظر ترجمته في نكت الهميان ص ٦٩ وبغية الوعاة ١/ ٣٠٤ .

(٤) التبيين ص ٤٥٦ . (٥) المقرب ١/ ١٨٧ .

لِيُعْلِمُنَا أَنَّ مِنْ شَرْطِ حَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا ، يَحْتَرِزُ مِنْ  
نَحْوِ : مُخْتَارٍ ، فَإِنَّكَ إِذَا رَحَّمْتَهُ لَا تَحْذِفُ مِنْهُ إِلَّا الرَّاءَ فَقَطُّ .

قوله : ( أَوْ سُكُونٍ )<sup>(١)</sup>

هَذَا الْخِلَافُ لِلْفَرَاءِ<sup>(٢)</sup> ، فَإِنَّا عِنْدَهُ إِذَا رَحَّمْتَ نَحْوِ : هِرْقَلٍ ، وَقِمَطِرٍ ، تَحْذِفُ  
مَعَ الْآخِرِ الْحَرْفَ السَّاكِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ، سِوَاهُ فِي ذَلِكَ عِنْدَهُ الْحَرْفَ الصَّحِيحُ  
نَحْوَ مَا مَثَلْنَا بِهِ ، وَالْحَرْفَ الْمُعْتَلُّ ، نَحْوِ : يَزِيدٍ ، وَثَمُودٍ .

قوله ( جَا زَلَكَ أَنْ تُحْمَمَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ )<sup>(٣)</sup> إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ النُّحَاةُ فِي مِثْلِ هَذَا : إِنَّا إِذَا رَحَّمْنَا نَحْذِفُ تَاءَ التَّأْنِيثِ ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهَا  
بَعْدَ التَّرْخِيمِ مُقَحَّمَةً مَزِيدَةً ، إِنَّمَا حَرَكْنَاهَا بِالْفَتْحِ إِتْبَاعًا لِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا ،  
وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ قَالَ فِي تَعَالِيْقِهِ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ : الْقَائِلُ :

يَا طَلْحَةَ ، بِالْفَتْحِ فِي التَّاءِ أَقْحَمَ الْهَاءُ \* بَيْنَ الْحَاءِ وَبَيْنَ الْفَتْحَةِ الَّتِي كَانَتْ  
تَكُونُ عَلَى الْحَاءِ إِلَى الْهَاءِ \* الْمُقَحَّمَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَاءِ ، فَانْفَتْحَتِ الْحَاءُ ؛  
لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ إِذَا أُحِقَّتْ اسْمًا فَتَحَّتْ مَا قَبْلَهَا ، فَالْفَتْحَةُ فِي الْحَاءِ \*  
قَوْلِهِمْ : يَا طَلْحَةَ ، غَيْرِ الْفَتْحَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي حَالِ التَّرْخِيمِ ؛ لِأَنَّ  
تِلْكَ قَدْ انْتَقَلَتْ إِلَى الْهَاءِ \* عَلَى مِثْلِهَا ، وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛  
فَإِنَّ عَلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ تَكُونُ قَدْ زِدْنَا حَرْفًا وَحَرَكَةً ، وَعَلَى مَا قَالَه - رَحِمَهُ اللَّهُ

=====

(١) المقرب ١٨٧/١ وفيه قبل هذه الكلمة (والترخيم في جميع ما ذكر يكون على لغة من نوى رد المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخرًا بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو مسكون . . .)

(٢) انظر المقتضب ٤/٢٦٠ والأصول ١/٣٦٣ وعزا ابن الأنباري هذا الرأي في الإنصاف ١/٣٦١ إلى الكوفيين وتبعه أبو البقاء العكبري في التبيين ص ٤٥٨ ، وانظر رأي القراء في شرح الكافية ١/١٥٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢١١ . وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٧ والهمع ٣/٨٥ .

(٣) قبل هذه العبارة في المقرب ١/١٨٧ ( . . . ) وإذا رخصت ما في آخره تاء التأنيث على لغة من نوى الرد جازلك أن تقحم فيه تاء التأنيث وتحركها بالفتح فتقول : يا فاطمة ( . . . )

(٤) انظر التعليق على كتاب سيبويه ١/٨٧ ، والرد إلى الشجرية ٢/٨٣ .

\* في الأصل : ( . . . الاء . . . إلى التاء . . . في . . . إلى التاء . . . على ما بيننا

نَكُونُ قَدْ زِدْنَا حَرْفًا فَقَطْ ، وَالْحَرَكَةُ الَّتِي زِدْنَاهَا قَبْلَ التَّاءِ لَا يُعْتَدُّ بِهَا زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا ، فَالْحَرَكَةُ كَالْمُضْطَّرِّ إِلَيْهَا ، فَلَا تُعْتَدُّ زَائِدَةً .

قَوْلُهُ : ( قَاضُونَ اسْمُ رَجُلٍ ) (١)

كَانَ أَصْلُهُ : قَاضِيَيْنِ فِي التَّقْدِيرِ ، فَحَذَفْنَا الضَّمَّةَ لِلِاسْتِثْقَالِ ، فَالتَّقَاتِ  
الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَهُمَا سَاكِنَانِ ، فَحَذَفْنَا الْيَاءَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَأَبَدَلْنَا مِنْ  
الْكَسْرَةِ ضَمَّةً لِتَسْلَمِ الْوَاوِ ، فَصَارَ اللَّفْظُ ( قَاضُونَ ) كَمَا تَرَى ، فَإِذَا رَخِمْتَهُ عَلَى  
لُغَةٍ مِّنْ لَّمْ يَنْوَ زَالَ مُوجِبٌ حَذْفِ الْيَاءِ ، وَهُوَ الْوَاوُ ، فَتُعِيدُ الْيَاءَ فَتَقُولُ :  
يَا قَاضِي ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تُعِيدُ الْيَاءَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَنْوِي .

قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ فِي شَرْحِ هَذَا الْبَابِ مِنْ كِتَابِ سَيَبُوهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ : هَذَا  
الْبَابُ يَرْخِمُ بِاللُّغَتَيْنِ ، وَتُعْتَدُّ بِالْعَارِضِ ، لِأَنَّ الَّذِي كُنْتَ حَذَفْتَ مِنْ أَجْلِهِ  
السَّاكِنَ الْأَوَّلَ قَدْ زَالَ ، وَلَيْسَ بِمُنزِلَةٍ إِذْ قَالُوا الْآنَ (٣) ، فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ نَّقَلَ ،  
لِأَنَّ الْحَرْفَ السَّاكِنَ الَّذِي حَذَفْتَ الْوَاوَ مِنْ أَجْلِهِ بَاقٍ ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا ، فَجَازَ  
فِيهِ الْاِعْتِدَادُ بِهِ وَتَرَكَ الْاِعْتِدَادَ ، ثُمَّ قَالَ : ( وَرَدَدْتَ مَا حَذَفْتَ مِنْ آخِرِ  
الْكَلِمَةِ ، وَهُوَ الْيَاءُ ، وَكَذَلِكَ حُكْمٌ مَا يُحذفُ لِلْسَّاكِنَيْنِ ، لِزَوَالِ السَّاكِنِ  
مِنَ اللَّفْظِ ، فَإِذَا رَخِمْتَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ لَّمْ يَنْوَ كَانَتْ الْيَاءُ فِي نِيَّةِ الضَّمَّةِ لِلْبِنَاءِ ،  
وَإِنْ رَخِمْتَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَنْوِي ، فَإِنْ اِعْتَقَدْتَ أَنَّ حَرَكَةَ الضَّادِ مُنْقُولَةٌ إِلَيْهَا مِنَ الْيَاءِ

(١) المقرب ١/ ١٨٨ وقول ابن عصفور تاما (والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم، ثم زال بالترخيم سببه زال ذلك الحكم، فتقول في ترخيم قاضون) اسم رجل : يا قاضي، فترد الياء لما زال موجب حذفها، وهو الواو.

(٢) في الأصل : الياء ، تحريف.

(٣) سورة البقرة آية ٧١ وفي البحر المحيط ١/ ٢٥٧ جاء ما نصه : ( . . قرأ الجمهور بإسكان اللام والهمزة بعده، وقرأ نافع بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام، وعنه روايتان: أحدها حذف واو قالوا؛ إذ لم يعتد بنقل الحركة إذ هو نقل عارض، والرواية الأخرى: إقرار الواو اعتدادا بالنقل واعتبارا لعارض التحريك؛ لأن الواو لم تحذف إلا لأجل سكون اللام بعدها، فإذا ذهب موجب الحذف عادت الواو إلى حالها من الثبوت. . ) وانظر عن قراءة هذه الآية إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٦ ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٥.



بَعْدَ زَوَالِ حَرَكَتِهَا لَمْ يَنْوَ فِيهَا حِرْكََةٌ ، وَإِنْ كُنْتَ حَذَفْتَ حَرَكََةَ الْيَاءِ ،  
ثُمَّ حَذَفْتَ لِلسَّاكِنِينَ وَضَمَّمْتَ الضَّادَ لِلْوَاوِ الَّتِي وَقَعَتْ بَعْدَهَا فَتَنْوِي  
حَرَكََةَ الْيَاءِ ، وَهِيَ ضَمَّةُ الْأَصْلِ ، ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا نَصُّ فِي رَدِّ مَا  
يُحذفُ لِلسَّاكِنِينَ إِذَا فُقِدَ مِنَ اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ مُرَادًا مَنْوِيًّا . (١)

شرح هذا الباب غير موجود في القطعة الموجودة من تنقيح الألباب .

## بَابُ لَا

=====

قَوْلُهُ: ( فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا )<sup>(١)</sup> /  
 إِنَّمَا لَمْ تَعْمَلْ فِي الْمَعْرِفَةِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَابِ مَا وَلَاتُ ،  
 وَطَرًا زِدْنَا عَلَيْهِ نَحْنُ هُنَاكَ أَيْضًا .<sup>(٣)</sup>

وَقَوْلُهُ: ( وَلَزِمَ تَكَرُّرُهَا )<sup>(٤)</sup>

إِنَّمَا لَزِمَ تَكَرُّرُهَا وَأَنْ يُقَالَ مَثَلًا : لَا زَيْدٌ عِنْدِي وَلَا عَمْرُوٌ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ  
 عَنْ سُؤَالٍ مُكْرَرٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُوٌ ؟ فَأَجَابَهُ بِالتَّكْرَارِ ، وَلَوْ  
 لَمْ يَكُنْ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مُكْرَرٍ لَأَكْتَفَى فِي الْجَوَابِ بِ(لَا) أَوْ (نَعَمْ) ، وَلَمَّا لَمْ يُكْتَفَ  
 دَلَّ ذَلِكَ أَنَّهُ جَوَابٌ سُؤَالٍ مُكْرَرٍ ، أَوْ التَّزَمَ جَوَابَ السُّؤَالِ الْمُكْرَرِ ، وَالْمَرْءُ  
 مُلْزَمٌ بِمَا التَّزَمَ بِهِ .

وَقَوْلُهُ: ( أَبَا الْحَسَنِ )<sup>(٤)</sup>

يَعْنِي : عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - .

وَقَوْلُهُ: ( أَرَى الْحَاجَاتِ )<sup>(٥)</sup>

=====

(١) المقرب ١/١٨٩ -

(٢) المصدر نفسه ١/١٠٤ وما بعدها - قال ابن عصفور - رحمه الله - مانصه : ( أما  
 (لا) فإنها لا تعمل إلا في التكرار بشرط أن يكون الخبر أيضا مؤخرًا منفيا ، نحو  
 قولك : لا رجل أفضل منك ، فإن كان موجبا ، أو مقديما لم تعمل ، نحو قولك :  
 لا أفضل منك رجلا ولا امرأة ، ولا رجلا ولا امرأة إلا أفضل منك ؛ وسبب ذلك أنها  
 إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام ، فتكون  
 في جواب السؤال العام ، نحو قولك : هل من رجل قائم ؟ فيلزم دخولها من أجل  
 ذلك على الاسم النكرة . )

(٣) نظر ما زاده الشارح - رحمه الله - في ص ١٩٩ .

(٤) المقرب ١/١٨٩ وهذه الكلمة من قول العرب : ( قضية ولا أبا حسن لها ) وانظر  
 الكتاب ٢/٢٩٧ والمقتضب ٤/٣٦٣ والملخص في ضبط قوانين العربية ص ٥٠٨ -  
 (٥) المقرب ١/١٨٩ وتام البيت : ... عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ كَنَدَنَ وَلَا أُمَّةً بِالْبِلَادِ \*  
 وهو في الكتاب ٢/٢٩٧ وانظر المقتضب ٤/٣٦٣ والمسائل المنثورة ص ٩٧ وشرح  
 أبيات الكتاب لابن السريافي ١/٥٦٩ وشرح اللمع لابن برهان ١/٧٢ والنكت  
 في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٠٨ والهمع ٢/١٩٥ .

الْبَيْتُ لَابْنِ الزَّبِيرِ الْأَسَدِيِّ (١) - بَفَتْحِ الرَّايِ وَكَسْرِ الْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَبَعْدَهَا  
يَاءٌ مُشَاهَةٌ مِنْ تَحْتِ ، يَقُولُهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ يُكْنَى  
أَبَا حُبَيْبٍ - حِينَ أَتَاهُ مُسْتَمِيحًا ، فَلَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ .

نَكِدَنَّ : أَيَّ : ضِقْنٌ وَتَعَذُّرٌ ، وَأَرَادَ بِالْبِلَادِ : مَا كَانَ فِي طَاعَةِ عَبْدِ اللَّهِ  
وَخِلَافَتِهِ ، وَأُمِيَّةَ مَعْرِفَةَ ، وَقَدْ أَعْمَلَ فِيهِ (لا) .

قوله : ( فَعَلَى حَذْفِ مِثْلِ ) (٢)

فِيهِ نَظَرٌ ، فَإِنَّهُ - حِينَئِذٍ - يَكُونُ قَدْ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ  
مَقَامَهُ ، وَأَعْمَلَ (لا) فِي الَّذِي كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ ، فَتَكُونُ (لا) - حِينَئِذٍ - قَدْ عَمِلَتْ  
فِي الْمَعْرِفَةِ ، فَالسُّؤَالُ بَاقٍ كَمَا كَانَ ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ فِي الْجَوَابِ مَا قَالَهُ  
الرَّمْخَشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ (٣) - وَهُوَ أَنَّهُ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الَّتِي ذَكَرَهَا  
جَمِيعَهَا ، فَلَمْ تَعْمَلْ فِيهَا (لا) إِلَّا وَهِيَ تَكَرَّرَتْ ، لَا مَعَارِفُ ، قَالَ سَيِّبِيُّهُ  
رَحِمَهُ اللَّهُ - قُلْتُ - يَعْنِي لِلْخَلِيلِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : ( فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا وَإِنَّمَا  
أَرَادَ عَلِيًّا .

فَقَالَ : لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ (لا) إِلَّا فِي نَكْرَةٍ (٤) ، فَإِذَا جَعَلْتَ أَبَا  
حَسَنِ نَكْرَةً حَسَنَ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ ، وَعَلِمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي هَوَاءِ  
الْمَنْكُورِينَ عَلِيٍّ (٥) .

=====

(١) هو عبد الله بن الزبير من بني أسد - شاعر كوفي - من شيعة بني أمية ، ولما  
غلب مصعب بن الزبير على الكوفة أتى به أسيراً ، فأطلقه ، فمدحه ، توفي في خلافة  
عبد الملك بن مروان ، راجع ترجمته في الأعلام ٨٧/٤ .

(٢) المقرب ١/١٨٩ . (٣) المفصل ص ٧٧ .

(٤) عبارة الكتاب المطبوع ٢/٢٩٧ ( . . ) لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما  
تعملها في النكرة ( . . ) وفي الحاشية علق الأستاذ عبد السلام قائلًا : في الأصل  
وب : ( أن تعمل (لا) إلا في نكرة ) وهي عبارة الشارح كما ترى .

(٥) بعد هذه العبارة في الكتاب ٢/٢٩٧ ( وأنه قد غيب عنها ) ، وقد تكررت هذه العبارة  
مرتين في الكتاب : مرة في هذا الموضع ، وأخرى في آخر النص .

\* هذه الكلمة غير موجودة في الأصل ، وربما يستقيم الكلام .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَنْفِي كُلَّ مَنْ اسْمُهُ عَلِيٌّ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَنْفِي  
مَنْكُورِينَ كُلَّهُمْ فِي صِفَةِ عَلِيٍّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا أَمْثَالَ عَلِيٍّ لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ ،  
وَدَلَّ هَذَا الْكَلَامُ الْمُخَاطَبُ (٢) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عَلِيٌّ ، وَأَنَّهُ قَدْ غُيِبَ عَنْهَا )  
انْتَهَى كَلَامُ سَيِّبَوَيْهِ .

قَوْلُهُ : ( وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ ) (٣)

إِنَّهُ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهُ ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَصْفُهُ بِمِثْلٍ (٤)

قَوْلُهُ : ( أَوْ مَطْوَلًا ) (٥)

يَعْنِي بِ(مَطْوَلٍ) الْمَشَابِهَ لِلْمُضَافِ ، نَحْوُ : لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ جَالِسٍ عِنْدَنَا ، وَإِنَّمَا  
قُلْنَا : إِنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ (خَيْرًا) عَامِلٌ فِي : (مِنْ)  
زَيْدٍ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُضَافَ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا يَسْتَقِيمُ تَمَامُ مَعْنَاهُ ، فَكَذَلِكَ  
الْمُضَارِعُ لَهُ ، يَتَعَلَّقُ بِهِ شَيْءٌ ، هُوَ تَمَامُ مَعْنَاهُ ، كَخَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ .

قَوْلُهُ : ( لِأَنَّهَا نَقِضَتْهَا ) (٥)

يَعْنِي أَنَّ (لَا) نَقِضَةُ (إِنَّ) ؛ لِأَنَّ (لَا) لِلنَّفْيِ ، (لِإِنَّ) لِلْإِثْبَاتِ ، وَالْعَرَبُ تَحْمِلُ الشَّيْءَ  
عَلَى نَقِضِهِ ، كَمَا تَحْمِلُهُ عَلَى نَظِيرِهِ ، هَذَا الَّذِي يَقُولُهُ النَّحَاةُ هُنَا ، وَعِنْدِي  
أَنَّ أَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا ابْنُ عَمْرٍو - رَحِمَهُ اللَّهُ -

=====

(١) فِي مِثْنِ الْكِتَابِ ٢/٢٩٧ ( . . . أَنَّ يَنْفِي مَنْكُورِينَ كُلَّهُمْ فِي قَضِيَّتِهِ مِثْلَ عَلِيٍّ . . . )  
وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي نَسْخَةِ بِلِلْكِتَابِ ، وَالْأَصْلُ ، كَمَا عُلِقَ عَلَيْهِ الْأَسْتَاذُ  
عَبْدُ السَّلَامِ .

(٢) كَلِمَةُ (الْمُخَاطَبِ) لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ .

(٣) الْمَقْرَبُ ١/١٨٩ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ بَيْتٍ مَجْهُولِ الْقَائِلِ ، وَهُوَ :

\* تَبْكِي عَلِيَّ زَيْدٌ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ بَرِيٌّ مِنَ الْحَمَى سَلِيمٌ الْجَوَانِحُ \*

انظُرْ فِي الْهَمْعِ ٢/١٩٦ وَالِدَرَرِ الْوَامِعِ ١/١٢٤ وَالْخَزَانَةَ ٦/٥٧ - عَرْضًا -

وَحَاشِيَةِ الشَّيْخِ بَيْسِ عَلَى التَّصْرِيحِ ١/٢٣٦ .

(٤) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْبَيْتَ (يَتَخَرَّجُ عَلَى تَنْكِيرِ زَيْدٍ) الْمَقْرَبُ ١/١٩٠ -

(٥) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ١/١٩٠ .

وَابْنُ الْحَشَابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ (١) - وَهُوَ أَنَّ لِلْإِثْبَاتِ ، كَمَا قُلْنَا (لَا) لِلنَّفْيِ ،  
وَالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ طَرَفَانِ ، فَاشْتَرَكَا فِي الطَّرْفِيَّةِ ، فَحُمِلَتْ (لَا) عَلَى (إِنَّ)  
لِاشْتِرَاكِهِمَا فِيمَا ذَكَرْنَا .

قَوْلُهُ : (بُنِيَ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ) (٢)

اعْلَمْ أَنَّ النُّكْرَةَ الْمُفْرَدَةَ مَعَ (لَا) لِلنَّفْيِ الْعَامِّ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ بِنَاءً عَارِضًا ،  
وَالْمُضَافُ وَالْمُضَارِعُ لَهُ مُعْرَبَانِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ بِنَاءِ النُّكْرَةِ الْمُفْرَدَةِ مَعَ  
(لَا) لِلنَّفْيِ الْجِنْسِ ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ (٣) إِلَى أَنَّ عِلَّةَ بِنَائِهِ تَضْمُنُ مَعْنَى الْحَرْفِ وَهُوَ  
(مِنْ) ؛ لِأَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ سَائِلًا : هَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ؟ تَجِيبُهُ بِـ (لَا)  
الَّتِي لِلنَّفْيِ الْعَامِّ ، لِتَضْمُنَ مَعْنَى (مِنْ) لِلْعُمُومِ ، أَلَا تَرَى قَوْلَكَ : لَا رَجُلٌ ،  
إِذَا رَفَعْتَ لَيْسَتْ مُتَضَمِّنَةً ، فَصَارَ فِيهِ نَفْيًا خَاصًّا ، بِمَعْنَى الْوَحْدَةِ ، فَلَمَّا  
تَضَمَّنَ : لَا رَجُلٌ ، لِلنَّفْيِ الْجِنْسِ مَعْنَى الْحَرْفِ صَارَ مَبْنِيًّا .

فَإِنْ قِيلَ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِلَّةَ بِنَائِهِ هَا هُنَا تَضْمُنُ مَعْنَى الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ  
لِأَنَّهُ فِي الْمُضَافِ وَالْمُضَارِعِ لَهُ كَذَلِكَ لِلنَّفْيِ الْعُمُومِ ، فَتَضْمُنُ مَعْنَى (مِنْ) مَوْجُودٌ ،  
وَلَيْسَا مَبْنِيَيْنِ ، بَلْ هُمَا مُعْرَبَانِ ، فَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ ، وَذَلِكَ  
مُحَالٌ ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ عِلَّةَ بِنَاءِ النُّكْرَةِ لِتَضْمُنَ مَعْنَى الْحَرْفِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَلَا  
يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلٍ مِنْ قَالٍ : إِنَّ الْإِضَافَةَ تُنَافِي الْبِنَاءَ ؛ لِأَنَّ لَدُنْ زَيْدٍ ،  
مُضَافٌ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ ، وَسُقُوطُ التَّنْوِينِ فِي : لَا غُلَامَ رَجُلٍ ، لِلْإِضَافَةِ ، لَا لِبِنَائِهِ .

=====

(١) المرتجل ص ١٧٩ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١ والإيضاح في شرح

المفصل ٣٨٤/١

(٢) المقرب ١/١٩٠

(٣) من هو لاء النحاة الخليل، وتابعه ابن الأنباري، وصحح ابن عصفور هذا التعليل،

الكتاب ١٧٥/٢ وانظر أسرار العربية ص ٢٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور

٢٧١/٢ والهمع ٢/١٩٩

وَذَهَبَ سَيَّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَمَنْ تَبِعَهُ <sup>(١)</sup> إِلَى أَنْ عِلَّةُ بِنَاءِ الشُّكْرِ الْمَفْتُوحَةِ  
 مَعَ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ تَرْكِيْبُهُ مَعَ الْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ (لَا) حَرْفٌ ، فَكَرَبْنَا (رَجُلًا) مَعَهَا  
 فَصَارَا كَحَرْفٍ ، فَبِنْيَا لِدَلِكْ ، وَلَيْسَ الْمُضَافُ وَالْمُشَابِهُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ  
 لَا تُرَكِّبُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ فَتَجْعَلُهَا كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كَلِمَتَانِ ،  
 وَكَذَلِكَ (خَيْرًا) مَعَ مَعْمُولِهِ كَلِمَتَانِ ، أَوْ أَكْثَرًا فَلَا تُرَكِّبَانِ مَعَ الْحَرْفِ أَيْضًا ، هَذِهِ  
 عِلَّةُ بِنَائِهِ الصَّحِيحَةُ ، وَلَا يُلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : حِينَ تَرْكِيْبِ (رَجُلًا)  
 مَعَ (لَا) لَمْ رَجَحَتْ الْحَرْفَ وَبِنْيَتَهُ ؟ لِأَنَّ الْحَرْفَ هُوَ الَّذِي أَثَّرَ فِي الْأَسْمِ  
 مَعْنَاهُ ، فَكَانَ أَقْوَى مِنَ الْأَسْمِ لِدَلِكْ .

قَوْلُهُ : ( وَقَدْ يَحْذِرُونَ أَفْضَلَ <sup>(٢)</sup> )

لَا يُرْتَدِّدُ (قَدْ) مَعَ الْمَضَارِعِ هُنَا التَّقْلِيلُ ؛ لِأَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ :  
 ( وَيَحْذِرُهُ الْجَجَارِزِيُّونَ كَثِيرًا ) <sup>(٣)</sup> ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِ(قَدْ) هُنَا التَّحْقِيقَ ، كَمَا فِي  
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ( قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ) <sup>(٤)</sup>

قَوْلُهُ : ( لَيْسَتْ لَا عَامِلَةٌ فِي الْخَبَرِ ) <sup>(٥)</sup> إِلَى آخِرِهِ .

هَذَا مَذْهَبُ سَيَّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَاحْتَجُّوا عَنْهُ بِضَعْفِ (لَا) عَنْ (إِنْ) ، وَمَذْهَبُ

=====

(١) الكتاب ٢٧٥ / ٢ وانظر المقتضب ٣٥٧ / ٤ والأصول ٣٨٠ / ١ وشرح الكافية

١١١ / ١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦ / ١ .

(٢) المقرب ١٩٠ / ١ .

(٣) المفصل ص ٣٠ وانظر شرحه لابن يعيش ١٠٧ / ١ ووصف المباني ص ٤٥٥ والجنى  
 الداني ص ٢٥٤ .

(٤) في التنزيل جَلَّ ذَكَرَهُ وَرَدَتْ آيَتَانِ ، جَاءَ الْفِعْلُ فِيهَا (يَعْلَمُ) بَعْدَ (قَدْ) ، الْأُولَى :  
 فِي سُورَةِ النُّورِ آيَةِ ٦٣ وَنَصَبًا : ( لَا تَجْعَلُوا دَعَاءَ الرُّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ  
 بَعْضًا ، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَأَذَاءٍ ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره  
 أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم )

والثانية : فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ آيَةِ ١٨ وَنَصَبًا : ( قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ  
 لِإِخْوَانِهِمْ هَلْمْ إِلَيْنَا ، وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا )

(٥) المقرب ١٩٠ / ١ وتمام قول ابن عصفور ( . . . ) بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد  
 مرفوع بالابتداء ، والخبر للمجموع (

أَكْثَرَ النُّحَاةِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ (لا) عَامِلَةٌ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ ، فَالْخَبَرُ مُرْتَفِعٌ بِ(لا)

- حِينَئِذٍ - عَلَى مَذْهَبِهِمْ .<sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ : ( لَا أَهْلًا ، وَلَا مَرْحَبًا )<sup>(٢)</sup>

هَذَانِ مَنْصُوبَانِ ، إِمَّا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ، تَقْدِيرُهُمَا : لَا أَهْلَتَّ أَهْلًا ، وَلَا

رَحِبْتُ مَرْحَبًا ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، تَقْدِيرُهُمَا : لَا صَادَفْتُ أَهْلًا ، وَلَا حَاقَبْتُ

مَرْحَبًا .

قَوْلُهُ : ( إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَعْتِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا )<sup>(٣)</sup> إِلَى آخِرِهِ -

قَالَ ابْنُ عَمْرٍو - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : يَجُوزُ هُنَا أَنْ تَبْنِيَ الصِّفَةَ

مَعَ الْمَوْصُوفِ وَتَجْعَلَهَا اسْمًا وَاحِدًا .

قَوْلُهُ : ( وَقَدْ تَدَخَّلَ (لا) عَلَى الْمُضَافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ )<sup>(٤)</sup> إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ .

اعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا قَالُوا : لَا أَبَا لَهُ ، وَلَا غُلَامِي لَهُ ، بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ وَحَذْفِ

النُّونِ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ قَصَدُوا الْإِضَافَةَ ؛ إِذْ كَانَ أَبٌ وَأَخَوَاتُهُ إِنَّمَا تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ

حَالَ الْإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ مِنَ الْمُثْنَى إِنَّمَا يَكُونُ حَالَ الْإِضَافَةِ ،

لَكِنَّهُمْ اعْتَرَمُوا أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ هُنَا غَيْرَ مُحْضَةٍ وَإِلَّا لَمَّا جَازَ (لا) أَنْ تَعْمَلَ

فِيهِ ؛ لِأَنَّ (لا) لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ<sup>(٥)</sup> ، وَلَمَّا اعْتَقَدُوا الْإِضَافَةَ غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ

=====

(١) الكتاب ١٧٥/٢ والمقتضب ٣٥٨/٤ والإنصاف ٣٧٠/١ وشرح المفصل لابن يعش

١٠٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢ و توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٣/١ .

(٢) المقرب ١٩١/١ .

(٣) المصدر نفسه ١٩٢/١ وقول ابن عصفور تاما ( . . ) وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنيا كان حكمه في الإتيان كحكم المعرب في جبيع ما ذكر إلا أنه يجوز في نعته إن كان مفردا ، أو لم يفصل بينهما أن يجعل معه كالشيء الواحد فيبنيان ، فتقول : لا رجلَ ظريفَ في الدار . . )

(٤) المصدر نفسه ١٩٢/١ وتام قول ابن عصفور ( . . ) إذا قدرت إضافته غير محضنة ، ولا بد إذ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام إصلاحا للفظ ، نحو قولهم : لا أبا لك ، وقد ليؤتى بها في الضرورة نحو قوله ز :

\* أبا الموت الذي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ - لا أباك - تخوفيني \*

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٩٤ .

أَتَوْ بِاللَّامِ فَاصِلَةٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ تَأَكِيدًا ؛ لِكُونِهَا غَيْرَ مَحْضَةٍ ،  
 وَاخْتِصُّوا اللَّامَ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لَمَّا كَانَ مَعْنَى اللَّامِ هُوَ الْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ  
 فِي الْإِضَافَةِ ، فَلَا يَتَغَيَّرُ بِهَا الْمَعْنَى ؛ لِذَلِكَ لَا يَقُولُونَ : لَا أَبَا فِيهَا ،  
 وَلَا غَلَامِي بِهَا ؛ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْنَى (فِي) وَ(الْبَاءِ) مَعْنَى الْإِضَافَةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ  
 قَوْلِنَا : لَا أَبَ لَهُ ، وَلَا غَلَامِينَ لَهُ ، وَبَيْنَ قَوْلِنَا : لَا أَبَا لَهُ ، وَلَا غَلَامِي  
 لَهُ ، أَنَّ (لَهُ) فِي الْأَوَّلَيْنِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِأَنَّهُ خَبَرُ (لَا) ، وَفِي الثَّانِيَيْنِ الْخَبَرُ  
 غَرْمًا ، وَ(الْهَاءُ) فِيهِمَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِاللَّامِ الْمَزِيدَةِ ، لِأَنَّ (غَلَامًا وَأَبًا) ،  
 وَإِنْ كَانَا مُضَافَيْنِ إِلَى (الْهَاءِ) ، لِأَنَّ لَوْ قُلْنَا : الْجَرُّ بِالْمُضَافِ ، لَا بِاللَّامِ ،  
 لَزِمَ تَعْلِيْقُ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِبْطَالُ عَمَلِهِ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ ؛  
 لِأَنَّ طَلَبَ حَرْفِ الْجَرِّ لِلْمَجْرُورِ أَقْوَى مِنْ طَلَبِ الْمُضَافِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ بَدَلِيْلٌ  
 جَوَّازٌ حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَتَبْقِيَةِ الْمُضَافِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ  
 مِنْ قَالِهَا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَجْرُورِ وَتَبْقِيَةُ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ وَلِكُونِ الْإِضَافَةِ  
 غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ شَبَهَ سَبِيْبِيهِ : بِأَمْثَلِ زَيْدٍ (٢) ؛ وَلِكُونِ الْإِضَافَةِ غَيْرَ حَقِيقِيَّةٍ  
 أَيْضًا جَازَ فِي الشُّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

\* لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي \*  
 =====

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجة ٤٥٧/١ وانظر توضيح المقاصد ٢٨٣/٢  
 والهمع ٥٨/٣ .

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢ ، ٢٧٩ وانظر النكت في تفسيره ٥٩٨/١ .

(٣) هو أبو حية النميري ، وقد تقدم البيت بتمامه قريباً في الحاشية ، وانظره في  
 شعره المجموع ص ١٧٧ والمقتضب ٣٧٤/٤ والأصول ٣٩٠/١ والإيضاح ص ٢٤٥  
 والمسائل البصريات ٥٣٦/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٠/١ وشرح الجمل  
 لابن عصفور ٢٧٧/٢ والخزانة ١٠٥/٤ .



فَأَعْمَلَ (لا) فِي (أَبَاكَ) ، وَلَوْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ حَقِيقِيَّةً لَمَا جَازَ .  
 قَالَ الرُّمَانِيُّ (١) : أَضَافَ وَلَمْ يَعْرِفْ ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ الْإِنْفِصَالَ ، وَحَذَفُ الْسَّلَامِ  
 لِلضَّرُورَةِ ، وَحَكَى سَبِيؤُهُ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : لَا أَبَاكَ فِي مَعْنَى : لَا أَبَا  
 لَكَ (٢) ، وَالْإِضَافَةُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْإِلَامِ مُخْتَصَةٌ بِالْأَبِ .  
 قَالَ ابْنُ عَمْرٍو - رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَمْ أَرِ أَحَدًا تَتَّبَعُ هَذَا التَّتَبُّعَ مَعَ أَنَّ سَبِيؤُهُ  
 قَالَ : هُوَ شَاذٌ .

=====

- (١) شرح الكتاب ح ٣ ل ٢٥٧ .  
 (٢) الكتاب ٢ / ٢٧٦ وانظر شرح الكافية ١ / ٢٦٥ .

## ( تذييل واســـــــــــــــــتدراك (\*) )

التنبيه	السطر	الصفحة	النقص
	١٢	٦٢	حكم مثاله : أنا الذى كنته ، وانما لم يجز حذفه ، لقوة الطلب له ، لأن الموصول يطلبه عائدا ، وكان واسمها يطلبانه خبرا ، فاشد الطلب له ، فلم يحذف لذلك .
	-	٦٢	وقوله : ( فان كان فى الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه )
ن	١١	٦٤	أن يكون .
	١٢	٦٤	جملة أخرى قد تعدت الى مثل ذلك الضمير .
ن	١١	٧٠	وعن الموثث بالمذكر
	٩	٨٧	إذا .
	١١	٩٨	تقديرًا .
	٨	١١٠	وهو أحد .
	١٤	١١٥	وهو :
	١٤	١١٥	عليه .
	٦	١١٨	والا منعناه .

(\*) هذه الاستدراكات وقفت عليها بعد أن عرضت النص المطبوع على أصله المخطوط ،  
فما كان بسبب الطابع فسأتركه غفلا ، وما ند عنى ولم أتنبه له أثناء التحقيق  
فسترى قبالتة هذا الرمز ( ن ) .

التنبيه	السطر	الصفحة	النقـص
ن	٦	١١٩	• أن يكون
	١٠	١٢٢	• الله
	٩	١٢٧	وقال : لأن الواو الجامعة .
	٢	١٢٨	• من
	٩	١٣٣	• هو
	١٣	١٣٣	• تعالى
	٢	١٣٦	• ضربى
ن	١	١٥٥	• باب
ن	٢	١٥٥	• أفعال
	١	١٦١	• المقدر
	١٤	١٦٣	• به
	١١	١٧٨	• عمل العامل
	١٤	١٧٨	• الذى هو فـضـلة
			لكونه مفسرا للضمير الذى هو فاعل ، فيصير
	١٤	١٧٨	• غير اللازم لازما
	٥	١٨١	• عن
	١٣	٢٢٣	• فالمصدر
	٨	٢٣٣	• من
	١٥	٢٥٦	• التى
	٧	٢٦٤	• وروى : وأبا الاصبع
	٩	٢٦٤	• ما
	٤	٢٦٧	• لا
	٩	٢٧٤	• أحدها
	١٠	٢٧٤	• والثانى

التنبيه	السطر	الصفحة	النقطة
	١١	٢٧٤	• الثالث
	١٢	٢٧٤	• الرابع
	١٣	٢٧٤	• والخامس .....
ن	٢	٢٩٤	• ولا
	١	٢٩٧	• ان

## الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس الحديث الشريف والأثر.
- ٣ - فهرس الأمثال.
- ٤ - فهرس أقوال العرب وبعض الأساليب النحوية.
- ٥ - فهرس الأعلام.
- ٦ - فهرس القبائل والمدارس النحوية.
- ٧ - فهرس الكتب الوارد ذكرها في المتن.
- ٨ - فهرس الأماكن والبلدان.
- ٩ - فهرس قوافي الشعر والرجز.
- ١٠ - فهرس المصادر والمراجع.
- ١١ - فهرس الموضوعات.

الصفحة	رقمها	الآية	اسم السورة
١١٠	٦	" سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم "	البقرة
٦١	٢٦	" مثلاً بعبارة " "	البقرة
٥٥	٤٤	" القبلة التي كانت عليها "	البقرة
٢٩٢	٧١	" قالوا الآن "	البقرة
٢٤٨	٩١	" وهو الحق صدقاً "	البقرة
٢٥٣، ٢٢٦، ٤	١٤٣	" وكذلك جعلناكم أمة وسطاً "	البقرة
٨٢	١٧٥	" فما أصبرهم على النار "	البقرة
١١٠	١٨٤	" وأن تصوموا خير لكم "	البقرة
١٢٠، ١١٨	٢٢١	" ولعبد مؤمن خير من مشرك "	البقرة
١٨٤	٢٨٠	" وإن كان ذو عسرة "	البقرة
١٤١، ١٢١	١٥٤	" وطائفة قد أهمتهم أنفسهم "	آل عمران
١٨٣	١٥٩	" فبما رحمة من الله لنت لهم "	آل عمران
٥٢	٣	" فانكحوا ما طاب لكم من النساء "	النساء
٤	١	" وجعل الظلمة والنور "	الأَنْعَام
		" وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم "	الأَنْعَام
٤٠	١٣٧	شركاءهم "	
٦٠	١٥٤	" تماماً على الذي أحسن "	الأَنْعَام
		" وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق "	الأَنْفَال
	٣٢	" من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء "	
٤	٣٧	" ويجعل الخبيث بعضه على بعض "	الأَنْفَال
١٥٤	١١٧	" من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم "	التوبة
		" ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم "	يونس
١٤٩	١٨	ويقولون هؤلاء "	
١٨٥	٨	" ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم "	هود
٢١٤	١٠٨	" وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها "	هود
٢٢٤	٤٣	" إن كنتم للرؤيا تعبرون "	يوسف
٣	٧٦	" إنا أنزلناه "	يوسف

الصفحة	رقمها	الآية	اسم السورة
٣٠	٩٠	" إنه من يتــــــــــــــــق ويصــــــــــــــــبر "	يوسف
٦٤	٩٤	" فاصــــــــــــــــدع بــــــــــــــــما تــــــــــــــــؤمــــــــــــــــر "	الحجر
٤	٨١	" وجعل لكم من الجــــــــــــــــبال أكنــــــــــــــــانــــــــــــــــا "	النحل
١٨٣	٢٩	" كيف نكلم من كان في المهــــــــــــــــد صــــــــــــــــيبــــــــــــــــا "	مريم
٨٩	٢٨	" أســــــــــــــــمع بــــــــــــــــهم وأبــــــــــــــــصر "	مريم
٣	٦٥	" هــــــــــــــــل تعلم له ســــــــــــــــمــــــــــــــــيــــــــــــــــا "	مريم
		" ثم لننزعن من كل شــــــــــــــــيعة أــــــــــــــــيهم أشد على	مريم
٦٠	٦٩	الرحمن عــــــــــــــــتــــــــــــــــيــــــــــــــــا "	
٨٧	١٧٥	" فليمدد لــــــــــــــــه الرحمــــــــــــــــن مــــــــــــــــدا "	مريم
١٨٨	١٥	" فما زالت تــــــــــــــــلك دعوــــــــــــــــاهــــــــــــــــم "	الأنبياء
١٠٠	٨٨	" وكذلك ننجي المــــــــــــــــؤمنــــــــــــــــين "	الأنبياء
١٥٥	٤٦	" فإنها لاتعمــــــــــــــــى الأيــــــــــــــــصار "	الحج
١٩	٣٦	" يسبح له فيها بالغــــــــــــــــدو والآصــــــــــــــــال رجــــــــــــــــال "	النور
		" واللله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي	النور
		على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم	
٥٤	٤٥	من يمشي على أربع "	
٢٩٨	٦٣	" قــــــــــــــــد يعلم اللــــــــــــــــه "	النور
٦٢	٤	" أهذا الذي بعث الله رســــــــــــــــولا "	الفرقان
٥٢	٢٣	" وما رب العالمــــــــــــــــين "	الشعراء
٥٢	٢٤	" قال رب السمــــــــــــــــوات والأرض "	الشعراء
٢٦٠	١٦٦	" بل أنتم قــــــــــــــــوم عــــــــــــــــادون "	الشعراء
٨٠	٢٥	" ألايسجــــــــــــــــدوا "	النمل
٢٦٠	٥٥	" بل أنتم قــــــــــــــــوم تــــــــــــــــجهلــــــــــــــــون "	النمل
		" ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام والبحر	لقمعان
١٧٦	٢٧	يمده من بعده سبعة أبحر مانفذت كلمات الله "	
١٢٣	٦	" وأزواجــــــــــــــــه أمهاتــــــــــــــــهم "	الأحزاب
٢٩٨	١٨	" قــــــــــــــــد يعلم اللــــــــــــــــه "	الأحزاب
١٣٣	٣٣	" بل مكر اللــــــــــــــــيل والنهار "	سبا

الصفحة	رقمها	الآية	اسم السورة
٥٣	٧٥	" ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي "	ص
٥٤	٣٣	" والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون "	الزمر
٤	١٩	" وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا "	الزخرف
١٠٠	١٤	" ليجزي قوما بما كانوا يكسبون "	الجاثية
٢٤٨	١٢	" لسنا عربيا "	الأحقاف
١٢٢	٢١	" طاعة وقول معروفا "	محمد
٢٣١	٤٨	" كفى باللغو عيبا "	الفتح
٢٥٠	١٧	" عن اليمين وعن الشمال قعيد "	ق
٢٥٠	١٨	" ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد "	ق
١٨٢	٣٧	" لمن كان لله قلبا "	ق
٩٠	٢٣	" إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون "	الذاريات
٢٥٨	١٢	" وفجرنا الأرض عيوننا "	القمر
١٧٠	٧٠٦	" والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها "	الرحمن
٢٢٥	٤١	" يعرف المجرمون بسيماهم "	الرحمن
٣٢	١٠	" فأصدق وأكن من الصالحين "	المنافقون
١٢٦	٢٠١	" الحاقصة ما الحاقصة "	الحاقصة
٧٧	١٧	" والله أنبتكم من الأرض نباتا "	نوح
١٣١	٣١	" فلا صدق ولا ملأ منى "	القيامة
٥٣	٦٠٥	" والسماء وما بناها والأرض وما أطاحتها "	الشمس
١٩٣	٥	" وسوف يعطيك ربك فترضى "	الضحى
١٢٦	٢٠١	" القارعة . ما القارعة "	القارعة
٥٣	٥٠٣	" ولأنتم عابدون ما أعبد "	الكافرون
١٥٤،٤٠	٢٠١	" قل هو الله أحد . الله الصمد "	الإخلاص



الصفحة	
٢٣٩	- إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر .
١٤٣	- أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .
٢١٨	- إن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبعثنا ومالنا من طعام إلا التمر .
١٧	- الأيم تعرب عن نفسها .
٢٤٩	- براءة الله من الشرك .
١٢٠ ، ١١٨	- تمره خير من جرادة .
	- شكونا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حر الرمضاء في جباهنا وأيدينا
١٧	فلم يشكنا .
٢٥٤	- فجاء فرس له سابقا .
١٣٠	- لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم .
١٧٥	- نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه .
٢٤٢	- يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج .

الصفحة	
٢٧٨	- أطرق كرا إن النعام في القرى .
١٢٢	- إن مضي عير فعير في الرباط .
١٥٠	- حكيمٌ مسرطاً .
١٢٠	- شر أهر ذا ناب .
٢٤٢	- هو أعرف من المائح باست المائح .

الصفحة	
١٤٩	- أخطب مايكون الأمير قائم .
١٣٢	- أخطب مايكون الأمير قائما .
١٤٦	- أخطب مايكون الأمير يوم الجمعة .
٢٨٠	- أزيد أخوا ورقاء .
١٨٢، ١٦٠	- أزيديا لست مثله .
١٨٦	
١٧	- أشكيتيه .
١٧	- أعرب الرجل .
١٧	- أعربت معدة الفصيل .
٢٥٤	- أفعله آثرا ما .
١٣٤ ، ١٣٣	
- ١٣٦	
١١٢	- أقل رجل يقول ذاك .
٨٧	- أقوم به وأبيع به .
١٣٣ ، ١٣٢	- أكثر شربي السويق ملتوتا .
- ١٤٠	
١٥	- أكلت تمرا طيبا .
٢٤٥	- أكلوني البراغيث .
١٤٦	- أكلي التفاحة هو نضيجة .
٢٦٤	- اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبونا الإصمغ، وأبا الإصمغ .
١١٣	- الله إلهنا .
١٧	- امرأة عروب .
١٢٠	- أمر بمعروف صدقة .
٢٢٣	- أمرتك خيرا .

١٦٠	- أما العسل فأنا شراب .
٢١٣	- إن زيدا بلك لواطق .
١٢٥	- إن زيدا عندك نفسه .
١٢٥	- إنهم أجمعون ذاهبون .
١٨١	- إنه أمة الله ذاهبة .
٢١٤	- إني لبحمد الله لصالح .
٣٦	- أهلكنا الدهر .
٢٨٧	- أول لقب في الإسلام عتيق .
١٥٠	- أيمن الله لأنفعلن .
٧٤	- بيشت المرأة .
١٥	- تمر جيد .
٩٩	- شماني حجج حججتهن بيت الله .
٥	- جاؤوا نحو مئة رجل .
٩٥	- جعل يقول .
٢٥٣	- جلست وسط الدار .
٢٥٣	- جلست وسط القوم .
٢٤٨	- جلس مني مقعد القنابلة .
١١٠	- حسبك أن تفعل .
١٧١	- خرجت فإذا السبع .
٩٨	- دغل .
٥٣٠ ٨	- درهم ضرب الأمير .
٩٨	- رشم .
١٩٠	- رجل عدل .
١٣٦	- زيد حيث عمرو .

١٥٨	- زيد فوجد .
٧٠	- زيد نسعة فاضلة .
٥٣	- سبحان ماسبح الرعد بحمده .
٥٣	- سبحان ماسخركن لنا .
٢٧٢	- سلب زيد ثوبه .
١٥١	- سمع وطاعة .
١٢٣:١١٨	- السمن منوان بدرهم .
١١٠	- سوا٦ علي أقمتم أم قعدت .
١٢٠	- شيء ماجاء بك .
٢٥٣	- شيء وسط .
٤٩	- ضرب من منا .
٩٠	- ضربني وضربت الزيديين .
١٤٧٠ ١٣٢	- ضربني زيدا قاشعا .
١٥٠٠ ١٤٩	
٧٨	- طاب زيد نفسا .
٧٨	- عندي منوان سمنا .
٥٦	- فلا وذو بيته في السماء .
٢٢٦	- فلان يرى رأي أبي حنيفة .
٩٤	- فهو كائن ومكون .
١٥٢	- في ذمتي لأفعلن .
١٨٤	- قال أيضا .
٧٦	- قال فلانة .
٨٨	- قرأت بالسورة .
٣٠٠	- قطع الله يد رجل من قالها .
٢٥٥	- قمت وأصلت عينه .
٥٦	- كتبت إليه أن قم .
١٠٤	- كفى بالله .
١٧٣	- كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي .

٩٥	- كيد يقول .
٩٣	- كين قائم .
٣٠٠	- لأبا فيها .
٣٠١	- لأباك .
٣٠٠، ٢٩٩	- لأبا له .
٢٩٩	- لأهلا، ولأمرحبا .
٣٠٠	- لأغلامي فيها .
٣٠٠، ٢٩٩	- لأغلامي له .
٣٠٠	- لأمثل زيد .
١٥٠	- لعمرك لأفعلن .
٨	- لفظت النواة .
٢٥٦	- لقيت زيدا مصعدا منحدرًا .
٢٥٦	- لقيت هندًا مصعدًا منحدرًا .
٢٧٩	- لقيته أمس الأحد .
٢٥٨	- لله دره فارسا .
١٨٢	- لم يوجد كان مثلهم .
١٨١	- ليس خلق الله أشعر منه .
٢٦٧	- ليس زيد بشيء إلا شيء لا يعجب به .
١٣٨	- ليس زيد قائما، لكن قاعد .
١٨٢، ١٨١	- ليس الطيب إلا العسك .
٩٢	- ما أبغضه إلي .
١٢٠	- ما أحسن زيدا .
٨٥	- ما أحسنني .
٨٥	- ما أحسنني .
٨٥	- ما أحسن زيدا .
٩٢	- ما أشهاه .
٩٢	- ما أفقره .
٢٧٠	- ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا .
٩٢	- ما أمقته عندي .
٦١	- ما أنا بالذي قاتل لك سوءًا .

٢٦٨	- ماأنت بشيء إلا شيء لايعبأ به .
١٨٠	- ماجاءت حاجتك .
١٠٤	- ماجاءني من أحد .
٢٦١	- ماشأنك وشأن زيد .
٨٤	- ماكان أحسن زيدا .
١٨١	- ماكان الطيب إلا العسك .
١٤٥	- مبادرا ركبت .
١٤٥	- مبادرا ركوبك .
١١٣	- محمد نبينا .
١٧٣	- مررت بأبين .
٣١	- مررت برجل حسن الوجه .
٢٤٨	- مررت برجل معه صقر صائدا به غدا .
٢٤٨	- مررت بزويد رجلا صالحا .
١٢٠	- مسألة خير من بطالة .
١٤٥	- مسرعا قمت .
١٨٠	- من كان أمك .
١٢١	- مه رجل اختار لنفسه أمرا فماتريدون؟
٢٣١	- نبأت زيدا عن عمرو بكذا .
٥	- نحايئحو نحوا .
٥	- نحو المسجد الحرام .
٩٠٠ ٧٤	- نعموا رجالا الزيدون .
١٧٣	- هؤلاء أبون .
٥	- هذا الشيء على خمسة أنحاء .
١٧٠	- هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به .
٥	- هذا نحو زيد .
٧٠	- هند شخص حسن .

٢٤٨	- هو مني معقد الإزار .
٢٤٨	- هو مني مناط الشريا .
٢٧١	- واحد وثلاثون .
٤٩	- وهبت كم غلام .
١٥٠	- ويل لزيد .
٢٧٧	- يا أيها الرجل .
. ٢٨٢ . ٢٧٧	- يارجلا خذ بيدي .
٢٨٢	- يا شريف بن شريف .
. ٢٧٨ . ٢٧٧	- يا هذا الرجل .
١٧٨	- يانفس أقلعي عن كذا واقعلي كذا .



- آدم عليه السلام : ٥٣ -  
الأبدي = علي بن محمد الخشني -  
أحمد بن الحسين بن أحمد = ابن الخباز : ٢٩٠ -  
أحمد بن محمد بن إسماعيل = النحاس : ١٣١ .  
الأحمر = خلف : ١٧٨، ٣٦ .  
الأخفش الأوسط = سعيد بن مسعدة المعاشعي .  
الأخفش الكبير = عبد الحميد بن عبد المجيد .  
الأزهري : ٢٤٠ .  
الأعشى = ميمون بن قيس .  
امرؤ القيس : ١٢٠، ٥٤ .  
ابن الأنباري : ٢٤٠، ٢١٢، ٤٨، ٤٧، ٤٥ .  
ابن بابشاذ = ظاهر بن أحمد المصري .  
ابن الباذش = علي بن أحمد بن خلف .  
أبو البقاء العكبري : ٢٩٢ .  
أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - : ٢٨٧ .  
البكري = عبد الله بن عبد العزيز .  
أبو تمام : ١٥٢ -  
ثعلب : ١٧٣ .  
أبو الجراح العقيلي = جرو بن قطن .  
جرو بن قطن = أبو الجراح العقيلي : ٢١٤ .  
الجزولي = ١١٩، ٤٥ .  
جعفر بن يحيى البرمكي : ١٧٣ .  
أبو جندب بن مرة = الهذلي : ٤٣ .  
ابن جني : ١٦، ٢٣، ٣٧، ٤٣، ٨٨، ١٥٣، ١٦٩، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٧٧ .  
أبو جهل = الحكم بن هشام .  
الجوهري : ١٥، ١٩٣، ٢١٧، ٢٤١ .  
حسان بن ثابت - رضي الله عنه - : ٤٢، ١٨٨ .  
الحريري : ٢ .  
الحكم بن هشام = أبو جهل : ١٢١ .  
ابن الخباز = أحمد بن الحسين بن أحمد .

( ٣١٨ )

ابن خروف : ١٤٢، ١٤٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٨٢، ٢٩٢ .

ابن الخشاب = عبد الله بن أحمد بن أحمد .

خلف = الأحمر .

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٢، ٨٤، ٢٢٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٨، ٢٩٥ .

ابن الدهان = سعيد بن المبارك .

ذو الرمة : ٤٣، ٨٣ .

رؤية بن العجاج : ١٨٠ .

الربيعي = علي بن عيسى بن الفرغ .

الرماني = علي بن عيسى بن علي .

أبو زبيد الطائي : ٥٦ .

الزجاج : ١١٧، ٢١٤ .

الزمخشري : ١، ٤، ٧، ٧٦، ٧٧، ٨٧، ١١٥، ١١٦، ١٤٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٨، ٢٢٢ .

٢٢٩، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٧٩، ٢٩٥، ٢٩٨ .

زهير بن أبي سلمى المزني : ٨ .

زيد بن الحسن = أبو اليمن الكندي : ١٧٣ .

زيد الخيل = عدي بن حاتم الطائي .

السخاوي = ١٧٢، ٢٤١ .

ابن السراج = ٢٨، ٣٢، ٥٥، ٦٠، ٧٠، ١١٧، ١٨١، ٢١٥ .

ابن سعدان = محمد بن سعدان .

سعيد بن المبارك بن علي = ابن الدهان : ٣٦، ١١٤، ١٤٦، ١٤٩ .

سعيد بن مسعدة المجاشعي = الأقفش الأوسط : ٥١، ٨٤، ١٠٠، ١٢١، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩ .

١٥٧، ١٧١، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٤٠، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٨٠ .

سيبويه : ٥، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٠، ٥١، ٧٦، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ٩٩ .

١١٥، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥١، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠ .

١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٦ .

٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٩ .

٢٦٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١ .

ابن السيد البطليوسي = محمد بن عيد الله بن محمد .

ابن سيده : ٢١٧، ٢٤٠، ٢٤١ .

السيرافي : ١١٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٨١، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٥٠ .

ابن الشجري : ٧٣، ٢٠٢ .





( ٣٢١ )

ميمون بن قيس = الأعشى الكبير : ٢٠٢.

• النابغة الذبياني : ٢١٧ .

• النحاس = أحمد بن محمد بن إسماعيل .

• النحاس = محمد بن إبراهيم بن محمد ( المؤلف )

• الهذلي = أبو جندب بن مرة القردي .

• هشام بن معاوية الضير : ٣٦ ، ٣٧ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ .

• الواحدي = علي بن أحمد بن محمد .

• ابن ولاد = محمد بن الوليد .

• يحيى بن خالد البرمكي : ١٧٢ ، ١٧٣ .

• يعقوب بن إسحق الحضرمي : ١٠٠ .

• ابن يعيش : ١٦٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٤١ .

• أبو اليمى الكندي = زيد بن الحسن .

• يونس بن حبيب البصري : ١٨٠ ، ٢٥٤ ، ٢٨٨ .

## ٦ - ( فهرس القبائل والمدارس النحوية )

• بنو أسد : ٢٠٣

• أهل الحجاز : ١٩٥ ، ٢٩٨

• البرامكة : ١٧٣

• البصريون : ٦ ، ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٢٠ ، ٣٤٠ ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٧٠ ، ٤٨٠ ، ٧٠٠ ، ٧٣٠ ، ٧٥٠ ، ٨٥٠ ، ٨٦٠ ، ٨٨٠ ، ٩٣٠ ، ٩٤٠ ، ٩٦٠ ، ١٠٠٠ ،

١٠١ ، ١٠٤٠ ، ١١٠٠ ، ١١٣٠ ، ١١٥٠ ، ١١٦٠ ، ١١٧٠ ، ١٢٣٠ ، ١٢٨٠ ، ١٣٥٠ ، ١٣٤٠ ، ١٤٥٠ ، ١٤٦٠ ، ١٥٠٠ ، ١٨٤٠ ،

• ١٨٦ ، ١٩٧٠ ، ٢٠٧٠ ، ٢٠٩٠ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٣٠ ، ٢٨٥٠ ، ٢٩٩٠

• بنو تميم : ٢٧٢

• دهل : ٩٨

• صفوق : ٢٦٣

• الكوفيون : ٦ ، ١٠٠ ، ١١٠ ، ٣٦٠ ، ٦٢٠ ، ٧٠٠ ، ٧٣٠ ، ٧٤٠ ، ٨٣٠ ، ٨٥٠ ، ٨٦٠ ، ٨٧٠ ، ٨٨٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٢٠ ،

١٠٦ ، ١١٣٠ ، ١١٥٠ ، ١٢١٠ ، ١٢٧٠ ، ١٣٠٠ ، ١٣٤٠ ، ١٣٥٠ ، ١٣٨٠ ، ١٤٦٠ ، ١٥٠٠ ، ١٦١٠ ،

• ١٧٥ ، ٢٠٧٠ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٩٠ ، ٢٢٧٠ ، ٢٤٠٠ ، ٢٥٩٠ ، ٢٨٤٠ ، ٢٨٥٠ ، ٢٩٠٠

• المشاركة : ١٠٣

• المغاربة : ٣٦ ، ٣٨٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٣٠



٨ - ( فهرس الأماكن والبلدان )

- ١٩٣ : تهامة
- ١٩٣ : العراق
- ٢٤١ : العقيق
- ٢٣٦ : الكزاملان
- ١٩٣ : نجد
- ٢٣٨ : يترب
- ٢٣٨ : يثرب
- ٢٣٨ : اليمامة







المفحة	البحر	القافية
		الراء الساكنة :
٢٦٢	الرجز	أجـر
١٢٠	المقارب	أجـر
		الراء المفتوحة :
١٢٦	الطويل	صبرا
٦٧	الرجز	قسورة
		الراء المضمومة :
٤٢	الطويل	الأمـر
٧٠	الطويل	معصـر
٩٦	الطويل	تصفـر
١٢٦	الطويل	ضريـر
٥٦	الطويل	أزورـر
٨٥	البيسط	السـمـر
٦٤	البيسط	القـسـدر
١٩٥	البيسط	بشـر
٤٢	البيسط	سنـر
٤٣	البيسط	ينتمـر
		الراء المكسورة :
٩١	الطويل	فأجـدر
٤٧	البيسط	بالنـر
٢٠٠	الكامل	مجيـر
٧٥	الكامل	المعصـر
١٤٤	السريع	الضامـر
٢٤٩	السريع	الفاخـر
		السين المضمومة :
٤٣	الطويل	الحنـر
		السين المكسورة :
٢١٥	الكامل	تياأس

الصفحة	البحر	القافية
٣٩	الرجز	الدائــــــــــــــــس الضاد المضمومة :
١٨٣	الطويل	بيوضهــــــــــــــــا الضاد المكسورة :
١٥٥	الطويل	يمضــــــــــــــــي العين الساكنة :
٤٣	السريع	بصــــــــــــــــاع العين المفتوحة :
١٢١	البيسط	سمعــــــــــــــــا
١٨٨	الوافر	الوداءــــــــــــــــا
٣١	الرجز	طائــــــــــــــــا
١٣٧	الرجز	لامــــــــــــــــا العين المضمومة :
١٠٥	الطويل	الزعاــــــــــــــــازع
٥٢	الطويل	صانــــــــــــــــع
١٢٥	الطويل	أجمــــــــــــــــع
٥٨	الطويل	اليتتبــــــــــــــــع العين المكسورة :
٢٩	البيسط	لم تــــــــــــــــدع الفاء المضمومة :
١٥١	الطويل	عــــــــــــــــارف
١٩٦	البيسط	الخــــــــــــــــرف الفاء المكسورة :
٣٩	البيسط	الصيــــــــــــــــاريف
٢٠١	الكامل	عاطــــــــــــــــف القاف الساكنة :
١٩	الرجز	المختــــــــــــــــرق



المفحة	البحر	القافية
١٣١	الوافر	احتمالي
٢٠٢	الخفيف	الأهـ وال
٥٨	السريع	فاطلي الميم المفتوحة :
٤٢	الطويل	مطعمـا
٢٣٢	الطويل	معظمـا
٢١٩	الطويل	ويكرمـا
٢٨٥	الرجز	يا اللهمـا الميم المضمومة :
٤٥	الطويل	كلامهـا
٤٦	الطويل	وشامهـا
٢٦١	الوافر	السلام
١٤٣	الكامل	ندام
٢٠٥	الكامل	وخيـم
٢٢٠	الكامل	يتوسـم
٢١٥	الطويل	كريـم الميم المكسورة :
١٣٦	الطويل	العماـم
٦٨	الكامل	قطـام
٦٧	الكامل	سنـام
١١٢	الخفيف	سلمـم النون المفتوحة :
٩٠	الوافر	يكونـا
١٤٢	الهزج	غيلانـا النون المكسورة :
٣٩	الطويل	الكناـن النون المضمومة :
١٤٤	البيسط	عقبـان



## الفهرس

المصادر والمراجعأولا : المخطوطات :

- (١) الأبدى ومنتجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية رسالة دكتوراه ، إعداد الطالب / سعد حمدان محمد الغامدي جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ .
- (٢) إعراب الحماسة ، لابن جني ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة .  
المكرمة ، رقم (٤٣٥ نحو ) ، عن نسخة يني جامع رقم (٩٦٦) .
- (٣) الانتصار ، نقض ابن ولاد على المبرد في رده على سيويه ، لابن ولاد ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (١٩٤ نحو) عن نسخة المكتبة التيمورية رقم (٧٠٥) .
- (٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (٧٥) و (٧٨) و (٨١) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢ نحو) .
- (٥) تقييد ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي ، رسالة دكتوراه ، تحقيق ودراسة ، إعداد الطالب / محمد الزين زروق ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ .
- (٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل القوائد ، لناظر الجيش ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (٧٠٤) ، عن نسخة مكتبة الزاوية الحمراءية بالمغرب رقم (٥) .
- (٧) حواش المفصل ، للأستاذ أبي علي الشلوبين ، رسالة ماجستير تحقيق ودراسة ، إعداد الطالب / حماد بن محمد الشمالي .



- (٨) درة الأسلاك في دولة الأتراك ، لابن حبيب ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (١٣٥٨) عن نسخة يني جامع رقم (١١١) .
- (٩) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، رسالة دكتوراه تحقيق ودراسة ، إعداد الطالبين / عدنان خلف قليل ، وعلاء الدين حمويه ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٦/١٤٠٧ هـ
- (١٠) شرح الجزولية ، للأستاذ أبي علي الشلوبين ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (١٦٧) عن نسخة خزانة القرويين رقم ٣٤٧/٨٠ .
- (١١) شرح ديوان أمرىء القيس ( التعليقة ) ، لابن النحاس ، بهاء الدينين أبي العباس أحمد ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٥٦ أدب) عن نسخة معهد إحياء المخطوطات العربية رقم ( ١٤٣ ) .
- (١٢) شرح كتاب الجمل في النحو ، لابن بابشاذ ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم ١٧٦ ، عن نسخة المكتبة الظاهرية رقم ١٦٨٧ .
- (١٣) شرح كتاب سيبويه ، لابن خروف ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٢٠٤) عن نسخة دار الكتب المصرية .
- (١٤) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (٥٢٥) و (٩٤٩) نحو ، عن نسخة مكتبة فيض الله بتركيا رقم (١٩٨٤) و (١٩٨٧) .
- (١٥) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم (١٩٦) (١٩٨) (١٩٩) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧)
- (١٦) شرح المقرب ، لابن عصفور ( لعله الشرح الكبير ) مصورة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، رقم (٤٥٥) عن نسخة مكتبة الخزانة العامة بالربساط رقم (٥١١) .

- (١٧) شرح المقرب المسمى بـ ( المثل ) ، لابن عصفور ، رسالة ماجستير  
تحقيق ودراسة ، إعداد الطالب / عبد الرحمن بن محمد العمارة ،  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية  
٠ ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ
- (١٨) شرح نجم الدين القمولي على الكافية ، من أول الكتاب إلى أول المنصوبات ،  
رسالة دكتوراه ، تحقيق ودراسة ، إعداد الطالبة فتحية حسين  
عبد الغفور عطار ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ،  
٠ ١٤٠٨/١٤٠٧ هـ
- (١٩) ابن فلاح النحوي ، حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه  
الموسوم بالمغني ، رسالة دكتوراه ، إعداد الطالب / عبد الرزاق  
عبد الرحمن أسعد السعدي ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة  
العربية .
- (٢٠) كتاب شرح الجمل في النحو ، للرجاني ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير ،  
إعداد خديجة محمد حسين باكستاني ، جامعة أم القرى ، كلية  
اللغة العربية ، ١٤٠٨/١٤٠٧ هـ
- (٢١) المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، مصورة مركز البحث العلمي  
بمكة المكرمة ، رقم (٣٤٧) عن نسخة مكتبة راغب باشا رقم (١٣٧٤) .
- (٢٢) هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ، من أول الكتاب إلى نهاية  
باب النائب عن الفاعل ، رسالة دكتوراه ، تحقيق ودراسة ، إعداد  
الطالب / عثمان محمود حسين الصيني ، جامعة أم القرى ، كلية  
اللغة العربية ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

ثانياً: المطبوعات :

- (٢٣) ابن الحاج النحوي ، تأليف / الدكتور حسن موسى الشاعر ، دار القلـم ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- (٢٤) ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابي دريد ، دراسة وتحقيق / محمود جاسم محمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- (٢٥) ابن الطراوة النحوي ، تأليف / الدكتور عياد الشبيتي ، مطبوعات نسادى الطائف الأدبي ، الطائف ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٢٦) ابن عصفور والتصريف ، تأليف / الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- (٢٧) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، تأليف / الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- (٢٨) ابن كيسان النحوي : حياته ، آثاره ، آراؤه ، تأليف / الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- (٢٩) الإبدال ، لابن السكيت ، تقديم وتحقيق / الدكتور حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٣٠) الإحاطة في أخبار غرناطة ، لسان الدين ابن الخطيب ، تحقيق ، محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

- (٣١) أدب الكاتب ، لأبي بكر الصولي ، نسخة وعنى بتصحيحه وتعليق حواشيه /  
محمد بهجة الأثرى ، المطبعة السلفية ، بغداد ، العراق ، ١٣٤١ هـ .
- (٣٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / الدكتور  
مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، الطبعة  
الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٣٣) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ( معجم الأدباء ) ، لياقوت الحموي  
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة  
الثالثة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- (٣٤) الأزمنة والأمكنة ، للرزوقي ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٣٢ هـ / ١٩٥٢ م .
- (٣٥) الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوح ، مطبوعات  
مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- (٣٦) أساس البلاغة ، للزمخشري ، تحقيق / الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دارالمعرفة  
للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (٣٧) أسرار العربية ، لأبي البركان الأنباري ، عني بتحقيقه / محمد بهجة  
البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، سوريا ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- (٣٨) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق / الدكتور عبد العال  
سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى  
١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٣٩) الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي  
القاهرة ، مصر ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- (٤٠) اشتقاق أسماء الله ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق / الدكتور عبد الحسين  
المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ،  
١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- (٤١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبدالباقى اليماني ، تحقيق / الدكتور عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٤٢) الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
- (٤٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق / الدكتور حمزة التشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- (٤٤) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثالثة .
- (٤٥) الأصمعيات ، اختيار الأصمعي ، تحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الخامسة .
- (٤٦) الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق / الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٤٧) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة / إبراهيم الأبيساري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (٤٨) إعراب القرآن ، لابي جعفر النحاس ، تحقيق / الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٤٩) الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٤ م .
- (٥٠) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، لمحمد راغب الطباخ ، المطبعة العلمية حلب ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٩٢٥ هـ / ١٩٤٣ م .

(٥١) الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،

٠ ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م

(٥٢) الأفصح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي ، حققه وقدم له / سعيد

الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ،

٠ ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

(٥٣) الأفعال ، لابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،

٠ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

(٥٤) الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، تحقيق وتعليق / الدكتور

أحمد محمد قاسم .

(٥٥) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق / الأستاذ

مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨١ - ١٩٨٣م .

(٥٦) أمالي الرجائي ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة

العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ،

الطبعة الأولى ، ١٣٨٢هـ .

(٥٧) الأمالي الشجرية ، لابن الشجري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ،

لبنان .

(٥٨) أمالي القاضي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

(٥٩) أمالي المرتضي ( غرر الفوائد ودرر القلائد ، تحقيق / محمد أبو الفضل

إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٣م .

(٦٠) الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق / هادي حنن حمودي ، مكتبة

النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى

٠ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

- (٦١) الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه وعلق عليه وقدم له / الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٦٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٦٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفکر، بيروت ، لبنان .
- (٦٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمّد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦م .
- (٦٥) إيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق ودراسة ، الدكتور محمد الدعجاني ، دار العرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- (٦٦) الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، حققه وقدم له / الدكتور حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- (٦٧) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم / الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق .
- (٦٨) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق / الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- (٦٩) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٧٠) السدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨هـ .
- (٧١) برنامج التجيبي ، تحقيق / عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ليبيا ، تونس ، ١٩٨١م .
- (٧٢) برنامج المجاري ، تحقيق / محمد أبو الأجنان ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .
- (٧٣) برنامج الوادي أشي ، تحقيق / محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢م .
- (٧٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة / الدكتور عياد الشبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- (٧٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٧٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز آبادي ، تحقيق / محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- (٧٧) البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- (٧٨) تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق جماعة من العلماء ، مطبعة حكومة الكويت ، ظهر بتواريخ مختلفة .



- (٧٩) تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار  
دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية .
- (٨٠) تاريخ الخلفاء ، للسيوطي ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ،  
المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ،  
١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- (٨١) تاريخ عمر بن الخطاب ، لأبي الفرج ابن الجوزي ، قدم له وعلّق  
عليه / أسامة عيد الكريم الرفاعي ، دار إحياء علوم الديــــن  
للتأليف والطباعة والنشر ، دمشق ، سوريا ، ١٣٩٤هـ .
- (٨٢) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق / علي  
محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ،  
مصر .
- (٨٣) التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب لأبي البقاء  
العكبري ، ضبطه وصححه / مصطفى السقا و ابراهيم الأبيــــاري ،  
وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- (٨٤) التبصرة في القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، حقق نصه وعلّق  
عليه / الدكتور محي الدين رمضان ، معهد المخطوطات العربية  
الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٨٥) التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق / الدكتور فتحي أحمد علي  
الدين ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٨٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ،  
تحقيق ودراسة / الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ،  
بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٨٧) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الانصاري ، تحقيق وتعليق /  
الدكتور عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ،  
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- (٨٨) تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية  
دار إحياء التراث العربي.
- (٨٩) تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ، لابن حبيب ، حققه ووضع  
حواشيه / الدكتور محمد محمد أمين ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ،  
مصر ، ١٩٧٦ م .
- (٩٠) تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / الدكتور عفيف عبد الرحمن  
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،  
١٩٨٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٩١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق / محمد كامل  
بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ،  
١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- (٩٢) التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية ، تأليف / الدكتور  
عبد الرحمن إسماعيل ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ،  
الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (٩٣) تفسير الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ، دار الفكر ، بيروت  
لبنان ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- (٩٤) تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، دار  
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- (٩٥) تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي ،  
بيروت ، لبنان .
- (٩٦) تقريب المقرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / الدكتور عفيف  
عبد الرحمن ، دار المسيرة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى  
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- (٩٧) تقريب المقرب ، لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتعليق / محمد جاسم الدليمي ، دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- (٩٨) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة / كاظم بحر المرجان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق ، ١٩٨١ م / ١٤٠١ هـ .
- (٩٩) التمثيل والمحاضرة ، للشعالبي ، تحقيق / عبد الفتاح محمد الحلو ، الدار العربية للكتاب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- (١٠٠) تنوير الحوالك ، شرح على موطأ مالك ، للسيوطي ، دار إحياء الكتب العربية ، طبع على نفقة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .
- (١٠١) تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق جماعة من العلماء ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، مصر .
- (١٠٢) توجيه إعراب أبيات ملخزة الإعراب ، للرماني ، حققه وقدم له / سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، سوريا ، ١٩٥٨ م / ١٣٧٧ هـ .
- (١٠٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق / الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية .
- (١٠٤) التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق / يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ، مصر .
- (١٠٥) التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- (١٠٦) ثلاثة كتب في الحروف ، للخليل بن أحمد ، وابن السكيت ، والــــرازي ،  
حققه وقدم له وعلق عليه / الدكتور رمضان عبد الوهاب ، مكتبة  
الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دار الرفاعي ، الرياض ، المملكة  
العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٠٧) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق /  
محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ،  
١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .
- (١٠٨) الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق / الدكتور على توفيق الحمــــد  
مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ،  
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (١٠٩) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- (١١٠) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق / الدكتور فخر  
الدين قباوة والاســــتاذ محمد نديم فاضل ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت  
لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (١١١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء  
الكتب العربية ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .
- (١١٢) الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / علي  
الشجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .
- (١١٣) الحديث النبوي الشريف وآثره في الدراسات اللغوية والنحوية  
تأليف / الدكتور محمد ضاري خمادى ، مؤسسة المطبوعات العربية  
للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى  
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- (١١٤) الحديث النبوى في النحو العربي ، تأليف /الدكتور محمود فجمال  
شركة العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية  
السعودية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (١١٥) حسن المحضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للسيوطي ، تحقيق / محمد  
أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،  
مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م .
- (١١٦) الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطلوسي ، تحقيق الدكتور  
مصطفى إمام ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر  
الطبعة الاولى ، ١٩٧٩م .
- (١١٧) الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق / الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم  
عسيلان ، دار الهلال ، الرياض ، المملكة العربية السعودية  
١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (١١٨) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ، تأليف /  
أحمد أحمد بدوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة  
مصر .
- (١١٩) الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون ، المجتمع  
العلمي العربي الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ،  
١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .
- (١٢٠) خاص الخاص ، للشعالبي ، قدم له / حسن الأمين ، دار مكتبة الحياة  
بيروت ، لبنان .
- (١٢١) خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ،  
مكتبة الخانجي ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة  
مصر ، ظهر بتاريخ مختلفة .

- (١٢٢) الخصائص ، لابن جني ، حققه / محمد علي النجار ، عالم الكتب  
بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (١٢٣) الخاطريات ، لابن جني ، حققه وعلق عليه / علي ذو الفقار شاعر ، دار  
الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨١م .
- (١٢٤) دراسات لغوية ، تأليف / الدكتور حسين نصار ، دار الرائد  
العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (١٢٥) درة الحجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي ، تحقيق / الدكتور  
محمد الأحمد أبو النور ، دار التراث ، تونس ، الطبعة الأولى  
١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- (١٢٦) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر ، دار الجيل ،  
بيروت ، لبنان .
- (١٢٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين  
الشنقيطي ، تحقيق / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة  
الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- (١٢٨) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، حققه وقدم له / الدكتور  
محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية ، دار قتييبة ،  
دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (١٢٩) الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لابن تغري بردي ، تحقيق  
وتقديم / فهم شلتوت ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .
- (١٣٠) دول الاسلام ، للذهبي ، تحقيق / فهم محمد شلتوت ، الهيئة المصرية  
العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٤م .

- (١٣١) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون ، تحقيق / الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ، مصر .
- (١٣٢) ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق / محمد حسن آل ياسين ، دار المعارف ، بغداد ، العراق ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- (١٣٣) ديوان أبي تمام ، شرح / محي الدين الخياط ، بيروت ، لبنان . ١٣٢٢ هـ .
- (١٣٤) ديوان أبي زبيد الطائي ، جمعه وحققه / الدكتور نوري حمودي القيسي ، دار المعارف ، بغداد ، العراق ، ١٩٦٧ م .
- (١٣٥) ديوان الاعشى ، تحقيق / دودلف جاير ، فينا ، ١٩٢٧ م .
- (١٣٦) ديوان امرئ القيس ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة .
- (١٣٧) ديوان الإمام علي بن أبي طالب ، تحقيق / الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الغد العربي ، القاهرة ، مصر .
- (١٣٨) ديوان أبي نواس ، نشر بعناية محمد واصف ، المطبعة العمومية ، ١٨٩٨ م .
- (١٣٩) ديوان أوس بن حجر ، تحقيق / الدكتور محمد يوسف نجم ، بيروت لبنان ، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .
- (١٤٠) ديوان تابت شرا وأخباره ، جمع وتحقيق وشرح / علي ذو الفقار شاكور ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- (١٤١) ديوان توبة بن الحمير ، جمع وتحقيق / خليل إبراهيم العظية ، بغداد ، العراق ، ١٩٦٨ م .

- (١٤٢) ديوان جرير ، طبعة الصاوي ، ١٣٥٣ هـ .
- (١٤٣) ديوان جميل بثينه ، تحقيق / الدكتور حسين نمار ، دار مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٢ هـ .
- (١٤٤) ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - شرحه وكتب هوامشه وقدم له / الاستاذ عبدأ. مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (١٤٥) ديوان حميد بن ثور ، تحقيق / عبد العزيز الميمني ، دار الكتب ، القاهرة ، مصر ١٩٥١ م .
- (١٤٦) ديوان دعبل الخزاعي ، جمع وتحقيق / عبد الصاحب عمران الدجيلي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م .
- (١٤٧) ديوان ابن الدمينة ، تحقيق / أحمد راتب النفاخ ، دار العروبة ، القاهرة ، مصر ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م .
- (١٤٨) ديوان ذى الرمة ، تحقيق / كارليل هنرى هيس ، كمبردج ، ١٩١٩ م .
- (١٤٩) ديوان رؤبة ، نشره / وليم بن الورد ، ليبسك ، ١٩٠٣ م .
- (١٥٠) ديوان الشماخ بن ضرار ، حققه وشرحه / صلاح الدين الهشادي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- (١٥١) ديوان طرفه بن العبد ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (١٥٢) ديوان الطرماح ، تحقيق / ف. كرنكو ، ليدن ، ١٩٢٧ م .
- (١٥٣) ديوان العرجي ، تحقيق / خضر الطائي ، ورشيد العبيدي ، بغداد ، العراق ، ١٣٧٥ هـ .



- (١٥٤) ديوان عروة بن الورد ، المطبعة الوهبية ، ١٢٩٣هـ .
- (١٥٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧١هـ .
- (١٥٦) ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له / الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (١٥٧) ديوان القطامي ، تحقيق / ج . بارت ، ليدن ، ١٩٠٢م .
- (١٥٨) ديوان ليلي الاخيلية ، تحقيق / خليل العطية ، وجليل العظيمة ، بغداد ، العراق ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- (١٥٩) ديوان المتنبي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان .
- (١٦٠) ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق وشرح / عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر .
- (١٦١) ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- (١٦٢) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية .
- (١٦٣) ذيل الأمالي والنوادر ، لأبي علي القالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- (١٦٤) ذيول تذكرة الحفاظ ، للحسيني ، وابن فهد ، والسيوطي ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- (١٦٥) رصف المبانى في شرح حروف المعاني ، لابن عبد النور المالقي ، تحقيق/الداكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- (١٦٦) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، للخوانساري ، تحقيق /  
الدكتور أسد الله اسماعيليان ، مطبعة مهراستوارقم ، ١٣٩١ هـ .
- (١٦٧) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق / الدكتور شوقي ضيف ،  
دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ .
- (١٦٨) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق / الدكتور حسن هـنداعوي ،  
دار القلم ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (١٦٩) شرح الغيون في شرح رسالة ابن زيدون ، لابن نباتة المصري ، تحقيق /  
محمد أبو الفضل إبراهيم ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ،  
بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (١٧٠) سفر السعادة وسفير الافادة ، للسخاوي ، تحقيق / محمد أحمد الدالي ،  
مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- (١٧١) السلوك لمعرفة دول الملوك ، للمقريزي ، صححه ووقع حواشيه ،  
محمد مصطفى زيادة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،  
القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ م .
- (١٧٢) سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، مطبعة عيسى البابي ،  
الخطبي ، القاهرة ، مصر .
- (١٧٣) سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق / الدكتور بشار عواد معروف  
وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى .
- (١٧٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، منشورات دار الآفاق  
الجديدة ، بيروت ، لبنان .
- (١٧٥) شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق وتعليق / الدكتور وهبه متولي  
سالمه ، مكتبة الشهاب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ /  
١٩٨٥ م .

- (١٧٦) شرح أبيات سيويه ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق / الدكتور زهير غاري زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (١٧٧) شرح أبيات سيويه ، لابن السيرافي ، تحقيق / الدكتور محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- (١٧٨) شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق / عبدالعزیز رياح وأحمد يوسف الدقاق ، دار البيان ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- (١٧٩) شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق / عبد الستار أحمد فسراج ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر .
- (١٨٠) شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- (١٨١) شرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس الموصلي ، تحقيق ودراسة / الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (١٨٢) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، اعتنى بتصحيحه وتنقيحه / محمد بن سليم اللبابيدي ، منشورات ناصر خسرو ، بيروت ، لبنان .
- (١٨٣) شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- (١٨٤) شرح الجمل ، لابن عصفور ، تحقيق / الدكتور صاحب أو جناح ، بغداد ، العراق ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- (١٨٥) شرح الحماسة ، للتبريزي ، مكتبة النوري ، دمشق ، سوريا .
- (١٨٦) شرح الحماسة ، للمرزوقي ، تحقيق / أحمد أمين وعبد السلام ، هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- (١٨٧) شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة / أبو سعيد السكري ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .
- (١٨٨) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، حققه وقدم له / الدكتور إحسان عباس ، مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م .
- (١٨٩) شرح ديوان المتنبي / لعبد الرحمن البرقوقوي ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (١٩٠) شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- (١٩١) شرح شواهد الايضاح العضدي ، لابن بري ، تحقيق / الدكتور عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة مصر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (١٩٢) شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق / محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- (١٩٣) شرح شواهد مغنى اللبيب ، للسيوطي ، تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطي لجنة التراث العربي .

- (١٩٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق / عدنان الـدوري،  
مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- (١٩٥) شرح عيون كتاب سيويه ، لهارون المجريطي القرطبي ، دراسة وتحقيق/  
الدكتور عبد ربه عبد اللطيف ، مطبعة حسان ، القاهرة ، مصر  
الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (١٩٦) شرح القوائد التسع المشهورات ، لابي جعفر النحاس ، تحقيق / أحمد  
خطاب ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، العراق ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .
- (١٩٧) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الانباري ، تحقيق/  
عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة  
الرابعة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (١٩٨) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت،  
لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٩٩) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له / الدكتـور  
عبد المنعم هريزي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا،  
الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٢٠٠) شرح الملحـة البدرية ، لابن هشام الانصاري ، تحقيق / صلاح راوي ، القاهرة،  
مصر ، الطبعة الثانية .
- (٢٠١) شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق / الدكتور فاضل فارس ، الكويت،  
الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٢٠٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، إدارة الطباعة الميرية ، تصحيح وتعليق،  
جماعة من العلماء ، القاهرة ، مصر .

- (٢٠٣) شرح المقامات ، للشريشي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،  
الطبعة الاولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- (٢٠٤) شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق / خالد عبد الكريم ،  
الكويت ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٦ م .
- (٢٠٥) شعر أبي حية النميري ، جمعه وحققه / الدكتور يحيى الجبوري  
منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، سوريا ،  
١٩٧٥ م .
- (٢٠٦) شعر الأصوص الأنصاري ، جمعه وحققه / عادل سليمان جمال ، الهيئة  
المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، مصر ،  
١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- (٢٠٧) شعر الحارث بن خالد المخزومي ، جمع وتحقيق / الدكتور يحيى  
الجبوري ، مطبعة النعمان ، بغداد ، العراق ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- (٢٠٨) شعر الحسين بن مظير الأسدي ، جمع وتحقيق / الدكتور حسين عطوان ،  
ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الخامس عشر  
الجزء الأول ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- (٢٠٩) شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة / الاعلام الشنمري ، تحقيق / الدكتور  
فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ،  
الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- (٢١٠) شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، جمع وتحقيق ودراسة / الدكتور  
وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض  
المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- (٢١١) شعر عبد الله بن الزبير ، جمع وتحقيق / الدكتور يحيى الجبوري،  
دار الحرية ، بغداد ، العراق ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- (٢١٢) شعر عمرو بن أحمد الباهلي ، جمع وتحقيق / الدكتور حسين  
عطوان ، مطبعة المجمع العلمي ، دمشق ، سوريا .
- (٢١٣) شعر الكميت بن زيد ، تحقيق / الدكتور داود سلوم ، مطبعة النعمان،  
بغداد ، العراق ، ١٩٦٩م .
- (٢١٤) شعر ابن ميادة ، جمعه وحققه / الدكتور حنا جميل حداد، مطبوعات  
مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٢١٥) شعر نصيب بن رباح ، جمع وتحقيق / الدكتور داود سلوم ، مطبعة  
الإرشاد ، بغداد ، العراق ، ١٩٦٨م .
- (٢١٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق  
وتعليق / محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، بيروت،  
لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٢١٧) الصحابي ، لابن فارس ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى  
البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .
- (٢١٨) صبح الاعشى في صناعة الانشاء ، للقلقشندي ، شرحه وعلق عليه وقابل  
نموحه / محمد حسين شمس الدين ، دار الفكر للطباعة والنشر  
والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (٢١٩) الصحاح ، للجوهري ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم  
للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٢٢٠) صحيح البخاري ، ادارة الطباعة المنيرية ، عالم الكتب ، بيروت،  
لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- (٢٢١) صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان  
 • ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- (٢٢٢) ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق / السيد إبراهيم محمد ،  
 دار الأندلس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ /  
 • ١٩٨٢م
- (٢٢٣) الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناشر ، للأوسي ، دار البيهقان ،  
 بغداد ، العراق ، دار صعب ، بيروت ، لبنان ، ١٣٢٠هـ .
- (٢٢٤) ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، منتزعة من شرحه لكتاب سيبويه  
 تحقيق / الدكتور رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية  
 بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٢٥) طبقات الحفاظ ، للسيوطي ، راجع النسخة وضبط أعلامها / لجنة من العلماء ،  
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ،  
 • ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٢٢٦) طبقات الشافعية ، للأسنوي ، إخراج / كمال يوسف الحوت ، دار الكتب  
 العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (٢٢٧) طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق / عبد الفتاح  
 الحلو ، ومحمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه  
 القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى .
- (٢٢٨) طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه  
 ورتب فهرسه / الدكتور الحافظ عبد العليم خان ، مطبعة  
 مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ،  
 الهند ، الطبعة الأولى .



- (٢٢٩) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه / محمود محمد شاکر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- (٢٣٠) طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضي شهبة ، تحقيق / الدكتور محسن غياض ، مطبعة النعمان ، بغداد ، العراق ، ١٩٧٤م .
- (٢٣١) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق / محمود أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م .
- (٢٣٢) الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، للأدقوي ، تحقيق / سعد محمد حسن ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٦م .
- (٢٣٣) العبر في خبر من غير ، للذهبي ، تحقيق / محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٣٤) العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، تحقيق / الدكتور مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨٣م .
- (٢٣٥) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ، للسيوطي ، تحقيق / أحمد عبدالفتاح تمام ، وسمير حسين حليبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (٢٣٦) عنوان الدراية فيمن حل من العلماء في المئة السابعة ببجاية للغبريسي ، تحقيق / عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

- (٢٣٧) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشره برجستراسر ،  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ،  
١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٢٣٨) الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، للصفدي ، دار الكتب العلمية ،  
بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- (٢٣٩) فتاوى الإمام الشاطبي ، حققها وقدم لها / محمد أبو الأضغان ،  
مطبعة الكواكب ، تونس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٤٠) الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق / محمد أبو الفضل  
إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، دار الفكر للطباعة والنشر  
والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٢٤١) الفاخر ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٤م .
- (٢٤٢) فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيويه ، للإسود  
الغندجاني ، تحقيق وتقديم / الدكتور محمد علي سلطاني ،  
مطبعة دار الكتب ، دمشق ، سوريا ، ١٤٠١هـ / ١٩٨٦م .
- (٢٤٣) الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه وحققه / حسام الدين  
القدس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (٢٤٤) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق /  
الدكتور إحيان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ، مؤسسة  
الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٢٤٥) الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تحقيق / الدكتور محمود الطناحي ، عيسى  
البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .

- (٢٤٦) الفلاكة والمفلوكون ، لأحمد بن علي الدلجي ، طبع على نفقة مكتبة  
ومطبعة الشعب ، القاهرة ، مصر ، ١٣٢٢هـ .
- (٢٤٧) الفهرست ، لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ،  
لبنان ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٢٤٨) فوات الوفيات ، لابن شاعر الكتبي ، تحقيق / الدكتور إحسان عباس  
دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- (٢٤٩) في أدلة النحو ، تأليف / الدكتورة عفاف حساني ، مطبعة  
دار نشر الثقافة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى  
١٩٧٧م .
- (٢٥٠) في أصول النحو ، تأليف / سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق  
سوريا ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .
- (٢٥١) كتاب الخيل ، لابن جزى الغرناطي ، حققه وقدم له / محمد العربي  
الخطابي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٢٥٢) كتاب سيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،  
مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧م .
- (٢٥٣) كتاب الشعر أوق ( شرح الأبيات المشككة الإعراب ) ، لأبي علي الفارسي  
تحقيق وشرح / الدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة  
مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- (٢٥٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري  
دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- (٢٥٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار العلوم ،  
الحديثة ، بيروت ، لبنان .
- (٢٥٦) الكامل ، للمبرد ، عارضة بأصوله وعلق عليه ، محمد أبو الفضل  
إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، مصر .
- (٢٥٧) اللالء في شرح أمالي القاضي ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق ، عبد العزيز  
الميمني ، دار الحديث ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ،  
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٢٥٨) اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين ابن الأثير ، دار صادر ،  
بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٢٥٩) لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- (٢٦٠) لغة تميم ، دراسة تاريخية وصفية ، تأليف / الدكتور ضاحي عبد الباقي ،  
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، مصر  
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٦١) اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق / الدكتور حسين محمد شرف ،  
الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٢٦٢) اللامات ، للزجاجي ، تحقيق / مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة  
والتوزيع والنشر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الثانية  
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٦٣) ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار  
دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .



- (٢٧٢) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عني بنشره /  
ج. برجستراسر ، مكتبة المثنى ، القاهرة ، مصر .
- (٢٧٣) المخصص ، لابن سيده ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- (٢٧٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف / الدكتور  
مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،  
الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٢٧٥) المدارس النحوية ، تأليف / الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ،  
القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٨م .
- (٢٧٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ،  
لليافعي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ،  
الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
- (٢٧٧) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق / محمد أبو الفضل  
ابراهيم ، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- (٢٧٨) المرتجل في شرح الجمل ( جمل عبد القاهر الجرجاني ) ، لابن الخشاب ،  
تحقيق / علي حيدر ، دمشق ، سوريا ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- (٢٧٩) المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة / الدكتور  
محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، الطبعة  
الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٢٨٠) المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق / الدكتور  
حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، ودار المنارة ، بيروت ،  
لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- (٢٨١) المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة / الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (٢٨٢) المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (٢٨٣) المسائل المشكلة ( المعروفة بالبغداديات ) لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق / صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٣ م .
- (٢٨٤) المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / مصطفى الحيدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا .
- (٢٨٥) المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق / الدكتور محمد كامل بركات ، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥ / ١٩٨٤ م .
- (٢٨٦) استفاد الرحلة والإغتراب ، للتجيبى ، تحقيق وإعداد / عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس .
- (٢٨٧) مسند الإمام أحمد ، بهامشه منتخب كثر العمال / المطبعة الميمنية ، القاهرة ، مصر ، ١٣١٣ هـ .
- (٢٨٨) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، تأليف / الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٩ م .

- (٢٨٩) معاني القرآن ، للاخفش ، تحقيق / الدكتور فائز فارس ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٤٦هـ / ١٩٨١ م .
- (٢٩٠) معاني القرآن ، للقراء ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م .
- (٢٩١) معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق / الشيخ محمد علي الصابوني ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- (٢٩٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق / الدكتور عبد الجليل شلبي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة مصر .
- (٢٩٣) المعاني الكبير في أبيات المعاني / لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ م .
- (٢٩٤) معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .
- (٢٩٥) معجم الشعراء ، للمرزباني ، تهذيب المستشرق / الأستاذ الدكتور سالم الكرنكوي ، دار الكتب العلمية ، مكتبة القدسي ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى .
- (٢٩٦) معجم شواهد العربية ، لعبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .



- (٢٩٧) معجم الشيوخ ( المعجم الكبير ) الطائف ، المملكة العربية السعودية ،  
الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- (٢٩٨) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد البكري ،  
تحقيق / مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- (٢٩٩) المعجم المختص بالمحدثين ، للذهبي ، تحقيق / الدكتور محمد الحبيب  
الهيبة ، مكتبة الصديق ، الطائف ، المملكة العربية السعودية ،  
الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- (٣٠٠) معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ،  
تأليف / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، والدكتور أحمد  
مختار عمر ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ /  
١٩٨٢ م .
- (٣٠١) معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار  
الكتب العلمية ، ..... ، إيران .
- (٣٠٢) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ،  
بيروت ، لبنان .
- (٣٠٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي ، حققه وقيد  
نصه وعلق عليه / بشار عواد معروف ، وشعيب الأرنؤوط ، وصالح  
مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى  
١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- (٣٠٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، حققه ، وفصله  
وضبط غرايبه / محمد محي الدين عبد الحميد .

- (٣٠٥) المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان  
الطبعة الثانية .
- (٣٠٦) المفضليات ، للضبي ، تحقيق وشرح / أحمد محمد شاکر ، وعبد السلام  
هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة السابعة  
١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- (٣٠٧) المقاصد النحوية ( بهامش خزانة الأدب ) للعيني ، دار صادر  
بيروت ، لبنان .
- (٣٠٨) الفقتضاد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق/ الدكتور  
كاظم المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد  
العراق ، ١٩٨٢م .
- (٣٠٩) المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس  
الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، مصر .
- (٣١٠) المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق وشرح/  
الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، دار الغد العربي ، مطبعة  
أم القرى .
- (٣١١) المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله  
الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق ، الطبعة الأولى،  
١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- (٣١٢) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيية إلى الحرمين  
مكة وطيبة ، لابن رشيد السبتي ، تحقيق / الدكتور محمد الحبيب  
ابن الخوجة ، الدار التونسية للنشر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- (٣١٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة /  
الدكتور علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٣١٤) الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق / الدكتور فخر الدين  
قباوة ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة  
الرابعة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٣١٥) منشور الفوائد ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / الدكتور حاتم  
ضاح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة  
الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٣١٦) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني ) لابن جني ، تحقيق / إبراهيم  
مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
وأولاده ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ .
- (٣١٧) المؤلف والمختلف ، للآمدي ، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج ،  
دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .
- (٣١٨) الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم  
تأليف / الدكتور محمود الطناحي ، مطبعة المدني ، القاهرة ،  
مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- (٣١٩) الموشح ، للمرزباني ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، دار نهضة  
مصر ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦٥م .
- (٣٢٠) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق / الدكتور  
محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، مصر .
- (٣٢١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، دار الكتب  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر .

- (٣٢٢) النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، تأليف / الدكتور عبدالله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٣٢٣) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، عرض ونقد / الدكتور محمد آدم الزاكي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٣٢٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تأليف / محمد الطنطاوي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٣م .
- (٣٢٥) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته / الأستاذ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- (٣٢٦) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقري ، تحقيق / الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- (٣٢٧) نقاض جرير والفرزدق ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، مطبعة بريـل ، ليدن ، ١٩٠٩م .
- (٣٢٨) نقد النثر ، لقدامة بن جعفر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٣٢٩) النكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق / زهير سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- (٣٣٠) نكت الهميان في نكت العميان ، للصفدي ، عني بطبعه ونشره / أسعد طرابزونى الحسيني ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- (٣٣١) نهاية الأرب في فنون الأدب ، للنويري ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر .
- (٣٣٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق / محمود محمد الطنحاني ، وطاهر أحمد الزاوي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٣٣٣) النوادر في اللغة ، لابي زيد الأنصاري ، تحقيق / الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (٣٣٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٣٣٥) الوافي بالوفيات ، للصفدي ، تحقيق / مجموعة من المحققين العرب والألمان ، دار النشر فرانز شتايز بقيسبادن ، جمعية المستشرقين الألمانية ، ١٢٨١هـ - ١٤٠١هـ / ١٩٦٢ - ١٩٨١م .
- (٣٣٦) الوفيات ، لابن رافع السلامي ، حققه وعلق عليه / صالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٣٣٧) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق / الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- (٣٣٨) يونس البصري ، حياته ، آثاره ، مذاهبه ، تأليف / الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

# الفهرست

الصفحة

الموضوع

أ

كلمة دعاء وشكر

ب

المقدمة :

## القسم الأول

### الفصل الأول : بهاء الدين ابن النحاس

١

المبحث الأول : اسمه ونسبه ومولده

٣

المبحث الثاني : نشأته وأسرته

٥

المبحث الثالث : شيوخه

١٢

المبحث الرابع : علمه وثناء العلماء عليه

١٦

المبحث الخامس : تلاميذه

٢٥

المبحث السادس : صفاته وأخلاقه

٢٨

المبحث السابع : انتقاله إلى مصر

٢٩

المبحث الثامن : آثاره

٣٢

المبحث التاسع : وفاته

## الفصل الثاني

### دراسة الكتاب

٣٣

المبحث : الأول : المقرب والنحاح

٣٥

المبحث الثاني : تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى ابن النحاس

٣٧

المبحث الثالث : زمن تأليف التعليقة

- المبحث الرابع: لمن ألف التعليقة. ٣٨
- المبحث الخامس: منهج ابن النحاس في التعليقة. ٤٠
- المبحث السادس: مصادر ابن النحاس في التعليقة. ٤٣
- المبحث السابع: شواهد ابن النحاس في التعليقة. ٤٨
- المبحث الثامن: مذهبه النحوي في التعليقة. ٥٣
- المبحث التاسع: منهج ابن النحاس النحوي في التعليقة. ٥٥
- المبحث العاشر: موقف ابن النحاس من بعض العلماء. ٥٩
- المبحث الحادي عشر: قيمة الكتاب العلمية. ٦٧
- المبحث الثاني عشر: أثر التعليقة في النحاة الخالفين. ٦٩
- الخاتمة. ٧١
- وصف نسخة الكتاب ومنهج التحقيق. ٧٣
- نماذج مصورة من النسخة. ٧٥

### القسم الثاني

#### تحقيق النصف الأول من تعليقة ابن النحاس على المقرب

- ٥-١ شرح مقدمة المقرب
- ١٦-٦ باب تبين الكلام وأجزائه.
- ٢٥-١٧ باب الإعراب.
- ٣٢-٢٦ باب معرفة علامات الإعراب.
- ٥١-٣٣ باب الفاعل.
- ٧٢-٥١ باب الموصولات.
- ٧٩-٧٣ باب نعم وئس.
- ٨١-٧٩ باب حبذا.
- ٩٢-٨٢ باب التعجب.

١٠٩-٩٣	باب مالم يسم فاعله
١٥٩-١١٠	باب المبتدأ والخبر
١٧٩-١٦٠	باب الاشتغال
١٨٨-١٨٠	باب كان وأخواتها
١٩٢-١٨٩	باب أفعال المقاربة
٢٠٥-١٩٣	باب ما ولا ولايات
٢٢١-٢٠٦	باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
٢٢٢	باب المفعول به
٢٣١-٢٢٣	باب الأفعال المتعدية
٢٣٦-٢٣٢	باب اسم الفاعل
٢٣٨-٢٣٧	باب المصدر العامل عمل فعله
٢٤١-٢٣٩	باب أسماء الأفعال
٢٤٢	باب الإغراء
٢٤٦-٢٤٣	باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به
٢٥٧-٢٤٧	باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم
٢٦٠-٢٥٨	باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم ( باب التمييز )
٢٦٢-٢٦١	باب المفعول معه
٢٦٣	باب المفعول من أجله
٢٧٣-٢٦٤	باب الاستثناء
٢٩٣-٢٧٤	باب النداء
٣٠١-٢٩٤	باب لا



تذييل واستدراك

٣٠٤-٣٠٢

### الفهارس الفنية

٣٠٨-٣٠٦

١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٣٠٩

٢ - فهرس الحديث الشريف والأثر.

٣١٠

٣ - فهرس الأمثال.

٣١٦-٣١١

٤ - فهرس أقوال العرب وبعض الأساليب النحوية.

٣٢١-٣١٧

٥ - فهرس الأعلام.

٣٢٢

٦ - فهرس القبائل والمدارس النحوية.

٣٢٣

٧ - فهرس الكتب الوارد ذكرها في المتن.

٣٢٤

٨ - فهرس الأماكن والبلدان.

٣٣١-٣٢٥

٩ - فهرس قوافي الشعر والرجز.

٣٦٩-٣٣٢

١٠ - فهرس المصادر والمراجع.

٣٧٣-٣٧٠

١١ - فهرس الموضوعات .